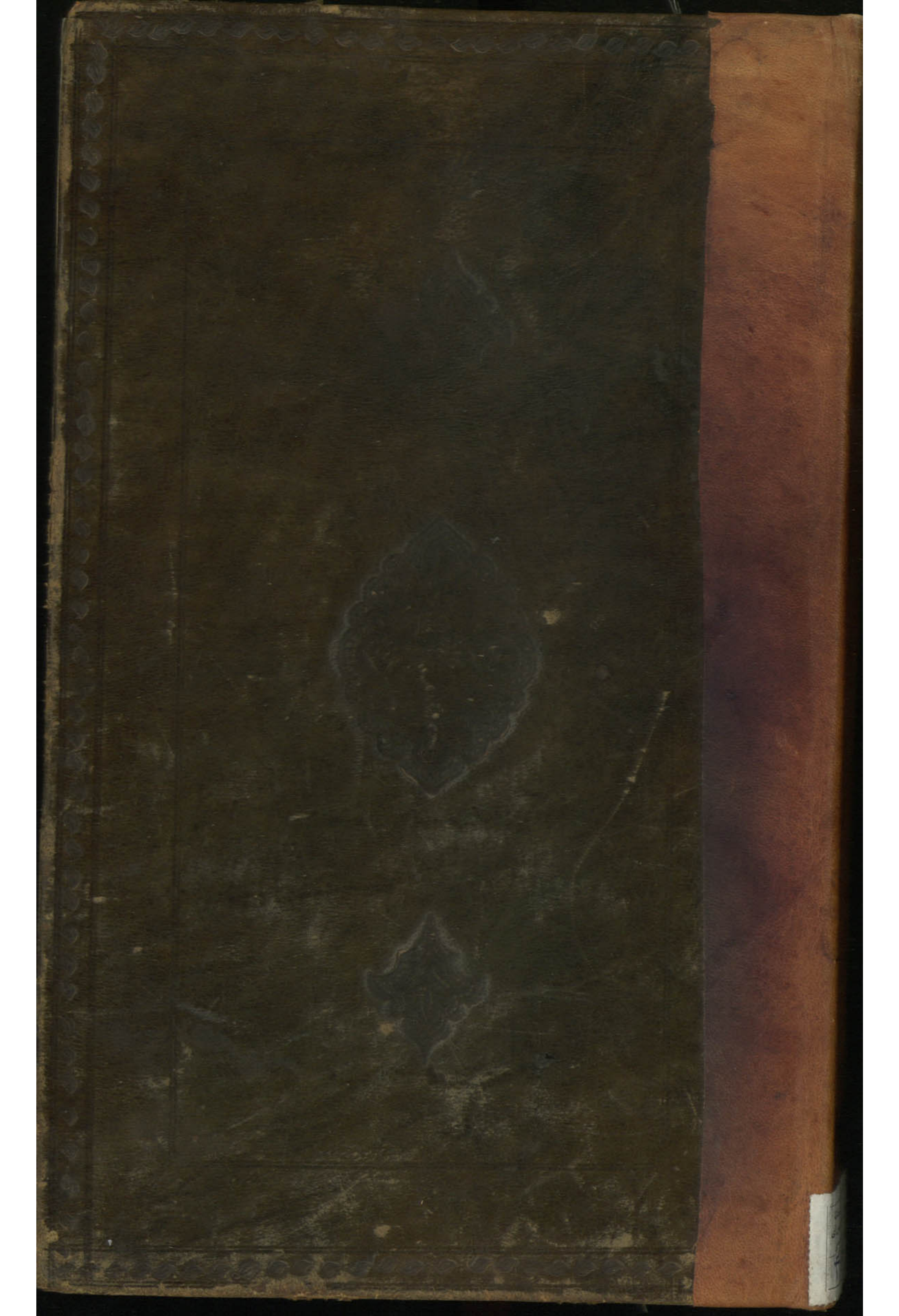
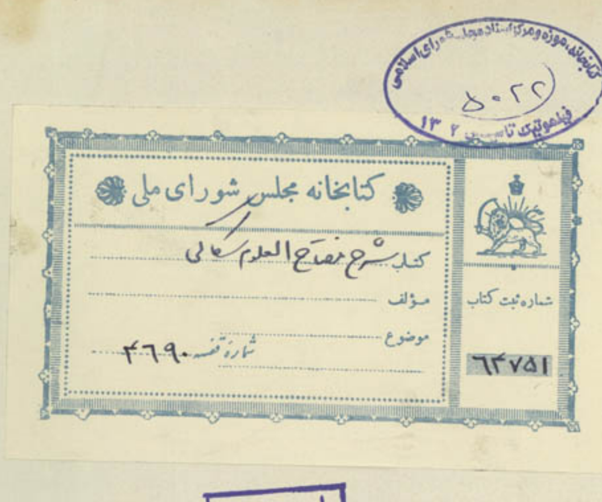
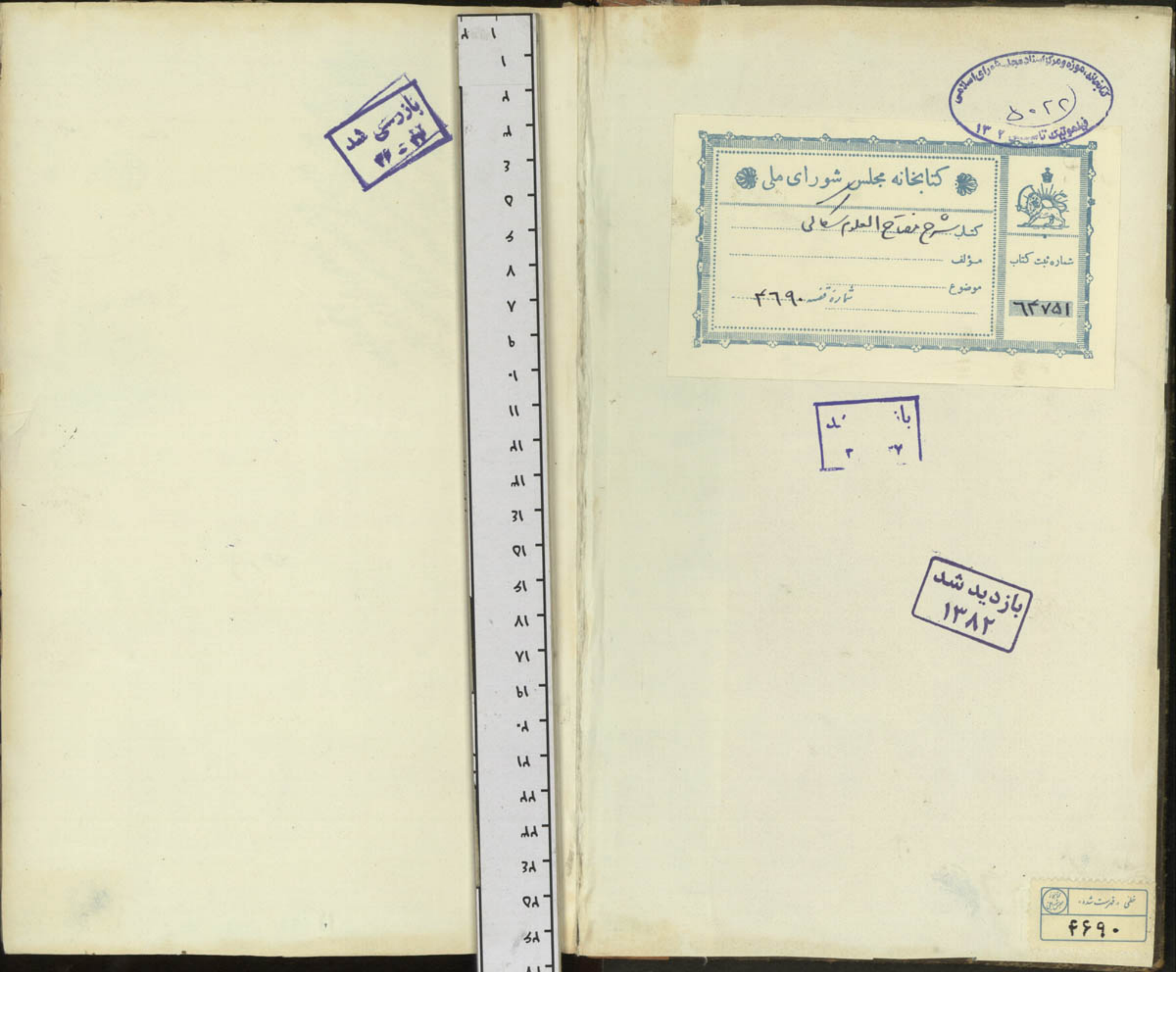
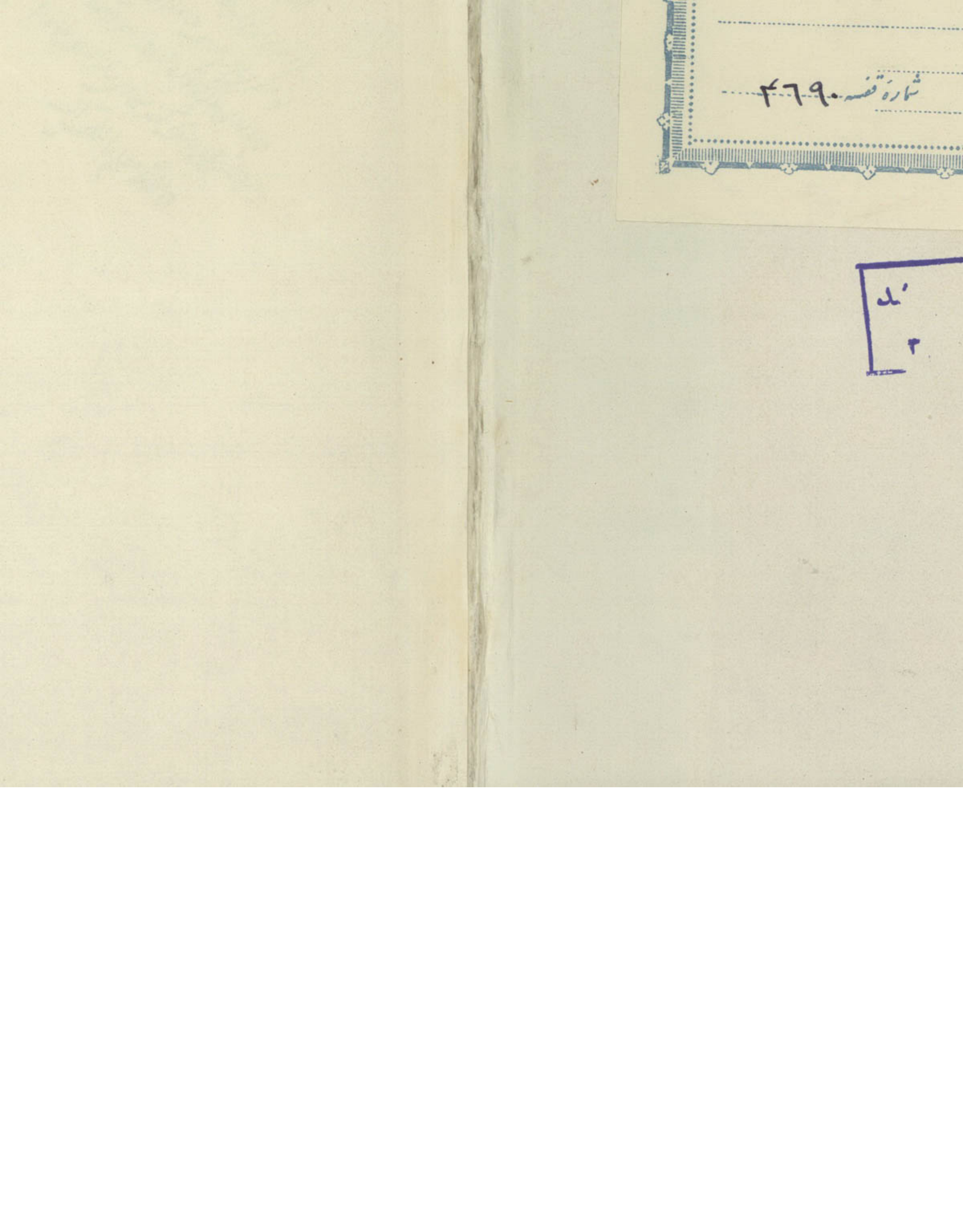



کتابخانه مجلس شورای ملی
کتاب شرح مفتاح العلوم سکاکی
مؤلف
موضوع
شماره قفسه ۴۶۹۰
شماره ثبت کتاب
۶۴۷۵۱




ملی - فهرست شده -
۴۶۹۰


کتابخانه مجلس شورای ملی
کتاب شرح مفتاح العلوم
مؤلف
موضوع
شماره قفسه ۴۶۹۰
شماره ثبت کتاب
۶۳۷۵۱
بازدید شد
۱۳۸۲
۴۶۹۰



شمارهٔ قفسه ۴۶۹۰



شرح ما تعسر من مفتاح

على الخواص والمزايا التي هي منار الخطأ والاحتراز فيها الخطأ لمن لم ادى تتبع كلام البلغاء وبينوا ما يوجه
احدها ان علم المعاني مستنبط من تتبع تراكيب البلغاء وتفهم خواصها والاحتراز اي انها كلام من البعض الثاني
مصنوع في تعرفه خواصها الى الاحتراز عن الخطأ والتقدير انه بالنسبة الى الساقط الا لا يكون بعلم المعاني وبانها
ان المراد بعلم المعاني ان القواعد تلك القواعد من غير ان يصير ملكة ومدركة بالذوق بل ان يعرف من
العبارات كما يعرف الخواص من تراكيب البلغاء وقد يكون هي كلاهما من القسم الثاني وكلاهما ضعيف اما الثاني
فالطبع السليم واما الاول فلان معنى كونه ماخوذا من تتبع خواص تراكيب البلغاء انه في اصله يكون كذلك ويكفي فيه
كون الاصل عارفا بذلك بحسب السليقة من غير سبق ما يسمى علم المعاني والنفس بلازم ان يكون كل من يعلم هذا
العلم يعلمه بالتتبع دون التعلم وتقرير الجواب على ما اشار اليه المصنف ان ما ذكره في علم المعاني ليس تعليما
وافادة لما لا سبيل اليه للمخاطب سوى الفطرة والتعلم لتتبع فيه خطأ فيحتاج الى علم المعاني بل هو تنبيه
لمن له اعتياد باستعداد التنبيه بافادة بعض التصورات والاصطلاحات وازالة اشتباه ربما
تعرض في بعض المقاصد فانه لعمري الا التنبيه في الا الجواب والله اعلم بالصواب
فسوف جواب الشرط بزيادة الفاء لتحلل الفاصل وضمير تعرفه وله علم المعاني ومعنى تعرفه تحصيل
المعرفة مداره على لفظ التعليم لكون كل ما يحتاج الى تعرفه جزئيا من جزئيات علم المعاني لكن سعى لمن
لا يجعل جملة واجمالا وذلك الجزئي المذكور لكون التعدد في التعريفات فقط لان هذا مما لا يكون معين
له اصلا بل الى علم المعاني وقوله فاستوضح جواب ان احتج واو فصل معطوف احتاج وقوله او الطبع
كان ينبغي ان يكون بالواو لان الكافي في الباب كلاهما لا احدهما الا انه على طريق اللف والنشر كما في قوله
تعالى وقالوا كونوا هودا او نصارى اي ان الكامل العقل يكفي في الاستدلال او الطبع في العروض
بحق الاستعداد تعلمها لحصول الاستغناء عنها بكليهما او عن احدهما باحدهما وان اعتبر التوقف والاحتياج
في التعريف والتعليم لان التعدد بتدوين العلوم وتدوينها بما يناسبها من الادلة فلا يكون الا كسبيه واكثرها
اصطلاحات وماخوذات الطرائق الى اكتسابها بمحض النظر والاستدلال بعض التعليم والتعلم لا يحصل الا بعد
من اساد او معلم قال ابو علي في الشفاء التعليم والتعلم بالذات واحد وبالاعتبار اثنان فانه شيئا
واحدا هو اداء او الى اكتساب مجهول بمعلوم بالنسبة الى القياس الى الذي يحصل فيه يعلما وبالقياس
الى الذي يحصل عنه وهو العلة الفاعلة يعلما كالتحريك والتحرك ولهذه النكتة ذكر لو لا التعلم وما تنبها
التعليم وقوله لما لزم الدور او التسلسل مبني على ان كل اكتساب ما هو بالنظر والاستدلال و
لا احتياج الى المنطق والعروض وعبارته في تقرير الشبهة والجواب ليس الا ان يقال في اخر الاستدلال
ان يعرف الدليل ممتنع لان العلم بتركيب الدليل ان كان بالضرورة امتنع تعرفه وان كان بالدليل لزم اما الدور
او التسلسل وهما باطلان والاتيان سوى الضرورة والاستدلال والجواب انا لا نعرف تركيب الدليل
وانا نبه عليه من له في طبعه استعداد التنبيه فان لم ينتبه تحوبا عن ذهن المخاطبين والاشبهه في تفاوت
النفوس لادراك العلوم ومداوردة على غير الشبهه والجواب اسوله كثيرة مذكورة في كتب المنطق
لا يطول بذكرها وبالجملة يعني ان العلم ان ليس المراد باحتياج اكتساب العلوم الى المنطق ان اكتساب
كل نظري بالنسبة الى كل احد يحتاج الى جميع طرق الاكتساب فانها كلها كسبية بل ان الاكتساب بطريق النظر

ح اي من منها وان بعضها كسبي وبعضها ضروري كان في اكتساب البعض النظري وان لم يكن
ه فيما في اكتساب جميع الكسبيات والاعتناء بالسبعة وجه الاشكال واذ قد عرفت هذا فرزع
في حديث ضبط المقاصد بعد تمهيد الاصل الدال على ان من الكلام ما يشتمل على الخواص والمزايا التي ابحث
عنها في علم المعاني وانها لا تحتاج الى الضبط بنفس محلها بها لكنها احوال للتراكيب فما هو عنها
ضرورة فلا بد من تمهيد الاصل اولا ثم ضبط التراكيب ثانيا والخواص ثالثا وضبط التراكيب بكونها
خبرا وطلبا دلنا يشعر بان المراد بها المركبات التامة الا المعنى المصدري ولا مطلق المركب ومبني ذلك
على ان الغرض الاصلي من الكلام افادة المعاني التامة الا ان خواص المركبات التامة قد يكون باعتبار
الاحوال الراجعة الى ما فيها من المفردات في المركبات الاضافية او الاتصافية وغير ذلك
وسابق الاعتبار ان في نظر اهل الصناعة حيث قطعوا بان حصة كلام الاستفهام مثلا هو طلب
الفهم وما سواه من الانكار والتقرير ونحوه انما هو من المتولدات وكذا في سائر الابواب في قوله ثم حمل عطف
على بعض في ذلك اشارة الى ما هو الاصل والاعتبار في الخبر والطلب انشاء يحمل هو عليها عند الساع
الجواز على الاصل كما ان الدعاء يحكم بانه والانشاء في صيغ العقود فلهذا جعل بعضهم ذلك في قوله
وما سوى ذلك اشارة الى ان نوع الاعتبار على ما يعم الخبر والطلب الى الابواب الخمس على ما هو
الظاهر من العبارة والمحوج اولا الى الطلب قبل الشروع في الابواب الخمسة حيث قال ومبنى الفن
لعدم هذه الابواب على الاصل ويعدم منها ما يناسب المقام الى قوله الباب الاول ثم ذكر في اثناء
الابواب الخمسة انصابا لقاصد ذلك ثم انه لم يعتد بانواع الطلب من الانشاء كالترجي والتعجب
ويحو ذلك لغفلة وكون اكثره غير سابق في الاعتبار في نظر الصناعة والاحوال البداية سابقا الاعتبار
مع انه يعد من مضارع مفصول الى الانشاء الا ان ذلك ليس باعتبار انشائه وكل الفعل فانه لم يعمل
الى الطلب بل الى انشاء الدعاء بهذا اللفظ كما مع للبيع ولو انه طلبا لدعو ونا ذلك باعتبار اي حرف
الندا لم يوضع الا للطلب الاقبال كما ان الاستفهام لطلب الفهم سابقا الى المصدر
في موضع المصدر من حمل او الحال جاعلا ذلك اي كله سببا قياسا على المعنى الذي يصبه سوق الكلام
او موضع سوقه وكل ان يحمل على ما يوجبه الامر عليه وعسى ذلك فتماري
ان يطن او تنصرو ما مصدرته او موصوله والطرف في معنى في موضع الخبر مبتدا فيما ترى
كان في بيت كل ان الخطاب لكل ما يقول لمحبه عسى اذا اراد دينه واستخوبه واحلت الى
نظر اليه حلما منكسو فاشبه الصورة المعقولة بالصورة المحسوسة فاعبر بها الاقحام
بالعرق الاحلام وكشف القناع والاحاطة الى حمل الكشف والقناع استعارة من معنى كما قد
يتوهم والمعنى انك ما تسمع اولا الى ان تحت الخبر والطلب وما يتفرع على انواعه الخمس وزعم انه
اذا كان جميع مباحث علم المعاني ولعله الى هذا هو ليس في تلك الرتبة التي يدعي ذلك عند الاطلاع
على تفاصيل هذه المباحث يعلم انه جليل القدر رفيع الشان وقد يعال ان ضر نعمه لما ذكر والمعنى انك
لعلك حال كونك ناظرا فيما اريته من الحكم بان السابق في الاعتبار هو الخبر والطلب تستحسنه وتعتقده باطلا
لعدم افادة الدليل لكن اذا اقيم الدليل عليه استعطفته

استعطفته فلنعينهما اي اذا كان السابق في الاعتبار هو الخبر والطلب كان الواجب
ان نعينهما لا فتتاح الحديث لما نحن متعرضون له ومنتصبون لاجله من المباحث والمقاصد
بوجهها اي بجعلها محتاجين في اعتقادها الى التعريف بالحد اي الذاتيات المحضة
كلها او بعضها او بالرسم بالعرضيات ولو مع بعض الذاتيات اما في الخبر اي اسا
اختار ما الاستغناء عن التعريف في الخبر واما في لما ذا لا ومن لم يمارس بدل من العقلاء بل صفة
لكل احد المقيد بوصف كونه من العقلاء ومعنى عدم ممارسته الحد عدم الاشتغال بحدود الاشياء
ورسومها واكتسابها بذلك لا عدم المعرفة لمعنى الحد والرسم فانه ليس لهذا اكثر دخل في الاكتساب
بل الصغار نصب عطف على كل احد وباعتبار جمع ضمير الخبر اعني يعرفون اما على طريقة نحن بما عندنا
وانت بما عندك راض اي حذف الخبر من الاول واما على جعل الضمير للمجموع كل احد والصغار وقد
يروى بالجر عطفا على من لم يمارس ووجه جمع الضمير ما ذكرنا وبل كونه لما دل عليه كل احد من معنى الجماعة
ومقام التصديق هو ما اذا اعتقد او كون اخبار المتكلم على ما هو به ومطابقا للواقع ومقام
التكذيب بخلافه لا مجرد كون الخبر على ما هو به وعلى خلاف ما هو به اذ قد يصدق في مقام عدم
المطابقة ويكذب في مقام المطابقة لعدم العلم بالحال ولا مجرد كون الكلام محتملا للصدق و
الكذب اي في الجملة الخبرية يعني ان يصدقهم ويكذبهم يقع ابدا في الجملة الخبرية دون الانشائية
اذ على هذا مقام التصديق والتكذيب واحد لا فائدة في تفصيله بالنظر الى المقصود فان قيل
على ما ذكرتم لا يصح تابيد التصديق ولا التكذيب اذ قد لا يصدق مع اعتقاد المطابقة وقد
لا يكذب مع اعتقاد اللامطابقة قلنا ليس المعنى ان يصدقهم في مقام التصديق يكون دائما
لا في بعض الاحيان بل ان تصديقهم يكون دائما في مقام التصديق لا في غيره فمبنى الكلام على
تابيد التقييد لا تقييد التابيد والمراد بمعرفة الصادق والكاذب معرفة مفهومهما لكن كل منهما
قد يكون صفة المتكلم وقد يكون صفة الكلام والمراد ههنا هو الاول لا الثاني على ما توهم
والا لما كان لقوله لكن العلم بالصادق والكاذب موقوف على العلم بالخبر الصدق والخبر
الكذب معنى لانه ان اريد بالصادق مجرد مفهوم الصفة فالامر بالعكس وان اريد مجموع
الموصوف والصفة فالصادق نفس الخبر الصدق لا موقوف عليه وللاشارة الى ان المراد
بالصادق ما هو صفة المتكلم ذكر وصف الخبر بلفظ الصدق وان كان معناه الصادق اي
المطابق للواقع ونظم الكلام ان كل احد يعرف معنى الصادق والكاذب بلا اكتساب
من حد او رسم لانه يحصل منه التصديق والتكذيب على وجههما وهذا يستلزم معرفة الصادق
والكاذب لان التصديق باللسان الاخبار بكون القائل صادقا وبالقلب الاذعان و
القبول لذلك فلا يصح مع دوام وقوعه في محله بدون معرفة الصادق والكاذب لكن العلم
بالصادق موقوف على العلم بالخبر الصدق لان معناه المخبر بالخبر الصدق والمتكلم به والعلم به موقوف
على العلم بالخبر لكونه جزءا منه وما يتوقف عليه البديهي بديهي وعلى ما ذكرنا يندفع منع توقف معرفة
الصادق على الخبر الصادق بناء على ان معناه الشيء المطابق ويظهر ان ليس حاصل الدليل

هو انا نعرف بالضرورة بين الخبر الصدق والخبر الكذب لدفع بان المعرفة بالضرورة
لا تستلزم تصور الحقيقة بالضرورة ثم يتوجه منع توقف التصديق على معرفة الصادق بحقيقته
بل بوجه ما فانه اللازم في تصور احزاء التصديق هذا اى خذ هذا او معنى هذا او هذا
الذى ذكرت على ما ذكرت والحدود الذى ذكرها المحوجون الى التعريف غير صالحة للتعريف
لما فيها من الخلل وجاز وقوع ليها صلحت خبر المبتدا مع انها انشائية لكونها في معنى الخبرية ومن
جوز وقوع الانشائية خبر المبتدا فلا كلام الخبر هو الكلام المحتمل للصدق والكذب
ارادوا بالكلام المركب التام المفيد فائدة يصح السكوت عليها وبه يخرج المفردات والمركبات
الناقصة من الاضافي وغيره وباحتمال الصدق والكذب صحة اتصافه بانه صادق او كاذب
بالنظر الى نفسه اى مع قطع النظر عما يعرض له من صدق المتكلم به او كذبه قطعا ومن العلم بمطابقة
نسبته للواقع او عدم مطابقته او استلزامه لا اذ مع اعتبار شي من العوارض قد لا يحتمل الا
الصدق وقد لا يحتمل الا الكذب وعلى هذا لا يرد الاعتراض بكلام الصادق قطعا ولا بمثل السماء
فوقنا حيث لا يحتمل الكذب ولا بمثل السماء تحتنا حيث لا يحتمل الصدق ولا حاجة الى تغيير الواو الى
او او جعلها بمعنى او واما مثل السماء والارض فوقنا فكاذب لعدم مطابقته الواقع ضرورة
انتفاء الكل بانتفاء الجزء لا يقال لو كان الخبر في نفسه محتملا للصدق والكذب لما انفك عنه
ذلك وكان كل خبر كذلك ضرورة ان ما بالذات لا يزول بالعارض بل الوجه في دفع الشبهة ان معنى
قولهم الخبر هو الكلام المحتمل للصدق والكذب انه الكلام الذى يكون اعم من الصادق والكاذب
بحيث يحتمل ان يكون صادقا في مادة وكاذبا في مادة اى يكون بعض جزئياته مطابقا للواقع وبعضها غير
مطابق وهذا رسم بخاصة مفارقة لا يلزم صدقه على كل واحد من افراد المعرف بل لا يصح صدقه على
شي منها لانا نقول اما ابطال جواب القوم بما ذكر فليس بشي لانهم لا يعنون ان ذلك لازم ذات
الخبر ومقتضى ماهيته بل يصرحون بان المعنى ان ذلك لازم الخبر اذا اخذ من حيث انه حكم مخبر ما
على الاطلاق واعتبر مجردا عن الخصوصيات الموجبة لتعين الصدق او الكذب على ما يجي
من كلام الله وهذا صادق على كل فرد حتى على قولنا السماء فوقنا فانه اذا اعتبر مجردا عن
خصوصية الحكم وبداهة مطابقته للواقع احتمل ان يوصف بالصدق والكذب ولم يكن الواو
مخطيا لغة وعرفا بخلاف الاثبات واما الجواب عن الشبهة بما ذكر فما كان ينبغي ان
يصدر عن المحصل لانه مع كونه مخالفا لما عليه العقلاء عموما والقائلون بهذا التعريف خصوصا
على ما ذكروا في كتب المنطق صادق على مطلق الكلام لانه كلام يحتمل ان يكون بعض افراده صادقا
وبعضها كاذبا اذ لا دلالة على نفي بعض آخر ولا على اخراج الانشاء وكما لا يصدق على شي من
الانشاءات لا يصدق على شي من الاخبار وليت شعرى اذا لم يصدق تعريف الخبر على
الصادق اذ ليس بعض جزئياته صادقا والبعض كاذبا كيف يقسم الخبر الى الصادق والكاذب
وكيف يعرف الصادق بالخبر المطابق او التصديق والتكذيب اشارة الى تعريف
آخر للخبر هو الكلام المحتمل للتصديق والتكذيب بان يصح ان يقال لقائله انه صادق او كاذب

على الوجه الذى ذكر في احتمال الصدق والكذب من قطع النظر عن خصوصية القائل والمقول
ولكون هذا تفسيرا للتعريف الاول على توهم اندفاع الدور لم يقل وكقولهم وكقولهم
اى قول بعض المعتزلة هو الكلام اى المنتظم من الحروف المسموعة المتميزة المفيد نفسه اى بلفظه الدال
على ما قصد به من معناه الحقيقي او المجازى اضافة امر الى امر نفيا او اثباتا ما هو تفسير من اضافة او صفة
لها او بدل فخرج بالكلام بسائط الحروف ومركباتها المكتوبة والمسموعة التى لا عبرة بها كما في
الاصوات الممتدة التى يسمع منها بعض الحروف لا على ترتيب وتمرو بسلا المفيد للاضافة الالفاظ
المفردة وبقيد النفي والاثبات المركبات الانشائية والاضافية ونحوها وبقيد بنفسه
الانشاءات من حيث دلالتها على لوازمها الخبرية كدلالة قم على اريد منك القيام وليتك
تكرمني على اتمنى منك الاكرام والم اكرمك على قد اكرمتك الى غير ذلك مما لا يحصى سيما اذا عرض لها
عن الخبر كقوله لنهاية صلحت للتعويل بمعنى لا يصلح لذلك وكذا اسم الفاعل مع فاعله لكون دلالته
بواسطة ضميمة مثل زيد قائم ابوه وكذا الكلام في تعريف الشيخ عبد القاهر فان القول بمعنى المركب و
المقتضى بمعنى المفيد وبصريحه في قوة بنفسه والنسبة بمعنى الاضافة والمعلوم هو الامر بازاء وصف
المعلومية اشارة الى انه لابد في الخبر من تصور المسند اليه والمسند بوجه وليس في تقدم النفي على
الاثبات وتعميم امر بقوله من الامور نكتة يعتد بها اما يرى الحد الاول اعتراض عليه
باستلزامه الدور وهو توقف معرفة الشي على نفسه سواء ذكر الصدق والكذب او ترك متوجها
ودائما الى التصديق والكذب لان صاحب هذا الحد قد عرف الصدق بانه الخبر عن الشي على
ما هو به اى على الوجه الذى هو متحقق به وتوضيحه ان كل نسبة تعتبر بين امرين فهي في الواقع اما
بالاثبات او بالنفي فالاخبار
والنفي فصدق وان كان لا على ما هو به بان يكون في الواقع بالاثبات وان يخبر بالنفي او بالعكس
فكذب وقد يجعل الشي عبارة عن المحكوم عليه بمعنى ان الاخبار عن الشي على الوجه الذى هو متصف به
صدق ولا على ما هو متصف به كذب ففي الجملة قد لزم بمقتضى تعريفه الخبر اخذ الصدق في تعريف الخبر
ثم اخذ الخبر في تعريف الصدق كون تعريفه دوريا ولا سيما جواز تعريف الصدق والكذب
بما لا يتوقف على معرفة الخبر لكون النسبة مطابقة للواقع او غير مطابقة نعم يتجه ان يقال اللازم
فساد تعريف الخبر او الصدق للزوم الدور لا تعريف الخبر على التعيين وان يقال لانه عرف
الخبر الذى هو احد اقسام الكلام بالصدق الذى هو صفة له ثم عرف الصدق الذى هو صفة المتكلم
بالخبر الذى هو بمعنى المصدر اى الاخبار بدليل تعديته بعن فلا دور واما من عدل عن الصدق
والكذب الى التصديق والتكذيب فلم يرد شيئا على توسيع دائرة الدور حيث جعله
بمرتبتين بعد ما كان بمرتبة فان التصديق معناه نسبة المتكلم الى الصدق وهو الخبر عن الشي
على ما هو به فقد توقف معرفة الخبر على التصديق وهو على الصدق وهو على الخبر وكذا في التكذيب
واما لو فسر التصديق بالخبر بصدق المتكلم فالدور بمرتبة كالاول والجواب ما مر
والحد الثاني منصوب معطوف على الحد الاول وفيه اشارة الى ان المحتمل للصدق والكذب

والمحتمل للتصديق والكذب في التحقيق حدواحد بادنى تغيير يرد ان الحد الثاني ايضا
غير صالح للتعويل عليه لكونه غير مطرد حيث صدق على ما ليس من افراد المحدود مثل الغلام
الذي لزيد اوليس لزيد ومثل انك قائم اولست بقائم سيمان فان كلامنهما كلام بمعنى المنتظم
من الحروف المسموعة المتميزة ويشتمل على افادة نسبة امر الى امر اثباتا او نفيا مع انه ليس بخبر
بالاتفاق ويدل ليس انشاء لانه الخبر فيهما وهو صحة احتمال الصدق والكذب بحكم العرف واللغة
والتحقيق على ما بينا في شرح التلخيص ومن شرط المعرف ان يكون مطردا بمعنى انه كلما وجد وجد المحدود
ويلزمه كونه مانعا من دخول غير المحدود فيه وان يكون منعكسا وهو انه كلما انتفى انتفى المحدود اوكلما
وجد المحدود وجد الحد وهذا معنى كونه جامعا وقوله فلا نزاع في كون ذلك اي المحتمل للصدق
والكذب لازم الخبر نفسه فلا يفارق شيئا من افراده وانما النزاع في صحة كون المحتمل للصدق
والكذب معرفا للخبر فكيف جعلتم عدم صدقه على المركب دليلا على عدم كونه خبرا ودليل آخر وهو عدم
دخول الصور بين فيما هو جنس قريب للخبر وفاقا وهو الكلام بمعنى المركب المفيد فائدة يصح السكوت
عليها وقوله حين اوجب في المعنى متعلق بقوله كيف خرج وهو في موقع المفعول الثاني لقوله ترى
وكيف في موقع الحال لكن تقدم ما في حيز الاستفهام ممتنع وان كان ظرفا فالوجه ان يجعل متعلقا
بيخرج وقوله ومعنى التصريح مع ان المذكور في الحد الثاني لفظ شيئين اشارة الى تلازمهما وكون
احدهما يعني عن الآخر ويقوم مقامه والجواب انا لا نم كون المركب في الصورتين مقيدا
نسبة اضافة امر الى امر بطريق الاثبات او النفي فان معناه ان يكون ذلك مدلول المركب
ومؤداه وتحصيل معناه ومدلول المركب في الصورتين انما هو الاشارة الى الاضافة المعلومة بالنفي
او الاثبات على ما سيصرح به المصنف وقوله في الغلام الذي لزيد انه يفيد نسبة الغلام الى زيد بالاثبات
كان ينبغي ان يقول يفيد نسبة الكينونة لزيد الى الغلام بالاثبات لان المراد بالاثبات او النفي
هو الحكم بهو هو اوليس هو لا مجرد التعلق والا فهو في غلام زيد اظهر فهو بالنقض اجدر ولان
هذا هو الجاري في جميع صور الموصول والصلة مثل الغلام الذي في الدار والغلام الذي ركب
ولان منشاء الانتقاض التباس النسبة الوصفية بالاسنادية وتوهم كون كل منهما مفادا
بالكلام وكذا النفي في الصلة وقوله كيف دار خرج اشارة الى ان المشتمل على الدور لا يفيد المعرفة
اصلا لامتناع معرفة ما يتوقف معرفته على معرفته بخلاف غير المطرد او المنعكس فانه ربما يفيد
المعرفة لكن لا يكون على الشرائط التي اعتبرها القوم على ان منهم من جوز في الرسوم الناقصة ان
يكون اعم والحد الثالث اي اما ترى الحد الثالث كيف خرج عن ان يكون منعكسا
جامعا حيث لم يصدق على بعض ما هو خبر بالاتفاق مثل قولنا ما لا يعلم بوجه من الوجوه ونحوه
من الاحيان لا يثبت ولا ينفي حيث لم يكن المحكوم عليه فيه معلوما فلم يصدق انه قول يفضي نسبة
معلوم الى معلوم وعن ان يكون مطردا ما نعاحيث صدق على مثل الغلام الذي لزيد اوليس وان زيدا
غلام اوليس بعامر وهذا بعد تسليم كون هذا المركب مقتضيا للاثبات او النفي انما يرد لو لم يكن
مراده بالقول المركب التام على ما يشعر به كلامه واما سواله عدم الانعكاس فقد يدفع بانا لا نسلم

ان

8

انه ما لا يعلم بوجه من الوجوه ليس بمعلوم اصلا بل هو معلوم بهذا الوصف ولا تناقض لان عدم
المعلومية بوجه انما هو مفهوم له لا امر صادق عليه عارض له والمعلومية امر عارض صادق و
هذا كان اللااثبات اصلا بل اللاممكن المتصور كذلك في نفسه وبحسب مفهومه وثابت ومتصور
من حيث حصوله في العقل وتمام تحقيقه في شرح المقاصد ثم بمثل هذا يندفع ما يورد على تفسير
الجزئي بما يمنع الشركة بان هذا كلي لا يمنع الشركة والظاهر ان هذا معنى قوله ولسوال المعلومية وجه
دفع بذكره الحواشي وقد يقال ان لهذا السوال الذي يورد علينا على وجه الدفع لاعتراضنا
دفعا وهو انه ان لم يكن معلوما اصلا فقد تم الاعتراض وان كان معلوما بوجه وكل معلوم بوجه
صح ان يثبت او ينفي فلم يصح الحكم عليه بانه لا يثبت ولا ينفي والجواب ان المراد انه لا يثبت ولا ينفي
بالنظر الى ذاته ومفهومه الذي هو اللامعلوم بوجه واما باعتبار هذا الوصف المعلوم فقد يثبت
وينفي كما انه اثبت له هذا الحكم وهو انه لا يثبت ولا ينفي واما الامر بالتدبر فلما في ورود النقض
من نوع خفاء يزول بالنظر فيما سبق من ايرادهما على الحد الثاني وتطبيق هذا الحد عليه
واما في الطلب اي واما اختيارنا في الطلب قول من نفيهما عن التعريف فلان كل احد ممن لم
يمارس الحدود وطرق الاكتساب يوجد كلا من انواع الطلب في موضعه ويورده موقوفا بالعلم
بانه في موقعه وهذا يدل على انه عالم به والعلم بالنوع من الطلب يستلزم العلم بالطلب نفسه
فيكون حاصلا بلا كسب وهو المطلوب ولا يرد على هذا التقرير ما يقال ان عدم المعرفة بالحد والرسم
وما يتعلق بهما من الاصطلاح لا يوجب ان لا يحصل له العلم بالاشياء ومن الحد كان اكثر العوام يستخرجون
المطالب بطريق الشكل الاول من غير علم لهم به وبما يتعلق به من الشروط والاصطلاحات فيجوز ان
يكون لهولاء معرفة بحدود الانواع المختلفة بحسب ما عهم من اهل اللغة معانيها واستخراجهم بالفكر
حدودها نعم يتوجه ان ايرادهم بل هو المطلوب فيجوز ان يعرفوها بدون الكسب بوجه ما فيوردونها في
مواضعها من غير خطاء ولو سلم فالكلام في الطلب بالمعنى المقابل للخبر الذي هو قسم من الكلام و
هذا موقوف بانه معلوم انه الكلام الدال على الطلب وقد يقال ان المراد بقوله يتمنى ويستفهم مثلا
انه يوجد هذا النوع من الكلام على ما ذكر في الكشاف من ان التمني ليس فعل القلب بل فعل اللسان
واذا اورد كلا منهما مع العلم بانه هذا النوع من الكلام الطلبي علم مطلق الكلام الطلبي لكونه جنسا
وفيه نظر لان الجنسية على تقدير التسليم انما هي لمفهوم الكلام الطلبي لمفهوم الكلام الاسنفهامي في
والكلام الطلبي ولم يسمع هذين اللفظين ولا يتحقق انه اورده مع العلم بانه هذا النوع واعلم ان
ظاهر عبارة الكتاب ان قوله يتمنى ويستفهم الى آخره صفة كل احد وخبر ان قوله يوجد كلا واعترض بان
هذا لا يدل الا على كون كل من الموصوفين بالتمني والاستفهام ونحوهما عالما بالطلب وهو لا يوجب
كون كل احد عالما به لم لا يلزم كونه ضروريا غير مكتسب بالفكر فالوجه ان يجعل يتمنى خبر ان ويوجد كلا بدلا منه
ليفيد المطلوب والجواب انه اذا كان كل متمني ومستفهم ونحوهما سواء كان ممن يمارس الاكتساب بالحد ام لا
موردا الكل من ذلك في موضعه عن علم ثبت المطلوب على ما بينا من غير توجه منع على الكلية بخلاف ما اذا
قلت كل احد فهو يتمني ويستفهم الى آخره فانه ربما منع ثم ان الخبر والطلب يرد بهما مع تمامهما

بحث الحقيقة بما يراد ان يلازم مشهور هو احتمال الصدق والكذب توجد الخبر دون الطلب
وهو انه لازم مساو للخبر لا اعم منه ومشهور واضح لا يخفى فلا يبعد جعله في موقع الرسم ازالة لما
عسى يقع من نوع اشتباه في حقيقة الخبر بغيره وخفاء في حقيقته البديهية بالنسبة الى بعض الاذهان
فلا ينبغي ان يستبعد تعريفه به كل الاستبعاد والكلام لما كان بحث الطلب وتفاصيل
ابوابه وتفريعاته موخرا عن الخبر وعن تحقيقها وتفصيلها لتطمئن نفس الطالب ولا يتوهم ان البحث
عنه مقصور على ما ذكر ههنا من الاجمال مستحقره والمراد بما سنبنا اليه استغنائه عن التعريف والتسامح
للا الايجاب الحمد وانصرافه الى معان اخر هي نتائج استباع الاجراء على الاصل وعبر عن ايراد هذا القدر
من الكلام الاجمالي بقرع السمع اشارة الى انه مجرد ايصال الى السمع من غير غور وسود في القوى
الادراكية ووصول الى النفس وارتسام فيها بخلاف ايراد الكلام التفصيلي المذكور في قانون الطلب
فانه عند قصد تحقيقه وتقريره وجعله متحققا مستقرا في النفس اقراع في سمى الاذن بحيث يصل اليه
معرفها وسعد في القوى ويسري الى النفس فتوثر فيها وتصور المعاني تصويرا جليا لا اشتباه فيه
ولا اخفاء فوق ما وعد فيما سبق من الاجلاء وكشف القناع ولكنه عطف على مقدر
اي فلناخذ في المقصود الاهم وفيه تنبيه على ان الحكم باستغنائهما عن الحد بديهي وما ذكر في معرض
الاستدلال عليه وازالة لغبار ما يعرض لبعض الاذهان وانه لا يبعد احتياجهما الى التعريف
رسمي او اسمي بالنسبة الى البعض لا لتباس بين او خفاء في وضع الاسم والقانون في الاصل
اسم اعجمي للمسطرة نقل الى قاعدة واصل يستعمل في تقويم الجزئيات والفروع فسمي به كل من البابين
لاشتماله على قوانين في تحقيق المسائل القانون الاول فرع من ضبط معاقد علم المعاني
فشرع في الكلام فيه وقدم قانون الخبر لكونه اسبق في الاعتبار واقدم في الاستحقاق واكثر في
الاستعمال واوفر في الاشتمال على الخواص يريد ان ما به يتحقق كون الخبر خبرا او باعتباره يكون
محتملا للصدق والكذب هو حكم المخبر اي الذي بصدد الاخبار والاعلام اعني الحكم الذي يحكمه المخبر
في ضمن مفهوم لمفهوم اي معلوم لمعلوم بان يكون الحكم مستفادا من ذلك الخبر لا حكم مغفول اي محكوم به
في غير ذلك الخبر يشير اليه بهذا الخبر كما في الجملة الواقعة صلة الموصول او الواقعة بعد ان المفتوحة
فان مضمون الاول يكون معلوما بغير هذا الخبر ومضمون الثانية صار من قبيل التصورات وهذا
ما قال ابن جني ان الكلام يخرج عن التمام تارة بالنقصان كما في زيد قام بدون التركيب والاعراب
وتارة بالزيادة كما في ان قام زيد في الشرط وان زيدا قائم بالفتح فمثل هذا الحكم والاسناد لا يصير
الخبر خبرا ولا يكون محتملا للصدق والكذب اما الصلة فلتقدم العلم بمعلومه وكون الموصول فيه
بمنزلة اللام في الاسم بخلاف مثل قولنا الكل اعظم من الجزء واما الآخر فلصيرورته من قبيل التصورات
فلا يبعد ان يفهم من هذا الكلام ان مدلول الخبر هو حكم المخبر بمعنى ايقاعه النسبة لا ثبوت الحكم بمعنى
وقوع النسبة والا لكان مدلوله فلا يتحقق الكذب ويلزم اجتماع النقيضين عند الاخبار بامرين
متناقضين ولكان مدلول خبر الصادق غير مدلول خبر الكاذب واللوازم منتفية وذلك لان الملازمة
ممنوعة اذ لا يلزم من دلالة اللفظ على ثبوت الشيء وافهامه منه كونه ثابتا في نفس الامر ولانه
لاخفا

لاخفاء في ان مفهوم زيد قائم ثبوت القيام له في الواقع ولقد احسن من قال ان مدلول اللفظ هو
الصدق واما الكذب فاحتمال عقلي الا ترى انك اذا قيل لك من اين علمت ان زيدا قائم تقول سمعت من
فلان وانه لو كان مدلول الخبر هو مجرد حكم المخبر وايقاعه النسبة لكان مدلوله ثابتا دائما ولم يتصور
كذبه وما ذكره الشيخ عبد القاهر من ان مدلول الخبر ليس هو الثبوت لما سبق من الادلة فمعناه انه ليس
بلازم ان يكون ذلك متحققا في الواقع ليلزم المحالات المذكورة فان قلت لا كلام في ان صلة
الموصول جملة واذ لست باشارة يكون خبرا بل قد اطبقوا على انها جملة خبرية قلت ذاك حين يجعل
صلة واما بعده فمعنى كونه كلاما تاما ومحتملا للصدق والكذب الف كلام وقوله يحكمه الضمير للموصول على
الاتساع كهو لك الضرب الذي ضربته او على حذف الجار اي يحكم به قوله فاما السبب قيل الفاء للتفسير و
ليس بذاك وقيل للتفريع يعني لما كان المرجع في احتمال الصدق والكذب هو الحكم وقد يمكن تحققه مع كل منهما
ومع اتصافه باحتمالهما كان الخبر المشتمل على الحكم محتملا لهما بواسطته وبهذا انظر التغاير بين السبب والمسبب
فان السبب احتمال الحكم لهما والمسبب احتمال الخبر والاظهر انه لمجرد العطف والتعقيب كانه قيل المرجع
في احتمال الخبر الصدق والكذب الى الحكم فاما السبب لذلك فامكان تحقق الحكم مع كل منهما لا الحكم
نفسه وقوله ذلك الحكم اشارة الى حكم المخبر الذي يحكمه في خبره وفيه احتراز عن الحكم المغفول الذي يشير
اليه فانه وان امكن تحققه مع كل منهما فليس ذلك هو السبب وقيد الحكم بقوله من حيث هو حكم مخبر اي من غير
اعتبار خصوص في الحكم او المخبر اذ مع ذلك قد يتعين الصدق وقد يتعين الكذب ولا يبقى الاحتمال
كما في الخبر الضروري المطابقة مثل السماء فوقنا او اللامطابقة مثل السماء تحتنا وكما في خبر الصادق قطعا
او الكاذب قطعا وقد سبق فيما سبق معنى الحيثية ويسمى هذا اشارة الى الحكم المستفاد من الخبر
لا الى استفادة المخاطب اياه من الخبر على ما توهم وكذا لازم الخبر هو كون المخبر عالما بالحكم لا استفادة
المخاطب ذلك من الخبر صرح بهذا في بحث تعريف المسند اليه حيث قال ان فائدة الخبر هو الحكم او لازمه
ولازم الحكم وهو انك تعلم الحكم ايضا وهذا هو الموافق للغة ايضا فان فائدة الشيء انما يطلق على ما يستفاد
منه لا على نفس الاستفادة وذلك الحكم اشارة الى الحكم الذي يحكمه في خبره اي لا الحكم المغفول الذي يشار اليه
وقد نبهناك على ان المراد به ما يدل عليه الخبر من وقوع النسبة او لا وقوعها لا كون المخبر حاكما بذلك وكون
الصورة حاصلة في ذهنه لينحصر مرجع كون الخبر مفيدا في لازم الفائدة بناء على ان الخبر لا يدل الا على
ما في ذهن المتكلم من النسبة الحكمية لا على النسبة الخارجية لما مر من لزوم كون كل خبر صادقا ولزوم التناقض
وقد عرفت منشأ الغلط وانه لا يلزم من الدلالة على وقوع النسبة الوقوع البتة ولا الجزم المخاطب
او ظنه مضمون ذلك وح لا يكون الخبر مفيدا له ونحن جعلنا مرجع كون الخبر مفيدا للمخاطب الى
الامرين فحيث لم يحصل شيء منهما لم يكن الخبر مفيدا للمخاطب واما انه متى يكون مفيدا له ومتى لا يكون فذلك
بحث آخر ولا خفاء في انه انما يكون اذا كان ظاهر حال المتكلم عدم الصدق واما اذا كان الخبر
ضروريا او مبينا بالدليل فاستفادة الحكم لا يكون من الخبر نفسه ومنهم من اجاب بان المراد بفائدة الخبر
حصول صورة الحكم في ذهن السامع وان لم يصدقه ولا خفاء في حصول ذلك اذا لم يكن الطرفان يعني انه قد
يستفيد من الخبر كون المخبر عالما بالحكم ولا يستفيد منه العلم بالحكم لكونه معلوما له قبل الاخبار كما في قولك

والنسبة حاضرة عنده ... كانت حاضرة فالحاصل اللازم ... اي الفائدة الثانية ... تنبيه بمعنى انه كلما حصل ... هو حصول العلم بان ... اما بمعنى حصول الصورة في

لمن حفظ القران قد حفظت القران فانه يستفيد منه علمك بهذا الا كونه حافظا للقران لانه اعرف بحاله

بهذا ان اريد التصديق وان اريد مجرد الحضور في الذهن فغرضه فيما اذا سمع الخبر عند حضور هذا المعنى

في نفسه مشاهدة فلا محالة يستفيد من الخبر الفائدة الثانية دون الاولى وما ذكر حكم اللازم الاعم فان

الملزوم يمتنع بدونه بحسب المعنى اللزوم واللازم لا يمتنع بحسب العموم وعبر عنه باللازم المجهول المساواة

ليتناول الاعم بحسب الواقع وبحسب الاعتقاد فانه اذا لم يعلم المساواة لم يمتنع عند العقل وجود اللازم

بدون الملزوم لان مبنى الامتناع على اعتقاد المساواة وكون اللازم ملزوما ايضا فمعنى اسمى اسمى واما

ما نقل من ان مبنى ذلك على ان حكم اللازم المجهول المساواة هو ان لا يمتنع بدون الملزوم لدلالة مفهوم اللازم

على ذلك حتى يعرف انه مساو للملزوم فلا يخفى فيه وفي قوله والاولى بالواو دون الفاء اشعار بان ليس هذا

مبنيا على الكلام السابق اذ ليس فيه الا الدلالة على ان الثانية تسمى لازم فائدة الخبر وهو لا يوجب كونها لا انها

والاول ملزوما وانما هذا ابتداء حكم باللزوم بينهما من غير بيان لذلك اعتمادا على ظهوره بادنى تامل وفيه تنبيه على وجه

التسمية ويرجع كونه صدقا لا يخفى ان كل امرين اذا نسب احدهما الى الآخر مع قطع النظر عن اللفظ

اللافظ ويعقل العاقل بينهما نسبة ثبوتية بانه هو هو او سلبية بان ليس كذلك وهو معنى الواقع والخارج

وان لم يكن النسبة امرا متحققا في الخارج ولا الامران مما يلزم تحققه في الخارج ثم اذا اوجد خبر

فهي لا محالة تشتمل على نسبة تامة حاصلة في ذهن المتكلم مرتسمة من الخبر في ذهن السامع فان كانت مطابقة

للنسبة الواقعة بينهما في نفس الامر بان تكونا ثبوتيتين او سلبيتين لمطابقتها لها صدق وذلك الخبر

الصادق وكذا المتكلم به وان لم تكن مطابقة لها بان كانت النسبة المفهومة من اللفظ ثبوتية والواقعة

سلبية او بالعكس فعدم مطابقتها لها كذب والخبر كاذب وكذا المتكلم به وكون الصدق والكذب راجعين

الى هذا المعنى هو المتعارف بين اكثر الناس حتى انهم لا يعرفون منهما الا هذا المعنى ويصدقون ابدا

ما هو مطابق ويكذبون ما ليس بمطابق وعليه الاعتماد بالنظر الى الاصل الذي يعتمد في تفسير الالفاظ

اعني النقل عن ائمة اللغة وشهادة موارد الاستعمال وفي قوله الى مطابقة ذلك الحكم اشارة الى انهما انما

يتوجهان الى الحكم الذي يحكيه المخبر في خبره لا الى حكم معقول يشار اليه قال الشيخ عبد القاهر الصدق

والكذب يتوجهان الى اسناد الخبر الى المبتدأ وسلبه عنه لا الى صفة المبتدأ فاذا كذب القائل

في قوله زيد بن عمرو كريم لم يتوجه الكذب الى كونه ابن عمرو بل الى كونه كريما لان الصفة ثابتة على كل

حال ليس بيتهما معا على اثبات المتكلم اياها فما نقل ان ما يريد الانسان صادق وبان زيد الزهري

كاذب مخالف للعرف واللغة وانما الاول صواب والثاني خطاء وهما يجريان في الاوصاف والاخبار

وقوله او غير مطابقته معناه لا مطابقته على جعل غير بمعنى لا كما جعل لا بمعنى غير في قولهم جئتك بلا شيء

فان قيل كيف يصح تفسير الكاذب بغير المطابق ولا يصح تفسير الكذب بغير المطابقة ما لم يحول

بمعنى عدم المطابقة قلت لان كثيرا من اوصاف الخبر كالظهور والمعلومية غير المطابقة وليس

بكذب واما الواو او على الواو فللاشارة الى ان معنى احتمال الصدق والكذب بالواو هو كونه صادقا

او كاذبا وبهذا يعلم انه لو قيل يحتمل الصدق او الكذب لم يحسن وعند بعض عطف على عند

الجمهور والتنكير للتقليل والنكارة والمجهولية والبعض هو النظام لا الجاحظ على ما وهم وحاصله

ان

ان من طرفي الخبر نسبة في اعتقاد المخبر فانما كانت النسبة المفهومة عن الخبر مطابقة لها فصدق والا

فكذب سواء كان ذلك الاعتقاد خطاء بان لا يطابق الواقع او صوابا بان يطابقه ويقدم الخطاء اوفق

بالمقام اذ معه يتحقق افتراق الصدق بالتفسيرين وهذا التعميم والتسوية صريح في ان المطابقة للواقع واللامطابقة

غير معتبرة في الصدق والكذب على هذا التفسير وان هذا ليس مذهب الجاحظ القائل بان الصدق هو

المطابقة للواقع والاعتقاد جميعا والكذب هو عدم المطابقة لهما جميعا وما سوى القسمين وهو المطابق للواقع

دون الاعتقاد والمطابق للاعتقاد دون الواقع والخالي عن الاعتقاد اصلا مع مطابقة الواقع او مع

لا مطابقتها او نحوها ليست بصادقة ولا كاذبة بل واسطة وللشارح العلامة في هذا المقام خبط عظيم

وهو انه توهم ان قوله الى طباق الحكم حيث لم يقل ذلك الحكم كما في مذهب الجمهور اشارة الى هذا الحكم المعهود

الذي هو المطابق للواقع فحمله على مذهب الجاحظ وهو ان يعتبر في الصدق مطابقة الواقع والاعتقاد وجعل

ضمير لا طباقه للحكم الغير المطابق للواقع مع انه عائد الى الحكم المذكور الذي فسره بالمطابق فصار الكذب

هو اللامطابقة للواقع والاعتقاد وثبت الاقسام الاربعة واسطة ولم ينظر الى قوله سواء كان ذلك

الاعتقاد خطاء او صوابا ولا الى ان قوله تعالى والله يشهد ان المنافقين لكاذبون ليس بظاهره ملائما

لهذا المذهب حتى يحتاج الى التاويل بل هو مخالف له حيث سمي ما هو مطابق للواقع دون الاعتقاد كذبا

وانما الكذب هو ما لا يطابق الواقع ولا الاعتقاد فخبر المنافقين بهذا التفسير واسطة لا صدق ولا كذب

ثم اخترع مذهبا آخر في نفي الواسطة وزعم انه المشهور مع انه لا ذكر له في كلام القوم وهو ان الخبر ان طابق الواقع

والاعتقاد جميعا فصدق والا فكذب ثم قال وههنا مذهب آخر في غاية السخافة وهو ان الخبر ان طابق

الاعتقاد فصدق والا فكذب واطلاق المتن الحكم وسياق كلامه يدلان على انه يريد هذا المذهب

بناء ساء لمعنى المذهب المذكور مخالفا للجمهور وهو نصب على المفعول له او الحال او المصدر لفعل محذوف

في موقع الحال وذلك انه متى ظهر خبر المخبر الموافق لاعتقاده مخالفا للواقع يقال انه لم يكذب لانه لم يتكلم بخلاف

اعتقاده او ظنه فلو لم يكن الكذب مجرد عدم مطابقة الاعتقاد بل الواقع لم يصح سند تمسكا بذلك

وقوله واحتج حينئذ اي المخبر لها اي لدعوى النفي عطف على دعوى لا على دعوى لا ثبوت المخبر والمعنى ان

المعنى مجموع الامرين وقوله ولكن يكذبونها يعني انها جعلوا مبنى لمذهبهم معارض باطباق المسلمين على

تكذيب الكافر اذا اخبر بطلان الاسلام وتصديقه اذا اخبر بحقيقته ثم لا يخفى ان المعارضة انما هي

البناء بمعنى المبني اعني المدلول لا الاستدلال او الدليل وهو المناسب لامتناع المنع عليه لكن في لفظ

هذا بعض نبو عن ان يحمل عليه اذ المذكور سابقا هو البناء بالمعنى المصدري وآثر في هذا الطريق لفظ يكذبونها

وتصديقها وفي ذلك لفظ الدعوى والنفي ميلا الى الترجيح وانما قال يحتمل بالعلم لاتساعه للاحتمال

ان يكون تصديقها وتكذيبها للمادة ودفع وهم الصدق والكذب بمعنى مطابقة الواقع ولا مطابقته والا

فلان اعتقاد العاقل ينبغي ان يكون حقية الاسلام لا بطلانه ويسوغ ان طلب الا بل اي فهو

عن الظاهر لان قوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون يكذبهم بابلغ وجه واوكده وظاهر الكلام رجوع

التكذيب الى ما حكى عنهم من قولهم انك لرسول الله اذ لا خبر في الظاهر سواه وهو وان كان في موقع

مفعول بمعنى نشهد فالمعنى وعالمين انك تشهد لكنه اخبار واعلام بالحكم على ابلغ وجه حتى لو قيل نشهد

انك لرسول الله منع ان ونحوه اللام كان كذلك ولو سلم فلا خفاء في دلالته على احسار منهم بذلك لكن هذا القصور
اشارة اليه وهذا القدر كاف في صحة رجوع التكذيب اليه بحسب الظاهر واما التاويل فقد ذكر فيه وجوه الاول
ان التكذيب راجع الى قولهم نشهد بناء على كونه اخبارا بالشهادة في الحال او على الاستمرار لان الشهادة
الثاني انه راجع الى تسميه مثل هذا الاخبار الخالي عن مواطاة القلب شهادة كانه قيل اخبارنا هذا
شهادة فكذب الثالث انه راجع الى الحكم المشهود به لكن لا بمعنى انه كاذب في الواقع بل في زعمهم الفاسد
واعتقادهم الباطل انه غير مطابق للواقع واخبار المؤكد جدا بما يليق بالبلاغة وخواص التراكيب
المسموعة للبلغاء من البلغاء وهو ان التكذيب راجع الى خبر مشعر بان واللام واسمية الجملة وهو ان
اخبارنا بانك رسول الله صادر عن صميم القلب وخلوص الاعتقاد وصدق الرغبة ووفور النشاط
كما في قولهم اذا خلوا الى شياطينهم انا معكم لظهور ان ليست هذه التاكيدات لنفي شك او رد انكار في
الحكم وستسمع في باب الاطناب تعرض لهذه الاية دلالة على ان قوله والله يعلم انك لرسوله انما جيء لدفع
وهم ان يكون التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله واذ قد عرفت من قولنا مرجع الجزم لما
كذا على ما ان الخبر يرجع الى الحكم الذي يحكيه المخبر في خبره بمفهوم لمفهوم اي انه يتحقق بمجرد ذلك من غير احتياج
الى امر رابع لكن لما كان الحكم هو المقصود والجزء الاخير بمنزلة الصورة وسببا للظرف جعله المرجع عن
المسند اليه بالمحكوم له دون عليه اشارة الى انه العلة في الخبر والمقصود برجوع الحكم اليه
وهو الذي يسمى الاسناد الخبري هذا بالنظر الى الغرض الاصلي والمقصود الاولي وما وراء ارباب المعاني
من ان الخواص والمزايا تعتبر اولا وبالذات في المعاني وبتبعيتها في الالفاظ واما بحسب ظاهر الصناعة
والنظر النحوي فالاسناد الخبري هو ضم الكلمة الى الكلمة بحيث يفيد ثبوت مفهوم احدهما لمفهوم الاخر
او نفيه لان المسند اليه والمسند من صفات الالفاظ والتمثيل بقوله شيء ما شيء ليس بثابت للقصد
الى ابهام مفهوم لمفهوم والدلالة على انا نريد على ذلك من الخصوص في المحكوم له او به فامر زائد على ما هو المعتبر
في اصل الخبر وصح وقوع شيء مبتدا بحسب ما دل عليه التنكير من الابهام كانه قيل شيء ما من الاشياء
وقال في الثاني يحكم بالا ثبوت للنفي دون ان يقول بنفي الثبوت على ما هو مفهوم السالبة اشارة الى ان
الثبوت اذا جعل محمولا لم يكن بين السالبة والمعدولة فرق لاقتضائهما انتفاء الموضوع في الخارج بخلاف
ما اذا جعل رابطة مثل شيء ما متحرك او ليس بمتحرك او لا متحرك فان المعدولة تقتضي وجود الموضوع بخلاف
السالبة وقد يتوهم ان الحكم بمفهوم لمفهوم يرجع للخبرية الحملية دون الشرطية لان الحكم فيها انما هو ثبوت
قضية او لا ثبوتها على تقدير اخرى وليس بشيء لان هذا انما هو اعتبار المنطقيين القائلين بان الشرط
والجزاء قد خرجا من ان يكونا قضيتين وان يحتملا الصدق والكذب واما في اعتبار النحويين فالجملة هي الجزاء
المحكوم فيه بثبوت مفهوم لمفهوم او لا ثبوته والشرط قيد له بمنزلة الظرف والحال على ما سيجيء من ان الجملة
الشرطية جملة خبرية مخصوصة بقيد مخصوص قال السيرافي جواب المجازاة هو اخبار ووعد يقع فيه
التصديق والتكذيب والوفاء والاخلاف الا ترى انك اذا قلت ان جاء زيد اعطاه عمرو دينارا
لم يقع لك بمجيء زيد ولا تاخره تصديق ولا تكذيب وانما يقع لك التصديق والتكذيب باعطاء عمرو
اياه الدينار ومنعه اياه بعد مجيئه لا يرد على ثلاثة بعينها لنظر الى الاجزاء الثلاثة لان الاعتبارات
منه

قوله

تنبيه

الراجعة الى المجموع من غير نظر الى جملة اخرى منتظمة معها هي التي جعلت اعتبارات الحكم لكونه الجزء الاخير
الذي معه يتحقق الجملة ولهذا جعلها عند التفصيل كون التركيب كذا او كذا واما الاعتبارات الراجعة الى
متعلقات المسند اليه او المسند فقد ادرجها في اعتباراتهما وذكرها في قسمهما لكونها بمنزلة الاجزاء منهما
بخلاف اعتبارات الجملتين عند الانتظام فجعلها الفن الرابع اما الاعتبار فافرده قصدا الى
معنى الحصر لان سوق الكلام اقتضى ذكر المنافاة بين الامثلة بكليته او والمناسب على تقدير جمع الاعتبارات
ان يذكر الامثلة كلها بلفظ الواو فليتدبر وقوله في التركيب حال من الضمير في الراجع لان الاعتبار راجع الى
الحكم لكنه يعتبر في التركيب بحيث يكون الموصوف هو التركيب على ما قال لكون التركيب تارة كذا وتارة كذا و
احترز به عن اعتبار راجع الى الحكم لا يظهر في التركيب فلا يذكر في الفن لكون الحكم ضروريا او مكتسبا مستحسنا
عند الحاكم او غير مستحسن ونحو ذلك وتعميم الحكم بقوله من حيث هو حكم اي ماخوذ بهذه الحيثية يعني كونه على اطلاقه
من غير اعتبار كونه لغوا على ما يراه البعض من ان وضع الفعل مثلا على ان يسند الى الفاعل المختار او
عقليا على ما هو الحق كما سيجيء في علم البيان من ان وضع الفعل مثلا ليس الا انه للاثبات دون فعل اخر
وفي الزمان الماضي دون المستقبل واما انه الى اي شيء فذلك بحكم العقل لا غير ومن غير اعتبار كونه حكما على محكوم
عليه معرف او منكر او نحو ذلك فان امثال هذه لا تذكر في هذا الفن وقد يفهم من الحكم اللغوي مثل انبت الله
البقل ومن العقلي مثل انبت الربيع البقل ولا ارى لهذا وجها فان كليهما على الاول حقيقة والثاني مجاز فلو قال
من غير التعرض لكونه حقيقة عقلية او مجازا عقليا لكان هو الوجه كما في المسند اليه والمسند وما ذكرنا من تفسير
الحيثية يظهر ان ليس المراد ان هذه الاعتبارات تلحق الحكم من حيث هو اي لذاته وما هيته على ما هو الظاهر
من قولهم هذا الشيء من حيث هو هو كذا او ليس كذا فان امثال هذه لو صح كونها عوارض فهي لازمة غير مفارقة
البتة كالزوجية للاربعة وظاهر ان شيئا من الاعتبارات ليس بهذه المثابة وقوله من غير التعرض في موقع
البدل والبيان لقوله من حيث هو حكم لكونه صلة التعرض والمعنى لا من جهة التعرض لذلك بل من جهة اطلاق الحكم
وقوله في الاثبات خبر مبتدا اي هذا في الاثبات وقوله في النفي متعلق مقدر في موقع المبتدا اخبر كون اي
الاعتبار الراجع الى الحكم في النفي كون التركيب كذا وقوله فهذه ترجع الى نفس الاسناد الخبري ازالة لما عسى
يتوهم من رجوع بعض هذه الاعتبارات الى المحكوم له او المحكوم به ككلام الابتداء ونون التاكيد والثاني
خبر ليس فيصرح بان فائدة الكل يظهر في الحكم حتى ان ترك التاكيد وسائر المؤكدات يفيد كون الحكم ابتدائيا
غير مشوب بشك او انكار وكذا الاقتصار على كلمة النفي واما الاعتبار الراجع الى المسند اليه لا باعتبار
انه بهذا الوصف لا يكون الا في التركيب سيما وقد قيد بحيثية كونه مسندا اليه فقوله في التركيب يكون للقصد
التوضيح والتقرير واما قيد الحيثية فللاحتراز عن الاعتبارات الراجعة اليه من حيث خصوصه كونه مسندا اليه
باسناد ابتدائي او طلبي او انكاري وللمسند مقدم او مؤخر معرفا او منكرا ونحو ذلك مما هو بواسطة جزء اخر
فانه لا يعد في فنه وكذا اعتبار كونه مجازا او حقيقة صريحا او كناية فان بيانه في البيان وكذا الكلام في تقييد
المسند بالتركيب وبالحيثية وقد نبهناك على ان ليس المراد ان هذه الاعتبارات تلحق المسند اليه او المسند لذاته
حتى يلزم ان لا تفارقه كقولك عارف استوفي في اعتبار الحكم الامثلة واقتصر هنا على التمثيل للحذف
ولم يمثل في المسند بشيء قصدا الى الاختصار بعد الارشاد واتساق الذهن وقدم الحذف لكونه اعرف

ولا يرد ان يكون مثال الحذف بحيث لا يستغنى عن الواو ويجري اواخرها

لا يتعلق بالراجع بل بقوله المفصل بل اعتبر الجملة الخبرية والاعتبار كالفعل بعضا

اعرب الاحوال حيث الحق المسند اليه او المسند بالعدم فكان التعرض لاهم ولانه في الحقيقة عائد الى عدم
اراده وهو مقدم على الايراد كما هو قاعدة عدم الحادث وعبر عنه في المسند اليه بالحذف اشارة الى كونه
العمدة والركن الاعظم حتى كانه ذكر ثم اسقط بخلاف المسند فانه ترك ولم يذكر وقوله معرفا خبر آخر لكونه لا صفة
بابا لانه لا يخصه بل يعم الباب والمحذوف قدمه على ما عطف عليه اعني منكرا لكونه الاصل في المسند اليه بخلاف
المسند فانه ترك ولم يذكر وقوله معرفا خبر آخر بالعكس وقوله عليه اعني منكرا لكونه الاصل في المسند من احد
المعارف بيان معرفا وقوله مصحوبا ومقرونا صفة له لكون التوابع على الاطلاق في المعرف غالبا وخص الفصل
مختصا به وانما جعله من اعتبارات المسند اليه لانه يقترن به اولا ويطابقه لفظا واما فائدته فلا تخص المسند اليه
او المسند بل نفسه مثل تخصيص المسند اليه بالمسند يعني جعله منفردا
بالمسند وبما هو مضاف الى المسند آخر مثل تخصيص المسند بالمسند اليه كما في هذا الكتاب يعني قصره عليه
ومثل قصر المسند على المسند اليه ومثل فصله عن النعت واما بيان ذلك بان معناه الذاتي هو موصوفيه
المسند اليه بالمسند دون غيره ثم يلزمه وصفيه المسند للمسند اليه دون غيره فحكم كيف وفي الكشاف ان
فائدته الحاجب ان فائدة المسند ثابته للمسند اليه دون غيره وقوله مخصوصا صفة منكرا او معطوفا خبر آخر لكونه ادلا لخصوص
المنكر ايضا مصدر فعل لازم الحذف اي آخر اعتبار فقد المسند اليه في المسند ايضا اي عائد عودا
على الحيثية المذكورة وهي عدم التعرض لكونه حقيقة او مجازا وفي افراده متعلق بمحذوف اي كالاعتبار
الراجع اليه في افراده ثم عطف عليه قوله وفي كونه جملة وقدم في بيان اعتبار الافراد الفعل لانه الاصل
في المسند للدلالة على النسبة المناسبة للحكم وفي اعتبار الجملة الاسمية لسع الفعلية بحث الشرطية والظرفية
الراجعتين اليها ومعلا خبر آخر لكونه لا صفة انما لعدم الاختصاص معدا اي كون الاعتبارات
الراجعة الى الخبر لا يرد على بلاغة انما يكون اذا كانت الجملة الخبرية مفردة غير منتظمة مع اخرى بالعطف او غيره
وحصر الخبرية لان الكلام فيها والا فحث الفصل والوصل تقع في الانشائية ايضا وكذا الايجاز والاطناب
بل ربما لا يحصل انتظام الجملتين واما اذا انتظمت مع اخرى فتقع اعتبارات غير ما ذكر في الفنون الثلاثة
الامر ذاك او حين ذاك الانتظام واقع فيكون مفعولا مكررا او بذكر الظرف السابق وفن رابع بدل من
اعتبارات او خبر مبتدأ محذوف اي هي من رابع ولعله الفائدة في هذا التكرير كان الاحسن ان يجعل
فن رابع فاعل تقع وذاك اشارة الى عروض الجملة عند الانتظام لا الى الانتظام نفسه وهو مبتدأ خبره اعتبارات
اي اذا انتظمت تقع فن رابع من الاعتبارات الراجعة الى الخبر لان الحاصل اعتبارات غير ما ذكر في الفنون
الثلاثة ولا يصح الكلام في جميع ذلك اي ما ذكر من فنون الاعتبارات الاربعة ايضاحا الذي يعني
وتلك لا بالتعرض لمقتضى الحال مفسرا لمعناه وتفصيلا لافراده على وجه اجمالي ضابطا لابواب علم المعاني
مفصلة على التحقيق الكلام في مباحثه وذلك لانه لا يكفي فيما يتعلق بالغرض من علم المعاني معرفة هذه الاعتبارات
من جهة تصورها او التصديق بوجودها بل من جهة كيفية تطبيق الكلام بها على مقتضى الحال وذلك لا يتم الا بمعرفة مقتضى
الحال وهي لا تتم الا بمعرفة المقامات والحالات المقتضية لذلك فبالحري اي فالحري الحقيق بعرضنا علم ان تحقيق
مقتضى الحال يجب غير ملتفت اليه بل لحاده متعرضا له ملتفتا اليه لا يخفى عليك ان مقامات الكلام
متفاوتة كانوا اذا قصدوا تاديه معنى من المعاني من مدح او ذم او شكر او شكاية او اعتذار او افتخار او
نحو ذلك قاموا او جلسوا فتكلموا في ذلك المعنى بما التفوه من الكلام المناسب فسميت مقامات او مجالس

تسميه

تسميه للشيء باسم مكانه وربما سموا تلك المعاني والامور الداعية الى ذلك الكلام المخصوص من حيث كونها محلا له
وموضعا لذلك الكلام مقاما ومنزلة ووقتا وزمانا له حالا فقالوا الكلام فلان في مقام المدح او الذم او في حاله وكان هذا
الكلام في محله او لم يكن وكان مناسبا للوقت او لم يكن فتحقق ان الحال هي الامر الداعي الى كلام مشتمل على كيفية مناسبة
له من حيث توهم مناسبة للكلام والمقام ذلك من حيث توهم مكانيه له ومقتضى الحال هو ذلك الكلام المشتمل
على الخصوصية المناسبة وبهذا الاعتبار يصدق ان قولنا ان زيدا لقائم عند رد الانكار مطابق لمقتضى
الحال بمعنى انه جزئي لذلك الكلام الكلي الذي يقتضيه انكار المخاطب لقيام زيد وصادق هو عليه وموافق
له في الاشتمال على الخصوصية وصح ان تلك الخصوصية كيفية بها طابق الكلام مقتضى الحال الا انه لما كانت
المطابقة انما تحقق بتلك الخصوصية وكان اقتضاء مقتضى الحال على تلك الخصوصية على ما هو مقتضى ظاهر سوق
كلامه في هذا الكتاب اجمالا حيث يقول فان كان مقتضى الحال اطلاق الحكم طي ذكر المسند اليه ترك المسند وتفصيلا
حيث يقول واما الحالة المقتضية للحذف للاثبات للتعريف للتنكير على ما يمر عليك في الابواب مقام
الكر تفصيل لتفاوت المقامات فذكر اولا التفاوت بحسب انواع المعاني والاغراض وثانيا بحسب تفاوت
الحكم على حال المخاطب وانقسامه الى الابتدائي والطلبي والانكاري ولذا اعاد لفظ كذا وثالثا بحسب
تفاوت حال المخاطب في قوة الادراك وعبر عن تفاوت القسم الاول بالمباينة لكون المقامات فيه في غاية الخلاف
بحيث لا يعتبر احدهما الا خروطا بخلاف الاخرين فجعله المغاير وقال ولكل من ذلك اي المذكور من
المقامات مقتضى غير مقتضى الاخر اعتمادا على المقصود اذ الغرض كان التعرض لمقتضى الحال ولما كان اعتبار
هذه المقامات كلها قبل الشروع في الكلام حتى كانه اعتبرا اولا انه في مقام المدح مع مخاطب منكر غبي ثم اخذ
في الكلام واعتبر حال المسند اليه والمسند وما يتعلق بهما وحال انتظام الجملتين وما يترتب عليه قال
ثم اذا شرعت في الكلام اشارة الى ما ذكر في الفنون الثلاثة الاخيرة والى انه انما يكون بعد الاخذ في الكلام
وملاحظة اجزائه وافراده بكلام آخر بعد تمامه وكان مقتضى الظاهر ان يورد ما يتعلق باحوال الحكم ايضا هنا
لكونه من اجزاء الكلام بل معظمها الا انه لما لم يكن الدال عليه جزءا ملفوظا مسموعا مترتبا كالمسند اليه والمسند
ومتعلقاتهما جعله من الاحوال التي تعتبر قبل الشروع في ذكر كلمات الكلام فلكل كلمة مع صاحبتها مقام مع
متعلق بالظرف الواقع خبرا مقدما اعني لكل كلمة او بمضاف محذوف اي لوضع كل كلمة والمعنى ان لكل كلمة وقعت
في الكلام مع كلمة ذكرت معها مقاما ليس لها مع كلمة اخرى مثلا لزيد مع منطلق مقام ليس له مع انطلق او ينطلق
ولا ينطلق مع زيد المتقدم مقام ليس مع زيد المتأخر وكذا في المعرف والمنكر وغيرهما ولا ينطلق مع ان مقام
ليس له مع اذا ومع اذا مقام ليس مع لو ولان مع انطلق مقام ليس مع ينطلق وعلى هذا القياس فتأمل
في هذه الكلمة فانها جامعة لكثير من مباحث الفن وقد خفي معناها على كثير من الناظرين وكذا معنى قوله ولكل
حد ينتهي اليه الكلام مقام يعني ان لحدود الكلام ونهاياته وانقطاعاتها عليها وانتهائه اليها مراتب
مختلفة لها مقامات متفاوتة فمن مقام يقتضي قدرا من الايجاز وآخر او جزءا او جزءا وقدرا من الاطناب
وآخر اكثر واكثر وكذا لانقطاع الكلام على جملة مفردة مقام ولا نسبطها مع جملة اخرى او اكثر وانقطاعه
بعدهما مقام آخر وارتفاع شأن الكلام يعني الكلام الذي يعتد به في الجملة عند ارباب البلاغة
ولا يلحق باصوات الحيوانات والخطاطة في باب الحسن والقبول الذي يتعلق بنفس الكلام وبه يقع

رحل الكلام بانما لما ان الانكار ... وصحا بتلك الخصوصية شاع ... (?)

قوله ...

الفاضل والساحل والادنى الى حد الاعجاز يكون بقدر مصادفة المقام لما يليق به من الاعتبارات
والخصوصيات اى بل من الكلام المشتمل عليها فكلما كانت المصادفة اتم واوفى وما صادفه اوفق واليق
كان الكلام في مراتب الحسن في نفسه والقبول عند السامع البليغ ارفع واعلى وكلما كانت انقص كان
اشد انحطاطا وادنى درجة واقل حسنا وقبولا وبما ذكرنا ظهر انه لا حاجة الى ان يجعل الانحطاط بعدم
ذلك بل لا صحة له   وهو اى الاعتبار الذى يليق بالمقام بل الكلام المشتمل عليه من حيث
هو كذلك هو الذى يسميه مقتضى الحال فيكون هو الاعتبار المناسب للمقام   فان كان مقتضى
الحال بتيسر وبتفصيل لقوله وارتفاع شان الكلام الى آخره وقد راعى في ذلك نكتتين احدهما الاشارة
الى ان معرفة جميع الاعتبارات حتى الراجعة الى الاجزاء انتهى كلها عائدة الى معرفة خواص التراكيب
حيث قال في الجميع يحسن الكلام كذا والثانية الاشارة الى ما عليه المحققون من علماء المعاني وقد بالغ في
تحقيقه وتفصيله الشيخ عبد القاهر على ما لخصناه في شرح التلخيص وهو ان الخواص والمزايا وما به يقع
التفاضل في الكلام وتعلق الاعجاز تعتبر اولا وبالذات في المعاني الاول التي يدل عليها بالالفاظ ثم
يتبعها في الالفاظ حتى يكون مرجع البلاغة والفصاحة ومنشأ الحسن والبراعة وكل ما يوصف به
الكلام في باب الفضيلة ويفضل شاعر على شاعر وكاتب على كاتب الى ترتيب تلك المعاني وتصويرها
بالصور المختلفة والكيفيات المتمايزة المسمى باسم النظم لا الى الالفاظ المنطوقة والحروف المسموعة انفسها
ولا الى المعاني الثواني التي هي الاغراض التي يقصد اثباتها كما لو وصف بالجمال او الشجاعة او السماحة مثلا
ووجه الاشارة انه لم يقل ان كان مقتضى الحال تأكيد الكلام فحسن الكلام ايراده مؤكدا   بحسب
المقتضى بل يقول اسم الفاعل والمفعول مثلا ان كان الانكار ضعيفا يحلى بما كيد اقل وقويا فاكثر وان
كان المقتضى تاكيدا ضعيفا يؤكد كذلك او قويا فاكثر واكثر   طى ذكر نشر الى ان عدم الذكر قد يعبر عنه بالحذف
والطى والترك وما امكن يراعى اختلاف العبارة في المقتضى وفيما يورد عليه الكلام والا فالحال ان كان المقتضى
ترك المسند فحسن الكلام وروده عاريا عن ذكره   اثباته على وجه من الوجوه المذكورة اى معرفا
من احد المعارف مصحوبا بتابع او غير مصحوب مقرونا بفصل او غير مقرون او منكرا مخصوصا او غير مخصوص
مخصصا بشيء من المخصصات اى جملة او مفردا فعلا او اسما معرفا او منكرا مقيدا بكل من ذلك
بنوع قيد او غير مقيد فحسن الكلام وروده على هذه الاعتبارات   انتظام الجملة مع اخرى
ان اريد ذكرها بعد اخرى بتضمير فصلها ووصلها الجملة دون اخرى او بالعكس فبالعكس واما ضمير معها فيجوز
ان يعود الى ايتهما شئت لكن الانسب ان يكون مرجع الكل واحدا وجعل ههنا الايجاز طى جمل عبارات
المنطقيين والاطناب لا طيها لكونها سوى ذلك من الايجاز والاطناب مندرجا في مباحث الفنون الثلاثة
وقد رتب الكلام ههنا اى في تفصيل تلك الاعتبارات وبالجملة ما يتعلق بمباحث القانون
الاول على فنون اربعة بمعنى صيرورة كل منها منزلة جزء من الكلام ههنا بمنزلة الابواب والفصول فبهذا
الاعتبار صح في كل منها انها في تفصيل اعتبارات كذا كما ذكرنا في صدر القسم فان قيل
قد دل قوله ان كان المقتضى فصلها او وصلها والايجاز او الاطناب على ان كلا منها مقتضى الحال
ونشر اعتبار مناسب فما معنى قوله الفن الرابع في تفصيل اعتبارات الفصل والوصل والايجاز والاطناب

قلت

والتفاضل خ

قلنا ان كانت الاضافة بيانية فلا اشكال وان كانت لامية فليلائم اعتبارات الاسناد
والمسند اليه والمسند فالوجه ان كلا من الفصل والوصل مثلا اعتبار مناسب من حيث كونه
من عوارض الجمل المنتظمة وذو اعتبار مناسب من حيث ان لكل منهما احوالا مثل كون الوصل
بالواو او بغيرها للتوسط بين كمال الاتصال والانقطاع او لدفع الايهام وكون الفصل لكمال الاتصال
او كمال الانقطاع الى غير ذلك من التفاصيل المورودة في الفن الرابع وكذا الكلام في الايجاز والاطناب
وقيل ان يمنع اى قبل ان يعطي الفنون الاربعة ما يناسبها ويجب فيها في الاذكار الثاني من
من التقرير والتحرير والتفصيل والتمثيل والتمهيد والتفريع والتعليل والدليل يشتمل على اصل يبنى عليه شيا كثيرا
على التحصيل وعدم اعراضك بعرار بعض الاحكام عن الدليل لكون ذلك الاصل مستقرا على ذكرك فلعلى كان
منك بحفظه ولا تذهل عنه او لكون انت منه على ذكر واحضار لا ترك واهمال او على موضع ذكرته وذلك
الاصل هو انه ليس من الواجب في صناعة من الصناعات وعلم من العلوم وان كان الرجوع في اصولها
وبعاديها اى ادلتها واحكامها او في احكامها الكلية والجزئية الى مجرد العقل من غير دخل للوضع والاصطلاح
والالف والعادة كالعلوم الحكمية ان يكون الدخيل فيها اى المنتسب اليها من غير ان يكون عريقا فيها مثل
هو دخيل في بني فلان اذا انتسب اليهم ولم يكن منهم كالناشئ عليها اى يكون بمنزلة المجبول عليها بقالب
اشابه فيشاء ونشاء الغلام بلغ وارتفع في استفادة الذوق من تلك الصناعة فان في العقليات الصرفة
ايضا ذوقا هو ادراك شبيه الكشف والمشاهدة وهذا ما يقال ان الحكمة تصير كشفية ذوقية بعد ما تكون
بحثية نظرية واذا لم يجب ذلك اذا كانت الصناعة عقلية صرفة فكيف يجب اذا كانت الصناعة كصناعة
المعاني مستندة الى تحكمات منسوبة الى الوضع والاصطلاح مثل كون لزيد قائم للتاكيد وان زيدا لقائم
لزيادة التاكيد والى اعتبارات اى امور يلتفت اليها ويراعى منسوبة الى الالف والعادة والتدرب في النظم
والتأليف والتتبع للتراكيب مثل كون قولنا الواحد يشرب ويطرب للاستمرار والاعتياد وانما هو
للاستدلال واما اثر نفي الوجوب على اثبات الامتناع لانه ربما يمنع ولانه لا يحتاج اليه في
اثبات مطلوبه لما دل عليه بقوله فلا على الدخيل اى اذا لم يجب تلك المساواة والمشابهة فلا باس على
الدخيل في الصناعة التي هي علم المعاني ان يقلد صاحبها اى من صار بمنزلة المجتهد فيها في بعض ما اجاب
به من الاحكام بمنزلة الفتوى ان فاته الذوق في ذلك البعض مستمرا على ذلك التقليد الى وقت ان يتكامل
له على التدريج في المواظبة على الاستعمال لهذه الصناعة الاسباب الموجبة لذلك الذوق الذي هو ملاك
الامر فيها على ما قال ان ملاك الامر في علم المعاني هو الذوق السليم والطبع المستقيم وان مدرك الاعجاز هو
الذوق ليس الا وان طريق اكتساب الذوق طول خدمة هذين العلمين فظهر ان كلا من الذوق والطبع قد
يطلق على القوة المهيأة للعلوم من حيث كمالها في الادراك بمنزلة الاحساس من حيث كونها بحسب
الفطرة وقد يخص الذوق بما يتعلق بلطائف الكلام لكونه بمنزلة الطعام اللذيذ الشهي لروح الانسان
المعنوي والطبع بما يتعلق باوزان الشعر لكونها محض الجبلة بحيث لا يسمع فيها اعمال الحيلة الا قليلا
وكان سحبا اورد على دعواه شاهدي عدل من كلام شيخه شرف الدين الحاجي وشيخ الكل
عبد القاهر الجرجاني واثنى على شيخه تعديلا له وتزكية لاحتياجه الى ذلك فان عبد القاهر معدل مزكى

صفة ر

لكل لسان ذلك الامام فى نسخة الاصل رفع على البدل والاحسن النصب على المدح واثر الذبيح
على لم سمح دلالة على انه من الكمال بحيث يعلم انه لا يكون له مثل فما يسئل من الزمان واما فيما مضى
فلا حاجة الى الاعلام واسناد ترك السماح الى الادوار مجاز بقرينة صدوره الكلام من الموحد
لا يميل الى اسناد الحوادث الى الاوضاع والحركات الفلكية تحملنا حر كان ثقال احاله بالاثن
على فلان كان سار جهة الحسن كان له فى ذمة الحامى فاحاله عند المطالبة على الذوق وضمير فيها
للكثير من المستحسنات والواو فى ونحن للحال من تحملنا وفى ظرف متعلق بالظرف الواقع خبرا
اعنى ممن بلغ اى طهر واشتهر والعدد العدد الكثير وعلم الادب جميع ما يبحث عن احوال اللفظ كاللغة
الصرف والنحو والمعانى والبيان والبديع والعروض والقوافى والترسل وما يجرى مجرى ذلك وصبغ اليد
نوع الشعب كناية عن الاشتهار بها والتبحر فيها واصله فمن اعرس كان يصبغ يده بالحناء فنعلم ذلك
وبالجملة كل من صبغ يده بلون علم تلبسه بما يتعلق به المعاناة المناساه الوكيل القصد وليس بلغة اصلية
بل مولدة قال فى المغرب الوكادة بمعنى التاكيد ليس بثبت وقال فى الديوان التوكيد بمعنى التاكيد
عربية مولدة الكد شدة العمل والمعنى انه مع كماله فى العلم والافادة يحيلنا على الذوق ولا اسم الا له
ونحن مع اشتهارنا فى انواع من علم الادب وتحصلنا طرفا صالحا منه نتبل ذلك ونتلاه فى تحسين
المستحسنة وما هو كلمة نفسه دخلت الجملة الاسمية كما فى قوله تع ما انتم هولاء وقول النابغة
مهلا ان تا عذرتى وهو ضمير الشان اومبهم بتسرع الامام وكم يعيد فى موقع الخبر سواو بل الخبر فمن لم يجوز
الاشتباه وهذا اشارة الى الاحالة على الذوق اذ ليس فى دلايل الاعجاز ليس الدخيل كالتالى
اصلا فضلا عن الاعادة الغرض الاول منه اولا على ان مقتضى العقل هو ان يكون الكلام
المتكلم على الاطلاق بقدر ما يقصد من افادة النسبة الاخبارية اوالانشائية اوما مع ذلك يتعلق
به وبيانها بانه اذا كان يخبر الزم ان يكون قصده افادة المخاطب الحكم اولازمه بقدر الاحتياج ثم فصل
ذلك بانه ان جرى على مقتضى الظاهر فان كان المخاطب خالى الذهن استغنى عن الموكدات وان كان
مترددا حسن التاكيد بموكد وان كان منكرا وجب التاكيد بحسب الانكار وان جرى على خلاف
مقتضى الظاهر من الحال وجب العمل بمقتضى الحال الغير الظاهر على تفاصيله بقوله من المعلوم اى من
القضايا المعلومة المقررة فى العقول ان حكم عقل المتكلم عليه اى ما يحكم به ويستحسنه ويستقبحه
عنده ويرتضيه حال اطلاق لسانه وتحريكه الى النطق بالالفاظ والحروف ان يصب منطوقه
فى قالب الافادة بحيث لا يقصر عنها بالالاشتباه على احد ولا يزيد عليها للاحتراز عن عبث اللغو
الذى هو عبث محض ليس الاقدام عليه مقتضى العقل حتى لو كان قصده ان يلغو يقتضى امر الامور
بحكم العقل ان ينقد ذلك وقوله حال اطلاق من جهة المعنى متعلق بمرع لكنه ممنوع فى حكم النحو
فينبغى ان يتعلق بمحذوف اوبحكم العقل ولنسبه لا اسنادا اليه من انه يريد ان للانسان منظرا
ظاهرا هو اللسان عمله تحصيل الالفاظ والحروف وآخر باطنا حاكما على الاول عمله تحصيل
المعانى وافادتها وحكم المحكوم على الانسان هو ان يصرف بحصول اللسان الى الافادة فهذا
لظهر ان قوله من المعلوم ان حكم العقل ليس كلاما قليل المحصول منزلة ان يقال ان المعلوم ان المعلوم

كذا

كذا بل كلام رصين بمنزلة ان يقال من المعلوم الواجب بحكم العقل هو ان يكون كلام المتكلم لا يزيد
على المقصود ولا يقصر عنه فاذا اندفع ما ظهر ما ذكرنا من معنى الافراغ فى قالب الافادة حسن
تفريع هذا الكلام على ما قبله اى اذا كان مقتضى العقل هو الافراغ فى قالب الافادة فاذا شرع المتكلم
فى الكلام واطلق لسانه اليه حال كونه بصدد الاخبار والاعلام من غير ان يذكر الكلام الخبرى لمثل
تاسف وتحسر او بث شكوى او نحو ذلك لزم ان يكون قصده فى حكمه الذى يعتمد حرح الذى اندفع منه
افادته اى افادة المتكلم او خبره للمخاطب حال كون المقيد مثبتا ولا متعلق للافادة اعنى المركب
وما انضم اليه من الموكدات بقدر الاحتياج لا انقص تحاميا عن القصور ولا ازيد تحاشيا عن اللغو
ولم يذكر مفعول الافادة لان اللازم مما سيق ليس الا مجرد كونه مفيدا وسواء جعلت ضمير افادته
للمتكلم او لخبره فالحكم راجع الى حقيقة التكلم والاخبار بذلك الخبر فاذا القى الجملة يحصل الكلام
السابق وقسم للعمر الذى اندفع منه من هو بصدد الاخبار والاعلام الى الابتدائى والطلبى والانكارى
وما يلحق بكل منها من الاعتبار والمناسب وفى قوله البحتر وسيس اشارة الى ان الغاء الخبر ليس لافادة تصور
مفرداته بل لافادة التصديق بالنسبة وارتسام صورة الحكم فى ذهن السامع وانما ذكر المفردات ليحضر
فى ذهن المخاطب معانيها المعلومة التى ربما كان ذاهلا عنها حال الغاء الخبر اليه فان قيل ربما يكون احد
الطرفين بل كلاهما حاضرا بل الاحساس حاصلا ولا يلزم اما ان يكون المخبر عالما بهذا الحضور والاحساس
فى ذهن السامع فلا يكون مما نحن فيه اعنى الالقاء لهذا الغرض اولا يكون فلا ينافى كون الالقاء لهذا
الغرض فيصدق انه القاه للحضور والاحساس فلا يستغنى عن الموكدات لكن لم يحصل غرضه لكلامه لامتناع
حصول الحاصل وقد يقال ان السؤال انما يتوجه على تقدير حضور احد الطرفين ويجوز حصول الغرض
الذى هو حضور الطرفين جميعا واما على تقدير حضورهما فالمخاطب يكون مترددا لا خالى الذهن فلا يكون من
هذا القسم وفيه نظر اذ ربما يحضر الطرفان من غير التفات الى النسبة وملاحظة لها فلا يحصل التردد وقوله
كفى جواب اذا ويمكن عطف عليه او حال بتقدير المبتدا وضمير حكمه للمتكلم المخبر وضمير يمكن ومصادفته لحكمه
او للاسناد ولعله اقرب اذ حكم المخبر المسند للمسند اليه هو ايقاعه النسبة او لا ايقاعها بمعنى الاعلام
بذلك والدلالة عليه والتمكن فى ذهن المخاطب هو الوقوع او اللاوقوع وهو معنى الاستقبال وضمير اياه
للامنه وقوله فيستغنى عطف على كفى ويمكن عطفا بعد الربط النوع اى اذا كفى نفس الحكم استغنى الجملة
عن موكدات الحكم وقوله فمثل ان اعرف الهوى للاستقبال النظر الى زمان الاتيان لا بالنظر الى زمان
الاخبار والتكلم فليتدبر واذا القاها اى الجملة الخبرية الى طالب لها متردد يحضره المسند والمسند اليه
دون الاستقبال ويكون الالقاء والاسناد المتكلم اوحكمه ذلك الطالب المتحير غير ورطة الحيرة التى هى منزلة الكو
والهلاك لعظمه حبوة الزوج مع شعوره بها فى الجملة استحسن تقوية الحكم بادخال شيء من الموكدات فى
الجملة الخبرية بقوله طرفا ما مبتدا خبره عنده والجملة صفة كاشفة لمتحير ودون الاستقبال ظرف متعلق بعنده
اى متجاوز من الاسناد فانه ليس عنده وقوله فهو مبتدا خبره بين بين اى بين الاثبات والنفى والجملة عطف
على جملة طرفا ما عنده وضمير منه للاستقبال وهو فى موضع الصفة لمحذوف بعده بين بين اى هو كائن بمحل
من الاسناد دونا على لسقط بمقتضى ظاهر سوق الكلام ومقابله قوله لرده الى حكم نفسه فى القسم الانكارى

ينبغي ان يكون ضمير المتكلم المخبر لكن حمل قوله استحسن سوية المعد على اضافة المصدر الى الفاعل على معنى يحسن سوية المتكلم المخبر بادخال اللام في الجملة بعد بحيف لا يمتنع مثله والا لم يلائم ما ذكر في الابتدائي من قوله كفى في ذلك الاساس حكمه وفي الانكاري من قوله استوجب حكمه تاكيدا فالوجه حمل المعد على ما به الانعقاد وهو حكم المتكلم وفي قوله استحسن دون وجب اشعار بان هذا في اقتضاء المؤكد دون المرتبة الاولى من الانكاري حتى لو ترك لم يعد ذلك البعد بل ذكر الشيخ عبد القاهر انه انما يحسن التاكيد اذا كان للسائل ظن في الجانب الآخر للقطع يحسن صالح في جواب كيف زيد وقام في جواب اقام زيد ام قاعد من غير تاكيد ثم على تقدير كون المراد بهذا الاستحسان هو الوجوب لا باس بمشاركة الانكار الضعيف في ذلك بتسامح تفاوت في الوجوب واذا القاها اي الجملة الخبرية الى مخاطب حاكم فيها بخلاف ذلك المخبر بان يكون حكمه الاثبات وحكم المخاطب النفي او بالعكس القاء لاجل ان يرد المخبر ذلك الحاكم بالخلاف الى الحكم نفسه استوجب حكم المخبر ليترجح على حكم المخالف تاكيدا بقدرها اي بقدر قوة المخالف من الانكار بزعم المخبر واعتقاده فقوله ليترجح مفعول له لاستوجب وسط بين فاعله ومفعوله اذ لو اخر عن المفعول لتخلل بينه وبين وصفه اعني بحسب ما اشرب مصدره بما لا شرب الثوب الصبغ اذا داخله الصبغ اي دخل في اعماقه اسند الى مفعوله الاول وفي اعتقاده متعلق باشرب بيانا لمكانه كما في قوله تعالى واشربوا في قلوبهم العجل والضمير للمخالف ويجوز ان يتعلق بحسب والضمير للمتكلم اي بقدر الانكار في زعم المتكلم واعتقاده لانه الذي يورد القدر من التاكيد فناسب اي يعتبر قدر الانكار بحسب اعتقاده لا بحسب الامر نفسه وقوله لمن ينكر ولمن يبالغ متعلق بهو لك المقدر وقوله على هذا اي كما يبنى على الطريق المذكور اي لمن يبالغ في الانكار زيادة مبالغة فان قلت كيف اعتبر ههنا الترجح وهو بالمساواة التي يتبع بها العود وبالمقاومة وازالة الانكار اعلى قلت لما كان الحرج امرا مستنكرا بما يطلب الواقع فيه النجاة منه ومجرد النجاة منه يتبع في الظن والاعتقاد بحسب اعتبار الانعقاد فهم هو مستقر الى القوي والمقاوم فاستحسن تقويته ولا كذلك زوال الانكار فان المنكر ربما يانس بانكاره بل يبتهج والخلاص منه لا يوجب الوقوع في الظن او الاعتقاد بل ربما لا يفضي الا الى التحيير فاحتاج الى الترجح لئلا يعسر زواله على حد التساوي بل يميل الى جانب الاعتقاد وان شئت ان تعرف زيادة التاكيد بحسب زيادة الانكار فتامل كلام الله فيما يحكي عن رسل عيسى عليه السلام حيث قالوا اولا انا اليكم مرسلون حين كذبوا اولا وثانيا انا اليكم لمرسلون حين تولع في تكذيبهم وخوطبوا بما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون وفيما ذكر رد على صاحب الكشاف حيث قال انما قيل انا اليكم مرسلون اولا وانا اليكم لمرسلون آخرا لان الاول ابتداء اخبار والثاني جواب انكار وانما لم يتعرض المصنف للتاكيد القسمي بقوله ربنا يعلم لانه يريد التعرض لما هو في نفس الجملة الملقاة وتختلف صورتها وايراد الآية في عبارة الكتاب على سبيل البدل من كلام رب العزة وحيث قال يتعلق بتامل وكذا كيف تعرز على تضمين معنى العلم والمعرفة وقيل هو بدل اشتمال من كلام رب العزة وليس بذاك وضمير الهم في الآية لاصحاب القرية وهي انطاكية والاثنان قيل يونس بفتح الباء الموحدة واللام ويحيى وقيل يونس وبولس والثالث شمعون وعززناهم قويناهم من عزز المطر الارض لبدها وشددها وعززنا بالتخفيف اي

علينا

علينا ونهونا واخراج الكلام في هذه الاحوال اي كون المخاطب خالي الذهن ومتردده ومنكره على الوجوه المذكورة من التجريد عن المؤكدات والتاكيد استحسانا والتاكيد وجوبا بحسب الانكار يسمى اخراج مقتضى الظاهر على اضافة الملابس اي اخراج الكلام على وفق مقتضى الظاهر يعني الظاهر من الحال بمقتضى الحال اعم من ان يكون بحسب الظاهر بان لا يعدل عن ظاهر الحال او بحسب غير الظاهر بان يعتبر في كلامه الامور التي يناسب تنزيل وجود الشيء منزلة عدمه او بالعكس فيعمل على موجبه ويعدل عن الظاهر فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال ولا عكس كما في صور الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر وانه اي اخراج مقتضى الظاهر مطلقا يسمى في علم البيان بالتصريح لا بمعنى انه يبحث فيه عن ذلك وعن تسميته بل بمعنى انه يبحث عن احوال الكناية بحيث يعلم ان الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر من جملتها وان مقابلها يسمى بالتصريح واخراج مقتضى الظاهر من جملته ولخفاء هذا المعنى وبعدا ان يقع مثله في علم البيان اكد الحكم بان والذي اوثناك اي ابصرناكه وعرفناكه مبتدأ خبره الجملة الشرطية والعامل في الشرط واعمال النصب جعل القوة الادراكية عاملة فيه متصرفة وفي الاساس استوعيت منه احداث في امره بالوسعة وهو المناسب ههنا لا ما في الصحاح استوثقت منه احدث منه الوثقة واما استوسعه بمعنى وجدته وسيئا فحكيا فليس بلغة ولا مناسب ههنا فالمعنى احدث في جواب ابي العباس المبرد لابي اسحق المتفلسف الكندي بالوسعة حيث عرف بما ذكر بانه صادر عن التحقيق بقوله حين يتعلق بجواب سالة اي الكندي ابا العباس اشارة الى ان قول الكندي كان على وجه الاستعلام دون الجزم والاعتقاد هذا اي هذا الذي ذكر من الاخراج على مقتضى الظاهر على ما ذكر لكن يقع الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر مع بعد رتبته عن رتبته وكثرة فروعه وشعبه واستدراكه اللطائف الغرائب والدقائق السابقة عليه ورجوع المهرة من ارباب البلاغة والسحرة من اصحاب البيان والبراعة اليه ولفظ ثم في قوله ثم انك ترى الى آخره اشارة الى هذا المعنى والى انه اسبق من كون القصد افادة الحكم او لازمه ومن وجوب ترك المؤكدات في الابتدائي والتاكيد استحسانا في الطلبي ووجوبا في الانكاري انما هو على تقدير مقتضى الظاهر واما بعد تجاوزه الى خلاف الظاهر فيكون لاحكام واعتبارات اخر مثل القاء الجملة الخبرية الى من هو عالم بالحكم ولازمه ومثل التاكيد في الابتدائي وتركه في الانكاري وقلة التاكيد مع قوة الانكار وبالعكس وغير ذلك فلا يرد الاعتراض على ما سبق بانه قد لا يجب التجريد في الابتدائي ولا التاكيد في الانكاري ونحو ذلك على ان المذكور فيما سبق هو ان مجرد الحكم كاف في اساس الاستناد مستغنى عن التاكيد والتردد موجب لحسنه والانكار لوجوبه وهذا لا ينافي ان يؤكد الاول لعرض آخر ويترك التاكيد في الآخرين لمانع او لسبب داع كالاخراج لا على مقتضى الظاهر او كصدق رغبته ووفور نشاط في الابتدائي وعدم باعث ومحرك من المتكلم وعدم قبول ورواج من السامع في الانكاري كما في قول المنافقين عند لقاء المؤمنين آمنا وعند لقاء اخوانهم انا معكم او كسوق الظن من المتكلم في الحكم الذي وقع انه لا يتبع كما في قوله تعالى حكاية رب اني وضعتها انثى الى غير ذلك من الاعتبارات المناسبة وقد ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز نبذا من ذلك العلق بالكسر النحب والدامسة ومنه شاعر مغلق يأتي بالعجائب والغرائب الى دهائه حلى

فى خوارق العادات ومن ههنا يقال له الساحر والنفث شبه بالنفخ وهو اقل من التفل
ونفث ريقه ونفث فى العقد وعليها وذلك فى السحر فصار ذلك ترشيحا لاستعارة الشراء
للمتكلم بالعواب والمراد بهذا الفن صناعة البلاغة لا علم المعانى كما توهم والخطابة صناعة
يمكن بها اقناع الجمهور فيما يراد ان يصدقوا به بقدر الامكان ويقابله البرهان وذلك مبتدا خبره الطرف
اعنى احلوا وعلما تميز من المحيط والوجوه المحتملة مثل ان لا يعلم المخاطب بعلمه او يسال عن مضمون
الجملة او يكون الحكم فى غاية البعد والغرابة وامثال ذلك مما يصح باعتباره ان ينسب العالم بغير العالم
وان سبق ان يعرف العالم بالشى بمنزلة الخالى عن العلم فتامل فى قوله تع ولقد علموا لمن اشتريه
الاية فان صدره يدل على ان اهل الكتاب قد علموا ان من اشترى كتاب السحر والشعوذة ليس له فى
الآخرة نصيب من الثواب وآخره يدل على انهم لم يعلموا ذلك لان لو لانتفاء الشى لانتفاء غيره فمعنى
لو كانوا يعلمون انهم لم يكونوا يعلمون ومتعلق يعلمون هو متعلق علموا بدلالة السياق لا يقال بل
السياق يدل على ان متعلق يعلمون هو مضمون بئس ما شروا به انفسهم لانا نقول لو سلم فمراد بهما واحد
مورد الآية ما اشتروا وعدم تعلق نفع به فى الآخرة وترتب نصيب عليه وجواب لو محذوف اى لامتنعوا
او لرجعوا واللام فى لقد علموا جواب قسم محذوف وفى لمن اشتراه لام ابتداء مثلها فى علمك لتذهبن وقائم
ومن اشترى مبتدا خبره ماله فى الآخرة من خلاق واللام فى لبئس ما شروا جواب قسم محذوف او الجملة عطف
على لقد علموا وكلام المصنف صريح فى ان ليس القصد الى ان فى الآية خبرا القى الى مخاطب هو عالم بفائدته و
بلازمها لكن نزل منزلة الجاهل وذلك انه صرح بان اثبات العلم هو لاهل الكتاب والخبر هو ما علق به علموا
ويعلمون وليس فى الكلام القاء هذا الخبر اليهم ومنهم من توهم ان الآية مثال لذلك فحبط حبط عشواء
واعتراض صاحب الايضاح بان كلام المفتاح يوهم ان الآية من امثلة تنزيل المحيط بفائدتى الخبر
ولازمها منزلة الجاهل وليس كذلك على ما مر انه لم يلق الى اليهود جملة من اشتريه ماله فى الآخرة
من خلاق بل القى الى النبى عليه السلم وساير السامعين الخبر بان اليهود عالمون بذلك
مدفوع بانه لا ايهام بعد النظر فى قوله كيف بعد صدره الى آخره ولو سلم فلا ضير
فى الايهام بعد وضوح المرام قوله كيف بعد حال من ضمير عليك اى الزم وحافظ او
استيناف فى موقع جواب الامر وكيف حال من بعد ونظره اى نظير قوله
ولقد علموا الآية فى نفى الشى واثباته وان لم يكن هو العلم قوله تع وما رميت اذ رميت
حيث اثبت له الرمى او لا بمعنى صدوره عنه ظاهرا او اكتسابا ونفاه عنه ثانيا حيث
لم يكن من الناس حدا لا يبلغه رمى البشر ولذا قال ولكن الله رمى وذلك انه لما التقى
الجمعان يوم بدر رمى بقبضة من الحصباء فى وجوه المشركين وقال شاهت الوجوه
فلم يبق مشرك الا شغل بعينه فانهزموا وقوله تع وانهم لا ايمان لهم الآية حيث اثبت
لهم الايمان بدلالة الاضافة اليهم وايقاع النكث اى النقض عليها ثم نفاها بقوله انهم
لا ايمان لهم من جهة عدم الاعتداد بها بناء على عدم وفائهم بها فان قيل هو ليس

ليس بصدد الامثلة والنظائر لقوله تعالى ولقد علموا الآية بل لتنزيل العالم بالخبر منزلة الجاهل فالمثال
ان يجعل حصر نظيره غاية الامر على ان الآية الاولى مثال ونظير لتنزيل العالم بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل
والاخريان نظيران له فى مجرد نفى الشى حقيقة وصورة واثباته على ما ورد قلنا اما كون الآية الاولى من الامثلة
على ما ههنا كان منصوص اما كونه بصدد ايراد الامثلة فنعم لان العادة انما يتقوله فسوق الكلام
مساقه الى ذلك على ما نشير اليه واسوقه اليه التامل ان شاء الله واما مساق الجواب هو الذى
نذكره عقده صور من بعث الكلام الاعلى مقتضى الظاهر على ترتيب ما سبق من مقتضى الظاهر من القصد الى
الحكم او اللازم فى مطلق الخبر وترك التاكيد فى الابتدائى والتاكيد غير مؤكد فى الطلبى وبقدر الانكار فى الانكاري
الاولى ان ينزل العالم منزلة غير العالم فيساق اليه الكلام مساقه الى الخالى الذهن الثانية ان ينزل غير السائل
منزلة السائل فيؤكد الكلام معه الثالثة ان ينزل غير المنكر منزلة المنكر فيؤكد الرابعة ان ينزل المنكر منزلة
غير المنكر فيترك التاكيد ولما توهم فى اشارة غير الاولى استبعاد بتنزيل العالم بفائدة الخبر ولازمها منزلة
عدمه جاء اول ارادته تنبيه المخاطب على بعوته فى صورة اعم بطريق ابين اولا وهو جعل العلم نفسه
منزلة عدمه تصريحا بالاثبات والنفى كما فى الآية الاولى ثم فى اعم بطريق واضح اعنى جعل وجود الشى منزلة
عدمه بعبارة اصرح كما فى الآيتين الاخريين وبظهر من هذا ان قوله فسوقول عطف على احلوا كما
اعلم عليه المصنف بعلامة الجمرة فى النسخة بخطه لا على يفعلون كما توهمه جميع الشارحين الناظرين
وذلك لانه فى نتيجة قوله وذلك اذا احلوا جملة حالية او اعتراضية عن معنده بل زيادة لكون فاسد او قد
الا معنى لمقصد الشى المطلوب بعد او الوقت او في تخصيصه بهما او تتبع المعطوف فى موقع الفصل للتعقيب
مع الاستبعاد فى الجملة الاخيرة بان كلمتها فى ان وهذا لكون بخلاف الاول اعنى سوق الكلام الى هذا
الى ذلك اذا دلالة فيه على تقديره اذا احلوا واما اذا عطف على احلوا فالمعنى ان هذا التعقيب يكون
اذا احلوا فاتقوا واذا اقدموا الى عن السائل ما يلوح بالخبر فاقاموه مقام السائل واذا او اعلى
عن المنكر شيئا من امارات الانكار جعلوه منزلة المنكر واذا كان مع المنكر ما ادى عن الانكار وجعلوه العصمة
فانظر الى حسن هذا الكلام واسطانه وبادته على ما هو عادته فى افشائه حسب تنوع الاحكام والشروط
فى الصور الاربع بعبارات مختلفة وذكر الاولى بطريق عطف الحكم على ما اصطلح اليه كلمة الشرط بخلاف
البواقى لكون الاول فى مطلق الخبر والبواقى بحاصل بمقابلة على نظام واحد وسعى ان الحكم على مع له ادنى
معه ربما يلبس الكلام ان الاشارة بهذا الى قوله فيسوقون الكلام الى هذا الى المحيط بفائدة الخبر
والا زمها ويلك اى الخالى الذهن عن ذلك لا يحبس على ما ذكرنا من كون قوله فيسوقون عطفا على احلوا
وكون قوله وان يساق اليه اعتراضا بينهما فان قيل بل يجوز ان يكون فيسوقون فى موقع
اذا نسبهم عطف يفعلون ويترك عليه مقدرين بطرفيها فان ذلك منزلة جملة طرفية قلت
المقدر ما الجملة اعنى اذا احلوا فيسوقون المبتدا اعنى ذلك بخلاف ما اذا اجعل الخبر هو الظرف
ومقدرا فيما عطف على اذا احلوا فيسوقون ميلا الى المعنى قال
اذا احلوا فيسوقون واذا كانوا اقدموا فيقعون ويكروا اساءة الى تنزيل العالم منزلة عدمه
والعطف عند التحقق او التعليل مصدره الى البركتين والكلام انها الى بسال ومن الاسال

اذا كانوا معتلين يعتمون وهذا الاشتراط بالنظر الى ما هو الابلغ في الاستعمال والا فممتنع ان يقع ذلك
بسبب عدم التلويح ولفظ تلويح ومعناه الاشارة من بعيد استعار بانه ليس مما قدموا تعليمه
خصوصيته هذا الخبر بل ما ناسبه ولفظ تمثل اشارة الى انه ليس يجب ان يكون الملوح هو ذلك
المقام بخصوصه بل ما هو من جنسه ويقظة النفس استعارة لجودة تهيئها لما يرد عليها
وعدم ذهولها واستشرافها لتوجهها ونظرها مع زيادة طلب استشراف الشيء ادا رفع
بصره كمظلة ونظر اليه كمن يظلل فوق الحاجب كالذي يستظل من الشمس يعمل بكلفة المثل و
تردده موقع الحال والسان بالتحير مصدره ماله استعار بان ما كان هذا النوع يكون من خاصة
الاستعمال وجعل الاسلوب متعلق التلوك مبني على اخذها اساليب الكلام من طرقه وجمع
المقامات واحادة الامثال الهامي على اعتبار الحساب في الاقبال لمناسب سلوك هذا الطريق
في هذا المقام وهذا الاسلوب اشارة الى من مثل الشان منزلة من نسال لم العمل على وفقه
في صناعة التركيب واحادة المحدد الى موضوعه وهو العطف عبارة عن نحو الا وعلى ما تسمع
وليس وهو مهما يطبق الكلام على مقتضى الحال على الوجه الاليق الاوفى او ما
الواو للعطف على مقدر ان ادهش او يطلب هذا او هذا وشارس اي بداه الاعجم
من شعراء الدولة العباسية بكر المنصوري وهو بالحجاز وهو من الرواة الى العصر الحجاج
والفوز بالمطلوب اسمعوا جعله بما بالامم البلاغة المعدمون المعتقدون انهم في البلاغة والفصاحة
لا العاملون بعلم المعاني ولذا وصفهم بالمهتدين بخلقتهم وجبلتهم الى تطبيق مفاصل البلاغة
اشار بهم بالكلام البليغ على الحس بمن واكمل ما يليق حكم بانهم الاعراب الخلص من مخالطة الاعاجم
فان ذلك يورث بعضا بالى ذلك وذلك لكونهم يسكنون البادية ولا يدخلون البلاد وبلد
كما قال البصريون للكوفيين نحن اخذنا اللغة من اكلة اليرابيع وحرشة الضباب وانتم عن اكلة
الشواريز وباعة الكوامخ الهنات العطران والنقب بسكون القاف جمع نقبة اول ما يبدو
من الجرب قطعا متفرقة وهو مصراع صار مثلا اول من قال ذلك دريد الى الصمة ما راى الخنساء
تطلي ابلها وهي جارية حسناء فقال ما ان رايت ولا سمعت به كاليوم هاني انيق جرب متبذلا
تبدو محاسنه يضع الهناء مواضع النقب الهاني الطالي للابل الانيق جمع ناقة اصلها انوق الجرب
جمع جرباء المتبذل من العوض محاسنه المولد في العرب من ليس من خلصهم وكلام مولد ليس
من اصل لغتهم او لكن اشارة الى الاعراب الخلص ومن الشواهد لما تحن في
ادعائه وبصدد بيانه من حسن هذا الاسلوب وكون سلوكه من كمال البلاغة وقوله حسن استبداله
الى الاصمعي وخلف بشارا قصيدة بعده اشارة الى ما دون ابها اساءة فقال ما يد التقصيده
الى احدثها في ابي قتيبة قال من الى علمكا فالا بلغا لكن اكثرها من العوسقال ان ابا معاذ
يتناصر بالغريب اي يرى ليس لعي بصيرة بحدة فاحسن اي اورد عليه ما لا يعرف الا فانشد بانا
فانشد لها وقوله اعرابية وحشية اي منسوبة الى عرب البادية ومساكن الوحش اي غليظ بعضهم
وقوله ولا نشبه والا يدخل عطف على خبر كان اعني من كلام المولدين اي لو قلت بكر اقالحاج لان

هذا المعول من جنس كلام من لهوا من جنس الاعراب وكان لا يشبه ذلك الكلام الذي يقوله الاعراب
البدويون وكان لا يدخل في معنى القصيدة اي فيما قصد اليه من كونها اعرابية وحشية من جنس كلام
البدويين واما الحكي لكن في هذا المقام ما يطلعك على اقوال بعض المصنفين لعلك تعرفها في
العويل من مشاركتهم والويل الطويل من مناجلتهم وذلك ان بعض من تصدى لشرح هذا الكتاب
من مشاهير عصره وحاول الرد على جميع الشارحين قال انه اورد لكونه والا شبه يلعط الصحايح
بعضها على انه ليس بعطف على جواب لو اعني كان على ما يعطيه اكثر المتاملين في هذا التركيب في لو لم
جواب ومعارض على كونه بمعنى الماضي لكنه فاسد من جهة المعنى لان قوله والا يدخل في معنى القصيدة
عطف عليه في حصر المعنى اي لو قلت بكر اقالحاج لم يدخل هذا في قصيدتي وفساده بين اذ على
ان تقول ذلك كان بعد اطلاق قصيدته بالضرورة فالوجه ان الواو للحال والقصد الى الاستنان
نقيض اللازم اي لكن الحال ان هذا اعني بكر اقالحاج الكابر من جنس كلام المولدين الا سيد على
البدويين ولا ادخل في معنى قصيدتي المعولة على طريقة الاعراب البدويين فيلزم ان لا اقول بكرا
في الحاج فانظروا معاشر الاجواد فاعتبروا يا اولي الابصار السيد التقصيدة
في الاب من اصله من القصيد وهو المخ السمين المكتنز الذي يتقصد اي يتكسر اذا استخرج من قصبة لسمنه
سموه به كانه يستعار السمين للكلام الجزل الفصيح والغث للرديء منه وقيل القصيد فعيل بمعنى
مفعول لان الشاعر قصد لتجويده وتنقيحه وقيل القصيد من اقصد اي من الكلام اي قطعت
كامل الشعر اجتنبوا وتنقحه بالالفاظ الجزلة والمعاني المختارة الحركة العذبة يحوي الكلام ما فيهم
منه وفاجئته خاطبته فتهمت عرابه وصاحبا بشار الاصمعي وخلف الاحمر لانهما كانا يأتيان
بشارا ويسلمان عليه تحية الاعظام ثم يقولان له يا ابا معاذ ما احدثت فيخبرهما وينشدهما
ويكتبان منه اصيبين لحرمها ثم ويب الرواة البصريان واما ابو عمرو بن العلاء فكان من عظماء القراء
والعلماء والمرجوع اليه في اللغة والنحو وعنه اخذ يونس بن حبيب في النحو العقوبة من ذكور الابل
سميت به الجلع الكامل بمات سنة حمل مثل الحالة والعولة والحلة وهو من قول هذا النوع البلاغة
والفصاحة والمعرفة بالعربية قال الشريف المرتضى كان يسأل عنه في الشعر حدا حتى ان كبرا
من الرواة وكان يلحن من قبله من المحدثين واما الاصمعي فهو عبد الملك بن قريب الباهلي كان
اشد الشعر والتوسع المعاني وكان الرشيد يسميه شيطان الشعر وقال له بعض الاعراب وقد
راه يكتب كل شيء ما انت الا الحفظة يكتب لفظ اللفظة وقال له اني اسمع الكلمة الشرود
وخلف الاحمر كان واحدا من ابي الكميت او من الانصار وكان ياخذ استحلاف العلس من الصدر
بالضم وفيه كالسيما وحرزه يوخذ بها النساء الرجال الا ان ابحه استغاث مفرغ في موقع الخبر
لقولها ماجرى وسحب الوهم ما نهار ادارج منها مال والتابع للملابسة منها على دسمه هو البعث
بلطيفة او بمن عمر السائل بسوله الى ابل وهنهايا من رسم على الدر و داو معلق بمحذوف اي ما ان على
شيء منه وعلى زبد ماله وقيل ما عطف على مقدر اي ملابس على زبد وقيل مثل بشارا مبتدا
خبره الظرف اعني ادا خاطب مع جوابه اعني اعرابه ويجوز ان يجعل الجر اعرابه وعلى كل تقدير

فهو جواب الخبر لكونه استفهام انكار والمعنى قل في جواب هذا السؤال بحسب الظاهر والفا للعطف
على محذوف اي انظر داملا عن حال صاحبيه او تنبه الظن فيرا . وقد يعد في المعنى حال من صعد خاطب
واذا متعلق بقرا . والمد من باب الاسباغ اعمال المضاف اليه او الاستفهام فيما قيل او حال من
او ثاني مفعولي الاستفهام لتضمنه معنى العلم او الظن واضافة حول الى مثل السكيت على سبيل الحكاية
فيما نقل لتجعل الاصل مرفوع معطوف على الاستفهام اي امرا غير مستور فتحابها وقد تروى بالنصب
على جواب الاستفهام مثل مثل بانتي واحد تكل اي مثل مثل اسان فمن تحديث فالمعنى لكون يمكن ظن
عدم تصور بما رضا حمد حالمن عنه ساعد عن التاكيد والاصح جعله جواب النفي لفسا والمعنى اد
تصور المعنى على ما بين ما ذكروا فيما بايسا فحدسنا انظر ليس تصور والا كان فاولين تصور بعض الى
المخالف اي تصوره لسكرة لكن الخالف ان يحدد من هذا التعبير اذا دد حسوبه في حق به السمعه شبه ده
تحرجها الحيل من قد سببه تكلم الفصيح تصوت العجل في ذلك الحالة وتعال يحدر ستقتضيه جهاني الرخ
الوادي جمع فهي من صعب الرخ بسبع فلان ما ضغ القصوم والسح اي يدوي وهما نبيان في
البادية بسمرا اراده دفعه وسر الالو وتمر وشمر له اذ ماله وسمر عن ساق الحد مبالغه في الحد كانه جعل
الحد هو الذي يحد ويسمر عن ساق وبحول ان يكون الاضافة للملابسة اي سمر عن ساق الحد السعار المسافره
ونطره اي نطير قول البادي الاست من غناه ونتغنى مثل كله وتكلم قال فاظ الشربه في قيد
وسلسل صوت الحديد ادا قاما فاظ الشربه بفتح السين المعجمة والراء وبسد بدالبا موضع وجمع عبها
للابل والحداء مصدر حدا الابل اذا غنى لها واما حدا الابل بمعنى ساقها فمصدر الحدو ووجه الحسح
اذا اذا ذكرا امرا وهي او غيرهما وكان مظنه ان يتردد ذهن السامع في سببه باعث على ذلك يجعل
كالسائل ويلقى اليه الحكم مؤكدا بان وقوله وفي التنزيل والاخاطبني جملة معطوفة على قوله ونظيره فيها
وفي الشعر ونظيره في الشعر معها وفي التنزيل والا تخاطبني في الذين ظلموا عند بعض المحققين الكلام
لموقع الظرف اعني في الشعر وفي التنزيل ومعنى الا تخاطبني لا تدعني يا نوح في شان قومك واستدفاع
العذاب عنهم بشفاعتك انهم محكوم عليهم بالغرق واذا صادف يعني اذا ما لمت
فما سبق من اخراج معنى الظاهر وجلاغة وتنزيل غير السائل منزلة السائل سيما بعد الرو والطلعة في
ما سياتي في بحث الفصل والوصل من مواقع الاستئناف وتنزيل السؤال المقدر منزلة المحقق وفي بحث
الايجاز والاطناب من اختلاف العلمات في اقتصار ذلك في اقتصار الدلالة على المعنى بصريح اللفظ
وبالقرائن اطلعك ذلك الذي اقتصرناك وعرفناك مع ذلك الوقوف في باب النقد لمراكبات الحسوبة
الوارد منقد اللمز في معرض العليل وبيان السبب على تعاورها في النقد والاجنبيات فاذا طلعت عند ذلك
فان كان المخاطب منكرا لاستحقاقه العباد اومتردد افيه او خالي الذهن مع اماره انكارا وشائبة
سؤال كان قولك ان العباد جوله حبدا في العاده لمصادفته مقتضى المقام والعباد جوله
ردياالحلو بمردكلم فالعباد جوله متوسط الاستمالة على ان ابدا تاكدوا سعاريا السنه ولئن
كان خالي الذهن من غير اماره انكارا وتردد اومنكرا ومترددا مع اعتبار ما بنيل الانكار والتردد
كان قولك العباد جوله حبدا في العاده وان العباد جوله رديا فالعباد جوله متوسط

لقربه من الكلام الابتدائي واذا كان مما يناسبه الا وصل الكلام بما قبله بحرف ظاهر دال على البنية
كان العباد جوله جيدا في العاده والعباد جوله رديا وان العباد جوله متوسطا الا ان ان
يعني غبار الغار في الحمله ولان كان يناسبه الوصل الخفي المعنوي كان الاجود العباد جوله وعلى
هذا القياس فيما اذا كان المناسب اعتبار المخاطب عن السؤال او القصد الى ان السمع منه شيء او الى
سقطع الكلام بظلم السامع او ان يبسط الكلام او ان يوجز حتى انه ربما كان المناسب الجمع بين
القدر وان مثل فان العباد جوله وكذلك قد يترك لون عطف على سكلا ايقيمون ... انو
انظر كذلك لبعد العهد وطول الفصل وقدم بها المعمول بينه اعني منزله المنكر لم مع حصر علته
الى الاقرب وجعل امارات الانكار دليلا ليس لجملها دون ادراك الحمو بالنظر الى هذا اجعل الكلام الوارد
في مقام المدح جميرا او ابراره لمنكر وعبر دخل على طريقه واحده جيئا كه على سؤال واحد والسؤال هو الخشية
التي ياف اجابك الموت عليها وجميع كرمه وله لمن يهدى تعالى كذب اخا وكذبه عينه ارتد مالا حقيقة له
وكذبه نفسه متنبه الاماني توجبت اليه ما لا يكاد يكون وما موصوله لبيا ياقوت بيوله فالعائد محذوف
ان به وضمير تابيها للمعارضه وتشعيو اسم رجل وعار خيامن عرض العو دعلى ازبار والبيف على التحديد وصعه
على العرض فهو حسن عيدن لمحارمه بي عمه لا يسكران فيهم رماحا كن حمله واضعا الرمح على العرض من الانبعاث
غير ملتفت الاستقر له لكن امارته انه سكران فيهم رماحا فتوطن خطاب الغائب بقوله ان بني عمك
فيهم رماح موكدا بان هذا ابو السيخ عبد القاهر والامام المرزوقي بيهما كالم آخر ومواده على طريقة قوله
وعلف لحر لما البيبا سكب العطر في الحمام تريد بانه من الضعف بحيث يخاف عليه ان يدس بالسوال
كما خاف على النساء والصبيان والمعنى انه من الضعف بحيث لا علم ان فيهم رماحا لم يقويه على حمل
السلاح ولم يلتفت لغيابه الكفاح وتعليق بحده القضية اي ينزلون منزله غير المنكر
من يكون منكرا او على هذا الاحاجة اي قوله مع المنكر الا انه اي ينزله وده والضمير الدعو قوله اذا كان معه ما
ان تدل على ولاحول التي اذا تاملها المنكر ارتدع عن انكاره كذلك حقيقه الاسلام ومعنى كونه مع المنكر
انه معلوم له متاحد عنده ومنهم من لم يكشف بهذا القدر من المعنى فقال المراد ما معه من العقل الذي
اذا تامله ارتاح له ولم يعقل وكذا العقلون بل جعله دارجا مع براون تحت ذلك لشدة ارتباطها
وقوله هذا احسن ... على ذا وكم من شيء في موقع الحال من مفعول القول اي
وقد كثر ... الاستشهاد المرتابون ... الى اسلوب نفي الانكار لعوه ما يرمله فيها الرب
فيحقق ... الاستشهاد ... على ... الاستغراق ... على ان ... العدم لما معهم من
الدلائل ... ونظير ... لانه ليس ... الارساله اصلا بل بمعنى انه
من وضوح الدلالة وسطوع البرهان بحيث لا ينبغي ان يرتاب فيه وهذا الحكم سكرة كثير من الاعتبار
ولكن ... انكاره ... منزلة العدم ... التاكيد واما القول بان هذا الحكم ... منكره
بعض المخاطبين ... لكن ... منزلة غير المنكرين ... وان المؤكد
فسا ده واضح ... استشهاد ... بها ... وهي الارماح ... التي
اصح ... حركم مع ... اولها ... استعير للعلم الذي ينبسط

بجوده الطبيعة ثم للطبيعة من حسنها كذلك والدنس هو البعض المسعده لاكتساب الجود و
والاوزار ومعناه في اللغة العظيمة ان العصم والحفظ   والامر ما يحتمل ان يكون ما ابهامية
و اللام متعلق بحد وان يكون مصدرية والمصدر مستاجره الامر والطرد مطارده الوسائل بعضهم
على البعض وبه متعلق في مداراتها والبيان اللسن والفصاحة وكل منطق فصيح عما في الضمير والاثر
في حد فيه الاصابة فيه وفي لطايف والحداقة في صناعته والمجاورة المجاوبة   وانه
ان هذا الفن الذي هو اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر يسمى في علم البيان بالكناية وقد فسرها
بترك التصريح بذكر الشيء الى ذكر ما يلزمه لينتقل من المذكور الى المتروك وقسمها الى ما تطلب به نفس الموصوف
ونفس الصفة وتخصيص الصفة بالموصوف وعلى هذا ينبغي ان يحمل قوله انواع [illegible] او العصر
او لا تعرض بشيء من انواع الاخراج لا على مقتضى الظاهر الا ان يقال انه لما سمي كناية فالتعرض لانواع
الكناية تعرض لانواعه [illegible] بكون الاخراج لا على مقتضى الظاهر كناية [illegible] ذكر
صاحب [illegible] الاعراب [illegible] المهذب [illegible] ساطع البرهان
ان قوله او النجابة ساطع البرهان جملة مستانفة جوابا عن سوال كانه قيل كيف [illegible] الاحسان والبطش
مع انه وضع في المهد [illegible] اخراج الكلام على غير مقتضى الظاهر لعدم السوال صريحا وذلك
كناية عن ان هذه الغرابة وندورته [illegible] السامع في بادي الراي ويحوجه الى السوال عن [illegible]
وشان صدره ومنسوق الكلام معه مساق الكلام مع السايل المستشرف الى كيفية شانه المتشوق الى
ساطع برهانه فاستغنت منه [illegible] ان ايراد الكلام في مقام لا يناسبه بحسب الظاهر
كناية عن انك ترى ان هذا المقام والحال [illegible] المقام والحال الذي تطابقه ظاهر الكلام واعتبر
فيه الاعتبار اللائق بذلك المقام لان هذا المعنى مغاير لايراد الكلام على النهج المذكور ويتعلق به البتة
مثلا [illegible] منكر الاسلام [illegible] التاكيد كناية عن انك [illegible] بلا انكار وقوله منزله
الحالي عن الانكار وان معه ما ان تامله ارتدع عن الانكار ان هذا المعنى [illegible] الكلام [illegible] التاكيد
مع المنكر واما لم يحمل [illegible] المجاز لعدم القرينة المانعة بل يراد المعنى الاصلي لكن لا بالذات بل ليستعمل مثل
هذا الملزوم   وان هذا الفن يعني الاخراج لا على مقتضى الظاهر [illegible] اشارة الى المذكور آنفا
وقد [illegible] ذكره بلفظ المظهر [illegible] اشارة الى فن الاسناد الخبري او فن المعاني الوكة الطبيعة [illegible]
التام بقيته وليس [illegible] مجازا عن اكتساب النحوه والدخول تحت التصرف وكذا انقياد القرية [illegible]
[illegible] ومنه اوادله [illegible] وتابعه على [illegible] التي موضعه الدي كونه فيه [illegible] للصور وكلا [illegible]
ما في [illegible] يعني انه لا يكفي في الاحاطة بهذا الفن على ما ينبغي مجرد [illegible]
بل [illegible] بالسمع والتعلم [illegible] مع استعداد اصلي [illegible] لاكتساب
لكون القوه الادراكيه الحاصلة بحسب الجبلة غير مدنسة بالعقايد الردية والامور المضادة ولكون
القوه التي يحصل بها [illegible] على [illegible] للنفس [illegible] عن سنن الصواب ويكون [illegible] الانتقال والمناد
الى المطالب في غاية السرعة ولكون القوه الادراكيه [illegible] على [illegible] عن الكفر
ومن اتم الكلام ما ذكر من الحكم في باب الاخراج على مقتضى الظاهر وعلى خلافه وان كان [illegible] الاسباب والنفي الى

الاسئلة

الاسئلة والشبهات كانت مقتصرة على الاسباب [illegible] اشاره منها الى ارباب [illegible] البيان والذين [illegible]
معدانها ان الكلام في اعتبارات الاسباب وقد عرفت ان المراد بالاعتبارات مقتضيات الصوال من الامضا
على اداه نفي او التاكيد باكثر واكثر من كون اداه النفي التي بعده هو كون الاسباب كذا [illegible] اقتصارات
واعلم انك اذا مهرت في فن الاخراج لا على مقتضى الظاهر امكنك الاطلاع [illegible] على السبب
في ان الله تعالى انزل القرآن المجيد على طرق الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر من [illegible]
ومن [illegible] السايل منزله السايل و غير المنكر منزله المنكر وغيره ذلك من التفاصيل فانك تعلم ان كل
ذلك كان لاقتضاء حقيقة الحال وان لم يكن لاقتضاء ظاهره وفي الكلام اشارة الى انه لا بد في المهارة في الفن
من صدق العزيمة وفرط الاستعمال الذي لا يمكن احدهما والاستمرار بدل الجهد والوسع بالعلم الطائفة
والتحري مجدود الخبر والجملة اعتراض ان والتحري صدق الهم واستمرار الجهد او الحداقة في الفن و
السلوك التسور تعالى [illegible] الجدار او التسور [illegible] ان ان يحذف وقد يقال هذا
اشارة الى فن اعتبارات الاسناد الخبري   الفن الثاني [illegible] قوله وارتفع [illegible]
الى قوله فحسن الكلام تابع لمطابقته لذلك [illegible] الجنس في نقصانه بحسب الانطباق [illegible]
يعرض لعدم الانطباق [illegible] منه و [illegible] هذا الحسن والانحسن على الانطباق واللاانطباق
يعني انه ان وجد وجد وان انتفى انتفى وان زاد زاد وان نقص نقص [illegible] لفظ التركيب يوضحها
[illegible] ونصر [illegible] في البلاغة [illegible] الخواص حتى ان احوال المسند اليه او المسند او غيرهما
[illegible] واقعة في التركيب [illegible] جواب لما وان [illegible] فاعل [illegible]
استخرج النار منه وهو العود الذي تقدح به النار وله [illegible] الزند [illegible] في الصحاح ان الزناد
جمع زند [illegible] جمع من الزند [illegible] مسامحه [illegible] معتقو وقصه [illegible]
راعى لم [illegible] والمراد بالجمع مجموع الزند [illegible] والحديده [illegible] زناد
الفهم وزناد العقل يعني ان يكون مجازا عن القوى الادراكيه او يكون من قبيل لجين الماء اضافة المشبه به الى المشبه
تشبيها للعقل بالزناد في طلب المعنى منه واستخراج المطالب بقوته القوى الادراكيه وقد يقال انه مجاز
عما يقوي العقل ويذكي الفهم من الافكار والانظار المستمرة [illegible] وهي العقيلة فعيلة بمعنى المفعول
وفي الاساس [illegible] تقعل [illegible] المعارضة [illegible] للغلبة والتفاضل في الرمي و [illegible]
العقل وعين البصيرة اما من قبيل لجين الماء او الكناية استعارة للقوه الادراكيه والعين [illegible] على جعل البصيرة
المبصرة استعارة بالكناية [illegible] حال [illegible] او احوال الكيفيات العوارض التي تلحق المسند اليه [illegible]
على لفظه كالذكر والحذف والتقديم والتاخير والتعريف والتنكير والصور والاحوال التي يدل بها اللفظ
بالاضمار والاشارة والموصولية ونحو ذلك واشار المسافة على المطابقة ربما يشير الى ذلك [illegible]
[illegible] يرجع [illegible] المسند اليه وهو [illegible] والمعرض [illegible]
على [illegible] والصور حتى [illegible] المسند اليه في التركيب على [illegible]
الحال والزمان [illegible] والخط [illegible] الحاد [illegible] الفرس والنصال مصدر
[illegible] عطفا على [illegible] مرفوع مبتدا خبره [illegible] واعترض بان هذا

بعلم ان المعرفة ليست من افعال القلوب فالوجه نصبها او جعل بعض صفة او صلة الاخر والجواب
انه باعتبار تضمن معنى العلم   واما حال تقتضي تعقيبه ان تعقب المسند اليه الموقع قبل الحكم
وذلك على ذكر المسكر وانه قال وان الحالة التي تقتضي وصف الموقع كان يقتضي هذا القياس ان يذكر
الاطلاق والتخصيص عقيب المنكر ومراعاة صناعة وان يذكر النعت للمعرفة ذكر افتتاحه الاطلاق وترك
تعقيبه الا ان مراد المصنف الافتتاح عن الاكثار في العبارة والاكتفاء في البعض بالرمز والاعتبار ثم علم
والا فقد يكون التوابع للمنكر ايضا وقوله والفصل الاحسن ان يحمل عطفا على التوابع [illegible]
في الفصل بما الى ربطه بالمسند اليه وجعله من احواله في ذكر الموقع البسيط تعقيب [illegible]
بالمعمول كالمجرور في المذكور والمقدم والمؤخر الى [illegible] عند تفصيل السؤال الى ما هو
البواقي فقال والى الحالة التي تقتضي تنكيره ولم يقل تنكيره وان فاد او معرفا باللام حتى جعل التعقيب
معرفا باللام مع انه كان يمكن ان يقال معرفة باللام [illegible] المعارف حيث قال بعرفة مضمرا او علما او موصولا
او اسم اشارة ويكون في موقع الحال مثلها [illegible] عطف الظرف والعطف على الحال
علم [illegible] واما قال [illegible] على الخبر ولم يقل على المسند كما قال عند تفصيل الحالات المقتضية [illegible]
عليه لا يكون الا في موضع الخبر [illegible] الجملة الفعلية [illegible]
[illegible]   اما الحالة التي تقتضي ذكر المسند اليه
على [illegible] السؤال [illegible] فيكون [illegible]
[illegible]
ذكر المسند اليه بالطرف [illegible]
الكلام في حذف المسند اليه الذي يكون مقصودا [illegible] من الكلام [illegible]
وحذف [illegible] على الفعل [illegible] المعمول [illegible] عند السامع ومعرفته [illegible]
على هذا المعنى وقال [illegible] في هذا المقام [illegible]
والطرف والقول [illegible] المسند الذي هو الحالة المقتضية [illegible]
الحالة مثل كون المقام او المخاطب [illegible]
[illegible] الحالة [illegible] مثل [illegible]
ويحمل الظرفية [illegible] مثل ان يكون كذا [illegible]
[illegible] الحالة [illegible]
ان يكون [illegible] فيكون الحالة [illegible]
ثم [illegible] المسند اليه ومعرفة [illegible]
من [illegible] والذكر هو الاصل لكونه [illegible] الكلام [illegible]
لا [illegible] ووصفها [illegible] الى ان المناسبة [illegible]
وليس [illegible] ان لا يخص ذلك العرض [illegible] من احوال اللفظ [illegible]
[illegible] وهذا [illegible] في اكثر الصور [illegible]
الى [illegible] ان المعنى قد يكون [illegible] ذلك [illegible] على حاله

وعند المناسبة بقوله بحسب المقامات [illegible] الاعتبار المناسب في مقام [illegible] عن المناسبة مقام
على ما قال [illegible] عبد القاهر [illegible] لفظ يكون في غاية الحسن في مقام ثم انه في لفظة اخرى [illegible] اللفظ
[illegible] في مقام اخر [illegible] في غاية [illegible] ثم جزم بان العمدة في الاعراض [illegible] الاعتبارات كونها مناسبة بحسب المقامات
من [illegible] العقل واستقامة الطبع اشار الى انا وان ذكرنا ان مبنى هذا العلم على تتبع التراكيب لكن ليس
[illegible] يكون لكل خاصية للتركيب وخصوصية في المعنى [illegible] في التراكيب [illegible]
[illegible] بحسب المحافظة على وزن او قافية او سجع او [illegible] بالاستعمال يذكر
المسند اليه   [illegible] الظاهر ان ذكر المسند اليه لا يكون [illegible] على الحقيقة [illegible]
لكونه جزء الكلام بل العمدة فيه و[illegible] المراد انه يكون [illegible] الى [illegible] القرينة المغنية عن ذكره فان ذكر
اللفظ لا يكون الا لافادة المعنى وقد يحصل لكن يجوز ان يتعلق به غرض خفي من الاعراض المناسبة باب
ذكر المسند اليه   ليحصل [illegible] في [illegible] الخيال [illegible] في الوهم [illegible]
[illegible] الاول من [illegible] والثاني من المعاني الوهمية [illegible]
[illegible] على [illegible] للتحقيق [illegible] الغرض هو [illegible] لم يكتف بذلك في
التعويل على شهادة اللفظ بل قال من حيث الظاهر اد التعويل بحسب الحقيقة يكون عند الذكر ايضا
على شهادة العقل اذ لا الفاظ ليست الا امارات نصبها الواضع يختلف باختلاف الاوضاع [illegible]
في [illegible] ولا دلالة [illegible] بخلاف العقل واما [illegible] لانه [illegible]
[illegible] والتعظيم حيث قال
[illegible] كل لسان ذكره
[illegible] من الالسنة [illegible]
[illegible] المتكلم [illegible]   وكم من [illegible]
في موقع الحال وكم [illegible] في موضع [illegible] الطرف [illegible]
[illegible] ان [illegible] الاحتمال [illegible] اللفظ [illegible]
فلا تخلو عن احتمال   واما ان الخبر [illegible] الا انه لا يخفى ان كون [illegible]
الاخبار [illegible] الافادة فيه واما ان المتكلم [illegible] وانما خص كون الخبر
[illegible] وكون الاستعمال [illegible] على [illegible]
[illegible] والمعنى [illegible]
[illegible] الكافر [illegible] على [illegible] والتحلف [illegible]
[illegible] الامير [illegible] القرينة [illegible]
بان العمدة انه [illegible] في جميع [illegible] واما قال [illegible] الخبر دون ان يقول ان المسند [illegible]
بان المسند اليه المحذوف [illegible] الا يكون [illegible] واعلم ان الحذف [illegible] الاستعمال
على تركه لا [illegible] المتكلم الاول بل [illegible] كلامه في كلامه [illegible] المثل في [illegible] كقولك عند
[illegible] على حاله [illegible] كقول الشاعر ان [illegible]

ولوروده الاستعمال على ترك نظائره مصور من الاول وهو ظاهر كقولك نعم الكتاب مفتاح العلوم ومن غيره
كما اذا قصد الفاعل وان تبدله ما عبر بانحسبنا الله ونعم الوكيل ان ساع الاستعمال الوارد من باب نعم
على الاطلاق وهذا نظر الى الضمير من قوله كقولهم نعم الرجل زيد سواء عاد الى الجاه او الى الفصحاء
ثم التمسك وفيما اذا صار الفعل في مثل ظاهر ما وفيما يرجح كونها كافة للفعل عن طلب
الفاعل مع فعل هو مصدر والمصدر هو الفاعل وقوله هنا كان اي في باب السهو الى الاعراض عنه
بحذف المسند اليه وحصر عبر بها للعقل والطبع نظرا الى العادة مما يحسن الاعتبار وان كانا عبارة عن القوة
العاقلة والاعراض اللف منها ما ذكره في ترك المسند كالاختصار والاحتياط وتنبيه السامع ومقدار تنبهه
وتكثير الفائدة بالحمل على حذف المسند تارة والمسند اليه اخرى ومنها ما لم يذكره كالتنبيه على فطانة السامع
والاحتراز عن الحاشية لكونه مما لا يحتاج الى ذكر اسم المسند اليه وتعجيبه وكون اسمه مما يستطرف ونحوه وكاستحال
التصريح بذكره فقوله قلت عليل اي انا عليل فحذف لضيق المقام والاحتراز عن العبث ولتحصيل
العدول الى شهادة العقل وقوله سهر مبتدأ اي سهر او خبر اي السبب سهر والجملة استئناف
جواب ما بالك عليلا او ما سبب علتك يلطم وجهه حال او بيان بوجه سرعته الى ان العثم
او خبر بعد خبر مثل حريص ومضيع والنكتة تطهير اللسان عنه وكونه مما لا ينبغي ان يذكر
سأشكر الشمس لنا كيد اي اشكره البتة وأيادي مفعول ثان تعالى يشكرنه النعمة او بدل من عمرا او هو
المفعول وعمرا انصب على اسراع الخافض الخافض اي لعمرو وايادي جمع ايد جمع يد وقد تراع بها
في النعم والعطايا لم تمن اي لم تخلط منه او لم تقطع محجوب العنى من اضافة الصفة الى الفاعل تحسن
الوجه ومظهر الشكوى الى المفعول وهو مجرور معطوف على محجوب والامزيد مذكره بما في غير من
معنى النفي وروي مظهر بالرفع عطفا على غير والمعنى غير كما في قوله تعالى لا فارض واختلف
في انها حرف او اسم فعل اعرابه الى ما بعده لكونه في صورة الحرف وذلك النعل كناية عن العقر والحاجة
واصابة السداد ونكتة الحذف التعظيم وادعاء التعين واتباع الاستعمال الوارد على ترك النظائر
اعني باب الرفع على المدح وكذا في نجوم سماء وضيق المقام من جميع الاسباب ظاهر والحسب ما يعد من المفاخر
من مآثر نفسه وآبائه والمعنى ان احسابهم بلغت من الشرف والكمال ووجوههم بلغت من الحسن والجمال حليت
ظلام الليالي حتى ان الناظر ان يلتقط الجزع بنظمه وادراجه في السلك والجزع بالفتح خرز فيها
سواد وبياض سبه بها الفرق بالكواكب وهو الذي يحصل لها النقع معنى البيت يمدح ويحصل في المبالغة
في كمالهم وجمالهم وانهم رؤساء واهل الاقتداء بهم كلما مات سيد منهم قام مقامه آخر يجمع على الاعظم
كما قال الشاعر اذا مات منا سيد قام سيد فالجملة اعني كلما انقض مع الجواب صفة نجوم على حذف
العائد اي منها او استئناف وفاللاصب على المدح يدل في هم عز من قائل والحال
اجمال لم يقل حذفه سوره للاختصار ولعل الجبر له الا السوره الموصوفة ليست الا معدة
وما رحامنه للاختصار ولئلا يسوالى لعطس على احد الاعتبارين فيهما يعني ان كلام الشر
يحتمل اعتبار حذف الخبر اي صبر جميل اجمل وطاعة معروفة اولى واعتبار حذف المبتدأ وهو اولى
فامرى وفي الثانية امركم او الذي يطلب منكم اي فمن المعروفة بالحسنة المطابق فيها العقل السليم طاعتكم

ان ضرب بالمشهور ونادها باللسان دون العقل وهذا معنى قوله بحسب تفسير الموجود والنكتة في الاول تعين
مع الاختصار تكثير الفائدة ووقع في اكثر النسخ وهو المطابق لنسخة المصنف واحكم او الذي يطلب منكم او طاعتكم
والصواب واحكم بالواو واما الحالة التي تقتضي اثباته او الاساس على الذكر لكونه ادل على المقصود
اذ رعاية المذكور اعم من المحقق والمقدر وكان الحصر عند السامع مع تسرف القصد اليه كناية عن وجوده العونه
كذلك عموم النسبة واراده التخصيص كناية عن علم العرينة اذ لو لم يكن المسند عام النسبة مثل حال قولنا ليس الا الله او كان
ولم يقصد تخصيصه بعض مثل حضر من في اكل العاسق الجاهل اللئيم اي كل احد كان ذلك قرينة الحذف احتاج الذكر
الى حرج اذ لا اعتبار لكون الاصل هو الذكر الا في حال عدم القرينة لكون الاساس احيانا الا ان في الحال يعول
الا نصر لان المقتضي اعم من الموجب المسرح فاعتراض الاصلاح بانه ان قامت قرينة يدل عليه عموم النسبة
واراده التخصيص بعض وحدها لا يقتضيان الذكر والا كان ذكره واجبا ليس بشيء والمراد بعموم
النسبة الى كل مسند اليه ان يصح في تلك الحالة اسناده الى كل واحد مما يصح اسناده به في نفسه واسناده
اليه الا الى كل شيء مما يصح ان يكون مسندا اليه ليس في الجملة الا ترى الى الامثلة الموجودة الاتي منها مما يصح
الى كل شيء والمراد بالتخصيص بعض التخصيص المذكور لا الحصر وهو ظاهر وفي قوله ان يكون الخبر
اشارة الى ان المراد بالمسند اليه فيما يحن فيه المسند الا الفاعل والا لم يخص الابتداء وذكر في الامثلة ما خبره
الجملة الفعلية والظرفية وشرطه ايضا والمفرد ولو ذكر الا كلمة ايضا لكان اولى
تقصها على ما يراه سيبويه من بناء افعل التفضيل من افعل قياسا والتاري ليسبقه والتوسل او
من يجد الامر يسرو سهل مع التاري المد في المفعول في الاول هو العلو في الكل فالحر الكون عالم الطيور ان
الاعلى الحوائج هو الله وحده ولقد سابعهم لولا الساري المعرفة لموسل مع الالهة فان عنوا الي زيد الكون اولى
بانجح وسلة والمنطلقات الحوائج والحقيبة بكلمة الراكب حاضرة وحقيبة الرحل كحمل وراءه
الرغبة مما يصح ان يسند الى البقر في الى عموم من الانسان والفرس وزيد وعمرو وغيرهم في قوله واذا
الى الطفل يصح حمله شرطية معطوفة على ان اعيه وليس عطفا على اذا اعسها الا انه معمول اعيه او يذكر
معطوف على يكون والمعنى او لم اراده ان يذكر للاحتياط الا لو كررته ليس الحالة المقتضية تحويل الى الذكر
على حذف حرف الجر اي في ان يكون الخبر او في ان يذكر واقتضب احتياطا على المفعول له لكونه فعل الذاكر
ضرب بعاد ساهد ولهذا اي بالواو متعلق بالاعتماد على تضمين معنى الوثوق ولا اعتبار ولا اعتداد وقد يشبه على
ان الكلام الاعلى مع وجود القرينة المجوزة للحذف ومع الاحتياط كيف يكون الذكر احوط وقد تقرر ان البيان
الحال افصح وسهاد العقل اخي قلنا لولا عموم آخرون ام يحسب ان اكثرهم يسمعون ويعقلون ولقد
اخرج في تكاساتي من ابناء بحكاية التجويز فشاعت الاوزان حيث انتشر معانيها وسامعوا الا انها تتلوه
ملائمة للغرض المسوق له الكلام مثل سلام على من كم ملكت فؤادي لما احضر الا في ذراع مراد اي
وبما صار على سهم من كل فؤادي وتسلل الحب من عين وادي ولما نأيت عن الخواطر ملتفيا رحل الواد
المتلفين من الوامشهورا اعماق العصلا كالستار اللبس ليحزني ثم يطلع الكريم وصل الله عند اخطاعطائي
ونوهم ابيه واحد عطف عين جميع اباته ونظم شتاته فلم سمعه تلك العرائس ولم الوثري في اشعاره ما من كل هذا
المحل مرطبع الشوكيف الممنوح ووقع الوزن في اشعاره ويرجع عن تلك الزوائد والتعويل على الورد كان من
الاطباء يوثر في ذوق المهم الا بذكر الا كابه طريق التصريح فيصل به في ذلك بعد جدا بل لا وجه له اصلا

كما يكون في بعض الاسامي اما في غير الاعلام فنظامه كالعالم والجاهل والزاهد والفاسق والامير واللص ونحو ذلك من الاعلام
المعاني الفصلية المحمودة الى حمل على ومعاويه واسد وكلب الى ما اسم لكون الكلام مقام التعظيم او الاهانة وكنايه كذلك
وبد كبير والا فلا وجه للتخصيص وان حمل كل اشارة الى جميع ما سبق او يذكر مما كان او ذكر الفعل المعطوف على
ونحو الفصل والاختصار او حال كل شي الى بعض اعراضه وهو او صح من ان يرجع وذكر التبرك والاستلذاذ والايذاء عند
من مخصص كل شي ما يستوى الشرور والقبايح والافعال العصارية للاختصار او لان يصعق السامع عطف على اسم
ولو ذكر عند لفظ الاختصار ما يصح في جواب البارى به اتصالا كان السبب والغاية في خبر فبسط جزاء ولو بعث بسط الشعر
عطفا على المفعول المقدر اي او لم يذكر للاختصار فيبسط لم يعد لكن الرواية على العطف الرفع واعراضا معقول له
اي يبسط للاجل ان جناب الفرصة واغتنام الوقت مثل بسط موسى عليه السلام حين قيل له ما تلك بيمينك يا موسى والواو في وكان ان بهم
الجواب الحال والعطف على قيل فانما كان الجواب بهم او عصا لا ان السوال عن الماهية كما ادا من يريد بجواله البيان
الاعتراض مثل السوال عن الماهية السرعة التي لتلك العصا المعجزة في شجرها المماراة من عيار انواع العصا المامور بالقاء
التي هي منشا العجائب موسى عليه السلام بان تمام الجواب مطلقا عن الزيادة وورد ما يكون الجواب الموجز الى كلها الله تعالى لم دم
افراد العصا مما والساير افراد في تمام المامية ليجمع معنى الاعجاز في اظهار كل القدرة وقوله ثم ذكر المسند اليه عطف على
محذوف اي لم يكتف عليه لم الجواب وليس المعطوف بهم مجرد ذكر المسند اليه بل مجموع ذكر المسند اليه وزاد فقال في حد المعطوف معنى
جسما والعطف الصاعلي هل وجه معنى امس بها اضرب بها الشجر فيسقط ورقها كله الغنم ونظرا في عطف قوله
من غصانا اي مجرد البسط لا في كونه يذكر المسند اليه مع الزيادة والاولى كونه يعرض الاعتراض وكون الاعضاء مطلوبا لو ان
العصا بقوله قد نسطوا الكلام ابتهاجا وصورة مواطئها لعباده والتسام وفي بعيده المواطبة عنها نظرا في الصواب
بالمواطبة عليها اولان الاصل بحيك ليس مع قيام القرينة المجوزة للحذف يذكر المسند اليه محافظة على ما هو الاصل
وهو ذكر ما هو احد اركان الكلام ومعنى الاصل بها القاعدة والضابط او الراجح في عرف السابق الاعتبار فعال
الاصل في الكلام الحقيقة او ما جرى هذا المجرى مثل المسند اليه باسم الاشارة في مقام حصر الاحضار
بالاشارة الحسية مع انه لا يكون افادة العائد المقصود بها معهودة ولم يعط المثل بيسهما على ان الاعتداد ليس
بخصوص تلك العائدة بل بما هو على حالها وصفتها وذلك بان يكون حصولها كالاوساط في الغرض ولا صلاحيا امر الدين
اوالدنيا والسنة في كل ان في ان القصد الى العائدة المقصود بها تصحيح والمبدا ليه وكلامه صريح الى ايراده
الخبر هو الحكم المعاد به الاسماع والسامع ذلك منه وان الازم فائدة الخبر هو حكم المتكلم على نفسه بانه عالم بمضمون الخبر
كما يقال انه حكم من المخاطب على المتكلم او من المتكلم على المخاطب فهم لا في اضافة اللازم الى الحكم مع المذكور في اول
فائدة الخبر اضافة الى فائدة الخبر بمعنى اخر على ان فائدة الخبر هي الحكم وجواب محذوف اي كما ان فائدة الخبر هي الحكم وذكر
لانها اما حكم او لازم حكم وكل منهما حكم فهي حكم بمعنى وقوع النسبة الباهرة او لا وقوعها بمعنى معناه حيث وهي ليس العجال
يحصل الحكم وامكانه مما تفاوت قربا وبعدا موانع الحال الساوى الى غايته او وقوع بالفعل بحسب تفاوت حصول الا
والشرائط وارتفاع الموانع وقلة وكثرة وان كان الاحتمال هي كان البعد كانت العائدة في تعريف الحكم والاعلام او ادنى الا امر
الاول الاعبث الغرابة وحصول العلم والكمال وزوال الجهل والنقصان حسد الكرى في كل الاحتمال او كانت العائدة بحصول
لعكس ما ذكر لم لما تقدم بالبد وبيان بعد حصول الحكم في نفسه وما عساه يرجع الى ذاته انما هو الحكم بحسب المسند
بحصص المسند اليه والمسند او عاد الى اساس وشروط وخصوصيات وصور اكثر وعدة وضح ذلك بقوله كما اذا دلالة الحق او على العطف
لكونه سابا وعسيرا لم يقوله وان بعث ما عسر الى احد يعني انه حكم بين ما يحتاج الى بسط وليس هو او مما العارض عليه
بالمثال الجزئي وقوله يصح مجزوم على انه جواب الامر وقوله بعد حصول الحكم يسرها العرق والبعد والتفاوت فيهما

فيهما ما يصنف به تبين حق الحكم فان صح ذلك فلا حاجة الى توسيط الاحتمال فيما سبق فلا بد هنا من تقدير
مضاف اي وبعد احتمال تحقق الحكم فيصل من تمام المقدمات ان المسند اليه في الكلام متى كان اخص كانت الفائدة
اقوى واتم وكمال التخصيص هو التعريف فصح ان القصد الى افادة الفائدة الكاملة يقتضي تعريف المسند اليه بالمعنى الذي
ذكرنا من اقسامه والملايمة وهي المضمرات والاعلام اورد ما بطريق تكرار الخبر دون العطف لانه
ادل واصرح في ان كلا من المذكورات معرفات من غير احتياج الى اجتماع الكل لكن انما يصح هذا اذا لم يكن المراد
بالمعرفات مجموعها واذا اريد لم يكن بد من الواو مع القدر المذكور هو ان لا يكون في نحو غيره وشبهه الا اذا
شهر المضاف بمغايرة المضاف اليه او بمماثلته او لما زاد على ذلك اي على كونه احد اقسام المعرفات وضمير كونه
للمسند اليه المعرف ولا لاحد اقسام المعرف وفي نسخة المعرف هنا التوابع الخمس بدون الباء وفي صدر الفن الخمسة
بالباء ولكل وجه وقد شاع فيما سبق وجه كون مصاحبة التوابع او الفصل مخصصا واما ان يكون لا لما ذكر
لكونه نكرة موصوفة او مضافة او نحو ذلك مقام حكاية اي حكاية المتكلم عن نفسه فيؤتى بضمير المتكلم او مقام
خطاب اي توجيه الكلام نحو الحاضر فيؤتى بضمير المخاطب ولا اخفاء في ان قيد المسند اليه مراد على ما صرح به في الغائب
حيث قال او كان المسند اليه في ذهن السامع وفي العبارة اشعار بعيار المقام والحال في الجملة وحاصلها ان الحالة
المقتضية للاضمار هي كون المقام كذا انا الذي سمتني امي حيدرة قاله الامام المرتضى وكان الواجب من
حيث ان الفاعل موضع الرفع يحذو في لكنه حذف النون تخفيفا ومن حيث انه في صلة الموصول بحذف يعود الضمير
الى الموصول لكنه لما كان الموصول المبتدا اعني انا شاملا واحدا لم يبال ان يعود الى المبتدا الضمير الذي يجب عوده الى
الموصول وصلته في الخطاب انت الذي اخلفتني ما قال الماضي لولا شهادتك وكثر مورده لردده
وعبدا مصدر في موضع الحال والمعنى عبرت عصته في صدورهم فلا تثبت لا تصدر ولا ترد ولو مثلا يسوغ ولا توب
وثاني مفعول بحلاوه لا ارتقى وفي صدورهم لغوا وفي صدورهم ولا ارتقى حال انا المرء يعرف بشاربين يرد
لتب ذلك لزعمه كانت ادنه في صباه وهي القرط ولا احمى في موقع خبر ان والاحسن ان يجعل بيانا بالجملة
السابقة ذرب طلعت العاص البعيد والاني القرب في الباء في للال به وتحمل التعدية واما البينة
فمعه جلال ونحن التاركون اي نحن المتخصصون او المعروفون المشهورون بترك ما لم نرضه واحد ارضينا
لا اشد واجد على تعيير الامر علينا واجبارنا على خلاف ما اردنا ونحن بوعم على ذاك الح مما سامن
الورى ونسبه العمومة فرش مما يبسط ثم يشتمل على ما عض ويحاسد والذنبة البساط وقيل النمرقة الصغيرة
والصدع الشوع العتش القدح الضخم والساعي مصلح القداح والمتشاخص المتفاوت المتباين تشاخصت اشانه
فالكبراي اختلف قال الخليل هو ان يسقط بعضها ويميل بعضها والمعنى استحكم الفساد بحيث لا يقبل صلاحا ولا اصلاحا
وهو كالشوع القدح ان اعطي باحيائه وكه والعت طامه فهو غير منكتم ولا خاف ما ابن الاكارم مع
الاكرم اسم مفضل من علونا اي يا اشرف الانساب وهو حال عن الاكارم لما في النداء من معنى الفعل اومن
المستكن فيه فالعامل اسم التفضيل قد علموا اي علم الاكارم او علموا ان ذلك النسب وكونك من ابناء هم اولوهم
الاكبر وروي علموا على لفظ المبني للمفعول اي عرفوا وشهروا بذلك وتالا المجلاد اي وما قد بها محوده ومرعه كاسا
من العم والخال اي في جهة الاباء والامهات بين الانام منزلها اي المحل الذي يلحق بها لا منزلها يتجاوز طورها
ونظر حودها وعسك الارض اي منعها من ان يخسف وتذهب بما عليها وتتحرك وتضطرب مخرج الامور عن

نظامها والاحوال عن استقامتها فالاول كناية عن غاية الاقتدار والغلبة والثاني عن كمال اللطف في المرحمة
فلكان فلك السمع في الاصل مصدرا فعبر به في البيت الاول عن الاسماع وعبر به ابصارا وفي الثاني عن
الواحد يقربه بصرا يعني ان الاقوام مع كثرتهم فلاحظوا اسماعا وابصارا واستمع وحدك لم يترك سمعا ولا ابصارا
الاسا وقليلا فصار العيش جر الاغاثة وراءه والفا للسببية فلا حاجة الى العائد الى الموصول قال
الامام المرزوقي جعت بهم صفة اقوام وحلي لنا ملكهم خبر كان والسنا الباقي القليل من الشيء والمعنى فلا يجعب
فيما مضى باقوام حرعنهم وبكت عليهم فنعق البجع بهلاكهم لي ولمن تبعني واقتدى بي السمع والبصر بعدهم فرحنا
بما سلم من حواسنا فلا اصبحنا كل استبدت قوانا فنطلب طرائق العلوم منا الا قليلا فطالت شقوتنا
وامر عيشنا   وانت التي السرى السير بالليل والدلج السير في بعض الليل يقال سار دلجة اي ساعة
من اول الليل وهذه من اضافة البعض الى الكل والجون جمع جوني كعرب وعربي وتواجلهم ما استقبلك من
الوادي وجثوم جمع جاثم من جثم الطاير اذا الصق صدره بالارض في البيت لابن الاثينة من ابيات كتب
لى امامه تعقد علها مالى من ضروب المشقات فيها فاجابها بابيات منها وانت الذي اخلفتني بعهد عليه
جنايا به من نكث العهود ونقض المواعيد واثبات اللوام بها ونحو ذلك   وحق الخطاب اي الاول
به والواجب فيه بحكم الوضع ان يكون مع معين لان معنى الخطاب توجيه الكلام نحو الحاضر مع ان وضع المعرفة
للاستعمال في معين وهو العبارة ان يكون لمعين يقال خاطبه وهذا الخطاب له لا لمخاطب معه والخطاب معه ثم
قد يترك الخطاب مع المعين ممالا او موجها الى غير معين او يترك المعين الى غير معين او يترك حق الخطاب ميلا وهو
الى غير معين   كانك قلت ان اكرم يعني ليس القصد بناء الخطاب في اكرمه الى معين بل كل من يتأتى منه الاكرام
محكمه كذلك كما اذا قلت ان اكرم الله لا تريد مكرما دون مكرم بل تريد انه ان اكرمه مكرم ما كان بيان من كان فانه يهينه
وقوله قصدا مفعول له لقوله لا تريدا على المنفي دون المنفي وانه اي ترك الخطاب الى غير معين كثير في القران
وقوله فلا تختص ظاهره ان الضمير لحال المجرمين لكن قوله بل كل من يتأتى منه الرؤية فله مدخل في هذا الخطاب
يقتضي ان يكون الضمير لخطاب لو ترى وان كان في محل مفعول الاختصاص ومنه الرؤية بعض سورة
وكذا اي مثل قوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون يحمل على العموم امثال له كثيرة قصدا الى ذكر كقوله تعالى ولو ترى
اذ الظالمون موقوفون عند ربهم ولو ترى اذ وقفوا على النار ولو ترى اذ وقفوا على ربهم ومن القصد
الى التحسين الحال قوله تعالى اذا رايتهم حسبتهم لؤلؤا منثورا واذا رايت ثم رايت نعيما وملكا كبيرا
او كان المسند اليه عطف على كان المقام قصدا الى بيان مقام ضمير الغيبة ولم يقل او مقام غيبة عطفا على
حكاية او خطاب لان مقام ضمير الغائب يحتاج الى بيان وتفصيل في حق الذكر بالمسند اليه لكونه بصدده
وذلك بان يكون حاصلا في ذهن السامع ويقصد المتكلم الاشارة اليه لذلك الحاصل وبهذا الاعتبار تجعل
الضمير العائد الى النكرة معرفة اذ لو لم يكن حاصلا لم يصح الضمير ولو كان حاصلا ولم يقصد الاشارة اليه
وجب التعبير عنه باعادة الاسم مثل وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله او باسم آخر دال على ما يقصد
من المعنى مثل ان جاءك زيد جاءك فاضل كامل واما مثل جاءني رجل فقال الرجل وذلك الرجل كذا فعلى خلاف
مقتضى الظاهر والمراد بقرائن الاحوال ما يعم القرينة اللفظية ايضا مثل اعدلوا هو اقرب لكن ان يحمل مثله
من قبيل المذكور نظرا الى ان ذكر الفعل ذكر لمصدره واما مثل ضمير الشان وضمير باب نعم فينبغي انه من خلاف

مقتضى

مقتضى الظاهر وكذا الضمير المفسر بمفرد بعده كقوله تعالى وهو محرم عليكم اخراجهم فيمن يجعل اخراجهم تفسيرا لهو
وانما اكثر الامثلة لما عرف من ان مبنى علم المعاني على التتبع للتراكيب والمألوفة من الاحاطة بالفوائد وكان
الانسب ان نذكر لما هو في حكم المذكور ايضا امثلة فانها احوج الى الذكر وقد جرت عادته عند ايراد المثال
بالجمع بين الكاف ولفظ نحو قصدا الى التعميم فخص ضمير الغائب بذلك اشارة الى انه اكثر من المتكلم والمخاطب
من النصر الوجوه من اضافة الصفة المعرفة باللام الى الفاعل كالحسان الوجوه لو الكناى لوب
طلبك للعفو بهم لاضاوك ومن السرف في موقع الصفة لحلاوف تنسرح حتى ساوا اي حلوا اي يحل بوجه من الشرف
سمى ابن اسحاق اي تركه وخرج بذا العلى استعارة مكنية وتخييل وطول اليد كناية عن كمال الغلبة والاقتدار
والوصول الى المطالب العالية وقيام القناة وهي الرمح كناية عن استقامة الاحوال وانتظام الامور وقيل قناة
الظهر تجتمع فقراته واستداد الكاهل وهو ما بين الكتفين كناية عن كمال القوة والاستظهار والتمكن والنواحي
والنواحي الجوانب جمع ناحية واللجة معظم الماء والمعروف العطاء والبر الخير والانعام والتي شرطية جزاؤها
ملحمة الموف ومن متعلق لمتمه   وعند هذا هب جلع احسبه في موقع الحال من الصبر والضمير له والمذاهب
مواضع الذهاب وطرق التقصي والنجاة عن المكروه الذي صبر عليه فكيف متعلق بمحذوف اي كيف لا يحمد
اذا تعين طريقا ولم يكن عنه مذهب ومنه بدو في البيت بحثه معنوية لان كون الصبر محمودا على تقدير الاختيار
لا يوجب كونه محمودا عند الاضطرار اليه فضلا ان يكون بطريق الاولى على ما يشعر به كيف لا ومن هنا قد يتوهم
ان المعنى فكيف يحمد اذا لم يكن عنه مذهب والجواب ان كونه محمودا كناية عن وجوب الذهاب اليه والتعويل
عليه وصح ينتظم المعنى ومعنى البيت الثاني ان الصبر هو المتعين مهربا عن المكاره التي لا مهرب عنها سواه اذ لولا
هذا التخصيص لزم التناقض ويمكن دفعه بان اثبات كون الصبر مهربا انما هو على سبيل التشبيه بمعنى انه
كبر المهرب المنجي لظهور ان حبس النفس على المكروه ليس خلاصا عنه بحيث لا يصيبه بل منزلته في انه لا يشق
عليه حيث اطمأن النفس اليه   واما الحالة التي تقتضي كونه علما تريد بيان مقام العلمية على طريق التعيين
والتفصيل فلا بد من حصول الاحتراز عن جميع ما يجب الاحتراز عنه بقوله بطريق يخصه اي لا يطلق على غيره
باعتبار وضعه فما سوى العلم قد يفيد احضار المسند اليه بعينه مثل هذا الرجل لكنه يطلق على غيره من غير
تجدد وضع ومعنى كون المعرفة موضوعا للشيء بعينه انه وضع ليستعمل في شيء بعينه سواء كان هذا المعين او معينا
آخر وانما عبارة العلم عما عداه بعدم تناوله اشباهه بمعنى انه لا يطلق على معنى آخر الا بوضع آخر ولا كذلك
سائر المعارف لا نعال الطريق الخاص قد لا يكون علما كما في قولك الرجل خير من المراة قصدا الى احضار
المعنى الجنسي وانما يحصل الاحتراز عنه بقوله بعينه اي شخصه والباء للملابسة اي كائنا بشخصه لا بمجرد
جنسه فان الشيء قد يحصل كائنا بشخصه وقد يحصل كائنا بجنسه كما تقول اريد مخاطبة بعينه او لا بعينه لانا
نقول الطريق الخاص بالمسند اليه بعينه بهذا المعنى لا يكون الا علما والرجل انما يحضر المسند اليه المعين
بالمعنى الجنسي لا الشخصي فاما ان لا يحصل الاحتراز عن مثل الرجل خير من المراة اصلا او يحصل بعد خصوص
الطريق وقوله ابتداء معناه اول مرة احترازا عن الضمير العائد الى العلم مثل جاءني زيد وهو راكب فانه احضار
له بعينه لكن في المرة الثانية وقد يقال معناه بلا واسطة احترازا عن الاحضار بالموصول او اسم الاشارة
او المعهود فانه يحتاج بعد الوضع الى امر آخر من صلة او اشارة او عهد وقيل معناه حال كون المسند اليه

[illegible]

مبتداء غير مسبوق بشيء آخر مسند اليه يكون هو من توابعه احترازا عن مثل جاء الفاضل زيد او الملقب
بزيد او المسمى بزيد فان كلا من زيد والملقب به والمسمى به مسند اليه من جهة المعنى وقد احضر بعينه بطريق
يخصه اى لا يطلق على غيره بوضع واحد فان الملقب بزيد مثلا لو اطلق على شخص آخر مسمى بزيد لكان ذلك بوضع آخر
غير الوضع الاول لكنه ليس ابتداء وبهذا يظهر لكل قيد فائدة خاصة وما في من التكلف والتعسف اذ
لفظ زيد ليس مسندا اليه وذاته المسند اليه من جهة المعنى ليس مسبوق بشيء هو من توابعه وتسميته تشتمل
على غلط صريح في جعل الملقب بزيد طريقا خاصا لا يطلق على المسمين بزيد الا بالاوضاع متعددة فان الملقب
بزيد موضوع وضعا واحدا لمفهوم كلي يصدق على كل من يسمى زيدا   قاصر نوع من قصرت الشيء على الشيء
حبسته عليه لا يتجاوزه يعني انه نوع كريم لا يظهر حاجته ولا يضر عطيته   الله نعلم اشارة الى ان الله
من اسماء الاعلام على ما هو اختيار المحققين وليس بمفهوم المعبود بالحق كالاله ليكون كليا بل هو اسم للذات
المخصوص المعبود بالحق وانما الكلام في انه من الاعلام الخاصة او الغالبة وتحقيقه في حواشي الكشاف والبيت
للحرث بن هشام المخزومي يعتذر من هربه يوم بدر والباء في باسر للتعدية والمراد دم اسود وزيد وقوله
الله يعلم يجري مجرى القسم وما ترك جوابه اذ لا سبيل الى جعله مفعول يعلم والمعنى علم الله ما تركت قتالهم حتى
خرجت فسال منى على فرسي دم اشعر كثر علاه زيد   قال تبت يدا ابي لهب اورده في امثلة
علمية المسند اليه نظرا الى ان المعنى ب ابو لهب وذكر اليد كناية ولم يقل كقوله تبت نظرا الى ان العلم
اللفظ مضاف اليه لا مسند اليه   او مقام تعظيم اى اذا كان المقام مقام تعظيم والاسم العلم صالح
للتعظيم لانبائه في اصله عن معنى شرف كما في مثل ابي المعالي وابي المفاخر وصدر الافاضل وشمس الاسلام
وسائر ما اشتهر في هذا الزمان من الاسماء المضافة الى الدين فانه علم صدر باب او ام والاب علم شعر
بمدح او ذم والاسم اعم والاسامي المذمومة ما ينبئ بحسب الاصل عن صفة بها يستحق الذم عادة كابي جهل
وكلب وعمرو ولبطه وقوله او كناية عطف على تعظيم او اهانة والمعنى اذا كان المقام مقام كناية عن معنى
من المعاني يصح عنه العلم بحسب معناه الاصلي كقولك ابو لهب فعل كذا كناية عن الجهنمي وابو جهل فعل كذا كناية
عن الجاهل وعلى هذا العباس فان ابا الخير وابا الشر معناه الملازم لذلك فالملازم للهب هو المعنى الاصلي
لابي لهب ذكر واريد الانتقال الى ملزومه الذي هو الجهنمي على ما هو طريق الكناية المذكور في علم البيان ففي قوله
تبت يدا ابي لهب لم يطلق الاسم الا على الشخص المسمى بابي لهب لكن ليتسل منه الى معنى ملازم اللهب ليتسل منه الى
الجهنمي وكذا ابو جهل كناية عن الجاهل وابو الخير كناية عن الخير وابو المحاسن كناية عن كثرة حسنات صاحب
الاسم او كثافة لحسنه وليس قولك رأيت اليوم ابا لهب او ابا جهل اى جهنميا من هذا القبيل بل هو استعارة مثل
رأيت حاتما ولا قولك ابو لهب فعل كذا قصدا الى انه في الواقع كافر جاهل او ابو جهل فعل كذا قصدا الى انه في الواقع
جهنمي لان اللفظ في اصله لا ينبئ عن هذا المعنى فليتأمل فان المقام مما يشتبه على اقوام وما هو كالتصريح
بما ذكرنا من انه يلاحظ في الاعلام معانيها الاصلية قول من قال قصدت ابا المحاسن كي اراه
بشوق كاد يجذبني اليه فلما ان رأيت رأيت فردا   ولم ار من بنيه ابنا لديه   ذكر صدر الافاضل في شرح
الانموذج انهم عدلوا عن عامر الى عمر لضرب من المبالغة والاصل فيه باب النداء مثل يا فسق فانه ابلغ
من فاسق والعلم المنقول وان لم يتعهد تقرر العلمية فيه معنى المنقول عنه مرادا فالواضع في ابتداء الوضع

الخ

لم يخل من نوع التفات الى معنى المنقول عنه ولهذا يسمون ابناءهم ويكنونهم ويلقبونهم باسامي لها معان
مستحسنة مثل العلمية ويهم يتفألون بذلك والاعتراض بان ابي لهب في الآية ليس مسندا اليه مرفوع ناشئ
من كون لفظ يدا مقحما في المعنى او بان التمثيل انما هو لكون المقام مقام الكناية   او مقام ابهام عطف على
مقام احضار او مقام تعظيم اعاد لفظ مقام لتغير الاسلوب ولهذا اضاف ابهام ولم ينكره وكان الاحسن
ترك الابهام الى الاعلام ونحوه وقوله او ما شاكل ذلك يحتمل العطف على ابهام ومقام واذا كان وذلك
اشارة الى المعطوف عليه ومن الاعتبارات المناسبة اظهار المسرة او المساءة او ابتغاء المخاطب المسرة
او المساءة حيث الاسم صالح مثل سعد وسعيد وصبيح ومليح او سفاك وسفاح وسفيح ومنع ومنها
التنبيه على ان السامع غبي لا يميز المسند اليه الا باسمه الصريح   واما الحالة التي تقتضي كونه مضمرا في
كونه واحضاره للمسند اليه لكن الحكم في احدهما متعلق باللفظ وفي الآخر بالمعنى فان الاسم الموصول انما هو
اللفظ المسند اليه والمحضر في ذهن السامع معناه وكذا فيما سبق من حالة العلمية وفي جميع هذه الاعتبارات لا بد
من مصحح ومرجح لكنه لم يفصلها لكثرة المرجحات كما في الموصول واسم الاشارة وقد يجملهما كما في المضمر والعلم
فالكون المقام مقام كذا يدل على الصحة وعلى الرجحان جميعا والمرجح قليل جدا وفي الكلام اشارة الى ان
الصلة يجب ان تكون جملة خبرية معلومة في نفسها وان الواقعة صفة فانه يلزم كونها معلومة لا كونها معلومة الانتساب
الى معين بل الى شيء ما ولهذا لا يمتنع الاضافة للنكرة فقوله متى صح اشارة الى المصحح وقوله واتصل باحضاره بهذا
الوجه عرض الى المرجح ولفظ متى متعلق للظرفية فالمعنى ان الحالة المقتضية للموصولية بتحقق في وقت تحقق
الامرين صحة الاحضار واتصال الغرض والمراد بالغرض ما يكون باعثا على ايثار الموصول سواء كان غاية يقصد
حصولها كما لا يمتاز الى وجه بناء الخبر او لا كاستهجان التصريح بالاسم وغيره فلا حاجة الى تأويله بكراهة الاستهجان
والافادة في جعل عدم العلم بغير الصلة عرضا والطرف اعني لك حيز يكون ومنه متعلق به والولي طلبك عطف عليه
وليس في توسط اسم كان منهما كثير فائدة وضمير سواه للانتساب اى لا يكون لك او لمخاطبك من المسند اليه امر معلوم
سوى انتساب الجملة اليه وانما لم يقل سواها راجعا الضمير الى الجملة لان السابق من كلامه معلومية الانتساب
لا الجملة فقد برو وقوله فعول بالرفع هو الرواية والتلاوة ايضا وفي ايراد المثال الثاني اعني الذين في بلاد
الشرق اشارة الى ان عدم العلم لك او لمخاطبك ليس على سبيل منع الجمع وان الملك قد يجتمع في مادة واحدة
او ان يستهجن او ان تقصد على لفظ المبني للمفعول وليس من الالتفات في شيء اذ لم يقع تعبير بطريق الغيبة عما وقع
التعبير عنه بطريق الخطاب في قوله ان لا يكون لك وكذا قوله بعد ذلك او ان يومي على الخطاب نعم فيه اختلاف
واختلاف اسلوب وفي زيادة القصد في قوله او ان تقصد بطلهذا الغرض في سلك الاغراض السابقة في
كونه باعثا لا غاية اذ الغاية زيادة التقرير وانما القصد اليها باعث ابتداء اما الايماء الى وجه بناء الخبر
فما بعد ذكره وكان لم يرد له ما يتبع حالف به طريق سقيه فجعله غاية واورده بلفظ الخطاب في
ايراد حديث العدول عن التصريح بعد التمثيل بقوله تعالى وراودته التي لا دلالة على انه مثال الاستهجان في التصريح و
لزيادة التقرير جميعا اما الاول فلاستقباح التصريح باسم المرأة في حكم المراودة والاحتيال في طلب المواقعة
واما الثاني فلان في كونه في بيتها وتمكنها من طلب وصال ومطالعة جماله تقريرا او تحقيقا للمراودة ليس في
ذكر اسمها مثل زليخا او امرأة العزيز فالمعنى تقرير الحكم على ذلك المسند اليه وقيل المراد تقرير

التشنيع سهم لها المنكسر التشنيع السهم الكاسر

يعلم اتصافها الى اشارة اليه كما هو ليس حسا او عقلا وبهذا تميز عن الجملة صح

كراهة للاستهجان

اى التصريح بعدم العدول وان يأخذه ليس داخلا من الاغراض

الغرض المسوق له الكلام وهو نزاهة يوسف وطهارة ذيله ووجهه ظاهر والمراودة مفاعلة من راد يرود جاء وذهب كثيرا نصب على المصدر او الظرف اى مصيرا كثيرا او حسابا كثيرا او زمانا او زمنا اى العدول او المصير تطويلا فالمراد بان اخت الحالة او ابن الام بنسبه بحكم الوقف دون المقام وان كان هو اول اللفظ اعم لجواز ان يكون ذلك اخاه لابنه وهذا ما يقال ان الانسان ابلغ الكناية قد يكون من الاعم الى الاخص ومن لطف هذا النوع قول من قال فالشارب معها نكره لو قفني هذا الذي اراه من قالت فتى يشكو الغرام عاشق قالت لمن قالت لمن لم تعلى الملاح بما تحقيه حبيبة فى رتبة هى حبل فيه علاقة عرى بعلق اعناق صغار الغنم فيديه وتنكيرها للتعظيم وذلك لانه ان كان صادقا فى اقرانه فقد دخل بالانكار فى الكذب وان كان كاذبا فى تهمة الكذب ولا محالة معناه لا تحول ولا انقلاب عن ذلك و ما ذكر من العدول عن التصريح بنسبة الحاقة الى المكرانا يستقيم لو كان هذه كناية فى النسبة و فى اختصاص الصفة بالموصوف وانما هذه كناية فى نفس الموصوف والجواب انه بالواسطة اى انه ظاهر السؤال عن المكان ومعناه السؤال عن الاستعمال فيه كانه قيل فى اى شغل انت فى مكانك يعنى هل لك فراغ ان نسمع مراقعنا ولما كان فى هذا النوع نوع ادب حمله شرح على حسنه واجاب بتحسين المكان تجميلا له وتعريضا بانه من حاضر وقوله بعد سحق اى مكانكم بعيد غاية البعد وهذا انما يحسن لو قال انا امرؤ من الشام والمعنى التعريض بانه احباره لا فائدة فيه وقوله بالرفا متعلق بمحذوف اى اعرست وروحت ملتبسا بالموافقة وبالابناء دون البنات وقوله لهنك الفارس دعاء وتفاول اى ليسلغ ولا زال حد الفروسية ولكن حسنا لك لانعام رضيا وقوله الشرط املك سل اى املكه وعلمه وتصرفه اشد واكثر يعنى ان لا يخالف وعدى التصريح بعلى لتضمنه معنى الدلالة والتنصيص او ان يومى اى يشار الى ان اشار خفيه بذلك اى بجعل المسند اليه موصولا الى وجه بناء الخبر اى طرقه وطريقته تقول عمل هذا العمل على وجه عملك اى على طرقه وطريقته يعنى يفهم من المبتدا الذي هو الموصول مع الصلة بالفكر والتامل ان طريق بناء الخبر عليه طريق اثبات الثواب والجنان كما فى قولك الذين امنوا او العقاب والنيران كما فى قولك الذين كفروا او المدح والتعظيم كما فى الذى يرافقك او الذم والاهانة كما فى الذى يفارقك ومنهم من فسر الوجه بالعلة والسبب لمضمون الخبر فلم يستقم فى مثل ان الذى سمكك السما و الى ضربت ان الذين ترونهم فحاول التفصى عنه بجعل هذا فى قوله ثم يتفرع على هذا اشارة الى جعل المسند اليه موصولا او الى العدول عن التصريح لا الى الايماء الى وجه بناء الخبر ومنهم من فسر بالعلة والسبب لبناء الخبر واشاره للمبتدا لا لنفس مضمون الخبر فاستقام فى الاكثر او الكل وهذا اقرب اذا اشار للتعظيم واسم الاشارة الاقرب فى قوله ثم يتفرع على هذا يكاد يكون صريحا فى انه اشارة الى الايماء ووجه الايماء بالمعنى الذى ذكرنا ظاهر فى جميع الامثلة الا فى ان الذين ترونهم وان الذى الوحشة فى دارك فانه قد اشتبه على البعض لكن التامل الصادق والذوق الصحيح شاهدا صدق على انك اذا قلت الذين تظنونهم اخوانكم يكون بناء الخبر عليه من جنس اثبات العداوة والبغضاء وعدم تحقق اسباب الاخوة و بلائم المحبة واذا قلت الذى الوحشة فى دارك يكون بناء الخبر عليه من جنس اثبات الانس و القرب و زوال الوحشة فى دار الآخرة بقى الكلام فى انه لم جعلت هذه المعانى متفرعة على الايماء وفرعه الى الايماء

وكيف

وكيف ذلك ولم لم يجعل هذه نكتة جعل المسند اليه موصولا من غير توسط الايماء والجواب ان الايماء متحقق فى الامثلة على ما عرفنا وجعل تلك المعانى متفرعة عليه مناسب من جهة انه يكون اثباتا للامر المهم بعد التوطئة له والتمهيد والتنبيه عليه و انا بعد تحريناه على مقتضى المناسبة فقوله والنصب هو الرواية ولم يتفرع عطف على محذوف اى فتحصل الايماء او العلم بوجه البناء ومنه اى من التعريض بالتعظيم فى باب الموصول والصلة وان لم يكن فى المسند اليه ولا متفرعا على الايماء قوله جار بعد اللتيا و التى اى بعد الخطة الصغيرة والكبيرة التى من فظاعة شانهما كيت وكيت فحذف الصلة ابهاما لقصور العبارة عن الاحاطة بها و فى ذلك من تعظيم امرها ما لا يخفى او بالاهانة عطف على التعظيم وانما اعتبر فيهما التعريض لظهور اشعار التصريح وانما جاء ذلك من غرض الكلام وجانبه وبعد اطلاق التعظيم والاهانة وان كان فى المثال عائدا الى متعلق الصلة يكون عطف تعظيم شان الخبر عليه منهما على زيادة تخصيص لانه كانه العادة فى الباب ولم يتعرض هنا للتعريض اما لانه مراد واما لان هذا بمنزلة الصريح ان الذى سمك السماء اى رفعها فيه ايماء الى ان بناء الخبر عليه يكون من جنس الرفعة والبناء وفيه تعظيم لبناء بيته يعنى بيت الشرف والمجد الذى دعائمه اعز واقوى واطول واوفى من كل شئ او من دعائم كل بيت واما جعل سمك السماء علة لبناء بيت لهم او لبناء بنائه على المبتدا واشارة له فلا يخفى ما فيه وربما جعل ذريعة الى تحقيق الخبر اى جعله محققا مقررا ثابتا لا شبهة فيه بمنزلة الدليل والحجة عليه فان فى ضرب البيت بالكوفة مهاجر اليها ايماء الى ان بناء الخبر يكون من جنس زوال المحبة وعدم بناء المودة ثم انه يحقق ذلك ويقرره بمنزلة دليل عليه فظهر الفرق بين الايماء الى وجه بناء الخبر وتحقيق الخبر الايرى ان فى قوله ان الذين ترونهم اخوانكم ايماء الى ان بناء الخبر عليه من جنس العداوة والبغضاء وعدم تحقق المودة والاخاء على ما تشهد به سوق مثل هذا الكلام بلا خفاء ثم فيه تنبيه للمخاطبين على الخطاء فى ظنهم ذلك وليس فيه تحقيق الخبر فى شئ اذ ظنهم اخوانا لا يحقق كونهم اعداء او على معنى آخر عطف على خطاء فى قوله ان الذى الوحشة فى داره فى باب المرثية ومقام التعزية ايماء الى ان حال فرع على خلاف ذلك وفيه تنبيه على ان الدار الآخرة خير وان ذلك الميت فى سعة من رحمة الله تعالى فعلى المخاطبين ان يقللوا من الحزن والنحيب والالم والتوجع وربما قصد بذلك عطف من حيث المعنى على قوله واتصل بذلك غرض وليس عطفا على ربما جعل ذريعة الى كذا وكذا ليلزم فيه الايماء ولهذا اى بلفظ ذلك اشاره الى جعل المسند اليه موصولا لا بلفظ هذا المشار به الى الايماء وضميره ووروده وباحد ومكانه وورد لما وضمير عنه للمسند اليه وضمير عليه وفيه للمسند اليه ومستطرا حال من فاعل يتوجه وحتى متعلق بيتوجه مستطرا ومنه حال من مكانه والمعنى انه قد يقصد بالمسند اليه الموصول مع الصلة لما فيه من الابهام والطول بالصلة ان يسوق السامع الى الخبر ويتمكن فى ذهنه فضل تمكن لما جبل الله تعالى عليه النفوس من كون الحاصل بعد الطلب والسوق امكن فيها واوقع عندها وادخل فى القبول لديها واعز عليها وان كان حصول غير المرتقب لها الذ واما الاعتراض بان التشويق والتمكن قد حصل من تقديم المسند اليه لغرابته سواء كان المسند اليه وان كان موصولا مع طول فى الصلة وبان هذا وكثيرا من الاغراض السابقة قد يحصل بغير المسند اليه الموصول مثل المنى الذى حارت البرية فيه وراودته المراة التى هو فى بيتها والله الذى

سكنا السماء ونحو ذلك فقد نبهناك على انه ليس بوارد بناء على ان ليس المراد بالاقتضاء ههنا الا مجرد الملائمة
والمناسبة من غير اطراد ولا انعكاس   والذي حارت البرية لابي العلاء المعري من قصيدة يرثي بها
فقيها حنفيا وقبله بان امر الاله واختلف الناس فداع الى ضلال وهاد   وبعده واللبيب اللبيب من ليس
يغتر بكون مصيره لنفاد يعني تحيرت العقول في المعاد الجسماني وفي احياء الاموات بعد الوفاة واناكي
ان يذهب الى غير هذا المعنى من الخرافات   وفي هذه الاعتبارات اي المعاني المعتبرة التي يصلح
اغراضا لجعل المسند اليه موصولا كثرة بحيث لا يجل تحصيلها حول بيده فوكل الادراكه بمنزلة طاوله سوف
لمى الماء يحوم حوله تحصيلا لغرضه وتسكينا لعطشه وذلك مثل الترغيب والتنفير والتعريض على الاكرام
او الاهانة او الترحم او التامل كما تقول الذي في غاية الحسن والجمال والشرف والكمال او دمامة الوجه
وذميم الافعال او الذي احسن اليك قديما او اضر بك كثيرا او بني اولاده ونهب امواله بالباب
او الذي تحير فيه عقول العقلاء مسلة حلق الاعمال   الاشارة اليه حسا يعني بحسب وضع اسماء
الاشارة والا فاستعمالها في غير المحسوسات اكثر من ان يحصى وفي قوله واتصل بذلك داع تعريج بما عبر
عنه في باب الموصول بلفظ الغرض اي الداعي والباعث لا الغاية والمقصود فان قيل علام طريق سوى
الاشارة او القصد الى اكمل التمييز يكون باعثا لا غاية وضمير احضاره واليه للمسند اليه باعتبار المدلول
وبذلك في الموضعين اشارة الى الاحضار وكذا ضمير طريق اليه وضمير سواها للاشارة حسا ووجه صحة القصد
باسم الاشارة الى اكمل التمييز والتعيين انه لا يميز فوق الاشارة الحسية ووضع البداهة لا اشتراك فيه ولا
اشتباه اصلا بخلاف العلم فان مدلوله وان كان جزئيا مانعا من الشركة لكن ربما يكون مشتركا لفظا او
يكون مسماه غير معلوم للسامع فلا يحصل التمييز فضلا عن كماله وبالجملة فمعرفة مدلول اسم الاشارة في اصل الوضع
بالقلب والعين وما سواه بالقلب فقط ولهذا ذهب بعضهم الى انه اعرف المعارف واما اختيار سيبويه
واشياعه اعرفية المضمرات ثم الاعلام ثم المبهمات فلان في المضمرات المتكلم الذي لا يتصور فيه اشتباه
اصلا ومدلول العلم متعين متشخص بحسب الوضع والاستعمال جميعا بخلاف غيره فانه بحسب الاستعمال لا غير
فان قيل فالتمييز الاكمل يكون بالمضمر لا باسم الاشارة قلت المراد التمييز فيما يكون مظنة الاشتباه و
الاشتراك ومحل التكلم والخطاب والغيبة فانى يتاتى بضمير المتكلم   فردا حال عامله اسم الاشارة
والظرف متعلق به ومن قبل سيا حال آخر ومن حال من سبان والفال والسلم بحران بالبادية يعني
انهم من خلص العرب وفصحائهم وكرمائهم   سربال الليل مجاز عن ظلامه المشتمل عليه بمنزلة اللباس
فصار الطارق الآتي في الظلام بمنزلة المتسربل اللابس بحيث لا يرى الا متكلفا لذا قال تامل دون
ابصر واتو في جواب اذا والكوماء الناقة العظيمة السنام ومعنى الاماء اليها الاقبال عليها والالتفات
اليها وهذا طارق في موقع الحال بتقدير القول اي قائلا هذا الشخص آت بالليل ويحرمني دعا عبر به
عن ملبسي على طريق المشاكلة واشار باسم الاشارة لانه لا طريق سواه   ولا نتهم على ضيم اراد
ظلم يراد به اي بذلك المتهم الدال عليه الفعل وهذا ما تقل ان الضمير المستثنى منه المقدر العام
اي لا نتهم احدا او شخصا وانما جعله مضمرا على ان الادلال يدل لا فاعل بل بيس قول النحاة وان كان
عبارة المه في بحث القصر في قوله تعالى لا ترى الا مساكنهم وان كان الاصبح بالرفع مشعرا به

على ما سمعي وعرا لحي حار القبيلة يكون عندهم بركته كل احد لا مرسلا في الصحراء ولا مكرما مختصا باحد
والبيت الثاني بيان للاول والحبل الذل مربوط مشدود برمته قطعة حبل بالية يشجج
يدق ويكسر لا يرثي له لا يرق له يعني ان جهة اقامتها وتحملها المذلة ان الاول خارج مع كونه مربوطا
والثاني جماد   احسنوا البني بالضم جمع بنية بالضم وبالكسر جمع بنية بالكسر والمراد بها هنا
ما شوامخ صنائع الخير وفي كلمة ان دلالة على ان بانهم من احسان البناء والايفاء بالعهود
وتوثيق العقود ليس بمختص بالمحقق بل المختلات كذلك   او ان يقصد بذلك اي بجعل
المسند اليه اسم اشارة بيان حاله لما في اسماء الاشارة من الدلالة على ذلك ولا يخفى ان القصد
الى ذلك امر زائد على افادة اصل المعنى الذي هو الحكم بالمسند على المسند اليه معبرا عنه باي طريق
كان   ثم فرع عطف على مقدر اي فحصل القصد الى اكمل التمييز وبيان الحال ثم فرع عليه
اعتبارات اخر مثل ان يقصد بقصد اكمل التمييز والتعيين كمال العناية والاهتمام ببيان المسند
المسند اليه وتعينه للاغراض المتعلقة بذلك من المدح وغيره وقيل ان يقصد بذلك الدلالة على
ان السامع من الغباوة وقصور الفعل بحيث لا يتميز الشيء عنده الا بالحس ومثل ان يقصد بقرب
المسند اليه تحقيره ودنو مرتبته وببعده تعظيمه ورفعة محله او تحقيره واما انه يعني انه لا يسمى ساح
عن الحضور والقرب بل ينبغي ان يكون بعيدا غاية البعد فان قيل كيف يصح جعل اكمل التمييز اصلا
وكمال العناية متفرعا عليه قلت لم يجعل كذلك بل جعل القصد الى اكمل التمييز اصلا وكمال الاهتمام و
العناية بالتمييز فرعا ولا محذور فيه وانما يلزم المحذور لو اريد بالعناية مجرد القصد على انه لو اريد
هذا لم يلزم جعل كمال التمييز متفرعا على الكلمة بل جعل كمال القصد بالتمييز متفرعا على قصد اكمل التمييز
وغاية الامر انه يستلزم تفرع كمال القصد بالتمييز على اكمل التمييز   عن من قابل هو في موقع التمييز
تقال غيرك ملاو عن من قابل كما يقال عندي خاتم حديدا او خاتم من حديد فاشار باسم الاشارة
في اولئك ليقصد اكمل التمييز متفرعا عليه كمال العناية بتمييز المتعين الموصوفين وكرر اولئك
للتنبيه على استقلال كل من الهدى العاجل والفلاح الآجل بصلوح تميز المشار اليهم
اولئك آبائي للقصد الى اكمل التمييز متفرعا عليه التنبيه على غباوة المخاطب   يا عجبا الالف
بدل من ياء الاضافة كانها قالت احضر يا عجبي فهذا اوانك قالت ذلك حين افتى عبد الله بن
عمرو بوجوب نقض ضفائر النساء عند اغتسالهن   ماذا اراد الله بهذا مثلا تمييز او حال
يقولون ذلك عند ما ضرب الله المثل بالذباب والعنكبوت والبعوض ونحو ذلك فان قيل اسم
الاشارة في قول عائشة رضي الله عنها صفة للمجرور اعني ابن عمرو وفي الآية الاول مجرور متعلق
بالفعل وفي قول القائل ابعلي هذا مسند لا مسند اليه فكيف صح ان قال يقصد بعرف المسند اليه
بحقره كما في هذه الصور قلت معناه كما وقع اسم الاشارة القرب لتحقير المشار اليه في هذه
الصور وان لم يكن مسندا اليه وقوله ماذا اراد الله بهذا مثلا في عبارة المه وقع بدلا او بيانا
لما يحكيه وفي موضع آخر عطف على محذوف اي كما يحكيه في سورة البقرة كذا وفي موضع آخر كذا ويحتمل
ان يكون في موقع الخبر وقوله اهذا الذي بعث الله رسولا في موقع المبتدا او انما قال ومنه دون

ان يقول وفي موضع اخر وما هذه الحيوة الدنيا لانه يحتمل ان يكون لمجرد القرب من غير تحقير على ان
فيه شيا اخر وهو انه ليس من القران وانما في القران وما هذه الحيوة الدنيا الا لهو ولعب بتقديم
اللهو وفي الانعام وما الحيوة الدنيا الا لعب ولهو بدون اسم الاشارة فيحتمل ان يريد ومن هذا
القبيل قولك وما هذه الحيوة الدنيا الا لعب ولهو لكن الظاهر انه سهو ووقف مجريا في موقع
الحال وذلك لاستكرابهما ما راه من طحنه وتخففه وتبذله واستفهام ايعل هذا للانكار والتوبيخ
وهذا خبر المبتدا والمتقاعس صفة له وبالوحي حال اي اشر اليه حال كونه متلبسا بالوحي
وادارتها او متعلق بالمتقاعس والباء للسببية والتقعس نقيض الحدب يعني انه يتجلد في اداء
الوحي ولا يفعل بما هو العادة من التحدب بل قد القرح صدره وادخل ظهره تجلدا او عدم اعتداد
بثقل الوحي ومن التبعيد لقصد التعظيم غير الاسلوب لان كونه للتعظيم قطعي بخلاف ذلك
الكتاب على ما سيجي في بحث الفصل والوصل والتعظيم فيه فوق ان يعد من قبيل تعظيم يوسف عليه السلم
ولان فيه مع قصد التعظيم التنبيه على بعد مراتب الجنة واوصافها بحيث يتجاوز حد القرب والحضور و
لهذا قال معناه ان نيل المراتب والدرجات المتفاوتة بالاعمال وان كان اصل الجنة بفضل الله ورحمته
او خلاف تعظيمه عطف على تعظيمه اي يقصد بعد اسم الاشارة تحقير المسند اليه واما انه يعني انه
لا يستحق ان ينال عن الحضور بل يستحق ان يعد غاية التبعيد او ما سوى ذلك يحتمل العطف
على تعظيمه او خلاف تعظيمه وعلى ان يقصد بذلك كمال العناية وكذا او كذا من المنزعات وعلى ان
لا يكون لك او ان يقصد بذلك اكل عسرا او بيان حاله مما هو من الدواعي فيكون هذا السلك اشارة
الى ما ذكر من المقاصد بالبعد او المنزعات او الدواعي وتفاصيل ذلك الى تتبع التراكيب وتامل المعاني
والوجه الثالث انسب بقوله ولطائف هذا الفصل يعني فصل كون المسند اليه اسم اشارة
لا تكاد تنضبط بل اكثر فصول علم المعاني كذلك وصاحب النقد له ان ما يورد في امثال هذه المقامات
من الايات والابيات امثلة لا شواهد حتى يتهم باحتمال الغير وانه لا امتناع جمع في مثال واحد
لكثير من اللطايف والاغراض وان مبنى تلك الاقتضاءات وكون التراكيب لما ذكر من
الاغراض على مجرد المناسبات والا فمن للبشر بان مقصود المتكلم ما نسب اليه من الاعتبارات
فليحافظ على هذه النكت فلها مواضع تقع في هذا الكتاب واما الحالة التي تقتضي التعريف اي تعريف
المسند اليه باللام فهي متى اريد بالمسند اليه نفس الحقيقة او عموم الافراد وشمولها او حصة معينة
منها وتحقيق الكلام في هذا المقام ان وضع اللام للتعريف لا غير ومعناه الاشارة والتعيين
والاشارة اما الى نفس الماهية من غير ان يكون في ضمن الوجود كما في قولك الانسان
حيوان ناطق والرجل خير من المراة وقد يسمى لام الطبيعة او باعتبار الوجود وحينئذ
اما ان يكون مع قرينة البعضية كما في اكلت الخبز وشربت الماء وقد يخص باسم المعهود
الذهني واما بدونها فيحمل على العموم حذار الترجيح بلا مرجح ويسمى لام الاستغراق بل
ربما يكون مع قرينة العموم كالاستثناء مثلا كقوله تعالى والعصر ان الانسان لفي خسر
الا الذين امنوا واما حصة معينة من الحقيقة فردا او فردان او اكثر كما اذا قيل لك جاءني

اجل

رجل او رجلان او رجال فتقول اكرم الرجل او الرجلين او الرجال ويسمى تعريف العهد
فعلى هذا اللام اما لتعريف العهد او لتعريف الجنس والجنس قد يراد به نفس المسمى وقد يراد به
جميع الافراد وقد يراد به بعضها والمصنف جعل الاستغراق قسيما مقابلا للجنس والعهد
جريا على ظاهر كلام بعض ائمة النحو والاصول ثم اشار الى تحقيق الحق وحققه في بحث تعريف
المسند وادرج المعهود الذهني اعني البعض الغير المعين من الجنس في تعريف الحقيقة بدليل
انه عده مما هو باعتبار الوجود الذهني مثل مثالهم الكتاب وامر على اللئيم ونحو ذلك لا في
تعريف العهد على ما توهم نفس الحقيقة ربما توهم ان المراد الماهية من حيث هي
من غير اعتبار الوجود لكن لا خفاء في ان مثل اشتر اللحم الكتاب وامر على اللئيم انما هو
للحقيقة باعتبار الوجود في ضمن بعض الافراد فلهذا اشرنا الى ان المراد اعم على انهم
يقولون ان الحقيقة هي الماهية باعتبار التحقق وهي اخص ولهذا يقال ان للموجودات
حقائق ومفهومات وللمعدومات مفهومات لا حقائق والجنس ما يشمل الكثير على ما هو معنى
الكلي الطبيعي سواء كان جنسا باصطلاح المنطق او نوعا او غير ذلك كالرجل والمراة وكان
الانسب بما ذكره معنى التعريف ان يقال متى اريد الاشارة الى نفس حقيقة المسند اليه
قال بعض فاضل ما بئس بما اورد من المثال في مجرد التعريف بلام الجنس مع
الموافقة له في المعنى ولا حاجة الى التكلف في تاويله بالمسند اليه ومعنى المبتدا ههنا السبب
المادي ولما كان القول بان مبدا كل حي هو جنس الماء مخالفا لما ورد في الكتاب وشاع من
السنة واشتهر بين الناس ان مبدا الجن هو النار ومبدا الانسان هو التراب وروي
ان مبدا الملائكة هو الريح اشار الى وجه التوفيق بقوله بناء في الروايات الى اخره ثم رجع
الى الامثلة فقال وكقولك وينبغي ان يكون في الامثلة الثلاثة المسند اليه نفس الحقيقة
من حيث هي هي من غير اعتبار الوجود في ضمن بعض الافراد وكذا المجرور في المثالين الاولين
بخلاف الثالث اذ لا يستقيم ان جنس الكل اعظم من جنس الجزء بل من جزئه واما في نعم الرجل فهو
الجنس من حيث الوجود في ضمن البعض والاصح المحققون بانه للمعهود المتعقل الحاضر في الذهن
وسيجي لهذا زيادة تحقيق في باب الاطناب ومن تعريف الجنس ما اذا كان الاسم المعرف
صفة كالحلو سواء كان مسندا اليه كما في البيت اولا كما في الاية او اسم جمع كالناس او اسم جنس
كالكتاب للمكتوب او مصدرا كالحكم والنبوة سواء كان مسندا اليه كالحلو والناس
اولا كالنواهي وفي البيت الاول اعضا الماء والضياء والكلاء وقوله بدى اي ظهر
فما بعه اي حضرات باطنه والبيت لابي العلاء وقبله لا تطويا السر مني يوم نائبة
فان ذلك دين غير مقتضد اذ لكما شارة الى طي السر اي اخفائه وقوله الناس
ارض اي منحط المرتبة نازل الدرجة متذلل منقاد ولقرب المسافة متعلق
بقوله تعامل واذا انا طلب متعلق بعرف ومن حال من المسافة وقوله غير معروف به لا حاجة
الى قوله به وعلى تقدير الذكر فالانسب طرح المصدر لللام وقوله معرف الاسم هذا التعريف

وقوله كثيرا في موقع الظرف اي حينا كثيرا او الى حصل ان المعرف بلام الجنس وان اجرى عليه بحسب اللفظ احكام المعارف من وقوعه مبتدا وذا الحال وموصوفا بالمعرفة لكنه في المعنى كالنكرة اما اذا اريد نفس المفهوم من غير اعتبار الوجود فلان غير المعرف اذا قطع فيه النظر عن عارض التنوين والتنكير ايضا يدل على هذا المعنى سيما في المصادر وانما يتكلف التفاوت بان الحضور في الذهن معتبر في مدلول المعرف دون المنكر واما اذا اريد به المفهوم باعتبار الوجود في ضمن بعض الافراد وهو الشايع الكثير فلان كليهما لبعض مبهم من الجنس لا تفاوت الا باعتبار الحضور وكون البعضية في المعرف مستفادة من القرينة الخارجية فلاجل هذه المناسبة التامة يعامل المعرف معاملة المنكر ا ما معنى فكذكر المعرف وارادة المعنى المنكر المبهم والى هذا اشار بقوله قال ولقد امر الى حد غرف اللئيم والمعنى على لئيم من اللئام واما لفظا فكوصف ذلك المعرف بما يوصف به النكرة والى هذا اشار بقوله ولذلك اي ولكون المعنى على لئيم من اللئام يقدر يسبني وصفا لا حالا وقد يتوهم من ظاهر العبارة ان مبناه على ان مثل هذا المعرف لا يصلح ذا حال كالنكرة وليس كذلك لانه معرفة قريبة من النكرة لا نكرة ولذا يقع مبتدا بلا خلاف بل المراد انه يصح تقدير الجملة بعده وصفا لا حالا اذ كما يقتضي الحال معنى الوصفية دون الحالية كما في البيت فانه ليس المعنى على انه يسبني في حال المرور بل ان ذلك دابه وعادته وهو متصف به ليكون هذا ابلغ في حلمه وكرمه والا فالظاهر انه حال والمعنى انه يمر عليه في ذلك فمضيت وقلت ثمت بالتاء لغة في ثم العاطفة للجمل خاصة وصدقت ولقد امرّ اما في معنى امضي واقول عدل الى الماضي دلالة على التحقق واما في معنى المضي وامر في معنى مررت عدل الى المضارع لقصد الاستحضار ومعنى لا يعنيني لا يريد بما بل يريد غيري او لا يهمني الاشتغال به وسبه ودفعه ولهذا اي ولان يعامل هذا المعرف معاملة غير المعرف او ولقوله على اللئيم يسبني في القران غير نظير واحد بل نظاير كثيرة فالنظير على الاول بعني المثال وعلى الثاني بمعنى المماثل ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى الا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون حيلة ان لا يستطيعون صفة للمستضعفين او للرجال والنساء والولدان وانما جاز ذلك والجمل نكرات لان الموصوف وان كان فيه حرف التعريف فليس لشيء بعينه وكذا في قوله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا ان يحمل صفة الحمار وفي قوله غير المغضوب عليهم انه صفة الذين انعمت عليهم لانه لا توقيت فيه لانه لم يقصد به معهود وبهذا يعلم ان الموصول كالمعرف باللام في هذا المعنى او العموم عطف على نفس الحقيقة ولا يخفى ان الانسب او العام وجميع الافراد وقرينة العموم في المثال
الاول

الاول لفظيه هي الاستثناء بخلاف الاخيرين وفي المثال الثالث تنبيه على ان العام في الاثبات يكون عاما في النفي بمعنى شمول النفي ولا يلزم ان يكون لنفي الشمول فان المعنى لا يفلح احد من السحرة وكذا الجمع مثل لا يحب الظالمين بل صرح كلمة كل مثل لا يحب كل مختال فخور فان معناه على عموم النفي ولهذا ذهبوا في لا تدركه الابصار الى ان معناه لا تدركه شيء من الابصار فان قيل من قواعدهم ان النفي اذا دخل على كلام فيه قيد توجه الى القيد خاصة وافاد ثبوت اصل الفعل مثلا معنى لم يأتك القوم اجمعون نفي الشمول والاجتماع ومعنى ما كل ما يتمنى المرء يدركه انه لا يدرك جميع المتمنيات بل البعض خاصة ومعنى ما سرت راكبا نفي كون السير بصفة الركوب ومعنى ما ضربته تاديبا ان الضرب لم يكن لغرض التاديب الى غير ذلك من القيود وقد بالغ الشيخ عبد القاهر في وجوب المحافظة على هذه القاعدة قلنا نعم الا انه ليس كل كلام يشتمل على نفي وقيد من قبيل ما دخل النفي على كلام فيه قيد ليفيد نفي التقييد بل ربما يكون من لحوق القيد كلاما فيه نفي فيفيد تقييد النفي وتحقيقه انه لو اعتبر القيد اولا ثم نفي رجع النفي الى القيد ولو اعتبر النفي ثم قيد رجع القيد الى النفي حتى اذا كان القيد هو العموم افاد عموم النفي والتعويل على القراين مثلا ما الله يريد ظلما للعباد معناه لا يريد شيا من الظلم لاحد من عباده ففي جانب الظلم يعتبر العدد به والابهام اولا ثم نفي فيلزم عموم النفي اذ لو اعتبر النفي ثم سلط على المبهم لم يكن كذلك كما في قولهم الامي من لا يحسن الفاتحة حرفا معناه الاساءة في حرف وكذا قولهم ما ضربته اكراما معناه تركت الضرب اكراما ولهذا ذهب المحققون الى انه معمول للنفي لا للفعل وهذا معنى قولهم في مثل هذا المقام ان المذكور معمول لفعل مثبت يتضمنه حرف النفي مع فعله وفي جانب العباد يعتبر النفي ثم صيغة العموم فيكون تعميم النفي ولهذا البحث زيادة تفصيل اوردناه في حواشي الكشاف وفي شرح مقاصد الكلام في مسند الروية او كان المسند اليه حصة معهودة لم يقل او حصة منه عطفا على نفس الحقيقة او العموم تنبيها على ان تعريف العهد هو القسم المقابل لتعريف الجنس على ما هو راي جمهور النحاة لا من فروعه وشعبه كالعموم والاستغراق ونبه بالمثال الاول على ان المعهود به لا يلزم ان يكون بالذكر في كلام هذا المتكلم وعلى ان الحصة ما يكون بعضا من الحقيقة فردا كان او فردين او اكثر وبالمثال الثاني على ان المعهود قد يكون عاما مستغرقا لا كما يتوهم من ظاهر تقابلهما انهما متنافيان وعلى ان اللام الداخلة على الصفات لا يلزم ان يكون اسما موصولا البتة وانما ذلك فيما قصد

به معنى الحدوث واما فى غيره فهى حرف تعريف والمسند اليه مثلا هو الاسم المعرف به وكون السحرة جمع ساحر لا ينافى العهد والاشارة الى كل سحار بصفة المبالغة لان الساحر اعم منه فصدق عليه وبالاشارة اليه يعلم انه سحار كما تقول جاءنى رجل كريم فاكرمت الرجل يكون معناه ذلك الرجل الكريم وبالمثال الثالث على ان منع الاقسام للمعرف باللام ليست فى المسند اليه خاصة وان اوردناها فيه وتقدير ماذكرنا كان الانسب ان تقول من افادة اللام الاستغراق او تعريف الحقيقة لانه اورد فى تحت تعريف المسند ان القول بتعريف الحقيقة وبالاستغراق مشكل ثم جعلها راجعين الى تعريف العهد فالذى خص به الفن الثالث هو تقريرهما لا تقرير العهد اللهم الا ان يقال المراد ما اشار اليه من التقسيم الى المعهود والى المنزل منزلته واما الحالة التى تقتضى التعريف اى تعريف المسند اليه ولهذا رجع ضمير احضاره اليه والى احضاره فى موقع الحال من طريق لانه كان صفة له اى طريق موصل الى الاحضار ومفضى اليه واصلا فى موقع مصدر موكد لاسواء الطريق اى عدم كونه بالكلية او حال من طريق كقولك غلام زيد كذا ان لم يكن عندك منه اى من الغلام شئ من الاحوال المناسبة للتعبير عنه سواء اى سوى انه غلام زيد او لم يكن عند سامعك منه شئ سواه فعدم الطريق اما لام عايد الى المتكلم او الى السامع وقوله او طريق سواها اخصر عطف على طريق سواها اصلا اما اذا جعل اصلا حالا من طريق سواها فالتقابل بين المعطوف والمعطوف عليه ظاهر باعتبار القيدين واما اذا جعل مصدرا فلحصول التقابل من جهة المعنى حيث افاد نفى طريق على صفة العموم من غير تقيد بوصف دون وصف

سواى اى مهوى والركب اسم جمع للراكب اليمانين جمع يمان تخفيف يمنى مع توسط الالف مصعد معد داسب جنوب مستتبع وجسمانى جسمى وشخص بمكة موثوق معد محبوس فالاضافة اخصر طريق والمقام مقام اختصار وعدم ارتياح لبسط الكلام لكونه فى الحبس والحبيب على الرحيل

متى لم يكن عطف طرفه على طرفيه لا على مقدر لعدم الاحتياج ولا على طريق لعدم المعنى اى الحالة المقتضية للاضافة كانه مهما لم يكن طريق او كانه اولى لان فى اضافة المسند اليه حصول مطلوب اخر سوى عدم الطريق او سوى الاختصار وهذا اولى وقوله مثل نصب على الحال او البدل من خصول والاحسن الجر بدلا او صفة لمطلوب وضمير يعنى للاضافة وقوله او الاولى مجرور معطوف على المتعذر اعمالا لافعل التفضيل فى الفاعل الظاهر اعنى ترك على السدود او الاولى مبتداء خبره ترك والجملة عطف على صلة اللام فى المتعذر ميلا الى المعنى كانه قال الذى تعذر او الذى الاولى ترك او على الموصول والصلة صفة للتفضيل كمثل الحمار يحمل اسفارا بعد وصفه بالمعرفة ففى كل من الوجوه الثلاثة وجه بعد لجهة من الجهات مثل كراهة تقديم البعض على البعض فى الذكر

الاولى ان تعطف الاولى على المعهود ليكون ... التفصيل ويكون ... [illegible]

لافضائه الى عداوة منهم وحقدا واذى خاطر او كرامة نسبه الفعل الصريح اسمائهم او ثناء الى ملال المتكلم او السامع او كون اسمائهم مما يكره فى السمع او يثقل على اللسان او مما يتطير به فمن التفضيل المتعذر قولك بنو ادم واهل العالم وصلحاء العباد وفضلاء البلاد وينبغى ان يكون منه ما من هذا القبيل لان المراد بهم افراد القبيلة جميعا لا اولاد مطر المعدودين بخلاف اولاد جفنة فان ترك تفصيلهم لاولوية قصدا الى التسوية وعدم تقديم البعض المنبى عن الافضلية ولانه تناول الاناث التى يستهجن التصريح باسمائها

يوم اللقاء اى الحرب وملاقاة الاعداء متعلق بما فى خبر المبتداء من معنى التشبيه وهى غيل متعلق بالظرف اعنى لها واشبل جمع شبل ولد الاسد فاعل الظرف لاعتماده على الموصوف او مبتداء خبره الظرف والجملة صفة اسود والغيل الغيضة وخفان اسم موضع فيه اسود والاسد اذا كان ذا شبل كان اشد مقاتلة ومدافعة اولاد جفنة يريد انهم لم يفرقوا موت ابيهم ولم يتركوا متفرعين عنهم وهى ترك التفصيل كراهة التصريح باسامى قبله الاقارب وليلا يبعد الستحمل على جماعة معدودة فيتاكد العداوة اسم اى باسمه قرحو فى باء العمل اسعى قلوا على ايم افادة الاختصاص اى هم الذين يجفونى باخى فلو حاولت الانتصار منهم عاد ذلك بالنكاية فى نفسى لان عز الرجل بعشيرته فما لها ترك التفصيل لان الاختصار يمنع عن المفصلين المعدودين سيما تكون لغوامض الكلام ولان فى التصريح بعض الاسامى مثل نمر وكلب وكلاب بعض الاستهجان لا سيما فى مقام الافتخار او مثل ان يتضمن اضافة المسند اليه اعتبارا لطيفا منسوبا الى المجاز كما فى الاضافة بادنى ملابسة فان حقيقة الاضافة اللامية الاختصاص الكامل الذى يصح معه الاخبار بان المضاف للمضاف اليه فالاضافة بادنى الملابسة تكون مجازا حكميا مشعرا بجعل تلك الملابسة منزلة الملابسة الكاملة الاضافية كوكب الخرقاء هو المسند اليه المضاف الى الخرقاء وهى المراة التى فى عقلها هوج وبها حماقة كانت تضيع وقتها طول الصيف فاذا طلع سهيل وهو كوكب يقرب القطب الجنوبى يطلع عند ابتداء البرد تنبهت وفرقت القطن فى القرابات استعدادا للشتاء فاضيف الكوكب اليها بهذه الملابسة البعيدة اللطيفة السحر بالفتح السحر سهيل رفع بدل من كوكب او عطف بيان اذاعت فرقت غزلها قطنها الذى يصير غزلا وتقول انه القرائب جمع قريبة يعنى اقاربها وعشايرها وكقوله اذا قال قدنى كان الانسب ان نقول قال الشاعر كما قال فيما سبق قال الله تعالى تبت يدا ابى لهب لان هذا البيت من امثلة اضافة المسند اليه بل اضافة ذا الى الاناء من اضافة المفعول واضافة الاناء الى الكاف من اضافة المضاف اليه وهو وان كان فى قوة المسند اليه فليس مسندا اليه اصطلاحا فى الجملة جعل المشروب ذا الاناء اى صاحبه لملابسته اياه لكونه فيه واضاف الاناء الى الضيف لملابسة شربه منه وهو لمالكه وقوله اذا قال اى الضيف قدنى اى حسبى وكفانى قال اى المضيف احلف بالله حلفة واللام فى لتغنى مفتوحة جواب قسم والياء مفتوحة لكونها قبل نون التاكيد المحذوفة اى لتغنين ولتشربن ذا مشروب تعنى واجمعا مشروب لنعت ... والتاكيد وفيه ان الطعام محتاج الى الطاعم لان كان

الامقدار الاقوام

ان يطعم   اومثل ان يتضمن اضافة نوع تعظيم للمضاف او المضاف اليه او غيرهما باعتبار
مالكية او مملوكية او مصاحبة او غير ذلك او نوع تحقير كذلك بحسب ما يعطيه مدلول المضاف او المضاف اليه
ويقال تحقير المضاف اليه ضارب زيد بالباب   او غرضا عطف على نوع تعظيم وذلك
مثل التحريض على اكرامه او اذلاله او الترحم عليه كما تقول اصدقك او عدوك او اسرك بالباب وكمثل
اظهار المسرة او المساءة كما تقول حسبي شئ او مرض ومثل التهكم كما تقال نبيكم او اميركم كذا ومثل
التنبيه على السبب كما تقول اهل الاسلام في الجنة واهل الكفر في النار   واما الحالة التي تقتضي
وصف المعرف اي نعت المسند اليه المعرف بالنعت وهو تابع ذكر ليدل على معنى في متبوعه فالمراد بالمعنى
المعنى المصدري على ما يفصح عنه قوله بالكشف وبيانه وتفسيره على انه لو اريد بالوصف التابع المخصوص لا يلزم
من كونه في مثل الجسم الطويل العريض العميق كاشفا ان يكون كل واحد من الثلاثة كاشفا في تمام الكشف و
البيان والمراد بالطول زيد الامتدادين او الامتداد المفروض اولا وبالعرض بعضها او المفروض
ثانيا وبالعمق ما يقاطعهما وليس الجسم عندهم الا ما له تلك الابعاد الثلاثة وان جوز بعض المتكلمين تركبه
من جوهرين وهم لا يقولون بعرض له الابعاد الثلاثة حتى يحتاج تعريف الجسم الى التقييد بالجوهر و
في قوله الى فراغ اشعار بان الحيز هو الفراغ المتوهم او الموهوم لا السطح الباطن من الحاوي او على المتفق
اشارة الى ما ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب الى اخره انه اذا جعل
الذين يؤمنون صفة للمتقين فانه يحتمل ان يكون صفة كاشفة وان يكون مادحة وان يكون مخصصة فمشى
الاولين على ان المراد بالمتقي فاعل الطاعات وتارك المعاصي الا ان على الاول يحمل اقامة الصلوة و
ايتاء الزكوة عبارة عن فعل جميع العبادات البدنية والمالية تعبيرا عنهما بما هو اصلهما واساسهما ثم يكون
في ذلك اشارة على اجتناب المعاصي بناء على ان الصلوة تنهى عن الفحشاء والمنكر فيكون الوصف المذكور بهذا الاعتبار
مشتملا على ما هو معنى الاتقاء من فعل الطاعات وترك المعاصي وعلى الثاني لا حاجة الى هذا بل مجرد اقامة
الصلوة مدح للمتقي ومشى الثالث على ان المراد بالمتقي تارك المنهيات فيكون فعل الصلوة والزكوة من الواجبات
وصفا مقيدا للتخصيص والتوضيح.   بأسرهما اي بتمامها كما يقال مع اسرهم وهو في الاصل القد
بكسر القاف اي السير الذي يشد به الاسير وكذا معنى المتكرات عن اخرها وحقيقته تحتنا باشاعر اخرها واما
يكون ذلك اذا بلغ الاخر او حال كونك مشاعدا عن اخرها وهذا اولى من مجاوزة ان التجاوز يتعدى بعده
ومعنى كاورعنه عفاه وقيل معناه عن اخرها الى اولها ولا خفاء في ان اللائق بهذا المعنى كلمة من دون عن وكذا
الغريب ما يقال ان الاخر عبارة عن الجمع تسمية الشئ باسم جزئه وعن متعلق بمحذوف في موضع الحال اي
بجنب المتكرات تجوزا عن جميعها ولست ادري ما دعاه مثل جاوا عن اخرهم   كما تك
حذره يروى بالتشديد والتخفيف من التحذير والحذر والجملة في موضع الصفة بحذف العائد او في موضع البيان
ولا خفاء في ان المذكور ليس حدا للمتقي لما في بيان اشتماله على جميع الواجبات وعلى اجتناب المتكرات من
التكلف بل تشبيها به   وهو الايمان جعله قاعدة الحسنات واصلها لتفرع الكل عليه وافتقاره
اليه وجعل الصلوة والزكوة اصل العبادات المتعلقة باعمال البدن وبالاموال لان ما سواهما تلو لهما
وتبعهما بمنزلة الولد للام وقوله وذكر الناسي عطف على ذكر اساس الحسنات   ونظره

اجتنابا

اي نظر هو ذلك المتقي الذي يؤمن ويصلي ويزكي في سبيل الوصف بمنزلة الكاشف لما احرى عليه ذلك الموصوف
وان لم يكن مسند اليه فان الالمعي في البيت رفع على انه خبر ان في البيت السابق اعني قوله ان الذي جمع
السماحة والنجدة والبر والتقى جمعا او نصب بتقدير اعني او بكونه نعتا للذي جمع وخبر ان قوله بعد خمسة
ابيات او دي فلا ينفع الاشاحة من امر لمن قد يحاول البدعا فالالمعي والبلمعي هو الذكي المتوقد وكون الرجل
يجب ان يكون مطبوعا بمنزلة المحسوس مفسر لهذا المعنى كاشف عنه اودى هلك الاشاحة الحذر البدع الغرائب
ومستحدثات الامور جمع بدعة   وهما اوحي اي علما ولساسب قول اوس ظان جزوعا ادا
مسه الشر منوعا اذا مسه الخير بمنزلة الكاشف للهلوع سواء جعل وصفا له او حالا لا صلته   قال الحمد لله
عبد الله في موضع الفاعل لفعل محذوف يتعلق به على احمد او في موضع مبتدأ خبره على احمد   او مدحا عطف
على مستأنف   زيادة تخصيص اي تقليل لان الموصوف يشتمل على تخصيص ما لا محالة سيما في المعرفة
وكان ما تعلق عطف على قوله كان الوصف مبينا يعني يجب في جميع ما ذكر ان يكون ما تعلق بالوصف وحصل به
مطلوبا للمتكلم ملائما لغرضه ليكون على وفق ما اقتضى الحال   ولما اقتضى تريد بيان ان الوصف يجب
ان يكون معلوم التحقق في نفسه ومعلوم التحقق للموصوف وان الجملة الطلبية لا يجوز ان تقع وصفا بخلاف
الخبر فان حقه ان لا يكون معلوم التحقق للمبتدأ حتى اذا علم ذلك صار صفة وهذا ما يقال ان الاوصاف قبل
العلم بها اخبار كما ان الاخبار بعد العلم بها اوصاف بمعنى انه يشترك الوصف والخبر في لزوم كونهما نسبتين في انفسهما
لتصح نسبتهما للموصوف والمبتدأ وتفرع عليه امتناع كون الجملة الانشائية سيما الطلبية وصفا او خبرا
وبعد ما الكلام على ما اداه ما في الكتاب ان كل وصف فهو يميز به شئ عن شئ لما علم من انه يطلق بمنزلة الموصوف
به على ما ليس موصوفا به سواء كانت صفة مخصصة او غيرها وكل ما يتميز به شئ عن شئ يجب ان يكون عند السامع معلوم
التحقق لذلك الشئ الذي يميز به عن شئ اخر وكذا عند المتكلم بطريق الاولى لامتناع ان يتميز شئ عن شئ بما لا يعلم
ثبوته له فكل وصف يجب ان يكون معلوم التحقق عندهما للموصوف الذي يميز به عن غيره ويلزمه ان كل وصف
ان يكون متحققا لشئ والا لما صح وجوب معلومية ذلك تنضم الى قولنا كل متحقق لشئ يجب ان يكون متحققا في
نفسه ضرورة وهذا معنى لعلمك بان تحقق الشئ للشئ فرع على تحققه في نفسه ينتج ان كل وصف يجب ان يكون في
نفسه ثابتا متحققا اذ معنى الثبوت والتحقق واحد ولا يرد النقض بالاوصاف التي هي من اضافات واعتبارات
لا وجود لها في الاعيان لان معنى التحقق والثبوت اعم عندهم من الوجود ولا يلزم من نفسه بعد نعم يتوجه ان الفرق
في الوصف هو الثمرة والتحقق عند العقل واما في نفسه وبحسب الخارج على ما هو المدعى فلا   الا ترى الى قولهم
المعنى المنفي او المستحيل كذا او انصاف ان اريد بالوصف ما يصدق على الموصوف ويصح حمله عليه بالمواطاة كالكريم
في قولنا الرجل الكريم كذا فهو بحسب الخارج نفس الموصوف ووجوده وتحققه نفس وجوده وتحققه لا تغاير
ولا تفاوت الا في الاصالة والفرعية بل لا اثنينية اصلا فان كان الموصوف متحققا في نفسه فذلك تحققه
والا فلا وان اريد ما هو ماخذ الاشتقاق ومبدأ الوصف المحمول كالكرم مثلا فلا نسلم ان تحققه
للموصوف يستلزم تحققه في نفسه فان معناه صحة صدقه وحمله عليه بالاشتقاق وهذا لا يوجب ثبوته
كما في قولنا زيد الاعمى كذا مع ان العمى عدم وهذا ما يقال ان انتفاء مبدأ المحمول لا يوجب انتفاء الحمل هذا
والواو في قوله ولما ترى ابتدائية وما موصولة واللام متعلقة بتملكك والامتناع عطف على طلب فتصير نعوته

لما في بها لا تعدد وصير له المساوي وصيرته لما ترى وان جوابي ولعلك بان يحقق الشي للشي
ووقع على تحقق في نفسه لانه لا يشتبه عليك ان جوز كل ما يقصد ثبوته للغير سواء كان على طريق الانشاء اي الا
ان الاعلام بذلك كما في الخبر او على طريق الاخبار بما هو معلوم كما في الوصف ان يكون في نفسه ثابتا وعندك
اي ايها المتكلم اما في نفسه فظاهر لان العاقل لا يقصد المحال واما عند المتكلم فلان ما يقصد ثبوته للغير في نفس الامر
كان ثابتا له عندك ضرورة فلزم كونه ثابتا عندك وقولنا حقه كذا في موضع قولنا الواجب كذا وهو معنى الضرورة
وقولنا يقصد ثبوته للغير في موضع قولنا يمكنك ان يجعله وصفا او خبرا فيصير العكس الحاصل منه ان كل ما يمكنك
ان يجعله وصفا او خبرا يكون بالضرورة ثابتا في نفسه وعندك ثم ينعكس بعكس النقيض الى قولنا كل ما لا يكون ثابتا
في نفسه وعندك لا يمكنك بل يمتنع منك جعله وصفا او خبرا فان عكس النقيض عندهم سواء يجعل نقيض المحكوم به محكوما
عليه ونقيض المحكوم عليه محكوما به مع بقاء الصدق والكذب اعني الايجاب والسلب بحاله فقولنا كل فاعل مرفوع
ينعكس الى قولنا كل ما ليس بمرفوع ليس بفاعل وقولنا لا شيء من الفاعل بمنصوب الى قولنا بعض ما ليس بمنصوب
ليس بفاعل ولا يخفى وجه المنع على ذلك كل ما يقصد ثبوته للغير يكون ثابتا في نفسه وان يوقع تحقق الشي للشي
على تحققه في نفسه لا يستلزم كما في الاخبار الكاذبة المسمعة المجهولات فقوله في نفسه الضمير عائد الى ما يقصد
ومعناه في الواقع ومع قطع النظر عن الاعتقاد وقوله وعندك عطف عليه ومعناه في اعتقاد المتكلم ولم يتعرض
لجانب السامع لان الثبوت عنده انما لزم في الوصف دون الخبر وقوله كذلك اي في نفسه وعندك وقوله او
مجتمعا عطف على ثابتا على قصد التسوية في التعبير اي سواء قلت ثابتا او مجتمعا فالمعنى واحد بلا نزاع واما
السابع في ان الوجود بل يساوي ذلك ام اخص وقوله وكذا خبرا اي ومثل امتناع جعله وصفا يمتنع جعله خبرا
فكذا في موضع المصدر وخبرا مفعول بان يجعله المحذوف وانما مصدر فعل محذوف في موضع الحال او الا انشاء
اي عاد الامتناع عودا وقوله بحكم عكس النقيض في موضع الخبر لمبتدا محذوف اي هذا الادعاء بحكم ويجوز ان يتعلق
بيمتنع واما جعل كذلك اشارة الى في نفسه واو مجتمعا في معنى مجتمعا عندك فتعسف وعلى ان ما تنبه
من لزوم كون الوصف ثابتا في نفسه وعند المتكلم والسامع يدعو الى امرين يتعاون عليهما تعالى جديت
بضبعه اداء دعاه ومتنبه به ذكر في الاساس واصله من جذب الضبع اي العضد محافظا عن الزلل والزلل
والطرق اعني اذا استوضحت فعلق بعسى او تحدث على يجوز او تاويل وعسى يستعمل استعمال عسى ان
يخرج زيد وعسى زيد ان يخرج واستعمال عسى زيد ان يخرج على طريق تنازع العاملين واعمال الاول او الثاني ليكون
اسم عسى ما اريته او ضميرا عائدا اليه والامران احدهما ابطال راي مشايخ المعتزلة حيث يقولون ان
الصفة غير معلومة والا لزم اشتراكها مع الذات في المعلومية فيدخل تحت حد الذات اعني ما يعلم ويخبر عنه
وابو الحسين البصري ومتابعوه يقولون كل واحد من الذات والصفة يعلم الا ان الذات يعلم استقلالا
والصفة لا يعلم الا تبعا فان قيل ما بينه من لزوم المعلومية انما هو في الصفة النحوية لانها تعاقب الذات
ويورد في المباحث الكلامية قلنا كان مراده ان الصفة المقابلة للذات متى صح ان يجعل صفة نحوية للذات
لكونه معنى قائما بها وحينئذ يكون معلومة فلا يصح القول بانها لا تكون معلومة البتة وثانيهما ان طلاب اثبات ما هو ثابت
في نفسه كالوصف لشيء اخر كالموصوف يستدعي ثبوت ذلك الشيء الاخر في نفسه لاستحالة ثبوت الثابت لما لا
ثبوت في نفسه وهذا الطرد من استحالة ان يثبت للثابت في نفسه ما لا ثبوت له في نفسه ولا حاجة

الى ما عرفناه المصنف من المقدمات فضلا عن استيضاحه ولا الى ما ذكره من التطويل والتفصيل
وزيادة لفظ المحاولة والاثبات ويكفي ان يقال ان تحقق الشي للشي ... وسوق الشيء على تحقق الشيئين
وسوء بهام انه مجرد فائدة لا يترتب عليه شيء من مباحث الباب ثم لعلك ذكره ملتفتا الى ما
مع ما سبق من لزوم كون الوصف والخبر ثابتا عند المتكلم بعد ما قصد من امتناع كون الجملة الطلبية
وصفا او خبرا واللام في لعلك متعلق بعلم وتحرير الكلام ان مضمون الجملة الطلبية لا يكون ثابتا مجتمعا
عند المتكلم لامتناع طلب الحاصل وكل ما امكن ان يجعل وصفا او خبرا يجب ان يكون ثابتا مجتمعا عند السامع
لما سبق فالجملة الطلبية يمتنع ان يجعل وصفا او خبرا وقوله الطلب يستدعي وجود جهاد في تحصيل امر وقوله
كما يشاهد كل ذلك في قانون الطلب ليس في قانون الطلب من هذا المعنى شيء ان الطلب يستدعي مطلوبا
لا محالة ويستدعي فيما هو مطلوب ان لا يكون حاصلا وقت الطلب ويمتنع طلب الحاصل نعم قيد ان المطلوب
قد يلزم امكان حصوله وقد لا يلزم وانه قد يطلب حصوله في الذهن كما في الاستفهام وقد يطلب حصوله في
الخارج كما في غيره ولذا مثل بنحو ليت الشباب واحرب وانه قد يكون حصول ثبوت او انتفاء من تصور او
تصديق الى غير ذلك من التفاصيل التي لا مدخل لها في هذا المقام وقوله مثله بدل من مطلوبك والمراد بحصر
الثبات في الطلب مع ان مبادئ اقسام الانشاء كذلك لما مر في صدر الكتاب من حصر الكلام في الخبر والطلب
وعدم الاعتداد بباقي الانشاءات ولان الانشاء والذهن من جهة ان تصور الانشاء غير ثابت والعلم ان القول
بامتناع كون خبر المبتدا طلبا محل نظر والتمسك بان الخبر ثابت للمبتدا فيكون ثابتا في نفسه والطلب ليس كذلك
على عمومه غير مسلم وانما ذلك في العصمة اعني الجملة الخبرية وليس معنى الخبر على الاطلاق ما اسند الى المبتدا وثبت
له ويقع نحو كما في اسناد الطلب الى الفاعل والقول بان الخبر لا بد ان يحتمل الصدق والكذب غلط من الاشتراك
اللفظي ثم وقوع الانشاء من الجمل في غيره خبرا اكثر في الكلام والتاويل بتقدير القول على ما ذكره المصنف
غير ما لا ضرورة اليه بل ربما اباه المعنى في كثير من المواضع سيما في باب المدح والذم فيمن يجعل المخصوص مبتدا
وفي الدعاء كقوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وفي مثل ان زيدا من العالم وكيف الحال وما اشبه ذلك
ولذلك سمعنا فقد شاع مثل قولنا سمعت زيدا يقول فمنهم من زعم ان يقول بتاويل يقولي
سمع والمعقول على انه حال وبدل او بيان بتاويل المصدر اي سمعت قول زيد قائلا كذا او قوله كذا والظرف
اعني في مثل متعلق بمقول واللام في لما بعده متعلق بان يقول وفي الارادة بيجمع والضمير للمذوق وشوب اللبن
المخلوط بالماء وكذا ضمير رقته وهو بالضم نسبة الى السماد والسمادريا نبع اللبن الرقيق ويسمى اللبن رقعه
واما غير التأويل بالراي وعن المقول له المسافة لانه انما يخاطب بهذا الخطاب الراي الحاضر وقت
بالقصد به من الظرف والمنذر المستعمل لاستغراق الزمان الماضي وقوله وفي مثل اي سمعا في مثل بدلا من
يقول انه محمول على تعالى او في احلاف العهد انشاء ونسبه على جواز العدد من اعني يقول ويقال الا ان
الا ولى ان يقدر في الصفة الصيغة وفي الخبر الفعل وقوله ويقدر عطف على يقول اي سمعا يقدر لان التقدير
في معنى القول ويجوز ان يكون عطفا على سمعا اي ولذلك يقدر وقوله ساء ما مقول له لوصف وقوله بل
بعد قوله في موضع البدل من قوله من فرعون وقوله من هو بدل من مقول بعد قوله والظرف اعني في قد متعلق
بما تضمنه من الاستفهام من معنى الفعل اي اي عال امرؤ فيه وغيظ طلبه واسكانه وشدة اخرا ...

بحره والكلمة الجدرية المعرضة في تم العرش وسنح السكينة مثل في وط الانا وولد الاعيا دووعون علم
لمن ملك العالم كسرى وقيصر لمن ملك العجم والروم ولعوط طام ولدى المصب من العراعنه وبحره اسبق
معرعون يعني بحره وظلم وقوله ما لكم اسباب اوبدل من فعل بعرفونه والمعرف على لعظائم الفاعل وضمير
للعذاب وضمير مثله ومؤخر يكون لفرعون وقوله عرف عطف على قال فالعمر لله وضمير حال الفرعون
و ذلك اشارة الى ورط العبق وسنح السكينة ثم الظاهر من سوق كلامه يعني ان من فرعون بلفظ الاستفهام
في موقع الصفة للعذاب المهين على طريقة مثل الحمار يحمل اسفارا واللئيم يسبني وان القول بعد ذكر الاظهار
العذاب المهين معلوم فهو دليل في معنى الكلام وان اراد قوله من فرعون بلفظ الاستفهام من غير ان يحمل
صفة او حالا بعد ذكر القول وان باقصد من تصوير كنه العذاب حق حدمته في موقع المصدر
اى الواجب من حدمته والاكام جمع كم بالكسر الغلاف الذي يكون فيه الثمر او الطهور ما يجوز ان يريد بها غلاف
كما به وبالثمرات اللطائف المرغوبة المدرجة فيها وبالاطلاع عليها معرفتها لكنها وان يريد بالثمرات المحتجبة في
الاكام المعاني الدقيقة واللطائف الخفية في مسائل عن ان تصير في الاكام استعارة على حدة ولعد صدق في هذا
المقال لكن الشان في حق الحدمة وسعى عليه سر حانه هذا والله الموفق ونعم المعين وأما الحالة
التي يقتضي تاكيد اى بعض المسند اليه بالمعرف بتابع بعد ان المتبوع في الله او الشمول فهي اذا كان قصد ذكر
انها المتكلم ان لا يظن السامع في حكمك الذي توكد المسند اليه تجوزا اي تكلما بالمجاز او سهوا اي ذهولا
بحيث بينه كالذي يستر او نسيانا اى زوالا للصورة بحيث يستعر الى ابتداء تحصيل فاذا قلت عرفني زيد
احتمل ان يكون العارف بعض خواصه الذين معرفتهم بمنزلة معرفته كما تقول كل ما يلع الوزير فقد بلغ الامير او يكون العارف
عمرا واما حكمت على زيد بظن او السهو او النسيان فاذا قلت عرفني زيد زيد اولنس من السامع بهذا الظن الى الوهم
والاحتمال لا الاعتقاد الراجح على ما هو مصطلح الاصول الظهور انه لا يحصل من عرف زيد مثل هذا الاعتقاد
وكذا اذا قلت عرف زيد نفسه او عينه فقد ازلت وهم كونك متجوزا في الاسناد الى زيد ولا يحوابه لا تريد وهم
السهو او النسيان ولما كان في هذا الدفع وهم التجوز او النسيان او السهو نفس المسند اليه اى جعله
مقررا محققا بما لا يحب لا يظن غيره او ورد جملة معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه دالة على ان المقصود
بمثل هذا الكلام قد يكون مجرد تقرير المسند اليه من غير قصد الى دفع وهم التجوز او السهو او النسيان لكن لا يظهر
لنا ان اى موضع من فصل اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل يطلعنا على هذا المعنى فالوجه ان يقال كما يطلعك
انما في حاجتك لا فادة وجود السعي في حاجته منك من غير بابه تجوز او سهو او نسيان صح بخلاف انا سعيت فانه
لا يكون لذلك بل للرد على من زعم انفراد الغير بالسعي او مشاركته لك فيه و تؤكد على الاول نحو لا غير ولا
غيري وعلى الثاني بنحو وحدي وقد يقال المراد انه ربما كان القصد مجرد تقرير الحكم اى تحقيقه وتقويته على ما
ذكر في الحالة المقتضية لتقديم المسند اليه مثل انا عرفت قد يكون لمجرد تقوى الحكم بسبب تكرر الاسناد وكذا
انت لا تكذب وانه اقوى للحكم من لا تكذب انت لان انت لتاكيد المحكوم عليه بانه هو لا غيره لا لتاكيد الحكم
وهذا الكلام جيد لو حملوا التقرير على تقرير المسند اليه وحملوا الاطلاع فيما ذكر في لا تكذب انت
اذ مثل انا عرفت وانت لا تكذب ليس من تاكيد المسند اليه في شيء وفي كلامه اطلاع على ان تاكيد المسند اليه

بعدل عن تقرير الحكم وتقويته او خلاف الشمول عطف على تجوزا وما بينهما اعتراض وتوهم
خلاف الشمول في مثل عرفني الرجال صحيح اذ ربما يتوهم ان القصد الى البعض او الجنس اذ الجمع المعرف ظاهر
في الاستغراق لا منصوص قطعي واما في مثل عرفني الرجلان فمشكل لانه نص في مدلوله فالحق ان هذا التاكيد لمجرد
تقرير الشمول وتقويته لا لدفع ظن خلاف الشمول اللهم الا ان يقال ان الفعل صادر عن احدهما لكنه
قد نسب اليهما كما في قوله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان وانما يخرجان من الملح الاجاج دون العذب
فالتاكيد بكلاهما يدفع وهم مثل هذا وان كان عائدا الى دفع وهم التجوز فقد بر
ومنه اى ومن اراد لفظ كل فيما اذا كان المراد ان لا يظن خلاف الشمول وان لم يكن من التاكيد الصناعي
قولك كل رجل عارف وكل انسان حيوان فمعنى الرجال عارفون والاناسي حيوان لا بالنسبة الى رجل
عارف وانسان حيوان لفرد اعتراض الانضاح بان كلمة كل فيهما للتاسيس وافادة الشمول عن اصله لا
للتاكيد ودفع وهم عدم الشمول اذ لا شمول بدونها اصلا لا انا نقول كلمة كل فيهما سور واما الموضوع رجل
ولا يراد به فرد واحد ولا الماهية ولا ما يصح دخول كل عليه بل يراد به امور لها تعدد وكثرة فيكون كل تاكيدا لذلك لا
تاسيسا لا نا نقول السور ما تبين كمية افراد الموضوع من الكلية او البعضية ولا معنى لتاسيس الشمول سوى
بيان عموم الموضوع وافادته ولو افاد الموضوع بدون كل الشمول لكان رجل عارف كلية لا مهملة وكون رجل
للتعدد والكثرة ظاهر الفساد بل على ما سبق الاطلاق والاحتمال وكونه لفرد واحد لا ينافي دخول كل عليه لتعدد كل فرد
على ان امتناع كونه لفرد واحد لا يستلزم كونه للعموم والكثرة لكون كل لتاكيده بل يجوز ان يكون مطلقا لا
تعرض فيه للوحدة والكثرة ولعل هذا اقرب الى التحقيق اذ لو كان للبعضية لما كانت القضية مهملة بل جزئية ولهذا
قال ابو علي في الاشارات ان كان اللام يفيد العموم والتنوين البعضية فلا مهمل في لغة العرب
واما الحالة التي تقتضي بيانه اى تعقيب المسند اليه بعطف البيان فقصد بيانه و ما يجري مجراه ويؤدي مؤداه فيتناول
مثل لا تتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه ويجوز ان يكون عطف
تفسيره على بيانه اشارة الى هذا لكن لا يخفى ان ما نحن فيه من الاسم لا يتناول في الارض ويطير وانما قال زيادة ايضاح
لان المسند اليه لا يخلو عن ايضاح فعطف البيان بعده زيادة لا الايضاح عن اصله وقوله بما يخصه من الاسم اعم من
العلم كما في قدم صديقك خالد وغير العلم كما في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام ذكر صاحب الكشاف
ان البيت الحرام عطف بيان للكعبة ثم زيادة الايضاح يجوز ان يحصل من عطف البيان بعينه ويجوز ان يحصل من
اجتماع التابع والمتبوع لكن المصنف ذكر في علم النحو ان عطف البيان يكون اعرف منه وقوله مسند الى
جزء من هذا الفصل اى من فصل البيان والتعيين وانا لم يكن المتبوع مسندا اليه فضلا ان يكون معرفا ولا التابع
عطف بيان فضلا عن الصفة وقوله سبع الى اخره بيان كون الاثنين من هذا الفصل وتقريره ان الهين معناه اثنان
من الجنس المسمى بالاله والمعناه الواحد من ذلك فالاول حامل لمعنى الجنسية والعدد الخاص والثاني لمعنى الجنسية
والوحدة وسوق الكلام الاول للنهي عن اتخاذ الاثنين من جنس الاله لا للنهي عن اتخاذ جنس الاله فانه مامور
به السنة وسوق الكلام الثاني لتحقيق ان الثابت هو الواحد من جنس الاله لا الجنس في الجملة فوصف الجنس
بالاثنين والواحد وان كان هذا المعنى يفهم من نفس الموصوف نظرا الى البعض اما في الهين فظاهر واما في اله فلان
الوحدة ما خوذة في معنى الاسم مع التنوين والتنكير وان يوحد فالالتزام وبالحملة فانما وصفا لذلك لبيان ان مقصود

العرض والاصل فيه هو العدد في الاول والوحدة في الثاني وان كان في كليهما للجنس انما قد جاء في الوصف
وقد يوصف اسم الجنس بما يدل على ان القصد به الى الجنس دون الفردية كما في قوله تعالى وما من دابة في الارض
ولا طائر يطير بجناحيه وصف الدابة والطائر بما هو من صفات الجنس والمدلول المطابقي للفظ لبيان ان القصد
بهما الى الجنس وتقريره يعني تأكيد امر الشمول والاحاطة ودفع توهم الخصوص فيه اما قال صاحب الكشاف ان معنى
الوصف زيادة التعميم والاحاطة كانه قيل وما من دابة قط في جميع الارضين السبع وما من طائر قط في جو السماء
من جميع ما يطير بجناحيه الا امم امثالكم محفوظة احوالها غير مهمل امرها فهذه الاية تشارك الاية السابقة في كون
الوصف فيهما لبيان ان القصد الى احد مفهومي اسم الجنس وتخالفها في ان القصد فيها الى الجنس وفي السابقة الى
العدد والوحدة فلذا قال ومن هذا الباب من وجه وانما الاول بيان لما هو الاصل في الغرض وفيه الاكثر
الغرض ثم من الظاهر البين ان التابع في الامثلة صفة على ما صرح به جار الله وغيره لا تأكيد على ما قد يسبق الى
الوهم ويشير اليه جار الله ولا عطف بيان على ما ذكره بعض الاكابر اخذا بظاهر كلام المصنف ولذا كان مع
قولهم النعت تابع يدل على معنى في متبوعه انه تابع ذكر ليدل على معنى في متبوعه كما ذكر ابن الحاجب في تعريف المفعول له
ما وقع عليه فعل الفاعل ان معناه ما ذكر ليدل على ذلك ليخرج عنه المبتدا في مثل زيد ضربته وههنا التابع لم يذكر
ليدل على معنى في متبوعه بل ليبين ويفسر ما هو الوصف الاصلي في المتبوع فيكون نعتا غير صفة توضيح متبوعه وهو
معنى عطف البيان الصناعي والجواب بعد تصحيح كلام ابن الحاجب وتعميمه في جميع الحدود النحوية وتسليمه عند الجمهور
انا لا نسلم ان التابع ههنا لم يذكر ليدل على معنى في متبوعه وكونه لغرض البيان والتفسير لا ينافي ذلك المعنى والا لم يصدق
الحد على شيء من الصفات اصلا لانه لا محالة يكون للكشف والبيان والتوضيح او التخصيص او للمدح او الذم او
للتأكيد بل يجوز ان يكون قد ذكر ليدل على معنى في متبوعه ويكون الغرض من تلك الدلالة شيء من المعاني وسوق الاية
الاولى بيان ان مناط النفي والاثبات هو العدد والوحدة وفي الاية الثانية بيان ان القصد الى الجنس
والى تقريرهما وتبيينهما على جنسيتهما وعمومهما والحاصل ان الصفة بتعريف المصنف ما يذكر بعد الشيء من الدال على
بعض احواله للتخصيص او التعظيم او التحقير او التأكيد وعطف البيان ما يذكر بعد الشيء من الدال عليه لا على
بعض احواله بيانا له لكونه اعرف ولا خفاء في ان الصادق على التابع في الاية حد الصفة لا عطف البيان
واما الحالة التي تقتضي البدل عنه اي تعقيب المسند اليه بتابع يذكر بعد الشيء من غير توسط حرف عطف
على نية استئناف التعلق به لما تعلق بالاول فهي اذا كان يراد المتكلم بكلامه افادة انه نوى تكرير الحكم لان ذلك
معنى استئناف التعلق وبهذا يظهر فائدة الجمع بين الارادة والنية ثم كون الفائدة راجعة الى الحكم لا ينافي كون البدل
من احوال المسند اليه بمعنى تعقيبه به وجعله تابعا له كغيره من الامور على ان فائدة زيادة التقرير والايضاح راجعة
الى المسند اليه على ما نبينه وقوله وذكر منصوب معطوف على نية لا مجرور معطوف على تكرير زيادة ودراية في الربط
التمهيد والتسوية من [illegible] صار وطار وفي [illegible] الى ان المقصود بالنسبة والمسند اليه حقيقة
هو البدل دون المبدل منه واللام في لزيادة متعلق بذكر المسند اليه واما قال زيادة التقرير لانه مع ما فيه من التكرير
والتوضيح مقصود بالنسبة والمراد تقرير المسند اليه اي تحقيقه وتثبيته وانه ذلك المذكور وذلك لما في التثنية
والتكرير من التقوية والتقرير واما التوضيح ففي بدل البعض والاشتمال ظاهر لان ايضاحه ان المسند اليه حقيقة هو ذلك
البعض او المشتمل واما في بدل الكل فلانه ربما يكون اوضح وان لم يكن فلا احتياج فيكون مزيد ايضاح

حينئذ لا محالة وانما اراد بالانواع الثلاثة بدل الكل والبعض والاشتمال واورد الامثلة على عكس هذا الترتيب
لان الاول حقه التقديم والاظهر في تحقق القصد هو الخارج المشترك ثم البعض واما امر بالتامل لينقح
ان الرابع وهو بدل الغلط لم يعدل عن افادة خواص تراكيب البلغاء لانه يكون في كلام يصدر منك
لا عن روية وفطانة   واما الحالة التي تقتضي العطف اي على المسند اليه وقد يعبر عنه في علم النحو
الواو والفاء وثم وحتى ليشرك في افادة الجمع في ذات مثل قام وقعد زيد او حكم مثل جاء زيد وعمرو او في
الوجود مثل جاء زيد ودخل عمرو اذ الكلام بدون العطف يحتمل الرجوع ودخول الاول في حكم المسكوت
عنه الا ان الواو لمطلق الجمع من غير دلالة على زيادة معنى بخلاف الثلاثة الباقية فان الفاء للتعقيب وثم
للتراخي وحتى لترتيب فيه تدريج ومعناه الترتيب بحسب الذهن وفي اعتبار المتكلم بان يجعل المعطوف هو الا
او الاعلى او الادنى او نحو ذلك لا بحسب الوجود اذ ربما يكون المعطوف سابقا كما في مات كل اب لي حتى ادم
او مختلطا من غير سبق او تأخر باعتباره في القوة والشرف مثل مات الناس حتى الانبياء او في الضعف والنقص مثل
قدم الحاج حتى المشاة فلذا جعل العطف على المسند اليه بالواو لتفصيل المسند اليه اذ لا يفيد سوى ذلك وقيد
بالاختصار اذ بدونه قد يحصل تفصيل المسند اليه بعطف الجملة مثل جاء زيد وجاء عمرو والثلاثة الباقية
لتفصيل المسند لدلالتها على ان ملابسة المسند للمعطوف بعد ملابسته للمعطوف عليه بحسب الخارج او الرتبة
على ما ذكرنا حتى ان قولنا جاء زيد فعمرو كانه كلام مع من عرف ان الجائي كلاهما وانما احتاج الى البيان
في حال مجيئهما اجتماعا او على التعاقب او التراخي وقد تقرر عندهم ان الكلام اذا اشتمل على قيد كان
الغاية هو ذلك القيد فلذا لم يجعل مثل ذلك من تفصيل المسند والمسند اليه جميعا وقد يفصل المسند ايضا
بالاختصار اذ بدونه قد يحصل بغير عطف على المسند اليه مثل جاء زيد وجاء عمرو بعده متعاقبا او متراخيا
وقد يتوهم ان فيما مضى لو لم يقيد في القصور بالاختصار لكان مستقيما الا ان مع التقييد اقوم واعدل الا ان ثمة
وعدم المعطوف عليه في حتى حيث قال او جاء القوم حتى خالد لانه يجب ان يكون جزءا اذ يكون المعطوف افضلها
او ادونها   ولا بد في حتى من التدريج بان يتكامل المعطوف عليه شيئا فشيئا حتى ينتهي الى المعطوف
ومن ذلك يتصور عطف الجملة فان صار الناس عطف على ارمي في الحال اي رماني ورماني في وجه الشاتم
من التدريج ظاهر حيث دل على ادعاء درجة في الرمي فما الى ان صار الناس من اساعه بعد ما كان
هو واحدا من اتباع الناس ثم اخبر بانه سيزيد ادعاء لو قال بعد بقاء فعال ولو عش حتى تولت احداث بعده
دعا بين شرك للحد شيئا تعلمه   او كان المراد رد السامع عن الخطأ في الحكم الى الصواب ليستعمل بعد العلم مثل جاء
زيد لا عمرو ان اعتقد مجيء عمرو دون زيد او في قصر الافراد بان اعتقد مجيئهما جميعا وفيه كلام سيأتي
ولم يجوز في لكن سوى الاستعمال في قصر القلب لا يجوز ما جاءني زيد لكن عمرو الا لمن اعتقد ان عمرا
جاءك دون زيد اذ لو اعتقد انهما جاءاك جعل ما جاءني زيد كان الواجب ان يقول بل عمرو ولا يتأتى مانع
عن الاول ولا متبني للاستدراك حينئذ وبالجملة لم يوجد استعمال لكن في هذا المقام ثم انه اورد كلمة لكن
ههنا في معنى القصر ولم يذكرها في بحث القصر في امثلة طريق العطف ولم يذكر كلمة بل ههنا في معنى القصر اعني رد
السامع عن الخطأ الى الصواب وذكرها ثمة في امثلة طريق العطف اولا وفقها ثم لا يخفى ان صرف الحكم عن
محكوم له الى اخر في مثل ما جاءني زيد بل عمرو انما يستقيم على رأي المبرد ومن تبعه ان المعنى بل ما جاءني عمرو

لا على رأي الجمهور وسواء المعنى بل جاءني عمرو وإذا لا صرف للإنسان عن شيء ولا للنفي إلى شيء فإن قيل
المحققون على أن معنى الإضراب في بل هو الإعراض عن المعطوف عليه وجعله في حكم المسكوت عنه من غير حكم
عليه بنفي أو إثبات وعبارة المصنف تشعر بأن الحكم مصروف عنه غير ثابت له حتى أن يكون معنى جاءني زيد بل
عمرو أن زيدا لم يجئ وأن الإسناد إليه إنما وقع غلطا لكن شاع استعماله في كلام الفصحاء لا لأن وضع بل
لتدارك مثل هذا الغلط بخلاف بدل الغلط فلما التزم ذلك لو أراد بالحكم وقوع النسبة مثلا وأما إذا
أريد إيقاع النسبة فلا إشكال فمعناه أنك تترك الحكم عليه وتحكم على آخر وفي إضافة الحكم إلى الكاف حيث قال
صرف حكمك دون الحكم رمز إلى هذا فليتأمل أو كان المراد الشك فيه أي في المسند إليه
المذكور منه المسموع أو السامع يعني يكون المقصود الدلالة على أن المتكلم شاك فيه أو يكون المقصود جعل السامع شاكا
فيه لغرض يتعلق بذلك وإن كان أصل وضع الكلام للإبهام ولا يخفى أن كلا من المثالين يعني أو وإما صالح
لكل من الشك والتشكيك وأما أن حرف العطف هو إما وحدها أو الواو والعطف إما على إما أو مجموع إما والواو
ففيه تردد على قول الجمهور على أن أي حرف تفسير وما بعده عطف بيان لما قبله والمصنف بعد ذلك جعله
حرف عطف إلا أن معاونة المعطوف للمعطوف عليه في سائر الحروف وتفسير المرفوع المتصل بأي من غير تأكيد و
تفسير الضمير المجرور من غير إعادة الجار في كلام العلماء وإن لم يجدهما في كلام البلغاء من العرب العرباء وترجيح
مذهب الجمهور وإنما لم يتعرض لأم العاطفة متصلة ومنقطعة لكونها خارجة عن قانون الخبر وفي العطف
أسرار أخر سيجيء في باب الفصل والوصل من المباحث العامة والشرائط المخصوصة وحصول الواو لأن غير موضع
العطف في الجمل عن غير موضعه في الواو وسيما إذا لم يكن للجملة محل من الإعراب عسر جدا وهو متسارع الغموض
معرفة الفصل والوصل حتى قصر بعضهم البلاغة عليها وكلمة لا سيما للاستثناء وهي إخراج ما بعدها عما
قبلها في أن الحكم فيه بطريق الأولى وجعلها أن لا لنفي الجنس وسي بمعنى المثل اسم لا وما بعدها قد يخفض على أنه
مرفوع أي الأصل العطف بالواو وقد يرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف والجملة صفة ما أي الأصل الذي هو العطف
بالواو وروي الوجهان في قول امرئ القيس ولا سيما يوم بدارة جلجل وقد ينصب على التمييز وكثيرا ما يحذف
عنها كلمة لا فيقال أكرم القوم سيما زيد وقد يقع بعدها الجملة الحالية مثل أحب الصبح سيما وهو مليح والعامل
فيها ما في كلمة ما من معنى الفعل أي لا مثل المحبة في هذه الحالة وأما الحالة التي يقتضي الفصل أي
تعقيب المسند إليه المعرف بصيغة مرفوع منفصل مطابق له يسمى ضمير الفصل فهي إذا كان مراد المتكلم تخصيصه
أي تخصيص المتكلم للمسند بالمسند إليه أي قصر المسند على المسند إليه لأن معنى قولك زيد هو المنطلق أن
الانطلاق مقصور عليه لا يتجاوز إلى غيره فالباء داخلة في المقصور عليه وهذه عبارة عرفية والعربي هو
أن يدخل الباء في المقصور فيقال تخصيص للمسند إليه بالمسند أي جعله من بين ما يصح مسندا إليه مفردا
بذلك كما يقال خصصت فلانا بالذكر أي ذكرته دون غيره والله يختص برحمته من يشاء أي يجعله مفردا بالرحمة
لا يرحم سواه وفي الكشاف أن معنى إياك نعبد نخصك بالعبادة لا نعبد غيرك وكون ضمير الفصل لقصر المسند
على المسند إليه دون العكس مما يشهد به النقل والاستعمال وإفادته التأكيد وكون المسند [illegible]
ذلك واشترطوا كون الخبر معرفا باللام أو اسم تفضيل أفعل أو غيره أو فعلا مضارعا فلذا أمثل باللغة أمثلة
واحتمال كونه مبتدأ وما بعده خبره قائم في أكثر المواضع وإنما تعين للفصل في مثل كان زيد هو القائم أو أفضل

من عمرو وإنه مسند لولا موقع الالتباس على كونه فصلا بإفادته معنى القصر فيما لم يجعل فيه الفعل
على المبتدأ سيما الضمير مثل هو يقوم مفيد للقصر والأظهر أنه في الخبر المعرف باللام إنما يفيد التأكيد
التخصيص إذ التخصيص حاصل بدونه سواء كان قصر المسند على المسند إليه مثل زيد هو العالم والله هو
الرزاق أو بالعكس مثل الكرم هو التقوى والحسب هو المال أي لا كرم إلا التقوى ولا حسب إلا
المال ذكر في الفائق أن معنى قوله عليه السلام لا تسبوا الدهر فإن الدهر هو الله أن الجالب للحوادث هو الله
لا غيره ومعنى أن الله هو الدهر أنه هو الجالب للحوادث لا غير الجالب وهذا خلاف ما ذكر المصنف من أن المنطلق
زيد وزيد المنطلق كلاهما يفيد حصر الانطلاق على زيد وسيجيء في هذا زيادة كلام في باب تعريف المسند
فهي إذا كان المقام أي الموضع الذي يقام فيه الكلام ويذكر للإفراد أي جعل المسند إليه فردا من جهة التشخيص بأن
يراد شخص ما من أشخاص مدلول هذا اللفظ أو جهة النوعية بأن يراد نوع ما من أنواعه يشتمل على أشخاص معقول
شخصا أو نوعا في موضع التمييز ويحتمل الحال من المفعول المحذوف للإفراد والتمثيل بقوله تعالى والله خلق كل
دابة من ماء كائنة لمقام الإفراد لظهور أن المنكر ليس بمسند إليه والتأويل بأن في معنى كل دابة خلقها الله من
ماء وبأن المضاف إليه في المعنى المحكوم عليه لا يجعله مسندا إليه اصطلاحا ولا يلائم تعبير المصنف حيث
أورد البيان في الماء وأراد أن معناه من نوع من الماء مختص بتلك الدابة أي بذلك النوع من الدابة أو من ماء
مخصوص أي مفرد مما في النطفة عن سائر الماء من النطفة فتقرير أن يكون ما للنوعية نظرا من طريق كون النوعية
بحسب الإضافة إلى نوع الدابة من غير ملاحظة كونه نطفة وطريق كونها بحسب ذاته واعتبار كونه نطفة من غير
ملاحظة الإضافة ولم يذهب إلى الإفراد الشخصي لعله ملائمة لقوله فمنهم من يمشي على بطنه الآية تفصيلا للأنواع
وجمهور الناظرين على أن الثاني إشارة إلى الإفراد الشخصي أي من ماء مخصوص هو النطفة المعينة التي منها خلقت
الدابة والغرض أن تنكير ما يحتمل النوعية والتشخيص على ما صرح به صاحب الإيضاح وشيئا والذين منه
إلى حال ذاته بحكم المناسبة لكن لا يخفى قصور دلالة العبارة عليه أو أنه ليس لاعتبار النطفة كثير دخل في
التشخيص وأنه إنما يحسن إذا جعل التمثيل بعد أن مثل للنوعية كما مثل للتشخيص [illegible]
أي لا يعرف منه بحسب التعدد وفي بيت الأمر ومن الغريب جعله معمولا أي لا يعرف منه مفهوما من المفهومات
ومعنى من المعاني إلا ذلك القدر وقوله معاذ بالله حال من الفاعل المخاطب في قلت كذا وكائنا حال بتأويل
وصف أو فعل مأخوذ من مضمون الكلام أي تشبيها أشياء لا يعرف منه ولا أصحابه إلا تلك الصورة إلا أنه
أما عدم معرفتك منه فالتنكير وأما أصحابك فلتصحيح حال الكلم لأنه في معنى حال أدلكم وكذا وقوله ولعله حال بالتأويل
وبهذا المثال اتضح للتصحيح بلا التنكير في المسند إليه وكذا الآية وقوله كأن لم يكونوا بأن الكون لا أنه وارد على غير
المعلوم مساق غيره وكل ممزق في موقع المصدر أي كل تمزيق وكمو تمزيق الأجزاء وتقطيعها والشرطية أعني إذا
مرتهم متعلقه ينبئكم يعني ينبئكم بمضمون هذا الكلام أو على تقدير القول أي قائلا هذا المقال أي إنكم لفي خلق جديد حال
إذا وترك العاطف لكونه في معنى تجدد خلقكم عدل إلى الاسمية للدلالة على التحقق إنه وإني سحرها أي ما يكح
اللاعة والمصرع في أمرها وشأنها إلى صور وكعاب مخلقه إنما سحر إلى الذوي هو موقع بدل ما يكن هو
حال من الكاف في تلك من أورق السحر صار ذا ورق وفي لفظ كان دلالة على أنها كانها لا يعرف عدم جمع السحر
على أن طرف ولفظ ما لك مورقا أيضا مما يحب أن ينظر وقوله أو الأشجار عطف على لفظ كان في معناه

الاستفهام وطلب الخبر وذكر علام الغيوب حسن الموقع في هذا المقام بمعنى انه علام الغيوب فاستحال
ان يكون سؤالا للمعلوم منا في غيره وشبيه بكثير من كتب البلاغة وقوله متشبثا حال من قوله علام الغيوب
او من قوله اعنى في تقسيم الى اخر اوان الاستعارة وهو الاحسن وكذا ما عطا وكونه ان يكون حالا
من ضمير متشبثا فيكون من الاحوال المتداخلة والتعريض المقصر وزيادة العقد ضعف الاعتقاد وفي الاساس
عليه بنعوانه اذا تشبث بها وان شرع مفعول فعلا وان بعدوا فاعل شرع وان تولوا شرط معترض جوابه
مضمون ان شرع الافساد وهو اشارة الى ان معنى ان تولتم في الارض حرمتم متولى امور الناس وولاة
عليهم وامراء متسلطين لا ان اعرضتم عن الدين وتاخرا مفعول له لتفسدوا وتقطعوا ومعناه التناحر والتقاتل
والتهالك بسبب الحرص حتى كانه بوقع نفسه في الهلاك وقوله لهم متعلق بقوله عالحج به اى الحلقه وعلى متعلق
اى مشفقا عليهم بوقع الافساد وقطع الارحام من اساءتهم لتطلعهم التامل في هذا المشرع على ما هو به المشرع
من هذا القول وهو اولئك الذين لعنهم الله فاصمهم واعمى ابصارهم فان كان لم يعد بما يجدون المفعول على
ما ذكر في عبارة المصنف مما موصول ومن ساق لها فان كان للادعا على ما هو المشهور من المواليم صار دامرتين
بيان لما يصمه العقل من التمرد وقوله للالا يلتبسوا متعلق بهم وقيل بالقائل وهو المذكور في نسخة المصنف وجلد النمر
مفعول يلتبسوا وان لا يسعا عطف على للالا يلتبسوا والحاليس جمع حلاق العرق وسوناطر الحوف ولبس جلد النمر
والاحلاس الحاليس كما يان عن سبب الغيظ والعضب وضمر لهم متعلق بقوله اذا سل مراد اعرض لهم وما اذا كان
كذا شايعه في الاستعمال زيادته في المعنى واذا لم يجب زيادة ادا فالوجه ان يحمل على حذف الجواب والشرط صلة
الموصول اى لم اذا عرض لهم يلتبسوا جلد النمر وسكنوا او لم يلتبسوا ونحو ذلك على سبيل النصيحة متعلق بعرض
اى عرض على طريق النصيحة والارشاد الى الحق لا على سبيل العدول الى الابلغ الادب في الاغضاب والالهاب
ومن جعله في موضع الحال اى اذا عرض كان على سبيل النصيحة لم يلاحظ جانب المعنى   واما لانه لا يعرف
عطف على اما لانك لا تعرف ونحو في الاعتبارات الدالة على كون المقام غير صالح للتعريف وفيه اشارة الى
ان مجرد عدم الداعي الى التعريف كاف في اقتضاء التنكير لان التعريف امر زائد وهذا القدر اشارة الى ما
وقع به التعبير بطريق التنكير وبالنهاية في بعض المسند اليه ما يعلم المتكلم بل قصد بالانكار ان يسلك
او يعرض به الى شهادة العقل او كرامة المتكلم او المخاطب سماع ما يدل عليه بالتعيين ومن انها ان المسند اليه
واصل في شانه من جهة الارتفاع او الانحطاط الى حد يوهم ذلك ان المسند اليه لا يمكن ان يعرف ومثل لجمع
ذلك الذي ذكر من الاعتبارات الادعائية الواقعية تصلح لعدم صلوح المقام للتعريف ما ليس احدهما المسند اليه
مسند اولا اخر فاعل لم حكم بانه قول العرب شر اهر ذا ناب من الاعتبار الاخر وهو انه واصل من جهة الارتفاع
او الانحطاط الى حد لا يمكن ان يعرف لان المراد شر عظيم غالب من ضع في حد الكمال حمل الكلام على الهرير
ويشبع في ذلك عدم المسند فيما اذا كان المسند اليه مسندا نكرة والخبر فعلا وانه مثل كونه لتخصيص الجنس
اى زجل جاء لا امراة او العدد اى لا رجلان وانه قدر في الاصل موجها على انه بدل من الضمير على طريقة واسروا
النجوى الذين ظلموا الا ان لم يساعد المعنى كما في شر اهر ذا ناب فانه يحمل على التعظيم اى شر عظيم لا يعلم ذلك
لا حصر   فكذا قولك بعنى له انصاف لا عتبار الاخر وكون النمر والتبع فيما نحن المرفوع عما عند التحقير
لا ينافي ان يكون التنكير انما لذلك فيستفاد حلاف التعظيم من المادة والصورة والعارض كما يستفاد التعظيم منها

جمعا في قوله تعالى او كصيب من السماء على ما ذكره صاحب الكشاف فاعتراض الايضاح بان خلاف التعظيم
مستفاد من بقاء المادة ومن نفس الكلمة ليس بشيء   ومنه اى من الاعتبار الاخر تنكير المصدر في
مثل ان يظن الا ظنا اى لا نظن بالساعة الا ظنا ضعيفا مستحقرا ملحقا بالعدم فصح الاستثناء المفرغ
ويظهر كونه نقضا من المستثنى منه الاعم المحذوف اى لا نظن شيئا من الظن الا هذا النوع وبدفع الاشكال المورد
على مثل ما ضربت الا ضربا بان الفعل لا يحتمل غير المصدر والمصدر لا يكون اعم من المستثنى ولا احتياج الى التحمل
والجواب بان المعنى ان نحن الا نظن ظنا وما انا الا اضرب ضربا على ان النفي في الفعل او بانه تنفى في الفعل اعتبار
واحتمالات بحاربه بحيث يكون جمعه المصدر واحدا منها كانه قيل ما فعلت الا الضرب لا سائر انواع الفعل
والابتداءات كالسير ونحوه وما ندرك الا الادراك الظني لا ما فوقه من الادراكات   له حاجب اى مانع
عظيم في كل امر يعيبه ويجعله موصوفا بردا لته وليس له عن طالب العرف مانع حقير فصلا عن العظيم وقوله حاجب الاول
رفع حاجب على الحكاية وجر الاول لكونه وصفا لما هو مضاف اليه مقدر لان المراد بيت اللفظ واذا جعل فهو علم
لان كل لفظ وضع لمعنى اسما كان او فعلا او حرفا فقد صار ذلك اللفظ اسما على نفس ذلك اللفظ ولذا قال
ضرب المذكور في كلام كذا فعل ماض ومن الواقعة في من الدار حرف جر وقد بسطنا الكلام في هذا في حواشي
الكشاف وفوائد شرح مختصر الاصول وقد يروى حاجب الاول برفع الاول نظرا الى الاعراب المحكي ولا
ارى له وجه صحة وقوله كيف يعقصا منكلا نه معدا الى مفعولين في الاساس اقتصه الذي وقوله اشارة الى
ان ضميره ان يظن للاعتبار الاخر دون مجرد التحقير ولم يعطفه على ان يظن فيستغنى عن تكرير منه ولعلها انما
تادبا واشارة الى اشتماله على كلا قسمي الاعتبار الاخير اعني الارتفاع والانحطاط جميعا
وقال تعالى حملة فعله معطوفه على الاسمية التي هي منه ان يظن او قوله اى في السموات وفي الكشاف ان تنكير
عشاوة النوع اى على ابصارهم نوع من الاغطية غير ما يتعارفه الناس وهو غطاء التعامي عن آيات الله
والغرض من العطف الى النوعية الى التعظيم او التحقير وان احدهما مقابل للاخر طاهر لا سيما وان كل
كل من كل من التعظيم والتحقير نوعا وكم بين قولك على ابصارهم نوع من الاغطية وغطاء عظيم او حقير وان كان
نوعه باعتبار عظمته   وهذا الحكمة يشير الى ان اللام في القصاص لتعريف الجنس دون العهد وتنكير
حيوة يحتمل التعظيم والنوعية وضمير منه للقصاص وضمير عليه لما كانوا اللام في هكان متعلق بالابتداع
ومفعول يرى محذوف اى العازم على القتل وجواب اذا قوله كف سلم والمرفوع في اوردته لذكر الاقتصاص
والمنصوب لمن هم بالقتل وان يرتدع بان المفعولين وضمير حياته وهو لمن هم بالقتل وقوله فيتسبب عطف
على يسلم وفاعله ضمير يعود الى ذكر الاقتصاص   ولبعض اى ولعرض طلب التعظيم والتهويل اى جعل
الشيء لا محوفا وهو غير التعظيم المعنى بهما وقوله دون القول ظرف في موضع الحال اى قال ذلك متجاوزا
القول بحرب الله وقوله ولخلاف ذلك اى التعظيم والتهويل وهو التحقير لكن ارادة التعليل حسن في تقدير
من رضوان وكذا قد خلاف التهويل في عذاب من الرحمن بنفيا نصا اى قدر يسير وهو في الاصل ما يتعاطى
في اصول النحو من التراب ونحو قد منهما اعترض صاحب الايضاح بان السكاكي لم يعرف بين التعظيم والتكثير ولا
بين التقليل والتحقير مع ظهور الفرق وهو ان التعظيم يكون باعتبار الوصف والكيفية ويقابله التحقير والتكثير
يكون باعتبار العدد والكمية ويقابله التقليل وقد خلط في كذب رسل بين ما يشعر بالتكثير وما يشعر بالتعظيم

قال قوله ذووا عدد كثير اشارة الى ان التنكير للتكثير والثاني للتعظيم وقوله المعنى اشارة الى ان جملة واقعة خبر المبتدأ الذي هو قوله
وان تكذبوك والعائد محذوف اي معناه وقد يرجح التعليل في عذاب من الرحمن على التهويل ولها انه
بلفظ المس وبحال من الرحمن وبحال اشعار الولد بالشفقة الى الوالد وهذا من كلام ابرهيم عليه السلام في خطاب ابيه
وكان يمكن ان استعمال المس في العذاب العظيم شائع والعذاب من الحليم الرحيم يكون اشد واعظم لانه لا يقدم
عليه الا بعد كمال الاستحقاق وشدة العذاب للمصر على الكفر اولى ان يعتقد انه المعنى الجليل لان الجليل
هو ما اشبه ذلك اي من جهات التعظيم او من مقتضيات التنكير والاول انسب بسوق الكلام والثاني بما جرى
به عادة الكتاب ثم ان كونه اهم اشارة الى ما ذكره الشيخ عبد القاهر انا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم
شيئا يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية بشيء ويعرف فيه معنى وقد ظن كثير من الناس
انه يكفي ان يقال قدم للعناية من غير ان يذكر من اين كانت تلك العناية وبم كان اهم هذا كلامه ولهذا ذكرنا عطف
هذا الكلام على ما قبله ثم الدال على العموم اما لانه في موضع الدال اصله اي اصل المسند اليه الاتيان
بشأنه والارجح من حاله هو التقديم لان المحكوم عليه في الغالب ذات والمحكوم به صفة والذات متقدم على الصفة
فناسب ان يراعى ذلك في الوجود اللفظي فاذا اقتضى العدول عن هذا الاصل مقتض ترك كما في الفاعل حيث اخر عن
الفعل لكونه عاملا فيه ومرتبة العامل قبل مرتبة المعمول وكما في المبتدأ الذي يتضمن حرف الاستفهام مثل اين زيد وكيف عمرو
ونستمع كلاما في هذا المعنى اي في كون اصل الكلام في المسند اليه هو التقديم مع عدم المقتضي للعدول وذلك
ما ذكر في الحال المقتضية للنوع الثاني من ذلك كالمبتدأ المعرف وكذا الحال المعروف كالعامل الى آخر الكلام
واما لانه اي المسند المتضمن للاستفهام كان ينبغي ان لا يذكر هنا وفي الخبر كما لم يذكر ام في بحث
العطف لانه اورده لكونه بصدد تفصيل الاعتبارات المتعلقة التي تقتضي كون ذكر المسند اليه اهم سواء كان في الحرام عن
ولو سلم فيكون استطرادا وستعرف في القانون الثاني حيث قال في احرف الاستفهام ان الاستفهام
طلب والطلب انما يكون لما يهمك ويعنيك شأنه وكون الشيء مهما جهة مستدعية لتقديمه في الكلام فلا تحمل كلام
الاستفهام صدر الكلام كقولك هو زيد منطلق مثال ضمير الشأن واما ضمير القصة فمثل هي هند مليحة
وذلك ان هذا الضمير وان كان عائدا الى حكم متعقل في الذهن حكمي ان يفسر امرا وشأنا فذكر الضمير اولا ثم يؤتى
الا ان الاستعمال وقع على انه انما يؤتى اذا كان في الجملة الواقعة خبرا عنه مؤنث غير فضلة فلا يقال هي بنيت غرفة
ولا هي انكرت هندا وعن قرب اي بعد قرب كما في قوله تعالى لتركبن طبقا عن طبق بعد وقوف السر في
الدوام بعد بعد اشارة الى ما ذكر في بحث اخراج المسند اليه لا على مقتضى الظاهر من انه يوضع المضمر موضع المظهر ليتمكن في
ذهن السامع ما يعقبه فان السامع متى لم يفهم من الضمير معنى بقي منتظرا لعقبى الكلام كيف يكون فيتمكن المسموع بعده
فضل تمكن في ذهنه وهذا هو السر في الدوام بعد بعد وذلك لما جعل الله عليه النفوس من ان الشيء اذا ذكر مبهما ثم
كان اوقع عنده واكمل فيها وقد نسبق الى كثير من الاوهام انه اشارة الى ما ذكر عقيب هذا الكلام من قوله واما لان
في تقديمه تشويقا للسامع الى الخبر ليتمكن الخبر في ذهنه اذا اورده اي السامع ولا يخفى انه لا تشويق في مجرد الضمير
بدون التقديم كمجرد المسند اليه المظهر ولهذا مثل مواضع تلك فان الفاعل الضائع فاورد الشأن والقصة لتطويل
الكلام فيتحقق التشويق وقد قال ان في التشويق تطويل الكلام وكانه جعل الفاعل عبارة عن بعض اوصاف الصديق
كخلانه عن بعض اسمائه حتى كانه قيل صديقك هذا الفاضل البارع والاحسن ان استعمال الفاعل عن وصف في الحج

كالثاني والسارق وهو اي التشويق احدى خواص التركيب في باب الاخبار بالذي وهذا احسن
من تركيب الاخبار بالذي في باب الذي وله خواص اخر كالقصر والتاكيد لا كالانتفاء الى وجه بناء الخبر
وكالتعريض بما ذكر في الموصولة لان الخبر في هذا الباب اسم معرفة البتة وفي ذلك جملة والمراد بالخواص الآثار
واللوازم وبالجملة الخواص الاضافية فلا ينافي حصول التشويق في غير هذا الباب وقوله كما اذا قلت كذا او موصولا
صلتها الظرف اي كالتشويق الذي يكون في قولك الذي هو زيد منطلق حال كونه بدل قولك زيد منطلق ولذلك
الى الواجب الذي زيد هو منطلق على ما في بعض النسخ ليقع الضمير موقع ما اخرج وهو منطلق وان لم يقع
البدل ان تقول الذي هو منطلق زيد والذي ضرب مقدمه من شق باب والذي ضرب مقدمك هو اما ومثل
التشويق هو السبب في الدوام باخر الخبر في باب الاخبار اذ لو قدم لعلم فاستمع التشويق له وانما هو السبب في اسماع
الاخبار عن ضمير الشأن لا انه يحتاج تأخيره فتفوت التشويق الحاصل بالابهام او الاثم التيسير بانه التمكن الخبر في نفس
السامع فليس فيه انه احرى غير التشويق والمراد بالاخبار ان تصدر الكلام بالذي وتجعل موضعها
مع هذا الاخبار عنه ضمير او يوجد خبر الذي اذا عددت من الامور الثلاثة تقدير الاخبار ومعنى بصلة بوجه و
قوله فله اي فضمير ما عداه صلة للذي او الالف واللام بمعنى الذي وفيه اشارة الى ان الاسم الموصول هو الالف واللام
لا اللام وحده على ما هو المختار في حرف التعريف وقوله واضعا ومراعيا حالان من فاعل تعمد على المراد واما التذكير
وقوله مثل نصب بدل مما افاد ذلك وقوله لا نصب معمولا قيد بذلك لانه ربما يجعل ناصبا للضمير مثل زيد رجلا لكن لا يصح
انه لا وجه للتقييد بالنصب وانه لا معنى للاخبار عن الضمير في زيد رجلا فالاحسن انه يمنع الاخبار عن الاسم العامل
بدون معموله كما ذكره الجمهور وقد يدون المعمول كما في الذي هو اخبر عن ضرب زيد عمرا بدل ضرب زيد عمرا الخ
والذي هو واحب اكرامي زيدا فادها بخلاف فادها واجب اكرامي زيدا للزوم الا عمال في الحال
وان ربط المعنى اشارة الى امتناع الاخبار عن الضمير الذي ربط الخبر بالمبتدأ او الصفة بالموصوف او الحال بذي
الحال او الصلة بالموصول لانه اذا وضع مكانه ضمير عائد الى الموصول المصدر به الكلام بقي المحكي عاريا عما يصححه
واحتاج اليه هو اكرامي زيدا قادما واجب ليس من قبيل صرف به زيدا فادما لان قادما حال من معمول الاكرام
فهو من تتمة المبتدأ لا من ضمير اذا كان واما لان يقوى عطف على قوله اما لان اصله التقديم ولا يخفى
ما في جعل هذا من اعتبارات الائمة وكذا فيما بعده من قوله لان في تقديمه تشويقا وفيما بعده من قوله لان تقديمه
عن التعظيم بل الا ان جعل اشارة الى غيره من الحالات المقتضية للتقديم من غير توسط الائمة وعبارة الكتاب مما يومي
الى ما ذكرنا على الظاهر اي حال كون هذا الكلام محمولا على ظاهره وهو ان المسند اليه المقدم ابتداء
والفعل بعده خبر له فيقوى اسناد الخبر الى المسند اليه لتكرره واما لو قدر المسند اليه مؤخرا في الاصل على انه تاكيد
ثم قدم فالتقديم يكون للتخصيص لا للتقوي وهذا ما قال في الفن الثالث في بحث تقديم المسند ان مثل انا عرفت قد يكون
باعتبارين احدهما ان يجري الكلام على الظاهر وهو ان انا مبتدأ وعرفت خبره من غير تقدير تقديم وتأخير ولا يفيد الا
تقوي الحكم وثانيهما ان يقدر اصل النظم عرفت انا ثم يقال قدم فيفيد التخصيص وستعرف هذا على التفصيل وقوله معناه ان يقوى
اسناد الخبر وتكرره انما هو من حيث الظاهر حيث جعل اسناد الفعل الى فاعله الضمير العائد الى المبتدأ اسنادا للخبر الى
المبتدأ واما بحسب الحقيقة فليس اسناد الخبر الى المبتدأ الا اسناد الفعل مع الضمير الى المبتدأ وهو ليس بمكرر واما كون
التقوي بسبب التقديم انما هو بحسب الظاهر واما بحسب الحقيقة فهو بسبب تكرر الاسناد واما لان اسم المسند اليه

بالنظر الى اصل وضعه يصلح للتعاول يريد ما سواء ام من الخبر مدر السامع او المرقسوع وقد يحصل التعاول بالخبر وتعال في المر النظر وقوله فقدمه اشارة الى وجه كون التعاول من اعتبارات التقديم دون مجرد صلوح الاسم سواء قدم او اخر
على ما رعم صاحب الايضاح حتى احتاج الى ان قال واما تعجيل المسرة او المساءة فمعنى ان التعاول والمسرة او المساءة يحصل بجعل الاسم الصالح مبتدأ الكلام ومنتهى لا بمجرد ذكره في الكلام الا ترى انهم اذا سمعوا قولك ابو سطروس جاء او داسا لم يفد استهلال التفاؤل
واسنادها الا في انتها جاء في قول وقد ارفلان اشار الى ان المراد بالسامع اعم من ان يكون هو المخاطب اولا
واما لان كون اي المسند اليه متضمنا مضمون الخبر يعني كونه موصوفا بما يشعر اعلى حيث يعد من المقتبس به يكون هو المطلوب فتعال
الراية لسراك يعني انه موسوم بالسرك يشعر عليه بحصل منه ذلك على استمرار الامر الحكم بصدور الفعل عنه وحصوله له في الجملة
كما ادا قيل لسر الراية يعني حصوله في الحال او الاستقبال فالخبر الاول يعني خبر المبتدأ والثاني يعني الاخبار والحكم
وبهذا يندفع اعتراض الايضاح بان تعيين الخبر تصور لا تصديق وطلب ان يكون مطلوبا بالجملة الخبرية على ما يشعر به قوله لان الخبر ان
اريد التصديق بالمعنى البسيط يعني حصول الشيء مع قصد الى الفاعل الفاعل في صلة حصول السرك او وجدا ونحو ذلك
لا لسرك الراية حدد اعز الاعداء وصل المراد ان موصوف المسند اليه بالخبر يكون هو المطلوب فيكون اهم فيقدم لا وضع
الخبر للمسند اليه كما ادا كان الكلام في السرك في انه بل يقع وصفا للراية فقال لسرك الراية سعدم اللفظ الاعتبارات
وان كان ما يستلزم مع الان الفصد قد يكون الى هذا وقد يكون الى ذاك واعلم انه لا كلام في استعمال نحو الراية لسرك ونظير
في معنى استمراره على ذلك وحصوله منه حالا فحالا وقد ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى الله يستهزئ بهم وغيره من المواضع
الا ان الكلام في ان ذلك يستفاد من التقديم او من صيغة المضارع على ما سبق واليه يذهب صاحب الكشاف في مثل قوله لهم ما كانوا
اندهم وقول لهم ما يكسبون في نحو ما كذبتم وفريقا تقتلون واما لتوهم انها المتكلم ان المسند اليه لا يزول عن
خاطرك او انك تعتد وتحرم بذا ابصحه اول مذكور باللسان لكونه اوزن حاضر في الغلب كو الادمى معول
وصالك الطلبة والحبيب لطوع واما لان تعدمه يبنى عن التعظيم بناء على ان التقديم في الذكر اللسانى اسوة بالتقديم
في الشرف والرتبة العقلية لكون الدال على وفق المدلول وقوله والمقام يقتضي ذلك اشارة الى جميع ما سبق فما كان حسن
بالتعظيم فلمزيد الشرف في الاسماء حسن بالذكر واما لانه اي تقديم المسند اليه يفيد زيادة تخصيصه اي زيادة التخصيص
على ان الاضافة بيانية اي تخصيص وابراز ما لا ذكر قوله سبحانه مجرد ذكره لا لقصر الحكم كما سوا السابق الى الفهم لرد الاعتراض
بانه لا تخصيص فيما اذا كان الخبر صفة مثل هم حقوق جمع حاف وان جلوا فيرد ونحوه ذلك بل يحصل اذا كان الخبر جملة
ما سبق ولو سلم فلا حاجة في انه عرضا في المطالب ونظائره واما الجعلى فوجه اعادة التقديم زيادة التخصيص بهذا المعنى
وكان المراد زيادة التخصيص بالنسبة الى الحكم وذلك بتكرير الاسناد في الكلام وانما لم يذكر في مقتضيات التقديم التخصيص
الحصرى الذي هو اشهر ما مثل انا سعيت في حاجتك وان اراد التخصيص بهذا المعنى كيف لم يمثل بما يشبه بالابداع وبوالخر
مثل انا سعيت وانا عرفت متى تهزنا ان نحركك يعني يعنهم على امر من حرب او غيرها من وطن فبل يسوف والمفاذ
والنيا دو الحلم الطوف او الاسمة اي في عواقبهم سوف صفة سوفاوة وهما ثانى ما هو المختار بعد تمام الكلم
ومنه اشاع لا تسعه بحذف الاداة اذ لا وجه لمعول كذلك مثل كسوف في عواقبهم سوف وكذا في عواقبها حلوس جمع حالس
وزنات جمع ررين مما حبر ان المسند اليه محدود وصف فاعل فعل يفسره الم وخفوف جمع خاف يعني جعفرتان
وقولوا المراد تم حقوق تقص لما هو محل الاستشهاد والتمثيل من الفسر لا تعبير لقولهم حقوق على ما توهمه صاحب الايضاح
فاعرض عما ربه تعسر للشي باعادة لفظه واما احتاج الى التفسير لانه في تقديم سوفا فعل بما المسند اليه جعفرنا في حلوس

يعد من المقتبس

تعديه او في صفته الم طاهرا بحسبك مسد او زيادة الباء وفي القوم معلول لما فيه من معنى الفعل اي كافك
وان يعملوا اخره والمعنى الذي يزوح عليه ضربه من المال اي مما لك كثر كذا في الصحاح وغيره وقيل الذي له ارواح كثيرة يعني
دو ضرار والمسيح بالخاء المعجمة من الرجال من لا ملاحة له ومن اللحم الذي لا طعم له والمليح اصله الحاء المعجمة من ابياع مسيح
والجوار ولد الناقة لم لم يفصل وادا فصل يفصل وقوله لا ان خطوه لا انساعادة المسند اليه وتكريره وتعديده للدلالة على
زيادة تعينه في الحكم وهو عدم النفع للاولياء والمضرة على الاعداء مبالغة في ذمه والخامسة بالعدم والاخرى على من لا ادنى
معرفة بانسان الكلام ان ليس المعنى على الحصر يعني غيرك الحلو والمر لا ان وان جوز المصنف مثله في الحصر العمل على ما ذكر
في قوله تعالى حكاية وما انت علينا بعزيز اي العزيز علينا ما سعت رسطك لا انت لانهم من اهل دينا
ذلك في نسخة المعاملة بالنصب عطفا على زيادة التخصيص وذلك كما تقصد من اول الامر الى كبره مثل والد الحاكم حضر او تقصد مثل كل
احد يحتاج الكرم او الرحم عليه مثل عندك المسكين جا وبالجملة يحمل المعنى الذي يصلح له الاسم وقد سوهم تحرور امعطوفا على
اصل التقديم اي واما لا نساء ما ذكروا ما جعله عطفا على قوله من يهزر يعني او كما مثل ذلك من الامثلة والاسباب فليس
واما الحالة التي تقتضي تاخيره كان المصنف لا يحمل الناصر من حيث هو تاخر ما توجه وقصد في نفسه ولا ينظر
الى ذاته وذلك لان ما فيه يقتضي تاخر المسند اليه على وجه تقدم المسند وفيما يقتضي تاخر المسند على وجه تقدم المسند اليه
لكن لا تحول القصد الى استحضار الشيء واسرداله او كونه قليل الحضور في الذهن او عدم الالتفات اليه او كون اسمه مما لطبع
تصلح بها للناصر من غير نظر الى جانب التقديم لما تقدم وهذا ان الا انها حقه قليله فلم يلتفت اليها المصنف
من وجوه التقديم مثل تضمنه للاستفهام ومثل قصره على المسند اليه والتنبيه على انه خبر لا نعت ونحو ذلك ما ذكر في الحالة المقتضية
لتقديم المسند واما الحالتان قد شاع في الاستعمال ذكر اللف على طريق الجمع والنشر على طريق التفصيل
والتقسيم بمعنى انه لا شيء والعيش يقال زيد وعمرو بصاحب علما او عابدا اذا كان احدهما صاحب العلم والاخر العابد
ونحو يطلق كما لا او جمالا وفي التنزيل وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى حله قال او تخصيصه ما ودون الواو
وقوله حال التنكير طرف متعلق من حيث المعنى بالتخصيص والاطلاق جميعا وقوله فيهما متعلق باستعمال ومحمد اللفظ
اذا عمل وجه تعدد المعروف بالوصف او التاكيد او البدل او العطف او الاضافة امكنك اعتبارا ما هاهنا فالمنكر من غير حاجة
البيان وامكنك ان تشنق بهذا الى انعام موجبات التخصيص وحالات الاطلاق فله اشرط المقام ولم تكن بمجرد المعرفة
وكذا تعض عوجان لتنكير المسند اليه مثل ان لا تعرف الا الاطلاق جمعه او تجاهلا او لا تكون طريق التعريف للسامع
او يكون فيه مانع من التخصيص كل ذلك او حال الطلاق المنكر وبالجملة قد حصل بهذا او فوق على الحالة المقتضية لتخصيص المسند اليه
لا لكونه معرفا مجردا او مصحوبا بتابع او مصدر فصل واما جمع من الحال التي تنطق المسمى لاشتراكهما في الاستعار على التعريف بالطبائع
فما سبق كما جمع الحالات المقتضية للتعدد بالمروط المحلية بلفظ الجمع للاشتراك في الخبر عنها وكذا الحالات المقتضية لطي الحال
عن الكلام ولا طيها واما الحالة المقتضية لقصر المسند اليه اي حصره على المسند المذكور معه ومعه انحصاره
في المسند اخره واما عدل في نتج الحالة وما قبلها عن المقصر الى المطهر لزيادة الايضاح والتقرير لكونها اخر احوال
ولما كان اعتقاد السامع ان زيدا مشمول وحوادث حكما واحدا من جهة كونه حكما بانه جامع بين الوصفين وان كان في حقه عند التفصيل
الى حكمين وكان مرجع القصر الى رده عن الخطأ في حكمه الى الصواب قال حكم مشوب اي مخلوط بصواب وخطأ وقيل
حكمان صواب وخطأ وضمير صوابه وخطائه يجوز ان يكون للحكم وان يكون للسامع وقوله مثل ان يكون نصب في موضع الحال
ومفعول مرفوع على ان الفاء جواب شرط محذوف اي فاسد يقول ولو نصب عطفا على يكون لكان حسنا واما القصر

في التمثيل على قصر الافراد دون القلب لان بيان الصواب والخطاء والعدد والنوعية طاهر مكسوف بخلاف
قصر القلب فانك اذا قلت ما زيد الا قائم لمن اعتقد انه قاعد لا قائم فالظاهر ان حكم السامع خطاء محض بها واما ما
والما سكل لي جهة صواب وجهة اعتقاد كونه على احد الوصفين مقررا ذلك وهي اعتقاد دون العدد ودون العام والما
من طرق القصر على الا دون العدم مع ان تقديم المسند اليه يفيد قصر المسند اليه على المسند مثل ممول ايدا اي الاجواد
ونحو انا اي لا غيري لانه يذكر في بحث تقدم المسند بخلاف العطف على المسند مثل زيد ممول الاجواد فانه لا ذكر له في كتاب
وعليه اي على قصر المسند اليه ورد ما حكاه الله عز وجل عن النصارى وعن اليهود في الاصل لكن
لا حاء وان الاولى ليس من قصر الافراد ومما يكون معتقد السامع ان المسند اليه جامع بين الوصفين البشرية
والملكية بل من قصر القلب حيث اعتقد السامعون انه بشر لا ملك فعورض بما هو صواب من ذلك وسكوته على
الوصفين في الجملة ونفي الخطاء وهو نفي البشرية واما المثال فالاظهر انه من قصر الافراد لان نفيهم عن الاصلاح
لا يدل على انهم لسوا من الاصلاح في شيء لكون قصرهم انفسهم على الاصطلاح فهو قلب بل الظاهر من حال
الصلاح والفساد جمعا فعورضوا بما اعتقدوه صوابا وهو الاصلاح ونفوا ما اعتقدوه خطاء وهو الافساد فقوله
مقصورون على الصلاح مبني على ان الاصلاح صلاح وقوله لا يتأتى فيما امر سواه اي امر اخر سوى هذا الامر الذي
اتى عليه ما اعتقد السامعون فهذا الى قصر الافراد اميل كان قوله لاشتهائه الى البشرية الى قصر القلب اميل الى ليس
يدرك الملكية وبرك بها مقام البشرية وقوله اي يقولون اشعارنا اذا قد قلت المامي لا المضارع
لم لبس اي تقدر ان القصر يكون للمسند على المسند اليه كما يكون للمسند اليه على المسند ليس هو مخصصا بما بين المسند اليه والمسند
ومقصورا على ذلك بل يشرع فيما بين الفاعل والمفعول وما بين المفعولين وما بين ذي الحال والحال وغير ذلك من انواع
من اقسامه الى الافراد والقلب وتأتيه طرقه الاربعة واستدلال كل بشروطه واختصاصه باحكام الى غير ذلك من التفاصيل
التي اوردناها في فصل اورده للكلام في القصر خاصة وآخره الى تمام التعريض لما سواه من مباحث فانوان الحصر يكون ذلك الفصل
بصعد الافراد والماحر الى الوقوف على القصر اذ الكلام فيه اقرب من ان يذكر في ابواب احوال المسند اليه محللا
بين مباحث المسند اليه والمسند وما في المتعلقات وهو ظاهر واعلم ان جميع ذلك هو معنى الظاهر عن قصر
المسند اليه انما يفيد من صور اخراج الاعلى مقتضى ظاهر الحال ارشادا الى كيفية سلوك طرقه ولم يبسط الكلام بعض
البسط الاولى الا لعله مع انه لا اختصاص له بالمسند اليه اما لانه يعصل لاستيناف كالعبارة بضمير
المسند اليه منها احتصاصه بحكم بديع بان يقال حكم غريب بحث مناسب كونه يلطائف الاشارة دالا على ان هذا
المضمر المبهم هو الذي له ذلك الحكم العرب وهو في الستحل او تمام العقلا مجرح والعالم المعين يدعانا
للكمر بانها يصانع قد ابرحكم او قائلا ما اظهر احدهما حالي الخراب والحسنات وثانيهما حالي السرور والفلاح وموضع الظلم
هو الذي له قد سبق ذكرها اسر اليه بهذا وسكون العاقل في الحال والجاهل في الباب وعاقل الثاني وصف للاول
معنى كامل العقل متناه فيه وكذا جاهل واعت مذاهبه اي ضعف عليه طرق معاشه فلم يمكن من سلوكها ولم يهتد
ما توصل الى مطالبه وقوله كما اذا كان ما كان او موضوع اصلها الطرق فاولم تكن عطف على كان والنداء
عطف على التهكم او قصد ادعاء عطف على قصد التهكم واعاد العامل لطول الفصل وقوله وما سكل مجرور معطوف
على انه اختصاص او مرفوع معطوف على الادعاء وكان الالف او ما سا كل فهو ذلك اشارة الى جميع ما سبق وذلك مثل ان
الحال في العرب والبعد والتوسط والتعظيم بالبعد والتحقير بالعرب ونحو ذلك مما تقصد بامر الاشارة
التهكم
تعالى
اي يكلف اظهار العلة والموصوف والحال ان ليس ثمة علة تريد مبين فيما هو في موضع الحال او الاستئناف والحال بل
وقد يظهر استئناف جواب بل تعجب تعجب بهذا المراد وذلك اشارة الى قولي واقع موضع الضمير قصدا الى ادعاء ظهور
ونسبة وبه تنزله المحسوس وشيء يسمى من باب علم معناه حيث اي صار جرسا وانما سماه معنى احربة فمن باب
سمي باللقب ما لكسر اي غص بها يقول احزم لا اعتبر ان يطلع لكن المسند اليه وانا الاشارة في البيت ليس بمسند اليه فلو قال في وقد
من غير هذا الباب لكان احسن وقد يوضع المضمر موضع المظهر كقولهم اي قول العرب هذا الضمير مثل المضمر
موضع المظهر لسهو امر وكونه في حكم المذكور وهو في موضع المصدر اي وضعا مثله في قولهم واسدا مصدر الفعل في
موضع الحال اي بمصدر المبتدأ او هو حال من الضمير على انه بمعنى اسم الفاعل اي مبتدئا ومن العول على انه بمعنى اسم المفعول
اي مبتدأ وكذا من غير جرى اي مسندا وكما سام غير جرى بمعنى غير كائن من جرى ذكر وهو في موضع البيان لقوله ابتداء
وقوله او لعطا اسم او او هو عطف على جرى وقد يروى منصوبا معطوفا على لفظا وربه رجلا معمول قولهم ومكان ظرف له
وعلى قول من لا يرى حال من نعم رجلا وبئس رجلا واما قيد بذلك مع ان على هذا القول ايضا ليس الضمير عائدا الى
ما قبل نعم الرجل زيدا نعم رجالا الزيدون يا فراد الضمير بل انما معمل مبهود كما في قول من يجعل خبر مبتدأ محذوف
لانه لا قطع على هذا القول يكون الضمير موضع المظهر لجواز ان يعود الى المخصوص فيكون المقام اوراد الضمير من جاحي على الا
لخمو ده وقوله ليتمكن متعلق بقوله يوضع المضمر موضع المظهر والموضوع في يعقبه اي يجي على عقبه لما والمنصوب للضمير وذلك
اي يمكن ما يعقبه في ذهن السامع لا جل انه لما وجد الضمير مبهما غير عائد الى مذكور او في حكم المذكور لم يفهم منه معنى قبقى
منتظرا لاجراء الكلام وعاقبته ما ذا يكون وعلى اي حال يكون فيتمكن في ذهنه ما يسمعه بعد الضمير عامه التمكن لحصوله بعد سبق
شوق وتعطش ولهذا اي ومثل نعم رجلا ليس مسعر لانه لما سمع المضمر لم يفهم ان ما كان ضمير او لا الاستظهار وعدم
الفهم من الضمير معنى لكن في قوله وهوي قصد التمكن في ذهن السامع فصل بكون هو الشان اي الشاني الحق الموعود في العدم
بعدها اي بعدم ضمير الشان بالاضمار دون الشان بقوله تعالى بعدهم ضمير الشان بالاظهار دلالة خفية على ان هذا الشان مخصوص بحصر
الشان وان قوله ليتمكن متعلق بقولهم لا يكون لهم وقد يوجد هذا ان التمكن في الذهن انما يناسب احكام دون المعرفات
لكن قوله كما يوضع المظهر موضع المضمر اذا اريد عكس بعينه اي نفس ذلك المظهر ما في هذا الباب مع ان هذا الشان جار في كل مضمر
وبمظاهر من غير اختصاص بضمير الشان فان قيل كيف صح الشان زيد عالم بدون عائد في الجملة قلنا من جهة انه في حكم
المفرد اي الشان بهذا الحكم والقصة بهذه القصة فان قيل في اي معنى استشهد بقوله تعالى قل هو الله احد وقد ناهك
الابصار وان اراد التمثيل بما في الشرط والقصة على انه يوت اذا كان في الكلام موضع من بيان العائد في
فلت يحتمل التمثيل والقصة على ما ذكروا انما احتمل لعلم معنى الاية يكشفه فوائده ويحتمل الاستشهاد على كون العائد
التمكن وعلى كون ما بعد الضمير ما يعني به وبقصد تمكنه على ما قالوا ان مضمون الجملة الواقعة خبر ضمير الشان يجب ان يكون مما له
شان حتى لا يصح هو الذباب يطير ومن الملاكة ان يسالوا الحق مامه والدرع محقبة والسيف مقروب
محقبة موضوعة في الحقيبة وعاء يوضع فيه الثياب ومقروب موضوع في القراب غلاف السيف ونظره
اي نظر قوله الله الصمد في وضع الظاهر موضع المضمر لزيادة التمكن فالكون لك المظهر جار بما ما المسند اليه قوله
تعالى وبالحق انزلناه اي ما انزلناه الا ملتبسا بالحق والحكمة وما نزل الا ملتبسا وانما اداقر الحق الثاني بالاوامر والنوا
فلا يكون مما نحن فيه فقوله خارج حال من مقدر ساوى السكر او الطرقه ولا يجوز ان يكون حالا من نظيره الا عند من يجوز
الحال عن المبتدأ وكذا قوله تعالى فانزلنا على الذين ظلموا اندل عليهم رجزا اي ظاهرا بسبب خروجهم عن الطاعة

ومعنى قد يلهم القول بهم امروا بان يقولوا عند دخول الباب حطة اى امرنا ومطلوبنا ان تحط عنا الذنوب و
يدخلوا محنيين متواضعين مستغفرين فدخلوا يزحفون على استاههم قائلين حطا سمقاثا اى حنطة حمراء سواء
واما قدما في الاصل فكونه خارج باب المسند اليه مع ان المذاهب ان ساكوا الحق ايضا خارج من باب المسند اليه
وكذا قد تطرق بذلك فيما سواه لان مثل هذا انما هو لقصد التقبيح والتذكير فيكون في بعض الجوامع وزعم بعضهم انه
مزيد ما بالمسند اليه المسند اليه بجميعها كالفاعل والمبتدا قبل دخول العوامل او بعده او بعدها كالمفعول به في بعض
النحو والمضاف اليه في نحو هذا الف وكل ما يصح ان يجعل مبتدا من غير تغيير بحذف حرف جر ونحو ان يقال النحو يعط
والالف بناء ههنا بخلاف النحويل وعلى الذين ظلموا اذ لا يصح مسند اليه الا ان يقال النحو يرد والذين ظلموا
اولنا عليهم وهذا مع كونه ادعاء اصطلاح بلا دليل او شبهة نقل معروض قبل قد تطرق بذلك   ومن ترك
الحكاية اى ضمير المتكلم الى المظهر وفيه استعارة ان يقبس بين وضع المضمر موضع المظهر او بالعكس المراد به المضمر الغائب
او المخاطب قوله اذ اعلى به اى بذلك الترك عرض وعلى الخلفاء ويغني على المسند كانه قال ترك الخلفاء لان الترك فعل
خاص والروع عند الخوف كذا المهابة والمفهوم منهما عرفا هو الحالة التي تكون في قلوب الناظرين من الملوك والسلاطين
ولهذا قال ترتبه اى تقويه وازدياد بخلاف الروع فانه امر يحصل ويحدث من مخاطبتهم وعلته اى على ترك الحكاية الى المظهر
لتقوية داعي المامور وان كان خارج المسند اليه ورد قوله تعالى فاذا عزمت فتوكل على الله فان من أُمر بشيء وجاوز الآمال
يكون له لا محالة داعية الى ذلك الفعل وانما يقوى في مطلق الامر اذا عبر عن الآمر بلفظ ينبئ عن وجوب الاطاعة وكمال
القدرة وفي الاوامر الخاصة باعتبار بعض المعاني في بعض المتعلقات كلفظ الله المنبئ عن كل كمال وخير وعاية وعون
على المحافظة ورحمة عامة واستعطاف لتعويض الامر اليه وقوله يتولون على ما في نسخة المصنف بدون كلمة حيث موقع
الحال او البيان لفعل الخلفاء لان ذلك دابهم وعادتهم بخلاف المستعطف فلذا قال حيث يقول يعني حين يقول على استعمال
حيث من المكان للزمان   وعليه اى على ترك الحكاية الى المظهر لكونه ادخل في الاستعطاف او وعلى
اسلوب اسرك بصرع قول الشاعر   الهي عبدك العاصي اتاكا   مقرا بالذنوب وقد دعاكا   فان تغفر فانت لذاك اهل
وان تطرد فمن يرحم سواكا   ويروى فمن يرحم بسكون الميم على اجراء الوصل مجرى الوقف ومقتضى الظاهر اتاك
لان المقام للحكاية وقيل اتاكا العاصي اتيك على ان العاصي بدل من اتاك على مذهب من يجوز ابدال المظهر من المضمر الغائب
العائد بدل الكل وكان مقتضى اسلوب كلامه ان يقول مكان لكونه ادخل وهو كونه ادخل قوله وما جرى مجراها
بهذا الاعتبار اشارة الى ما يحق من الترحم والتقوية والاستعطاف وذلك مثل التمكن من الوصف كقوله تعالى
فامنوا بالله ورسوله النبي الامي اذ لو قال بي لم يتمكن من وصفه بما وصف لان الضمير لا يوصف ولان المقصود
الامر بالايمان لمن كان رسولا من الله كائنا من كان ومثل تعظيم نعمه مثل افضل العالم يجاورك او يحمل المسرة او المساءة
وبالجملة كل ما يصلح الاسم الظاهر له بلا ولكن لا يظهر لقوله وما جرى مجرى هذا الاعتبار ما يصلح عطفه عليه اذ لا معنى
لعطفه على عرض ولا على قوله اذ حال الروع وهو ظاهر واما المراد ان يقول فعل الخلفاء او فعل المستعطف او فعل
غيرهما لغرض يناسب ذلك الاسم الظاهر ويجري مجرى ما ذكر من الاغراض فهو عطف على مقدر كانه قيل عرض مثل ما ذكر
وما جرى مجراه فيكون مرفوعا معطوفا على مثل او مجرورا معطوفا على ما اضيف اليه مثل   واعلم ان هذا
النوع من الاخراج لا على مقتضى الظاهر اعني نقل الكلام عن التكلم الى الغيبة لا يختص المسند اليه بل يجري في غيره
والنقل عن اسلوب الى اسلوب لا يختص هذا القدر اي كونه من الحكاية الى الغيبة بل كل من الثلاثة اعني التكلم و
مطلقا

او يخرج الى العدد و الاول النقل مطلقا تخصيص بهذا القدر

الخطاب والغيبة ينقل الى الآخرين فتصير ستة اقسام نقل الحكاية الى الخطاب و الغيبة نقل الخطاب الى الحكاية
والغيبة نقل الغيبة الى الحكاية والخطاب فهو قوله ولا يختص هذا القدر اي ليس انه لا يظاهر وان النقل عن الحكاية
الى الغيبة لا يختص هذا القدر وفائدته بين الاولى فان هذا القدر بالنقل عن الحكاية الى الغائب المظهر على ما يشعر به قوله
قوله ومن ترك الحكاية الى المظهر ومعنى الاضطراب ان الحكاية والخطاب والغيبة مطلقا مظهرا كان او مضمرا ينقل كل
الى الآخر وقيل انه على حذف المضاف اى اعني نوع نقل الكلام يعني النوع الذي احد اقسامه النقل عن الحكاية
الى الغيبة وهذا النوع هو نقل الكلام من المضمر الى غيره ولا يخفى ان العدو قوله لا يختص المسند اليه ليس من
استعمال العرب تخصيص برحمة من يشاء اى يجعلها مقصورة على ذلك لا تكون الرحمة الا له واما تخصيص الرحمة من يشاء فمعناها
لا تشمل غير من يشاء فلتسبق من التعدد   وتسمى هذا النقل اى نقل كل واحد من الحكاية والغيبة الى الآخر عند
خلاف مقتضى الظاهر التفاتا لكونه سلوك من جانب من الكلام الى جانب آخر كالتفات الانسان يمنة ويسرة وهو
من مباحث علم المعاني من جهة تعلقه بمعرفة خواص التراكيب الافادة وكونه بحثا عن احوال اللفظ من حيث المطابقة
لمقتضى الحال او ما ذكر صاحب الكشاف من انه يسمى في علم البيان لا الالتفات مبني على ان كثيرا ما يطلق علم البيان على
ما يعم المعاني والبيان وكونه من افراد خلاف مقتضى الظاهر الذي هو من افراد الكناية المحوجة في علم البيان لا يقتضي
ان يكون لفظا في البيان بطرفيه ويرجع ويتعلق بتسميته كما في مخالفات مقتضى الظاهر لم لا يجوز ان يقال ان رأيت
عمرو ونحن رجال وانتم رجال والفاضل الكامل انت ليس من الانتقال في الالتفات في شيء وكذا الاستعمار على
الطريقة الملتفت اليها مثل اياك نستعين بعد اياك نعبد لكونه على ما هو مقتضى الظاهر وكذا يا ايها الذين
آمنوا وانا الذي فعل كذا وانت الذي فعل كذا وقوله يا من يعز علينا ان نفارقهم وجداننا كل شيء بعدكم عدم
خلاف مقتضى الظاهر في شيء من ذلك فان مقتضى الظاهر في الضمير العائد الى الموصول هو الغيبة لان الاسماء الظاهرة
غيب وكذا العائد الى موصوف محمول على المتكلم او المخاطب مثل نحن او انتم قوم فعلوا كذا انما المخالف للظاهر هو
ترك الغيبة الى التكلم او الخطاب مثل نحن اللذون فعلنا وانتم اللذون فعلتم وانا الذي سمتني امي حيدرة وانت الذي اخلفتني
ما وعدتني ونحن قوم علماء وانتم قوم تجهلون حتى قال المازني لولا اشتهاره وكثرة مورده لرددته مثل الظاهر ان مثل
يا ايها الذين آمنوا وانا الذي سمتني وانتم قوم تجهلون مما جوز فيه طريق الغيبة الى التكلم او الخطاب بمعنى انه يكون
من باب الالتفات من الغيبة الى التكلم او الخطاب   اذ دخل في القبول اي اكثر قبولا واشد
وصولا اليه من الكلام اذا لم ينقل والتطرية بالطاء جعل الكلام طريا اذا اورد على احسن ايراد او احدث
لنشاطه ويروى بالياء من طريت الثوب اذا عملت به ما صار كانه جديد واملاء افعل من ملئ الاناء ماء بالكسر اذا
امتلأ فهو ملآن والاستدرار استحلاب الدر وهو اللبن وكفاء لغة ملى بالكسر لا ان على العقر
ذهبوا اليه اسم مفعول بمعنى المفعول من ملأ الاناء او من ملوه بالفم غنى واقدر او من الملأة وهي
المعاونة والاخبار جمع حبر على فعل بمعنى حذر بذلك اي بالانتقال من الالتفات السمحة الطبيعة والخلق
والعشار جمع العشراء وهي الناقة التي اتى عليها عشرة اشهر من وقت حملها الداب الشان الهجيرى العادة يقال
الادم اي الجلد عبارة عن الاخلال بالعوض والمال وبا حرالحرم عن تسلط العدو وابرأ الحرم والذمار
الاشباح الاجساد جمع شبح والارواح النفوس الناطقة ذوات القوى المدركة وقوله فان الكلام المعدين كون
ايراد الكلام على الانسان والعادة التي يحمد فيها روحه والانسان بالمعنى هو الكامل في الخواص الانسانية

من الفهم والذكاء والتنبه للدقايق والثاني بالمعنى وبالصورة متعلق باتي الانسان من معنى الفعل كما قال المصنف بالانسانية والمتسم بها بالمعنى والصفة لا بمجرد الصورة والشكل قال سعد بن معدوم

اورد عليه اشكل من الالتفات وصرح بالسوا سماء السواد دلالة على انها من كلام العرب العربا اقامة للشهادة على ما ادعاه من استكبار العرب واستحسانهم اياه بانت سعاد ففارق وبعدت فضاد القلب مع حبها متبعا لا يستطيع الحراك والمواعيد جمع الموعود او الميعاد بمعنى الوعد لا الموعد لانه لا يجمع على مفاعيل واحلفتني الوعد معدى الى مفعولين معناه لم تنجز فهو قوله احلفتك مكان احلفتني التفات من الخطاب الى التكلم على راي المصنف حيث لا يشترط التعبير بالطريق الملتفت عنه بالفعل بل يكفي مجرد ان يكون مقتضى الظاهر سوق التعبير بذلك الطريق ثم قال سعد بن ربيعة العبسي بعدما عدة ابيات مالم الاف بدلا من مالم الوبع الساك قلت

لما تشكت الي الاين قلت لها لا تستريحي ماتم الي سعودا يعني سعود بن بشر الضبي احد الاجواد وما مصدرية على حذف المضاف اي مدة عدم ملاقاتي امرا عظيما عطاءه سهل الورود فناؤه لا احاج ولا مانع للوارد والطالب وادنات الحاجات واسع المال بالبذل والعطاء او واسع الرزق المجد كثيره محمود السر مرضي الخصال من الاساس سمعه وسمع بمعنى يحدون على لفظ المبني للمفعول في موضع البدل كما في قولهم سمعه سواء اكان الطعام انه سمعه قوم وقوله حيا تمر ولا مرتع منتقع بذكر النعم باكده لولعلم ولا عيافا ولا مبرا النابتة عندكر بلية

ولا ابني عليك الباطل التبيلا السيد مالك بن بكر بن سعد بن ضبة رئيس قومهم ربيعة بن مقروم والمراد سنا العسل اي لا اخرمهم بالباطل فهو قوله لملك التفات من الغيبة الى الخطاب وقال ابن ربيعة بن مقروم

تذكرت كاظمة فهو التفات من الحكاية الى الخطاب وربما معول بذكرت تهيجك شعك وتحركك والا التفات فيه لانه استمرار على ما عليه الخطاب تقضب تقطع فلج وابان موضعان والفاء استعارها فحل بها حلت الامار بعد ما حل فلجا شطت بعدت ربة عنق ومثقب موضعان فهو قوله اهلها التفات من الخطاب الى الحكاية وان كان بلفظ الجمع بعد الافراد كما في قوله فوقفت اسائلها وكيف سوال الها لهدم الخامس اللام

جواب قسم ومن الخطا جعله لام توطئة القسم فلم يغادر لم يترك ومنه الغدير للقطعة من الماء يغادرها السيل الفاء جمع نعيده كجان ينقش حول الارض وليسد ما عنها من الخصاص بالمدن وكذا الاذا معتب المادة الى الحوض لحوله حال من الخاص وصيا اسم امراة من كل شبت بها طرفة اذهم اي اصحاب حوله وابلوها مغني اي مقيمون اصحاب مغني من غني بالمكان اقام به ومم رياء اي متقابلون من بعضهم بعضا ومم رياء اي معاينه فهو قوله واسلك التفات من الغيبة الى الخطاب تيم الله عبد الله بن عنمة بفتح العين والنون وصم بنو سهم السيد

لانها قبيلة والظرف مفعول ثان تري كما تراه في موضع المصدر وضمير تراه لزيد ويجوز ان يكون الظرف لغوا وكما راه المفعول الثاني والدرع محقة اي الدروع مشدودة في حقابها والسيوف مسروك في قرابها فهو قوله ان تسالوا فلمط الخطاب التفات من الغيبة الى الخطاب الحارث ابن حلزة بكسر الحاء واللام المشددة وهي في الاصل القصيرة وقيل البخيلة طرق الخيال اي جاء بالليل خيال الحبيبة ولاكليلة

مدلج الواو للحال ولا لنفي الجنس والكاف بمعنى المثل في الظاهر اسم لها وفي الحقيقة صفة لاسم لا اي والحال انه لا طروق مثل طروق ليلة الساير بالليل كله ويدلج اسم قبيلة من كنانة ايضا ومن جعل الواو للعطف على طرق وكليلة في موضع المصدر لفعل محذوف اي ولا طرق مثل طروق ليلة مدلج فقد ادخل لا في الماضي بدون الدعاء

قوله فقد ... ولا ... الماضي ... الدعاء او ... الكلام ...

كنها لان لا انما يدخل الماضي في الدعاء والتكرار سدكا حال من الخيال اي لازما من سدك به لزمه باد حلنا بمنازلنا ومواضع اقامتنا المار اي رحله في ماواه ومنزله ولم يعرج عطف على سدكا اي لم ينعطف ولم يمل الى عربها اني اهتديت التفات من الغيبة الى الخطاب على جعل خيال الحبيبة نفسها وكيف رحلة اي قوة على المشي عطف على كيف اهتديت اي اي وكيف صرت بهذه الحالة حتى اهتديت لنا ووصلت الينا وتحمل الانسب على معنى كنت قويه على المشي حتى اهتديت فلا تعجب والحال شانه ان يكون الحال بعد مجموع كيف رحله والقوم قد طعنوا لا كلا من المعطوف عليه والمعطوف يعني ما كنت قوية على المشي والقوم قد بعدوا في السير فكيف بعث عنهم وتخلف واهتديت الينا وبرك سيار المال جمع متن وهو ما صلب من الارض وارتفع والبيحج الارض المملح وقيل التي ليس بها ولا سهل وقيل موضع ورواه المفضليات اي اهتديت وكيف رحلة فالواو للحال طحا بك كاظم فهو التفات من الحكاية الى الخطاب تعالى طحا به قلبه اذا ذهب به كل مذهب وفي الحسان متعلق بطروب على معنى لطرب في طلب الحسان ونشاط في مراودتهم والطرب خفة تصيب الانسان لشدة سرور او حزن بعيد الشباب اي حين ولى الشباب وكاد يتصرم واقبل المشيب تكلفني التفات من الخطاب الى التكلم والمعنى تكلفني ليلى شدائد فراقها ومقاساة اشواقها او تكلفني بها العذل وصال ليلى فيه التفات اخر ويروى يكلفني بالغيبة على ان الضمير للقلب وعلى كل تقدير بحتوي البيتين التفاتات وقد شط وليها اي بعد قربها وعهدها وعادت عادات من المعاداة كان الصوارف والخطوب صارت تعاديه او فعل من العود اي عادت عوادو عوائق كانت تحول بيننا الى ما كانت عليه قبل يطاول الملك كاظمة

فيه التفات من التكلم والاثمد بكسر الهمزة وضم الميم موضع وقد روي بكسرهما والخلي الخالي من الهم والحزن فبات يعني فيه التفات من الخطاب الى الغيبة وانسادنا الى الله مجازي وهو في الظاهر من عطف الماضي على المياس وفي الحقيقة من عطف المعتقد على المطلق والعاير القذى في العين بقال في عينه عوار وعاير اي قذى تنقص منها والتمر وتبخ يجتمع في الموق داساران جد دهر ممض ومعنى مضت الجلد العرا حرقها والاثمد دواله بد بالكسر ادا ما جعسه وذلك اي الحال الذي ذكر في البيتين مسبب من خبر جاءني فيه التفات من الغيبة الى التكلم في كل من الابيات التفات وقد سوهم انه في ذلك التفات من العيبة الى الخطاب وليس كذلك لان الكاف ليست عبارة عمن عبر عنه بضمير الغايب وليس خطابا معه بل مع من يلقي الكلام وكذا الحلفان افراد او شبه وجماعة مثل ثم عفونا عنكم من بعد ذلك وكقول الشاعر بأي نواحي فكم رسالة مرسل ام ليس ينفع في اولاك الوك اي الرسول وكانه لم يجد في اشعار العرب التفاتا من الاالتفات من التكلم الى الغيبة كما في قوله تعالى انا اعطيناك الكوثر فصل لربك اكرم ان تضبطها العلم الاجماع على لعسو في امثلة الاقسام الستة فوع وورد من الابيات الاقسام الخمسة اي ان المفعول عنه مهنا ليس لشيء مشارك في اصل الفعل وصله كثير في كلام المولدين قال الشاعر الناس اكيس من ان يحمدوا رجلا حتى يروا عنده اثار احسان فالوجدان متعلق بمعنى وقيل بضمه اسم المفعول اي ساعده في الكرم من البسط مستاله منه والناس متفرقون مساعدون في الكتابة من مدح الرجل الخالي عن الاحسان وقد يخص على لفظ المبني للمفعول وقد للتحقيق وما في قلما كافة للفعل عن طلب الفاعل وان كان يحتمل ان يكون مصدرية وهي مع الفعل فاعل قل الا ان كتبتها متصلة وجوار الفصل بينهما وبين الفعل يرجح ما حكاه كافة قال فقد طالما يا الحروان ولكون قلما للنفي ومعنى لا ينفي صح الاستثناء المفرغ بعده يعني انها لا تنفي الا الكاملين في البلاغة بحسب السليقة

المحشي: ادعيت المعنى ... الشخص وباتت ولكن ... الموق ... من ارمد ... اي يفتقكم ... رجلا ... متفرقون ... الحيتم ... اللهم ... بجانب

عنكم · وقال العلامة ... اللام الموطئة ... القسم

او في علم البلاغة بالاكتساب بكمال الحذاقة والكياسة او بطول الممارسة والاتقان ومتى احص
موقعه اي موقع الالتفات نسي من ذلك المذكور من لطائف المعاني كساه ذلك الموقع زيادة حسن وطراوة ووجد
ذلك الموقع عند السامع اعلى مرتبة من القبول وقليل ما هم اقتباس والمعنى ان من يسمع ويعقل قليل جدا
فهم مبتدأ خبره قليل افرده تشبيها بفعيل بمعنى مفعول وكذا ام تحسب ان اكثرهم يسمعون او يعقلون وام منقطعة
بمعنى بل والهمزة والاستفهام للتقرير وانكار الحسبان بمعنى انه لا ينبغي ان يكون ومن المراد سماع القبول وفهم
الحق على وجهه وما موقعه مبتدأ وخبر في موقع المفعول الثاني لعرفك اي عرفك ذلك الالتفات جوابا لهذا السؤال
بمعنى لا يلتبس عليك في خرجه وبهاء والاصاخة الاستماع وليل امر باللام عطف على اصخ ثم دلالة على لزوم امداد
الاصاخة وسماع ما اورده من القصة والتمثيل وخبر لعلك محذوف اي لعلك تصير من السامعين الذين يعقلون
الشرح يشهد خبر ليس واسم ان المرء الى اخره والشرطية اعني اذا احد وحد خبران وفاعل يغشيه ضمير الوجدان وكذا ضمير
ما سواه وضمير مفعول لما يشهد وكذا ضمير له وضمير حالة للمرء وضمير او لها للحالة ومشاكل اشارة الى احد في استحضار الحالات
والاستفهام في الشعر لانكار النفي وتقرير المنفي وما بعد عطف عليه والهمزة محلها للانكار والتقرير وكون ان يكون
عطفا على محذوف بعد الهمزة وقوله نحول اعم الجاني بدل او بيان لكيف يصنع وسوّيا مفعول ثان واذا كان مفعول الثاني
عليه وقوله تبثه الشكوى من اشتكى بث الحراطرة لو فترة واحدة فواحدة حال من جاياته اي مفصلة مرتبة وعلى بابه متعلق
بتجني اي مع ترابه او حماكا يا على بابه الى ان تغلب اي تصير مغلوبا غابة لعدم احتمالك للحالة العصية فبادروا الى الموابه
والمساورة فقطع بالرفع استيناف وقوله بالله قل لي في موقع المفعول لقوله لما فيها التضمين معنى القول كان قيل فيا لله ذكر
وقوله على بابه في موقع المصدر لما فيها اي في حالة ما يحده على هذا الطريق من النوح والتضرع واذا كان الحاصل عطف
على اذاك ولا تزال اي تلك الحالة المزينة للاقبال تثني عليه اي على مشتكيا في معنى لحذف الصفة المعروف والرابع
المعنى المحرر والعارف الاحسان الذارفة السابقة الكثيرة من ذرف الدمع سال واذا وعسا اي عطف
وتاملك الالتفات اي تطرب وتكرر فيه ظلما للعفو حال على جواب اذا وعسى وكيف اصار عطف على ما موقعه والمحل
المقطع وطبق السيف اصاب المفصل واصاب العضو لكونه علة لذلك في الضمير للالتفات الغائبة للحصر اي السابقة اياه بمعنى ان
الحصر لا تدركه ولا تصل اليه بعد ما فاته اذا اسعد ان يكون فيما انه مبتدأ خبره من حيث والجملة جوابان اذا وقد والشرطية
خبر ان العبد واذا احد متعلق بمن حيث وصايرة صفة محذوف وذلك اشارة الى الاقبال امتناعه صفة حالة انطباقها اي
انطباق القراءة على المنزل كما ينبغي على الوجه الذي المنزل كان عليه والاى وان لم يكن فيه كذلك لم تكن موازنة على
الحقيقة لسوء فعله وذلك الوجه الذي ينبغي ان يكون القراءة عليه مبتدأ خبره سوان يكون واذا امنع متعلق بسوان
في الظروف وان ابيت فمحذوف تقديره ان يكون وكذا الكلام في فاذا اسعل ان يكون عطفا على اذا امنع ان يكون
محذوف انه الضمير للاستعانة حذو الافصاح في موقع المصدر والمعنى ظاهر وسوان يكون الاستعانة على طريقة
الافصاح مساويا له حذو النعل بالنعل والقذة بالقذة وفي المفصل ان كلمة نوب بها حذو كذا وقال حذا وللدمع حذو
والذي اذا جرى على طريقة لكن لا توجد في اللغة استعماله متعدد قال حذوت النعل بالنعل اي قسته بها وسويتها وحذوته
قعدت بحذائه ...... وقد كثر غلط الواقعين على الاشكال حتى زعم بعضهم منها ان الضمير للافصاح اي يكون الاستعانة
مشبها بالافصاح مساويا له من حذو النعل بالنعل وفي المفصل ان ضميرها للان وضمير محذوف للاستاوين للعطا اي لان
محذوف بان حذوان وكتر وافي مثل قول صاحب الكشاف لو سبت بهاء الاسماء الحذوفها حذو كيف وان ومولاه وانا

لا ان سوى الحمل على السر بل امر له اللازم ثم التعدية بالباء على طريقة تخرج في عراقيبها اطلاقه موقع
جواب متى بمعنى بعد محذوف كالله من مقصود عظم الشأن بدأ من جهة ان الله اسم للمعبود بالحق المستجمع
لجميع صفات الكمال ومحاسن الافعال فيكون مستحقا للثناء عليه لما له من الكمالات وللشكر على ما له من افاضة
العطيات ومستحقا للعبادة لكونه منه المبدأ واليه المنتهى ويواليها اشارة الى ما قيل انه لما قيل الرحمن فقد اول
جلائل النعم على ما بني عليه صيغة فعلان ذكر بعده الرحيم كالتتمة والرديف ليتناول ما دق منها ولطف المبادرة
تروى بالجر صفة جاملة وبالرفع صفة مالك يوم الدين بتاويل الصفة ووجه الدلالة على كونه مالك الامر كله بزيادة مفعول
مالك ليلا يختص بشيء دون شيء بل يفيد العموم من جهة الاتساع بترك المفعول وقيد بالاضافة لظاهر الاضافة الى اليوم
الدين وفسره بيوم الجزاء للثواب والعقاب لان الدين هو الجزاء ومن الغلط ان يحمل الثواب في العقاب بدلا من
الامر كله فيقتضي عمومه ويقع الجزء تعبيرا للجزاء بوجب الاقبال انظر الى حسن التدرج من ابتداء
وجدان المحرك ثم تقويه ثم تضاعف قوته ثم بلوغه الكمال بحيث اوجب الاقبال على من هو موصوف بها نبايك
معنى من جواب الشرط المحذوف ما تصوره من ايك خذ منها محرك كاسعوى ساء فسا الى جدا كان الاقبال وما يكون
ذلك المولى معبودا اعظم الشان الى اخر الصفات ليس يستعملون لان ذلك ليس يأتي بعد ذلك فكيف يحصل جراه
اللهم الا ان يقال من اعتقاد كونه كذلك فيستعم بعض الاستعمال وقوله فليستطيع عطف على لا يقصر وقوله فلا
يطوع عطف على لا يقول وفاعله ضمير العزاء وقوله على ما هو عليه متعلق بالمرء اي على الوجه الذي هو عليه نحو
اياك نعبد واياك نستعين بطريق الخطاب وليس ابن حجر بزيدان يشير الى حسن موقع الالتفات
في ابيات امرؤ القيس حسب ما يليق بفضله الكامل وقد ذكر الالتفات الاول دفعه او حه والثاني بله او حه
والثالث في جاوا احدا وذكر بلفظ ابن حجر بضم الحاء المهملة وسكون الجيم بعدها لانه قد علم اسمه فيما سبق فيعلم
انه ونسبته وقوله بعد جملة ليس وان يكون متعلق بعدها على حذف الجار اي من ان يكون او بدل من فاعله
اعني الضمير العائد الى ابن حجر فان قلت يلزم عدم الاضمر فيه وان فاعله ان يكون فيه ضمير عائد الى ابن حجر به
يحصل الربط قلت لانه لا يستوجب لا بد للجملة الحالية اعني هو المشهود له بعد قوله بعد جهة بل يعقل بعدم
عليه لتكون حالا من ابن حجر او ثابتا خبرا عن ان يكون لتكون حالا من حجر والحامل اي الجامع لعصبات السبق ام
ما كناية عن التقدم والكمال فيه وذلك انهم كانوا يغرزون قصبات عند السبق فمن سبق اخذها اولا فقالوا
احرز قصبات السبق حازها وكان له الفضل والتقدم والمعتلاة المستطع والثاني منقول واللام لتقويته
العمل مثل إنا مدرك لكذا وتجمع لان الناس العين عبر بها عن اللطائف لانه اشرف جزء من اشرف عضو هو العين
اشرف عضو هو الوجه من اشرف عضو هو الراس والطرف اعني اثنائه متعلق ببعده وهو الاصابة بحسن الكلام
واذا النعت تعليل للاقسام وكان ينكره عطف على النعت او حال والتمثيل بقول السند لان الاستعداد
افراد الضمير وجمعه ليس واحدا اعني ان وبان لنا اوان يلعب لو عاطف على ان الاملعب وجر ومند متعلق
بان يكون اوقيل وهو خبر يكون واستطاع الخطب جداه وقطعا شفيعا اشد بدا او في الثانية اي الجر متعلق بقول
الخطب او بالخطب لما فيه من معنى الفعل او حال منه وهو الصحيح والمنجع التسديد بدعين فجعه او جعه والموضع من اوجعه
جعله وجعا والواقع اي لاجل الامر الواقع الحادث متعلق بالنساء والفات صفة للواقع او للنساء والفت الكسر
ووقت مع عضو وكناية عن توهين امره وفل شوكه على طريقة تخرج في عراقيبها نصلي اي فعل الفت فيه وقوله فعل

نعل ذلك اى البعث تلك الالعابات المعدده فاقامها الى الس واحد كالطه اى ذلك المصاب لتحصل
له نعص السلى حتى يحزن ويتجع مثل هذا الملك وقوله لعطاعد شان السا ءمعلوم بالدب وصم استعارها
للتنفس معه للسا وقال استعوملاان حوفا اذا اصرء فى قلبه والكمد الحزن المكتوم واحرص انتحص احرق من
الغم والحزن والعلق الازعاج والاضطراب وكذا الصحو فالدب الى الهدب العبس وسوحران وصمر للعلم
ولا الصحو فى موضع المصدر النوال المصاب والبوارق جمع بارقه سحابه ذات برق وفعل الملوك مصدر المحذوف
اى فعلا فعل الملوك وجاريا جريا على طريقهم ولولا عطف جريا لجاز ان يكون فعل الملوك معمولا مطلقا
للتب وسعصر لانه نوع من الفعل وقوله فحش لم يفعل اى البعث ذلك الشى والقصر شكك النفس اياه فى نهاية نفسه
فاقام مقام هو نفسه مقام ذى كرب وحزن وصلها حال من ضمير قائلا وهو من ضمير اقام على ان الحزن
يعنى ان الحزن الذى يظهره الملك لاجل المصاب الذى لا يسلى بعض السلى الا بحزن الملوك بحزن صدق لا سقاو
بحضور ذلك المصاب وعند محاطه الملك اياه كما فى بطاول الملك وعدم محاطه كما فى بان فلتأمل حتى لا نتوهم
ان هذا التحزن من المصاب المكروب على ان جمع ذلك اى ما ذكر فى الاساس من بطاول الليل وعدم الرقاد
وسلع الام بالليل انما كان لاجل ام حصه ولم يجاوزه بها التنبيه يحصل بعود المقام ويحوى الكلام وان لم يكن فى اللفظ
ما يقتضى الحصر والاختصاص الطار ادمس وابادا ملك جابرا بابرا متحيرا انما كان ما فطن بالعرس وفطنه فهمه
فالمعمول متروك اى ما حصل له الفهم عدى باللام والاصل فاقهم مع ذلك الشاء معتضى الحال فان قلت جاء بهذا
الوجه انه كلام لم يصدر عن وزنه وفطانه بمنزله كلام السكارى فكيف يكون من جهات الحسن قلت لعطف يدفع
السوال فقوله والانسان اذا دهمه معناه ان الانسان اذا اسلى بمثل الحاله المذكوره لا يسلم كلامه عن مثل ما ذكر
فيجوز التنبه عليه ويكون ذلك من كمال السعط للحال والتعطن بمقتضاه اقاويسا اى بعض الاقاويل هو نصب
على المصدر حال كونه متدركا سامن الادراك والطرقان اعنى بعد وحين متعلقان بقوله ما وجد وسوحران
وجاز التعدم لما فى الظرف من الوسع على ما سوى وسوان جمع ذلك انما كان لما حصه ولم يعده وكذا
قوله بعد ذلك على ما تقدم عائله ذلك اى عدم البعث والقصر فاقامها اى البعث قائلا اى للمسحى
للعباب ولا اعتذار فى ان اللائق بالتوبيخ والقصر والعتاب هو الخطاب فحين يكون موضع جواب لما
والظرف متعلق بقوله ولى عنها الوجه والاستعمال العرفى فى جواب لما هو الفعل الماضى لفظا او معنى بدون
الفاء ولو جعل ولى هو الجواب فى قوله فحين يكون احصاء والدمدمه سوان يكلم مع نفسه خفيا وقائلا حال
من ضمير يدمدم مالم يعثر او متعلق بلا تعترفون ولا تعمون اى ما لم تطلعوا من مصوبات تعسان كلامه
وسو عاته على الطائف ولاتحى حسن موقع قوله لامرى دون ان يقول لرحل وقد نادى هذا اللطف الى ان وهم
البعض ان معناه امرى البعث وقوله والفاصل ابتداء كلام كالاعتراض وضمير اشبابها للطائف الاعتبارات
واعلم من عاديه افتتاح كل نوع اقسامه بعبارات مهذبه واستعارات مستعذبه فى حضها
لقارى الكتاب وضبط لما جاء الباب الموقعه منصوب او مجرور صفه للطائف او اعتبارات وهذا
العين هو العين المستداله المطالع جمع مطلع موضع الطلوع وسوار يعالج النظر الى السماء والبارحه النعده
والمراد الكواكب اللامعه المشتمله على لطائف الاعتبارات كان اللمعات وفوع لكل والكل ليبهتها كالنوع
العصه الى السلطان لانها حيران عالم يجتهد فوق عقلك فى النظر والتامل غاية الاجتهاد ولم سلع فى السعى

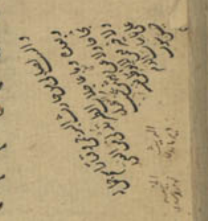
والرمى

والرمى اعلى المراسع صدق بمه فى الاصابه وفرط استظهار بالنفس القويه الادراك والامتزاز
الاستدرار واحواح الذى من الضرع والاستسرار ورفع النظر الى السماء سطر اليه كالمستطيل من السمر
موضع الذى على الحاجب لما سالك اى للطائف التى فى تلك المطالع الاطباء جمع طبى النعم وهو لدوات الخف والحافر
البابع كالضرع لذوات الاظلاف اعنى محل اجتماع اللبن فى المجهود الطاقه المسعه والتنقر البحث وزياده
التعمس وضمير عنها للطائف الاعتبارات اذا احال من فاعل لم يمر ولم يخلف مطرحنت صمه وهو الاحد بموع و
عنف والمتوخى المطلوب والباع مقدار مد اليد والبسيط الواسع الممدود ان لا ترى الكلام الا مسيطر
سطر اولا دا او القسيط فلا تراه الظم مستطرا حال احد ومعناه مستعسا اى طالبا للعون والمعونه فى ظماءتك
اى طعك ان تسعر تلك اللطائف اى تجعلها شعارا لك وهو اللباس الذى يلى الجسد والحواران الاستعار
هو الاظهار فى العلن بعض معلوم مستطرا يقظا اى متنبها لكمال الادراك لا دا يملك من النائم والطبع القوى
للنفس فى ادراك الدقائق واللطائف والفهم الوصول الى المعانى والخاطر هو الاصل ما خطر بالبال السعر لحلله
والمعوان كثير المعونه والعقل القوى المدرك المميز وعلما وتسدد احره على ان كلام رب العزه وفيه
تنبيه الطبعه الجامعه المتعمقه على البحث عن خواص التراكيب ولطائف الاعتبارات والناظم موقوع صفه
علما وان كان الناظم ترك الجمع بالواو والنون كالمخصوصين والمدلولين تسعر بانه مجرور صفه الطبعه والمدلى
من ادلى بحجته توسل والحكمه كل ما وافق الحق وقيل علم الشرائع وفصل الخطاب اما بمعنى المفصول اى المفصول
من الخطاب الذى الذى يتبينه من يخاطب به لا يلتبس عليه او بمعنى فاعل اى الخطاب الفاصل بين الحق والباطل
وهو قرآن الكريم المنظم من الحروف ولا المعنى القديم القائم بذات الله تعالى على ما سورالى المثل اى مثلا بمثل
السمر الاكمار والعرايس والطلاوه بالضم الحسن والقبول والاغدق بالغين المعجمه والدال المهمله صار
غدقه كثيره الماء والماء العذق الكثير واغداق الاسافل التى هى بمنزله الاصول والعروق والاثمار الاعالى
التى هى بمنزله الفروع والاغصان تمثيل للقران بشجره طيبه فيه الاصل كثيره الثمار واصل الكلام
قول من قال فى وصف القران ان هذا والله لا يشبه كلام الناس ان له لطلاوه وان عليه لطلاوه وان اسافله
لمغدقه وان اعاليه لمثمره ومعنى انصبابه فى تلك القوالب انسياله على الجواهر والكيفيات ولطائف الاعتبارات كل
يتسع على ما يتسع من عران يجاوزه ادنى يجاوز وقعه اساع الى ان اعجازه بكمال بلاغته لا بالصرفه وغيرها
على ما يراه البعض والله اعلم الفن الثالث فصل الاعتبارات الراجعه الى المسند للوجه اى لغرض او نحوه الذى
الذى علمت له ان لا بد من تلك الحالات المقتضيه لايراد المسند له على صوره وكيفيات مختلفه يعلم انه لا بد
من تلك الحالات المقتضيه لايراد المسند على ما يتصور به من الصور والكيفيات وذلك الوجه سوان
اى سيأتى لك فى رود المسند على ما تقتضيه الحال كالمسند اليه لما سور من ان مدار حسن الكلام وقبحه على
انطباقه على مقتضى الحال وعلى لا انطباقه فقوله للوجه الذى متعلق بعلم او العائد الى الموصول محذوف
اى علمت له وقوله يعلم له اى لذلك الوجه يكرر ويذكر لبعد العهد بذكره وهو كالبدل من قوله للوجه كما تقول
زيد مررت به وكلك لحصل من الاضمار على شريطه التفسير وهو طام الاوادى الامواج جمع آذى وهو
بلا طمها ضرب بعضها بعض سه الخاطر بحر يحرج منه اللآلى وكره حركاته الفكريه وتراحمها بتلاطم
الامواج ومعنى دون ادنى مكان لمن استعمر الكل يجاوز حده الى حد والمعنى انها الذى حصر وعد بتلاطم

امواج فكره منى ورا اسار حسب المسار كس لى فى اصل العم والصاعه اسود عه الشى طلب ان يكون
ودعه عنه وكال انسه بان منقول المسودع لاعتماده على الموصول النعات العلاة التى تنقب الامور
والمحدث الصادق الطرح الامور كا ما حُدِّث بها وقوله ولا تحمى عطف على الصلة كانه قيل الذى حُدث فلا
يحصى عنه شى من اللطائف البديعه الغريبه فى مواضع اجعاتها واستطلعت رايه طلب الاطلاع عليه و
الطلع بالكسر الاسم من الاطلاع اى ما يطلع عليه من الطوق الطاقه والكفاء مصدر كا فاقه فابله وصار نظر اله
اقيم ههنا مقام المكافى والطر واسعت على الحال من الضمير فى كالكت والمحدس مع الغال جمع محدى اسم مفعول من
تحدته بارينه وعارضته ونازعته الغلبه واصله فى الحادس من الحداء يعنى الذين تحدتوا المعارضة العرب
والابيان بمثله فحكموا بالعجز واعترفوا بالكمال البلاغه وابروا المعارضه بالسيوف دون الحروف وهو اى طلع الاعجاز
والنوع من الاطلاع عليه هو المطلوب من فن البلاغه وما يتعلق بذلك والذريعه الوسيله التوسل التوصل
بالذريع من قولهم تسلق الجدار اذا تسوره وصعد عليه وقوله ان لا بد فى موقع مفعولى علمت وان بجمعه ابهما
حمير سان محذوف والاصل انه لا بد من التصفح حذ لا انانه للتخلص فى لا بد وقوله من التصفح لمقتضيات
الاحوال متعلق بالفاء على لفظ اسم المفعول اى الامور والاعتبارات التى يقتضيها الاحوال فى ايراد
المسند اليه على الصور والكيفيات المذكوره المفصله فى الفن الثانى وهذا هو الملائم لما سبق فى صدر الفن
من انه وجب عليك ان ترجع الى فكرك فى التصفح لمقتضيات الاحوال فى ايراد المسند اليه على كيفيات مختلفه
وصور متباينه لكن ما وقع فى بعض النسخ من مقتضيات الاحوال على لفظ اسم الفاعل وايراد المسند اليه بالنصب
مفعولا للمقتضيات او فى قوله تعلم لا يقضان لا بد من التحصن عن الاحوال المقتضيه لانواع التفاوت
فى المسند فان قلت كيف اسند ايراد على المفعول لاسم الفاعل من غير اعتماد قلت لانه بالاضافه الى الاحوال
اضافة ساسه فى معنى الاعتماد على الموصوف كانه قيل عن احوال مقتضيه ايراد المسند اليه ومنهم من يجعل حرف الجر
احدهما بعد عليه فان قلت فيجوز مع المقتضيات لللام قوله من التفحص عن الاحوال المقتضيه ونحو الكر
لا نوا فى ما سبق فى صدر الفن قلت بصحح المقتضيات يستلزم تصحح المقتضيات وبالعكس
و فى افراده عطف على فى المسند وكذا فى كونه جمله اى لانواع التفاوت فى افراد المسند اى كونه فعلا اما
نحو قام زيد او حالا نحو يقوم زيد او مستعملا نحو سيقوم زيد او اسما منكرا او معرفا فقدم الفعل ثم المنكر بعدها
لما هو الاصل فى المسند واشار بقوله من جملة المعرفات الا انه لا بد لخصوص كل نوع من المعارف
من حالة مقتضيه على حده ومن كونه موخرا عطف على من كونه معرفا وقدم ذكر التاخير لانه
لما كان الاصل فى المسند اليه هو التقديم كان التاخير هو الاصل فى المسند حتى ههنا متعلق
بقوله التفحص عن الاحوال المقتضيه لانواع التفاوت فى المسند وحتى ههنا وكذا فى المسند وحتى بسمه
ومقتضاه وسمه لكل مقام والسمة بكسر السين وفتح الميم مصدر وسم يسم سمة اصلها الوسمة والمراد بها
العلامة والسمت بفتح السين الطريق ومعنى اسام المسند سمة المقام كونه على وفق ما يقتضيه كبروز المسند اليه
لكل مراد فى معرضها وكذا اخراج المسند الى حد مقتضى المقام على اعدل طريق لذلك المقام
معه اى ذلك الاسام والاخراج موضع امتحان العوى الفكريه واسار الاصعب على الاقوى بالمطارح
والمطارد على لفظ اسم المفعول اسم مكان من طارحوا الكلام طرحوه فيما بينهم وتطروا فيه وطرده بعضهم

الى البعض ومن طارد بعض الفرسان بعضا حمل عليه وطرده ومعنى ذلك سعدنهم
الراء المهملة جرينه والمتخذ الجذع من الفرس الذى تم له سنتان والقارح خمس سنين اما الحالة
المقتضيه لتركه فيتحقق عند تحقق امرين احدهما قيام قرينه حاليه او مقاليه تعرف بها المسند ليصلح
المقام للحذف وهذا معنى كون المسند اليه بحال يعرف منه اى من ذلك الحال المسند وثانيهما ان يتعلق
بالترك غرض ليترجح على الاتيان الذى هو الاصل فى جزء الكلام فقوله ويتعلق عطف على كان او حال
وباقى الكلام يفصل للغرض وسواهم من العاده التى تقصد خصوصها والداعى الذى يدعوا الى الفعل كقوله
الكلام المقام مثلا فمنه اتباع الاستعمال الوارد على ترك مثل كلاهما وتمرا اى كليهما واردتك
تمرا او على ترك نظائره بان يكون منساك ضابط علم من استقراء كلامهم انه يحذف المسند عنده وقد ذكر
منه من ذلك احدها ان يكون المبتدا مصدرا او ما يقوم مقامه مضافا الى فاعل او مفعول وبعده ما هو
حال منهما او من احدهما فاصل ضربى زيدا قائما ضربى زيدا حاصل اذا كان قائما فحذف حاصل كما هو حكم
متعلق الظرف المستقر اذا كان بدلالة الحال عليه لما بين الظرف والحال من المناسبه وقامت مقامه لكونه من
تمة الخبر حالا من الضمير فى كان التامه ولهذا كان الحذف لازما بخلاف ما راه الكوفيون من كونه حالا من المذكور
فانه يكون من تمة المبتدا فلا يصلح للقيام مقام الخبر حتى يلزم حذفه وانما سموا الكلام حصر جميع ضرباتى زيدا
على انه اضافه المصدر من غير اشارة الى معهود على حال القيام اى جميع ضرباتى حاصل فى حال القيام
فلا شى منها حاصلا فى غيره بخلاف ما اذا قيل جميع ضربى زيدا حال كونه قائما حاصل فانه لا ينافى وقوع ضرب
عليه فى حال اخرى بخلاف ما اذا قدر كان ناقصة وقائما خبر كان فانه لا ينافى الظرف فلا يقع موقعه وكذا
التقدير اكثر شربى السويق حاصلا اذا كان ملتوتا من ليس السويق حدحه بالماء وعليه ليتماسك وحرا
اذا ضرب باليد واخطب ما يكون الامير حاصل اذا كان قائما فالحال تمسكا من فاعل المصدر وما نصبه
والمنصب بالخطابه كون الامير وحصوله مجازا وقد يعد الزمان مثل المعنى الى ان اخطب اوقات كون الامير
حاصل فى وقت حصوله قائما وقد جعل الوقت خاطبا على الاسناد المجازى وجعل وقت القيام ظرفا لوقت
الخطابه على طريقة طرقه الكل للجزء ومنهم من يجعل اذا مرفوع المحل بالخبريه كما ذكر سيبويه فى اذا يقوم زيد
اذا يقعد عمرو ويدل عليه مهابة اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة برفع يوم وقولهم كل رجل
وضيعته وضابطه كل مبتدا بعده مرفوع مصدر بالواو المعه قصدا الى الاخبار بمقارنتهما والتقدير
عند المحققين كل رجل مقرون هو وضيعته على ان ضيعته عطف على الضمير فى الخبر لا على المبتدا لكون
تمة فلا يقع موقع الخبر ومنهم من يجعل الواو مع ما بعدها خبرا اذا قلت كل رجل مع ضيعته وهو قوى من جهة المعنى
دون اللفظ اذ لم يعهد فى الواو ذلك وقولهم لولا انت لكان كذا اى موجود فحذف لان كون
لولا لامتناع الشىء لوجود غيره يصلح قرينة على ذلك وجواب لولا قائم مقامه ومنهم من يجعل المرفوع بعد
لولا فاعل فعل محذوف الا ان الاستعمال عند عدم الحذف جملة اسمية مثل لولا الشعر بالعلماء وذلك
لكنت اليوم اشعر من لبيد ونحو ذلك مثل لعمرك لافعلن اى لعمرك قسمى او يمينى ونحو ذلك لان لا
صدرا الكلام عليه وقيام جواب القسم مقامه ويجوز ان يرد الامثلة الاخر من الضوابط المذكوره
والاخبار بروى مرفوعا ومجرورا فاذا رفع لاخفاء فى دلالة الحال

على مطلق الكون فيصلح قرينة للحذف اذا اريد بالخبر مطلق الوجود بمعنى اذا اريد موجود وان كان قد يفهم
من الخارج خصوص ما مثل ما اذا اريد بالباب او حاضر بخلاف ما اذا قصد خصوص خبر لا دلالة عليه مثل
ما اذا اريد قائم او عالم او آكل او سائر فانه لا يجوز الحذف ولو حمل المرجح ههنا ايضا على الاستعمال
لجاز لكن قد نبهناك انه لا انحصار في المقصد في الاغراض   زيد منطلق وعمرو اي منطلق فحذف
لقيام القرينة من الجملة السابقة ووجود المرجح وهو الاختصار والاحتراز عن العبث وهذا اذا جعل من عطف
الجملة على الجملة واما اذا قصد عطف عمرو على زيد ومنطلق المحذوف على المذكور كما يظهر في مثل ان زيدا منطلق
وعمروا فهو من حذف المعطوف على المسند   النار بعد قوله انا انبئكم بشر من ذلكم اما ان يحمل على النار
شر من ذلكم فيكون من حذف المسند او على هي النار فمن حذف المسند اليه وذلكم اشارة الى غيظهم على من يتلو عليهم
الآيات   واما ضيق المقام للحفظ على وزن او قافية او سجع او نحو ذلك او خوف فوات فرصة
واما فائدة مع قصد الاختصار لان ضيق المقام يلجئ اليه واما الاختصار فلازم في الكل   من بني اي
من المطالب بهذا الاشعار وبهدت اي بحسب بعض الشعراء فاجمعها فانا المستهد اي الانسان المستهد هو
المطالب به فيكون من حذف المسند ولو حمل على المطالب هو المستهد فمن حذف المسند اليه وقد يرجح كون المسند
اسما معرفا بعرفنا ان الباني اولى لان السامع حين قال من المطالب كان طالبا ان يعرف حكمه على المطالب
وقد ذكر ايضا انك تقول المطلوب بدليل سيحصل في ذمه المطلوب باعتبار تعريف العهد والجنس وهو طالب لتعيينه
في الخارج بانه المستهد او غيره فينبغي ان يجاب بانه المستهد   والمذكور في الكشاف وفي دلائل الاعجاز اذا
ملك ان انسانا من بابك كتاب ثم استخبر من هو فقيل زيد فمعناه زيد الباب لان قولك من الباب في معنى
ازيد الباب ام عمرو ام بكر الى غير ذلك فحقه ان يجاب بزيد الباب وقد يستوي الامران الواحد في مثل
ان قال الباب زيد لان السؤال عن الباب فيجب ان يحمل محكوما عليه الأمرين انهم اتفقوا على ان جواب
من قام زيد بتقدير قام زيد لا بتقدير زيد قام والواقع في مثله تقدم الفعل عند عدم الحذف ولئن سألتهم
من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم فمانع تقدير الاستفهام في السؤال تقديمه في الجواب
وبين المعرفتين بون لان تعريف الفعل … كما سبق … ولكن … ههنا اظهر … يكون
المذكور خبرا عنهما … للاشعار بان ارضاء الرسول لكان من الله وان رضاهما واحد وانما
لم يحمل على الاختصار والاحتراز عن العبث كما في زيد منطلق وعمرو لاستلزامه الحذف من القرينة بخلاف
ما عندنا فان لفظ ما عندنا … ان المذكور خبرا … وتقدير
المحذوف الاستفهام في قول اي زيد قام وعمرو   واما انه لا يخرج لاحد في هذا يصلح عوضا للترك
بمعنى الفائدة المطلوبة منه اي تركه لتحقق عدم احتياج الذكر الى ما ليس بمراد والقصد الى حصوله يصلح مانعا
واما بدون كلمة لا على ما في بعض النسخ فيصلح مانعا وان لم يصلح غاية مطلوبة فان احتياج الذكر الى ما ليس بمراد
يصلح مانعا على الترك وقد نبهناك على ان الغرض ههنا اعم فظهر صحة ما في النسختين واما حمل الاولى على حذف
مضاف هو الاحتراز فهو … عن عدم احتياج الذكر الى ما ليس بمراد لا يصلح مانعا على الترك لا مطلوبا
منه وتقرير المثال ان ام على قسمين متصلة للسؤال عن تعيين ما علم ثبوته على الابهام ويلزمها الاستفهام
وان يكون احد المستويين في علم المستفهم يليها والآخر يلي الهمزة مثل ازيد عندك ام عمرو واقام زيد ام قعد



بخلاف اقام زيد ام قعد عمرو وازيد عندك ام عندك عمرو ومنقطعة بمعنى بل والهمزة اي للاضراب
عن كلام سابق واستفهام ما كان او خبرا او الاستفهام عن كلام لاحق والمراد بقولك ازيد عندك ام عمرو
طلب تعيين من علم ثبوته عند المخاطب على الابهام كما هو معنى ام المتصلة فلو قلت ام عندك عمرو بذكر
المسند لخرج الكلام الى ما ليس بمراد وهو الاضراب عن الاول والاستفهام عما يليها على ما هو معنى
ام المنقطعة فترك المسند لئلا يخرج ذكره الى هذا ولا فائدة المسند لكونه قطعيا في الاحتياج الى غير المراد بخلاف
ازيد عندك ام عمرو عندك فانه ربما يدل على احتمال كون ام متصلة يليها احد المستويين والآخر الهمزة
على ان هذا ايضا احتياج الى غير المراد الذي هو الاتصال بالتعيين واما لكونها منقطعة … اعادة
المسند على ما ذكره المحققون من النحاة ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون ام عمرو في قولنا ازيد عندك
ام عمرو عطفا على زيد عطف مفرد على مفرد لمشاركته في المسند المذكور كما في قام زيد وعمرو فمن اين يحمل على
ترك المسند بناء على غرض لا يقال المراد بترك المسند انه لا يعتبر اصلا لا مذكورا ولا محذوفا لانا نقول
ما ذكر في صدر الحال من كون المسند اليه حال تعرضه المسند ويعلق بتركه غرض مما ينافي هذا المعنى وايضا
لا يكون بترك ذكره للغرض المذكور بل لعدمه في نفسه   واما الاختيار السابع مع الصواب ترك اللام
على … او بلا بالحذف للاختيار فاسد ايضا لان الغرض هو الاختيار لا الحذف للاختيار … اللفظ
انه مثل المعنى لدلالة اقوال ويعلق بتركه غرض على كون الترك لغرض ما لكذا وكذا لكن الانسب ان يدعى
ذلك فيما يلزمه اعني طلب تكثير الفائدة   بالمذكور اي بما ذكر من الكلام بمعنى ما يكون مسندا اليه
على تقدير الحمل على ترك المسند ومسندا على تقدير الحمل على ترك المسند اليه كلفظ صبر جميل وطاعة معروفة
فلذا عبر عنه بالمذكور دون المسند اليه وضمير حمله للمذكور وعليه وغيره لترك المسند ولم يتعرض لتقدير الذي مطلب
منكم طاعة معروفة اي معلومة كطاعة المؤمنين لكونه مذكورا فيما سبق فاقتصر ههنا على ما لا بد منه من التقدير
واما الحالة المقتضية لذكره فهذا ورد ما سبق في ذكر المسند اليه حذوا وحاصلا ان لا يوجد ما …
حاله او مقاله يدل على المسند او يوجد لكن يتعلق بذكره غرض مرجح مطلوب او باعث محض يترجح الذكر
او قصد التعجب يعني ان قولنا الاحوال من صور الاسد ويطلق ثوب زيد وسيفه بالدم ونحو
ذلك وارد لنا على انه يقاوم الاسد لكن نذكر ذلك لقصد تعجب السامعين من حال زيد وما هو بصدده وما قال
ان التعجب حاصل بدون الذكر عند قيام القرينة ممنوع على انه جعل الغرض قصد التعجب واي دلالة للذكر
المسند اليه فقط على ان قصد التعجب دون افادة النسبة وان قامت القرينة على نفس المسند وهو قوله قاوم
الاسد في مثال … اذا ذكرنا لا حاجة اليه في افادة النسبة طلب العقل فائدة وكان قصد التعجب مناسبا
يحمل عليه ومنهم من زعم ان مراده ان التعجب وان كان حاصلا بدون الذكر لكن التعجب الحاصل بالذكر لا يكون
بدونه والحق ان هذا كلام قليل الجدوى جدا   او تعظيمه اي تعظيم المسند اليه او اهانته او التبرك
او الاستلذاذ او نحو ذلك من الاغراض التي يصلح لان يقصد بها في المسند اليه ان كان المسند
صالحا لذلك النوع من الغرض   والمقام مقام بسط بسببه بذكر وليس اليه كبير حاجة
او لان الاصل الصواب ترك اللام وكذا في قوله او ليتعين كونه اسما لكنه قال المعنى يعني ان
القرينة ربما يدل على ان المسند المحذوف هو عالم او علم او يعلم او له العلم او نحو ذلك مما يفيد اصالة

بالعلم فيقصد بالذكر تعين احد المذكورات لغرض يتعلق به ومعنى دلالة الاسم على الثبوت انه يفيد
حصول المسند للمسند اليه من غير دلالة على دوام او تجدد من زمان او استمرار تجدد على تجدد الازمنة
فلفظ صرح بانه لا دلالة لقولنا زيد قائم على ازيد من حصول القيام له ثم قد يدل المقام او العقل على حصول
المسند على دوام او تجدد مثل زيد طويل او قصير وعمرو آكل او شارب وقد يقال ان يكون قولنا
الثبوت صريحا اشارة الى هذا المعنى واما ما اشتهر من دلالة الجملة الاسمية على الدوام والثبات فبعض
المقامات ومعونة القرائن كما ان افادة الجملة الفعلية التجدد [illegible] الى الاسمية اوظرفا هذا
بالنظر الى الظاهر المتعارف من كون المسند في نحو زيد في الدار هو الظرف وان الضمير قد انتقل اليه وصار
هو الفاعل واما ان كان المسند في الحقيقة هو الفعل او اسم الفاعل المحذوف وقد تعرض بانه لا دخل للذكر
في احتمال الثبوت والتجدد عند قيام القرينة على ان الخبر هو الظرف او اعم منه والجواب ان المراد انه
يورث الاحتمال صريحا وقوله وهما اى التقديران حاصل او حصل مثل او بمعنى الواو او اراد ان يحتمل التقدير
هذا وما نبه في كلام يدل على ان اقوى الاحتمالين تقدير الفعل وهو في المقتضي لافراد

ونعلم لشمول هذه الاعتبارات نعين الكثير منها دون الجمع اذ لا يجب ولا يمكن ان المسند اليه في
الكل زيادة التعين وبسط الكلام ومحافظة الاصل الذي هو الذكر وتعيين احد الامور الثلاثة اعني الاسمية
والفعلية والظرفية وهو الاسمية وفي الاكثر استلذاذ المسند وتعظيم المسند اليه والتعريض بغباوة
السامع والمخالف في الله الحق المعطلة والمشركون ومن يجري مجراهم وفي محمد [illegible] مثل اليهود والنصارى
وفي الثواب [illegible] اهل العدل والتوحيد لايجابهم على الله تعالى ثواب المطيع وعقاب
العاصي وعدم خلق الشرور والقبائح [illegible] الصفات القديمة المفضية الى كثرة
القدماء المنافية للتوحيد والناصر لدين الله هو الناصر [illegible] من الخلفاء العباسية وكان [illegible]
[illegible] خرقة للصوفية وصنف كتاب روح العارفين بويع له [illegible] ابيه [illegible] الاحد
من [illegible] سنة خمس وسبعين وخمسمائة وتوفي في سلخ رمضان من سنة اثنين وعشرين وستمائة وفي ايامه قتل طغرل اخر السلاطين
السلجوقية واما الحال المقتضية لافراد المسند ووقع الظاهر موقع المضمر لزيادة التمكن ولكونه في امثال [illegible]
اقسام والمقتضي للافراد مجموع امرين احدهما كون المسند فعليا احترازا عن نحو زيد قام ابوه وثانيهما عدم كون المقصود
نفس التركيب تقوى الحكم احترازا عن نحو زيد قام فان المسند وان كان فعليا لكن قصد به تقوى الحكم وقد يقال التركيب
لان التقوي بالمؤكدات الخارجة مثل التكرير وان واللام لا يمنع افراد المسند وقد سمى في علم النحو الوصف [illegible]
مثل مررت برجل كريم او كريم ابوه وصفا سببيا وعلى ذلك القياس سمى المسند نحو زيد قام وقام زيد مسندا فعليا
وفي نحو زيد ابوه قائم او قام ابوه مسندا سببيا فبين المراد بالمسند الفعلي واورد امثلة من الاسم والفعل الماضي
والمضارع مطلقا ومقيدا بالشرط ومن الظرف ثم احال تعيين تقوي الحكم الى موضعه وتوسيط الامثلة بين تعريفي
السببي في افراد المسند دليل ظاهر على انها امثلة للمسند الفعلي لا لافراد المسند فلا يتوهم كون المسند في العصر
جملة ومعنى التقوي مثل الكريم الرئيس وفي الدار خالد على اقوى الاحتمالين وانما مثل لافراد المسند لانه
اما اسم منكر او معرف او فعل ماض او مضارع وقد ذكر امثلة كل وفوائده في موضعه فلا معنى لذكر امثلة الافراد على
الاطلاق بل الاستعمال لا يسوى ذلك وكرر مثال الظرف مع [illegible] عن المسند اليه مثل الكريم الرئيس [illegible]

مثل في الدار خالد على ان خالد مبتدأ او في الدار خبره واحتج على كون الظرف في تقدير الفعل لكون جملة لان
الفاعل لا يكون مفردا بانه قد يقع صلة للموصول والصلة لا تكون الا جملة مع ان صحته في الصلة والخبر واحد [illegible]
ولو كان القصد الى التمثيل لافراد المسند لم يصح التعليل بقوله او تقديره استقر واحتمل الا على ان خالد فاعل الظرف
من غير اعتماد على ما هو راى الكوفيين والاخفش او لو قدر مستقر او حاصل لم يكن المذكور جملة مع القطع بانه خبر
تام الافادة والقول بان جعل الظرف في تقدير اسم الفاعل وجعل في الدار خالد على راي الاخفش [illegible]
نعم اذا جعل خالد [illegible] في الدار خبرا مقدما [illegible] على ما ذكرنا ان المسند فعلي سواء قدر الظرف بالفعل او باسم الفاعل
معنى التعليل بتقدير الفعل وانما قد ذكروا ان الخبر اذا كان جملة للمبتدأ مثل زيد قام لم يصح تقديمه [illegible] هذا
بان علة الامتناع هو الالتباس بالفاعل ولا التباس هاهنا لعدم جواز الاعتماد لجعله فاعلا [illegible] عدم كونه [illegible]
واما اعتراض الايضاح بان ما ذكر [illegible] ثم الآن في تفسير المسند الفعلي يجب ان يكون تفسير المسند المطلوب في
الجملة الخبرية بناء على [illegible] لا معنى للمسند فيها الا ما حكم بثبوته للمسند اليه او بانتفائه عنه [illegible]
معنى ان يحصل ان المراد بالثبوت ما هو اعم من الثبوت المحض بالمسند الاسم المقابل للتجدد فان هذا قد يكون مع الدلالة
على التجدد او الدوام او الاستمرار واما الحال المقتضية لكونه اي المسند [illegible] فعلا فلانه لكونه
الاصل في المسند [illegible] ومعنى تخصيص المسند باحد الازمنة تقييده بزمان الماضي او الحال او الاستقبال
وقد [illegible] باخصر ما يمكن من الطرف احترازا عن مثل زيد قائم [illegible] او في الحال او فيما يستقبل فانه يأتي بالمسند الاسم
لكن يلحظ بهيئته بخلاف الفعل فانه [illegible] من مدلول الصيغة وقوله مع افادة التجدد [illegible] لا يفيد وقدم
احترازا عن مثل زيد قام فانه يفيد تخصيص المسند باحد الازمنة مع الاختصار وليس المسند فعلا بل جملة لكونه
مفيدا للثبوت دون التجدد لكون الكلام جملة اسمية [illegible]
بعد اخصر ما يمكن لانه احتاج الى انضمام الغير فلم يكن اخصر ما يمكن [illegible] فعلا [illegible]
مقام كونه مفردا او ذلك بان لا يقصد تقوى الحكم مثل زيد قام خارج عنه لكون المقصود هو التقوي ومعنى التجدد الحصول
بعد ان لم يكن فهو مثل علم الله ويعلم الله بمعنى التجدد باعتبار حدوث التعلق ولا يلزم منه التغير في العلم القديم
وفي مثل زيد كان يعلم التجدد والاختصاص بالزمان بدلالة الفعل وفيه المقام لا بحسب اصل التركيب [illegible]
زيد كتب او يكتب ويل لهم هي كلمة دعاء بالهلاك والعذاب وهي في الاصل مصدر لم يستعمل
فعل وفي قوله مما اسلفت بيان انه كتبت للزمان الماضي [illegible] وفي قوله يعذبك يكسبون لزمان الحال [illegible]
افعل بعد اي بعد ما مضى فيكون للحال ولا افعل بعدا اي بعد ما يجيء فيكون للاستقبال وفي قوله تعالى افكلما جاءكم
رسول بما لا تهوى انفسكم استكبرتم ففريقا كذبتم وفريقا تقتلون المكذب يخص بالزمان الماضي [illegible]
[illegible] والقتل يخص بزمان الحال [illegible] الذي هم بصدد [illegible]
لم يحصل الفراغ [illegible] لان قتل محمد عليه السلام لم يتم بعد ولا هو مستقبل [illegible] البعض
[illegible] يستعملون بالقتل في الحال [illegible] المضارع وعبارته صريحة في ان ليس المراد بالعذاب
الذي يعلمونه محمدا صلى الله عليه وسلم خاصة [illegible] واما اذا اريد [illegible] الاستاد
والتعبير بالمضارع لاستحضار تلك الصورة الشنيعة فذلك وجه اخر واما الآيات الثلاث الاخر فصريحة في
الاستقبال الا ان القصد في البعض الى التأكيد واصل الاستدراج اخذ الشيء قليلا قليلا كما في

الدرجة والمعنى سمكرتهم بدرس اعالهم وكلما حددوا معنيه حددنا لهم بعده وبتسميتهم الاستعمار
والمراد بالزمان الماضي يشير الى ان الزمان موجود ذلك الماضي منه قد وحد وليس يوجد الان والمستقبل من
الوجود والحال اجزاء من اواخر الماضي واجزاء من اوائل المستقبل متعاقبة من غير مهلة وتراخ والظاهر ان المراد
اجزاء لا تتجزى تسمى بالانات على ما يراه المتكلمون من تركب الزمان من الانات كالجسم من الجواهر الفردة وقول
والحاكم في ذلك يحتمل ان يشير الى عدم تحقق جزء من الزمان يسمى الحال فان النحويين لا يحملونه وانما الزمان امر
موهوم الاتصال غير قار الذات منقسم بحسب الفرض لا الى نهاية واما الان فهو نهاية للماضي وبداية للمستقبل
ليس قسما على حدة مثل النقطة حين تعتبر انقسام الخط ويحتمل ان يشير الى تعين مقدار الحال فانه مفوض الى العرف
بحسب ما يحمل هو ظرفا له من الافعال مثل يصلي في الحال او ياكل او يمشي او يركب او يرمي او يحج او يجلس الى الكتاب
او يسل الكفار ونحو ذلك واعاد لفظ الزمان مع الحال اشعارا بانه هو المقصود زمانان ذكره معه نظرا الى الافعال
دون الوصف وفي قوله فيما ياتيك فيما جاء حيث اسقط لفظ الوجود الزمان فلزم ان يكون الماضي زمانا
توجد في الزمان السابق على زمانك والجواب ان هذا دفع وليس لاسطرابه العرف واللغة ولا ان يمنع صحة قولنا
الزمان الزمان الماضي مثل الحال والاستقبال بعدد على انه يجوز ان يكون هذه الظرفية نظرا الى استعمال الكل على
الجزء يعني ان كل زمان هو من اجزاء الزمان الذي قبل زمانك ماض واما الحال المقيد لتعقيد اى المسند
المسند بما يتعلق به من نحو المفعول او الشرط ادفقد ذكر تخصيص المسند الاسم بالاضافة والوصف في حالة على حدة وان
كان قد دخل في صدر الفن كل ذلك من تعقيدات المسند ولولا ان فيما بعد بين كلها تعقيدات للمسند لكنه اجمل
صنيع تعقيده للفعل الا ترى انه قدم ذكر حالتي التعقيد وترك على حاله كون المسند اسما نظرا الى ان هذه التعقيدات
في الاعم الاغلب وبحكم الاصل تكون للفعل لكن جعلها من تعقيد المسند نظرا الى انها قد تكون لما يتصل بالفعل من المصدر
والصفات المشبهة منه ومعنى تربية الفائدة تقويتها وازديادها من حيث حصول علوم اكثر وزوال جهالات اوفر
والفائدة هي الحكم او لازمه ومعنى الكلام على ان المسند اليه والمسند كلما ازدادا خصوصا ازداد الحكم بعدا عن احتمال التعميم
لتوقفه على خصوصيات اكثر فكانت الفائدة في تعقيده اقوى والى هذا اشار بقوله وهذه كلها تعقيدات وما يتصل به ذلك الحكم
بها بعدا ما يتصل به اى بالمسند ان يتعلق به معنى سواء كان مفعولا له كغير الشرط من المذكورات او لا كما في الشرط
ولفظ نحو تنوين نحو المصدر ونحوه كذا او كذا متعلقة بقصد التعميم كلفظ مثل في قولهم مثلك لا يبخل وسوكرى في كلام المصنف
حذا وقوله اوالسبب الحامل يعني المفعول له على ما هو العادة المطلوبة مثل ضربته تاديبا ومجرد الناعت مثل قوله تعالى
الموت جبنا وجعل بالسوط في ضربته بالسوط مفعولا به بواسطة حرف الجر جريا على ما اصطلحوا عليه من ان كل ما
دخله حرف الجر وهو مفعول به حتى المفعول فيه والمفعول له عند ذكر في واللام سواء كان الحرف للتعدية كما في مررت
بزيد او للاستعانة كما في كتبت بالقلم ومنه ضربته بالسوط واما القول بان مراده ما اذا جعل الباء للتعدية دون
الاستعانة حتى كان السوط احد المضروبين فمما لا يصغى اليه او ما ترسل الى زيدا يشير الى ان المراد
بالمفعول ما عم من احرف الجر اما كونه مفعولا به فظاهر او المستثنى منه العام منه وكيس الا في التعدية الى ارادة
لم يقولوا بان الا ريدا عند حذف المستثنى منه بدل مما قبلها واما كونه بواسطة الحرف فلان الفعل المسند للتعدي
الى المفعول المقصود ووقع الفعل عليه الا بواسطة اداة الاستثناء احرى علما او ورد على لفظ
الخطاب اى سواء الاحرى الشرط او ورد مثله فهو قيد للمسند الواقع في الجزاء وانما نظر العروض انه اذا قدم سبق الشرط

المقيد به جزاء ونحوهم بحروف الشرط في مثل ان ضربت عمرو وضربت زيدا والعامل في ان ضربت عمرو وضربت زيد
حيث يتوهم ويضرب عنه الجاحظ وجزاء مرفوعا لان الشرط لما كان ماضيا جاز عدم العمل في الجزاء كما في الشرط واذا
احبر شرطا كان المقيد الاعلى الجزاء ويعبر الجزاء محذوفا ولم اذكر الجزاء جواب سؤال وسؤال من
المقيدات للمسند الجزاء في باب كان نظرا الى ان كان مسند الى المرفوع الذي هو فاعل بحسب النحو ولهذا لا يعدى الملحقات
بالفاعل كما يعد الخبر في الملحق بالمفعول فلم لم يذكره وتقرير الجواب ان الافعال الناقصة مع الفاعل الاسم كلاما مقيدا
حتى يكون الخبر قيدا فيه لتربية الفائدة بل المرفوع مسند اليه والمنصوب مسند ثم الحكم بهما وتعقيدكان تعقيد المنصوب
فلو سلم لم يذكر كان من جملة المقيدات لكان اوجه والجواب ان هذا ذكر وبه ما تقال ان الافعال الناقصة
تدخل على الجملة الاسمية لاعطاء الخبر حكم معناها اى هو مضمون معانيها وحاصلها يعني يحصل الخبر وكان زيد فاما
حكم الكسوة في الماضي وفي صار زيد عبا حكم الانتقال وعلى هذا القياس ولاقه بهذا المعنى ومخالفة ظاهر ما عليه
كلام النحاة من كون الخبر في باب كان من المفعول امر بالتامل وقد ظهر لك من هذا اى من كون
الشرط قيدا للمسند في الجزاء ان الجملة الشرطية لتعيد الاحكام حرية هي مضمون الجزاء مقيد بقيد مخصوص هو مضمون
الشرط كما يقيد بالمفعول فيه والحال ونحو قولك ان تضرب عمرو وتضرب زيد حكم بنسبة الضرب الى زيد في وقت
وقوع الضرب من عمرو وعلى تقدير كما تقول تضرب زيد في وقت ضرب عمرو وانها محتملة في نفسها للصدق والكذب
كسائر الاخبار ولا تخرج عن الاحتمال لا لعارض كما في قولك ان طلعت الشمس وجد النهار او وجد الليل واما
الشرط نفسه مثل ان طلعت الشمس فليس بكلام فضلا عن احتمال الصدق والكذب وهو ما قال الامام انه صحيح
انه الكلام يخرج عن التمام بانه بالنقصان كما اذا قلت زيد قائم بدون الاعراب واداة الربط وبانه بالزيادة
كما يدخول حرف الشرط مثل ان قام زيد هذا ما هو عليه اللغة وكلام العربية واما المنطقيون فيجعلون كلام الشرط
والجزاء خارجا عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب ويعرفون الحكم فيما بينهما باللزوم او الاتفاق وبان الحكم
الواقع فالقضية صادقة والا فكاذبة سواء كان الشرط والجزاء صادقين او كاذبين او مختلفين ويصرحون بان المحكوم
عليه هو الشرط والمحكوم به هو الجزاء بمنزلة المسند اليه والمسند في زيد قائم والحكم هو التعلق بينهما باللزوم
او الاتفاق او عدمه لا بثبوته له او انتفائه عنه كما في القضية الحملية وكثير من الناس لا يفرق بين الاعتبارين ويخلط
بين كلام الفريقين حتى زعم بعض اكابر الافاضل في هذا الكلام ان مراد المصنف بقوله في قولك ضربت زيد
جملة خبرية مقيدة بقولك ان ضربت عمرو وتلك الجملة الخبرية محتملة للصدق والكذب في نفسها اى بالنظر
الى ذاتها مجردة عن التقييد بالشرط واما مع التقييد فلا ورد على من ذهب الى التقييد بالشرط لا يخرجها
عن جنسها وعن احتمال الصدق والكذب كما التقييد بغير الشرط بانه قياس مع وجود الفارق وان حمر
بانه يحقق للحق الاعتبار واعترض بعضهم بانه اذا كان الجزاء مع التقييد بالشرط غير محتمل للصدق والكذب
لم يكن الجملة الشرطية محتملة للصدق والكذب لانها ليست الا مجموع الشرط والجزاء ويكون قيد الشرط مهملة
وان حسن الفرق بين المقيد والمجموع مما ذكر غلط على الغلط مع التشكيك فيما هو الحق بل مراد الفاضل
ان الجزاء عند التقييد ليس محتملا للصدق والكذب كما كان قبله بل اصل الخبرية واحتمال الصدق والكذب
الى مجموع الشرط والجزاء وما بينهما من الحكم على ما يراه المنطقيون وما بذلك مطلعا على اختلاف كلام العلماء
ان كلمة كلما عند المنطقيين علم في الشرطية حتى ان قولنا كلما طلعت الشمس فالنهار موجود جملة خبرية
موجبة كلية

الدرجة والمعنى سيكرمهم بقدر اعمالهم وكلما ازدادوا معصية ازددنا لهم نعمة ويلبسهم الاستدراج
والمراد بالزمان الماضي يشير الى ان الزمان موجود ذلك الماضي منه قد وجد وليس بموجود الان والمستقبل ضرب
الوجود والحال اجزاء من اواخر الماضي واجزاء من اوائل المستقبل متعاقبة من غير مهلة وتراخ والظاهر ان المراد
اجزاء لا تتجزى تسمى بالانات على ما يراه المتكلمون من تركب الزمان من الانات كالجسم من الجواهر الفردة وقوله
والحاكم في ذلك يحتمل ان يشير الى عدم تحقق جزء من الزمان يسمى الحال فان التحقيق انه لا وجود له واما الزمان امر
موهوم الاتصال غير قار الذات منقسم بحسب العرض لا الى نهاية واما الان نهاية للماضي وبداية للمستقبل
ليس قسما على حدة من الماضي حتى يعتبر انقسام الخط ويحتمل ان يشير الى تعيين مقدار الحال فانه مفوض الى العرف
بحسب ما يحمل عليه من الافعال مثل يصلي في الحال او يأكل او يمشي او يركب او يرمي او يحج او يحسن الى الناس
او يسأل الكفار ونحو ذلك واعاد لفظ الزمان مع الحال اشعارا بانه ... راما ان ذكره معه يطرق الاضمار
دون الوصف وفي قوله فعلا بانك متى احدث حيث استعمل طرفا لوجود الزمان فيلزم ان يكون الماضي زمانا
يوجد في الزمان السابق على زمانك والجواب ان هذا ادق وليس لا نظر اليه العرف واللغة ولا ان مع صحة قولنا
الزمان الماضي مثل الحال والاستقبال بعده على انه يجوز ان يكون بهذه الطريقة بطريق استعمال الكل على
الجزء بمعنى ان كل زمان جزء من اجزاء الزمان الذي قبل زمانك ماض واما الحال المقتضية لتقييد المسند
المسند بما يتعلق به من نحو المفعول او الشرط او قد ذكر تخصيص المسند الاسم بالاضافة والوصف في حالة على حدة وان
كان قد دخل في صدر الفن كل ذلك من مقيدات المسند ولو لا ذلك فيما بعد بان كلها مقيدات للمسند لكنه اجمل
ضمن تسبته للفعل الا ترى انه قدم ذكر حالتي التقييد وترك على حاله كون المسند اسما نظرا الى ان هذه التقييدات
في الاعم الاغلب وحكم الاصل يكون للفعل لكن جعلها من تقييد المسند نظرا الى انها قد يكون لما يتصل بالفعل من المصدر
والصفات المشتقة منه ومعنى تربية الفائدة تقويتها وازديادها من حيث حصول علوم اكثر وزوال جهالات اوفر
والفائدة هي الحكم او لازمه ومبني الكلام على ان المسند اليه والمسند كلما ازدادا خصوصا ازداد الحكم بعدا عن احتمال المخص
لتوقفه على خصوصيات اكثر فكانت الفائدة في تقويته اقوى والى هذا اشار بقوله فهذه كلها تقييدات والماصل ان زادتم الحكم
بها بعدا   ما يتصل به اي بالمسند ان يتعلق به معنى سواء كان معمولا له كغير الشرط من المذكورات او لا كالشرط
ولفظ نحو من نحو المصدر ونحو كذا وكذا متم لقصد التعميم كلفظ مثل في قولهم مثلك لا يبخل ونحوكم في كلام المصنف
حذاء وقوله او التبعية بعض المعمول الى انه لعرفي العادة المطلوبة مثل ضربت ضربا شديدا وتجرد الباعث مثل قعدت عن
الحرب جبنا وحمل بالسوط في ضربت بالسوط مفعولا به بواسطة حرف الجر بناء على ما اصطلح عليه من ان كل ما
دخله حرف الجر فهو مفعول به حتى المفعول فيه والمفعول له عند ذكر في واللام سواء كان الحرف للتعدية كما في مررت
بزيد او للاستعانة كما في كتبت بالقلم ومنه ضربت بالسوط واما القول بان مراده ما اذا جعل الباء للتعدية دون
الاستعانة حتى كان السوط احد المضروبين مما لا يصغى اليه   او ما تر سلمت زيدا يشير الى ان المراد
بالحرف ما عم من حروف الجر اما كون زيدا معمولا به فظاهر اذ المستثنى منه العام مقدر وكلمة الا في العدد اداة
لم يقولوا بان الا زيدا عند حذف المستثنى منه بدل مما قبله واما كونه بواسطة الحرف فلان الفعل المنسي لا يتعدى
الى المفعول المقصود ووقع الفعل عليه الا بواسطة اداة الاستثناء   اخرى كلا او ورد على لفظ
الخطاب اي سواء كان حرف الشرط او قدمه فهو قيد للمسند الواقع في الجزاء واما نظر العروض انه اداة قدم الشرط

المقيد به جزاء ونحوه بحرف الشرط في مثل ان ضربت عمرا وضربت زيدا والمراد نعمل في ان ضربت عمرا وضربت زيدا
حيث نوى يضرب عند الماضي جزاء انما مرفوعا لان الشرط اذا كان ماضيا جاز عدم العمل في الجزاء كما في الشرط واذا
اخر الشرط كان المقيد الاعلى الجزاء وتفسير الجزاء محذوفا   ولم اذكر الجر جواب سؤال وسؤال من
المقيدات للمسند الجر فيما كان نظرا الى انه كان مسندا الى المرفوع الذي هو فاعل بحسب النحو ولهذا لا تعدى في المطلوب
بالفاعل كما تعد الجر في الملحق بالمعمول فلم لم يذكره وتقرير الجواب ان الافعال الناقصة مع الفاعل الاسم كلاما مقيدا
حتى يكون الجر قيدا فيه لتربية الفائدة بل المرفوع مسند اليه والمنصوب مسند به الحكم بهما وقيدنا كان لتقييد مضمون
فلو سئل لم لم يذكر كان من جملة المقيدات لكان اوجه والجواب ان هذا ذكره وهذا ما يقال ان الافعال الناقصة
تدخل على الجملة الاسمية لاعطاء الجر حكم معناها اي حكم مضمون معانيها وحاصلها تعني يحصل للجر وكان زيد قائما
حكم الكسوة في الماضي وفي صار زيد غنيا حكم الانتقال وعلى هذا القياس ولا يقيد هذا المعنى ويحمل بعده على ظاهر علته
كلام النحاة من كون الجر في باب كان بمنزلة المفعول امر بالتأمل   وقد ظهر لك من هذا اي من كون
الشرط قيدا للمسند في الجزاء ان الجملة الشرطية ليست الا جملة خبرية هي مضمون الجزاء ومقيدة بقيد مخصوص هو مضمون
الشرط كما تقيد بالمفعول فيه والحال ونحوهما فقولك ان تضرب عمرا وتضرب زيدا حكم بنسبة الضرب الى زيد في وقت
وقوع الضرب من عمرو وعلى تقديره كما تقول تضرب زيدا في وقت ضرب عمرو وانهما محتملة في نفسها للصدق والكذب
كسائر الاخبار ولا تخرج عن الاحتمال لا بعارض كما في قولك ان طلعت الشمس وجد النهار او وجد الليل واما
الشرط نفسه مثل ان طلعت الشمس فليس بكلام فضلا عن احتمال الصدق والكذب وهو ما قال الامام ان
الكلام يخرج عن التمام بانه بالنقصان كما اذا قلت زيد قائم بدون الاعراب اداة الربط وبانه بالرباط
كما يدخل حرف الشرط مثل ان قام زيد هذا ما هو عليه اللغة وكلام العرب واما المنطقيون فيجعلون كلام الشرط
والجزاء خارجا عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب ويعرفون الحكم فيما بينهما باللزوم او الاتفاق وان طابق
الواقع فالقضية صادقة والا فكاذبة سواء كان الشرط والجزاء صادقين او كاذبين او مختلفين ويصرحون بان المحكوم
عليه هو الشرط والمحكوم به هو الجزاء بمنزلة المسند اليه والمسند في زيد قائم والحكم هو التعلق بينهما باللزوم
او الاتفاق او عدمه لا بثبوته او انتفائه عنه كما في القضية الحملية وكثير من الناس لا يفرق بين الاعتبارين ويخلط
بين كلام الفريقين حتى زعم بعض اكابر الافاضل في هذا الكلام ان مراد المصنف بقوله فقولك ان ضربت زيدا
جملة خبرية مقيدة نحو قولك اضرب عمرا وتلك الجملة الخبرية محتملة للصدق والكذب في نفسها اي بالنظر
الى ذاتها بمجرده عن التقييد بالشرط واما مع التقييد فلا ورد على من ذهب الى ان التقييد بالشرط لا يخرجها
عن حقيقتها وعن احتمال الصدق والكذب كالتقييد بغير الشرط بانه قياس مع وجود الفارق وان جر
بانه يخفى للمحققين واعترض بعضهم بانه اذا كان الجزاء مع التقييد بالشرط غير محتمل للصدق والكذب
لم تكن الجملة الشرطية محتملة للصدق والكذب لانها ليست الا مجموع الشرط والجزاء فيكون قيد الشرط معطلا
وان جرى الفرق بين المقيد والمجموع بما ذكر غلط على الغلط مع التشكيك فيما مع الحكم ذلك مراد الفاضل
الجزاء عند التقييد لم يبق محتملا للصدق والكذب كما كان قبله بل اصل الخبرية واحتمال الصدق والكذب
الى مجموع الشرط والجزاء وما بينهما من الحكم على ما يراه المنطقيون وما ذلك ظاهرا على اصطلاح كلام
ان كلمة كلما عند المنطقيين علم في الشرطية حتى ان قولك كلما طلعت الشمس فالنهار موجود جملة خبرية
موجبة كلية

احد طرفيها طلعت الشمس و الاخر النهار موجود وان واحد من الطرفين لا يحتمل الصدق والكذب ولما
يحتملها الحكم بينهما بلزوم الثاني للاول ولا شبهة لاحد في ان الخبر عند اهل العربية هو قولنا النهار موجود
وكلما منقول فيه منزلة يوم الجمعة لان كل اسم اضيف الى المصدر مع الفعل بمعنى الزمان اي في كل وقت طلوع الشمس
ثم لا يخفى عليك ان ما ذكره المصنف انما هو فيما اذا كان الجزاء جملة خبرية اعتمادا على انه في قانون الخبر
بخلاف قولك ان جاءك زيد فاكرمه او فاكرمه او فلينك بكرمه فان انشائية مقيد بعيد مخصوص
اعتبارات في الترك دون من الترك اعتبارات الاعتبارات هي الحالات المقتضية لا مقتضيات الاحوال
وقوله ولا اعني الفعل بالاضمار يعني التقدير هو اللائق بحكم الذوق لا الاظهار ولا الاضمار بلا تعيين للاداة
جهة حسن التأني والتقدير واشارة الى اعتبارات على كلمة في ذا المعنى ان للفعل اعتبارات في تعيين بالشرط
المحتملة وكان الاظهر نصب اعتبارات الثاني انها عطف على الاول الا ان الرواية بالرفع فكانه عطف على المحل
او مبتدأ خبره له فالجملة مبتدأ عدد احدها في حيز اعلم وجمع ذلك اشارة الى ما ذكر من نوعي الاعتبارات وضم لها
الى جميع ذلك نظرا الى المعنى وعلى حذف صفة اخرى للفعل او متعلق بالظرف ومعناها على انواد مقصود وحذفه
اصلها وحذفه   باع وقت لا يحتاج الى دعوى نظر وكثير بامل مثل عدم علم المتكلم بالمقصود او عدم
ارادة الاطلاع عليها او علم السامع بها او عدم الغرض لذكرها واما بعد مثل التنبيه على فطانة السامع وبادرة
اليها او ادعاء ظهورها او التعويل على دلالة الفعل او لو لعدم وقوع من السامع تسليم وهم المتكلم منكرا او
قادرا على الكلام   افادة الفعل نصب على المصدر من المصدر الواقع خبر لم يكن وحمله بدل لاعم غلط
واما وجه التحديد مضاف الى المفعول والفاعل المحذوف هو المسند واما افادة الفعل فمضاف الى الفاعل والمفعول
محذوف وقوله لاغراض متعلق بلم يكن وذلك اشارة الى عدم كون المراد ما ذكروا الاغراض مثل الاخير
ترمان كقولك الله عالم او لا ارادة الاطلاع على ما هو مثل الحديث واصل و المطلوب حاصل   لكونه منكرا
لا خفاء في ان المراد اسمه منكرا على ما ذكر في المعرف لكن قد يتوهم وصف الفعل او الجملة بالمنكر بخلاف المعرف
فكان الاولى ذكره في المنكر وتركه في المعرف وقد عكس لقرب العهد بههنا في صدد الفن وبعد العهد عند لا
يقال بل المراد لكون الاسم منكرا لانا نقول فهو كانه اسما معرفا يأبى ذلك   اذا كان الجزء في الخبر
الذي فيه ذلك المسند قوله واردا على طريق حكاية المنكر اي مثل المنكر الواقع في كلام اخر على الاستبعاد
صورة او كان الاخبار عن الشيء واردا على حكاية المنكر الواقع في كلام الغير بان يخبر عنه على صورته او اذا كان
الخبر الذي يكون هو المسند واردا على طريق مثل المنكر على حاله   كما اذا اخبر عن رجل بعين الاحبار
بالذي على انه شيء وبعده معمول له لحذف اللام لانه فعل لفاعل اخر المعنى للفاعل وهو الفاعل وان لم يكن
لما اسند اليه اخر المعنى للمفعول مع مثل في العرف فاعل اصل الفعل   ليس في كلام العرب
جران وسواد خبر المبتدأ هو قلما يسمع او قلما يصح لانه في تأويل المصدر اي هو سواء قولنا قبح وقولنا
يسمع والجملة استئناف او حال بلا واو والمراد انه ليس في كلام العرب في باب الخبر واما الاستفهام
فقد اشتهر في من ابوك على ان من مبتدأ وابوك خبره وفي نحو اصنع اذا حمل بمعنى الذي فصار ان
ما مبتدأ والذي خبره بل وفي باب الخبر ايضا ورد قوله تعالى ان اول بيت وضع للناس للذي ببكة مباركا
وله ان يجعله من باب القلب كما سيجيء وجه الامتناع عقلا فيعرف انه لا خطر بال العاقل فتشكلان

يهمه للمطلع بانك لو قلت رجل عالم بها او قصدت الاخبار عن رجل عالم بانه بهذا المثال انه لم يلزم
منه محال والقول بانه يمتنع الحكم بالمعين على ما ليس بمعين والمعلوم على ما ليس بمعلوم ليس بشيء لان التعيين
عن الشيء لما لا يدل على تعينه ومعلوميته لا يستلزم كونه غير معين وغير معلوم وكذا القول بامتناع التعيين كما تكون
فيه الاصل المعلومة كالمبتدأ لما لا يدل على المعلومية وما يكون فيه الاصل المجهولة كالخبر لما يدل على المعلومية
لانه ممنوع وكذا القول بامتناع مخالفة الاصل بالكلية يجعل ما حقه المعرفة نكرة وما حقه النكرة معرفة واما ما جاء
لما ورد في كلام الفصحاء من العرب مسندا اليه نكرة ومسندا معرفة كما في الابيات الثلاثة وهذا دعوى ان ليس في كلام
العرب اجاب بانه من باب القلب حيث جعل المسند اليه في مكان المسند واعرب باعرابه والمسند في مكان المسند اليه
واعرب باعرابه فاصل الاستعمال الذي هو الاعتبار ليس الا كون المسند اليه معرفة والمسند نكرة واما الثلاثة
من ابيات الكتاب كان سبيله الاول الثالث لمالم بعين والله فقد قيل انه لمروان بن فيان بن عبيد يغوث
وقيل لخداش بن زهير اخبار الى الكتاب ولا دلالة بذلك على كونه من كلام الفصحاء فالبيت الاول للقطامي عمرو بن سليم
من قصيدة يمدح بها زفر بن الحارث الكلابي وكان اسره فاطلقه ورد عليه ماله واعطاه مائة من الابل اولها
قفي قبل التفرق يا ضباعا   ولا يك موقف منك الوداعا موقف نكرة اسم كان والوداع معرفة خبره وضباعا
ترخيم ضباعة والمعنى الدعاء بان لا يكون موقف من المواقف موقف الوداع والبيت الثاني لحسان بن ثابت من قصيدة
يمدح بها النبي صلى الله عليه وسلم   ويهجو ابا سفيان اولها   عفت ذات الاصابع فالجواء   الى عذراء منزلها خلاء
والبيت كان سبيئة من بيت راس   يكون مزاجها عسل وماء   نصب مزاجها خبر كان وهو معرفة ورفع عسل
وماء اسمه وهو نكرة والسبيئة بالهمزة الخمر المشتراة للشرب واما المحمول بلدا الى بلد فالبالي الاغبر وبيت راس موضع
صغير بالشام ببن فيها وتحفة فيها الخمور وخبر كان قوله تعالى على انيابها او طعم غض من التفاح مصرع اجتناء
اي امالة او كسره والاجتناء اقتطاف الثمر والمراد هنا ما يكون بسبب انه وهو الادراك والنضج لعلة ثقل الثمر
ويميل الى السقوط والانكسار شبه ريقها بخمر وجدت بعسل وماء او بماء التفاح الطري الذي يطعم وقت ادراكه
وبكمال نضجه بحيث حان اجتناؤه كما يقول كان في درعه اسدا فانه تشبيه بالاسد والبيت الثالث فلك لا بابي بعد جول
الحي كان اكتام حمار   وقبله وكان لي قد رايت من اهل دار   دعائم ما ابتليتم فسار لو فاصبح عندهم كنقص قرب
فلا عين تحس ولا اثار   فلو بدلت بلا عدد امثل فلا   عجبت لك ولا استخار   وبعد لعل لحق الاسافل بالاعالي
وماج اللوم واختلط النجار   اي اكتسب الناس اخلاق اللئام وذهب السود دعنهم فلو لقوا على هذا الوصف سنة
لا اسالي انسان ابجنا كان ام غير نجيب ووجه كون البيت من نحو المسند وسكر المسند اليه انه مرفوع مكان المحذوف
المفسر بالمذكور وهو نكرة واما خبره وهو معرفة وذلك لان الاستفهام بالفعل اولى وان كان يحمل ان يكون ظبي
مبتدأ مخصصا بالاستفهام والجملة بعده خبره واسم كان ضمير يعود اليه وهو معرفة وان كان عائدا الى النكرة
لكونه اشارة الى ذلك المنكر ولذا امتنع مبتدأ مثل جاني رجل وهو راكب ويفسر بذلك الرجل وح يكون المسند اليه
والمسند كلاهما معرفتين لكن فيه مخالفة للاصل وترك للاولى بلا ضرورة والى هذا اشار بقوله ولا يظن
بيت الكتاب خارجا عما نحن فيه اي من كون المسند معرفة والمسند اليه نكرة ذهابا مقبول البطلان ومعنى قوله
فليس المراد كان امكان ان ليس محل الاستشهاد وورود الاشكال كان امكان المسند اليه الذي هو
نكرة هو اسم كان لرفع بانه ضمير وهو معرفة واما المراد بالاستشهاد والاستشكال لعطف المنكر سابقا على

انه مرفوع بكان المقدر المفسر بكان المذكور وانك خبره لا انه مرفوع بالابتداء لكون الجملة اعني كان
انك خبره ومع انك خبر كان المذكور المعرف اسمه وهو الضمير المستتر فيه ولا لكن اي ولكون المراد
طبي مقدرا باصل الكلام اطبيا كان انك ام حمارا فاعتبر بالقلب في طبي وجعلناه منصوبا مسندا وانك مرفوعا
مسندا اليه وانه خبر بان ما ذكرنا انما يحسن في مقام الدفع والمنع لا في مقام النقض والابطال ثم قال وفي البيت
اعتبارات من جهة السؤال والجواب فلا عليك ان تاملها بل عليك ان تاملها وان تمسك ان تعرض للتجنيب
اي القول بلا علم والتجنيب ان تعرض لكل الحدود وخطا احد في تلك الاعتبارات مخطئا لان القول بلا علم في
تخطئة المصنف خطأ وقوله مخطئا منصوب باضمار ان عطف على التجنيب من الاعتبارات اي لم لا يجوز ان يكون
طبي مبتدأ خبره الجملة بعده وانك خبر كان فيكون المسند اليه ضميرا وهو معرفة وجوابه ما سبق من الاخذ بالاولى والا
خلق ومنها ان الضمير الى النكرة نكرة لكونه كناية عن المرجوع اليه فينبغي ان يكون مثله في الابهام فكيف يكون معرفة
وجوابه ان فيه من التعيين والاشارة الى المرجوع اليه ما ليس في المظهر النكرة ولا نعني بالتعريف سوى التعيين
والاشارة ولو الى مبهم الا ترى انك اذا اردت تفسير الضمير العائد الى ما في قولك اعطني شيئا يكفيني قلت ذلك
الشي الذي يكفيني ولهذا يجري عليه احكام المعارف بلا خلاف واما الكلام في ضمير ربه رجلا ومنها ان شرط ام المتصلة
ان يليها احد المستويين والاخر الهمزة وههنا انما يجوز ذلك لو كان طبي مبتدأ اذ لو جعل اسم كان المحذوف كان الذي يلي
الهمزة هو الفعل والذي يلي ام هو الاسم ويكون التقدير عند الرجوع الى الاصل اكان طبيا انك ام حمارا مثل ازيدا
رايت ام عمروا لا اطبيا كان انك ام حمارا على ما قدر ليكون مثل ازيدا رايت ام عمروا وجوابه ان حذف الفعل
لما كان لازما لحصل لا يوجد اصلا لوجود المفسر كانت المعادلة حاصلة اذ لا يلي الهمزة وام سوى الاسمين ومن هذا
ما يقال ان الفعل لما كان غير مقصود فكانه غير موجود ومنهم من لم يقف على وجه السؤال فتوهم ان السائل يعتقد كون
طبيا فيما اورده من التقدير واصل الاستعمال خبر محذوف بقرينة الظاهر فيكون مثل ارايت زيدا ام عمروا وان
قد سلم ذلك واعتذر بان ذلك المحذوف لما كان ملتزم الحذف كانت المعادلة حاصلة ثم اجاب بانه خبر المذكور
بعد الذي هو ذلك المقدر في البيت اورده وحذف المفسر له فيكون مثل ازيدا رايت ام عمروا وقد عرفت ان وجه السؤال
هو ان طبي لو كان مرفوعا لكان المقدر المفسر بالمذكور كان المقدر واصل الاستعمال اكان طبيا انك ام حمارا
لان رجع العلة الى الاصل ليس الا ان يجعل ما كان مرفوعا واسما لكان منصوبا وخبرا له وبالعكس ومنها ان
انك لما كان هو المسند اليه في اصل الاستعمال كان الواجب تانيث الفعل لاسناده الى المؤنث الحقيقي من غير فصل
لا يقال هذا لا يتوجه على جناب المصنف لان المسند اليه انك هو المقدر لا المذكور فالمقدر كانت ولا على
اختيار كون طبي مبتدأ وهو ظاهر لانا نقول المفسر يتبعه على لفظ المفسر واذا كان المذكور كان بدون التاء
فالمقدر كذلك وجوابه ان الفعل المسند الى ظاهر المؤنث الحقيقي يجوز تذكيره مع الفصل … عبارة المصنف انه كان
ينبغي ان يقول اطبيا كانت انك اذ الواجب كانت انك طبيا ولا نعم كان الا ساو بل ويمكن دفعه بان الفعل
لما توسط بين الخبر والاسم … الضمير الواقع منهما جاز فيه التذكير والتانيث كقولك انك كان طبيا وكانت هذا
والحق ان طبي مبتدأ والبيت قلب من جهة المعنى فقط دون اللفظ وان هذا النمط من الكلام
الوارد في الابيات يسمى عند علماء المعاني بالقلب من قلب الشي ظهرا لبطن وقلب الجراب جعل ظاهره باطنا
وباطنه ظاهرا وبالعكس الضمائر باعتبار التشبيه ويأتي في الكلام في موقع البيان لقوله هنا سوى الان المروي

ناقة تذكر الضمير عودا الى العلف والمراد كلام الناس من المحاورات وهو … بيان للبيان اورد
الكلام بلفظ المضارع المفيد للتجدد والاستمرار على طول الزمان وقول الشعراء الماضين بلفظ الماضي
والمرسل بالجملة الاسمية المفيدة للدوام والثبات فان قوله في المرسل خبر لمبتدأ وهو كم من … على طريق الحكاية
ولما في القلب من توهم الاستبعاد والاستنكار لكونه على عكس ما يقتضيه ازالة الاستبعاد بطريق
الترقي الى الاعلى كانه قال هو واقع في كلام الناس بل في كلام الله المعجز الذي هو فوق كل كلام ولا احتياج
اعادة لفظة في في كل اذ كما طينت اوله فلان حتى تم عليها اي على الناقة وطينت
السطح بطينا اصلحته وسويته بالطين الفدن القصر السياع الطين بالتبن … كما بطنت من بطنت الثوب
جعلت له بطانة كانك جعلت القصر بطانة للسياع وهو لا استشهاد كما عصب اي شد العلباء
عرق في العنق بالعود الحب وهو اوله وتلوح جمل الاسواد … اي يلاحقو … لا مطلح
منها او تشوب جال لا علم لهم بالقتال او لا سلاح معهم بالضياطرة جمع ضيطار وهو الرجل الضخم الذي لا غناء
عنده لدى لا انفع ولا كفاءة والحمر جمع احمر اللون وقيل الذي لا سلاح معه وبهم اي معايب مغبرة
ملونة بلون الغبرة ارجاؤه اطرافه وجوانبه جمع الرجا مقصورا وفي القلب من المبالغة في غبرة السماء ما ليس
في الاصل كانه جعلها اصلا في ذلك وكذا في كل من الابيات السابقة مبالغة في المقصود ولا يخفى على المتامل
مثل اول ورأيت شيخا قد تحنى صلبه يمشي فيقعس بالعصا من باب نصر يمشي مشية الاقعس وهو من به علم
صدر الاحدب يكب من اكب على وجهه سقط لعالك فاكب … من العثرة … قلت لا ان العثار
قبل السقوط الا ان في القلب انه لغاية الضعف كانه يكب قبل العثار على احد الوجهين دون الوجه
الاخر الذي يعرفه … كما ذكرنا انها … القلب على ما يحمل اي حال كونه على الوجه الذي يحمل
ولا يخلو عن رمز الى ان في الابيات وجها اخر لا قلب فيه وهو ما انفرد عنهم بعد القائلين … الكتاب الكريم وقوله تعالى
منهم فانظر ماذا يرجعون اي … يردون يحمل على تدلي … لان التدلي يكلف القرب نظله
فيكون مثل القرب وقد ان مجملا اخر لا قلب فيه وهو ان تدلى بمعنى تعلق في الهواء بعد الدنو ومعنى تدلى
ومن قلب الكلام وبنهج … انه اذا كان تدلى بمعنى تعلق من الهواء فهو من باب القلب لان الذي يجي من جهة العلو
تعلو او … يدنو ولا يخفى على الفطن الواقف على ما اشرنا اليه في الابيات من المبالغة والقسائح نكته القلب في
الابيات كقوله الاحراج لا على مقتضى الظاهر لا يتصور في الكلام البليغ الا اذا كان بما يقتضي غير ظاهر ارجح
من الظاهر او مساو ولا اقل ليكون الكلام مطابقا لمقتضى الحال بما ذكره صاحب الايضاح من ان السكاكي يقبل القلب
مطلقا سواء تضمن اعتبارا لطيفا او لا وثم من قبل انه يتوهم ان بعض الابيات التي اوردها المصنف وقبلها
خالية عن اعتبار لطيف وقد تبين ذلك او كان المسند اليه معرفة عطف على كان المسند اليه نكرة واشترط
في المسند عدم العهد احترازا عن نحو زيد انطلق وزيد المنطلق وعدم قصد الحصر احترازا عن نحو زيد الامير
وعمرو الشجاع وسيصرح به … في الحال المعتبر … المسند … لا
المسند على ما وهم … لانه لم يتقدم في ذكر المسند اليه ولا الى المسند
اليه لان ذكر المسند لا شي عنه ولا يخفى انه … سوى الارتفاع والانحطاط الا ان … العام
لا انك كنهه اي الابلغ ولا بد ذكر عاية للتخصيص اي تخصيص المسند بالاسم المنكر …

ان كان ما سوى قوله اذا امتنع عن تربه العائد بانه قريب او بعيد وانما خص التخصيص بالاقسام
والوصف لان ما سوى ذلك من بعض التنويع ورفع الابهام بالمتعلقات من الزمان والمكان والحال التي يقصد
لا لتخصيص بحسب الاصطلاح وفائدة التخصيص بالاضافة او الوصف مما يساويه الذهن لما ذكر في بحث المسند
الفعل واما الحالة المقتضية لكونه اى المسند اسما معرفا باللام او الاضافة او غيرهما اذ قد وقع في
الامثلة ذكر الكل فهو لما سبق و اذا الكل في المعرف باللام يعني في اثناء مباحث تعريف المسند مطلقا
نهي اذا كان المسند متشخصا اى معينا بطريق اللام او الاضافة او الاضمار او الموصولة او الاشارة
وكان في الكلام ملتبس بكل ما ظرف واسمك حال جاء او خبر اخر وبقول حال من الكاف او بدل من الكاف وبهذا استغنى
مبنى على ما يراه الناظر من ظاهر حال الجملة ان تركيبها من المسند اليه والمسند والاعلام الجزء الصورى الذي هو الحكم و
الاسناد يعني ان تعريف المسند يستلزم تعريف المسند اليه لما سبق من انه ليس في كلام العرب كلام من مسند اليه
نكرة ومسند معرفة واذا كانا معرفتين متعينين فما دام السامع من مثل هذا الكلام ما جاء بانه يستفيد الحكم الا لم
يكن معلوما او لازما ان كان معلوما كما اذا كان المسند نكرة ولا يتقدم لما اخبر كلامه في بيان افادة الحكم او لازمه
الى انه يقول بانه زيد اخوك وبانه اخوك زيد وكذا في غيره من المعارف حاول بيان المقامات المقتضية لتقديم هذا المعرف على ذلك
من وتاخيره عنه اخرى فقال انه لا يقدم ما يقدم لسلامة الامر اى جزافا بلا سبب بل لا بد ان يطلب له جهة وهذا من امثال
العجم وكلام المعطلة من الخدم اذا احدوا شايسته في حال صاحبه بكم باحاح فيقول لسلامة الامر اى دلم امر ناسا لما بى حد
مسل بما ذكر او الضابط انه اذا كان الاسمان المعرفان بحيث يستفيد السامع النسبة بينهما وكل منهما يصلح ان يكون
محكوما عليه فايهما يحتف او يوهم ان السامع كالطالب للحكم عليه يجعله مبتدا والاخر خبرا او قد قرر المصنف ذلك في
الامثلة فالاخبار فيه فقوله على الوجه المتصور اى على الوجه الذي يصوره طالبا ان يحكم عليه المحكوم عليه وذاك المحكوم به وكذا
معنى قوله على ما يتصور اى على الوجه الذي تصوره ان يكون عليه ومعنى قوله كيف حكمك عليه انك بعد مشاهدة او تشاهد الا
ويحمل الخبر على المثنى اياه او الاخر وقوله باعتبار تعريف الحقيقة واستغراقها بان يراد ان زيدا هو المنطلق كله على
طريقة من العموم بان خالد و ذلك لان الحقيقة يحمل في المقام الخطابي على الاستغراق كما سبق وهذا كله ظاهر وانما
الكلام في ان السامع اذا علم ان احدا ابى عليه او ان احدا حصل له الانطلاق فقال من الذي ابى على او من المنطلق طالبا
لتعيينه فالذي يصلح في الجواب هو زيد الذي ابى على وزيد المنطلق ام الذي ابى على زيد والمنطلق زيد فكلام المصنف
يميل الى الثاني على ما لا يخفى على الناظر في كلامه وقد صرح جار الله وعبد القاهر بخلافه واتفقا على انه اذا بلغك ان
انسانا من اهل بلدك تاب ثم استجر بين هو فجواب زيد التائب واذا تاملت يعني ان النحويين قد
اتفقوا على ان المبتدا والخبر اذا كانا معرفتين لم يجز تقديم الخبر بل ايهما قدم كان هو المبتدا والاخر الخبر لكن هذا ذلك
على امر لفظي هو خوف الالتباس حتى اذا قامت القرينة وامن الالتباس جاز كما في قوله بنونا بنو ابنائنا وبناتنا
بنوهن ابناء الرجال الاباعد ولم يسووا المعنى في ذلك والسر فيه فقال المصنف انك اذا تاملت فيما ذكرنا
من ان لا ما يقدم لا يقدم لسلامة الامر بل للمعنى الذي قررنا في الامثلة والوجه الذي بنينا عليه اطلعت
على حقيقة المعنى والسر فيما ذكروا وذلك ان كل ما قدم كان هو الذي قصد الحكم عليه والاخر الحكم به والمحكوم
عليه مبتدا والمحكوم به خبر وما قد يسبق اشارة الى الرد على الامام الرازي رحمه الله فيما ذهب
اليه من انك سواء قلت زيد المنطلق او المنطلق زيد فزيد متعين لكونه مبتدا لانه هو الدال على الذات

والذات هو الحقيق بان يكون مسندا اليه لانه الذي يقوم بنفسه ويقوم به غيره والمنطلق متعين لان يكون
خبرا لكونه دالا على معنى نسبي لا يقوم بنفسه بل بغيره كالانطلاق الذي هو معنى قائم بالغير فيكون صفة بان يكون
مسندا او هو معنى الخبر ووجه الرد انا لا نجعل المنطلق مبتدا الا حال كونه دالا على الذات اى الشخص الذي له الانطلاق
غاية الامر ان الذات وصف بانه امر نسبي اليه وهذا القدر لا يوجب صحة لان يكون مسندا للزوم كونه خبرا
وزيد لا نجعله خبرا الا ان يحمل دالا على معنى نسبي اى كون خبرا وهو صاحب اسم زيد اى مسمى بزيد وذلك المدلول على
المعنى النسبي ما لا حاجة اليه في الخبر بدليل قولك هذا اخوك ورجل وانت زيد ونحو ذلك فالقول بان الخبر يجب ان يكون صفة او
في معناه انما هو رأى الكوفيين وليت كان الامر كذلك ليصح على رأى الكوفيين ايضا وعلى رأى ارباب المعقول القائلين
بان الخبر الحقيقي لا يمتنع محمولا اليه فقوله لا يعرج عليه اى لا يعول ولا اقامة ولا اثبات من عرج على المنزل اذا حط
اقامها عليه واما ما قد يتوهم من تقديم المسند او الخبر المعرفين بانه لا يطلع على ان المبتدا محكوم عليه ومسند
اليه والمقدم محكوم به ومسند كقول ابي تمام نم ان لم ام كراى كرام كم شاهد الدمع ان ذاك كذاك وقوله في
صفة القلم لعاب الافاعي القاتلات لعابه وارى الجنا اشتارته ايدي عواسل للقطع بان المعنى على ان كراكرام
ولعابه لعاب الافاعي فاجاب بانه من قبيل القلب حيث جعل المبتدا خبرا والخبر مبتدا والاري العسل اشتارته
اجتنته العواسل الجماعة التي يجتنون العسل والمعنى ان قلمه بالكد الاعداء بمنزلة السم ونفع للاولياء بمنزلة العسل
واعلم ان القول بتعريف الجنس باللام وباستغراقها اى استغراق اللام او الجنس مشكل وقوله اذا قلنا الى قوله والا
بان لوجه الاشكال وسد به ان المراد بتعريف الجنس اما القصد الى الجنس من حيث هي هي بتميزها من سائر الحقائق واما
القصد اليها حال حصولها بجميعها او بتقديرها واما استغراقها ويقول الجواد له لا نقل ولا يشمل يسوى ذلك والكل
اما الاول فلوجهين احدهما لزوم كون اسماء الاجناس معارف من غير ان يكون مقرونة بشيء من طرق التعريف لكونها
موضوعة للقصد الى الجنس وتميزها اذ ليس معنى الفرس مثلا في فرس بالا تلك الجنس المخصوصة من بين الحقائق
واللازم باطل بالاتفاق وهذا معنى قوله اى كون الاسماء الاجناس معارف قول اى يقول لم نقل احد من اهل
اللغة وائمة العربية الذين الهم بيان الاوضاع ومعاني الالفاظ ثم اشار الى اعتراض مرجعهما الى منع انتفاء اللازم
ومنع الملازمة ودفعهما وكان الانسب بدأب المناظرة تقديم الثاني فقوله ولئن التزم ان اللام فيه موطئة للتعريف وفي قوله
لكنه على لفظ المبني للمفعول المسند الى ضمير يلزم لام جواب القسم وهو قائم مقام جواب الشرط وكذا في قوله لئن دخلت
لكونه ذكر بلفظ الخطاب لكان له جهة في الجملة بخلاف كون اسماء الاجناس معارف فانه باطل محض لا يلتزم الا
الاملزم مجهول مكابر ووجه ابطاله انه يلزم وصفها بالمعرفة ضرورة لزوم المطابقة بين الموصوف والصفة او نحو
لا اقل لكن لا خفاء ولا نزاع في امتناع رجع رجل السم بعه مثلا بل انما يصح رجل جريعة بالنكرة والظرف على
في امتناع معلق يكذب لا معنى له سبب الى الكذب في امتناع ذلك بل المعنى انه بسبب امتناع ذلك اى عند
امتناع ذلك وهو نسبه الى الكذب ولو قال بامتناع لكان اظهر ثم ذكر السبب في ايراد المثال بالمصدر الحالي
السوين انما بالمصدر وظاهر للاتفاق على انه للقصد الى الجنس دون الافراد بخلاف مثل رجل وفرس فانه ربما
يناقش في ذلك واما الخلو عن التنوين فلقصر المسافة عنه ومن انما مثل المطلوب اذ لو قال رجوعا الى لوجه
ان يقال ان هذه التنوين فيجاب بانه تنوين تمكن فقال لم لا يجوز ان يكون تنوين تنكير بعد بها المعرفة نكرة فيجاب بانها
انما تكون في غير المتمكنة من الاسماء مثل صه بخلاف قولك مررت بزيد وزيد اخر فانه نكرة ليس للتنوين لكونه في

اى يصدق على كل اسم استغراق الجنس باللام انصا ما كل جزء

اشارة الى ان المحذور المنفصل باستغراقهما يحرر ان يعود الى اللام او الى ان يعود الى الجنس

معنى مسمى بزيد وبالجملة بطول الكلام وتفوت سرعة الوصول الى المطلوب واما اعتراض منع الملازمة
فهو انا لا نسلم لزوم كون اسماء الاجناس معارف وانما يلزم لو كان القصد بها الى نفس الحقيقة وهو ممنوع بل
الفرد منتشرة فهي بمعنى رجل فرد من هذه الحقيقة والجواب ان المدعى هو ان شايع كون المراد بتعريف الحقيقة القصد
الى الماهية من حيث هي بلزوم المحال في صورة ما ولا احتياج الى لزومه في جميع اسماء الاجناس والاشهر في ان القصد
في المصادر الخالية عن التاء والمراد النوع الى نفس الحقيقة ولهذا اتفقوا على ان نحو ضربا للتاكيد لا غير وانه لا يثنى
ولا يجمع لكونه نفس الحقيقة فيلزم كونه معرفة وجوازها وما المعرفة   ولزم عطف على لزم ان يكون اسماء الاجناس
معارف وهو اشارة الى الوجه الثاني من الدلالة على بطلان ان يراد بتعريف الحقيقة القصد الى الماهية من حيث هي
وذلك انه لو كان كذلك لزم ان يكون اللام الداخلة على اسماء الاجناس اذا لم يقصد بها العهد كاسما للتاكيد بتعريف
الحقيقة لانها لا تستفيد سوى ما افاده اسم الجنس نفسه من القصد الى الحقيقة وتعينها واللازم باطل وفاقا   واذا
ظهر ابطال اللازم الثاني وهو كون المراد بتعريف الجنس القصد اليها حال حضورها في ذهن السامع اي باعتبار حضورها
ومن حيث حضورها بان يكون ذلك ما خوذا في مدلول اللفظ نحو قولك اطلق رجل الرجل كذا او المطلق كذا او بعد ما
بان يقال جاء الخادم لكثرة الاحتياج اليه او لكونه نصب العين او نحو ذلك كقولك جاء الجيش وغير ذلك جاء مجازا المعنى لعله
الحاضر وسيشير ذلك لانه لو اريد ذلك لم يتميز تعريف الحقيقة عن تعريف العهد اذ لا معنى لتعريف العهد سوى ذلك او بيان الملازمة
ممنوع وبه يحل الاشكال وذلك ان المراد بتعريف العهد القصد الى الحصة من الحقيقة باعتبار حضورها لا الى نفس الحقيقة
بهذا الاعتبار واما اسم الجنس النكرة فالقصد الى الحقيقة لكن لا باعتبار الحضور وان كانت حاضرة فالحضور معتبر في المعرف
ما خوذ في مدلول اللفظ غير معتبر في النكرة وعدم الاعتبار غير اعتبار العدم والحاصل ان الاشارة الى الحقيقة من حيث الحضور تعريف
الحقيقة والى الحصة منها تعريف العهد والمراد بالحصة الفرد منها واحدا كان او اكثر لا الحرد ما يكون اخص منها ولو باعتبار وصف
اعتباري حتى يقال ان الحقيقة مع قيد الحضور حصة من الحقيقة فيكون معهودا فلا يحصل الامتياز وفي قوله تعالى وليس الذكر
كالانثى قيل الذكر اشارة الى ما في تقدير مجازي لكونه غير مذكور بل مستفادا من قولها اني نذرت لك ما في بطني محررا فان تحريرا لولد خدمة
بيت المقدس انما كان للذكور خاصة والانثى الى ما في تقدير مذكور بقولها وضعتها انثى   واذا بطل ابطال اللام
الثالث وهو ان يكون المراد بتعريف الحقيقة الاستغراق وذلك لوجهين احدهما انه يلزم في لام تعريف الحقيقة ان يكون
موضوعة لغير التعريف لان معنى التعريف التعيين والاشارة ومعنى الاستغراق الشمول والاحاطة وهما متغايران
فالموضوع للاستغراق لا يكون موضوعا للتعريف للعالم لا يجوز ان يكون مشتركا بينهما فيكون موضوعة للتعريف
لانا نقول التقدير ان معنى كونها للتعريف اعني تعريف الحقيقة هو كونها للاستغراق ولا يكون للتعريف لم يكن مشتركا باعتبار
كونها لتعريف العهد وليس الكلام فيه وللاعتبار الى ما ذكرنا فان اذا تاملت وهو وان كان متعلقا بقوله لزم لكنه
قيد لظهور اللزوم والعلم به وثانيهما انه يلزم ان يكون الجمع بين لام الحقيقة ولفظ المفرد جمعا بين المتنافيين لدلالة اللام
على الكثرة التي هي مدلول الاستغراق ولفظ المفرد على الوحدة فان قيل لا نسلم لزوم الجمع بين المتنافيين وانما يلزم لو لم
يكن الجمع بين اللام واللفظ المفرد بعد تجريد المفرد عن معنى الوحدة كما في الجمع بين المفرد وبين علامة الجمع في نحو المسلمون قلنا
اللزوم ثابت لما مر من الدليل والسند مدفوع بوجوه مثل لزوم جواز عود ضمير الجمع اليه مثل الرجل ضربوا وضربهم وجواز
دخول من عليه كما في الجمع وثانيهما الفعل المسند اليه مثل سقط العرس وجواز ان كان ما تمعون وجواز وصفه بنعت الجمع
مثل الرجل الطوال والعرس الدم على الاطراد حسب ما حكاه عن كان يحمل الدرهم البيض والدينار الصفر فانه مسموع

شاذ لا اطراد في غيرهما واما جعل هذا ادنى الوجوه مبالغة في الامر والاتيان ابتداء الدفاع ذلك بانه لا يجوز
محافظة على صورة اللفظ المفرد فالكل كذلك فقوله وان ضم الى دفع والتجئ في الجمع بينهما اي بين اللام ولفظ المفرد
وقوله او وجه عطف على وجوب ولا اول في موضع الحال وحر لا محذوف وعلى الاطراد متعلق بصحة وكل ذلك
اشارة الى جميع ما سبق من اللوازم وقد يدفع لزوم الجمع بين المتنافيين بانه بمعنى كل فرد لا بمعنى مجموع الافراد ليلزم   م
التنافي وسوحه ما ذكر من الوجوه   والاقرب لما اشتهر وتقرر ان اللام يكون لتعريف الحقيقة وتعريف العهد
وقال بعضهم بالاستغراق ايضا واورد الاستعمال بالكل فاول بوجه ذلك على وجه لا يرد الاشكال او عن ان
الاقرب الى الصواب ان اللام موضوعة لتعريف العهد لا غير وتعريف الحقيقة راجع الى ذلك والاستغراق الى العام
وتقرير الاول ان معنى تعريف العهد الاشارة الى ما هو حاضر في الذهن معهود بين المتكلم والمخاطب اما حقيقة بان يكون
مذكورا باسمه او بغيره نحو اطلق رجل فالرجل كذا او المطلق كذا او في حكم المذكور بلا ذكر واعتبار حضوره كقولك اغلق
الباب لمن دخل البيت وادخل السوق لمن دخل البلد لسوق معين عهده اي ادركه ولقيه واما تقديرا بان ينزل
منزلة الحاضر المعهود والى هذا القسم يرجع تعريف الحقيقة وهي قد يكون الحقيقة من حيث هي كما في قولك الانسان حيوان
والرجل خير من المراة ويسمى لام الطبيعة وقد يكون الحقيقة من حيث الوجود كما في قولك ادخل السوق واشتر اللحم
وفي التنزيل اني اخاف ان ياكله الذئب وهذا هو المسمى بالمعهود الذهني على ما قال ابن الحاجب يراد باللام
الحقيقة باعتبار قيامها بواحد باعتبار عهديته في الذهن لمطابقته للمعهود الذهني وذلك الوجود في المعقولية
كقولك دخلت السوق في بلد كذا وان لم يكن بينك وبين مخاطبك سوق معهود واذا قامت الدلالة على انها باعتبار
الوجود ولم يوجد ما يقتضي البعضية تعين الاستغراق او جاز الترجيح بلا مرجح فتعريف الحقيقة احد قسمي تعريف العهد
وهو الذي ينزل منزلة الحاضر المعهود باعتبار من الاعتبارات الخطابية الموقعة للظن فهو احد قسمي التعريف اطلاقا   ... الموجود
لان التعريف ليس الا للعهد وقوله منزلة المعهود يعني القسم الحقيقي منه فان قلت ثبت ان الحقيقة باعتبار الوجود
يكون حصة فيصلح معهودا واما الحقيقة من حيث هي فلا يصح ذلك فيها قلت كانه لا يشترط في المعهود ان يكون حصة
من الحقيقة بمعنى بعض افرادها او يجعل الحقيقة مع قيد الحضور حصة من الحقيقة من حيث هي بمنزلة بعض الافراد فان
قلت فعلى اي شيء هذا القول كيف اندفع الاشكال وعلى اي مقدمة وقع الابطال قلت على الملازمة ان
اريد بعدم التميز كون تعريف الحقيقة على تقدير كونه الاشارة الى الحقيقة باعتبار الحضور نفس تعريف العهد وعلى
انتفاء اللازم ان اريد كونه داخلا فيه فان قلت لم تعلق قوله بناء قلت المعنى على تعلقه بان يقال منقولا لم
او مصدرا الفعل محذوف في موضع الحال لكن معمول الظرف لا يتقدم فالوجه ان يقدر المحذوف بعده ذلك الظاهر
او يجعل حالا من الضمير في الاقرب العائد الى الموصوف المقدر اي القول الاقرب ولا يعود الا الى اللام لكونه
حرفا لا اسما موصولا   اما لان ذلك الشيء في موقع البدل من قوله بوجه لعارض معنى الباء واللام
او على طريق التهكم بان لا يكون ذلك محتاجا اليه فيرسل الاستعمال عند عدم الاحتياج اليه
بواسطة التهكم اي السخرية والاستهزاء كما قال للجبان اسد فيثبت له لوازم المستعار له اعني الاحتياج اليه
وهو اعتبار حضوره ومعهوديته فيعرف باللام وهذا معنى قوله ويستعرف معنى هذا في علم البيان
على احد الطريقين اي التحسين او التهكم   في ان يضمر اسبابا او متعلق بما حمل   او غير ذلك
مجرور معطوف على ان ذلك الشيء اي او لغير ذلك كونه محبوبا او مطلوبا او بديعا او قطعيا فهم يشاء فحمل

كالحاضر ثم ان الجمعية لمعهد لكنه تشابه الاستغراق من المقام واشارة الى ما ذكر في الكتب الحكمية ان
لكل شيء جهة هو بها هو ليس من حيث هي واحدة ولا كثيرة ولا كلية ولا جزئية الى غير ذلك من اللواحق
والمقابلات والا لما اجتمعت مع المقابل الاخر وحاصل الكلام ان المعرف باللام اذا قصد بها الى الجمعية
وهي من حيث هي ليست بواحدة ولا كثيرة بل صالحة للوحدة والكثرة فهو المقام الذي يكتفى فيه بالظن ولا يطلب اليقين
حتى يلزم الحمل على الاقل المتيقن بحمل على جميع الافراد لان الحمل على الواحد او على بعض افراد الكثرة يفوّد الى
الترجيح بلا مرجح وقد وقع في نسخة الاصل وعليه اكثر النسخ لكونها من حيث هي لا متعددة لتجمعها مع التعدد
ولا لا متعددة لتجمعها مع الوحدة والجمهور على ان الكلام مسوق لسلب التعليل لا تعليل السلب اى
من حيث هي متعددة بسبب جمعها مع التعدد ولا غير متعددة بسبب جمعها مع الوحدة اى عدم التعدد اذ ربما
يتوهم ذلك سببا لكونها في نفسها كذلك فنفى هذا التوهم واعترض الشارح العلامة السرازي او الامام القاسم
اذا حمل الى المعنى ليس وموضع قلنا بل نسلم على كونها بمعنى غير مثل لا فارض ولا بكر ويكون اللام في تجمعها
متعلقا بمتعدد كيف ولم يعهد حذف اسم لا وبعض خبرها وما سمعنا لم نعرف احدا ذهب الى هذا الوهم
خارج عن العرف جدا وما لنا ما في هذا الاعتبار لا يدل على نفي هذا الوهم وتوهم كان اذا المعنى غير متعدد
بهذا السبب كما توهم فلا توهم وكم في هذا الكتاب من غيره اخرى اضعف من هذه الدلالة ورد بعضهم كونها للتعليل
خاصا
بهذا السبب دعوى مجردة عن الدليل بل الظاهر القصد الى النفي على ان تجمعها مع التعدد لا توجب كونها من حيث هي متعددة و
بان اسنادها تعددها او توحدها ليس السبب لا توجب كونها صالحة للوحدة والكثرة لجواز ان يكون متعددة او لا متعددة
لذاتها فلا يكون صالحة لها فلما المانع من ان يساوى توهم التعدد او اللا تعدد من حيث هي هو هذا النحو وعدمه سبب اعتبار التعدد
او اللا تعدد من حيث هي يلزم الصلوح لهما ثم قال ان التعليل للسلب بان لولاه لزم اجتماع المثلين وهو ان
الجمعية غير متعددة من حيث هي والا لما قبلت التعدد تعاديا عن اجتماع المثلين لكنها قابلة لتجمعها مع التعدد العارض و
وغير متحدة من حيث هي والا لما قبلت الوحدة لما ذكرنا لكنها قابلة لتجمعها مع الوحدة العارضة فلما
الامر هذا على تقدير تماثل التعدد الذاتي والعارضي واستحالة اجتماع المثلين عند المصنف فان المعنى لا يجوز
وكون التعدد الذي يجمع الجمعية معه عارضا ثم تماسك بانه يؤول الى المعنى فلا يكون الا عارضا ولما في الوجوه
من الضعف والخفاء وسماحة حديث اجتماع المثلين فانه بان بالاخرة عن المصنف النسخة العديمة وكتب بكذا لا متعددة
لتجمعها مع الوحدة ولا لا متعددة لتجمعها مع الكثرة كذا نقل عن شهاب الدين الخزافي الراوي لهذا الكتاب عن المصنف
وباللام فاللام في لكونها متعلق بصالحة ومن حيث متعلق بكونها على الظرفية او الحالية ولا متعددة نصب على الخبرية ولا
بمعنى غير كما في قوله تعالى لا فارض وكذا لا الثانية من ولا لا متعددة عطفا على ما بعد لا من لا متعددة بحسب
حكم النفي المستفاد من لا بمعنى غير ويكون لا الاولى مزيدة مذكرة للنفي وقيل يجوز ان يكون بمعنى غير كالثانية فيه
نرد ذلك خلاف قوله تعالى ولا بكر بعد قوله لا فارض فان تكون رحمه ذلك لم اره ظاهر سابح احسن من التعدد وادعاه انه
عار على الزمان وشئ فقال ان قوله من حيث هي بين طرفي ستر واقع حق كونه ولا متعددة عطف عليه والمعنى ان
الجمعية لكونها ما خوذة من حيث هي لا متعددة بسبب جمعها مع التعدد ولا لا متعددة لتجمعها مع الوحدة
صالحة للامرين وبيان ذلك ان الجمعية يمكن ان توحد متصفة بصفة التعدد لتجمعها معه فلا يكون صالحة للوحدة
ويمكن ان توحد متحدة لتجمعها مع الوحدة فلا يكون صالحة للكثرة ويمكن ان توحد من حيث هي هي من غير اعتبار العدد

والوحدة فيكون صالحة لهما فيكون الحكم متفرع على حمله ولو اللام موضوع لتعريف العهد والجمعية احدى قسميه
وهي صالحة للوحدة والكثرة واستغراقها نصب على التمييز وحينئذ يكون الى معنى المقام اى موضعه فاذا كان
اى المقام خطابيا يكتفى فيه بالظن ولا يطلب اليقين البرهاني والاستدلالي كلامه ووصف المقام بالخطابي والاستدلالي
شائع مما ينبهم على ما ذكر في اخر بحث الحال حمل حمير كان فتحكم فانى الى المطلوب به في المقام الخطابي او المتيقن المقام ليس
على ما ينبني حمل المعرف باللام بمعنى الذي يكون للجمعية لا المعهود الخصوص مفردا خبر كان والجملة في موضع الحال اى سواء كان
المعرف مفردا او جمعا والحرفي مثل هذا المقام واجب العدم لعلمنا ابهام اى الابداع في وهم السامع والعارف
ذلك لظهور ان الحمل على البعض لا يعود الى الحقيقة الترجيح لانه ربما يكون في الواقع مرجحات ادعاه الامر اسنادى
الكل في نحو الجمعية وفي صحة الحمل عليه لا في جميع الجهات والاعتبارات والعرباكر الذي يحدع لسهوله لعله
تجاربه والحاسب الحداع الحديث اول ما يحمل به على لفظ المثنى المفعول وكذا فلا توجب فانما عرض للام بالعدد
الزائد على الاثنين بواحد على ما قاله الخد معناه الحدود تصريحا ما لا يرتضى كون جمعا اعني الاثنين كما قال في العدد الزائد
على الاثنين لا الاثنان ويتفرع على هذا اى على الحمل على الاقل المتيقن في المقام الاستدلالي في نوع
الاستدلال اشار اليه ما قال في الفصل الاول في الاستدلال الذي جعله جزئيات ان الجملة التي لا يكون في الحال
في الكل وخلافه مثل قولنا المؤمن غير كريم تسمى مهملة ولا احتمالها الكل وخلافه ان استعملت في الالى المتيقن وهو
البعض ولطلب اليقين في الاستدلال لا ترك الحقيقة فيه الى المجاز ولا العدول الى الكناية فاعرف وانا العجب من الشارحين
يمرون على مثل هذا لا يهتمون ولا يعدون اين يقفون حتى قال بعضهم ان المراد انك تقف على دليل هذا في علم الاستدلال
وسواء كان الحكم في الاول اذ لو سلب عن جميع الافراد لزم السلب عن الجمعية لانها لا توجد الا في ضمن العدد لكن الحكم
ما يوقف الاول يمكن ان يكون الا ان لا يكون فوجد اليقين ولا يوصف بالشكوك ومعنى كلامه في هذا وهو الحكم يكون
الاول في الجمع هو العدد الزائد على الاثنين بواحد على ان الاثنين من الافراد ليس جمعا اى مدلول الصيغة الجمع وما يقع
اطلاقها عليه ولو اريد انهما ليسا بجمع من الجموع اى جماعة من الجماعات لزم ما توقف في ذلك ولما كان لهذا تعلق بصاحب
العربية الامر جهة اللغة ان ح مرع لاي معنى وضع مع انهم يقولون انه بمعنى العم وفي الاثنين وذلك لم ان الاثنين
الشاعة العربية ثم بمعنى سوابقها ولواحقها السوابق منها كاللغة والصرف والنحو واللواحق كالمنطق ان اريد المعاني والبيان
فالسوابق لها واللواحق وما جاء في علم منهما من كثير الكتب والجمع بالمعرف والصحيح ويعود الضمائر لفظ على الاثنين
ايضا اى لا يكون
من الجمع وكان يعوض كصاحب الكشاف حيث تعدد في بعض المواضع الاثنين من الجمع وان لم يكن ذلك مذهبه
وبهذا دفعه يريد بالاستغراق العرفي ما يكون المرجع في شموله واحاطته الى حكم العرف وان كان بعض الافراد في الجمعية
وبعد العرفي ما يكون مدلوله جميع الافراد في نفس الامر واستواء المفرد ليس ان يكون مراده انه
قد يكون كذلك على ما ينبغي لفظ يكون كما في النكرة المنفية وسوطامة وكما في المعرف باللام في بعض المواضع نحو العرفان
كما زعم في قوله تعالى ومن العظم وذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى والملك على ارجائها انه اكثر من الملائكة وفي قوله تعالى
وكتبه ورسله انه قرأ ابن عباس رضي الله عنه وكتابه وروى عنه ان الكتاب اكثر من الكتب ووجهه بان معنى استغراق
المفرد شمول افراد الجنس فلا يخرج فرد او فردان ومعنى استغراق الجمع شمول جموع الجنس والجمعية في حمل الجنس لا
في وحداته هذا ولكن اتفق جمهور ائمة التفسير والاصول والنحو على ان الجمع المعرف باللام متناول لكل واحد من الافراد
كالمفرد حتى فسروا العالمين بكل جنس مما سمي بالعالم وذكروا في قوله تعالى والله يحب المحسنين انه جمع لتناول كل

محسن و في قوله وما الله يريد ظلما للعالمين انه نكر ظلما وجمع العالمين على معنى انه لا يريد شيئا من الظلم لاحد
من خلقه الى غير ذلك من مواضع لا تعد ولا تحصى واستدل على ان من قال عبيدي احرار انه يعتق الكل وعلى انه
يصح استثناء الفرد من الجمع المعرف باللام مثل جاءني الرجال الا زيدا واصرف الدارهم الا واحدا وسجد
الملائكة الا ابليس ولا خفاء في انا اذا ورد من التحمل نتولنا الله غفا والذنوب كلها وجمع الامر الصاعد لا يرد
خروج الواحد والاثنين واما ما ذكر من ان جهة اللطف في ترك الجمع الى المفرد في قوله تعالى حكاية رب اني وهن
العظم مني هو التوصل باختصار اللفظ الى الكثير في المعنى لدلالته على اصابة الوهن كل فرد من افراد العظم بخلاف
وهنت العظام فيحمل الكلام عليه في اخر باب الاطناب ثم تظهر الفرق في المعرف بلام الجنس بين المفرد
والجمع من جانب القلة بانه يصح في المفرد ان يراد البعض الى الواحد وفي الجمع لا يصح الا الى الثلاثة وبهذا قال صاحب
الكشاف ان المفرد صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد بعضه الى الواحد والجمع صالح لان يراد جميع الجنس
وان يراد بعضه لا الى الواحد لان وزانه في تناول الجمعية في الجنس وزان المفرد في تناول الجنس والجمعية في جمل الجنس
لا في وحدانه قوله واذا عرف هذا يعني ما ذكرنا من حمل المعرف باللام في المقام الخطابي على الاستغراق في نحو زيد المطلق
او المنطلق زيد يكون المعنى ان زيدا كل منطلق وكل منطلق زيد يعني انه لا منطلق سواه وهو معنى الحصر فلا يصح عطف عمرو على
زيد بالواو للزوم التناقض ويصح بلا لحصول التأكيد ومعنى كلامه على ما ذكره من ان المنطلق زيد وزيد المطلق كلاهما
يفيد حصر الانطلاق على زيد ومثل صاحب الكشاف الى المفرد حيث ذكر في الفائق ان قولك الله هو الدهر معناه
الجالب للحوادث لا غير الجالب وقولك الدهر هو الله معناه ان الجالب للحوادث هو لا غيره لجهان اعتقاده كقولك في نحو
او قلة ظهور اثاره او عدم وصول اثره الى المتكلم او السامع وانا الحالة المقتضية لكونه اي المسند جملة
فهي اذا اريد تأكد الحكم بنفس التركيب من غير تكرير او حرف يأكده لا خفاء في انه لا يتاتى يكون المسند جملة اسمية فلذا
اقتصر في التمثيل على الجملة الفعلية والشرطية والظرفية وان كانت ايضا عائدتين الى الفعلية واورد المسند اليه في الفعلية
بالضمائر الثلاثة والاسم الظاهر اشارة الى انه لا فرق بينها في التقوي بخلاف التخصيص فانه لا يكون في الاسم المظهر
على ما سيجي ولذا ذكره او دون الواو وقوله كما سيأتيك اشارة الى ما ذكر في تقديم المسند من ان سبب تقوي الحكم
هو ان المبتدا لكونه مبتدا يستدعي ان يسند اليه شيء الى اخر كلامه ومثل للشرطية لما لمن اشارة الى انه لا فرق في
افادة التقوي بين تقدم الشرط وتأخره وقوله لما عرف تعليل لصحة وقوع الشرطية خبر المبتدا وافادتها التقوي
على ان الجزاء مسند الى ضمير بكر كالفعلية المحضة عائده انه قيد مخصوص هو الشرط واذا كان المسند
شيئا عطف على اذا اريد تقوي الحكم وهو في المسند مثله الوصف بحال ما هو من سببه في النعت الا ان المعرد عنه مثل
مررت برجل كريم ابوه نسبي وصفا سببا بخلافه ههنا مثل زيد كريم ابوه محافظة على الضبط في جعل السببي مقيسه
لكون المسند جملة ثم كلامهم متردد في ان المسند السببي في مثل زيد ابوه كريم وزيد قام ابوه هو كريم وقام ام الجملة
الواقعة خبر المبتدا والظاهر من تعبير المصنف هو الاول وقوله وهو ان يكون على حذف مضاف اي ذو ان يكون
ويقوم مع الحكم عليه اي على ذلك المفهوم بالثبوت للامر الذي هو اي ذلك المفهوم مبني عليه اي خبر عنه او بالاسعاء
اي عن ذلك الامر وليس المعنى على ان ذلك المفهوم محكوم عليه في ذلك الكلام فانه محكوم به بل على انه كل جزء من الكلام
قد حكم عليه بما هو هو مثلا حكم على المسند بانه ثابت للمسند اليه وعلى المفعول بانه وقع عليه الفعل الى غير ذلك و
قوله مطلوب التعليق خبر ان يكون وتعلق اثبات مصدر التعليق وضمير له وعنه للامر الذي هو هو مثل بيانه اما لا

المحمول بملك الجملة الاسمية الواقعة خبرا مسندا يجوز ان يكون فعلا او صفة او ظرفا وقوله او يكون منصوب
معطوف على ان يكون وكذا قوله وهذا هو الباقي من قسم المسند السببي اي يكون المسند الى ضمير اصل الكلام
فعلا مسندا الى الاسناد الى ما بعده وانما وصف الفعل بذلك مع ان كل فعل كذلك لصرف عليه قوله فطلب
تعليق ذلك الفعل على المبتدا الذي قبله بنوع اثبات مثل زيد ضرب اخوه او نفي مثل زيد لم يضرب اخوه لكون ما بعد
الفعل معلقا بما قبله تعلق الاخ بزيد وانما قال بنوع اثبات او نفي لانك لا تجد لزيد الضرب على حسبه بل ضرب اخيه
لشخص وقوله الا اسما عطف على فعلا ومثل باسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لان اسم التفضيل لا يعمل في الظاهر
ليس بعامله وهو خلاف الرواية والدراية جعل او يكون مرفوعا معطوفا على كان في اذا كان المسند سببا ذاهبا
الى ان هذا سبب اخر لجعل المسند معا لكونه سببا اما خلاف الرواية فظاهر واما الدراية فلما في العدول
عن الماضي الشائع الاستعمال بعد اذا الى المضارع العليل مع الالتباس ومن جعل المسند في قوله زيد ابوه انطلق سببا
بخلاف زيد انطلق ابوه ومن التكرار المحض ان اريد بقوله مبني عليه اعم من ان يكون ذلك الامر مسندا لذلك المفهوم او
فاعلا له فيتناول التضمن وبالجملة فمال الكلام الى ان من الحالة المقتضية لكون المسند جملة اذا يكون المسند فعلا
مسندا الى الاسناد الى ما بعده فطلب تعليقه بما قبله لا اسما متصلا بالفعل ثم يطلق عليه وهو جملة
تابعا في حكم الافراد للتصغير المسند الى الضمير المحكوم عليهما بالافراد لشبهه بالخالي عن الضمير من جهة عدم تغيره في الحكاية
والخطاب والغيبة ونحو ان نعلم ان المسند قد يكون جملة للتقوي ولا لكونه سببا وذلك في صور منها مثل انا عرفت
وانت عرفت وهو عرف عند قصد التخصيص فانه وان جاز ان يفيد التقوي على ما سيجي من ان التخصيص لا بد فيه
تأكيد لكن لا خفاء في ان ليس القصد اليه الى التقوي وقد يقال ان المسند ههنا ليس جملة بناء على ان الضمير تأكيد مقدم
لا مبتدا والجملة فعلية لا اسمية ويشكل عليه في موضعه ومنها خبر المبتدا اذا كان جملة اسمية مسندة الى ضمير الشأن
مثل زيدا خرج عمروا وعلامك والله ... وقوله نحو قولنا ما مثل الامام خيره فعل او شيء فان ادعاء ان شبهة تعليق
ذلك العائد بالمبتدا الاول تعليق اثبات مشكل ومنها مثل ... وانه ...
العمل الى ما بعده وليس ما بعده بعد تعلقه ... عند العامة ان مثل يكون للتقوي لانه لا تعرف له بكون الا
بالنسبة على المبتدا فان ان الاسم لا يوتى بمجرده عن العوامل الا لحديث ... فاذا علمت بعد
استعرف السامع بانك تريد الاخبار عنه فهذا توطئة له وتقدمه للاعلام فاذا قلت قام دخل في قلبه دخول المانوس
وهذا اشد للثبوت وامنع عن الشبهة والشك فان الاعلام بالشيء بعد التنبيه عليه والتقدمة يجري مجرى تأكيد الاعلام في
والاحكام ومنها الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشأن وهو ظاهر وما ذكره لكل من كون المسند جملة للتقوي
او لكونه سببا اذا علمت مصورة بحقيقته بان تعرف حد التقوي وتفصيل مفهوم السببي جعلك مطلعا على امور ...
في علم النحو الاول وجه قوله لا بد في الجملة الواقعة خبر المبتدا من عائد الى المبتدا ملفوظ كما في زيد قام او مقدر كما في
البر الكر بستين لان التقوي لا يكون بدون اسناد الفعل الى ضمير المبتدا على ما سيأتي والسببي لا بد فيه من التعلق
بالمبتدا وهو يقتضي رابطة وهو معنى العائد وبهذا الاعتبار لو كان المسند الجملة في غير ضمير الشأن سببا او للتقوي
ان الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشأن مستثناه عن هذا الحكم الكلي بانه لا بد في الخبر من عائد لانها لعين معنى المتعلق
بالمخبر عنه كما في السببي او شبه له كما في الفعلي بل هي نفس المخبر عنه ولا معنى لربط الشيء بنفسه الثاني وخبر بانه
بعد ... في فاعل نعم وبئس عن الضمير العائد الى المخصوص بالمدح او الذم ممن جعله مبتدا لا خبر مبتدا محذوف

لأنه قد علم مما ذكر ان ليس المقصود من الضمير الا ذكر ما يعود الى المبتدا لتحصل الربط فاذا ذكر ما هو حسن للمبتدا اغنى
عنه كان بمنزلة الضمير في حصول الربط وكذا اللفظ الدال على معنى اعم واشمل من الخبر عنه بحيث يتناوله وغيره وقد جعل
منه قوله سوف على الضمير لكونه ذكرا للمخبر عنه مع غيره لمنزلة ان يقول ان من عمل صالحا فانا لا نضيع اجره واجر غيره
وفي عطف بيان العموم على نيابة تعريف الجنس اعتبار بان ليس معنى الجنس هو الاستغراق بحيث يكون معنى نعم الرجل
نعم كل رجل وزيد منه فيه زيد بل انه جنس لزيد يطلق عليه وعلى غيره فعند ذكره في الخبر عن زيد علم انه هو فيكون ذكرا عائدا اليه
ثم لا يخفى انه اذا علم نيابة الجنس عن الضمير فاعادة لفظ المخبر عنه بطريق الاولى مثل ادري الموت لا يسبق الموت
واما الحالة المقتضية لكون الجملة فعلية كما ذكر بقوله وافراد المسند ما يقتضي كونه فعلا مفردا او غير مفرد او اسما مفردا او غير ذلك
او رد بعد جملة المسند ما يقتضي كونها فعلية او اسمية او شرطية او ظرفية في الكلام دلالة على ان مثل زيد انطلق لافادة التجدد
مدلول المسند هو الانطلاق وان كانت الجملة اسمية فليس كل جملة اسمية لافادة الثبوت بل اذا لم يكن الخبر فعلا او كذلك
للقطع بانه لا فرق بين قام زيد وزيد قام الا في التقوي وعدمه وكون الفعل بخصوصه لافادة تجدد ما تضمنه من الحدث الا في
كون الغرض من وضع الالفاظ على الاطلاق افادة المعاني المركبة ووجه دخول الزمان في مفهوم الفعل وانه
كونه للتجدد غني عن البيان وكذا عدم دلالة الاسم على التجدد الا بالعرض وذلك بان يقترن به ما يوجب دلالة على الزمان
مثل زيد ضارب عمرا فانه انما يعمل اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال وكما اذا كان الاسم موضوعا للفعل مثل هيهات
فانه بواسطة ذلك الفعل يدل على التجدد ولا ينبغي ان يشتبه ان المراد بافادتها خلاف التجدد ما اذا لم يكن الخبر فيها فعلا
مثل زيد ابوه قام او يقوم فانها للتجدد قطعا وكونها لافادة ثبوت تجدد الفعل بمجرد كما في مثل في زيد قام ابوه مما
المسند جملة فعلية بل في مثل قام زيد مما المسند مفرد فعل وما يسمع من تفاوت الجملتين في زيد قام وان يكون
مسندا او غيره فان الاسمية والفعلية في الامثال المذكورة لصاحبها مسند هو في نفس الفعل في نحو انطلقت دلالة على الحصر
اي بل هو المطابع لا غيره من القواعد الثانية وقوله تجد انتصب على التمييز وصح على انه للتفات في ضمن مفعول
ما في خبر الاستفهام وحاشى حال من المنافقين او ضميرهم او ضمير لقولهم وجملة تقديرها حال منه وعلى معنى صحة حمله
مفعول كأنه اي لو جاؤا بالجملة الاسمية الدالة على انهم ثابتون في الايمان لم يكن الخاصة منهم مقبلا منهم وما على طبق قوله
وجب مقبول بطبق وصحح لقوله تعالى وجملة اسمية حال منه ومع الماء عطف عليه جالا وخبرا كيف طبق بمعنى طبق على التطبيق لانا
وان كنا نجوز كون خبر المبتدا جملة انشائية لكن لا في ضمير الشان ووجه التطبيق انهم لما ادعوا احداث الايمان في الجملة كان
في الرد النفي بالغ وجه واوكد اي النفي ابلغ شق من الايمان وذلك لان اسمية الجملة كما تكون في الاثبات لتاكيد الاثبات
فكذا في النفي لتاكيد النفي لا لنفي التاكيد على ما قد سبق العلم واما الباء فليست الا لتاكيد النفي وعلى تفاوت
عطف على قوله على انه مما اي في القول الذي حكى الله جل وعلا عنهم وهو ان جعل حالا من كلام المنافقين فليس للتطبيق
كما معنى الا ان يحمل على التجريد وكذا ان جعل معلقا بطلعك او بتفاوت وكذا ان زيد في الاولى الذي والمعنى الذي
يحكيه اذ المحكي هو المقول لا المعنى ثم لا بد من محل في ضمير هو اذا كانوا او لا يجوز عوده الى كلام المنافقين والى ما يحكيه
وهو ظاهر وقوله معا وما نصب على المصدر من تفاوت كلام المؤمنين المنافقين اي انه لتعد العامل في الحالين
تعلقه بتفاوت لا بعاونا وقوله ومع ان عطف على اسمية بتقدير موصوف اي في الى جملة اسمية وكانت مع ان والسابكة
الحصر والرمي المرمي والسهم اذا اصاب سابكة الرمي من الصيد كان عاية في المقصود وعلى ان او عطف
على على انه او على تفاوت وكيف كان خبران حسن معلق والمعنى ان سلام بالرفع بالابتداء المحذوف الخبر اي عليكم

يدل على ثبوت السلام وهو احسن من تجدده المستفاد من سلاما بالنصب على المصدر بمعنى اسلم سلاما على ان الجملة
ان مثل هذه الاسمية اعني ما الى يكون عدولا عن الفعلية يفيد الدوام الذي هو كمال الثبوت
يعني الحالات المقتضية لتقييد الفعل بالشروط المختلفة مهما اذا كان المراد احضار الفعل يعني مقام الفعل
لما سيرا للتحدد ثم يعلم في قصد الاحضار وكون حذف هذا الفعل لدلالة الاشارة في ذلك وقوله بدل السعر وعلى الوجه
الاحتمالين وعلى الوجه الذي هو تقدم حالا تصدا جملة ادري بدل بحمد لكونه بمعنى مبدلا من السعر لامرادون تعرف بالتالط
وتطرك هنا بمعنى انهم وان ذهبوا الى الجمل اربع اسمية وفعلية وشرطية وظرفية بناء على ان الكتاب
مصدرة ليس من ذوات الشرط شرطية والا فالمسند فيها اما اسم فاسمية او فعل ففعلية او ظرف فظرفية لان المسند اذا كان
صفة كاسم الفاعل مثلا مع فاعله فهو مفرد لا جملة وان كان جملة كما في زيد قام وزيد ابوه قائم فالجملة كبرى مسند على
جملة والكلام في البسيطة لكن يظهر مما ذكرنا من ان الظرف اختصار للفعلية وان الشرطية لبيان الاخرى بصدد تعدد محصور
هو الشرط مجمع الجملة معمول الجزاء وسواء اسمية او فعلية ان مرجع الجمل كلها الى الاسمية والفعلية وهذا اولى بما قال ان
الشرطية فعلية لان الشرط ان يسلم لزوم كونه فعلا فهو قيد للجملة واما الجملة هي الجزاء وهو قد يكون اسمية مثل ان جئتني فانت مكرم
واما الحالة المقتضية لتاخير المسند لم يات الضمير لتحلل الفاصل بين فاصل الجملة ولما لم تكن للتاخير تعرضه ما يقتضيه
بالذات وكان تقديم المسند اليه يوجب تاخير المسند جعل المقتضي لتاخير المسند هو ما يقتضي تقديم المسند اليه وهو
كون ذكره اهم لكون تقديمه الاصل بلا مقتضي للعدول او كونه ضمير الشان او للتشويق الى الخبر او غير ذلك مما ذكر في
تقديم المسند اليه ولما كان مما ظنه ان يتوهم على ما ذهب اليه البعض الكوفيين ان كون الحكم على المسند اليه مطلوبا
مقتضي وجوب صدر الكلام للمسند اليه اي تقديمه على المسند لانه لا بد في المحكوم عليه من تعقله ليكون الحكم على محقق
فعقب لذلك تاخير المسند ولا احتياج الى شيء من الاعتبارات المذكورة في تقديم المسند اليه نفاه بقوله وانما كان اي
الذي نعتك من ان نظن يكون الحكم على المسند اليه مطلوبا استحقاق صدر الكلام الذي هو المسند اليه والمسند اليه
فليس هو اي ليس كون الحكم على المسند اليه مطلوبا مما كان اي يجب بوجه صدر الكلام للمسند اليه اولى الاخبار
المذكور كما بيناه اي بعد كون الحكم على المسند اليه مطلوبا ومبنيا عليه لان غاية الامر ان يكون ذلك هو الاصل و
لان يحتاج ليس من لوازم التقدم في المعقولية التقدم في الذكر على ان الحكم كما يتوقف على تعقل المسند اليه يتوقف على
تعقل المسند ايضا فلا تعقل عن حقيقة الامر ولا تعويل على الشبهة لئلا يلزمك وجوب تقديم الفاعل مع انه واجب
التاخير واما ساغ تقديم خبر المبتدا مع انه جائز سائغ في الكلام والجار والمجرور في قولهم لمستحق تقلان خبرا في موضع
المفعول الثاني كما تقول به خبر واما الحالة المقتضية لتقديمه اي تقديم المسند فلا بد من التعرض لها
بمقابلها لانه اذا حال وجه تاخير المسند اليه على وجوب تقديم المسند لما ذكر بالنحو وله كيف زيد الخبر في الامثلة
اللازمة جملة ظرفية استفهامية متقدمة على المبتدا ولا شبهة في ان المتكلم بما يستفهم لا يخبر عن قوله الاستفهام
وبهذا يعترض ما ذكره هينا انه من جواز كون خبر المبتدا جملة انشائية وما كون الظرف موضع نحو كون تصحيح الاستفهام
مقتضيا للتقديم او ان يكون المراد تخصيص المسند اي جعله مقصورا بالثبوت للمسند اليه وهو معنى
حصر المسند اليه على المسند على ما هو الاستعمال العربي فمعنى لكم دينكم ولي دين دينكم مقصور على الاتصاف بكم لا يتجاوز
الى الاتصاف بي ودين مقصور على الاتصاف بي لا يتجاوز الى الاتصاف بكم على ما ذكر في قوله ان جاءهم
الاعلى ذي صماخ ان هم مقصور على الاتصاف بعلى بي لا يتجاوز الى الاتصاف بعلى و مع و

قد حمى على من جنى جنوناً او غاوياً ومسناه نوسم انه لا يصح ان يبنى الا بمحاورة المنكر ولم نعرف انه مسموع وكون الكلام
الجاري مسلماً للاختصاص كما في دستم لكم على عدد السلم لا ما في كون العدم بذلك فانه لا امتناع في اجتماع مثل هذه
الاسباب كقوله والمالك ذكرناها بالعدم فاستعمال اياها ومعنى قائم سواء مقصور على القيام لا يتجاوزه الى القعود
وفي قوله يرد اشارة الى ان قسمي قصر الصفة اذ لا تصور في مثل قائم هو ويسمى ايضا قصر الافراد لانه بناء على اعتقاد
المشاركة ولا يعتقد العاقل ان زيدا قائم وقاعد معاً وان سمي قسماً ثم لكن جعله من قصر الصفة باعتقاد
السامع انه قاعد لا قائم ويسمى قصر التعيين لان التعيين لقطع الشركة وقصر القلب لنفي التردد وبيانه لعلة حكم السامع باسار
بقوله وستعرف ان هذا المعنى في فصل القصر كلام والظرف الاول حال من كلام والثاني متعلق بستعرف
النفس على انه اى المسند خبر كقولها اى بعد ام تأبط شرا وجار الاشعار لان المعنى كقول العامة بدلالة لفظ القول وليس
جوابا للاشعار بناء على سهو ان الكلام لها بدليل انهم يقولون في جميع الكتب كقوله وقولها معنى السامع واشار
وان لم يشتهر بل لم يعلم العامل التعبير سلبي موجب بجاءه تأبط شرا اذ كان يعلم ويسكن وشي على ما
ما حملته تضعا ولا وضعته يتنا ولا ارضعته غيلا ولا اتبته مبقا ولا سقيته هدبدا ولا اطعمته كبرا ولقد حملت في
ليلة مطلمة مشدود في حبك النطاق بحت ناس سرح وعلى اية درع يعولها يا ناس سرح حال من حملت مثل العاقر
قال الظهران سرح فاعل الظرف لاعتماده ولا يكون مما خرج اعني بعدم الجر وان الدرع منه والعرب
تزعم ان المراة اذا افزعت ثم وطيت تلد الولد الشجاع يقال وضعت المراة وضعا وتضعا بالضم بالدال
التاء من الواو اذا حملت في آخر طهرها في مقبل الحيضة واليتن ان يخرج رجل الولد قبل راسه ويديه في الولادة
ونحو مدموم عدهم والغيل اللبن الذي ترضعه المراة وهي حامل وابنه مفتوح الهمزة من الاباترة من التيتوبة يقال
اباتك الله بخير وجعله من الاتات بمعنى قطع العلاقة والحكم والوم اى قطعه عن الثدي دون الري انما يقوله ويرويه
الهمزة لكون مضارعا ممالعالنا في الافعال والمبتوء الذي يأخذه شبه الغواق عند البكاء والهدبد مقصور الهدابد
وهو اللبن الخاثر والحبك الطرائق جمع الحباك وهي الطريقة في الرمل والنطاق شقة تلبسها المراة وتشد وسطها
ثم ترسل الاعلى على الاسفل والاسفل يجر على الارض وليس لها حجز ولا نيفق ولا ساقان
لهاى للدرع حلق جمع حلقة ولم يات في وصعه اعني فص بمعنى صنعه بالهاء ولا لانه في الاصل مصدر الوضين
المنسوج مرسله النسع نسجة الهاجس الخاطر محيص تعلمه خطرة اعراى كهم سريه والاعو
من الحمل الاسمر الجهد وهو مطروح العرس فاستعمل في كل سريع الحج مقتضى من بلج الصبح اضاء ومن
مام بعدى المعداه جمع هاد على حمل في راسه نار حلة من مبتدا وخبر وان كان يحتمل ان يكون ناره عن
الظرف لاعتماده على الموصوف كما ذكرنا في قوله تعالى فيه ظلمات عراى اسعا المقطع
بمعنى لكنني ولكم في الارض الظرف الاول خبر والثاني متعلق به مستقر موضع استقرار
ومتاع تمتع الى حين الى الموت او القيامة قال العقب للعدم بان يعلل لكون العدم
منبهاً على ان المعدم خبر لا نعت واتباع بعدم التوابع مما لم يخالف ماهذا حدوده وصف كون التابع باسما
والمسموع سابقا مما حدود يعرف التابع وجوب تعلق بموصوفه في المعنى حالا عدا العدم كما في جاءني راكبا
رجل مع العلم كون ذي الحال نكرة دليل عليه نتائج عن المنكر احترازا عن نحو زيد في الدار
قال الظرف لا يحتمل الوصفية فضلا عن اولويتها لانه جملة والجملة التابعة صفة للنكرة وصفة للظرف المتأخر

والثاني وبالحمل على الوصف وبالحمل على الخبر متعلق بالاول في الاول الاولى باعتبار المفصل والثاني باعتبار
المفصل عليه كما تقول زيد بالاكرام احق منه بالاهانة ولا تريد تعلل للاولوية وذلك اشارة اليهما واسندها
بحسب قوله يدل من امرين وبما سوا اشارة الى ما ذكر في بحث تقديم المسند اليه من ان المسند اليه والمسند كما اذا
خصوصا ارداد الحكم بذا قارداد حادثه ولذلك اى ولكون الاولوية مبنية على الامرين اووكون
الحصر الى النفس مبنيا على ما ذكر لا يجب تقديم الظرف اذا كان المنكر موصوفا كما ذكر صاحب الكشاف في قوله
تعالى واجل مسمى عنده انه جاز تقديم المبتدا النكرة على الخبر الظرف لانه تخصص بالصفة فقارب المعرفة ثم انه
وان كان الكلام السائر ان يقال عندي ثوب جيد ولي عبد كيس الا انه لما كان المعنى واى اجل مسمى عنده
تعظيما لشأن الساعة وجب التقديم وفي هذا القيل اسم ولها جلوا لكون المنكر موصوفا
وان هذا التقديم اسعار الكلام لدفع الوهم الناشي من تقديم عدم وجوب التقديم فيما اذا كان المنكر موصوفاً ومو
انه اذا لم يكن موصوفاً يجب التقديم فقال ان ذلك ليس على الاطلاق بل فيه تفصيل وهو ان المنكر الغير الموصوف
اذا كان مخصصاً صالحاً لان يقع مبتدا لا يلزم التقديم مثل رجل في الدار وما احد في الدار وسلام
عليك والا يلزم لكن المصنف اقتصر على ما كان في الاصل مصدراً منصوباً عدل به الى الرفع للدلالة على
الثبات ومثل بما ليس لان المراد اعم من ان يكون له فعل كسلام او لا كويل وعلى عدم الوجوب في
المصدر والوجوب في غيره بان الظرف الواقع خبراً عن المصدر كان له في الاصل حق الثاخر عن المصدر
المجعول مبتدا لكونه ظرفاً لغواً متعلقاً به او بفعله وحق المعمول التاخر فجعل ظرفاً مستقراً واقعاً
خبراً عن المصدر لم يلزم تقديمه عليه رعاية للحق القديم ولا كذلك الظرف الواقع خبراً عن المصدر فعوله
فلا جواب الثاني فلا يلزم تقديمه وقوله على انه وقيل ضرورة متعلق بالظرف في انه حق ذلك اى ما كان قبل
الضرورة مبتدا او قوله من لا حال من سلام عليك لا وصف لان اللفظ المحكي يكون معرفة وكذا معنى
لتجدد لذلك اى لكونه مثل لا مثل له اسم عليك وهذا اشارة الى ان حذف الفعل لازم والمصدر دال عليه
فيكون بمنزلة العامل في عليك على الاصح وقوله ويتبين طرق اعاد لفظ بين لبعد العهد وطول الفصل والاقرب
الكلام متى طرف له وطرق وليس له ذلك اى جوز في التاخر مثل لها حلو وفي راسه نار وهو طاهر وقد نقول
قبل ضرورته مبتدا لان بعد الضرورة مبتدا الكل جوز في التاخر من حيث كونه خبراً اما علم ان في مثل قبل
لكنه ان جاز قبل الضرورة مبتدا ان يقال وبلا لك باعمال ويلا في لكونه بمعنى هلاكا وعدا الكل الاستعمال
السامع وسلك بالاصل او يكون عطف على يكون المراد فلا السامع معقودا اى بالمسند
كملاك الحصر وقوله او لانه صالح عطف على ان يكون اما اذا كان على حذف اللام فظاهر واما اذا لم يكن
عطف الجملة على المفرد الواقع خبرا مبتدا كقولك زيد كريم وفي نعمة والعرض سيد بدو للنادرة وقوله كما اذا
قلت اصله تقديم المسند الذي هو اسم والمعنى كالتقديم الذي يجوز اذا قلت على من الرحمن يا الله نسبحه عليه
عليه لان الوقوع عليه اهم عند السامع من ان يكون ذلك ثوابا او عقابا ومن الرحمن حال من المسكين في عليه
وعطف الاسباب بكل او على طريقه او كصيب من السماء قصدا الى استواء الكل في صحة التمثيل بها الا انه
نظم الاسباب في سلك واحد لاشراكها في النظم بالمطربا لسوى بها ومعرورع والامر بالبيع
سو تعلق السلام به تقديم وليس بمعنى عدم المعنى ومو جسر للبس وبين الصلوح وهو حرم له

للاسمية والمعنى اذا لم يكن في المجد شيء سبيل غايته من الباطل فلا تنع في شيء من الخارج
او ان يكون عادة الى عطف المفرد على المفرد وقوله فلانه مسند موصوف بقوله الفرق اي نصى الدنيا ...
البلاد قدم للتسوية المسند اليه وكذا تقدم كالنار على الجوع وتقدم من رماد على اواخر معنى ان
صوع المرء ورماد العمر منزلة النار لاحرى واما الذي هو الفقر فكونه زمان ظلمات الجهل والعار لا
يهتدي الى نظام المعاش وبحاء المعاد ومنزلة الدخان ولا اولى احرى لكونه ايام الشيخوخة وضعف القوى وغلبة
الهموم واستيلاء البرد واليبس المضاد للحرارة الحيوية منزلة الرماد وانما حاصلها الشباب الذي هو زمان
كون القوى مشبوبة مشتعلة متهدية الى المطالب على ما ينبغي كالنار الصافية القوية الاشتعال وقيل
وعيشتي الشباب وليس فيها صبابي ولا ذو انهي الهجران وجعل شرق مسندا الى ضمير الدنيا على ان الدنيا مفعول
فيه لغموض المعنى وعلى انها معمول به على نصب الاشراق بمعنى الانارة او كونه مسندا اليه على حذف الكتاب
عدول عن النظام العقلي الى الضعيف الحسي وهو اعتبار التسوية بتقدم المسند بطول الكلام فيه لنسرائد فوائد
التسوية فلكل اللائق عند السامع بحسن الكلام والتسوية عند الحس كما في بلاده شرق والسبب لا كالنار الجوع
ومن رماد اواخره او يكون من عطف الفعل على الفعل في ان يكون وبدا على عادة اهل
في الكلام والمعنى ان من الحالات المقتضية لتقدم المسند ان يكون المراد بالجملة افادة تجدد الحكم الذي تضمنه المسند
فيجعل المسند فعلا لانه الموضوع لافادة التجدد وتقدم اليه على المسند اليه ذلك الفعل في الدرجة الاولى مثل
عرف زيد وادا يدرب فهذا تكرير لما سبق من ان قصد التخصيص باحد الازمنة وافادة التجدد يقتضي كون
المسند مفردا فعلا فاضاف افادة التجدد بان الى جعل المسند فعلا وبان الى تقديمه ثم قال في الدرجة الاولى
احترازا عن نحو اما عرفت وانه في موضوع ما يكون الجملة اسمية مسندة جملة فعلية المسند اليه فيها ضمير يعود الى المبتدا
فان الفعل في مثل هذه الجملة مسند الى ما بعده من الضمير ابتداء اي في الدرجة ثم بواسطة عود الضمير الى ما قبل الفعل
وهو المبتدا مسندا اليه في الدرجة الثانية لكونه بالواسطة ووجه الاحتراز ان المراد بما في الجملة افادة التجدد
كما سبق من الحالات المقتضية لكون المسند فعلا ... المراد افادة التجدد ومع ذلك لم يقدم المسند
على المسند اليه في تلك الجملة مطلقا بل على ما اسند اليه الفعل في الدرجة الاولى وهو الفاعل لا على ما اسند
اليه في الدرجة الثانية وهو المبتدا فانه يتوهم ان وجه الاحتراز سوى ان يصلح الا يكون لافادة التجدد على الصريح
والحاصل ان لافادة التجدد بالجملة طريقين احدهما جعل المسند فعلا وتقديمه على المسند اليه والثاني
جعله جملة فعلية وتأخيره عنه واذا سلكت هذه الطريقة يعني طريقة اسناد الفعل الى
ما بعده من الضمير بواسطة عود الضمير الى ما قبله سلكت باعتبارين احدهما ان يجري الكلام على ظاهره من كون
الموضوع قبل الفعل من اول الامر مبتدا والفعل مع الضمير خبره وبظم الكلام بهذا الاعتبار لا يفيد الا تقوي
الحكم وثانيهما ان يقدر الفعل المرفوع مؤخرا في الاصل على انه تابع للضمير بعد الفعل ثم قال يقدم ويجعل مبتدا
وبظم الكلام بهذا الاعتبار يفيد التخصيص اي قصر المسند على المسند اليه بناء على الاستعمال وشهرته
المناسبة فان فيه تأكيدا والتخصيص تأكيد على تأكيد والاعتبار ربما حمله الناظر كالمنقول اذا قلنا ان عارف
زيد عارف او يريد عرف ما المسند اليه في الجملة مظهر معرفة فانه لا تعرف فيه بعدهم وما جرى لم يرد مثله
للتخصيص لطلب اسبق فيسمى من كلام ما ساقه بهذا وقوله الاولى اللفظ اسمان من قوله الا انه في العدد

وما جرى الى الان يقال ان اللفظ باقي اللفظ بعرف وكذا النواقي وكلمة اللهم تستعمل عند القصد
الى اسماء امر بعد ما در كانه يدعو الله وسار ذلك اصطلاحا واسعا على ذلك
وسبب تقرير ظاهر الان فيه بحث وهو انه قد سبق ان الاسناد الى الضمير في الدرجة الاولى والى المبتدا
بواسطة عود الضمير في الدرجة الثانية وههنا قد عكس حيث زعم ان الفعل مسند الى المبتدا اولا ثم بواسطة
تضمنه الضمير العائد الى المبتدا يسند وينصرف اليه ثانيا وقد كرر كلام الفضلاء في هذا المقام وليس يحصل
ان فيها ثلاثة اسانيد الاول اسناد الفعل بعينه الى المبتدا وهو المراد بقولهم ان المبتدا الى بعد قسعد
منها حكم الثاني اسناده الى الفاعل الذي هو الضمير بعده وهو المعنى بقولهم ان الفعل فيه يسند الى ما بعده من
الضمير ابتداء وهذا هو الاسناد في الدرجة الاولى بالنسبة الى الثالث وهو اسناده بواسطة الضمير الى المبتدا
وهو المعنى بقولهم اذا كان متضمنا للضمير فهو ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا وهو الاسناد في الدرجة الثانية
على ما قال ثم بواسطة عود الضمير اليه فلا يسند اليه في الدرجة الثانية وهذا الثاني كون اسناد مجرد الفعل الى
المبتدا سابقا على الدرجتين جميعا ولم يتعرض في بيان سبب التقوي لاسناد الفعل الى ما بعده من الضمير لانه بصدد
بيان تكرر الاسناد الى المبتدا ليحصل التقوي وفيه نظر من وجوه الاول ان اسناد مجرد الفعل الى المبتدا
مما لا يقول به النحاة ولا يطابق اصولهم واضافوا اسنده انه الى المبتدا من حيث كونه مسندا لا يسمع لانه لا يحكي
الا اسناد الخبر وهو الجملة لا الفعل الثاني ان المسند الى المبتدا بلا شبهة ولا نزاع هو الجملة اعني الفعل
والضمير وقد اسقط عن درجة الاعتبار وبعد اعتباره يصير الاسناد اربعة ولم يقل به احد ولم يجئ الدرجة
الثالث ان اريد بحث الاصطلاح فليس هنا الا اسناد الفعل الى الفاعل والجملة الى المبتدا وان اريد بحث
المعنى فليس الا اسناد واحد وهو نسبة الحدث كالعرفان الى المقوم به كزيد ثم لو قلنا انه يلزم من اسناد الفعل
الى ضمير الفاعل اصطلاحا اسناده الى ما يعود اليه من جهة المعنى لكان صحيحا كما تقول في مررت بزيد قائم ان القائم
مسند الى زيد والى هذا يميل كلام الشارح العلامة حيث يقول ان التقوي يحصل بالاسناد المتعدد من المبتدا
والخبر المشتمل على فاعله بقولهم هو والمبتدا الى بعضه وبالاسنادين اللازمين لهما من اسناد واحد احدهما اسناد الفعل
الى الضمير وهو الذي في الدرجة الاولى وثانيهما اسناده الى المبتدا بواسطة صرف الضمير وهو الذي في الدرجة
الثانية وبهذا يندفع الاشكال الذي ذكره في تقرير التقوي من الاسناد الاول الذي يسند الى المبتدا وهو
اسناد الخبر الى المبتدا مع قطع النظر عن انه متضمن الضمير او لا متضمن وهو غير ما وصفه بكونه في الدرجة الاولى
او في الدرجة الثانية والاسناد الثاني المشار اليه بقوله فهو ذلك الضمير الذي هو اسناد الفعل الى المبتدا
بواسطة الضمير المعبر عنه بالاسناد في الدرجة الثانية ولم يتعرض في بيان سبب التقوي للاسناد في الدرجة
الاولى اعني اسناد الفعل الى الضمير لانه ليس بسبب مع وصله الى السبب فان قلت اسناد الخبر الذي هو
الجملة الى المبتدا متأخر عن اسناد الفعل الى الضمير وعما يقارنه في الوجود وتعارض بحث الاعتبار اعني الاسناد
الى المبتدا بواسطة الضمير فما معنى قوله ثم اذا كان متضمنا الضمير فالمعنى ثم فلا معناه تأخر هذا الاعتبار وملاحظة
هذا المعنى من اسناد الخبر الى المبتدا سواء كان متضمنا للضمير ام لم يكن فان ملاحظة حصل الشيء يكون بعد
ملاحظته على الاطلاق او يريد عرف كرم ساقط او لانه وان شارك اياه عرف وانت عرفت
في افادة التقوي لكنه مطلوع في ذلك لاحتمال التخصيص بخلاف انا عرفت وانت عرفت فاذا قلت هو يعطي

الحمد بل الى العطاء العظيم فالمراد بحسو كذلك وبعوبه لا تخصيصه بحسب المقام وعدم الوثوق على التخصيص في اعتبار التقديم والتاخير الذي هو زائد على اصل الكلام وعدول عن ظاهره لم اورد امثلة من التنزيل يعلم منها ان ليس المعنى على التخصيص لكن في المثال الاول فهو قلم ادنى العراق والحدوام دونه آلة لا امر دون القدوة وفي المثال الثاني فهو شارح في تقدير عدم كونه للتخصيص حيث قال ليس المراد انه لا يتولى غير الصالحين والصواب ليس المراد ان غيره لا يتولى الصالحين لان المعنى على تقدير التخصيص قصر المسند على المسند اليه كما وقع في سائر الامثلة ومعنى يوزعون يحبسون ويمنعون اى يحبس اولهم الى ان يلحق اواخرهم ومحل بالكفر وبه الحال من فاعل دخلوا وخرجوا ومحل قد دخلوا وهم قد خرجوا الحال من فاعل لو الامر فاعل امنا على ما توهم وسوطاهر وظاهر ان ليس المعنى على قصر الخروج بالكفر على الداخلين المنافقين بل على تحقق ذلك وكذلك اذا كان عطف على فاد املوا يدان حكم البعض في معنى التقوى حكم الاثبات فانت لا تكذب اوكد من لا تكذب فلا يشبهه ومن لا يكذب اسمع يشبهه بزول بالعطف في ان ليس لتاكيد المحكوم عليه وتقدير انه سوى ذلك المذكور انه للتاكيد الحكم وتقويه نفي الكذب عن المذكور لانه لم يقع مسند لتكرر الاسناد فتقوى الحكم قد يرد ويسكر فيما سبق من ان تاكيد المسند اليه يكون لتقرير ودفع توهم التجوز او السهو او النسيان في نسبة الفعل اليه وان تقوى الحكم عليه انما يكون اذا اوقعت مسندا اليه على اسناد الى اليه يكرر ذلك بالاسناد الى ضميره والباء في بتقوى الكذب متعلق بالمحكوم عليه وفي بابه لتاكيد بمعنى ان الحكم انما وقع عليه لا على غيره لا المعنى ان المحكوم بركمى الكذب انما يتعلق لا بغيره لتلزم التخصيص وعليه اى على طريق انت لا تكذب في كونه للتقوى دون الاختصاص وردت الامثلة المذكورة لظهور ان ليس المعنى فيها على التخصيص ومعنى حق القول ثبت الحكم وسبق العلم بانهم لا يؤمنون به ومعنى عميت عليهم الانباء استترت عليهم طرق الاخبار بالاعذار فهم لا يسالون عما يحتجون به بل يسكتون حيرة وانقطاعا وتعرف لك فيه من اسناد الى المبتدأ وآخر الى الضمير العائد اليه وضمير له راجع والى ذلك اشار الى شبه عارف بما لا ضمير فيه وقوله ولم يحكم على عارف بمعنى مع الضمير والاتحاد عنه ولست الحالة واما القول بان عارفا لم يعامل معاملة الجملة في البناء فان اريد مجرد عارف بدون الضمير فهو ليس احدى الجملة لا الجملة ولا جهة للبناء وان اريد عارف مع الضمير فلا دلالة لقولهم جاءني رجل عارف ورايت رجلا عارفا ومررت برجل عارف على اعرابه بل الظاهر ان الاعراب انما هو لعارف الذي هو اسم لا للمركب الذي هو عارف مع الضمير ويتضح ذلك على الوضوح في نحو مررت برجل عارف ابوه فان المجرور بالوصفية هو عارف فقط ولما كان لقائل ان يقول صاحب حكم بافراد عارف المسند الى الضمير بناء على شبهه بالخالي عن الضمير من جهة عدم تغيره في الاحوال الثالثة عارف المسند الى المظهر في زيد عارف ابوه وليس فيه جهة السند اجاب بان حكم بافراده مع المسند الى الضمير فالمنصور في اسعه لرجل عارف وقع على نحو زيد عارف ابوه المجعل زيد عارف ابوه بانه كرجل عارف في حكم الافراد والتحقيق ان اسناد اسم الفاعل ونحوه الى الفاعل حكم واسناد معتبر في نظر الكلام لا يفاد صحة السكوت ويحتمل الاحتياج الى الضمير واما ملحوظ اسناد بالمعنى اللاغي على ما هو المعتبر في نظر الفاعل والمفعول كما ليس بحاله على مجرد شبهه بالخالي عن الضمير مع ان فيه معنى تحته عن حد الكلام خارج على القانون وبالاعتبار الثاني عطف على بالاعتبار الاول لم يجعل الاعتبار الاول التخصيص اذ ربما فاتت في عدم افادته التقوى كنفي ولا تكرير الاسناد وتقدير ان ليس التخصيص الا تاكيدا على كد نعم لا يكون المراد بها التقوى لان هو اصل الفعل معه بعد السامع مسلم فلا معنى للقصد الى التاكيد لانه انما يحسن اذا خالف ظن السامع شبهه ولقد صرح صاحب الكشاف بدلالة على الامرين جميعا حيث قال في قوله تعالى الله

نزل احسن الحديث في ايقاع اسم الله مبتدأ وبناء نزل عليه تاكيد الاسناد احسن الحديث الى الله وانه من عنده واحق لا يجوز ان يصدر بمثله الا عنه ومن يمل المدينة عطف على ممن حولكم او خبر مبتدأ هو موصوف مردوا اى مرنوا بمثل المدينة هم مردوا على النفاق اي تمهروا فيه وعتوا واستمروا عليه السود او جمع السوداء وهي حبة القلب ونظر قولنا لما ذكر من قبيل الاسم الواقع بعده جملة فعلية يحتمل اعتبار الابتداء فيفيد التقوى واعتبار التقديم فيفيد التخصيص او ونما هو نظيره في اعتبار الابتداء لاحتمال التقديم وما هو نظيره في اعتبار التقديم لاحتمال الابتداء فانه كذلك زيد عرف او عرفه لاحتمال ان يقدر زيد موحرا لم قدم لانه لا يكون له جهة وكذلك زيد عرف لاحتمال الابتداء لا غير لانه لا يكون لنصبه جهة بل يجب ان يعتبر موخرا على انه مفعول عرف مقدما وفي اعتبار التقديم اى على سبيل القطع وقوله الرفع يعد الى اخره بيان لما ذكر من كون المثال الاول للابتداء قطعا والثاني للتخصيص قطعا ووجه افادة زيد عرف بالنصب التخصيص ان المعنى زيدا عرفت اي قصر العرفان عليه ظاهر واما وجه افادة زيد عرف او عرفه بالرفع للتخصيص فلانه ليس فيه تكرير الايقاع عرفا فكيف على زيد الآن يقال ان المبتدأ يستدعي خبرا فاذا ذكر بعده ما يصلح للخبر اعتبر العطف بينهما حكم هو كون زيد قد وقع العرفان عليه ثم لما كان الخبر متضمنا لايقاع العرفان على ضمير زيد كخصها او بعدما تكرر ذلك الايقاع واما على تقدير السبع عبد العام وجه التقوى كما سبق فلا من ظاهر واما زيد عرفه يعني اذا جعل الاسم منصوبا والفعل مشتغلا عنه بضميره فان قدر الفعل المحذوف المفسر بالمذكور بعد الاسم فهو للتخصيص لما فيه من تقديم المفعول وان قدر قبله فهو للتاكيد بالتكرير وفي بما ولذلك لا ذكر الفعل في مثل هذا يكون لمجرد التفسير للمحذوف دون التاكيد والتقرير ولهذا لا يجوز الجمع بينهما واما نحو قوله تعالى واما ثمود فهديناهم يعني اذا كان المنصوب الذي قبل الفعل المشتغل عنه بالضمير واقعا بعد كلمة اما فالمحذوف المفسر بالمذكور لا ان يقدر بعد الاسم اي اما ثمود فهدينا ويمتنع ان يقدر قبله مثل اما هدينا ثمود لالتزامهم توالي حرفي جزاء والتزامهم وقوع شيء بينهما يكون كالشاغل لحيز ما التزموا حذفه من فعل الشرط اعني يكن من شيء لان قولك اما زيد فمنطلق معناه مهما يكن من شيء فزيد منطلق واذا كان تقدير الاسم الفعل بعد الاسم فهو للتخصيص قطعا بما او الحوالي المبيع في مثل هذا على التخصيص دل على ما من زعم الاشتراك او التعريف بالهداية بل اثبات الهداية لهم على وجه التحقيق والتاكيد على ما هو مدلول الكلام الاخبار عن هو قصبهم الاثبات اذا كان زيد وعمرو وقيل فعل انما قول اما زيد ففعل واما عمرو فان كرت من عدم قصد الى التخصيص لعدم معرفة السامع باصل الفعل فقد اورد بالمقام لحسوله في شرح التلخيص في احتمال الاعتبارين اى تقوى الحكم والتخصيص وقوله على السواء ربما السوية تجويز زيد عرف يحمل التخصيص مرجوحا على ما سيجي ويجوز رجل عرف يحمل التقوى كذلك فيما اذا كان المنكر موصوفا مثل رجل مسمى عنه سعد ورجل وثقت وكذا قال جاء المعرف وجاء المنكر اى المناسب لا اللا بوجه له وان الحكم في الصور الثلاث اعني هو عرف وزيد عرف ورجل عرف هو ان الاول يحمل الاعتبارين على السواء وجاز يد عرف الحمل على التقوى ورجل عرف على التخصيص ووجه الاعراف انا اذا قلنا عرف هو لم يكن هو فاعل عرف لانه ليس من مواقع جواز انفصال ضمير الفاعل واذا لم يكن فاعلا جاز تقديره الا انه لا مانع بينهما فصور سوى كونه فاعلا وا جزاء الجملة نحو زيد قام معتمدا على البعض اذا لم يمنع مانع واذا جاز تقديمه فقولنا هو عرف يكون احتمال التقديم لعدم المانع واحتمال الابتداء اى كونه مسندا اليه عن اصله من غير اعتبار تقديم وتاخير لكونه في موضعه الذي هو قبل المسند وعلى شرطه الذي هو حصول تمام الفائدة بالاخبار لكونه معرفة واذا قلنا عرف زيد كان زيد فاعل عرف لان اعتبار ضمير مبهم في الفعل ثم ابدال الاسم المظهر منه قليل في كلام

العرب جدا فلا وجه لحمل الكلام السابع الاستعمال الكثير المطابق عليه فان قلت فهو مع قلته ثابت في افصح الكلام
مثل واسروا النجوى الذين ظلموا قلنا لا نسلم الحمل عليه احتمالا لاحتمال ان الواو في فصيح الكلام انما هو مع ابدال الضمير ولا
التباس فيه مع احتمال ان لا يكون الفعل او ضميرا من حيث ان الا على كون الفاعل جمعا علاما سوى الطاكلوني البراغيث او يكون
الذين ظلموا نصبا على الذم او رفعا او مبتدأ مقدما اعن الخبر لعدم الالتباس بالفاعل بخلاف عرفت زيدا اذا كان بدلا
لم يجز عندهم للاجماع والالتباس فلم يكن زيد عرف سوى احتمال الابتداء دون التقديم واما رجل عرف فلا يحتمل الابتداء
لفوات شرط المبتدأ وهو التعريف او التخصيص فيحمل على انه كان في الاصل مؤخرا فقدم فهو رجل عرف
في قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا فيحمل الذين ظلموا بدلا من الواو في اسروا ثم قدم كما قدم التأكيد في نحو عرف
فان قيل القول بان رجل في عرف رجل بدل من الضمير مما لم يقل احد كيف وقد نسلم ان معنى عرفا رجلان يعرفوا
رجال فلم يرد به الاستعمال السابع فصلا عن الوجوب قلنا ليس المراد ان المرفوع في مثل عرف رجل بدل بل ان
رجل عرف مقدر بعرف رجل على ان يكون رجل بدلا حتى ان رجلان عرفا يكون مقدرا بعرفا رجلان فهو دليل
المقدر دون المحسوس ومن الاعتراضات القوية لصاحب الايضاح انه كما يمتنع تقديم الفاعل على الفعل كذا البدل
والتأكيد للاجماع على امتناع تقديم التوابع ولهذا نص البعض على الاستثناء في مثل ما جاءني الا زيدا احد بدلا
يلزم تقديم البدل ولعل كون الظرف في مثل في الدار رجل خبرا لا فيه لامتناع تقديم البعض على ما صرح به وقيل تقديم المستثنى والبدل
على الحال ايضا او اقدم صفة النكرة مثل جاء راكبا رجل وان اريد مع الفسخ والاخراج عن التابعية فلتعبر مثله في الفاعل
ايضا بان يحمل اعتبار اخراجه عن الفاعلية معارضا لاعتبار الضمير في الفعل فلا يلزم خلو الفعل عن الفاعل فان حسن ذلك
اعتبار محض من السامع كقولنا زيد عرف او هو عرف او رجل عرف فالجملة محفوظة والتقديم في التابع مفسوخا او غير مفسوخ
حكم ما لم يثبت جهة الافتراق واجيب بمنع الاستواء والحكم بان الفسخ في التابع واقع كما في جرد قطيفة واخلاق ثياب والموصوف
العائدات الطير بخلاف الفاعل وايضا في فسخ الفاعل ابطال الجملة وتغير مفهومها لان الفاعل جزء من الجملة معلوم لها ساقع
على ما عليه بخلاف التأكيد فانه من العوارض واللواحق ولقائل ان يقول نعود المحذور في تجويز الفسخ في التابع دون الفاعل لان
ما ذكر من الفرق ساقط اما الاول فلان الفسخ ليس امرا مستحسنا لكن الحكم بوقوعه في جرد قطيفة دون زيد قام واما الثاني
فلا مرية في جواز ان يحمل اعتبار الفسخ معارضا لاعتبار الضمير في الفعل ومنهم من ذهب الى ان المقدم في نحو انا عرفت ورجل
عرف تأكيد وبدل اصطلاحا وان الجملة فعلية لا اسمية بناء على جواز تقديم التوابع دون الفسخ كما في قوله
نبئت بها قبل المحاق بليلة فكان محاقا كله ذلك الشهر فان كله تأكيد لذلك الشهر وقوله الا يا نخلة من ذات عرق
عليك ورحمة الله السلام فهو يحمل ورحمة الله عطفا على السلام لا على المستكن في عليك وقول الحماسي
لو كان يشكي الى الاموات ما لقي الاحياء بعدهم من شدة الكمد ثم اشتكيت لاشكاني وساكنه قبر بسنجار او قبر على قهد
فان ساكنه عطف على فاعل وسوغ ذلك كونه محضه ومخالفة لاجماع النحاة وفي حكم الكثير من القواعد من غير حجة وبيان المحقق مع انه
من شعر الاعاجم يحتمل ان يكون كله تأكيدا للمستكن في كان بعد ذكر المحاق وذلك الشهر بدل منه وعدم المعطوف
جائز بشرط الفراق وعدم التقديم على العامل وكون العاطف احد الخمسة اعني الواو والفاء وثم واو ولا فرح به
المحققون من النحاة ان ضمير الفاعل لا يستعمل الا اذا جعل الفعل اي كان خبرا او وصفا او حالا او صلة
على غير ما هو له اي على غير الاسم يدل على ذلك الفعل صفة لمدلوله وهاهنا كما اذا قلت زيد وعمرو ضربه فهو ضاربه فان الضمير جرى على
المبتدأ الثاني اعني عمرو اوهو في المعنى صفة لزيد لانه الضارب لعمرو وقوله في موضع الالتباس احترازا عن هند زيد تضربه

فان لا يستعمل الضمير الذي هو فاعل ضاربه مع ان الفعل جرى على زيد وهو في المعنى لهند لارتفاع الالتباس بلحوق
تاء التأنيث وكذا الزيدان عمرو ضرباه وهند تضرب العامل لان ضمير المفعول مثلا لا يستعمل كما ذكر كالعلم يحوانك
تعبده وقال جرى الفعل لانه اذا اجرى الصفة على غير من هي له يستعمل الضمير من غير اشتراط الالتباس نحو هند زيد ضاربته
والزيدان عمرو ضارباه هما والعمرو في كتب النحو وينبغي ان يحمل على ما اذا كان الفعل مذكورا واللازم جواز الانفصال
حذف الفعل كما في قوله تعالى قل لو انتم تملكون فانتم فاعل فعل محذوف يفسره الظاهر لان لو انما يدخل الفعل دون الاسم
فاذا قلنا عرف زيد كان زيد مرفوعا بعرف يعني على الفاعلية وكان ينبغي ان يصرح بذلك اذ مجرد
الارتفاع بعرف لا يوجب ان لا يكون احتمال التقديم ولا ينافي التعليل بقوله لعل قطار واسروا النجوى الذين ظلموا
فان كلا من التأكيد والبدل ايضا مرفوع بالفعل على الاصح لعل قطار واسروا النجوى الذين ظلموا يعني على
القول بابدال المظهر من الضمير الذي في عرف بدلا لا يدل على ذلك البدل بخلاف مررت بالقوم فاكرمو في رجال صلحا اي غير
هذه من المرفوع وغيره على ما وهم قول الا ان ذلك الوجه البعيد هو جعل زيد بدلا من الضمير في عرف كما في واسروا
النجوى الذين ظلموا اذا لم يتم متعلق بقوله انما زيد عرف وقوله كما اذا قلت يعني مثل المخصص في قولك رجل جاء
فانه لا مانع منه بقوله نحو ان يراد علة لا لسعار المعرفة كما ان قوله لامتناع متعلق بمحذوف دون قولهم لعلل لوجود المانع
في شر اهر ذا ناب ووجه امتناع ان يراد الظاهر من شر لا خيرا لانه قد اشتهر عند العرب ان الكلب انما يهر عند رؤية الشرور
والمكاره لا الخيرات وبهذا يجاب عما قيل قال الشيخ عبد القاهر قدم شر لان المعنى ان الذي اهره من جنس الشر
لا من جنس الخير اللهم اذا حملت التخصيص استثناء من قوله دون قولهم يعني ان قيد ما عدا من التخصيص الا ان
يحمل التخصيص على الفردي دون الجنسي فانه لا يتحقق فيه ما ذكر من المانع لكن يكون قولهم شر اهر ذا ناب حالا كونه مسلسا ووافدا
بهذا الوجه من التخصيص نائبا عن مواضع استعماله لانه وان لم يمتنع ان يراد الظاهر من شر لا من الكثير لا يستعمل
بهذا الكلام في هذا المعنى واذ صرح متعلق بمحذوف اي لزوم طلب وجه لتخصيصه اي يكون في الكلام قصر
المسند على المسند اليه فالوجه اي وجه الجمع بين ما ذكر من وجود المانع من التخصيص الجنسي والفردي وما صرح به من كونه
للتخصيص ان يحمل على التخصيص النوعي بان يحمل التنكير على التهويل والتعظيم كما سيجيء ان التنكير قد يأتي للتعظيم
فيكون المعنى شر عظيم فظيع اهر ذا ناب لا شر حقير فهو اي التعظيم بالتنكير موضع العطف لما ماولوه من قولهم
اياك المحذور طبق المعلول فان حمل المنكر على الموصوف فيصح حمله على الابتداء كالمعرف المظهر ولا الاحتياج الى اعتبار
التقديم والتأخير لما ان ينبغي التخصيص ظاهر من مفهوم الصفة اذ نص المعنى شر فظيع اهره لا شر غير فظيع كما يقول
ضرب اكرا حوكك اي لا اصغر فيها ولا عوف متعلق بقوله برايهم اي القضاء والشرط اعني اذا استعملوا
لا نكاد دون ثاني معمولي عرى ولكونه اي بعدهما متعلق بقوله لا نكاد دون من كون تعليل لعدم كيد وده الترك وعلى
انما هو متعلق بالتعريض على نعمى معنى الاطلاق كراهة كقوله الجار المتعلقة بعمل واحد وان كان بكل
معنى اخر واعوف افعل من الاعانة واللام في للمعنى متعلق باعرف والاعانة لوعلية للمعنى والظرف اعني اذ ذاك
متعلق بالمراد اي المعنى الذي اريد بلفظ مثل وغير جرح اي الاستعمال وعدم ارادة التعريض متحقق ومعنى بناء
الفعل على المبتدأ ان يجعل خبرا عنه ومعنى اقوى للحكم اشد تقوية له لكنه من المزيد بحذف الزوائد اذ لا معنى لكون البناء
على الفعل اشد موجب للحكم اللهم الا ان يراد لاجل الحكم والافادة ومن غير متعلق باستعملوا اي استعملا الا ساير عن
معنى انه لم يتسار من ارادة التعريض فقال اصرت من غير ذنب اي لا من حيث طلب العقد في مثل هذا التركيب

امر معاير لما اصيف اليه لفظ غير مثل الى بعده وهذا احتراز عن نحو لا تبخل مثلك ولا تجود غيرك بعد بعضا ان هذا
المثال لمجرد الطلب او المعارض لا تبخل او لا تجود فان لا يكون مما نحن فيه ولا يلزم فيه التقديم ومقصود الكلام اصح وفيه
تعدد وانشبها دلكون التقديم مفيدا للتقوي في النفي ايضا ووجه الكنايه انهم اذا نفوا البخل عن مثل شخص ونحوه
على حضور صفاته فقد نفوه عنه كما يقولون اثبتت لداتة وبلغت اترابه يريدون ايقاعه وبلوغه واذا نفوا الجود عنه
وهو موجود بعض محلا له فقد اسو له وقوله ونحو على لفظ المبني للمفعول من يحمل الشيء على معنيه هذا اى كون التقديم
على المثال دون تحول الكنايه ابلغ من التصريح فعلم ان التقديم لافاده تقوي الحكم يكون اعوز على هذا المراد من ترك التقديم
وان كان فيه نوع افاده من جهة افاده النسبه   فصل هذا ابو الفصل الموعود في بحث تقديم المسند الفعلي
ان يذكر فيه احسن هذا الفن وقوله اعلم ان الفعل اى اخره تكرار لما سبق والمراد بما يتعلق الفاعل وغيره وقوله
على الخصوص حال من المصدر المرتبطة بعد عامله على ذي الحال المجرور او في موقع المفعول المطلق اى تعلقا كائنا على الخصوص
ووصلها بما سبق لكونه مباحثها ولا يتوجه الى فاعله اى غاير الفعل الى فاعله اى فاعل الفعل والخروج على طريق
اى فاعل الفعل احترازا عن فاعل المصدر فانه قد يحذف كما في قوله تعالى او اطعام في يوم ذي مسغبة والمراد الفاعل بدون
الفعل ادمع الفعل قد يحذف مثل نعم في جواب هل قام زيد واما تجويز الكسائي من حذف الفاعل في تنازع العاملين
والجمهور في مثل ضربني واكرمني الآن فلم يوجد في كلام العرب ولما خص عدم ترك الفاعل بالتعرض لما دل عليه من الكلام
والا فلا يجري فيه التقديم ايضا ولا في الفعل الناصر ولا الاضمار وان الكنايه بالضمير من خواص الاسم وكذا لا يجري الاضمار في
الحال والتمييز وبالجمله فالمراد ان هذه اعتبارات ترجع الى الفعل ومتعلقاته احمالا الا انه لا يجري في كل واحد من
الاعتبارات راجعه الى التقديم مع ان اكثر احوال المسند اليه والمسند يجري في متعلقات الفعل وان لم يذكر من ترك الفعل و
اسناده واضمار الفاعل واظهاره انما هي من احوال المسند والمسند اليه لا الى العرض بان اعتبارات لما سبق ووقع و
دقه من عموص ولم يشر الى مهما فيما سبق او بحص بالمسند والمسند اليه الفعل والفاعل او قد اشير الى ان عامه المباحث السابقه
انما هي في المسند اليه والمسند المبتدا والخبر   واما بوحدها الى نفس الفعل مثل زيد في جواب من قام وان زيد قام
ولو زيد قام او الى غير الفاعل كالمفعول في زيد يعطي والظروف في اليوم دخلت وحرف المفعول مثل الله رضيت وسئلت والحال
مثل البر الكر بستين فان المحذوف اغنى منه حال من المسكين في بستين والتمر في خذ عشرين درهما وازدد عشرين لكن الى الركن
لا يسمح ايضا حا ظاهر ايضا والذهن الى سهوله الا في المفعول به فانه مما يحتاج الى الفعل المتعدي في الفعل والوجود ومعلوم عند
عدم الذكر انه متروك ونطلب خصوصه بالطرق القرائن   اما الى انه المقصود لترك الفعل يعني الجنس ولو ذكر فلذا
جمع قرائن الاحوال والافتراك الفعل في مثال واحد ربما لا يكون الا في واحد واراد تواتر الاحوال الاعم من اللفظ
قال الاقران بها حال من الاحوال كما في ان زيد قام في المقصور كما في زيد في جواب من قام وبقيام العرب لا يحصل الا صحيح
المقام فلا بد لترجيح الترك من مرجح وقد اقتصر على ذكر الاقتصار واتباع الاستعمال الا انه اعتمادا على ما ذكر في حذف
المسند اليه والمسند من تفاصيل المرجحات واما هلا يدرج الكل في طلب الاختصار نحو اتباع الاستعمال
فان يشير اليه تمام الاختيار وقد عرف في بحث المسند اليه معنى اتباع الاستعمال الوارد على تركه او ترك نظائره وان
الاول يكون في كلام شايع فيما بينهم يجعله من كلامك ويكفيك تمام العدد في الاصل مما صار من المثل
مما هو مثل او بمنزلته وان الثاني يكون فيما ضابط كلي يعرف به وجوب الحذف او جوازه وان لم يسمع الى التركيب
بخصوصه من العرب ويعبر عن الاول بالحذف السماعي وعن الثاني بالقياس فخطيئة في قولهم الاحظيه فلا اليه

و ما على فعل محذوف اى ان لم توجد لك خطيئة اى من حظي عندك ونجتمع بك او ان لم يكن لك خطيئة على ان
يكون يحلى من كان الناقصه فاما الآليه اى غير مقصر مع ان المعنى غير كافي هو لكن رجع بلا شي في البرد الاخير
ولا يكن لا المعنى ليس لحاجة الى تقدير الاسم فلا لنفي الجنس لحاجة مع الرفع الى التكرير بل صرح السخاوي بانها
اسم في صورة الحرف بظهور اعرابه فيما بعده وحظيه فعليه بمعنى فاعله من حظيت المراة عند زوجها صارت ذات
حظوة والذي الا يا لو فقر واصل ذلك ان رجلا كان لا يحظى عند امراته فلما تزوج بها فلم تنل حظا اى حظي
عنده فلم يمنع وطلقها وتمكنت الاحظه ولا انه فصار مثلا في كل من كان الانسان اهلا مجتهدا فيها ولكنها
اشتغلت لعارض عرض من غير جهة وقيل في الجهد في المداراة والتحبب لحصول غرض ثم لا يفيد ولا يحصل الغرض
ويروى نصب الاسم اى ان لم اكن خطيئة فاني لم اكن اليه وقولهم لو ذات سوار لطمتني من كلام حاتم الطائي
اسر في بعض احياء العرب فامرته ام المنزل ان يفصد ناقة لها فكان من عادة الجاهلية اكل الفصيد في المجاعة فنحرها
فعل في ذلك فقال هكذا فزدي انه فلطمته جاريه فقال لو ذات سوار لطمتني اى حره لان الاماء لا يلبس السوار وذات
سوار فاعل فعل محذوف يفسره الظاهر لان لو انما تدخل الفعل وجواب لو محذوف اى لهان علي وتحمل ان يكون
للتمني فلا حاجة الى الجواب وقوله او غير ذلك مجرور معطوف على قولهم اى كما اذا ضرب المثل بغير ما ذكر من الامثال
الوارده على حذف الفعل وفي قوله كما اذا اوردت ضرب المثل دون ان يقول كقوله اشاره الى ان ما ذكر
من قبيل اتباع الاستعمال الوارد على تركه اذا ضرب المثل فان ترك الفعل محافظا على المثل عن التغيير سواء
كان الحذف قياسا او لا لخلاف مورد المثل فانه ربما يكون لا تباع الاستعمال الوارد على ترك نظائره
كما في قول حاتم مثلا او لمعنى اخر كما في قول المراة تنصيبها وتلك العبارة يعني المغني عن ذكر الفعل المناسب لحذفه
وجوبا كما في المفرد او جوازا كما في جواب السؤال كثيره واما اجمع لك منها في هذا الموضع على طريق الضبط وذكر الفاعل
ما يستعين به على ادراك العبارات التي يمكن ان ينظر ويخرج عن الضبط اذا ذكرت لا على طريق الادراج في
كله ولعل عسى في مثل هذا الموضع كالمتم لافاده الاحتمال بعدم القطع والا فالجمله الانشائيه لا تقع صله
الموصول فكانه قيل عسى لذلك ان تشذ ونحن نطوعه منها ومنها اشاره الى ان الضوابط لا تنحصر في الملك
المذكوره   منها اى من الضوابط ان يكون الفعل المحذوف مفسرا بفعل مذكور فيجب الحذف حذرا من الجمع
بين المفسر والمفسر فيه واما جعل الاسم المرفوع فاعلا لفعل محذوف والفعل المذكور مفسرا دون ان يجعل الاسم
مبتدا والفعل خبر الان ان ولو وهلا انما تدخل الفعل دون الاسم وكذا اذا دخل على الاكثر سيما اذا كان في الجمله
بعده فعل ومنع الاستفهام وان جاز دخولها على الجمله الاسميه مثل ازيد قائم لكن الاستفهام اولى بالفعل فعند
وجود الفعل في الجمله بعدها يجعل مفسرا للفعل محذوف حذرا عن ترك الاولى بلا ضروره بخلاف ازيد قائم وللمفسر على كون
هذا القسم من الاولى دون الواجب اعاده لفظ كون ذكره بلا انه اصلا لان المحذوف اما ان يكون هو الفعل المذكور مثل
ازيد ذهب اى اذهب زيد ذهب او معناه مثل ازيد ذهب به اى اذهب زيدا او مناسبه مثل ازيد ذهب اخوه
اى افورق اوانفرد زيد ومن المناسب ان يذكر مثال رابع بعد وقوعه في الافعال مثل ازيد حدث عليه بمعنى الوثيق
زيد وكرمن النحاة على ان المرفوع في مثل هذا مبتدا والفعل خبره ثم ذكر مثالا اخر اعاده لفظ كون هو
فارسيون لكونه حذفا عن المفعول دون الفاعل وكون المحذوف الفعل مع الفاعل لا مجرد الفعل والتقدير ابالى اريحوا
فارسوني و سائر الكلام فيه وفي الفاء التي فيه وقولك ان ذو لوثة لانا من باب الحماسه للانتقام بتقوى مفسر حرش
اذا

عند الحفظة ان دولونه لاناني لوا استنبع ابلى ادن واسد لعام نحوى جماعة فهم حسوته وسنح عند العقب وتقوى لين
وضعف فلذا استنبع ابلى كاسوالعرض لان اراد الاضمار الفعل كان المناسب ذكره قبل الرفع
في وسط الغراس مع اسلم السوى من هذا القبيل الا التحمل نحو ان دولونه لانا وان اراد ذكون الفعل المضمر مفسرا فقد
ان دخول الاستفهام واداي الفعل اوقع وان حروف الشرط والتحضيض يسع عن عمل الافعال وان الفعل المضمر لوجود
المفسر قد يكون لفظه وقد يكون معناه وقد يكون لازم معناه ومنها اي من القرائن ان يكون هناك في
موضع حذف الفعل حرف جر فان حرف الجر لا يسكت عن الافعال اي لا توجد بدونها اودون ما في معناها لوضعها كانه
على ان يوصل معاني الافعال الى الاسماء المجرورة بها كزيد المنون في مررت بزيد ورجل المعرف بعارية اللام في مررت
بالرجل لفظ قام ومن الاسم لعام الماضي ومن الجار في نحو كل زيد مرفوع بقام اومجرور بمن
بعد اي بعد الفعل المطلق احتج الى دلالة اخرى اي الى قرينة دات دلالة سوى الدلالة على مطلق الفعل
تفاوت فان يكون الرفع والاحد في الفعل الذي اضمر اللفظ الدال عليه وان يكون غيره على فضلا ومعنى باسم الله
اقرا متلبسا ومن كان في بسم الدرس اوتوسيلة والاستعانة كما في كتبت بالقلم واما قدره اقرا دون ابتدى
القراءة لان العربه انما يدل عليه وبعد يلبس الفعل كله بذلك واما قدره موخرا لافادة الاستمام والاختصاص
باسم الله فانه اي باسم الله بعد ذلك اي باسم الله اقوم او اقعد او احل او ارتحل او نحو ذلك
وقارة يكون الاقران اي اقران الفاعل بالفعل وتلبسه به لا بمجرد شروعه كالمتوسل بالاعراس
والمعوص بالتعويض ومن البعد ما يقال المراد الاقران بين الشمس او اقران الفعل الخاص بحرف
الالصاق بالزهار اي بالالتئام والالتفاف اعرست الحدث العرس وهو على قصد الدعاء
ذكره في الكشاف الكل بعوض الطعام اي فعت ان الظرف لغو والاحسار فاعل بعوض ويحتمل
ان يكون البكل الا احسار مبتدأ او خبرا وبعد متعلق الظرف اللغو بعوض بغير المعلام
فانه لا يراد الا معنى الحصول لانه الذي يعم استعماله في جميع الظروف عند اسقاء درية الخصوص
وهو دلالة على بعد المطلق الذي يعم الحصول والقيام والقعود وغيرها واشار الى ان الثبات في مثل
هذا المقام من ان المراد كان او كائن فالمراد كان التامة لا الناقصة اذ لو اريد في مثل زيد في الملك كان
كان في البلد على كان الناقصة مع الظرف مقدرا لكان الخبر وهلم جرا الى ما يتناهى
عدد ذلك من مقدمات الاحوال اي من الاحوال المعينة للفعل المطلق الدال عليه حرف الالصاق و
قد عرفت ان المراد بالاحوال ههنا ما يعم الافعال كما قال فان الحال يكون معنية عن ذكر ذلك مع
ان المعنى عنه هو قول القائل من يكب وذلك كسوق كرالفعل في مثل مررت القوم وبرت القوم
العوم وللمادة في علمه قوله تعالى ولتكملوا العدة اي شرع ما ذكر من الامر لمراعاة العدة ولتعلم كيفية القضاء
والترخيص في اباحة الفطر ولتحصو الفعل الحق اي فعل ذلك فعل وليدخل المومنين جنات اي فعل ذلك وقد بعد
منها سوال السؤال مثل بزيد في جواب بمن مررت وفي المسجد في جواب اين صليت وما علي ان حرف
الالصاق انضاف به لو وقع الكلام جواب السؤال لم خصوص السؤال دلالة على بعد مطلق الفعل
وعليه قوله تعالى لا اخفاء وان الكلام مفروض البحث لكن غير النحو يكون الله جواب سوال
واقع لا مقدر والدليل على ان المرفوع في جواب من فعل فاعل لا مبتدأ بتقدير زيد فعل كما نوانه

عدد بک الحذف في الجواب مع فاعلا كقوله تعالى ولئن سالتهم من خلق السموات والارض ليقولن
خلقهن العزيز العليم قال من يحيى العظام وهي رميم قل يحييها الذي انشاها اول مرة وان قد تخلل
الحذف وان كان العامل بعد المسؤول عنه فيكون العدد زيد فعل
لبيك زيد على لفظ المبني للمفعول ورفع زيد وضارع فاعل فعل محذوف جوابا لسوال
من يبكيه اي يبكيه ضارع ذليل لاجل الخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح اي سائل من اجل
الحاجة المطيحات اي اهلاك الوقائع ما لا لان زيد كان عونا للاذلاء اغنيا للسوال
والفقراء وفي المفصل ان التقدير ليبكه ضارع وهو السوال بالمعنى كان يبكيه ضارع او في لسوال
من يبكيه وقول السبح له فيها الوجه ان يكون العامل مقام الفاعل هو الظرف الاول اعني له لانه
السابق في اللفظ والمفعول به في المعنى وكذلك يوحي اليك بك وكذا وقع في قسم النحو
واما في القرآن كذلك يوحي اليك والى الذين من قبلك الله العزيز الحكيم
ومن البناء على ان السوال المقدر يعني على القول بان المخصوص خبر مبتدأ محذوف يكون
الجملة في موضع الجواب لسوال مقدر كانه كما قيل نعم الرجل او رجلا قيل من الرجل قيل هو
زيد وبهذا يظهر ان جواب من المطلق المطلق زيد لا زيد المطلق وان في جواب من المطالب
المطالب المبهم لا عكسه وقد سوق الكلام في ذلك وان هذا التركيب ابتداء
كلام لسان فضيلة هذا التركيب اعني بناء الفعل للمفعول ثم ذكر الفاعل مرفوعا بمحذوف
واشترط ان يكون عن بليغ عالم بما يقتضيه كل حال ليستحق بعث مراياه ولطائفه ويصح حمل
الكلام عليها ويصل الى بلغ كذلك ليطلع على دقائقه فيحمله عليها كالدر انما يظهر كمالها اذا
كان كل من البائع والمشتري عالما بحالها المناطحة مصارعة الكبش بقرنه وهما والسماك كوكب
من الثوابت ليس على من النواقل الان السموك بمعناه العلو والارتفاع فصار مثلا
في ذلك الاقصاء الانقطاع والارتجال الافانين جمع افنان جمع فن بمعنى النوع والاسلوب
خاو المعنى وسطه وجمعه فص الشيء خيار مستعار من فص الخاتم مستعاب التركيب بنعمه
من اللطائف وضمن سببها للمقاومة وقوله عن علم اي عظم كامل وبهذا يظهر فائدة التقييد
اذ ليس كل تعدو عن ذلك وقوله منزلة ما يليق به اي بذلك المتكلم الذي اشار اعتماده فيه
حسب اعتقاده بان الدرجة في البلاغة فينبغي ان يكون كلامه كذلك وما شهد
لك دقيق لما ذكر صاحب الكشاف من ان قراءة علي رضي الله عنه يتوفون بلفظ
مبني للفاعل على ما فيه يروى عن تخطئة السائل القائل بن المتوفي بلفظ اسم الفاعل وليس
المراد ان للتوفي معنيين احدهما الاماتة وقبض الروح وعليه استعمال العامة وثانيهما
الاستيفاء واخذ الحق وعليه استعمال البلغاء بل معناه الاستيفاء واخذ الحق لا غير لكن
عند الاستعمال يقدر مفعوله النفس فيكون الفاعل هو الله تعالى او الملك على ما قال تعالى
قل يتوفيكم ملك الموت وهذا هو الاستعمال الشائع وقد يقدر مدة العمر فيكون الفاعل هو الميت
لانه الذي استوفى مدة عمره وحظه من الحياة وهذا من المعاني الدقيقة التي لا ينتبه لها الا الافراد من

الملفا ومحص عرف على رضي الله عنه من السائل عدم سهد لذلك لم يحمل كلامه عليه
الى استخراج علم النحو اى طلب خروجه من القوة الى الفعل بتقرير قواعده وتحريره مقاصده والظاهر
ان المراد باول ائمة النحو ابو الاسود الدؤلي بدليل قوله فاحذفه اى شرع بعد امر علي رضي الله
عنه قال ابو السعيد السيرافي في كتاب اخبار النحويين اكثر الناس على ان اول من رسم
النحو هو ابو الاسود الدؤلي واسمه ظالم بن عمرو بن سفيان وكان من سكان البصرة وكان
ممن صحب عليا رضي الله عنه فسمع قارئا يقرأ ان الله بريء من المشركين ورسوله بالجر فقال
ما ظننت ان امر الناس يرجع الى هذا فعمد الى استخراج علم النحو وعن ابي بكر بن عياش
عن عاصم قال اول من وضع العربية ابو الاسود الدؤلي وقد امره زياد بذلك حين جاء رجل فقال
توفي ابانا وترك بنونا فوضع باب الفاعل والمفعول ولم يزد عليه المدلول عليها
يريد لانه الذي يقتضي تقدير السؤال وان كانت القرينة على خصوصية السؤال هي قوله تلك القرآن
والتعريف ظاهر وسوان سوق الكلام على وجه يكون كل ما يذكر فيه عمدة وركنا من الكلام بحيث
لا يتم الكلام بدونه احسن وافضل من ان يكون بعض المذكورات مستغنى عنه في تمام الكلام و
اركانه محتاجا اليه في افادة المرام ومعنى التعريض امثال هذه المقامات سوق المقدمات على
وجه يفيد المطلوب بخلاف اى بخلاف الكلام في النظم الاخر الذي هو السائل واللغا على
وصف العالن وهو واركان افضل من جهة ان الحصول بعد الشوق والطلب اعز واوقع في النفس
من المساق بلا تعب لكن لا يخفى ان المرزوق من حيث لا يحتسب في حصول نعمة لا يترتب يكون
الذ فيكون هذا النظم بهذا الاعتبار افضل سيما وليس في الاخر طول انتظار الشوق والطلب
ان الكلام على ذلك النظم اى النظم الاخر الذي هو السائل واللغا على كون كالمتناقض من حيث الظاهر
انما قال كالمتناقض لظهور ان ليس مدلول احد الكلامين نقيضا لمدلول الاخر بالشرائط المعتبرة في
التناقض وانما قال من حيث الظاهر لان جعل الشيء معمولا وقصده انما يدل في الحقيقة
على عدم الحاجة اليه في تمام الكلام بحسب النحو لا في اداء المقصود والتقديم انما يدل
على كونه اهم واعنى لشانه في الذكر واداء المعنى وبهذا الاشتباه التناقض ومن
العرب ما قال انه احتراز عن نظم المبني للمفعول فانه ايضا كالمتناقض
لكن لا من حيث الظاهر بل من حيث التقدير لان قولك زيد في تقدير
نكسه زيد بتقديم المفعول ثم قال وفي هذا الوجه نظر يذكر في الحواشي
يعني الحواشي الموعودة في صدر الكتاب بقوله وتمام اما تحمل حواشي جارية
مجرى الشرح للمواضع المشكلة ولم تنقل وكانها لم تكمل والظاهر ان ابهام
الجمع بين المتنافيين من جملة المحسنات والمرجحات على ما ذكره
في بحث الاطناب في وجه حسن نعم الرجل زيد فلا يصلح جهة للمرجوحية
وقيل لان تقديم المفعول على الفاعل حاصل في هذا الوجه ايضا
اذ التقدير نكسه زيد وورد بانه لضرورة اتصال الضمير فلا يوجب ذلك الاعتبار

وبهذا يندفع ما قال في وجه النظر انه لو صح ذكر لكان تقديم الفاعل احسن والجامع انه ممتنع في بعض الصور
كضرب بني زيد وما ضرب عمروا الا زيد وقيل لانه يوجب ان يكون التشبيه احسن وابلغ من الاستعارة
مثل المرنحة مثل رايت في الحمام اسدا اذ الطباع لم يطل سنة الشاعر من اجله دعوى الاسدية ونصب القرينة
المانعة ومن قبل هي نصدده يعني حذف الفعل بقرينة كون الكلام جوابا لسؤال مقدر واركان
هذا حدفا وسوالا عن المفعول والامثلة السابقة عن الفاعل ولم يحمل على كونه شركاء الجن مفعولي جعلوا اولله
ظرفا لغواهم للاستفهام في انكار اثبات الشركاء على معنى جعلوا الجن شركاء لله على ذنب الله صاحب الكتاب
لان المنكر هو اثبات الشركاء والجن كانوا ام غيرهم وجمع الشركاء لزيادة التقريع حيث اثبتوا شركاء المثل الاشريك له
ومعنى دلالة السؤال المقدر على الفعل المضمر ان من العبارات التي تغني عن ذكر الفعل وبهذا الاثبات يكون لقطاء اللفظ
والدال على خصوص الفعل هو الكلام السابق من جهات الاستدعاء له اى للفعل وجهات اللفظية
يعني من جهات الذكر المقابل للحذف وذلك لكون الاصل هو الذكر وكزيادة التقرير وبسط الكلام والاستلذاذ
والتنبيه على غباوة السامع ونحو ذلك مما ذكر في اثبات المسند اليه والمسند وبحسب كثرة الجهات المذكورة مال
على امالها عمرو يعني بل صار راواتضاه على المقصد اى بجهات كثيرة او على الطرف الى حال الاثبات لا يخفى ان المقتضي
بالذات للاثبات هو تلك الجهات واما اسناده الى اشتمال المقام عليها فبالواسطة واما جعل الجهات مثل افادة التجدد
وتقوي الحكم والتخصيص احد الاذهنه على احصر ما يمكن فليس بمستقيم لانها جهات لكون المسند فعلا او جملة فعلية سواء كان
ثابتا او محذوفا واما الحالة المقتضية لترك مفعوله اى مفعول الفعل فهي قصد المتكلم الى تعميم المفعول والامتناع
المتكلم في رواية الرفع او القصد الى ايقاع الفعل في رواية الجر عن ان يعمره السامع على المفعول الذي يذكر معه متجاوزا
عنه مما يصلح لمفعوليته ولم يذكروا اشتراط قصد الاختصار اذ لا يتحقق به ونعني حذف المفعول الجواز ان يعم بذكر جميع
ما يصلح ان يكون مفعولا اما تفصيلا او اجمالا مثل يعطي كل شيء ويدعو كل احد واعترض بانه لا بد من قرينة تدل
على المفعول العام لامتناع الحذف بدون القرينة وح يكون الغرض من الحذف مجرد الاختصار اذ التعميم قد حصل من دلالة
القرينة على عموم المقدر واجيب بانه يجوز ان يدل القرينة على انه محذوفا من غير دلالة على خصوص او عموم ويحمل
على العموم حذرا عن الترجيح بلا مرجح فصح اسناده ايضا الحذف الى قصد التعميم والاختصار مثلا اذا قلت في مقام المدح
فلان يعطي ويمنع لا المعنى انه يصدر عنه هذا الفعل من غير قصد الى مفعول بل مع قصد الى مفعول لم تقم قرينة على خصوصه او عمومه
علم من الحذف انه للعموم لامتناع الترجيح والمعنى يعطي ما يصلح ان يعطى ويمنع ما يجب ان يمنع وعلى هذا الى الافعال
دائما مصدر في موضع الحال وانها معمول له منه ويوجد بهذا الحصر اشارة الى ان اللام في مثل الاعطاء
للحصر وتوهم منه في المقام الخطائي عموم الاعطاءات بعلة ابهام ان القصد الى فرد دون فرد تعيين ترجيح احد
المتساويين على ما ذكر فيما احتاج من كون اللام لتعريف العهد ورجوع الحقيقة الى المعرف منزلة المعهود وتفويض
الاستغراق الى المقام وهذا معنى قوله بالطريق المذكور في افادة اللام للاستغراق موضع وضوحه فقد خفي على
الشارح العلامة حتى ذهب الى انه اشارة الى ما ذكر في احوال تعريف المسند باللام من ان مثل حاتم الجواد محمول على
الانحصار مبالغة بتنزيل جود غير حاتم منزلة العدم وكذا هاهنا نزل فعله الذي هو غير الاعطاء منزلة العدم ويكون المعنى انه
لا غيره يوجد منه الحقيقة لا غيرها وذهب الى ان تقديم المسند اليه المظهر ايضا يفيد القصر عليه حيث يعني بالذي يفيد القصر
على المسند حتى يكون المعنى انه لا يفعل غير الاعطاء وعليه اى على القصد الى نفس الفعل قوله تعالى فلا

تجعلوا وظاهر بين العبارة المقترح انه صرح بانه يجوز ان يكون واسم تعلمون من قبيل حذف المفعول لمجرد الاختصار
مع كونه مقدرا مرادا للتنبيه على ان كل ما ذكره من فوائد الترك ليس مما يتعين بحيث يمتنع ان يكون الحامل
غيره   او القصد الى مجرد الاختصار اشاره الى انه في الصورة السابقة ايضا اختصار وان كان مع نكته اخرى
سوى العموم وقوله او لا لاستدعاء الموصول اشاره الى ان تقدير المحذوف فيه لازم لا لصحة الكلام بدونه وبما سالانضاح
ان المراد اشاره الى ان تقدير المفعول وان لم يكن لازما محتاجا اليه في صحة الكلام لكنه جلي الاشارة وبها لما لا اقتضاب
الكلام اشاره الى انه نقل الكلام الى التقدير وان كان الظاهر عدمه حتى ان هذا من الوسط بين القصد الى تعميم
الفعل والقصد الى مجرد الاختصار مع اتضاح المفعول وخصوصه لكنه ذكر الشيخ عبد القاهر ان الفعل المتعدي قد لا يكون
له مفعول يمكن النص عليه فيكون متروكا المفعول نظير غير المتعدي مثل فلان يامر وينهى بمعنى له الامر والنهي وانه هو
امات واحيى بمعنى منه الاماتة والاحياء فلا ذكر لمفعول ولا تقدير لئلا ينقض الغرض فلذلك اذا قيل فلان يعطي الدنانير
كان المقصود بيان جنس ما يعطى لا الاعطاء لا بيان حال كونه معطيا وكان كلاما مع من اثبت له اعطاء لكن لغير الدنانير
لا مع من نفى ان يكون منه اعطاء بوجه من الوجوه ومنه ما يكون له مفعول معين يمكن النص عليه الا انه يحذف لغرض وينقسم
جلي لا نظره مثل اصغيت اليك اي اذني واغضيت عليك اي جفني والى خفي يدخله الشره وهو متنوع فمنها ما يكون الغرض
بيان حال الفاعل وان ذلك الفعل دابه كقول طفيل الغنوي لبني جعفر بن كلاب   جزى الله عنا جعفرا حين ازلقت
بنا نعلنا في الواطئين فزلت   ابوا ان يملونا ولو ان امنا   تلاقي الذي لاقوه منا لملت   والاصل لملتنا فحذف
المفعول وكانه قد ابهم امره ولم يقصد الى معين كما يقول قد مل فلان يريد قد دخله الملال ولو قال لملتنا كان فيه
ان يعالج حالها مالها مما فلم يصلح لان يراد به العموم وانه يحسن مثل كلام من كل ان فعله قوله تعالى ولما ورد ماء مدين
الاية فانه حذف المفعول من اربعة مواضع لان ذكره ربما يخل بالغرض فانه لو قيل مثلا يسقون اغنامهم وتذودان غنمهما لتوهم ان الانكار
كان من ذود هما الغنم لا من مطلق الذود كما تقول لك لم تمنع الاخ فان الانكار من منع الاخ لا من مطلق المنع ومنها
زيادة كلام اورد ناه في شرح التلخيص   من الاحتمالات يعني احتمال القصد الى نفس الفعل واحتمال القصد الى
مجرد الاختصار وتقدير المحذوف بحسب دلالة القرينة وانما قال اكثر لان بعضها مما يصير في احد الاحتمالين مثل تلك
حدود الله فمنها لقوم يعلمون فانه للقصد الى نفس الفعل ومثل فتمتعوا فسوف تعلمون اي مال امركم وعاقبة حالكم
اداشار فاعله ضمير الصدع الاعظم في البيت السابق فلولا من صدعه ناجيا لا الغيبة الصدع الاعظم الصدع
نبع الصادر والدال من الوعول الوسط بين العظم والصغير والاعظم باحدى يديه ساحق يجوزه اي يركا او حيا صا
ملوه النبع تنحر يتخذ منه القسي والساسم شجر قيل هو الابنوس   قال شنت لم ترقا البعث لطم قد نسف باقجس
الاطاعة والارقال ضرب من الخبب والاسراع محاف ملوي اي سوط مفتول من القد هو السير يقدم جلد غير مدبوغ
محصد محكم مفتول   عنق وزرود موضعان وبلاد تحد على حذف الجار اي بلاد وكان مقتضى السياق
ان يذكر الاسباب عقيب قوله تعالى فلو شاء لهديكم لانه حذف مستمر لمفعول المشية اذا وقع شرطا وكان المفعول غير
مضمون الجزاء ولم يكن تعلق المشية به غريبا فلم يحذف في قوله فلو شئت ان ابكي دما لبكيته عليه ولكن ساحة الصبر اوسع
لكن بكى الان مفعول المشية البكاء الحقيقي ومضمون الجزاء بكاء الفكر ولا في قوله فلو شئت ان ابكي دما لبكيته
عليك ولكن ساحة الصبر اوسع   لان تعلق المشية ببكاء الدم غريب   او الرعاية للاطراد على
حذف المضاف اي بقصد الرعاية ولاحاجة الى تركه كما ظلمة لكل ذلك الى ما ظلى ليس لمجرد الاختصار والمعنى فافهم

ان اترجم عليهما اعالحال من
دودهما الغنم لا من مطلق
الذود كما يقول

نبينا لما قال المشركون ان محمدا صلى الله عليه وسلم قد ودعه ربه وقلاه وذلك حين انقطع عنه الوحي بسبب
انه سئل عن اصحاب الكهف او الروح فقال ساخبركم غدا من غير ان يقول ان شاء الله   من الاعتبارات
المناسبة للترك كخوف ذكره واخفاء امره وتطهير اللسان عنه او عكسه وتاتي الانكار ونحو ذلك مما ذكر في حذف
المسند اليه والمسند   واما الحالة المقتضية لاثباته اي اثبات المفعول فخلو محل الكلام ومورده عن جميع ما
الترك فيذكر على ما هو الاصل لعدم الداعي الى الحذف او وجود المقتضي للاثبات مع المقتضي للحذف فيذكر عملا
وجهات الاثبات كثيرة جدا كالتبرك والاستلذاذ والتنبيه على غباوة السامع والتسجيل في القصد والتعظيم والاهانة
ونحو ذلك وكان الانسب ذكر بسط الكلام بكلمة او لا انه وجه اخر غير زيادة التقرير مثال زيادة التقرير قال الامر
لك وفوضت الامر اليك ومثال بسط الكلام والاستلذاذ اذا قال لك الحبيب بل تريد وصالي فتقول
اريد وصالك واحب جمالك واناجي والتمثل بجواب موسى في جواب ما تعبدون ليس بمستقيم لانه من صور
العفاء عن مقتضى الحذف بل عن طول الكلام للبسط   واما الحالة المقتضية لاضمار فاعله ليس بحصص اضمار الفاعل
واظهاره بالاكر من سائر الوجه ولا يختص الفاعل بذلك بل من سائر المعلقات على ان ما سبق
من اضمار المسند اليه يغني عن ذلك ولا مروه الى نصيح بالمسند الا   زارت اي الحبيبة فان
ذكرها في حكم المسبوق لما ان المحب لا يخلو عن ذكرها والحق انه لما جاز استتار ضمير الفاعل جعلوا امثالها
من باب الاضمار تكلفا في مرجع الضمير ولم يجوزوا حذف الفاعل وصله حتى توارت بالحجاب وكلا اذا بلغت
التراقي اي الروح وفي كلامهم فلم يلبث ان لم اجدع الرحال اي الحمر وهو كثير والرواق الستر مد دون السقف
والحلاده ما تعلقها المراة في العنق والنطاق شقة تلبسها المراة على الحصر والمنطقة التي تشد على الحصر والاول بالمراة
والثاني بالمقام   في الايضاح اي ابتداء الكلام وان لم يكن مطلع القصيدة والنبيل اسم كالمثال مقول
من قبل وقال العلامة في الحديث نهي عن القيل والقال اي الخنا والفحش وقد خفي ذلك على كثير في مطعه الفحش مقلا
مقول قال اي اهمل اهمالا لا قصد المعني من الابلاغ وهو الايصال والتبليغ اسماعي اي اسمعي اصله اسماع ما يكره
يترسم امر الموسوس منقطعا بذنب الله من ان الالتفات لا تستدعي سابقة التعبير بطريق اخر بل يكون
مقتضى الظاهر ذلك   واما اعتبار التقديم والتاخير الاضافة بيانية اي الاعتبار الذي هو التقديم والتاخير
لان المراد به الامر الذي اعتبرته من اعتبرت الشي نظرت اليه وراعيت حاله ولذا قال في صدر الفصل الثاني اعتبارات
مجموعها راجع الى الترك والاثبات الى اخره وصرح بعد الاعتبار بالتقديم وانه خبر وقدم الفاعل المعنوي احترازا عن مثل
عرف زيد للاتفاق على امتناع تقديم الفاعل اللفظي وانه لا وجه لارتكاب الوجه البعيد الذي هو الحمل على كونه بدلا
من الضمير وكان ينبغي ان يمثل بنحو رجل عرف ايضا ومثل للنوع الثاني بثلاثة امثلة لان التعدية اما الى واحد او الى
معارفين او غير معارفين والمتعدي الى الثلاث راجع الى القسمين اذ واحد معارف واثنان غير معارفين ولا يخفى
تحريره في غير المعارفين تقديم احدهما مثل زيدا علمت منطلقا او منطلقا علمت زيدا وفي المعارفين تقديمهما مثل زيدا درهما
اعطيت ومثل للنوع الثالث بتقديم الفاعل على المفعول وبالعكس وبتقديم الاول على الثاني وبالعكس في
المعارفين وغير المعارفين واقتصر من هذا من امثلة ما يتصل بالفعل على المفعول به لانه اعم وسنشير اليه في اثناء
المباحث   لكنه اي العالم بالفعل مخطي في فاعل الفعل بان حسبه غيرك مثلا وانما سواك او في تفصيله
بان حسب انك مشاركه الغير وانما سواك وحدك فتقديم الفاعل المعنوي وتقول انا سعيت في حاجتك دالخطا

في نفس الفعل او في مشاركة معك وتؤكد على الاول نحو لا غيري او لا عمرو اذا طابق زيدا لانه الصريح في نفي
الغير وعلى الثاني نحو وحدي ومنفردا لانه الصريح في قطع الشركة ثم اشار بقوله والاضاد والمعنى
على الوصف على ما ذكرناه من كون التقديم لنفي الفعل عن الغير او مشاركته لان انكار تعلم المخاطب انما يحسن
اذا لو شاركه المخاطب او انفرد به لجاز ان يكون على حال الغضب يحسن منه التعليم وحرش الضب هو ان تحرك يدك على
جحره ليظنها حية فيخرج ذنبه ليبصر بها فتاخذه وليس اذا قلت لتحقيق وتوضيح لكون الخبر مرددا
مسندا الى المقدم بل ثابتا عند عدم التقديم بان لا يكون في الكلام فاعل معنوي مثل سعيت في حاجتك
او يكون لكن لم يتقدم مثل سعيت انا في حاجتك واسم ليس ضمير الشان والجزء الجملة الشرطية او قوله
لغو متعلق بليس فيما علم ان يكون فاعل يكون وسوغ كونه مع انه اسم وهو وجود شيء بخبره وهو عند السامع
وضمير فيه للشان مع وضمير موجب للشيء وضمير يعضد للموجد ومعتمد منصوب معطوف على ان يكون وضمير بل اذا ايه
للمثال الثاني اعني سعيت انا في حاجتك لانه الذي يفاد وجود الشيء من غير شائبة نحو في الاسناد الى المتكلم او
او لسان على غيره فيوقع التاكيد بخلاف سعيت في حاجتك فانه لا دلالة فيه على عدم التجوز والسهو والنسيان
ادلا تاكيد وانما خص هذا بالنسيان لانه يحل الالتباس بانا سعيت فلما مثلناه قد وقع في هذا المقام لبعض الاعاظم
ما يقضي منه العجب واعجب منه انه لم ينبهه احد من فضلاء زمانه فانا ظرف في كلامه ومنه اي مما يفيد التقديم
الفاعل المعنوي افادة الحصر والاختصاص وان لم يكن الخبر فعلا بل صفة قوله تعالى حكاية عن قوم شعيب وما انت علينا
بعزيز قصدا الى اختصاص النفي بمعنى ان عدم العزة مقصور عليك لا يتجاوز الى رهطك لا الى نفي الاختصاص
بمعنى ليس معززا انا لغيرك وهو ظاهر واستدل على كونه للاختصاص بقول شعيب عليه السلام في جواب هذا الكلام
ارهطي اعز عليكم من الله اي من نبي الله فانه لو لم يكن قصدهم اختصاصه بنفي العزة بل مجرد الاخبار بعدم عزته عليهم
لم يستقم هذا الجواب ولم يكن مطابقا لمقالهم اذ لا دلالة لنفي العزة على ثبوتها للغير وانما يدل على ذلك اختصاص
نفي العزة واعترض صاحب الايضاح بان هذا من باب انا عارف فيكون لا لمجرد الاختصاص فقط وانما يفيد التقديم
على الفعل مثل انا عرفت وكون المسند فيه من الافعال في النفي لا يقتضي كونها كالافعال في الاختصاص والتمكن
ما الجواب ضعيف لجواز ان يكون جوابا لقولهم ولولا رهطك لرجمناك فانه يدل على ان رهطهم الاعزة حتى كان الاصل
عن رجمه بسببهم لا بسببه ومعلوم بحسب الحال والمقام ان ذلك لعزتهم لا لخوفهم والاعتراض قوي والقائل بالحصر
في مثل انا عارف وانت عارف وهو عارف لكن ذهب صاحب الكشاف وغيره الى الحصر في مثل وما انت علينا بعزيز
وما انت عليهم بوكيل وما انا بطارد الذين امنوا مما يلي الضمير حرف النفي وان كان الخبر صفة لا فعلا ووجهه ان الضمير في
مثل عارف انا مبتدأ لا غير كما في انا عارف فلا يتقدم فلا حصر واما في ما انا بعارف انا فيجوز على واقع موقع الخبر
والصفة في معنى الفعل حتى كان مع الفاعل كلاما تاما كما في الفعل فكان انا عارف في ما انا بعارف بمنزلة ما انا قلت
انا عرفت في اعتبار التقديم وافادة الاختصاص بخلاف انا عارف وفي قوله من نبي الله اشارة الى دفع الاشكال
بان كلامهم انما وقع في شعيب عليه السلام وفي رهطه وانهم الاعزة دونه من غير دلالة على انهم اعز من الله تعالى
ووجه الجواب ان تهاونهم بنبي الله تهاون بالله فحين عز عليهم رهطه دونه كان رهطه اعز عليهم من الله
وبان المعنى ارهطي اعز عليكم من الله حتى كان امتناعكم عن رجمي بسبب انتسابي اليهم وانهم رهطي لا بسبب انتسابي
الى الله والى رسوله وقوله علينا متعلق بعزيز وجاز لكون المعمول ظرفا او ما مرت وكذا ان يجعل متعلقا بمحذوف

الغاية ... لا ... (marginal note)

نعم الطاهر ولهذا اي لكون التقديم مفيدا للاختصاص بمعنى ثبوت الحكم المثبت او المنفي
للمسند اليه المذكور ونفيه عما سواه لم يصح ان يقال ما انا سعيت في حاجتك ولا احد سواي لان مفهوم ما انا سعيت
ان غيرك سعى فيحصل التناقض ومنطوق ولا احد سواي ان غيرك لم يسع فيتناقض وقولنا في الموضعين الا ان لا ادخل
لرمي النفي ولزوم التناقض وانما هو بيان للواقع وكذلك اذا اكدت لانه لا دلالة على اختصاص
النفي وثبوت اصل الفعل للغير فلا تناقض ولذلك ايضا اي لكون التقديم لاختصاص النفي وثبوت
اصل الفعل للغير لا يقال على المقدم وكونه في النفي للرد على من اعتقد ثبوت الفعل للمذكور المقدم يمتنع ان يقال
ما انا رايت احدا من الناس لانه يقتضي ان يكون رد على من اعتقد انك رايت كل احد واصاب في ثبوت اصل الفعل
واما اخطأ في الفاعل حيث زعم انه انت بالانفراد او بمشاركة الغير فيقتضي انه يكون رأيت الفاعل منفيا
ورؤيته كل احد محققة لكن الرائي غيرك لا انت ولا يستقيم ذلك بدون التقديم سواء كان بدون تاكيد الفاعل
مثل ما رايت احدا او معه مثل ما رايت انا احدا لا يعد رؤية الشيء سقوطا واما على الاستحالة بلزوم وجود
معتقد كذلك لا بلزوم الفساد في مدلول الكلام وهو وجود انسان قد رأى كل احد لانه قد يعرض في انا سعيت في
حاجتك ولا احد سواي لفساد الكلام بحسب الدلالة على امر محال في حاق المتكلم فعرض ما للفساد من جهة الدلالة
على امر محال في حاق المخاطب لتعلم الامتناع من وجهين باجراء كل منهما مجرى الاخر فان قيل المنفي هو الرؤية
الواقعة على احد من الناس وانما يتم لو وقعه في سياق النفي فلا عموم في جانب الاثبات فلا يلزم الا وجود معتقد انك
رأيت احدا من الناس والا الدلالة على ان غيرك رأى احدا من الناس ولا استحالة في ذلك قلنا لما كان
التقديم لرد خطأ السامع في الفاعل مع اصابته في الفعل كان الفعل مسلما للغير على الوجه الذي نفي عن المذكور من العموم
والخصوص مع سائر القيود سوى الفاعل فلما نفي عن المذكور على وجه العموم في المفعول كان ثابتا للغير كذلك ومن تقدير
ثبوته لك كذلك فيلزم ان يكون المخاطب قد اعتقد انسانا قد رأى كل احد واصاب وان ذلك الانسان
واخطأ في انت نعت ان يكون انت ذلك الانسان وقد يرد الوهم على وجه العموم في المفعول لغيرك وهذا
يظهر ان هذا الاستحالة جار في كل منفي عام مثل ما انا قلت شعرا او ما انا اكلت اليوم شيئا او ما انا رأيت احدا على ما صح
به الشيخ عبد القاهر معللا باقتضاء المحال وهو ان يكون ههنا انسان قد قال كل شعر في الدنيا او اكل كل شيء او كل
ورأى كل رجل وكذا اذا اخرج منه البعض مثل ما انا ضربت الا زيدا لاقتضائه ضرب كل احد سوى زيد لانه في
ما انا ضربت احدا الا زيدا وبطهر فساد ما قيل انه قد يسقط منها لفظ كل من قلم الناسخ واما الصواب ما انا رأيت
كل احد وما قيل ان هذا الحكم يخص لفظ احد لانه اذا لم يكن مسبوقا بالنفي من الواو فهو اسم لمن يصلح ان يخاطب يستوي
فيه المذكر والمؤنث والواحد والاثنان والجمع ولا يستعمل في غير النفي الا مع كل نحو ما جاءني احد ولا يقول جاءني
احد بل كل احد نص عليه جمهور ائمة اللغة فههنا حاذق في ما انا رأيت احدا ان يكون بدون كل وفي الاثبات للتقييد
يجعله بمعنى الاختصاص فلا يكون الا مع كل فكان المعنى ان غيري رأى كل احد وهذا بخلاف احد بمعنى واحد في العدد
فانه كثر في الاثبات مثل قل هو الله احد وقد يقع ايضا ما يوهم من ان اختصاص النفي العام بالمذكور لا يقتضي سوى
لا اعتقاد على العراقة لم ير احدا ولا استحالة في ذلك انما يكون قد رأى واحدا من الناس لا للاحاطة الحصر
كاف في رفع السلب الكلي نعم لو وقع الخطأ في فاعل النفي العام لا الايجاب بان اعتقد المخاطب ان انسانا لم ير احدا
من الناس وان ذلك الانسان غيرك واخطأ وانت ترد دد خطأه في فاعل ذلك النفي العام المعتقد صح ما انا رأيت احدا

اما ما رأيت احدا فيستعمل اذا اسند على حرف النفي بمعنى انا الذي لم ار احدا لا غيري كما يقول انت لا تكرمه قصدا الى الاختصاص
دون التقوي وانما قيل في اما رأيت فالخطاء انما هو في فاعل الرؤية لا في نفيها او تحريرها ولذلك يحرر ما المقصر عن علم النحو
ما النهي هو الاستحسان والاحتراز على عادة اهل هذا فن الكلام ونزل مثل السامع ما انا ضربت الا زيدا ما ذكر في ما انا
احدا الى المثل بان نقص النفي بالاختصاص ان يكون غيره وبعدم التقوي وبايلاء حرف النفي يقتضي ان يكون صريحا في
للاسماع بوجه آخر ويكون للفاعل واتباع للشيخ عبد القاهر وصاحب الكشاف وبعد ايلاء حرف النفي اي جعل الضمير يلي
حرف النفي ويتبعه بلا فصل بعدم الضمير اشارة الى ان مجرد التقديم لا يقتضي ذلك كما لو قلت انا ما ضربت الا زيدا
لا بمعنى انا الذي لم اضرب الا زيدا وهو صحيح انما نقص النفي بالاختصاص ان يكون ضرب زيدا مطلقا لان الاستثناء
من النفي اثبات وانما ايراد الضمير يقتضي ذلك فلانه يكون لرد الخطأ في فاعل الفعل مع تسليم الفعل [illegible]
فيكون المعنى ان هذا الضرب الواقع على من عدا زيد مسلم معنى لكن فاعله غيري لا انا ولا يكون زيد مضروبا لك كما لا يكون
مضروبا لغيرك لم المستفاد من الاستثناء ان هذا الضرب الذي هو الى طرح في فاعله فيكون سواه واقعا على زيد ويلزم كون زيد مضروبا
عن مضروب هذا محال فاندفع منع صاحب الايضاح بهذه المقدمة وانما دفعه بان المنفي عن المتكلم هو الضرب المطلق [illegible]
لا مفعول فيقتضي تسليم انه ضرب زيد وعمرو لان نفي العام يستلزم نفي الخاص فلا يكون زيد مضروبا له والعام المجهول المنفي
هو الضرب الواقع على من عدا زيد لا انه يستلزم ان يكون المخاطب قد اعتقد ان الضرب الواقع على كل احد سوى زيد بالمتكلم
فنزل ان يكون هو الفاعل لذلك الضرب المخصوص بها باطل فليس ذلك لان الاستثناء المفرغ صريح في ان المنفي ليس هو الضرب
المطلق بل المقيد بمن عدا زيد وانه يستلزم كون المخاطب معتقدا ان المتكلم قد ضرب جميع من عدا زيد وكونه السبب في علم بحد
المركب هو عبث غير محتمل فكيف يلزم فان قيل اذا كان المخاطب في فاعل ضرب واقع على من عدا زيد كان الاستثناء
من الاثبات وامتنع الكلام لبطلان ذلك وبطلان اعتقاده وصح لا يكون من نقص النفي بالاثبات قلنا نعم في العدد
الا ان ظاهر الكلام على ان الاستثناء مفرغ من النفي فيكون النفي مقتضيا بالاول لعل السؤال اقوى وعليك بالتأمل والتدبر في
نحو ما انا رأيت احدا وما انا ضربت الا زيدا والتصحيح كلام الشيخ فان المقام من مطارح الانظار ومسارح الافكار
ومعارك الاراء ومصادم الاهواء **قوله** واما الحالة المقتضية للنوع الثاني اعني اعتبار التقديم والبناء
فيما بين الفعل وغير الفاعل من المتعلقات فهي ان يكون مما كان مقصودا وجود فعل وهو مقصود في ذلك كله محلي في المنصوب
او غيره من متعلقات الفعل وان يقصد رده الى الصواب في ذكره المصنف من كون الحالة هي نفس حسبان تعدد المفعول انما
يصح على قصد التسامح في الكلام واضح وقد اشعر بان مثل ما زيدا ضربت لتخصيص النفي لا لنفي التخصيص على ما سبق الاوهام
وان لرد الخطأ في مفعول الفعل المثبت لا المنفي كما في قولك زيدا لم اضرب تقديم على حرف النفي وقوله والنهي الواقع اساس
الى دفع ما عسى ان يتوهم من الاعتراض على اطلاق القول فيها سوى ما ساع ما انا ضرب زيدا ولا احد غيري ويما ما سامع
ما ضرب زيدا ضربت ولا احدا من الناس يعني ان ما ذكر من انه تخصيص بما اذا كان التقديم للاختصاص ورد الخطاء
في الفاعل او المفعول واما اذا كان التقديم لغرض آخر كما اذا طلب الفاعل الذي يقدم المسند اليه على الفعل دون
النفي بعطف عليه غيره بحث هي الفعل ها فاسد انك تعتقد ان قد ضرب عمروا وانك تعتقد كون زيد مضروبا لغيرك او قال
لك قولا كاذبا في صورة طلب انك تعتقد ان قد ضرب عمرو وان زيدا ضربه عمرو واراد الخطاب بحث طلبه وفي صورة طلب انك
تعتقد كون زيد مضروبا لغيري اياما ضرب زيدا اي لا غيري رد الخطاب بحث طلبه فانه يصح ان يقول ما رد المقالة الاول
ما زيدا ضربت ولا احدا من الناس او المقالة الثاني ما انا ضربت زيدا ولا احد سواك بتقديم المفعول في الاول وفي المسند اليه

في الثاني لتكون على وفق كلامه لا للاختصاص الذي هو منشأ لزوم التناقض بل ادعى وجوب ثبوت اصل
الفعل لغير المذكور وهذا هو الفرق الواضح وقد يظهر ان حسن قوله ان الحالة المقتضية لكذا فهي اذا كان
كذا لا يريد به الحصر والاختصاص بحيث لا يكون تلك الحالة غير ما ذكر فليتأمل حتى لا يتوهم بطلان قوله فالحالة
المقتضية للنوع الاول هي ان يكون هناك وجود فعل وعالم به الى آخره بناء على ان قصد موافقة كلام المخاطب
حالة اخرى مقتضية للنوع الاول فظهر ايضا انه يريد بيان حالة يصح معها ان يلي المعمول او ضمير المسند اليه حرف
النفي ثم يعطف عليه ما نفي الفعل عن اصله ولا يستغنى المذكور اصلا لابطال تصحيح المثال المعين الذي هو ما زيدا
ضربت ولا غيره وما انا ضربت زيدا ولا احد غيري ثم انه يريد كل اي صحيح بعده فاملا [illegible] وكذلك
اي مثل ما تقدم من ان يقال ما زيدا ضربت ولا احدا من الناس اسبقوا من ان يقال ما زيدا ضربت فكذلك اكرمته
لان تقديم المفعول انما هو لرد الخطاء في المفعول وطريق الاسناد اكرمته وذلك ان يذكر المفعول الذي وقع عليه الفعل
اي ولكن عمروا والاستدراك بالفعل انما هو اذا وقع الخطاء في الفعل نفسه وقلت ما ضربت زيدا ولكن اكرمته
وكذلك اي مثل انه يقول ذلك زيدا عرفت اذا كان سامعك قد اعتقد معرفتك لغير زيد فقصدت رده عن الخطاء الى الصواب
كذلك الامر في المعمول بالواسطة مثل بزيد مررت اي لا بغيره كما يوهم عموم الحكم فقال والتخصيص لازم للتقديم
ما حد المتأخر سواء كان فاعلا معنويا او مفعولا بلا واسطة او بواسطة او ظرفا او حالا او غير ذلك من متعلقات
الفعل ولا يخفى ان هذا اللزوم جزئي اكثري لا كلي ولهذا قال صاحب الايضاح انه لازم للتقديم غالبا الا ان
العلماء يحكمون العلل بمنزلة المعدوم ولذا اطلق المصنف القول باللزوم مع ان المفهوم من اطلاقه الكلي وقد
ان المراد ان التخصيص لازم للتقديم الذي يبنى على الخطاء ولم يرد ان حال التخصيص لازم للتخصيص وبالجملة التقديم قد
يكون لا للتخصيص بل لمجرد الاهتمام او التبرك او الاستلذاذ او رعاية الفاصلة او نحو ذلك
بحسب العادة اي بعض العادة عليك يدخل الباء في المقصور عليه هو الاستعمال الشائع العرفي
ووجه قوله بالآخر عطف على معنى اياك نعبد فالمعنى نخصك بالعبادة الى علم المعاني يذهب الى كذا او الصواب
مذهب شيخ وعدل عنه لانه كان لا يصرح به صاحب الكشاف في الاسم المعرف وليس قول الجماعة
الائمة يعني ان كلامهم يقدم بالآخرة ويقدم ثم للتخصيص بمعنى ان الموقنين بالآخرة يوقنون لا غيرهم كما هو حال اهل
الكتاب واهم هم الموقنون بالآخرة لا اهل الكتاب لا انهم يعتقدون اعمالا ليست في الحقيقة بالاعتقاد في الآية
تعريض بهم من وجهين وضمير انها في الموضعين للعبادة وضمير فيها في المواضع للآخرة ولزم في الآخر تعلق الظرف
اعني فيها وفي الجملة بلا شك ذلك على ان الثاني بدل من الاول او قيد للمقيد بالاول والاولى ان تعلق حرفي جر بمعنى واحد
بفعل واحد وليس بالآخرة حرفان الآخرة واما عطف على الآخرة في ان الآخرة وفي حرف من وعن الالتفات
حال منه قدم على المجرور او من محذوف بعده من شيء وعبد الله في المعنى متعلق بقوله هي الآخرة ولا يظهر الا عامل
الفعل وكانه ما يشعر مضمون الجملة من معنى الالتصاق والانتساب وفي الاجابة العرض وكون
الرسول عليكم شهيدا اختصاصهم بكون الرسول شهيدا عليهم اي معدلا مزكيا لهم وعدي بعلى لما في الشهيد كالرقيب
والمهيمن كيف ان الرقيب عليهم والمأمون شهادتهم على الامم بان الرسل قد بلغتهم فكلمة الاستعلاء على اصلها
وبراهم عطف على يسمع والضمير لائمة علم المعاني يعني يجعلون تقديم الناس في قوله تعالى وارسلناك للناس رسولا
على الاستغراق ليكون المعنى ارسلناك رسولا لجميع الناس لا لبعضهم الذي هو العرب كما زعم طائفة ولا محلوه

على تعريف العهد او الجنس لفساد المعنى اذ معنى تخصيص الاساءة للمذكور والنهي عن مقابله والمقابل للمعهود
هو الكل فيصير المعنى نحو لا تسيء الى الناس لا الى كلهم والمقابل للجنس الناس جنس الجن فيصير المعنى لجنس الناس لا الجن وكلا
وكلا المعنيين فاسد لانه رسول لكل الناس لا لبعضهم خاصة وللانس والجن لا للانس خاصة وبه اطلاع
وانما الكلام في امرين احدهما جعل المقابل للمعهود هو الكل وانما مقابله البعض الاخر من الجنس والاولى ان يقال
لو حمل على العهد لكان المعنى تخصيص الحصر بالناس كلا لعدم صلاحية التخصيص الاخر كالعجم وثانيهما جعل الناس معمولا
رسولا قدم للتخصيص وانما هو معمول بارسلناك او حال من رسولا وقد كان وصفا له في الاصل فلا يكون من
التقديم على العامل بل من تقديم بعض المعمولات على البعض وهو ليس للتخصيص بل المراد ان التقييد يقول الكلام
ايضا تخصيص بمنزلة الوصف فيدل بحكم مفهوم المخالفة على نفي المقابل من الكلام وليس ان يكون تعين الاسلوب
وترك عطفه على الايات السابقة الواقعة في حيز تسمع اشارة الى انه اوكد ازداد فيه ولو لا اعادة التقديم عند عدم
التخصيص اي الاساءة للمذكور والنهي عما عداه الامة يدعون على التقديم الذي يفيد التخصيص ما يدعون على
نفس التخصيص بالوصف والشرط ونحوهما وكما يدعون على التخصيص بالوصف مثل ما ضربت اكبر اخويك بمعنى ضربت
اخاك الاكبر انه ينبغي ان يكون ضاربا لاخيه الاصغر بحكم مفهوم المخالفة المسمى بدليل الخطاب وفحوى الخطاب
الخطاب لئلا يكون التقييد لغوا كذلك يدعون على التقديم المفيد للتخصيص في ما زيدا ضربت انه ينبغي ان يكون
ضاربا لانسان اخر سوى زيد لئلا يكون التقديم الذي هو تصرف زائد في اصل الكلام خاليا عن الفائدة ولاجل ان
التقديم يستلزم ضرب انسان اخر بخلاف التاخير لا يجوزون ما زيدا ضربت ولا احدا من الناس لمناقضة
منطوق العطف مفهوم التقديم ويجوزون ما ضربت زيدا ولا احدا من الناس لعدم المانع اذ لا دلالة في ما ضربت زيدا
على كونه ضاربا لانسان اخر الا عند من يقول بمفهوم اللقب وهو باطل عند الجمهور ولو سلم فانما يكون عند
الاطلاق وههنا قد ورد ما يفسره اعني ولا احدا من الناس فان قيل فيجيء مثله في زيدا ضربت ولا احدا
سواه وينبغي ان يجوز كما يجوز ما ضربت اكبر اخويك ولا اصغرهما لاضمحلال المفهوم في معارضة المنطوق قلت
افادة التقديم للتخصيص عندهم بمنزلة المنطوق فلا يمنع ذلك اللهم الا فيما يسمى من الظن الفاسد وهو لغاية قلته
ملحق بالعدم وقوله فيدعون ليس محل الفاء لانه جواب اذا الا انه اتى بالفاء لتنبيه على ان التأني الذي يتعلق
كما اذا قيل تعلق المصدرية اي فيما مثل فيه بهذا فالوجه ان يجعل عطفا على محذوف اي يدعون فيقولون

قوله ويسمعهم عطف على راحم وان المعنى بالكسر عطف على عدم الطروق والعول الغائلة والصداع او
الاثم او اغتيال العقول اي اخذها من حيث لا تدري وينزفون بضم الياء وفتح الزاء معناه لا يسكرون من نزف
الرجل ينزف على بناء المجهول اذا ذهب عقله من السكر وقوله على الخصوص في موقع الحال من ضمير لا فيها والمعنى
ان عدم الغول مقصور على خمور الجنة لا يتجاوزها الى خمور الدنيا كما تقول ما بهذا امرت ولا لهذا خلقت ولم
تقدم في لا ريب فيه لصار المعنى ان عدم الريب مقصور على القران لا يتجاوزه الى ما عداه من الكتب السماوية لله
المقابل للقرآن فيفسد المعنى فيعني تخصيص نفي الريب بالقران قصره عليه والباء داخلة في المقصور عليه على عكس
ما هو الاستعمال الشائع العرفي وقوله دليل خطاب تفسير اي من جهة دليل الخطاب في مفهوم المخالفة وذكر
ربما للتعليل لانه اللازم من التخصيص وفي ايراد الاستثناء تنبيه على ان المراد بالتقديم الذي يلزمه التخصيص
اعم من تقديم معمولات الفعل عليه فانه من تقديم المسند على المسند اليه واذا اعتبر كذا الخطاء كان ردا على

من زعم

قوله من زعم ثبوت الغول فيها كما في خمور الدنيا لان من زعم انتفاء الغول عنهما جميعا فليتدبر
وعلى هذا متعلق بافادة الواقع جواب شرط اي وعلى قياس افادة ما سبق من تقديم معمولات الفعل الاختصاص
افاد تقديم الظرف الذي هو اداة ما خلوت على عامله الذي هو وان صح العرف على الظرف بمعنى لا قرار الا دار خلوت كما
في بزيد مررت فان اداة معمول اقرار وحق المعمول التاخر عن العامل لما كان في تعلق الظرف بعامل الخلوت وفي
كون حقه التاخر لكونه من قبيل تقديم ما حقه التاخير وفي كون الحصر مستفادا من التقديم لا من مجرد مفهوم الشرط
كما في ان خلوت قولك نوع خفاء قال على ما فهم قوله لما عرفت ان حالة التقديم اي الحالة التي يحصل فيها التقديم
وانما عرفت ذلك من قوله اورد المثال الجزئي من المفعول به على قصد التصوير والتمثيل وانما مراده الحكم الكلي
لكل معمول تقدم على عامله فصرح ههنا بالمقصود لوضوحه بذكر الامثلة ونحوها بها وقوله وغير ذلك من معمولات الفعل
كالمصدر في ضربا شديدا ضربت والظرف في مثل في المسجد صليت والمفعول له في مثل للتأدب ضربت والحال مثل راكبا
سرت ونحو ذلك وقوله فادا الفعل كان التقديم اعتقادا خطاء من الفاعل في ما انا ضربت والمفعول في ما زيدا ضربت
وكذا بواقي المتعلقات اسند على المقام غير ذلك الفاعل والمفعول مما وقع الفعل عنه او عليه لان التعذر وقوع الفعل
واذا اسند غير من كان اعتقد من الفاعل والمفعول مثل انا سعيت وزيدا ضربت اسند على المقام نفي من اعتقد لكون
اعتقاده خطاء وانما قال في الاول بحجم نفيك من الايمان وفي الثاني اثباتك مع النفي لانه الذي يقرر ويحقق
بالمنطوق واما الاخر فيستدعي المقام بحكم المفهوم قوله وبعد التقديم في المسند اليه والمفعول والظرف
وغير ذلك بعد التخصيص على الوجه المذكور نوع اهتمام من المتكلم بشأن المقدم في ان يعلق الحكم مدحا كان او ذما
او كراهة او استلذاذا او غير ذلك على حسب حال المقصد تخصيصه بالمقدم واذا كان كذلك كان على المؤمن اذا اراد تقدير
الفعل في بسم الله ان يقدره مؤخرا ليفيد مع التخصيص الاهتمام بشأن اسم الله تعظيما له وتبركا به وكان الملابس حال
كونك على هذا اذا كان الواجب تقدير الفعل مؤخرا فما بال قوله تعالى اقرأ باسم ربك عند الذكر دون الحذف كان مقدما
الفعل والحال ان كلام الله تعالى احق برعاية ما يجب رعايته وكان الواجب تاخير الفعل لقصد التخصيص والاهتمام
كما في قولك بسم الله عند كل امر في باب الحث يحمل في تقدير بسم الله افعل لا افعل بسم الله فالوجه المختار في الجواب
عند المصنف ان يكون هذا ايضا مؤخر الفعل بان يجعل باسم ربك متعلقا باقرأ الذي بعده ومعنى اقرأ الاول افعل القراءة
واوجدها كما في فلان يعطي اذا حمل على تنزيل الفعل منزلة اللازم بمعنى يفعل الاعطاء ويوجد حقيقته لا على حذف المفعول
قصدا الى التعميم كما في قوله تعالى والله يدعو الى دار السلام اي كل احد انما اثر على ما ذكره صاحب الكشاف من انها
اول سورة نزلت فكان الامر بالقراءة اهم باعتبار هذا العارض وان كان ذكر الله اهم في نفسه ترجيحا لما بالذات
على ما بالعارض بالحاجة للعدد بالاهم الاغلب وان جعل باسم الله متعلقا باقرأ الاول وباسم ربك بالثاني في
سقط السؤال عن اصله ثم في كلامه دلالة على ان تعلق اقرأ باسم ربك تعلق المفعول على زيادة الباء للتأكيد
كما في اخذت الخطام واخذت بالخطام وفي الكشاف انه تعلق الاستعانة كما في كتبت بالقلم او تعلق الملابسة كما في
تبت بالدهن على معنى متبركا باسم ربك اقرأ قوله والحالة المقتضية للنوع الثالث وهو اعتبار التقديم
والتاخير فيما من شأنه ان يتصل بالفعل هي كمال العناية والاهتمام بشأن ما قدم وقوله وارادة جعله الجر عطفا على العناية
الا ان الرواية بالرفع عطفا على محل العناية لكونه اسم الكون بعد ان يكون العناية وفي جعل ان يكون خبر احدهما
وبيانه تسامح ظاهر وان حمل على حذف اللام اي لاحد النوعين العناية والاهتمام لان يكون اصل الكلام في ذلك

الذي يعدم سو التقديم وثانيها العنايه والاهتمام لاجل ان يكون العنايه بتقديم ما تقدم والاهتمام بشانه لكونه
نصب عينيك لذاته او لامر عارض فيمتنع ان لا يذهب عليك ان كلا منهما وان كان لبيان جهة التقديم والتاخير
فهما من متعلقات الفعل الا ان قاعدة تنويع العنايه والاهتمام الى النوعين اعم من ذلك ولهذا ما تقدم غير مخصوص بمتعلق
الفعل بدليل انه جعل تقديم المبتدا على الخبر والعامل حيث كان حرفا او اسما على المعمول من هذا القبيل فعلى هذا
يسقط الاعتراض بانه جعل تقديم المفعول على الفعل بل وجه الحيث اليمين من هذا الباب وليس منه ولا يحتاج الى
الجواب بان الغرض التقديم على الفاعل الا انه لم يمكن بدون التقديم على الفعل لكون الفاعل ضميرا متصلا به
قوله كالمبتدا المعرف قد مر وجه تقديمه في تقديم المسند اليه وكذا وجه تقديم ذي الحال على الحال ووصف
المعرف احترازا عن مثل في الدار رجل وجاءني راكبا رجل واما وجه تقديم العامل فلانه بمنزلة المؤثر والمعمول بمنزلة
الاثر ووجه تقديم الفاعل على المفاعيل انه ركن من الكلام وبمنزلة الجزء من الفعل واما ترتيب المفاعيل فكلام المصنف
يشعر بان الاصل تقديم المفعول بلا واسطة ثم بواسطة ثم ظرف الزمان ثم المكان ثم المفعول المطلق ثم المفعول له والاصل
الاصل تقديم المفعول المطلق لكونه جزء مدلول الفعل والثاني كما ذكره وكان المصنف نظر الى قلة الفايدة في المفعول المطلق
ولم يذكر المفعول معه لكونه عنده منصوبا بالواو وملحقا بالمفعول وافرد للتمثيل مثالا دون ان تقول مثلا عصا لكون معلقا
بصريح الفعل وقوله او في حكم فاعل لئلا يتوهم تفاعل باب اعطيت فان المفعول الاول ليس في حكمه بل في حكم مجرده
مثل عطوت بمعنى تناولت او مزيده مثل اكسيت ولا يخفى ان باب اعطيت عبارة عن كل متعد الى مفعولين متغايرين
فلا حاجة الى عطف كسوت ووجه كون الاصل ذكر التابع مع المتبوع انه متحد به من جهة كونهما باعراب واحد من جهة
واحدة مع كونه نفس المتبوع في الغالب ولاشعار الاتحاد بالذات في المعطوف فانه كذلك عرفت اناو فلان يدا
بمعنى انه مع مغايرته للمتبوع كباقي التوابع في استحقاق ان يذكر مع المتبوع لما ذكرنا وهنا عند اجتماع التوابع قبل الاصل
تقديم النعت ثم التاكيد ثم البدل او البيان وقوله وغير ذلك مجرور معطوف على التوابع وذلك كالمفعول الاول من باب
اعلمت والاسم المبهم على التمييز والمستثنى منه على المستثنى وقوله توصف الاصالة في موقع الصفة لموضع وبالاطلاق
متعلق بالاصالة اي لا الاصالة التي يعرض باعتبار شرط وقيد كالخبر الذي يكون لمتعلقه ضمير في المبتدا مثل في الدار صاحبها
وكالمفعول الذي يكون للفاعل ضمير فيه مثل ضرب زيدا اسيده   وثانيها اي ثاني النوعين وضمير يقتضيه وشانه
وكونه واليه لما تقدم وكالحدث في موقع الحال او الخبر المحذوف وقوله وقيل عطف على اراي يتزود امتعلق بحدث او بقوله
وشوبا في مفعول لحد وقد عطف عليه اما لكونه في معنى يريد ان يقول او على الغلب مثل تقلدت سيفا ورمحا والاوجه انه تفسير
وحق المفسر ان يكون بعد المفسر في الذكر وان تقدم في الوجود   يتقدم شركا يقوم على الجلد فزعا ويقول
لله شركا بتقديم لله عرفت شركا على قصد الاستفهام للتوبيخ والانكار والتعجب عليه وجعلوا لله شركاء
بدل جعلوا لله شركا اي انه في زعمهم فلله في الاية والمثال معمول بواسطة قدم على الذي بلا واسطة واما لو جعله
في الاية المفعول الثاني فقدم على اصله كما في قولك في الدار رجل   او لعارض عطف على لكونه في نفسه
ويتوجه كون المستنفر في يورثه لعارض لما تقدم وذلك الشارح الى كونه نفس العين مثل ما بدا اللانعام الله
وحاصل الكلام انه ذكر من عنه اربعة امثلة للعارض الذي يورث الاهتمام بشانه بتقديم واللانعام اليه وبين وجه
ايراثها ذلك ثم ذكر اربعة امثلة من القران على وفقها بالترتيب كما لا يخفى على الناظر وقوله فلنوب الحاكم بالى
معمول بتوهمت اي ظننت والاول براءت وسطر صفة معنى وفاعله ضمير من انت ومفعوله الحاكم وضميره وله

ويذكر لمعنى وكما متعلق بلا سوقت وا الكاف للقران مع الوقوع مثلها في قولك كما دخل يدخج عمرو وضمير له
لصاحبك وضمير يوردة لكتابة الاخر وقوله عطف على يحدث والواو في عمين للعطف على الجزء الاول
وتقديم عطف على معمول كامر ونحو ذلك المعنى المذكور عارض اورث لكتابة الاخرى ان يكون نصب عينيك
وملتفت خاطرك وهذا المثال يوافق قوله تعالى في سورة القصص وجاء رجل من اقصى المدينة وفي يس وجاء
من اقصى المدينة رجل   او كما اذا وعدت هذا المثال يوافق قوله تعالى في سورة المؤمنين
لقد وعدنا نحن وآباؤنا هذا او في سورة النمل لقد وعدنا هذا نحن وآباؤنا وضمير وقوعه وبحت تبعث وبعثت واباه
والانكار واليه وذكره للموعود الذي هو ما انت تستبعد وقوعه وضمير بعاونه للانكار وذلك اي ذلك المعاوت الذي
هو في الضعف والقوة ومن جهة متعلق بالمعاوت وفاعل تعدد ضمير جهة وقوله بحد حر اليك وحال المعاوت متعلق
و من الاول متعلق باوجب او ابكر به وحمله اذا ابكرت او وجب حرا اليه من حاله كما اعتد ارجو اي يكون الاول
وعلى من يروج من الثاني وقوله يذكر منصوب معطوف على معمول وكذا تقديم ووجه العاقد سوى المرفوع الذي
ذكر المنكر بعده سوى الفاعل وما كتب وما عطف عليه والمرفوع الذي قدم المنكر اعني هنا عليه سوى الماكد والمعطوف
لامتناع التقديم على الفاعل اذا كان ضميرا متصلا فان قلت هلا مثل لقد وعدنا هذا انا باتصال الضمير باب على
الفعل لغرض كما في قطر الغارس الا انا وانما يدافع عن احسابهم انا قلت يجوز في حكم الفاعل لكن لا ارى امثلة
في النحو واستعمالا في الكلام   مثل الذي في قولك هذا او نحوه تعالى وقال الملا من قوله الذين
كفروا بتقديم من قومه وقوله او مثل الذي يوافق قوله تعالى برب هارون وموسى بتقديم هارون بحسب ان
ايراث الاخير الاشياء في ان الجماعة من محكيك عارض اوجب تقديم من محكيك وهو حال من الجماعة على البيان
ودفت وهو وصف لهام ان اصله ان يذكر معها بلا فاصل والمحافظة على السجع عارض اوجب الاهتمام بالمجرور
قدم على المفعول بلا واسطة واعتراض الايضاح بان التقديم لدفع الاشتباه او للرعاية على الفاصلة ليس من التقديم
لعارض يورث الاهتمام مدفوع بالمنع   ولهذا العارض المورث للاهتمام شاع تقديم
ان جنة في بعد الاخر ما شيئ هم منها وموضع الحدوث والحصول الطيبا صفة جنات الموضع الذي
هو الحبل والضليع القوي من الضلاعة للمقوم وشئ الاضلاع وعن ابن السكيت الضليع التام الخلق المجفر الغليظ
الالواح الكثير العصب والطالع من طلع البعير اذا غرق مشيه وقوله مسالكي اي في معار المباشي وقوله لحود الاكثر
اي انه لا يدمن الكد وقوله بعد دع دعاء بالخير واصل الدار اللبن وهو الخير عندهم في الاطعمه والاصلح التربه و
تقديم الحاظه تعلق الاعسار معنى الاستمال ومعنى الاحوال بالعوض المصنف والمكر يعني الاكثر اي
الاحوال المعيشه وقوله لا ارى سامنها اي من لطائف الاعتبارات اسناف لسان باهله وضمير عليه ليس في مثل
وما نحن فيه سوى التقديم لعارض يورث الاهتمام واذا احب متعلق يستنبغ وضمير بها ويطارها ويحدها للامثلة
رسل عليه ثم يحيى ويونس وشمعون ورجل هو حبيب النجار يسعى بشد عدنا البعلم الرسل فاتم
اهل انطاكيه في حيهم والقريه انطاكيه انهم كانوا جذوا فلجوا واستشري في الامراض وقح وضمير كان للاسمال الكلام على
سوء المعاندة النكد قلة الخير وتربة ومنبتا تمييز وتفسير للضمير وقوله الكاب متعلق بجملا اي حال كون السامع بحيث لو
فكر في هذا المعنى وعبر عن العربة بالمدن تحقيرا لها والحلق ب الاطراف والجوانب وهنا ك ظرف لغو متعلق بكان
وضمير يمل يليم لمسافي الحدث او للحدث والذي اخذ في العصر وضمير يدكر وكان لعطر سوالمنث جنز وضمير له للذكر

ومنها ان قال فی سورة المومنین قالوا ائذا متنا وکنا ترابا وعظاما ائنا لمبعوثون لقد
وعدنا نحن وآباؤنا هذا من قبل ان هذا الا اساطیر الاولین وفی سورة النمل وقال الذین کفروا ائذا کنا
ترابا وآباؤنا ائنا لمخرجون لقد وعدنا هذا نحن وآباؤنا من قبل ان هذا الا اساطیر الاولین واذا الداخلة علیه
همزة الاستفهام متعلق بما دل علیه الجملة الاسمیة المصدرة بالاستفهام المؤکدة بان واللام للانذار بتناهیهم
فی الکفر والاستهزاء من مبنی الفعل ای نبعث ونخرج وبهذا اشار الی البعث والاخراج من القبور وقوله اشار
اشار الی الایة الاولی وبهذا الی هذه الایة التی فی سورة النمل والبنی بالضم جمع بنیه و
منها ای من الامثلة ان قال فی موضع من سورة المومنین فقال الملا الذین کفروا من قومه ما هذا الا بشر مثلکم
یرید الاشراف من قوم نوح وفی موضع اخر من سورة المومنین ایضا وقال الملا من قومه الذین کفروا وکذبوا
بلقاء الاخرة واترفناهم فی الحیوة الدنیا ما هذا الا بشر مثلکم وقوله وسواء الذکر بعد الصفة موضع المجرور کما یعرف
من ان حق التابع ان یذکر بعد المتبوع لم توتی بالحال وقوله وانت تعلم یعنی ان الوصف للملا هو الموصول الصلة
فتمامه بتمام ما یدخل فی الصلة من الجمل المتعاطفة التی للتشبیه واترفناهم فی الحیوة الدنیا ای نعمناهم بکثرة الاموال
والاولاد وما هو من ملاذ الحیوة الدنیا وضمیر احتمل للمجرور والمراد بحسنه ذکر الجار والمجرور فالمعنی انه یحتمل
ان یکون من جملة ما فی حیز صلة الانبیاء وان لم تقع مهنا وقد یقال المراد ان المجرور بعض الصلة التی الجار والمجرور
وقد یروی صلة الدنیا بالنصب علی ان من اسم کان ای هذا اللفظ وبالجملة لا یخفی ان تعلق من قومه بالدنیا وان جاز من
حیث انها اسم تفضیل من الدنو لم تجعل اسما للدار کما فی حیوة الدنیا بالاضافة لکنه بعید من جهة المعنی لیس
یورث الاشتباه. ومنها ان قال فی سورة طه فالقی السحرة سجدا قالوا امنا برب هارون وموسی
وفی سورة الشعراء فالقی السحرة ساجدین قالوا امنا برب العالمین رب موسی وهارون وکلامه مشعر بان التقدیم
فی کلتا الایتین لعارض المحافظة علی الفاصلة الالفیة فی طه والنونیة فی الشعراء لکن لا یخفی انه لیس من محل تقدیمها
حقه التاخیر الا فی طه بناء علی ان موسی اکبر سنا واعظم قدرا وما قال انه قدم هارون لانه لو قدم موسی لربما اوهم
ان المراد برب موسی فرعون لانه الذی رباه فی صغره وذکر هارون علی سبیل التبعیة فانما یصلح بیانا لعارض اخر
فی تقدیم هارون من قبیل دفع خلاف المقصود للدلالة علی کونه الاصل فما کان الغرض الی ذکر
الامثلة الا تجرد التنبه علی التقدیم لعارض دون التتبع لنظایر الامثلة وضبط فیها للنظایر وجامعا من جانب من
ضمن لعسر والانواع الثلاثة فی اعتبار التقدیم والتاخیر فیما بین الفعل والفاعل المعنوی وما بین الفعل وغیر
الفاعل المعنوی وما بین متعلقات الفعل یرید انه ذکر من الحالات المقتضیة للانواع الثلاثة قد یحال مقتضیاتها
ویخرج الکلام علی خلافها بناء علی حالات غیر ظاهرة کما هو الحکم فی سایر مقتضیات الاحوال مثلا قد یحقق المقتضی
المذکور لتقدیم الفاعل المعنوی او المفعول علی الفعل ولتقدیم الفاعل علی المفعول او بالعکس ویترک التقدیم
بناء علی غرض اخر کما اذا ارید الخطاء فی المفعول منزلة عدمه فیترک التقدیم او الاصابة فیه منزلة الخطاء فیقدم ذلک
للاعتبارات خطابیة لا یخفی علی الفطن واما الحالات شرع فی ثانی الامرین اللذین
عقد الفصل لهما وهو الکلام فی الترک والاثبات والاظهار والاضمار والتقدیم والتاخیر للفعل ولما یتعلق
به والکلام فی تقیید الفعل بالمفعول والشرط وعبر عنها ههنا بالشروط المختلفة وفصلها حروفا واسماء واعاد الکاف فی
لو للتفردها بعدم عمل الجزم اصلا وعدم افادة معنی الاستقبال وذکرا ذو حسم ما ادخلها فی بها لا فعال

فی الشرط بخلاف اذا ومتی وایان الان اذا انما یجزم فی الشعر مثل واذا تصبک خصاصة فتحمل واصل مهما ما ما
علی اتصال ما الابهامیة بما الشرطیة کما یتصل بان ومتی وایان لافادة زیادة الابهام اما ان فهی
للشرط ای لتعلیق حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة فی الاستقبال والاصل فیها الخلو عن الجزم بوقوع الشرط
ولا وقوعه اصلا بل لا یجوز وهو لا یعلم الکرم ام لا ویجوز لا انه جعل ان لم اکرمک اما رضا علی الاصل
لکن مع ان الجزم فیه انما هو بلا وقوع الشرط الذی هو عدم کونه اما لا لا وقوعه علی ما ظن بعض اللئام وقد
اطبقوا علی ان المعانی المحتملة المشکوک وانها تستعمل فیما یترجح ای متردد بین ان یکون وان لا یکون واما لم یعرض
المصنف للخلو عن الجزم باللاوقوع لانه مشترک بین ان واذا ومقصوده ههنا ذکر ما به تمتاز ان
فاذا استعملت ان فی مقام الجزم ای القطع بوقوع الشرط او لا وقوعه فی المستقبل لم تخل اما استعمالها عن
نکتة بناسب ذلک لان ساع مخالفة الاصل فی الکلام البلیغ بدون نکتة ای لطیفة مستنبطة علی تامل من نکت فی الارض
بالعصا ونحوها اذا اثر بها واثرها علی ما هو فعل المتامل وحصر النکتة فی تجاهل المتکلم وعدم جزم المخاطب جمعا او تعددا
فقوله ان صدق یحتمل ان یکون للتجاهل وان یکون لعدم جزم المخاطب بصدقه وان لم اکن کذلک ایا مبنی علی تنزیل الجاهل
منزلة الجاهل بلا وقوع الشرط الذی هو اسعاف او یکرمک مع انه جازم بانک اسئله علم بجمعه الا انه لا یجری علی موجب
علمه من مراعاة حقک فکانه غیر عالم ولا اساع متعلق نقلا هو ترک مرتبة الاصل فی کل من
الشرط والجزاء ان یکون فعلا استقبالیة لا اسمیة ولا ماضویة اما الشرط فلانه مفروض الصدق فیما یستعمل فلا
یناسبه ما دل علی الثبوت او المضی واما الجزاء فلانه معلق بالشرط الذی هو محتمل مشکوک لا محقق مقطوع فحقه ان لا
لا یکون مقطوع التحقق فلا یناسبه الا لفظ المضارع فلا یترک فی الکلام البلیغ الی الماضی الموذن بالتحقق نظرا الی لفظ ان
استعمل بواسطة اداة الشرط الی معنی الاستقبال الا لنکتة تناسبها ذلک لان العدول عن مقتضی الحال بلا نکتة خروج عن البلاغة
والمالم یعرض لهذا فی جانب الشرط لظهوره بل اکتفی بما سیذکره من نکتة استعمال ان مع الشرط الماضی وسیل لکنه العدول
عن المضارع الی الماضی بما فی قوله تعالی ان یثقفوکم الایة فانه ذکر فی معرض جزاء هذا الشرط ثلاث جمل معاطیة کل
مستقل بالجزاء مضمون الاولی کون المشرکین اعداء للمومنین ای اظهارهم العداوة ومقتضاها والاصل العداوة
عن معلقه بوجدانهم ومضمون الثانیة بسط الایدی والالسن للایذاء والاثم وقد ذکرنا بلفظ المضارع کما هو الاصل
ومضمون الثالثة ودادتهم کفر المومنین ورجوعهم عن الاسلام بمعنی اظهارهم واجتهادهم فی حصوله وارتدادهم وقد
ذکرت بلفظ الماضی للدلالة علی ان لزوم هذا المعنی للشرط وحصوله علی تقدیر حصوله اوضح واثبت من الاولین بحیث
لا یشبهه فی تحققه اصلا ادرعا بهم کون الاولین لدی المصادقة ستذکرها منهم من العداوة والصداقة ومماثلة رواعلیهم
قولهم اذا ملکت فاسجح وهذا حاصل ما قال فی الکشاف الماضی وان کان یجری فی باب الشرط مجری المضارع فی علم الاعراب
فان فیه نکتة کانه قیل وودوا قبل کل شیء کفرکم وارتدادکم یعنی انهم یریدون ان یلحقوا بکم مضار الدنیا والدین
جمیعا واستیصال دیارکم واولها عندهم زوال دینکم الذی هو اعز علیکم من ارواحکم بحیث تبذلونها دونه واما حال
وودوا لو تکفرون حالا او عطفا علی الشرط لا الجزاء فیترک للاقرب المشتمل علی النکتة السریة بلا نکتة
واذا للشرط قصد الی ذکر کلمات الشرط من الحروف والاسماء واحدا واحدا الا کان المناسب ان یقول اما ان
واذا فللشرط فی الاستقبال ثم تفرق بینهما واکتفی فی ذکر کلمة ایان لانها الاصل والعمدة والسابق فی الذکر
فکانها مذکورة فی السوابق المعطوفة وذکر اذا الشرطیة مثلا لا هو نص فی ذلک لا یحتمل مجرد الظرفیة وذلک یدخل اذا

واظهرها

روله ستعمل یا اعناک ربک بالعفو
الا تجح

تثقف
ای صادف

فقتل والضرب

الاسجاح
حسن العفو

الرم الطوم الجنس

النجابة في جزاء بها مثلها في جزاء ان لعرف معنى اذا التي هي من معنى الفاء بخلاف اذا جئتني فاكرمك فانه يجوز
ان يكون مجرد ظرف متعلق باكرمك واما في مثل اذا جئتني اكرمتك بلفظ الماضي ومعنى الاستقبال ففي ايضا
للشرط والاتم بعلة الماضي الى المستقبل ولم يسمع الكلام منه ان يقول اكرمتك اذا جئتني الآن وان جعل تعبيرا
عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقق وقوعه والاصل فيها اي في كلمة اذا قطع المتكلم
بوقوع الشرط بحكم الوضع وشهادة الاستعمال ويستعمل الى القطع بطريق التحقق كما في اذا طلعت الشمس فاني اهلك
كذا والقطع بسبب اعتبار من الاعتبارات الخطابية مثل اذا جاء الحبيب فكذا اظهارا للشغف بذلك وان نزل
القطعات واذا انعم الامير بالالوف اظهارا للوثوق بكمال كرمه قال الشاعر على اذا ما لاقيت ليلى بخلوة
زيارة بيت الله رجلاي حافيا رجلاي فاعل زيارة وحافيا حال من ضمير المتكلم لانه في معنى زيارتي بيت الله حافيا
وقال ابو الطيب اذا انت اكرمت الكريم ملكته وان انت اكرمت اللئيم تمردا فهو قطعا فيتعين على المجدد
من القطع او فعل في معناه او نصب بتقدير اعني وتحقيقا بمعنى محققا واو باعتبار بمعنى قطعا مقدرا باعتبار او كما يشبه اعتبار
والاعتبارات التي ياشبهها القطع بوقوع الشرط كثيرة جدا وهو الكثير اي كون الاصل فيها القطع بالوقوع ع
هو السبب في تعلب لفظ الماضي مع لفظ اذا على لفظ المستقبل في الاستعمال يعني ان استعمال اذا فعل اغلب
اكثر من استعمال اذا افعل لان الماضي وان نقل معناه الى المستقبل لكنه من جهة كون لفظه للحصول في الزمان الماضي
ودلالة على ان القطع والجزم بالوقوع من المضارع الذي لا دلالة فيه على المضي والظرف اعني في تعلب متعلق بالكثير لما
فيها من معنى التاثير وكذا الكلام في لكون وقوله في الاستعمال متعلق بتعلب وفي الجملة امر وبطرا حال من المستكن في
اورب اي مطورا الى لفظ او مصدر الفعل في موقع الحال او مفعول له اي بطر بطرا او لاجل النظر ثم اورد قوله تعالى
فاذا جاءتهم الحسنة الآية تجميعا وتوضيحا لاستعمال اذا في المقطوع وان في المحتمل والمراد القطع او الاحتمال بالنظر الى
الشيء في نفسه وورود الكلام مقولا على لسان من يجوز عليه الشك والتردد والا فبالنظر الى علم الله تعالى ليس الا القطع
بالوقوع او اللاوقوع والمراد بالحسنة الحسنة على الاطلاق اذ لا دلالة على العقد بنوع دون نوع ولا شيوع ما لا يحصى
المحصور في ضمن نوع من اكثر بخلاف قوله تعالى وان تصبهم حسنة فان المراد بها نوع مخصوص منها هو الخصب والرخاء لان الآية
نزلت في اليهود لعنوا حيث تشاموا برسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا منذ دخل المدينة نقصت ثمارنا وغلت اسعارنا
فرد الله عليهم بقوله قل كل من عند الله وبخلاف قوله تعالى ولئن اصابكم فضل من الله الآية فان المراد فضل مخصوص
هو النبي والغنيمة لوقوعه في معاملة فان اصابتكم مصيبة اي قتل وهزيمة بدليل ما قبله يا ايها الذين امنوا خذوا حذركم فانفروا
ثبات او انفروا جميعا وان منكم لمن ليبطئن وليس النوع المخصوص قطعي الوقوع فلم يستعمل فيه اذا بل ان
وانما استعمل في الفضل لفظ الماضي اما لفظا فلالتزامهم ذلك في الشرط الداخل عليه اللام الموطئة للقسم واما معنى
فلان الله ذو الفضل العظيم فعنه شائبة التحقق ولما كان المراد بالحسنة في قوله تعالى فاذا جاءتهم الحسنة الحسنة
المطلقة ناسب ان يستعمل في جانبها اذا الكون حصولها مقطوعا به من جهة كثرة وقوعها واتساع مجالها ولهذا
قال في الكشاف ان جنس الحسنة وقوعه كالواجب لكثرته واتساعه لتحققه في كل نوع من الحسنة بخلاف نوع الحسنة
فانه لا يكثر كثرة جنسها ولذلك اي لكون حصول الحسنة المطلقة مقطوعا به كثرة وقوع واتساعا عرفت تعريف العهد الا
الى انها معهودة معينة لكثرة حظورها بالبال وكثرة ورودها وانواعها على الجنس او تعريف الجنس يعني الاشارة الى نفس الجنس
الذي هو الحسنة فقوله لكون حصول الحسنة متعلق بعال بلفظ اذا اي جانب الحسنة وكثرة وقوع نصب على التمييز وذنبا حال

اومفعول له

اومفعول له وتعريف الجنس عطف على محذوف كما قدرنا والاول اي تعريفها ذهابا الى انها معهودة اقتضى
نحو البلاغة من تعريف الجنس لكونه ادل على فضل الله وغناه حيث جعل الحسنة المعهودة التي جعلها ان تكثر في
وقوعها كثيرة الوقوع قطعية الحصول مع جعل السيئة القليلة غير قطعية الحصول ولما فهمها من الاشارة الى ان الحسنة
المطلقة نزلت منزلة المعهود الحاضر في الذهن كانها نصب اعينهم لفرط الاحتياج اليها وكثرة ورودها فيما بينهم ولكون
العدد على الانكار وادخل في الالزام حيث اشار الى حاضر معهود اولا لانه ادل على سوء معاملتهم حيث ادعوا انهم اتفقوا
باختصاص هذه الحسنات العظام التي هي الخصب والرخاء الدائم فيما بينهم الصائر منزلة الحاضر المعهود ولا يشكرون الله
عليها ولا كذلك تعريف الجنس فانه قد يسلم دعوى استحقاق الفعل ويعذرون في ترك الشكر عليه اولان المعهود المتحقق ادل على
اذا وجاء وفي الكل نظر على ما في شرح التلخيص وقيل لانه اوفق بقوله بهذه اشارة الى ما جاءتهم وبما سبق له الآية وذلك
انهم كانوا كلما مسهم جدب اي نوع كان رجعوا الى موسى عليه السلام ودعائه فاذا عادت عليهم الحسنة من اي نوع كان
بدعائه قالوا لنا هذه اي هذه مخصوصة بنا ونحن مستحقوها ولم يروا في النعم والرفاهية فهذه معهودة مطلقة فليتدبر ولا كذلك
السيئة فانها وان عادت تعدد زوالها لا يكون لهم معهودة ملتفتا اليها ولقطا ان عطف على قوله بلفظ
اذا اي قال ان تصبهم سيئة بلفظان وجانب السيئة مع تنكير السيئة اما لفظان فلان وقوع السيئة نادر بالنسبة الى وقوع
الحسنة المطلقة التي لا يخلو عنها العبد لحظة فلا يكون قطعيا مناسبا لاذا واما تنكير السيئة فلانه يعني على التقليل ولانسب اياه
الانسان من السيئة اقل قليل بالنسبة الى ما يصيبه من الحسنة ومنه اي من استعمال اذا والماضي في جانب
الحسنة لكونها قطعية الوقوع وان والمضارع في جانب السيئة قوله تعالى واذا اذقنا الناس رحمة الآية نكر ههنا الحسنة
اعني الرحمة كالسيئة فاعدر عن ذلك بانه للنظر الى لفظ الاذاقة المبني بحسب اصل وضعه عما فيه معنى القلة المناسبة للتنكير وان كان
ههنا مستعارا للاتصال يعني لما عبر عن الاتصال بلفظ الاذاقة بناء على ان يعبر عن الوصل لما يدل على قلته منزلة القدر الذي
يذاق من الطعام وهذا معنى قوله فهو اي التنكير للنظر الى لفظ الاذاقة هو المطابق للبلاغة فان قيل هذا يشعر بان التنكير للتقليل
وقد صرح بانه للنوعية قلنا لا منافاة فان النوع من الجنس قليل بالنسبة اليه واما قوله تعالى وان كنتم
في ريب بان للوجه في آيات وردت ظاهرا على خلاف ذكر من قاعدتي ان واذا حيث استعملت ان فيما هو محقق
الوقوع فصلا عن كونه قطعي الوقوع واذا مع الماضي في الشرط الذي هو نادر الوقوع يعني ان قوله تعالى وان كنتم في ريب جاز ان
على عبدنا مع المرتابين في المعاد وحشر الاجساد لقصد توبيخ المخاطبين على الارتياب في امر يشتمل المقام على ما يدل على حقيقته
وزوال الارتياب بالكلية وهو الاعجاز المثبت بالرسالة بقوله فاتوا بسورة من مثله والبداء الخلق المثبت بالاعادة بقوله فانا
خلقناكم من تراب ثم من نطفة ثم من علقة وايضا لتصوير ان الارتياب في مثل هذا المقام لا ينبغي ان يصدر الى العاقل
الا على سبيل الفرض والتقدير كما يعرض المحالات لاغراض تتعلق به كالتبكيت ونحوه كقوله تعالى ولو سمعوا ما
استجابوا لكم فالواو وان كان ضمير العقلاء فهو هنا للاصنام التي هي جمادات لا تتصور منها السمع الا على
سبيل فرض المحال وانما عبر عنها بضمير العقلاء اتيانا على اعتقاد المخاطبين فيهم الالهية التي هي اعلى مرتبة
ذوي العلم تبكيتا لهم والزاما وفي التشبيه بهذه الآية اشارة الى ان الاصل في فرض المحالات كلمة لو دون ان لانها
لما لا جزم بوقوعه ولا وقوعه والمحال مقطوع بلا وقوعه الا انه نزل ههنا منزلة ما لا قطع بوقوعه على سبيل المساهلة
وارخاء العنان لقصد التبكيت ومثله قوله تعالى فان آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا وقوله تعالى قل ان كان
للرحمن ولد فانا اول العابدين وهو كثير وياتي في المقام ان شاء الله تعالى واذا ارتبتم لانه لما الحق بالمحال كان استعمال

ع

جمع البذى في موضع السيف بالعلى مضرة كوضع السيف في موضع الندى

الآية كم

اذ انه من المحالات ومثله اي مثل ان كنتم في ريب ان كنتم قوما مسرفين مع تحقق
اسرافهم واشراكهم لقصد التوبيخ والتنبيه على ان الاسراف مما لا ينبغي ان يصدر الا على سبيل
الفرض والتقدير والمعنى انهملكم فنضرب عنكم القران اعراضا او للاعراض او معرضين لان كنتم متمادين
الحد في الكفر والطغيان واما في قراءة من قرأ بفتح ان فالمعنى لان كنتم ومنه اي مما استعمل
كلمة ان في مقام القطع لقصد التوبيخ والتجهيل الا ان القطع في الامثلة السابقة كان بوقوع الشرط وههنا بلا وقوعه
لان الشرط هو كونه لم يعمل والمحقق انه عمل ولذا قال ومنه دون ان يقول ومثله فجعل الضمير لما جئ فيه بان للمقطوع بالجهل
سهو قال في العباب العلاء بالضم والعال او العلي بوزن الذكرى بمعنى العلاء اجرح العال والنسوب
الماجد واصله من سوف افعل والترجمة التعبير والتفسير واقطع العمل بفتح الحاء مضارع مجزوم على جواب الامر اعني
قولوا اخرك بالكسر لالتقاء الساكنين ومفعول فقولوا محذوف اي انكم لم تعملوا وقوله وبكم دعاء من القائل على المخاطبين
على قصد التبجح والشاتمة واركب مقول القائل ونزلهم اي القائل المخاطبين جاحدين للمقصود وكان قياس تنزيلهم منزلة
من لا يعتقد انه عمل ان يقول ان لم تعتقدوا اني عملت الا انه يكون استعمالا في المقطوع فعدل الى ان اعتقدتم اني
لم اعمل ليكون في الحمل المشكوك تعذرا وحسن التجهيل فليتدبر واما التغليب عطف على اما لقصد التوبيخ
يعني يجوز ان يكون استعمال ان مع المرتابين لتغليب غير المرتابين من المخاطبين اذا كان فيهم من لا يرتاب على المرتابين
وجعل كل منهم كغير المرتاب ويرد على هذا انه يكون استعمال ان في قطعي الاسعاد وتعوذ المحذور ولا يخفى سوى
ان يقال المراد تغليب غير المقطوع بارتيابهم على المقطوع بارتيابهم لان الشرط وقوع الارتياب في المستقبل وهو
يحتمل الوجود والعدم لانا نقول ظاهر ان ليس الشرط هو الارتياب في المستقبل ولهذا زعم الكوفيون ان ان ههنا
بمعنى اذ وذهب المبرد والزجاج الى ان ان لا تقلب كان الى معنى الاستقبال وذكر كثير من النحاة انه اذا اريد اعتبار معنى
الماضي مع ان جعل الشرط لفظ كان نحو ان كنت قلته فقد علمته ان كان قميصه قد من قبل وذلك لقوة دلالة كان على معنى
المضي بحصه له لان الحدث المطلق الذي هو مدلوله يستفاد من الخبر فلا يستفاد منه الا الزمان الماضي واما ما يقال ان البعض
مرتاب قطعا والبعض غير مرتاب قطعا فجعل الجميع كانه لا قطع بارتيابهم ولا بعدم ارتيابهم فصلح لذلك استعمال ان في هذا
المقام وليس من التغليب في شيء وباب التغليب باب واسع يجري في كل فن يتحقق فيه متعدد لبعضه حكم
ليس للآخر فيرجح ذلك البعض بجهة من الجهات ويعطي الآخر حكمه وتلك الجهة كثرة او قوة او خفة لفظ او ذكورة او نحو
ذلك في من تغليب الكثير على القليل اسناد العود في ملة الكفر الى شعيب وقومه مع ان العود في الشيء يقتضي سابقة الكون فيه ولم يكن
شعيب قط من الكفرة لان الانبياء معصومون من الكفر والكبائر ومن الصغائر المنفرة ككذبة لقمة والتطفيف بحبة لاخلالها
بغرض البعثة بخلاف الصغائر التي لا تنفر فيها والمسألة خلافية كلامية ولا دلالة في قوله بعد اذ نجانا الله منها على كونهم
داخلين فيها في الجملة حتى يكون هذا ايضا من التغليب ومن تغليب الذكور على الاناث قوله تعالى فانجيناه واهله
الا امراته كانت من الغابرين اي الباقين في القرية والعذاب اي الهلاك وفي اخر سورة التحريم في حق مريم
وصدقت بكلمات ربها وكتبه وكانت من القانتين اي المطيعين والقياس الغابرات والقانتات لان
صيغة الجمع بالواو والنون انما هي للذكور خاصة بحكم الوضع فاطلاقها على الاناث تغليب للذكر على الانثى
وتحقيقه ان صفة القانتين بعد ما كانت للجماعة الموصوفة بالقنوت من الذكور خاصة جعلت للجماعة الموصوفة بذلك
على ما يعم الذكور والاناث ليصح عد الانثى منها واما عد ابليس من الملائكة حتى تناوله امرهم بالسجود مع استثنائه

تغليب

من ضميرهم في الاخبار بالسجود فمن تغليب الكثير على القليل والجماعة على الواحد في اطلاق الاسم
مثل يسجدون في اسناد الفعل الا انه يشبه عد الانثى من الذكور من جهة انه اطلق الاسم الموضوع بجوهر
حروفه للملائكة خاصة على الملائكة وابليس من غير اشتراك في مدلول الاسم اصلا كما انه اطلق الاسم الموضوع بهيئته
للذكور خاصة على الذكور والاناث من غير اشتراك في مدلول جوهر الحروف اعني القنوت ولذا قال عد الانثى من الذكور
مع لطيفة اخرى لا تخفى ومن هذا الباب اي باب التغليب تغليب الخطاب على الغيبة بان يعبر
عن الغائب الذي له جهة خطاب بطريق الخطاب مع ان مقتضى الظاهر التعبير عنه بطريق الغيبة او بان يعبر
عن المخاطب والغائب جميعا بطريق الخطاب تغليبا لجانب الخطاب لكونه اشرف واعرف فالاول كقوله
تعالى بل انتم قوم تجهلون فان تجهلون صفة قوم وهو اسم ظاهر والاسماء الظاهرة كلها غيب فمقتضى الظاهر ان يقال
يجهلون بياء الغيبة الا انه جئ بتاء الخطاب نظرا الى ان قوم عبارة عن انتم ومحمول عليه وهذا معنى قوله تغليب
جانب انتم على جانب قوم والثاني كقوله تعالى وما ربك بغافل عما تعملون فيمن قرأ بتاء الخطاب اي انت
يا محمد المذكور بطريق الخطاب وجميع المكلفين الغائبين وغير المكلفين لا يقال لم لا يجوز ان يكون صدر الكلام
خطابا للنبي عليه السلام واخره خطابا له ولغيره من غير اعتبار التغليب وانما يلزم اعتباره لو جرى اول الكلام
ذكرهم بطريق الغيبة لانا نقول ذكر النحاة انه لا يجوز في كلام واحد ان تخاطب اثنين او اكثر من غير عطف او تثنية او جمع
واما في قراءة يعملون بياء الغيبة فلا تغليب لان الضمير لمن سواه من المكلفين وغيرهم لا له ولهم ليكون المعنى وهم
لانه لم يعهد مثل ذلك في الكلام وان كان له وجه باعتبار تغليب الاكثر نعم لا يبعد ان يكون المعنى يعمل العقلاء
وغيرهم فعبر عن الكل بضمير العقلاء تغليبا لكنه خلاف الظاهر ومن هذا الباب تغليب ذوي العقول على غيرهم بان يعبر عن
العاقل وغيره بطريق يختص العقلاء كما تقول خلق الله الناس والانعام ورزقهم وقد اورد لهذا مثالا لا يشتمل الا على جواز
ان يجتمع في لفظ واحد نوعان من التغليب وهو قوله تعالى فاطر السموات والارض جعل لكم من انفسكم ازواجا و
من الانعام ازواجا يذرؤكم فيه اي يجعل لكم من جنسكم حلائل ومن الانعام ذكرا وانثى يبثكم ويكثركم في هذا
الجعل حيث يكون بين التوالد والتناسل فهو كالمنبع للبث والتكثير فلفظ كم مختص بخطاب العقلاء وقد وقع في يذرؤكم
خطابا للعقلاء المذكورين بطريق الخطاب والانعام المذكورة بطريق الغيبة ففيها تغليب المخاطبين على الغيب حيث
لم يقل يذرؤكم واياها وتغليب العقلاء على غيرهم حيث لم يقل يذرؤكم واياكن ونعم ما قال من قال التغليب المخاطبين على الغيب
جئ بالكاف لا بالهاء وتغليب العقلاء على غيرهم جئ بالميم دون النون وقد يقال الحكاية على الغيبة مثل انا وزيد فعلنا وعلى
الخطاب مثل انا وانت فعلنا وبهذه الاقسام متعارفة حذاء خلاف الابوين فلذا قال ومنه اي من هذا الباب تغليب
احد المتشاركين في خصوصه بان يثنى باسمه الخاص ويقصد اليه والى الآخر جميعا بان يجعل مسمى باسمه حتى يكون معنى
الابوين المسميين بالاب كما يقال الزيدان بتأويل المسميين بزيد ولهذا لا يكون تعريف العمرين الا باللام
كالزيدين الا كالابانين فيما ليس جاز لفظ المثنى بهذا موضوع بازاء الجليلين واما مثل الابوين والقمرين فليس من
قبيل الاعلام بل من قبيل اسماء الاجناس فتارة يعرف باللام وتارة ينكر ثم المغلب هو الذي لفظه احق كالعمرين
او مذكر كالقمرين واما الخافقان فمنهم من يجعل الخافق حقيقة في المغرب من خفقت النجوم اذا غابت وبعضهم في المشرق
من اخفق الرجل بثوبه اذا لمع به وقال ابن السكيت الخافقان افقا المشرق والمغرب لان الليل والنهار
يخفقان فيهما اي يضطربان وعلى هذا لا يكون من التغليب في شيء واما بان يجاز به التغليب والعلاقة فيه اي

اوا عه فيما لم او احدا حام قوله واذا مس الناس ضر اى سوء حال من مرض او حدث او فقر او نحوها او لما جاد
بادا او الفعل الماضي مع ان الضر قليل بالنسبة الى حسن الحال كالسيئة بالنسبة الى الحسنة لاستجماع امور اقتضت
كون الشرط في حكم المقطوع به وهي التعبير عن الاصابة بلفظ المس المنبي عن القلة وذكر الضر بطريق التنكير المنبي عن هذا
المقام ان يحمل على التقليل وجعل مفعول المس الناس الاحقاء بان يلحقهم كل ضرر وهذا تقرير المصنف بناء على ان الشرط
واذا مس الناس ضر على ما في سورة الروم لكن صواب النسخ دعاء ما بل دعوا ربهم منيبين واما الذي جزاؤه دعانا فهو واذا مس
الانسان ضر على ما في سورة الزمر فعلى كل تقدير نقل الآية على ما في الكتاب سهو لانها في سورة الروم واذا مس الناس
ضر دعوا ربهم منيبين اليه وفي سورة الزمر واذا مس الانسان ضر دعانا ثم استشهاده تقرير دمثل هذا الشرط بلفظ اذا
والماضي مع تعريف الشر والتعليق بمطلق الانسان لكون الضر فيه اذا مسه الشر عائدا الى الانسان في قوله واذا
انعمنا على الانسان فاجاب بان ظاهر الكلام وان كان على ما ذكرتم لكن الذي يقتضيه البلاغة ان يكون الضمير للانسان
المقيد بما دل عليه الجزاء من قوله اعرض ونأى بجانبه اى اعرض عن الشكر وذهب بنفسه اى بعد بها عن تبه سائر الناس كبرا
او تعظما كما يقال ذهب الخيلاء والجانب في حكم النفس كما في قولهم كتب الى جانب فلان يريدون الى نفسه وذاته وفرطت في جنب الله
اى ذاته والمعرض المتكبر مطلق الشر بحيث يكون في حكم المقطوع به وعريض الدعاء عبارة عن كثرته مجازا عن عرض الجسم
فانه اذا طال امتداده العرضي فيطول اكثر وعند النحويين كان مقتضى ينتمى من الاجمال ان نذكر
اذا بعد اذا ما الا انه اشتد اهتمامه بشأن كيفية جعل اذا ما من كلمات الشرط مع كون اذ للماضي خاصة وكون الشرط لا يتعلق
حصول الامر في الاستقبال ووجه التعقيب ان اذ وان كان في الاصل للمضي لكنه في الشرطية الآتية بعد اتصال ما الابهامية يسلب
عنه الدلالة على المضي ويجعل دالا على الاستقبال فيصلح للمجازاة مثل اذ واذا ما وذلك لانه باتصال الابهامية يقطع عن المختص
بالمضاف اليه وبناسب الشرطية لما فيه من الابهام منزلة حيثما وهذا ما قال الشيخ عبد القاهر ان اذ يضاف الى الجمل ويكون لوقت
مخصوص والجزاء يأتي الخصوص فلزمها الكافة ليصير عاما وانما اعتبروا الاتصال لما الابهامية دون ان يجعلوا افاكلمة برأسها للشرط
جريا على قضية المناسبة والمقابلة باذا ما وحيثما واينما ومتى ما والفرق يعني ليس حال اذ واذا ما كحال اذ واذا
في انه يكون مع ما للشرط وبدونها لا بل اذ واذا ما كلاهما للشرط لا فرق بينهما من حيث المعنى الآتي اذ اذا ما لها في الاستقبال
ليس الا اذا المعنى انك اذا قلت اتيك اذا طلع الشمس فربما يكون لطلوع الغد حتى يستحق العتب بترك الاتيان في الغد بخلاف اذا المطلع
فانه لا يحصل ذلك ولا يستحق العتب وانما قال من حيث المعنى اذ من حيث اللفظ يكون اذا ما جازما في السعة مثل اذا ما تخرج اخرج فالحال
اذا ما حيث يراه تعتذر بخلاف اذا فانه لا يجزم الا في الضرورة كقوله واذا تصبك خصاصة فتجمل وذلك لان مناسبة للمجازاة
سواء يكون الشرط بحيث يجوز ان يقع وان لا يقع والحالي عن الابهام يكون لوقت معلوم بأتي الآن لما دل على وقوع
الجزاء عند مجيء وقته كما مع في ان عند وجود الشرط فحكم بانه للشرط وانما الفعل بعد اذ واذا الخالية عن الابهام لكانه فيها
عن الاضافة فيكون في موقع المفرد فيخرج عن الخبرية كالواقع بعد ان المصدرية والمجازاة يستدعي الجزء وفيها نظر لان الواقع
بعد ان الشرطية ايضا خارج عن الخبرية ومتى لتعميم الاوقات في الاستقبال يعني ان الحكم المعلق على
نعم كل وقت من اوقات وقوع مضمون الجزاء كما ان الحكم على كل رجل في متى قدم كما اتهم كل فرد ومتى ما اعم من ذلك
واشمل حتى لعله يجري فيه من التخصيص ما لا يجري في متى واما انه يفيد التكرار حتى يقع في متى ما دخلت الدار فانت طالق
بكل دخول طلاق فليس بشيء بل معناها في اي وقت دخلت من الليل والنهار طلقت بخلاف متى فانه ربما يخص ببعض الاحيان
ومثل متى ومتى ما في الازمنة ايان وانما في الامكنة وعطف الاحياز على الامكنة لان المكان يعتمد على المتمكن كالارض للسرير

الحمد لله الصانع المصور الذي لو لم يسعد المعمر لكان فارغا وعند الحكماء المكان هو السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر
من المحوي وكذا الحيز وحيثما ظرف انما يعني انه لتعميم الامكنة ويحمل الجزم
ولم يسمع حيث بدون ما اداة شرط ومعنى حيثما كنتم في اي مكان كنتم من الامكنة فاجعلوا وجوهكم الى شطر المسجد الحرام
وما لتعميم الاشياء من اولي العلم وغيرهم ولهذا يقولون من لما يعقل وما اعلم الحال بان هذا من اولي العلم وذكر من عموم فرق بينهما
بما ومن ومهما اعم من ما معنى اي شيء من الاشياء حقيرا او كبيرا قليلا او كثيرا بحيث لا يخرج عنه البعض ولا يستثنى واختلفوا فيه
هل كلمة برأسها موضوعة لزيادة التعميم فوجه كونها اعم هو الزيادة والمناسبة على قول ان الزيادة في البناء للزيادة في المعنى وقيل
مه بمعنى اكفف وما هي الشرطية والمعنى اكفف عن كل شيء ما تفعل افعل فبعد انه ما من شيء تفعله الا افعله عموما فوق الخالي عن الامر
بالكف عن كل شيء فالشرطية هي الثانية وقال الخليل اصلها ماما على ان الاولى هي الشرطية والثانية ابهام فصلت بها لزيادة التعميم
كما في حيثما واينما وغير ذلك ووجه الزيادة قبح ظاهر وقد شاع عند اهل المنطق استعمالها لتعميم الاوقات ثم لم يسمعها
احد يعلم سوى الاياب الكلي في المنفصلة وليس من اللغة ولا يوجد في استعمال الفصحاء الا ما ذكره صاحب لباب الاعراب انه قد يستعمل
ظرفا لكونها تنصب افعالا مرارا قد تمهم من الاسماء الشرطية ما كان منها ظرفا وغاية اذا واذا ما ومتى ما وحيثما واينما
فمحلها النصب بالفعل بعدها وما كانت غير ظرف كمن وما ومهما فقد يكون محلها النصب لفعل وقد يكون الرفع بالابتداء والخبر
هو الجزاء او الشرط مع الجزاء فيه خلاف والاكتفاء بالضمير في الشرط مثل من يأت فاني اكرمه على ترجيح الثاني وقد يكون الجر
مثل بمن تمرر امرر وعمن تسأل اسأل واما اي فمعرب يقع مبتدأ مثل ايهم يأتني اكرمه ومفعولا مثل ايهم تضرب اضرب ومصدرا
مثل اي ضرب تضرب اضرب وظرفا مثل اي يوم تخرج اخرج ومجرورا مثل بايهم تمرر امرر واما محل اي فالنصب على الحال
والمطلوب بهذه المعممات يشير الى ما ذكره الشيخ عبد القاهر من ان هذه الاسماء انما جعلت نائبة عن حرف
الشرط لاجل الاختصار والتقريب لان في تفصيل ما لولاها لطال مفوتة لحصول المقصود ولعدم امكان ضبط جميع ذلك في مقام
الحدث والاحاد والعدد والتكرار وهذه الفاظ مضبوطة محصورة حاوية لمحتملات الحاصل على وجه مانع الغير من حصول
المبينة يعني ان الغرض من هذه الكلمات المعممة عموم الازمان او الامكنة او الافراد او الاحوال امران ترك التفصيل الى الاجمال
والاحتراز عن الاطالة او الاملال فقوله او يحمل عطف على غيره وانما عطف العام على الخاص او يقصد الكوم وافيا بالحصر كما في قوله كل
سورة تعود اليك كما ترى مصنفا في كتب ومن يلق من اصحابي يكرمه ونحو ذلك وقوله الى عدد حال من مفعول ترك اى تاركا
الى جزء الاملاء اى ذاهبا الى عدد ومنتهيا اليه وقوله تمام الاملال سوء الاملاء الحاصل بالسامع لا يوقف على تمام الاستماع
واما تعرض لغير الالة لانه تعذر مما ذكره من حسن النطق وقوله عدد خارج عن جمع الغور ونظامه وحذافيره التي عاليه ونواحيه
جمع حذفار وهو بيان لما دل عليه اسم الاسماء العدد وضم الفصل وتعريف الجزاء الى ما ليس لها وقوله فاولئك فقط الجمع باطلا الى
ما سعى عموم الافراد من شمول الحكم للجميع والا لصح المعنى الخاص ان يقال فذلك هو العام واعلم ان الجزاء والشرط
مزيد الدلالة على ان الاصل في الشرط والجزاء ان يكونا جملتين فعليتين مضارعيتين ولا يعدل في العادة من المبالغة حيث
جعلهما بفعل التعليق مرتبطا بهما للتعليق ولا وجه ان المراد ان مضمونهما وجد لولا تعليق وتقديم الجزاء لانه المعلق والعمدة
في الحكم وانما الشرط قيد له وارادة حصول امر باسم بحصول السبب الاخالية او السلبية بل الاثبات ايضا والامر المعلق مضمون
الجزاء والمعلق بمضمون الشرط وذلك اشارة الى التعليق بل كونهما للتعليق وقوله في جعلهما دون ان يقول فيهما بما
مرجح ما ذكرنا من الاوجه وقوله او احدهما عطف على ضمير ان يكونا لوقوع الفصل فقوله وكذا اى شامل استلزام مما
الثبوت استلزم امتناع المضي هو عطف على امتناع الثبوت وان يكون بدل من المضي او فاعل الفعل المحذوف

اي ما سوى ان يكون وفي بعض النسخ سوى بغير محذوف وقوله ان يكون الفعلان ماضيين احدهما بمعنى المقصود والا فلا
ما سبق ان تكون اي يكون اي الجملتان ماضيين وقد تقرر لما سبق من ان الاصل في جملتيها المضي وقوله ظهر مع
على الكلام اي ظهر من امتناع كون جملتيها اسميتين او ماضويتين لما ذكر من الامثلة لا يصار اليه في الكلام البليغ الا
لنكتة لامتناع المصير الى خلاف مقتضى الظاهر بدون نكتة من الحال المقتضي الظاهر والا لم يكن الكلام بليغا واما في غير البليغ
فربما يصار اليه لا لنكتة ويظهر مما ذكر ان المراد الامتناع في الاصل وفيما هو الظاهر لا الامتناع عن اصله بحث لا يخفى ويجوز
خلافه اصلا واشار بما عاده لفظ نحو الى اقسام خلاف الظاهر ثلثة الاول ما صرف الى الماضوية في كلتا الجملتين او في الشرط فقط
او في الجزاء فقط الثاني ما صرف الى الاسمية والثاني لا في الجزاء وحده ولذا قدم ذكر الماضوية مع ان الاوفق بما سبق تأخير
الثالث ما صرف الى الماضوية لفظا ومعنى من غير التفات الى المستقبل كما في امثلة القسم الاول والظاهر ان الشرط فيه جاء
فكان الانسب ذكره بلفظ المضارع وقوله مما لا موجب ان لعوارض في المواضع الثلثة وضم معه لما ذكر كون الفعل اي
من الصور والامثلة التي لا موجب فيها لكون الفعل مضارعا كون التأكيد فانها انما تلحق المضارع لا غير بحيث يكون الحكم
الى غير المضارع ولو مع الفك ولا ادري حمل الضمير للافعال الا ان يكون ما عبارة عن الفعل وح لا يستقيم البيان الا بتكلف
واما في قوله فاما يأتينكم ان الشرطية اتصلت بها ما المؤكدة ولزمها تأكيد الفعل بالنون للانحطاط رتبة عن الجزم والفعل المؤكد
بالنون لا يكون الا مضارعا وجواب الشرط الجملة الشرطية بعده اعني فمن تبع هداي فلا خوف وقوله فاما تثقفنهم اي ان
تصادفنهم وتظفر بهم ففرق عن محاربتك ومناصبتك بقتلهم والنكاية فيهم من وراءهم من الكفرة حتى لا يجترئ عليك احد اعتبارا
بهم واتعاظا بحالهم ومن صور وجوب المضارع ما اذا كان الجزاء مع الشرط او السين او سوف او النفي بلن او لم او ما اذا اريد
على تأكيد الحرف بها او تصدير الفعل بالسين ونحوها والا فلا امتناع في العدول الى الماضي لنكتة

جعل النكتة امرين احدهما اطلاق ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل والثاني ابراز المقدر في معرض الملفوظ وذكر الابراز
غير الحاصل في معرض الحاصل انما احتيج اليه ليعم الوجهين وما ساكل ذلك وعليه اي على المصير الى الماضي
لكون ما هو للوقوع كالواقع وان لم يكن من الشرط والجزاء وذلك لان ما علم الله وقوعه واخبر به فهو كالواقع لعدم الشبهة
في وقوعه كنداء اصحاب الجنة اصحاب النار ونداء اصحاب الاعراف رجالا يعرفونهم بسيماهم وفيه مكرا اذا حمل قوله تعالى
انا فتحنا لك على ما وعد من الفتح والمراد بالاعراف سور مضروب بين الجنة والنار على ما قال تعالى وبينهما حجاب اي بين الجنة
والنار او بين الفريقين واصل الاعراف جمع العرف بالضم اسم مستعار من عرف الفرس وعرف الديك للارتفاع واختلف
اقوال المفسرين في المراد بالفتح المذكور بقوله انا فتحنا فقيل فتح مكة وقيل فتح خيبر وقيل فتح الروم وقيل فتح الله له
بالاسلام والنبوة والدعوة بالحجة والسيف فان كل الفتوح محتمل وقيل فتح الحديبية لانه كان سبب الفتح بان عوده
لعدم من دخوله ووقع بيعة الرضوان وقيل معناه قضينا لك قضاء بينا على اهل مكة ان تدخلها انت واصحابك من قابل
ليطوفوا بالبيت من الفتاحة وهي الحكومة واما للتعريض اي جعل الفعل غير الحاصل عمن اسند اليه
الفعل في الشرط بالحاصل صورة بلفظ الماضي تعريضا لمن منه ذلك الفعل كما في قوله تعالى ولئن اتبعت اهواءهم من بعد
ما جاءك من العلم انك اذا لمن الظالمين ولئن اتبعت اهواءهم بعد الذي جاءك من العلم ما لك من الله من ولي ولا نصير
ولقد اوحي اليك والى الذين من قبلك لئن اشركت ليحبطن عملك ولتكونن من الخاسرين فان زللتم من بعد ما جاءتكم
البينات فاعلموا ان الله عزيز حكيم ذكر الشرط المبني على الفرض والتقدير في الآيات المذكورة مع القطع بعدم وقوعه
من المخاطب بلفظ الماضي تعريضا بالغير وانه قد صدر عنهم اتباع اهواء اليهود والنصارى والشرك والزلل وانهم

من الظالمين ولا ولي لهم ولا نصير وقد حبطت اعمالهم وانهم في معرض وعيد عظيم فان الافعال الواقعة في
الشرط لما ذكرت بلفظ الماضي مع القطع بانها لا تقع ممن اسندت اليه طلب لها وجه وناسب ان يكون هو التعريض
بخلاف ما اذا ذكرت بلفظ المضارع على ما هو الاصل في الشرط لا يقال الشرط الواقع بعد اللام الموطئة للقسم يلزمه
المضي على ما تقرر في النحو قلنا قد مر مرارا انه لا تنافي بين الاغراض والمقتضيات مع ان لنا ان نقول ان التزام
التزام الماضي لغرض التعريض ونظيره اي نظير ما ذكر من الآيات في كونه اي في مجرد كون ذلك
النظير تعريضا لا في كونه شرطا وتعبيرا عن غير الواقع بلفظ الماضي قوله تعالى وما لي لا اعبد الذي فطرني والمنبه عليه
للتعريض وان المراد ما لكم لا تعبدون قوله واليه ترجعون دون ارجع وكذا قوله تعالى في قصة رسل عيسى حكاية
عن حبيب النجار حين اسلم أأتخذ من دونه آلهة تعريضا بالمخاطبين الذين اتخذوا من دون الله آلهة ولكونه للتعريض
قيل اني آمنت بربكم مع انه لولا قصد التعريض لقال آمنت بربي واتبعه اي ذكر بعد قوله آمنت بربكم قوله
فاسمعون ولولا التعريض لم يكن لذلك معنى وقوله وسوى اي ووجه حسن هذا التعريض والامر المقتضي له من حيث كونه محلا
لاستطلاب اسماع الحق اي اسماعه قومه الطالبين لدمه القاصدين لقتله الحق الذي هو وجوب عبادة الله وترك
الاصنام وكونها ضلالا لا تستحق العبادة وقوله اسماع الحق من اضافة المصدر الى مفعوله الثاني وضمير هو للوجه والنوع عطف على
المواجهة ومن هذا الاسلوب يعني اسلوب اسماع الحق على وجه لا يورث مزيد غضب قوله ولا
تسألون عما اجرمنا ولا نسأل عما تعملون بدل لا تسألون عما عملنا ولا نسأل عما اجرمتم وقوله وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال
مبين بدل انى لعلى هدى واياكم لفي ضلال لكن ح كان الصحيح او صل بالمجادل الى الغرض واعجم على التعليم قال بعض
الحكم رفق بالمعنى شوكة بالهوينا فقوله لعلى هدى او في ضلال يحتمل ان يكون خبر الاسم ان وما عطف عليه على طريق اللف والنشر
وان يكون خبرا لاحد منهما وقد حذف خبر الاخرى اي انا لعلى هدى او في ضلال واياكم لعلى هدى او في ضلال وهنا في كلمتي
على وفي اشعار بان صاحب الحق كانه على فرس جواد يركض حيث شاء وصاحب الباطل كانه منغمس في ظلام لا يدري اين توجه
والاتمام بورود الاسم على ترتيب النشر والان ايه قل لا تسألون اظهر في التعريض والانصاف حيث اسند الاجرام الى
خاصه والاتمام بورود الاسم مثل بعد حسن الاغراض لانها في الانصاف واسماع الحق على الوجه اللائق اظهر منهما في
التعريض وهذا النوع من الكلام المشتمل على اسماع الحق على وجه لا يورث مزيد الغضب يسمى المنصف وصفا
له بوصف صاحبه حيث انصف من نفسه ولم يحمل المزية على مخاطبه ولان كل من سمعه من موافق ومخالف قال لمن خوطب به قد انصفك
صاحب الكلام وحقيقة الانصاف كما في الصحاح اعطاء النصف وقد يسمى الاستدراج لاستدراجه الخصم
الى الاذعان والتسليم ويقولون انه من مخادعات الاقوال التي تقوم مقام مخادعات الافعال
يصلح مثالا للتعويل في اظهار الرغبة وقوله تعالى وان اردن تحصنا وارد على اظهار الرغبة في ارادتهن التحصن وارد
على اظهار الرغبة اذ لا معنى للتعويل هاهنا ولذا لم يمثل بقوله تعالى والا ففيما استدل القائلون بمفهوم المخالفة
والا لزم جواز الاكراه على تقدير عدم ارادتهن التحصن واجيب بوجوه الاول ان مفهوم المخالفة انما يكون اذا لم يظهر
للتقييد بالشرط فائدة اخرى سوى اعتبار الحكم عند انتفائه وهاهنا الفائدة اظهار الرغبة في الموضع والمبالغة في النهي
لانهن مع قصور عقولهن اذا اردن التحصن وترك الزنا فالمولى احق بذلك وكون الآية نزلت فيمن كن يردن التحصن ويكرههن المولى
على الزنا وفي الامثلة لا اثبت المفهوم الثاني ان الاكراه انما يكون على فعل يريد الفاعل خلافه فعند انتفاء ارادتهن
ترك الزنا لا يتصور الاكراه على الزنا لكونه الزاما على ما لا يريد الفاعل خلافه وتحصيل الكلام ان القيد الوارد بعد النهي

وقد يكون هذا للتقليل مثل لا تضل لا تضل لو بغير الآن عند وقد يكون هذا للتعجب مثل قولهم لو اتصل بالاجماع في الاحصار ان جاوزت سيبويه ولو لم يكن هذا الطلب مثل لا تبرح الحرارة لو كنت مؤمنا والظاهر ان الامر من هذا القبيل لانه حكم المفهوم الاعتبار اسعا او طلب ترك الاكراه على الزنا ان لم يردن ترك البغاء لانه لا يتصور الاكراه ح ولا معنى لطلب تركه ان ثبت ان مفهوم المخالفة ظاهر لا قطعي ولا يعمل به مع معارضة الاجماع القاطع والنصوص القاطعة في حرمة الامر بالمنكر فضلا عن الاكراه عليه وما سيأتي ذكر المذكور من اسباب ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل كالاستعجال بوقوع الفعل مثل ان اعطاني الامير الوفا فكذا وكالاستدلال مثل ان عدم الحب ومثل زيادة الترغيب مثل ان اكرمتك فلا تقصر في الشكر او الترهيب مثل ان ضربتك لم اقتصر على القليل وكان مقتضى سوق الكلام ان يقول او لما سيأتي كذلك وقوله رحمه الله بلفظ الماضي في الدعاء مع ان مقتضى الظاهر ليرحمه الله من قبيل ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل لمعنى من المعاني كالتفاؤل او اظهار الرغبة والاستغناء عن استحقاق الرحمة ومن ههنا اي من مقام ذكر نكت ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل تنبه للنكتة في كون الحكم بلفظ الماضي واضافة السبب للمستقبل غير معدول عنه وهي اظهار الرغبة في وقوع الجنة وكان اراد الله بالعباد ولو كان فيها اشارة الى العدول الى الماضي لاظهار الرغبة لكان المناسب ان يذكر ذلك عقيبه قال صاحب ــــــــــ الفاضل المحقق صرحا ان كون الاصل في اذا القطع وفي ان وقوع الشرط هو النكتة في بعض الماضي معها كما في هذه الاية فما معنى التنبيه على تلك النكتة العامة وهذه هي الخاصة كما ذكر في اللمعات ان له وجه حسن عام او لكل العبارة وجه حسن خاص واسرار المعدوم عطف على ابراز غير الحاصل وهذه هي النكتة الثانية في المضارع الشرط والجزاء الى غير المستقبل وهي مختصة بالمثال الخامس من الامثلة المذكورة وهو ان اكرمتني الان فقد اكرمتك امس فهذا هو المعلوم الذي ابرز في صورة الكلام المقدر والذي هو ان تعتد باكرامك اياي الان فاعتد باكرامي اياك امس لان اتصال الكلام الى معنى هذا المقدر وبه يظهر ان الجزاء قد يكون جملة انشائية من غير احتياج الى تاويل الجزاء كالامر والنهي وغيرهما نحو تعتدها بالشرط كما نحو بالظرف والحال وغيرهما فان قيل قد سبق ان مضمون الجملة الشرطية تعليق مضمون حصول الجزاء بحصول مضمون الشرط فما معنى ذلك في الانشاء وكيف امتنع في الشرط دون الجزاء طلب الحصول انه يكون لثبوت شيء لشيء او نفيه عنه كما هو مدلول الخبر وقد يكون لوجه الطلب او التمني او نحو ذلك مما هو مدلول الانشاء فمعنى ذلك حصول مضمون الشرط المعروض للصدق فمن ههنا منع كونه انشاء فحاصل ان جاءك زيد فاكرمه اي على تقدير صدق انه جاءك اطلب منك اكرامه لا بمعنى الاخبار بالطلب بل بمعنى انشائه واما كلمة لو فهي كانت للمكانة ولذا احسن قول امتنع والمعنى انها التعليق بما امتنع من حيث امتنع لما عرف من ان تعليق الحكم بالوصف يشعر بالحيثية فحصر المعنى انها لامتناع الشيء وهو الجزاء بامتناع الغير وهو الشرط وعلى هذا يكون معنى قوله لو اكرمتني لاكرمتك انه امتنع اي امتناع الشيء الذي هو مجيئه لمجيئك فهم الحكم وتطبيق على المثال من غير احتياج الى تقدير المضاف اي التعليق امتناع ما امتنع ومعلقا لامتناع اكرامك بامتناع ما امتنع وهكذا المراد بما امتنع وغيره اعم من ان يكون مضمون اثبات او نفي فتشمل اقساما اربعة وهي ان يكون الشرط والجزاء مثبتين مثل لو جئتني لاكرمتك ويكون امتناع الاثبات نفيا او منفيين مثل لو لم تجئني لم اكرمك ويكون امتناع النفي اثباتا او يكون الشرط مثبتا والجزاء منفيا مثل لو جئتني لم اسبك او بالعكس مثل لو لم تجئني لسببتك وقد اعترض بعض على قولهم ما امتنع لامتناع بانه لا يعلق امتناع الاكرام قطعا بامتناع المجيء فعلى هذا كان الانسب ان يقال التعليق ما امتنع على

بسبيل القطع بامتناع غيره والاظهر انه متعلق بامتناع غيره لانك تعلق الاكرام بالامتناع القطعي للمجيء بعد جعلها مستعملة على ان التعليق مجاز عن التسبيب لانك اذا قلت ان جئتني اكرمتك وعلقت الاكرام بالمجيء فقد جعلته مسببا والمجيء سببا والاظهر انه ليس بمستقيم اذ ليست كلمة لو لتعليق الامتناع بالامتناع بل لتعليق مضمون الجزاء بمضمون الشرط القطعي الامتناع ولبعد انتفاء الجزاء الظهور لانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك كان المعنى ان الاكرام كان يتحقق لو ثبت المجيء والعالم ثبت لعدم ثبوت المجيء قطعا ولهذا اطبق الجمهور على انها لانتفاء الثاني لانتفاء الاول كما ان لولا لانتفاء الثاني لثبوت الاول ولهذا صرح في علم النحو حيث قال ولو لتعليق الشرط في الماضي على امتناع الثاني لامتناع الاول وهذا يشهد لانه للقطع بان معنى قوله تعالى لو شاء لهداكم ان انتفاء هداية الجميع بسبب انتفاء المشيئة لا بالعكس وقد صرح بذلك الحماسي حيث قال ولو طار ذو حافر قبلها لطارت ولكنه لم يطر اي لكن لم يطر ذو حافر قبلها لم تطر تلك الكاملة وابو العلاء حيث قال ولو دامت الدولات كانوا كغيرهم رعايا ولكن ما لهن دوام اي فلهذا لم يكونوا رعايا وذهب الشيخ ابن الحاجب ومن تبعه الى انها تجب ان يكون لانتفاء الاول لانتفاء الثاني لان الاول سبب والثاني مسبب وانتفاء السبب الواحد لا يوجب انتفاء المسبب لجواز ان يكون له سبب اخر بخلاف انتفاء المسبب فانه يوجب انتفاء جميع الاسباب او لان الاول ملزوم والثاني لازم وانتفاء اللازم يدل على انتفاء الملزوم دون العكس لجواز كون اللازم اعم وما كان يعني ان يخفى على مثله ان ليس معنى كلام القوم ان انتفاء الاول يدل على انتفاء الثاني ويفيد العلم به بل ان سبب انتفاء الثاني في الخارج هو انتفاء الاول بمعنى انه قد حصل جميع الشروط والاسباب لوجود الثاني كالاكرام سوى مضمون الاول كالمجيء مثلا فلم يحصل الاكرام الا لانتفاء المجيء الا ترى انك تقول لو انطفأت النار والمحسوس لو اصابه نار لتحرق يعني ان عدم تحرقه بسبب عدم اصابة النار ومنه قوله تعالى لو انزلنا هذا القران على جبل لرايته خاشعا متصدعا من خشية الله ان انتفاء رؤية الجبل خاشعا بسبب انتفاء انزال القران عليه لا ان يستدل بانتفاء احدهما على انتفاء الاخر وانما غلطوا من جهة ان اهل المعقول جعلوا اداة اللزوم والاتصال واستعملوها في القياسات لاكتساب العلوم والتصديقات للبيان ان سبب الثبوت او الانتفاء في الخارج ما هو والاحاطة في ان انتفاء اللازم يدل على انتفاء الملزوم يعني العلم به يستلزم العلم به من غير عكس وعلى هذه القاعدة ورد قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا استدلالا لامتناع الفساد على عدم تعدد الالهة ولهذا الكلام زيادة بسط فطلب من شرح التلخيص امتنع جواب حين كانت لنسبة لما من له المائي لكونها للتعليق ما امتنع بما امتنع قطعا امتنع جملتاها يعني الشرط والجزاء عن الثبوت المدلول عليه بالجملة الاسمية ولزم ان يكون جملتاها فعليتين والحال ان الفعل ماض فهذا الفعل داخل تحت اللزوم وانما لزم فعليتهما ليصح التعليق وعدم الثبوت ولزم ماضوية الفعل ليصح انه لتعليق ما امتنع على لفظ الماضي وما يستلزم لزوم كونهما فعليتين ماضويتين ان دخل المستقبل الداخل على كلمة لو في مثل ولو ترى اذ وقفوا على النار يحمل الماضي لصدوره عمن لا خلاف في اخباره وان حمل المستقبل في مثل قوله لو يحسن الى لشكرت على ان القصد منه الى الاستمرار فيما مضى من الزمان وقتا فوقتا فيكون المعنى على المضي او ان يحمل في الصورتين على قصد استحضار الصورة على اسلوب فعل الحال الحاضر وان كان المعنى على المضي فان قيل عطف يستلزم في الموضعين على لزم يوجب ان يكون التقدير ان كلمة لو حين كانت

لتعلق ما امتنع بامتناع غيره استلزم الترتيل والقصد المذكورين فما وجعلت قد ذكر الشيخ عبد القاهر انه اذا عطف الشي على الجزاء فهو على وجهين احدهما ان يستقل كل بالجزاء مثل اذا احسنت قمت لك وجلعت علىك وثانيهما ان تكون ترتب المعطوف بواسطة المعطوف عليه مثل اذا رجع الامير استاذنت وخرجت اي واذا استاذنت خرجت فالمعنى ههنا انها لما كانت للتعليق المذكور امتنع الجملتان عن الثبوت ولزم فعليهما الماضوية ولما امتنعت ولزم استلزام الترتيل القصد على انا لما جعلنا ضمن استلزم اللزوم كونهما فعليين ماضويين لم المقصود ومعنى وقفوا على النار اروها حتى يعاينوها او اطلعوا عليها اطلاعا هي تحتهم او ادخلوها فعرفوا مقدار عذابها من وقفه على كذا عرفه وفهمه وجواب لو في الايات الثلث محذوف اي لرايت امرا عجبا والخطاب عام كما مر والمعنى ان هذه الحالة كانها قد تحققت مما تعجب وانت تلو رايتها لرايت العجب وقوله تنزيل المستقبل منزلة الماضي اي تنزيل المستقبل منزلة الماضي ظرف لتنزيل كما في قولك نزلنا منزل كذا ونظائره اي للمستقبل منزلة الماضي لتنزيل ولصدوره اي صدور المستقبل متعلق بقطع ولا ادري لوصف الماضي بالمعلوم كبير فائدة وعلى نحو متعلق بتنزيل ووجه تاويل يود لان الفعل الداخل رب لا يكون الا ماضيا لانه الذي يجوز فيه التعليل والتكثير وانما المستقبل مع المغيب وعند الكوفيين هو مقدر كان اي ربما كان يود وعند بعض البصريين ما للتكافي بل نكرة بمعنى شي موصوفة بيود كما في رب رجل يسافر غدا وح يكون متعلق رب محذوفا اي يحوم وعلى الوجهين لا يحتاج الى تاويل يود بود فلذا قال في احد قولي اصحابنا البصريين ومعنى التقليل ان اهوال القيامة تدهشهم فيبقون مبهوتين فان كانت منهم افاقة ما تمنوا ذلك وقيل هو على طريقة قولهم لعلك ستندم على ما فعلت وربما ندم الانسان على ما فعل لا يريدون التكثير والتقليل بل يريدون ان الندم وان كان مشكوكا او قليلا فحق عليك ان لا تفعل هذا الفعل لان العاقل لا يتعرض لما يورث الندم وان كان مشكوكا او قليلا وقوله لو كانوا مسلمين حكاية لودادتهم على طريق الاخبار عنهم كما في قولك حلف بالله ليفعلن ولو قيل حلف بالله لافعلن بطريق الحكاية لكان حكاية لكلامهم بلفظه

مستمر الامتناع وقوله في لو يطيعكم باستمرار امتناعه مبني على انه كما يكون المضارع الخالي عن حرف الامتناع يكون لاستمرار الثبوت كذلك الداخل عليه لو يكون لاستمرار الامتناع لا امتناع الاستمرار كما يكون المنفي لاستمرار النفي لا لنفي الاستمرار والجملة الاسمية المؤكدة المنفية مثل ما انتم بمؤمنين يكون لتاكيد النفي لا لنفي التاكيد على ما مر منا انه نحو ما بعده امرت لاختصاص النفي لا لنفي الاختصاص والمطارحة معنى لو يحسن الى المسيء ان اعفاء المسيء يستلزم استمرار اعفاء الاحسان ومعنى لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم ان اعفاء وقوعكم في العنت اي الجهد والمشقة بسبب استمرار امتناعه عن طاعتكم لكن الظاهر ان المراد باستمرار الامتناع دوامه وعدم انقطاعه لا لخصوص ساعة فساعة وعلى التجدد كما يشعر به قوله فيما فوقها وقوله القصد معمول استلزم وعلى نحو حال منه ويستهزئون عطف على يستهزئ وقوله بعد قوله قالوا انا معكم انما نحن مستهزئون يعني انهم ذكروا استهزاءهم بالجملة الاسمية الدالة على الثبوت فان سبحانه لم يرد الا استهزاءهم الى المؤمنين بل الله بذاته وذكره بلفظ المضارع المبني على الاستمرار وفيما فوقها لانه اشد واقطع ومعناه انزال الهوان والحقارة بهم والبلايا والنكايات فيهم على تجدد الاوقات وتعدد الحالات وقوله لو يطيعكم مبتدا وخبره وارد على هذا اي على قصد الاستمرار وفسره باستمرار امتناعه على الطاعة كما مر لكن الظاهر وبه يشعر كلام الكشاف انه لاستمرار الفعل اعني الاطاعة ودخول لو لقصد امتناع الاستمرار وذلك لانه

عني

كان في ارادتهم استمرار عمل النبي عليه السلام على ما يقصد امتناع الاستمرار وذلك انه كانوا يستصوبون ما انه كلما عن لهم راي في امر كان معمولا به وذكر الله انه لو استمر على اطاعتكم كما يريدون لوقعتم في الجهد والهلاك لكن لم يستمر فلم تقعوا فيكون لامتناع الاستمرار والتفاتا لما كانوا هم يريدونه ولم يعطف هذا المثال على امثلة لو يرى ولو يحسن لانها تحتمل القصد الى الاستحضار بخلافه ثم انه يرجع الى الاستحضار في لو يحسن الى صورة منع الاحسان على ما يستوي امتناع الاستمرار وفي يود ما يود الى صورة الوداد وهو ظاهر وفي لو يرى في المواضع الى صورة حال المجرمين والظالمين وغايته ان يرجع الى صورة رؤيتهم تلك الحال وهو صورة الفعل لا معه كما ذكر في لو يحسن فالاحسن ان اشار الى احسان ان لو في لو ترى للتمني لم يحتج الى التاويل لان لو التمني لا يختص الماضي وكان المناسب ان يعوض لصورة الحال الموقوفين على النار فالمنين بالتمني نرد ولا نكذب لظهورها ولصورة الظالمين موقوفين عند ربهم متعاولين تلك المقالات يختص بقوله ولو ترى اذ الظالمون موقوفون عند ربهم يرجع بعضهم الى بعض القول يقول الذين استضعفوا للذين استكبروا لولا انتم لكنا مؤمنين وهذا هو المراد بتعاول تلك المقالات ووجه احسان المضارع للاستحضار انه الذي يكون للحال وهو الحاضر وهذا ظاهر وما يقال الان الماضي يدل على ان صفات الفعل امور قد انقضت فلا يكون للنفس عنها في الاستحضار لعدم امكان مشاهدتها بخلاف المستقبل فانه يدل على ان الفعل سيوجد مع صفاته فيحصل للنفس رغبة في ان ترى انه كيف يوجد فتستحضره مع صفاته ففي غاية الركاكة لان الصورة العجيبة اذا شوهدت مرة فاستحضارها اسهل والنفس اليها ارغب او حال فيهم مكان فاثارت اسناد الى السبب

وهو الرياح لانه ادل على كمال القدرة اذ جعل بعض طاردا مستلزم هذه الافعال العجيبة والاحوال المخلية ثم قال فسقناه مكان ساقه السحاب التفاتا الى الحكاية ودلالة على زيادة الاختصاص وان الكل منه والوسائط اسباب والات معوله من اثار السحاب اضافة المصدر الى المفعول والفاعل محذوف وهو الله نظرا الى التحقيق والرياح نظرا الى ظاهر الكلام قزع جمع قزعة قطع رقيقة من السحاب واحدها قزعة والقطع بكسر القاف وفتح الطاء جمع قطعة مندوف مضروب بالمندف تعام على لفظ ساعل والصمر لتدوع وكذا اصمر بعد شاي بحرن وحولف بين الضمير لما في تعامل من بعض العمل ركاما سحابا متراكما ركب بعضه على بعض ما واغنى تعامل عطف على تدوع قام معام اي اخرى وانه اي العدول بالماضي الى المضارع للاستحضار طريق مسلوك للبلغاء باني قد لقيت بدل من قوله ما لاقيت في البيت الثاني اي من مبلغ فتيان فهم بما لاقيت عند رحا بطان الغول هو ما الغول من السعالي والجمع اغوال وغيلان وكلما اغتال الانسان واهلكه فهو غول يهوي من هوى يهوي هويا اي سقط الى اسفل الشهب الغلاة وكلما اسنوى من الارض بقعة والصحيفة الورقة من القرطاس والصحصحان المكان المستوي وكذا الصحيح والصحصاح والدهر الحيرة خرت سقطت الصريع الهالك فعيل بمعنى مفعول من صرعه اهلكه والذا الستوي فيه المذكر والمونث ولم اصل صريعا والجران مقدم عنق البعير من مذبحه الى منحره وبين السيس فقلت لها كلانا نضو ارض

اخو سفر فخلى بمكانى فشدت شدة نحوى فاتموت لها كى يصقول عا فى اللفظ المروك خلى بكسر اللام صيغة امر من خلية الشئ الحله اموت كني بالسعد او ما ت ومعصى الطام في قاصرتها عطفا على سدت واموت خلقة من تراب جملة مفسرة لمثل لا محل لها من الاعراب ثانى من تشبيه الغرب بالاغرب وهو المخلوق بلا اب ولم يكن اقطع للخصم واحسم لمادة شبهته وىكفى في صحة التشبيه اشتراكهما في الخلق بلا اب ولا يضر اختصاص المشبه بخصوصية على ان الحد هو التشبيه في كون وجودهما خارجا عن العادة المستمرة وهما في ذلك سواء ام هو لم ثم قال فصل لترتب اللفظ وقيل لترتب المعنى اى صورة طينا ثم قال له كن حما ودما ونحو ذلك واسلم عطف على لزم واستسلم والغرض للزوم كون جملتها فعلية اى اسلم في مثل لو انتم تملكون انه محمول على كون انتم فاعل فعل محذوف يفسره الظاهر لكون الجملة بعد لو فعلية لا مبتدا اخبره تملكون فيكون اسمية ولا تاكيدا لفاعل تملكون على ان يكون الاصل تملكون فحذف تملكون لان مثل الحذف وهو حذف الفعل وحده اولى من حذفه وهو حذف الجملة مع انه لا دليل عليه ولا ضرورة اليه وما ذكر من كون المعنى تملكون تملكون في تكرير للتاكيد وكون الدال على المحذوف هو الضمير المحذوف كما دل عليه الجمهور من كون الثاني للتفسير لا لجمع بينهما فقط لا للتاكيد وان الدال عليه كلمة الشرط المقتضية للفعل مع قيام المذكور مقامه على ما هو في لو ذات سوار لطمتني وان دلوا لاما قول المبدل بعد حذفه ومنفصلا حال من الضمير في المبدل او مفعول ثان على تضمن معنى الجعل والاخيان في لو انتم تملكون بعد بعد هو الفعل شئ جهة اخرى من مخالفة الظاهر وهو كون الفعل مضارعا وكان القصد استحضار الصورة ومذهب المبرد ان لو يستعمل في المستقبل استعمال ان مثل اطلبوا العلم ولو بالصين وانى باسى بكم الا يوم القيامة ولو بالسقط وفي شعر ابى العلاء المعرى ولو وضعت في دجلة الهام لم تقع من الحرج الا والقلوب خوالى نصب باسمه على معارضه بعداد وهو مركبة الى دجلة والمعنى ان وضعت وبه ان يكون المعنى مهنا ان تملكوا المسكوا ويخلو الحشا لفادو من لطائف هذا التركيب ان المرفوع وان كان فاعل فعل محذوف لكنه لما زدح الفعل المذكور في صورة المبتدا والخبر افاد الاختصاص مبالغة فيه صريح المبتدا والخبر مثل انا سعيت في حاجتك والمعنى ان الناس هم المختصون بالشح المتبالغ

واسائل هذه اللطايف يعنى المذكورة في مباحث الشرط تغلغل الماء في الشجر تخلل الرأس جمع رابض اصلها روضة كما سوف فيحة من رضيت الماء ازاروضة رياضا ورياضة مرتدان هذه اللطائف وامثالها مما استنبطها هو وامثاله من علماء المعاني ولم يتعرض لها القدماء ومن اهل العصر ولو علمت ان هذا بنا من الشيخ عبد القاهر وكلها جادة القدو ويتنه بل به المصنف لعدم من علو رتبة علم المعاني وصعوبة المهارة فيه والضرورة من ربقته بانه مبنى على التتبع للتراكيب وخواصها معضلة كان من ايراد الامثلة وبيان ما فيها من اللطائف حتى لو اقتصر على مجرد تمهيد القواعد كما في كثير من العلوم لم يحظ الطالب بطائل فاللام في قوله لمبنى متعلق بلام وذلك لانه لا يسهل للبشر الى الاحاطة بالتراكيب واحدا واحدا وانما ذلك لعلام الغيوب لكن لم يلزم من ذلك لا لاسمى علم المعانى لعدم احاطته على جميع التراكيب ثم لا اتقانه معرفة اعجاز القران لكنه على كمال التقاني للاحاطة بعلم المعاني لم تدخل الا بعد علم الشامل هذا الفن يعنى الفن الثالث والاسترا طلال الوردى وخروج النار من الزند والزناد جمع زند وقد سوى وضمير عامرها وتضع واتمتها جمع رثام وجلبتها واستبيانها للمستودعات والراكض المتحث من ركضت الفرس برجلى استحثثته للعدو والجلبة ودشت الى الاناء بلى الى ابعد غاية متعلق براكض وكذا باستفراغ اى بذل الجهد والطوق الطاقة وتفوق الفصيل شرب اللبن فواقا فواقا وهو ما بين الحلبتين من الوقت لان الناقة تحلب ثم تترك سويعة

لو تملكون انتم

مع ركوبه الى ابوكر

اى لم يصر مخلوطا

يرضعها الفصيل ليدر والافاويق جمع افواق جمع فيق جمع فيقة بالكسر وابدال الياء من الواو وهى اللبن الذى يجتمع بين الحلبتين متعلق بتفوق مولع صفة راكض وكذا مهوسل وطامع وحبات القلوب سويداواتها من لطائف حال من المجرور في بما اوتى بعونه وهو متعلق بمولع والغرض لما وكذا اهم عليها لان مرغ عطف على نوروا الصفايا المختارات جمع صفية والخبايا المخبيات جمع خبية وضميرى خباياتها للامور بذلك مما ذكر من الركض والاستفراغ والتفوق ونحو ذلك ان يتاتى اى الى ان يتامل باستقصاء اول شرح الطرف مجيبا به من شانى الروضة دع فيهما معا بها مستقلا حال من ضمير يتاتى اى متدرجا في الانتقال من العلم الاجمالى الحاصل بسبب تحرير المتحدين بالقرآن ومعارضته الى العلم التفصيلى الحاصل بعلم الكمال والبيان اذا احاطه على وجهه وقوله والعود يروى بالنصب عطفا على الحسى على انها مفعول طامع للاصغ المنبوه والاظهر انها صفة والعود مجرور معطوف عليها ولو نصب لعطف على محل المتنبه وذلك لان طمع لا يتعدى بنفسه بل بالحرف والزهر انا وان مهدنا القواعد واوردنا الامثلة لكن ما اودعناه فصول هذا الفن لا يتضح بمجرد معرفتها وحفظها بل لابد من اتمام الامور المذكورة اليها ووجه اشتراط الطمع في المنوه والنجاة يوم النشور اقرارا به كمال الاحتياج ودقة فضائل النور ومن لم يجعل الله له نورا فما له من نور والحمد لله على الوصول لشرح الفن الثالث وهو المسئول لسلوك الطريق الى الاتى والباقى وصلى الله على النبى واله

الفن الرابع هو في فصل اعتبارات الفصل والوصل

الايجاز والاطناب هو مركوز خبر مبتدا هو ان ليس ولا يحد حال او خبر بعد خبر وان هى المخففة من المثقلة وفي ليس ضمير الشان او هو مع ممتنع في الفاعل بها زعان والمعنى ان عدم امتناع الاتحاد والتباين بين مفهومى جملتين ثابت في ذهنك متقرر عندك والتاخى تفاعل من الاخوة تعال تاخيا اذا اخذ كل واحد منهما صاحبه اخا له وارساط مصدر من المبنى للمفعول يقول ارسط الشئ بالشئ وربطه واستحكم الشئ صار محكما قويا والاواخى جمع اخية بالمد وكسر الخاء وتشديد الياء وهى ان يدفن طرفا قطعة من الحبل في الارض فيظهر منه مثل عروة يشد اليه الدابة والمراد هنا العلائق والوشايج الوسائل والاصرة ما عطفك على الرجل من رحم او قرابة او صهر او معروف تقال ما تاصرى على فلان آصرة اى ما يعطفنى عليه قرابة ولا منة وقوله ولا ان تارة عطف على اتحاد وارساط وكذا ولا ان يكونا اى جملتين بين بين اى بين الاتحاد والمباينة متوسطا حالهما اى حال مفهومى الجملتين بين الحالة الاولى التى هى الاتحاد والحالة الثانية التى هى المباينة والانقطاع لذلك اى لما بينهما من القرابة والاتصال في الجملة والحاصل ان بين الجملتين كمال الاتصال او كمال الانقطاع او التوسط بينهما ومدار الفصل والوصل على هذه الجهات الثلث فعلى الاولين الفصل وعلى الثالث الوصل واما ما يدار عليه اذ في كل من الجهات شرائط وتفاصيل وموانع كما في العطف لدفع الايهام مع كمال الانقطاع مثل لا وايدك الله وترك العطف مع التوسط لايهام خلاف المقصود على ما سيجى وبالجملة فليس كل كمال اتصال او انقطاع للفصل وكل توسط للوصل وكذا الكلام في كون مدار الايجاز وترك الايجاز على الجهات الثلث اذ ليس كل اتصال يكون فيه طى احدى الجملتين وكل انقطاع لا يكون فيه وكل توسط يستوى الامران بل ليس كل ايجاز طى الجملة بل قد يكون بحذف المفردات كما سيجى لكن المدار على ذلك يعنى ان الفصل والعمدة هنا كذلك وقوله وهو ترك العاطف ودكره جملة معترضة بين المبتدا والخبر وافراد الضمير لجرى الفصل والوصل مجرى اسم مفرد علم لهذا الباب او الفصل كما قال وهذا فصل وجعل الضمير لاحدهما انما يستقيم اذا جعل ذكره خبر مبتدا محذوف اى احدهما ترك العاطف والاخر ذكره وانها اى هذه الجهات التى هى اعتبارات الاتصال والانقطاع والتوسط لمحك البلاغة اى الامر الذى يعرف به بلاغة المتكلم بان يطبق فيهما المفصل فيعرف كمال

بلاغة واصله الحجر الذي يحك عليه الذهب معروف حاله والمتقعد والمتفاضل اي موضع الاشتداد والتفاضل والمعيار
ما يعرف به العيار والمسبار ما يعرف به غور الجرح وقدر عمقه والمنجم المطلع من نجم النبت نجما بالضم ظهر وطلع
والمعجم موضع العجم من عجمت العود اذا عضضته لتعلم صلابته ورخاوته والجلا بالكسر مصدر جلوت السيف صقلته
والصدا مصدر صدئ الحديد بالكسر اذا وسخ وصدأ الحديد وسخه والقدح السهم قبل ان يراش وقداح الميسر
سهامه والمعلى هو السابع منها وهو الذي يكون لصاحبه كمال الغلبة ومن البلاغة حال من القدح وان كان عطفا على
القدح اي شهدوا بان لك في اختراع نفس البلاغة واحداث فنها اليد الطولى اصلا انما تريد والمعلى من قداح الميسر
هو الذي له سبعة اسهم من فاز به اخذ سبعة اعشار لحم الجزور وان خاب اخذ منه سبعة اعشار ثمنه

واعلم ان في هذا الفن الثالث بحث الايجاز والاطناب وبحث الجملة الحالية وبحث اللواحق والمتعاقب
والمقدمات المتعلقة المتعلقة بالفصل والوصل وكل ذلك من مزايا السبع وانما الاصل هو تمهيد موضع عطف الجمل
فان هذا هو المختص بالجماد والاشكال والاحتياج الى زيادة البيان فلذا اشتغل به اولا وبسط الكلام في
المباحث عليه فقال اعلم انه اي عطف الجمل نوعان العطف التعاطفي والتبعي لان عطف الجملة اما ان يكون بالواو او بغيرها
وعلى التقديرين اما ان يكون للمعطوف عليها محل من الاعراب اولا فما كان بغير الواو او بالواو وللمعطوف
عليها محل من الاعراب فهو قريب التناول سهل المأخذ وما سواه صعب ولما كان العطف [illegible] وبركة اخرى
اثر التمر ونتيجة مثل له فقال كعطف [illegible] تذكر [illegible] للجملة معطوفا حال منه مسندا الى بعضها [illegible] كما عطف
مسندا الى العطف وقوله ونوع بعيد ذلك اي التعاطفي فيه اي في ذلك النوع وقوله لكن اشترطا اسندا [illegible]
قوله بالواو فقط معناه ان العطف بغير الواو مطلقا وبالواو بشرط ان يكون للجملة الاولى محل من الاعراب [illegible] سواء
بعيد ولما في قوله ان يصدم ان القريب والبعيد هو العطف المذكور لا العقد اليه من التسامح جعل بعضهم ضمير انه نوعان [illegible]
موضع العطف لا للعطف لكنه اشارة الى ان المراد نوع العطف المعنى المصدري المسمى للفاعل اعني عطفك [illegible] قال
بعيد معرفة اصول ولم نقل بعيد اصولا والسر في ان قرب العطف اي النوع الذي سماه التعاطفي
وبعد النوع الذي سماه البعيد التعاطفي هو ان العطف لا في مجرد صحة التركيب وبادي اصل المعنى اذ لا دخل له في كونه مقبولا
بل في حكم كونه بليغا موقوف على معرفة اصول ثلثة هي مهمة في العطف بغير الواو مطلقا وفي العطف بالواو اذا كان للجملة المعطوف
عليها محل من الاعراب غير مهمة في العطف بالواو اذا لم يكن للجملة محل من الاعراب وقد بسط المصنف الكلام في ذلك
غاية البسط واوضحه غاية الايضاح واول الاصول التي لابد من معرفتها في العطف المطابق لمقتضى الحال هو الموضع الذي
يصلح للعطف من جهة الوضع يعني وضع الحرف العاطف لمعناه بان يكون الثاني عقيب الاول في العطف بالفاء لان الفاء
موضوعة لذلك ومتراخيا عنه في العطف بثم وعلى هذا قياس ساير الحروف وحاصله ان يحقق فيما بين المعطوف والمعطوف
عليه المعنى الذي وضع الحرف بازائه اذ لا مدخل في ذلك لغير الموضع واما كان [illegible] ان المراد بالوضع ههنا الرسم
التي يلتبس بذلك العاطف بالنسبة الى ساير حروف العطف على ما [illegible] فقوله الوضع اعني الجهة الحاصلة للشي
بالقياس الى غيره او ان يعتبر الموضع الصالح من حيث الوضع بان يعدم [illegible] حكما مغايرا لما بعد الواو
فان ذلك ليس معناه [illegible] ان يصدق [illegible] العطف وهو العلم بكون الثاني من الاول على
الصفة التي يدل عليها الحرف على ما سبق من تفصيل المسند اليه او المسند مثلا وبالنهاية وجه كونه مقبولا
على ما سبق في نظر البلغاء اي على شيء مخصوص يليق بكل حرف بان يكون في الواو من الامرين جهة جامعة

وفي البواقي

وان

الرابع [illegible]

وفي البواقي [illegible] مخصوصة يقتضيها العاطف واما غير العاطف فمشاركة الامرين في المعنى الذي دل عليه
الاعراب والمقبولية بوجود الجهة الجامعة فلنبين على ما نبني لاختصاصهما بعض الصور
وانت اذا انعمت بعد تمهيد المقدمة العامة النافعة في بيان قرب القريب وبعد البعيد اخذ في تفصيل الدليل
على قرب الصنف الاول من العطف ثم الصنف الثاني ثم بيان السبب في بعد البعيد ثم بيان [illegible]
وانت اذا انعمت اخذ في بيان الاول فقال وكذلك اذا انعمت في الامر الثاني وقوله واما توسط الواو [illegible] وقوله
واعلم انك في الرابع والشرط اعني اذا انعمت اي علمت على وجه الاتقان والاحكام معاني ما سوى الواو من حروف العطف
حصلت معرفة الاصول الثلثة لذلك كل من الحروف العشرة التي هي غير الواو على معنى محصل معين [illegible] مخصوصا
مستقلا على فايدة العطف وعلى كونه مقبولا في ذلك [illegible] بخلاف الواو فانها انما تدل على مطلق الجمع الذي هو امر مبهم لا يحصل الا بان يكون على
وجه المقارنة او التعقيب او التراخي وهذا كما قال ان الانواع امور محصلة بانفسها او ما [illegible] من الفصول والجنس امر مبهم لا يحصل الا باعتبار
انه يجعل احد الانواع وبهذا اندفع ما قال ان الواو ايضا تدل على معنى معين هي الجمعية والاشتراك فينبغي ان يكون الاصول الثلثة معها ايضا [illegible]
حروف العطف من غير فرق وذلك لان الفرق ظاهر [illegible] دلت على معان محصلة فايها يحصل صلح موضعا للعطف بها وحصل فايدة العطف وكان [illegible]
لعدم [illegible] على امر غير محصل [illegible] بخلاف الواو وحيث [illegible] من الاعراب فانها لا تدل الا على [illegible] مضمون [illegible]
كما في زيد قائم وعمرو قاعد نص عليه الشيخ عبد القاهر والجمل المشاركة في المحمول [illegible] غير مساسة [illegible]
واودعت [illegible] وكذلك اذا انعمت ان العطف بالواو على الجمل التي لها محل من الاعراب
قريب [illegible] مقدمات [illegible] الاعراب [illegible] الثانية التابع [illegible] في البدل [illegible] حكم العدم [illegible]
لمعنى ان المقصود بالنسبة هو التابع الرابعة ان المتبوع والتابع في الوصف والبيان [illegible] الخامسة ان معنى الواو [illegible]
التابع للمتبوع فيحصل لك [illegible] المقدمات ان الموضع الصالح للعطف بالواو [illegible] الثاني [illegible] حرف
وهو النوع الخامس من الصنف الثاني [illegible] الصنف الاول [illegible] محل للعطف [illegible] فضلا
عن خصوص الواو [illegible] العطف [illegible] الثاني هو البدل [illegible] محل للعطف [illegible] من الحروف [illegible] الا ان [illegible]
العدم ملحق بالصنف الاول [illegible] هو الوصف او البيان او التاكيد [illegible] موضع للعطف بالواو [illegible] معنى العطف بالواو [illegible] من الواو
[illegible] ان لا يكون معطوف هو المعطوف عليه [illegible] ان موضع العطف بالواو هو النوع الخامس من الصنف الثاني [illegible]
[illegible] كل واحد من وجوه الاعراب دال على معنى كما عرف في علم النحو [illegible] الفاعل والمفعول والمضاف [illegible] الفاعل والمفعول [illegible]
والمضاف [illegible] حصل [illegible] العطف بالواو [illegible] للمعطوف عليه في ذلك المعنى الذي [illegible] المتبوع من الاعراب
فبالنظر الى مجموع هذه المقدمات المعلومة من علم النحو حصل لك في العطف بالواو فيما له محل من الاعراب [illegible] الاصول الثلثة التي [illegible] العطف [illegible]
[illegible] الاصل الثالث الذي هو معرفة وجه كونه مقبولا [illegible] في علم المعاني ان شرط كون العطف بالواو مقبولا ان يكون
من التابع والمتبوع جهة جامعة على ما سيأتي تفصيلها [illegible] الاصول الثلثة من غير رجوع الى امر اخر [illegible]
ضبط الكلام في بيان [illegible] الى شرح الكتاب [illegible] الاعراب [illegible] الاعراب [illegible] المعنى [illegible]
الصنف الاول المعرب بالاعراب التبعي منحصر في الانواع الخمسة والصنف الثاني منحصر في اعراب الانواع الخمسة [illegible] في علم النحو [illegible]
الاعراب [illegible] ان يكون [illegible] ان يكون [illegible] التوابع [illegible] التاكيد [illegible]
لكن [illegible] على المعطوف [illegible] الثاني [illegible] الاعراب [illegible] على المعنى [illegible] التابع الذي هو المعطوف
على اعرابه [illegible] دون العطف او المعطوف [illegible] ان الموضع للعطف هو النوع الخامس من الانواع [illegible]

[illegible] المعطوف [illegible] العطف [illegible] الاعراب

ان م

الام

الاول انه نصر ثم انه كذلك الموضع للعطف هو العطف دون غيره من التوابع وقوله وعطف عطف على اسم ذكر الصور السابقة بالافعال لانها امور محكمة
معروفة في علم النحو بالاسماء او احتاج الى زياده بيان بخلاف كون المتبوع في البدل في حكم العدم فانه انما يعلم بامعان النظر في عبارة بعض النحاة ان البدل في حكم تنحية
المبدل منه اي بعدمه والاضراب عنه مع اتفاقهم على ان هذا ليس على ظاهره لصحة قولك ضربت زيدا رجلا صالحا اذ لو اسقط المبدل منه لم يصح الكلام
لخلوه عن العائد الى المبتدا وقوله ويوصف عطف على قوله وقع لدلالته على كون المبدل منه في حكم التنحية كما بل الاضراب عن المتبوع وكونه في حكم المضروب عنه حتى
يل يحصل بالصريح حسن الكلام وخروجه عما تقع اللغو ولكن لا يدل على كون الاسم كذلك في بدل الكل والبعض والاشتمال محل نظر وايضا ان البدل
نوع واحد من التابع فاقسامه حتى يلزمه حكم الثلاث او احد من حرف بل الوارث مثل ان لفظ البدل بحسب اصل اللغة ينبئ عن القيام مقام الشيء لما يكون كذلك
اذا كان الشيء مطروحا او في حكم المطروح فاذا انضم الى هذا المعنى تصريحهم بالصريح بكلمة الاضراب في القسم الذي اطراح المتبوع فيه في غاية الظهور علم ان باقي
الاقسام في حكم طرح المبدل منه وفي بعد لو كذا الحكم بان التابع في الذات او الوصف في التاكيد ليس نفس المتبوع بالذات بل المفهوم اضافي بعض صور التاكيد
التاكيد ليس مما تعدد وتحقيق في علم النحو وعلم المعاني لكنه حكم يعلم بالنظر والتامل في هذه التوابع وقوله ربما عطف عطف على قوله وعلمت واما احتج الى ...
المقدمة ليحصل العلم بان ليس الوصف والبيان والتاكيد موضعا للعطف كما احتج الى المقدمة القائلة بان المبدل منه في حكم التنحي ليعلم ان البدل ليس موضعا للعطف والمعنى
بعد ما علمت مبادي المعاني ان التابع في هذه الثلاثة نفس المتبوع اذا رجعت الى التامل والنظر في معنى الواو وان الجمع لا يتصور بين الشيء ونفسه علمت ان الواو
يستدعي مغايرة المعطوف للمعطوف عليه حصل لك العلم بان سائر الثلاثة ليس موضع العطف بالواو بأي حرف حرف كان وقدم الاستفهام وأيهم
ضمير العطف ومن بحر والعطف صفة اي حرف اخترت الى موضع الخبر للاسماء الاستفهام فيه وضمير الصنف الاول وانها هو عليك عطف على حصل لك
اي لم يسند عليك وفيما سبق عن ذلك اذ لا معنى للعطف حيث لا معطوف عليه معا والتقدير لما ذكره الى اجتماع المتنافيين وهو ان يكون اعرابه
سعاو ليس بشيء ومن ههنا قيل في قوله تعالى لقد نصركم الله في مواطن كثيرة ويوم حنين انه من عطف المحل اي ونصركم يوم حنين لان كلا من
ظرف الزمان والمكان يستعمل بالاعراب فلا يصح عطفه عليه وان نحو قوله عليك ورحمة الله السلام اشاره الى انه انما يتقدم
تقدم المتبوع قد يكون للاسماء والمتبوع اصلا كما في جاء وزيد اذ جعل زيد فاعلا مستقلا لا عطفا على مستكن في جاء على الشذوذ وعمرو قام واتانا
خالد وراكبا وقد يكون للاسماء بتقدمه كما في عليك ورحمة الله السلام حيث ياخر المتبوع الذي هو السلام ولهذا حكم بانه لا يسوغ الا بتقدم المتبوع
وتاخير التابع واما حكم بانه عدم النظير فمعناه عدم النظير واسماء الاطراد وكان الاولى ان يمثل بقول الحماسي [illegible] الابكاني وساكن قبر سجاد
بعطف وساكن على قبر او ربما فرق كون ورحمة الله عطف على السلام لجواز ان يكون عطفا على المستكن في الظرف اعني عليك لكونه خبر السلام وفي
مثله يحول الضمير الى الظرف غايته انه يكون في شذوذ قوله قلت اذ اقبلت وزهر تهادى حيث عطف على المستكن بلا فصل او تاكيد
عمرو اي لهم
واما نحو قوله عز سلطانه فريدان انه هو عدم النظير وعلى ما فيه العدم والا حير ومختص بالضرورة انما هو تاخير المعطوف عليه والماخوذ بعد الاهمه
كالمغشي واما اي فارهبون او ساقه كالاستفهام في اوكلما عاهدوا وافسابغ شايع من غير نكير لان المقدر كالملفوظ من بعضها كلمة
تكلمت بها المغشي هو فارهبوني والفاء للعطف على المفسر المحذوف اي ارهبوا والذي يعرض له في علم النحو هو ان الاضمار على شرط
التفسير واما عطف واياي ارهبوا بالواو وفعل مذكور متقدم هو اذكروا نعمتي واوفوا بعهدي وسيجيء في باب الايجاز بيان
مغايرة المعطوف والمعطوف عليه وزياده كلام في هذه الفاء واما الواو والفاء وثم في نحو اوكلما عاهدوا عهدا نبذه فريق منهم و
افنضرب عنكم الذكر واثم اذا ما وقع آمنتم به الآن ونحو ذلك مما يقع بعد الاستفهام فقد يجعل من قبيل حذف
المعطوف عليه وقد يجعل من قبيل العطف على ما قبله من الكلام وتوسط الهمزة للتوبيخ ونحوه على ما يكرر في
الكشاف وقوله مدلولا على معناه يشير الى ان حذف الفعل في الجملة بقرينة الاستفهام واما خصوصه
ومحصول معناه فبالقران الاخر وكان الانسب ان يقول وهو كفروا
لان ذلك الفعل هو كفروا الا كفروا ولا يخفى ان المعطوف هو الفعل

الفعل العامل في كلما وهو نبذه وكلما مفعول فيه اي كل وقت عاهدوا بهم موضعا للعطف بالواو وبعد ذلك
لكون البعض موضعا للعطف بان مثل جاءني اخوك اي زيد واعجبني زيد اي حسنه ومثل جاءني زيد بل حمار واعجبني
زيد بل حسنه ونحو ذلك حكما متعلق بعوات وضمير معناه للعطف بالواو واما نحو قوله
عز اسمه وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم جواب لتعرض دعلى ذكر ان الوصف ليس موضعا للعطف فان جملة
لها كتاب صفة لقرية على ما صرح به صاحب الكشاف وقد عطف عليها بالواو والجملة ظرف وان جعل كتاب فاعل الظرف واسمه
ان جعل مبتدا وتقرير الجواب انا لا نسلم انه وصف بل حال من قرية واما جاز الحال عن النكرة بدون التقدم عليها
لكونها في حكم الموصوف اي قرية من القرى وهذا معنى ان هذا لكونها مستغرقة كالمبتدأ في رجل الامام عائد اليها و
اعتذر لصاحب الكشاف بان ما ذكر سهو منه لا خطأ والسهو لا عيب للانسان لكونه ذهولا وغفلة لا اصرار عليه
والانسان مجبول على ذلك حتى قيل على سبيل التهوان الانسان مشتق من النسيان وهو اشد من السهو ولانه زوال
ما للصورة لا كالكلية يحتاج الى اكتساب جديد بل بحث بسيط فادنى توجه والعاقل والساني ما لها بالكلية يحتاج الى
كسب جديد والخطأ ثبوت للصورة المضادة للحق لان بزوال الشرع فانه قيل من جعل الجملة صفة لم يجعل الواو للعطف
لئلا يلزم عطف الصفة على الموصوف فيكون خطأ بل للتاكيد لصوق الصفة بالموصوف صرح ان الواو المتخللة في الكلام عنده اربعة
العاطفة والحالية والاعتراضية والمؤكدة للصوق الصفة قلت الخطأ راجح من جهة انه لم يعهد في العربية مصدر
بالواو ولم يقل بها احد ولم يعضده بحجة وشرد ادما ذكر في ضوح المحيط كما تقرر الحال عن النكرة بدون التقدم
اذا كان مع الواو نحو جاءني رجل وعلى كتفه سيف لعدم الالتباس بالصفة وكيف اذا كانت النكرة مستغرقة كما في هذه الاية فانه اجود
وانه اذا اريد في مثل جاءني رجل على كتفه سيف الحال يجب الواو واذا اريد الصفة يجب ترك الواو ولا يصح عطف الصفة على موصوفها
معرفة موصوفة ومعرفة وفائدة بدل الاشتمال من اصلاف عن اعجبني زيد حسنه لان الاصل على ما هو الموضع
والعاطفة واذا عرف معرفة ولم يهتد لمعرفة جهة القبول والرفض فيك بحث النحاة ودقائق الاعراب وعلم المعاني
فلذا قال عروت دون اعرف او على تمييز من الاعتبارات ما يناسب الكلام وفيما ذكر من المثال لم يوجد الجهة الجامعة وعدم الاشتراك
الى اشتراط ذلك في عطف المفردات ايضا اذا كان بالواو وحتى انها في الجمل ايضا يكون باعتبار المسند اليه او المسند او قيد من قيود
على ما سيجيء الاولى وانما قال في الاول محدث لان كل ذلك مبتدا او في الثاني مجدد لان كلها تاكيد على الظاهر والمسند اليه هو المذكورات
السابقة واما توسيط الواو شروع في بيان ما يقع بعد العطف وبعد بيان شرط قبول العطف وذلك لان الا صول
الثلاثة هي الموضع والعاطفة ووجه القبول عرفت في توسط الواو بين الجمل التي لا محل لها من الاعراب كما كانت مهملة في توسط
غير الواو او في توسط الواو بين الجمل التي لها محل من الاعراب وعدم تمهيد الاصول هو السر في مسلك هذا التوسط وبلوغه
من الغموض الى حيث قصر بعض علماء المعاني البلاغة على معرفة الفصل والوصل وما قصر البلاغة عليه اي على معرفة الفصل والوصل
ونذكر الضمير باعتبار ان المعرفة في معنى العرفان او في معنى ان يعرف لا لاجل انها مقصور عليه في نفس الامر بل لاجل التنبيه
على زيادة غموض هذا الفصل والوصل وعلى ان احدا من البلغاء لا يتجاوز هذا الفن الخاص من البلاغة الا عند تخلف سائر
غوامضها خلفه بمنزلة للكمال الاطلاع على جميع هذا الفن الابعد الاطلاع على سائر الفنون السابقة واللاحقة اما السابق
فلتعلقها باجزاء الجملة وهذا انما يظهر في الجملتين الوارد بين على مانون البلاغة واما اللاحقة فلتعلق بعض احوالها بالفن الاول من اعتبار
الجملة واحدا فيها في الخبرية والانشائية وتعلق بعض المناسبات بما فيهما من التشبيهات والاستعارات والكنايات
واعلم انه يريد بيان الطريق الى معرفة هذا النوع الذي هو بعد العاطفي بحصر وقرب للتامل وهذا الثاني

الى المعهد العقلي وهو معقول وب والبازي يحث متعلقه ... وباذن الله بلا نحوى وبادى بعثوث ... لاختلاف الباين
معنى اذ الاولى للظرفية وسمع للتسمية مع ان متعلقها هو المعهد بالاولى وضمير هو ان الجملة الاولى السبب والمراد بالجملة الجملة
الثانية التي لها سابقة وضمير عليها للام في المعطوف كما في المعطوف عليه ولم تقل اذا اريد بها البدل عنه اي عما قبلها لان المقطع
يكون عما قبلها من الكلام مطلقا والابدال عن جملة واحدة معينة وظاهر هذا الكلام ظاهر واما الدقة في كيفية حصول
هذا الكلام على تعريف المعهد وكيفية تطبيقه على الحصر في العرف العامي فيعول بروال الجملة الثانية منزلة الجملة العارضة
عما تعطف هي عليها اشارة الى فوات شرط العطف باي حرف كان اعني بعدم متبوع التحقيقا مكان الجملة التي اريد قطعها
عما قبلها واما حكما كما في الجملة التي ابتداء بها عن الجملة الاولى فان الاولى يكون له العدم فيبني تقدم المتبوع حكما ولذا نظمها
في سلك واحد وبدول الثانية من الاولى منزلة من الاولى لكمال الاتصال اشارة الى فوات شرط العطف بالواو وهو المغايرة
بين المعطوف والمعطوف عليه كما في الصفة والتابع التاكيد واقتصر هاهنا على التابع والتاكيد لان العطف كون الجملة التابعة
منزلة الوصف للاولى في قد توهم ان كونها موضحة للاولى اشارة الى كونها منزلة الوصف لها والاخرى فيها رده على الناظر في الكتاب
ولذا قال واما الحالة المقتضية للايضاح والتبيين واما الحالة المقتضية للتاكيد والتقرير واسقاط الجهة الجامعة بين الجملتين
اشارة الى اسقاط شرط كون العطف بالواو مقبولا في باب البلاغة على ما هو الاصل الثالث هنا النظر الى ما ذكرنا كرر لفظ كذا
وكذا ثم قال كما لا يكون اي الثانية موضعا لدخول الواو واذا توسط بين كمال الاتصال والانقطاع ناظرا الى ما قال في بحث
واما موضع النوع الخامس ... ههنا الجواب الاول انه جعل فيما سبق وجه العدول اصلا ثالثا وههنا ادرجه في الاصل الثاني
اعني الموضع الثالث والجواب انه قد الموضع الصالح له بكونه من حيث الوضع فلم يساو اوجه العدول لكونه من جهة البلاغة
وههنا اطلق فساوى وقصدا الى الاختصار واعتمادا على ما سبق الفصل الثاني انه لا تعرض ههنا للاصل الثاني اعني ما يدفع
العطف والجواب انه لكن الظهور ... بالمشاركة في المعنى الذي يدل عليه الاعراب فيما لها محل من الاعراب حتى
المشاركة في الحمو ... الثالث ان كمال الانقطاع قد يكون للاختلاف خبرا وطلبا
ولا تعرض له والجواب ان اسقاط الجهة الجامعة يساوله سابقا على احدهما اعم من الجامع العقلي والوهمي والخيالي والرابع ان قوله كمال
الانقطاع علة لاسقاط الجهة الجامعة معلول لم يكن بينهما الامر بالعكس اذ كمال الانقطاع معلل باسقاط الجهة الجامعة والجواب
معلول ما بعده اعني لم يكن ايضا موضعا لدخول الواو . ولكل من هذه الانواع يعني القطع والابدال
وكمال الاتصال بناء على الايضاح والتبيين او التاكيد والتقرير وكمال الانقطاع والتوسط بين كمال الاتصال وكمال الانفصال
للانقطاع حالة مقتضية وضمير وروده للانواع وضمير طبق وروده ... ومن البلاغة حال من ذلك وضمير سابقه للكلام
اشارة الى تلك الحالة المقتضية او الى المقام المدلول عليه بسوق الكلام . اما الحالة المقتضية للقطع اي قطع الجملة
عما قبلها فهي نوعان احدهما ان يكون للكلام السابق حكم وانت لا تريد ان تجعل الكلام الاخر شريكا له في ذلك الحكم فترك عطفه
لئلا يشاركه في ذلك الحكم فان كان قبل الكلام السابق كلام اخر لا مانع من عطف اللاحق عليه كان ترك العطف للاحتياط
لئلا يتوهم عطفها على الاقرب المشتمل على المانع كما في قوله وبطل بلي البسمل لعطف ايا ما في الضلال بهم على بطن عدم المانع
لئلا يتوهم عطفه على المعطوف فيشاركه في كونه مظروفا له وان لم يكن قبل الكلام كلام خال عن المانع عن العطف عليه بان لا يكون
قبله كلام اخر مثل اذا حبس اكرمتك ايا احبك اي كان وقد اتصل بما نحو مثل واذا خلوا الى شياطينهم الاية لم يعطف الله يستهزئ
بهم على انا معكم انما نحن مستهزءون لئلا يشاركه في كونه من مقول المنافقين والعلى فالواو للاشتراك في الاختصاص بالظرف
اعني اذا خلوا كان ترك العطف على سبيل الوجوب الثاني النوعين ان يكون الكلام السابق مدلوله كالمتضمن لسؤال

يعطي الكلام الثاني جوابا لمحل ذلك السؤال منزلة المحقق وترك عطف الثاني قصدا الى انه جواب لذلك السؤال كما في
قوله زعم العواذل انني في غمرة صدقوا ولكن غمرتي لا تنجلي لم يعطف صدقوا على زعم قصدا الى كونه جواب اصدقوا في ذلك
الزعم ام كذبوا فقوله فقطع مرفوع معطوف على لا تريد لا على كون والمنصوب في تركه للكلام السابق سواء او المنقول
ترك عطفه في الثاني نحو اشركت زيدا عمرا واعطيت المال اذا جعلت عمرا شريكا له لا بالعكس كما قد توهم وقوله كالمورد
على لفظ اسم الفاعل من اورده كان هذا الكلام لكونه منشأ السؤال هو الذي يورد السؤال وقوله فترك عطفه ويقطع
منصوبات عطفا على يكون اي ترك عطف الكلام الثاني على الكلام السابق لقصد وقوعه جوابا للسؤال المنزل منزلة الواقع
وتنزيل السؤال حال كونه مدلولا عليه بالفحوى منزلة الواقع لكونه خلاف مقتضى الظاهر لاعتبار الاتي
لنكتة مثل تنبيه السامع على موقع السؤال وعلى ان الكلام السابق كالمورد له ومثل اغناء السامع عن ان يسال بكرماله
ومثل ان لا يسمع منه شيء تفضلا وقلة البعاث اليه ومثل ان لا يقطع كلامك بكلامه حرصا منك على الكلام ومثلا ان
ان يكلم حال بكلك لا يقال هذه المعاني الثلاثة حاصلة على تقدير ذكر العاطف لانا نقول يحصل لا يجعلها مقتضية لترك العاطف بل
لتنزيل السؤال المقدر منزلة المحقق بعد تحقق قصد جعل الكلام جوابا عن سؤال ومثل القصد الى تكثير المعنى مع تقليل اللفظ او بواسطة
فان تكثير المعنى اعني تقدير السؤال انما حصل بتقليل اللفظ اعني ترك العاطف لكن قوله وهو تكثير المعنى بتقليل اللفظ بتقدير السؤال
وترك العاطف يعني المعية انسب ومثل غيرها ذكر مما يخطر في سلكه كبسط الكلام مع السامع وطلب ايناسه بالكلام معه وادعاء
كون السؤال ظاهرا غير محتاج الى ذكره وامتحان السامع بل ينتبه للسؤال . ويسمى النوع ظاهرا ان القطع و
الاستيناف اسمان للنوع المقتضي اسم فاعل لكن المحقق انهما اسمان للمقتضي اسم مفعول فيكون الاول من تسمية الخاص باسم
العام . واما الحالة المقتضية للابدال اي ابدال الجملة عن جملة سابقة عليها فهي ان يكون الكلام السابق غير
واف بتمام المراد وباراء المراد او شبيها بغير الوافي لنوع خفاء فيه وضمير نشابه ونحوه وبعيد للمراد وضمير فيه للكلام السابق
والا للمراد والغرض ما يتعلق به لو نحو القطيع السبع الحامل والبحث الطويل الظاهر واللطف الدقيق الخفي وغير ذلك مثل
العظيم والكبر وفي قوله فيقصد الى اخره اشارة الى ان تسمية الجملة البدلية عن الجملة السابقة اذ ليس فيها تنبيه استيناف القصد
وتمزيد الاعتبار بالشان بل مجرد القصد الى ابدال العبارة واما المقتضي للتاكيد والتقرير فلكون الجملة السابقة تحتمل
تجوزا او سهوا او قصورا في الشمول او عروض سهو او غفلة للسامع او نحو ذلك مما يحتاج الى زيادة تقرير وتثبيت وكلامه عطف
في بيان الحالات والامثلة مما لا تشتمل على احد دلالته على كون الايضاح والتبيين واحد اشار الى كون الجملة منزلة
البيان وكذا التاكيد والتقرير ولم تسم احد يقول بكون بعض الجمل منزلة الصفة للبعض على ما وهمه من قال ان تكون الجملة
للايضاح اشارة الى كونها منزلة الوصف . مع تعقيل تعرف وسوان لا يكون المقام مشتملا على ما
من الاختلاف من تضمن الخبر معنى الطلب او الطلب معنى الخبر اذ لو لم يكن هذا لم يتحقق كمال الانقطاع فالمقتضي لكمال
الانقطاع هو الاختلاف مع هذا القيد . او ان يعطف ان لا يكون للظهر لهذا التركيب وجه سوى ان
يكون قوله فان لا يكون جواب الشرط بتقدير مبتدأ اي فهي ان لا يكون والشرطية عطفا على الاسمية الواقعة بعد اما الواقعة
جواب اما ان يكون الشرط في ... للماجر وفان لا يكون عطفا على فهي ان الاختلاف اي او فهي ان لا يكون بينهما جامع ان يقال
خبرا او يكون الشرط عطفا على شرط محذوف والفاء جواب اما اي اما الحالة المقتضية لكمال الانقطاع ان لم يعطف
فان يكون او ان يعطف فان لا يكون والحواز تركيب مشوش وبالجملة فكمال الانقطاع ان لا يكون بين الجملتين
ما يجمعهما عند العقوم المتكلم جمعا من جهة العقل بان يكون هو المقتضي لذلك او من جهة الوهم او من جهة الخيال والمراد بالعقل

والتخيل وللمتخيل للمسما
اى قوة والمتخيل المتصرف
سما وحافظ ... ودران
وهذا القدر كاف للاستشهاد

قوة للنفس بها ادراك الكليات وبالوهم قوة بها ادراك المعاني الجزئية الموجودة في المحسوسات من غير ان تتادى اليه تلك
القوة من جهة الحواس كادراك العداوة والصداقة من زيد وكادراك الشاة معنى في الذئب وبالخيال قوة تجتمع فيها
صور المحسوسات وتبقى فيها بعد غيبتها عن الحس المشترك اعني القوة التي تتادى اليها صور المحسوسات من طرق الحواس الظاهرة
فتدركها وبالمفكرة القوة التي بها التصرف بالتفصيل والتركيب بين الصور المأخوذة عن الحس المشترك والمعاني المدركة بالوهم
بعضها مع بعض وتسمى ايضا لا تسكن دائما ولا تعطل وليس من شانها ان يكون عملها منتظما بل النفس تستعملها على اي نظام يريد
فان استعملها بواسطة القوة الوهمية فهي المتخيلة وان استعملها بواسطة القوة العاقلة وحدها او مع العاقلة فهي المفكرة وقد
المراد بالصورة ما يمكن ادراكه باحدى الحواس الظاهرة وبالمعاني ما لا يمكن والكلام في شرح هذه القوى والدلالة على وجودها ومحال
الحسابات منها في الدماغ مذكور في كتب الحكمة فالجامع العقلي الذي هو في هذا المقام والظاهر من
هذا الكلام ان ليس المراد بالجامع العقلي ما يكون مدركا بالعقل وبالوهمي ما يكون مدركا بالوهم وبالخيالي ما يكون
مدركا بالخيال لمعترض بان التضاد وشبه التضاد ليسا من المعاني التي يدركها الوهم والعارض في الخيال ليس من الصور
التي تجتمع في الخيال بل جميع ذلك معان معقولة واجاب عن الاول بان الجامع الوهمي هو كون كل من السواد والبياض مضادا
للاخر وهو معنى جزئي لا يدرك الا بالوهم وبرد بان الجزئي انما هو تضاد هذا السواد وهذا البياض وحج للآخر
منه ومن التماثل والتضايف وشبه التماثل والتضايف لانها ان اضيفت الى الجزئيات كانت جزئيات او الى
الكليات فكليات ولا وجه لاطلاق القول بان البعض عقلي والبعض وهمي بل المراد بالعقلي الامر الذي بسببه يقتضي
العقل اجتماع الجملتين في المفكرة وبالوهمي الامر الذي بسببه يقتضي الوهم ذلك وبالخيالي الامر الذي بسببه يقتضي الخيال
ذلك ولا اشكال فالجامع العقلي بين الجملتين هو ان يكون بينهما اتحاد او تماثل او تضايف في تصور اي مفرد من المفردات
الواقعة فيهما مسندا اليه او مسندا او قيدا من قيودهما صفة او حالا او مفعولا او غير ذلك اما في الاتحاد فظاهر واما في
التماثل فلان معناه اشتراك الافراد في الحقيقة والعقل لكونه بالذات مدركا للكليات لا غير يجرد المتماثلين عن
العوارض المشخصة في الخارج ويرفع تعددهما ويصير الامر بينهما الى الاتحاد واما في التضايف فلان معناه كون الشيئين بحيث
يكون تعقل كل منهما بالقياس الى الآخر فعند وجود احدهما في العقل يمتنع ان لا يوجد الآخر فقوله في تصور متعلق بالاتحاد او
الذي معناه الادعان والقبول لوقوع النسبة او لا وقوعها وكثيرا ما يطلق على المتصور وهو المناسب هاهنا وقوله المخبر
به مقام المسند اليه والمسند مبني على انه في قانون الخبر كما قال ان الاعتقاد حرام مع انها ان الاعتقاد طلبا فالامر كذلك
وقوله بيناك اي في المخبر عنه او المخبر به او قيد من قيودهما وقوله في الخارج لان ما حصل في العقل فهو من حيث انه
في نفسه جزئية يكون متشخصا بتشخص لا يرفعه العقل وكل من العلة والسبب قد يفسر بما يحتاج اليه الشيء والاعم ان
وقد يراد بالعلة المؤثر والموجد وبالسبب ما يفضي الى الشيء في الجملة او ما يكون باعثا عليه فمعرفان فكذا المعلول
والمسبب ومثل هذا امثال التضايف المشهوري واما الحقيقي فالذي بين العارضين كوصفي العلية والمعلولية ووصفي
السببية والمسببية ولا خفاء في ان التضايف انما هو بين مفهومي العلة والمعلول لا بين ما يصدقان عليه كالقائم والعالم
وعلى هذا فقس واما العلو والسفل فانما يتضايفان اذا اريد بهما الاعلى والاسفل فيكون كالاقل والاكثر لا جهة العلو
والسفل بمعنى القرب من المحيط والبعد من المركز وبالعكس فانه يمكن تعقل كل منهما بدون الآخر وقد يقال في العرف
من الامثلة ان العلة والمعلول من المعقولات والعلو والسفل من المحسوسات والاقل والاكثر يعمهما ورد
بان التضايف انما هو بين مفهوميهما وهي صور عقلية وان اريد ان ما يصدق عليه الاقل والاكثر قد يكون محسوسا وقد يكون

معقولا لا كليا انما يصدق على العلة والمعلول وقوله وان العقل سلطان مطاع يعني ان احكامه صادقة ومطابقة يقبلها
النفس ويكون مطيعا له في ذلك فيطيعها المفكرة في اتحاد الامرين او اجتماعهما البتة والوهمي الامر
الذي بسببه يقتضي الوهم اجتماع الجملتين في المفكرة ان يكون بين تصوريهما اي تصورات المحكوم عليه والمحكوم به وقيودهما
من هذه وتصورهما انهما يتحللكه بما تماثل كما بين لوني البياض والصفرة فانهما نوعان مختلفان لكن الوهم يبرزهما في
معرض المثلين حتى كان الصفرة بياض زيد فيه شي وحيل الوهم ما يروج عند المفكرة فيجمع الشاب في المفكرة بهذه
الحيلة كما يجمع المثلان بحكم العقل او تضاد كما بين السواد والبياض او شبه تضاد كما بين السماء والارض فان الوهم
ينزل المتضادين او الشبيهين بهما منزلة المتضايفين في عدم انفكاك خطور احدهما بالبال عن خطور الآخر فيجمع بينهما
في المتضايفين فقوله والاول وان لم يصدقني في ان الوهم يبرز الشبيهين بالمثلين في معرض المثلين ويجمع بينهما فالزم
وخذ قوله ثلاثة تشرق الدنيا البيت وقيل الى شي الام الذي حسن الجمع بين الشمس والممدوح والقمر وسوى احتيال الوهم
في ابرازها في معرض المتماثلات حتى كانها افراد متعددة من نوع واحد وكذا الجمع بين ذي التاج اعني الملك والسفاح
الذي يسقي الناس ويتبع الماء والذر اي صغار النمل ومعنى البيت الاول ان الشمس والقمر والممدوح في اشراق الدنيا
ظهور بهجتها وبهاءها الاشراق الحسي بالشمس والقمر والمعنوي بالممدوح لافاضة انوار العدل والاحسان وبشرى مسند الى الدنيا
بحذف ...ى في بهجتها والتكلف في جعله مسندا الى ضمير الثلاثة والدنيا مفعولا تعسف وخروج عن اللغة والجمهور
على ان ثلاثة خبر مقدم على المبتدأ والالف واللام للعهد والاعلام للقلب بها الخبر مبتدأ محذوف الخبر اي لها او في الوجود ثلاثة
تشرق الدنيا بها وشمس الضحى بدل او بيان او خبر مبتدأ محذوف ومعنى الثاني انك اذا قطعت الطمع عن الحلو وتوجهت
الى جانب الحق فهذه الاشياء المتباينة المتباعدة جدا سواء عندك لاستغنائك عنها وعدم التفاتك اليها وقوله وقد عرفت
من قوله يبرزهما في موضع المثلين يعني وقد عرفت حال المثلين في شان الجمع وان العقل يجردهما عن التشخص في الخارج ويرفع التعدد
وجعلهما متحدا فانه راجع الى القسم الاول من الجامع العقلي اعني الاتحاد وتوسط قوله يعني بين الموصول والصلة للاهتمام والا
فموضعه بعد الصلة لكونه في اللفظ ظرفا متعلقا بتحسن وان كان في المعنى استئنافا من الاستفهام الواقعة مبتدأ وخبره
الذي وبهذا التحسين نصب على المصدر من تحسن او تضاد وهو تقابل وجوديين لا يتكون تعقل احدهما
بالقياس الى الآخر فان كان فهو التضايف ومعنى التقابل امتناع اجتماع الشيئين المتواردين على موضوع واحد في زمان واحد من
جهة واحدة واورد للتضاد ثم امثلة حسب المحسوسات الاولية اعني المبصرات والمسموعات والمشمومات والمذوقات والملموسات
ثم اعاد الكاف وذكر ثم اخرى من غير ما من الاعراض الجسمانية وهي التحرك والسكون من الحركات في الانتقال من السكون
وجودي لا عدم ملكة والقيام والقعود من الاوضاع والذهاب والمجيء من الحركات المختلفة بالاضافة فان الحركة تلك الى ... منها
ذهاب ومن موضع آخر مجيء وهو واحد من الاعراض النفسانية وهو الايمان والكفر فان الايمان اذعان وقول والكفر
ايا وجحود بالقلب وانما يحمل بعض الافعال او الاقوال ايمانا او كفرا باعتبار انباء عن ذلك وهو احدهما يحمل الجسمانية والنفسانية
وهو الاقرار والانكار اي باللسان او القلب ثم اعاد الكاف وذكر ما هو متضاد باعتبار الوصف العارض الدال عليه
نصا وذكر مثالا من المحسوسات هو الاسود والابيض وآخر من المعقولات هو المؤمن والكافر وفي اخذ المثالين
من اول الامثلة واخرها رمز الى الامثلة من كل قبيل او شبه تضاد كالذي بين السماء
والارض اما عدم التضاد بينهما حقيقة كما في السواد والبياض فظاهر لعدم توارده على الموضوع لكونهما من الذوات

اى الامر الى اخر الامثلة
المتضمن ... جمع امثلة
المتضادين

والجملة صفة المجيء و العائد
الى الموصوف اعني بلد
... ...

دون الصفات واما تعينا كما في الابيض والاسود فلان الوصفين المتضادين اللذين هما غاية الارتفاع والانخفاض
لما داخلين في مفهوميهما من غاية اللزوم واما شبه التضاد فلاستلزامهما واسمهما الوصفين المتضادين كما في السماء
والارض الارتفاع والانخفاض وفي السهل والجبل السهولة والصعوبة او اللين والصلابة وفي الاول والثاني السابقية
المسبوقية فان الاول هو السابق غير المسبوق والثاني هو المسبوق بواحد فقط وقيل لكونهما وجوديين منهما غاية الخلاف
ولاعتبار ذلك لاحرى بهما من الاول والثاني اذ الثاني نوع منه المحالة لا اسمهما ولذلك اي ولكون التضاد
او التشبيه بهما منزلة المتضايفين يحد الضد اقرب حضورا بالبال مع الضد من غير الضد من المتغايرات فانه على خطر الناس
بالبال الا ويخطر السواد بخلاف الحلاوة والخيالي هو ان يكون بين تصوريهما اي الجامع تقارن في الخيال
لا باسباب مؤدية الى ذلك التقارن فانه ليس في الخيالات علاقة لزومه كما في العقلي او شبهه كما في الوهمي بل جميع ما يثبت في
الخيال من الامور الواصلة اليه من الخارج يثبت من طرق الحواس الحاصلة على الوجه الذي يتادى اليه ويتكرر لديه من الاجتماع والافتراق
والمقارنة لهذا دون ذاك او ذاك دون هذا او ملازمة وكثرة الممارسة ونحو ذلك من الاسباب الخاصة ولذلك اي ولاجل ان السبب
في الجامع الخيالي ليس امرا ثابتا لزوميا او شبهه بل اسباب خارجة اتفاقية لما لم تكن الاسباب على وتيرة اي طريقة واحدة و
ليس مع مستظم فيما بين معشر البشر اختلف الحال في ثبوت الصور في الخيالات من جهة ترتب البعض على البعض واجتماعه معه
ومن جهة الوضوح لديه والورود عليه فكم صور يتعاون في اخذ بعضها بعنق البعض في خيال اوبين بعيدها في خيال اخر ليست تجتمع
ولا يترى بعضها بعضا كصور القرطاس والمحبرة والقلم والسكين في خيال الكاتب دون العصا فكم صور لا تكاد تظهر
في خيال ولا يرتسم فيه وهي في خيال اخر من الحضور والوضوح بمنزلة نار تشتعل على جبل مرتفع كصورة محبوب زيد لا يظهر
في خيال عمرو ولا يزول عن خيال زيد فالتفريع الاول راجع الى الترتب والثاني الى الوضوح والحديث زياده
بيان وتوضيح لما ذكرنا بالتمثيل والتصوير في الصور الخيالية يلوح بشارة الاعتبار والاستيضاح طلب الوضوح ضمير بواليها
محذوف جواب الشرط امور من التحديث يعني الحادثة مصدا الى شرع النظر اي فانظر انكم من جانب الحياء والحال الاخرى التي
امر من تلقاه استعمله في موقع البلل من حذف لامر مجرد والتزم العام وجملة من تلقاه اذا اخذ على معنى تلوكما كانت
والقول بان المعنى انما يساعد عليه اذا كان الاول يحكي بالعقل الحديث المركب على خشبة التي يسعر بها النار الخبز ثم قال لها
بالفارسية شكنه وليا انه قديد المثقب يحشها توهم انها اسم الخشبة التي يثار بها المثقب وقوله واخر واخر عطف على كما سايحارا
والقصد الى الكثرة دون اسس فلذا جمع الضمير فيما يلابس وذلك كتلو الحاد يتعدد العقيلي والكوت والعلاء والخوف والنار
ويتلو الصائغ بذكر البوتقة والمنفاخ ونحو ذلك ويتلو الغير في يذكر المعيار والبيت والبيت وما سبهها من الاوزان وغيره كلها اشياء
مخصوصة بمنزلة العرف الخاص فاشار الى اهل العرف واصحاب الرسم المعهود فيما بين العامة فقال فكاسامر كان وممن كان
موضع الخبر لكاسا واعاد ذكر العامل بالفاء على طريق نبدأ فاضربه وظاهره العطف على المنصوب قبله لكنه سمى الحال
بين المفسر والمفسر فالوجه انه من عطف الجمل باضمار الفعل على شريطة التفسير اي يلوكما سامر كان يذكر مسجد ومحراب وقنديل
او يذكر حمام وازار وسطل او يذكر البستان والماء والنهر والبحر او يذكر الدار والاواني والفرش فان بهم لكاسا والتجار وغيرها
من المذكورين جميعا في موقع الحال ذا اللام في المصادر فيهم متعلق بحران اعني لا يستدعون اي لا يعدون الا عين تلك
الاشياء بدعا خارجا عن القانون ولا يعدون لعدم في موقف الانكار بمعنى كان منهم ان مع وان غير العدا في خلا
ما ثبت في خيالهم مثل المحبرة والمنشار ومثل القلم والقدوم بالنسبة الى الكاتب والنجار او الى هو المسجد والنطع والمنديل

والحمام بالنسبة الى اصحاب العرف والرسم استبدعوه وانكروه لعدم المقابلة ... من الوجه ما قال ان المراد بالكوبر
المعروف من الخبر والطاعة والامور الدينية واصحابه الزهاد والعباد ومن يجري مجراهم وبالرسم ما عرف واشتهر بين الناس
ويحل سبهات تصويرا انه تصوير وتوضيح غير توجيح والتركيب من قبيل بل زيد يخرج على ان المرفوع
فاعل فعل محذوف يفسره الظاهر على الاصح لا مبتدأ ... من الملازم معنى القراء وتحلوس حلوس العروس ... الطرق
لمن البما واعني اضافة المشبه الى المشبه به وكذا مركب الجيد ومن هنا حسن استعارة الاستظام للجمع والحمل للسائب على الجيد
والمحجة الطريق الواضح جعل الظلام منزلة بساط ... وجه سوى الاعتراء في موقع ثاني مفعولي اورث الى امرا سوى الاعتراء على
الجد في السير وما احسن التعبير عن ذلك بلطم خدود المجد بايدي الرواقص جمع راقصة وهي الناقة تسير خببا ... الظلام
ومد رواقه وهو شق ... دون البيت ... عن ايساع في الهواء وستر وجه الطرق واقرانه العموس عن مزيد تخطيهم اي
اطهر ... طرف متعلق بالشبهه البدر اضيف الى الجملة الاسمية اعني هم في وحشة الفلاة وقد طلع حال من الضمير في الطرف
ومعاشاه عطف على وحشة وقد جاور حال من الضمير فيه وكلا المعلين بصيرات لسدة السرور وطاعة الامر والرعي بالراء المهملة
جمع زبية الاسد وهي حفيرة يحفرونها في مكان مرتفع ليصطادوا بها المار كان عاري لاحقا وبروى بالقراء المهملة جمع زيدة
والطيابس للعرس كالذيب لجراءة وادا اضطر الحرام حتى يلعبها سقط السرج وذلك عند الهرب وعظم التمكن من شدة الجرام
والتحيط السير لا على بصيرة مظلم بهيم خالص الظلام لا يخالطه شيء من النور ... التكاليف ... شي ما لكونها امسكوا
بالعصر الضوء وبالمد الرفعة وحراسة الصور من الحيال ... فلحس المشترك بعد غيبة الصور المدركة من طرق الحواس كالحافظ
للوهم بعد غيبتها المعاني الجزئية او المعاون عطف على السبهات والمعنى بل المعاون في الاوراد
سلوكك سبيل او بحلوه هو غيرها ذكرنا فيما يتعلق بالاوراد ومن فوق حال من الاذكياء وقوله احسن الكلام ما حقه حقه
الى احره الى اخره سعد بن الغول كذا في المواقف والنمط الحط ما دام فيه الخرز الرايف الفاسد المردود من الدرهم والبهرج
الباطل منه احمية جمع حمى الكير منفاخ الحداد من زق او جلد غليظ ذو حافات واما المبني من الطين فهو الكور سبكه اذابه
الابريز الخالص الذي نفي عنه الغش وما لا يسعى ان يكون معنى مركبا في معنى وحزاه ركيكا كما قال هذا الكلام في معنى
المدح او الذم النجم والنجم بالفتح والسكون الحمة وجدته مخا اي احسن الكلام من عيب يوجد فيها اي فاترا عن البيان مثل
الانسان المنجم الساكت العطس من المسن المطرق العطمه وقطس الافهام قريب من ع والملام المرجل العقد من كاس
والذنات جمع ذن والراوق المصفاه بحسب المفاصل اي ازحسن الكلام وبدقة معناه في نفس السامع من الرعم التتر
والرسم بالسين المهملة بعني اثر معانيه وانزل او يدسوسم بالسين المعجمة وهو تصوير العنق والايلون حتى تسحم الامراسهم
واستغلق الكلمة عجمة في اللسان والمرض بالحركة من سخ في موق العين جامد فان سال فهو غمص او وكما يرد برالنخ
وهو كحل او سلوك عطف على السهيات وكذا اوا حارند البعير نفر وذهب على وجهه وشرد
الند دعن الجمهور وندر قوله فاما لا تصريح عما هو مقدر في البواقي ولصاحب علم المعاني مادة احتياج
في فن الفصل والوصل الى التنبه والتيقظ للانواع الجامع من العقلي والوهمي والخيالي لا سيما الاحتياج الى النوع
الخيالي فانه ليس على طريق الضبط وحكم العقل او الوهم بل يجري على طريق الالف والعادة المحلية بحسب الاصحاب
الاوقات والاديان والمذاهب والصناعات والولايات وغير ذلك الصومعة موضع العباد والدسكرة موضع
الفسوق كاكثر الخانات وقوله اذا لم يوقه ضمير المرفوع لصاحب علم المعاني والمنصوب للنوع الخيالي وحقه ثاني مفعولي
يوفه يقال وفاه حقه اعطاه اياه وافيا وانه في موقع الحال والضمير لصاحب علم المعاني اي استحال كيف من ان يحد حلوا

مع معلق بكلام لكونه معنى المصدر وقوعا على بعض ضمير كلام وتابعا وحالا منه تعالى ابسق الكلام اى عطف بعضه على بعض
ويجوز ان يكون الضمير لرب العزة وذلك النسق في موضع المصدر ومعمولا لسعا قوله الا ساطرون الى الخرو اللام في
لبعد العبد معلق بماتدل عليه اي لسحل ينصب على الاستعلاء اي الاسحله لبعد العبد في حال ابهل المدرعن السماء قوله وذلك
اي التبعيط بحصل اذا نظر قوله الاماحا ذا اعتراض وبين معلق من حال لجوال اي لا نحو الا ثلاب قوله ان جبل من ابيات الحماسة
لعبد الله بن عبد الرحيم الحارثي وقيل للسموال بن عاديا اليهودي بحثه الحله وبرامن يجره من يدخل في جواره امتع على طاله
بل لاشرافه وسموه طرف الناظر الوسيلة حسيرا ويدل على ان المراد بالجبل حقيقة لا جبل العز والسمو على ذكره الكبر وفي
قوله بعد ذلك فانه لم يرد في الحماسة هو الابلق الفرد قد سار ذكره بعز على من رامه وبطول قوله من الاصحاب اي من يحل لم ذلك
بطول الملك في منزل قوله من عرم الامور اي من معزوماتها واجباتها والظرف اعني عند نظره اي نظر اسيل المدرج النظر الى الكور
متعلق ان معلق لمحذوف يدل عليه الاستفهام الانكاري بعده اي لا يكون ذلك ويرى مسببا للمفعول من ارى اي يسند الى ضمير المخاطب
والمعنى ابطن واول امعوله المنصوبين البدوى وبيانهما الجملة الشرطية اعني اذا اخذ لا يجدوا ان سقتك لا يجدوا والظرف معلق
هناك اي في جراء الصور للبدوي وضمير لا يجد وتعود للبدوي واما الصورة الاولى بعد سما للابل والسماء نصب الى رفعه
الليل العنو بعدس اي بعد الابل والسماء والجبال وقوله لاى لا ترى ذلك لم تاخذ لم عمم ولم باخذ بعضها بعضا طن الجنس
اي عطف الجار والمجرور في المواضع الثلاث على الجار والمجرور قبلها وكذا اعطف الاحوال اعني كيف خلقت الى الاخوات
فصل الكلام في عطف الجمل لاسماء التي لا محل لها من الاعراب ولزوم الجامع فيها قلت نعم الا انه قد اشترى اسماء الكلام الى
لزوم ذلك في المفردات ايضا لما ان الجامع في الجمل بعود الى ذلك واما الحالة المقتضية للتوسط فزه
عن حالة كمال الاتصال وكمال الانقطاع لانه اضافة بينهما ولا يحقق الا باعتبار يحقيقهما وعدم صورة الاحلاف في الخبرية والانشائية
لعموم ساحتها وعموضها ولم يتعرض لكمال الطلبين مراعاة لحال الفانون بخلاف المختلفين وان كان اشتمال الجامع على بعض الخبرية
الطلب فانه ليس خارجا عن قانون الخبر كل الخروج ووسط الشرط اعني ان جملتا خبرا وطلبا من المبتدا والخبر لسوقه مضمون الخبر
اعني ازالة الاحلاف على تحقق الاحلاف وجزاء الشرط مضمون الخبر المتاخر عنه وقدم ذكر مضمون الخبر معنى الطلب على عكس ما ادخل
في قانون الخبر لانه اكثر وقوعا او فرعموضا والمراد بالتضمين اعم من ان يكون احد معاني معنى الاخر او منسا قا الى الاعتبار
قوله وسيركا عطف على مسملا رويء مشددا او مخففا من التشريك والاشتراك اي يكون الجامع مشتركا من الجملتين في جهات جامعة من
انواع الجامع المذكورة واشتراط الجمع من الجهات مبني على ما في كل من الجملتين من الفضول والمتعلقات ومن في مماثلة بعضه لا اساس فان قيل
ازالة الاحلاف واساس الجامع لا يتعين كمال الاتصال ليس التوسط قلت مبنى الكلام على بعد انتفاء كمال الاتصال
على نحو من يرفع الحال من يصمد اي حال كون التصمد واقعا على طريق الاداء او في موقع المصدر للتصمد او المفعول اشتمالا اي بصمدا او
كانما على وجه بهذا الوجه يريد ان لا تعبدون خبر في معنى النهي اي لا تعبدوا الا اسناد والمقام اليه كما سوا انساب الى فلان
تقول له كذا انعام ادهب والمعنى قالنا لهم لا تعبدوا ولا تحاربوا في ان هذا اقرب من جعل لا تعبدون في معنى ان لا تعبدوا وارتفع
الفعل بعد حذف الناصب وان مع الفعل في موقع البدل من ميثاق بني اسرائيل قوله اي معنى ان قولوا على جعل اللام
ان او في معنى ان لا تعبدون على ان ان مفسرة ومبنى الكلام على ما تقرر عندهم من ان بين الجملتين خبرا او طلبا كمال
الانقطاع ما لم يوجد الجامع ومزيل الاحلاف واما قوله تعالى ان اصحاب الجنة اليوم في شغل فاكهون ولقصد طلبا عطف
عليه وامتازوا اليوم ايها المجرمون وهو امر غائب فيعلم اهل الجنة اي ليمتازوا عنكم الى الجنة لا لمعنى ان ههنا خبرا في
معنى الطلب كما في الاية السابقة بل المعنى ان ههنا خبرا ادل عليه المقام وحسب ما انتم الذكر الاحوال على طلب يصح عطفها

علـ

عليه لهذا الطلب المعطوف وبني ذلك على مقدمات منها ان ما قبل قوله ان اصحاب الجنة اليوم يعني قوله فاليوم
لا تظلم نفس شيئا كلام وقت الحشر وعام لجميع الخلق لدلالة الفاء على كونه بعد الصيحة واحضار الخلق ولدلالة نكرة نفس
في سياق النفي على العموم لا لعاقل الاحضار في ان اليوم اشارة الى يوم الحشر فلا حاجة الى الاستدلال على الاول بما قال
ذلك لا بدل الاعلى ان الحكم اعني نفي الظلم يكون في ذلك اليوم واما ان الاخبار به يكون في ذلك اليوم فيحتاج الى الدليل
بل ربما منع دلالة الدليل المذكور عليه فان العطف بالفاء على الكلام الدال على وقوع الصيحة والاحضار لا يدل الا على
كون مضمون المعطوف واقعا بعد ذلك واما الاخبار به فلا والاحسن ان يعول على الضرورة والاحالة على الذوق ثم العرض من
اثبات العموم شمول السعداء الذين هم اهل الجنة والاشقياء المجرمين ومنها ان الخطاب الوارد بعد قوله فاليوم لا تظلم
نفس شيئا على سبيل الالتفات من الغيبة الى الخطاب في قوله ولا تجزون الا ما كنتم تعملون يعم جميع اهل الحشر وهم
جميع الخلق لكون العام او تعبيرا عن معنى واحد بطريقين ومنها ان قوله ان اصحاب الجنة الى قوله ايها المجرمون مقصد
بهذا الخطاب بمعنى ان اصحاب الجنة منكم كانه قيل انكم يا اصحاب الجنة كاملون وامتازوا اليوم ايها المجرمون لما ان بيان حال
اصحاب الجنة بما ذكر من النعيم وبيان حال المجرمين بما ابهم من الامتياز تفصيل لما اجمله قوله ولا تجزون الا ما كنتم تعملون
من جزاء اعمال الفريقين ومن حكم المجمل والمفصل ان لا يتعرف الا بالاجمال والتفصيل بعيت معه صدا اخرى ليلم اسمال المقام
على امر اهل الجنة بالامتياز عن المخاطبين الذين هم جميع اهل الحشر ومبنى ان لا يكون معنى قوله تعالى ان اصحاب الجنة في
اليوم في شغل فاكهون حال كونهم في الجنة على ما هو مقتضى الظاهر بل حال كونهم في الموقف من حسن ما رتهم الى الجنة لكون
حال الامر بالامتياز وانتهائها بالنقل عن ائمة التفسير واشار بقوله نبين ما هو الكون منزلة الكائن المتحقق لحصة الى
دفع السوال بانه كيف يصح حال كونهم في الموقف الاخبار عنهم بانهم في شغل فاكهون وفي ظلل متكئون الى اخر الحال الان
والتنكير في شغل للتفخيم والابهام اي شغل لا يحيط به الافهام ولا يكتنه الكلام وهو خبر ان وفاكهون متعلق كاينون او متلذذ او
في النعمة والظلال جمع ظل او ظلة كشعاب في شعب وقباب في قبة واظلل جمع ظلة كسدد في سدة والاريكة السرير المزين في قبة
او بيت يدعون يتمنون من ادعت بالتشديد تمنيت سلام بدل من ما يدعون او مبتدا اي لهم سلام وسلاما نصب على المصدر
او الاختصاص واما كونه اي كون الجامع في العطف الذي نحو بصدده في الاستن مشتركا بين المعطوف والمعطوف عليه
في جهات جامعة فعلى ما قال على المتامل اما في الاية فاتحاد المسند اليه في لا تعبدوا وقولوا ومناسبة المسند اعني عدم عبادة غير الله
وقول الحسن للناس واشتراكهما في بعد احد المساق واما في الثانية فاتحاد المسند اعني الاستقرار وشبه التضاد بين المسند اليهما اعني
اهل الجنة والمجرمين والاتحاد في قيد الظرف وهو اليوم ونحو قوله اعاد لغطه بحولان هذا من تعطيل الطلب معنى
الخبر على عكس ما سبق وذلك ان متمم الامر الذي هو الموضع الخبر الذي هو قبل ان يحسن عطفه على جملة نودي على ما هو مضمون ان المفسرة
والمعنى فلما جاء موسى النار نودي موسى ان بورك اي قدس او جعل فيه الخير والبركة من في النار فاعل بورك قيل هو الله ومن
حولها موسى وقيل من فيها موسى ومن حولها الملائكة الحاضرون وقيل بورك من بمكان النار وهو البقعة المباركة ومن حول مكانها
والظاهر انه عام في كل من في تلك الوادي وحوالها من ارض الشام وانه انا ضمير الشان او للمتكلم وانا خبره والله بدل او بيان
وما يقع في بعض النسخ اني انا الله سهو في هذا المقام واما قوله تعالى وبشر الذين امنوا بعد قوله اعدت
للكافرين فقد يوهم انه عطف عليه بمضمين احدهما ما يوافق الاخر وليس كذلك بل هو عطف على صريح الامر في قوله فان لم تفعلوا
اي لم تاتوا بسورة من مثله ولن تفعلوا فاتقوا النار على طريقة قولك يا بني تميم احذروا عقوبة ما جنيتم وبشر يا فلان بني اسد ما بي احساني
اليهم ذكره صاحب الكشاف في احد الوجهين ولم يوجه المصنف لانه وان اشتمل على نوع جامع باعتبار العامل في المسند اليه والمسند

لكنه تعدد من جهة ان ورود امرين لمخاطبين مختلفين من غير التصريح بالنداء مثل قم يا زيد واقعد يا عمرو مستقبح عندهم
بل صرح بعض النحاة بعدم جوازه ومن جهة ان جعل بشر الذين امنوا في معرض جزاء ان لم تعارضوا القران ليس على ما ينبغي
لما فيه من اختلاف المخاطب في الشرط والجزاء واختار انه عطف على قل مرادا قبل يا ايها الناس … ليلا يلزم التنافر واصلا
ولا اختلاف بالخبرية والطلبية ولا ذهاب الى اسلوب جديد في الكلام لان تقدير القول بواسطة انساق الكلام الى معناه
في القران وكان ينبغي ان يعرض لدفع ما فيه من نوع قوة وهو ان قوله وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا الى اخره ان لم يكن داخلا
في حيز القول المقدر اختل نظم الكلام وان دخل كان النبي عليه السلام مامورا بان يقول ان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا
وهو ظاهر الفساد ووجه الدفع انه داخل فيه والمعنى انه مامور باداء هذا المعنى بعبارة تليق كما في قوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا
يغفر لهم اي اد اليهم معنى هذا الكلام فكان ههنا يعد التفاتا عن طريق الغيبة الى الخطاب كذلك يعد ههنا عن طريق التكلم
الى الغيبة وطريق الغيبة الى التكلم فمعناه ان كنتم في ريب مما نزل الله على … اما انساق الكلام الى معنى القول على رسول الله
وجه سوى عطف وبشر الذين امنوا كما في قوله تعالى واذ جعلنا البيت مثابة للناس وامنا واتخذوا … خطاب الله تعالى
للناس وارد بلسان النبي صلى الله عليه وسلم واما في قوله تعالى ووصى بها ابرهيم فالمقصد بقول اصحابنا … على
ان الكوفيين يجعلون وصى في معنى القول فلا احتياج الى تقدير القول اي وقلنا او قائلين يجوز ان يكون
القول المقدر في موضع العطف على انزلنا او الحال منه وكذا في كلوا واشربوا الا ان في جهة الحال ههنا نوع خفاء والقائل
هو اضرب على ما هو الظاهر وفيه من لزوم الفصل … واقتصر في فاتخذوا … على العطف … كان
من حذف المعطوف وابقاء العاطف لكان الواو … قراءة عبد الله
واما تقدير الماضي او المضارع فمبني على المناسبة للمعطوف عليه ووجه انساق الكلام الى معنى القول في يا ايها الذين امنوا ان
خطاب للمؤمنين والكلام معهم … خطاب للمشركين فلا يستقيم … الا اذا امر المسلمون بان يقولوا لهم
ذلك والمعنى … براءة كائنة من الله ورسوله واصلة … الى الذين … عليكم نبذ عهود المشركين وان كان
صادرا باذن الله تعالى واتفاق رسوله فانهما بريئا منهم **قوله** وكذلك اي مثل عطف وبشر على قل مرادا
قبل يا ايها الناس عطف وبشر الصابرين على قل مرادا قبل يا ايها الذين امنوا وعطف وبشر المؤمنين في سورة الصف على
قل مرادا قبل يا ايها الذين امنوا ورجح على العطف على تؤمنون … في معنى امنوا … الكلمة الجامعة المحبة
بناء على ان تقدير القول اكثر من جعل الخبر في معنى الامر وان تعاطف الامرين مع تغاير المخاطبين من غير تصريح بالنداء قليل جدا
بل ربما يمنع صحته وانما لم يتعرض صاحب الكشاف لعطف وبشر الصابرين لظهور كونه عطفا على استعينوا اي يا ايها المؤمنون
استعينوا ويا محمد بشرهم او ان يقع عطف على ان يكون الكلام مشتملا … الحالتين
من الحالتين المقتضيتين للتوسط وهي الاتفاق في الخبرية مع وجود الجامع وعدم كمال الاتصال وقد عرفت معنى جمع
الجوامع بهذا القدر متعلق بقوله يحكم وهو اشارة الى القدر الذي ذكر من تفصيل الحالات …
عليه محالا وفي النسخ الصحيحة ان عسى بكسر الهمزة وعسى … الاعتراض …
وفي بعض النسخ بفتح الهمزة اي لان عسى وفي بعضها … وليس لها كثير معنى ولا وجه صحيح …
… سلوك الطرقات وقد … الحالات في الذكر لم يعطف
يعني انه كان يحسن عطف انا معكم على … في المسند والسابق في المسند اليه اعني المحب والمحبوب الا انه ترك العطف لايهام
عطفه على … المعنى المراد ولا يبعد ان يكون ترك العطف لقصد الاستيناف جوابا عن سؤال كيف حالكم في …

وبهذا

وبهذا يعني قوله وليس … الى اخره وانه ليس ان يكون … مع قيام المعلل اعني عدم استعداد
ان يكون القطع لقصد جواب السؤال … المصدر الى المفعول وكذا الكلام في قطع انهم الخ
عن زعمهم فانه جملة اسمية … على الاصح … عطفها على … لان الحاصل … دعوى
الاخرى … لكن لم يعطف … عطفها على معمول زعمهم …
… العطف على محل اسم ان … ان هذا ايضا مما زعم المخاطبون … الاستيناف
وهو ظاهر والظرف اعني … متعلق … والضمير للشاعر … وضمير … للمخاطبين وكذا
معمول … اي هذا الانكار … لان … وقوله … الحال … على ان لسان الحال اصدق من لسان المقال اذ
ليس معه للمناقشة مجال … الانكار لان اكثر ما يستعمل الزعم في الكذب … في الكشاف الزعم
ادعاء العلم ومنه قوله عليه السلام زعموا مطية الكذب وعن شريح لكل شيء كنية وكنية الكذب زعموا والالف مصدر الف
المكان اي سكن اليه واحبه والايلاف مصدر آلفه على … والايلاف مصدر آلفه على افعله … او
ومنوا جوعا وخوفا وقد … والمعنى على … المخاطبين … الاتمام الى قريش بالغرابة
لان لقريش ايلافا في الرحلتين المعروفتين لهم للتجارة رحلة في الشتاء الى اليمن ورحلة في الصيف الى الشام … وقد
امنهم الله من الجوع والخوف … عطف … الحافظ على … الشعر …
واما لم يكن موزونا فليس … الفصل … في موقع المحافظة على الوزن بل على ما ذكرنا من المعنى وان كانت رعاية
السجع والقافية قد تعتبر في باب البلاغة لكن لو عطف على انما نحن مستهزءون … انه بيان
وتقدير الجملة انا معكم … والعطف عليها … لشاركه في الاختصاص بالظرف المقدم اشارة الى ان اذا
سواء جعلت شرطية او ظرفا مجردا فهو متعلق بالجواب مقيد لاختصاص الحكم به … افادة التقديم الاختصاص … لا
المقيد بالشرط على … الحكم … لكن … المصنف الى اعتبار التقديم … وقوله وما سواه مفعول معه
… حال من ضمير … ومتصل … الله وبكل حال متعلق بالانقطاع … والاكان
الواجب … وقد اورد على ما ذكر في الايات الثلاث اعني من جملة المحملات العطف على
الجملة المصدرة بالظرف … شرطية او فعلية مقيدة بظرف مثل خرجت يوم الجمعة ودخلت يوم السبت فان
الشرطية ليست الا الجملة الظرفية … استعمال الشرط والقول بانه ليس في الكلام عطف غير الشرطية على الشرطية
الا ترى ان قوله ولا يستقدمون في قوله تعالى فاذا جاء اجلهم لا يستاخرون ساعة ولا يستقدمون عطف على مجموع اذا
مع الجزاء لا على الجزاء اذ لا معنى لقولك اذا جاء اجلهم لا يستقدمون وكذا يجوز العكس فان قوله تعالى ولو انزلنا ملكا
لقضي الامر عطف على قالوا لولا انزل عليه ملك … الايات الشرطيات المصدرة بالواو وعطف على كانوا
يكذبون … في قوله ولهم عذاب اليم بما كانوا يكذبون … اورد من الاعتراض … لا وجه لعطف الله
يستهزئ بهم والا انهم هم المفسدون والا انهم هم السفهاء على كانوا يكذبون … عطفه
… من قولهم … لظرف … فلا … عطف الخبر …
… على سبيل الحكاية … اكرمني … العطف على لا تفسدوا وامنوا
… لظهور … الجزاء وانما … الايات … الاية
في الطرفين على ترتيبها عن جماعات … الى ان العواذل جمع عاذلة بمعنى جماعة عاذلة

لا امراه عاذله بدليل قوله صدقوا والقول بانه يجوز ان يكون جمع عاذله بمعنى جماعة عاذله على ان الها للمبالغة مما لا يلتفت
اليه لان ذلك ليس بقياس وقوله فيبقى اى الث عن الكلام على السؤال المقدر وقوله على ما عليه اى على الوجه الذى يكون
عليه ايراد الجواب فانه يكون بلا عاطف وقوله عن النساء العاذلات اشارة الى ان العواذل في البيت الاخير جمع عاذله
بمعنى امراه عاذله بدليل بانه وقيل جندب بضم الدال جندب جمع جنب جانب وناجحت اسم موضع وتبيت حطا عنها رحلها
من عرض من ثيابه وابعدته وعريته تقويته واجمد اى بحث وازيل كلا اما من الاحكام مناخا موضع اناخ القادسية منزل
وبين الكوفة خمسة عشر فرسخا لحج اى حد ثبت بمعنى بالغ في السير وذلت اى المناقة من السير لبعد المنزل وطول السفر
بكى امر من تكثيه بالتشديد بمعنى كسه العدان بالكسر اسم موضع وكذا ابرام بالكسر والمعنى اكثرى
البكاء على المعكوان بهذا المكان المدفونين بطن ترام بعد انقطت عليهم وحصل اليأس من رجعتهم ثم وصفهم
دلالة على استحقاقهم البكاء عليهم بطريق الاستئناف والجواب عن سوال لم ابكيهم وكيف كانوا فصفهم بانه
كانوا على الاعداء نارا محرق وللاولياء ابن مامى داحصنه ومحرنى بنوعمرو بن هند وكان نذران يحرق عامة بنى تميم
فضرب المثل بانه عفا اندرس وعفاه درسه متعدى ولا متعدى احوال جمع حول وهو العام سحاب حنان مصوت عسوف ظلوم القطر
سطال كثير الهطل وهو تتابع المطر اى عفاه من بعده وبالابل ويسوقها النعم من المسلمين بالماء وحلت في جعل عفاه كل حنان
وعفاه من جاد دلالة على انه تقدر عندهم من ان جواب قام زيد لا زيد قام وعليه قوله تعالى ولئن سالتهم من خلق السموات
والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم قال من يحيى العظام وهى رميم قل يحييها الذى انشاها
اى سجرت وملئت لغزاى من لم يجرك الامور بانه مفعول له عطف واللام للسعوه بعد منى على الفم لحذف المضاف اليه
ما عرض جازو سعافى الظرف طويه كسبه اعوص وجاب وكذلك قوله عز من قائل ذكر في الايه وجوه
الاول ان الموصول الاول اعنى الذين يؤمنون متصل بالمتقين مجرور على الوصف او منصوب على الاختصاص والموصول
الثانى اعنى والذين يؤمنون بما انزل اليك عطف عليه واولئك على هدى استيناف الثانى ان الموصول الاول
مبتدا والثانى عطف عليه واولئك على هدى خبره والجملة استيناف الثالث ان الموصول الاول صفة المتقين او نصب على
الاختصاص والثانى مبتدا وخبره اولئك على هدى وعلى هذا يكون الايه خارجه من الاستيناف وقوله مراد ابه اى بهذا الخبر
او بالموصول الثانى مع خبره التعريض فيكون حالا منه بيانا لغاية الاخبار لهما بعد الاخبار بان الكتاب هدى للمتقين الموصوفين
بما ذكر يعنى انه تعريض لمن لم يؤمن من اهل الكتاب بنبوة محمد عليه السلام وطمع وتوهم انه على هدى وله فلاح اى الهدى و
الفلاح انما يكون لمن امن بالكتب جميعا لا بالتوريه وحدها ولمن ايقن بالاخره على وجهها لا كما زعم اليهود من ان النار لا
تمسهم الا اياما معدودة وان اهل الجنة لا يتلذذون الا بالنسيم والارواح العبقه ونحو ذلك مما هو معتقدهم فى الاخره و
قوله علا الجمله حال من فاعل يحمل الموصول الثانى اى جاعلا جمله والذين يؤمنون بما انزل اليك مع خبره بتمامها من متعلقات
هدى للمتقين ولوازمه بحسب المعنى لان نفى الهدى والفلاح عن اضدادهم من لوازم اختصاصهم بذلك وتوابعه والغرض من
هذا الكلام الارشاد الى وجه الترك عطف ان الذين كفروا فى هذا الوجه ايضا كما فى الوجهين الاخرين فمنع امتناع عطفه
على ما قبله على الوجوه الثلاثة اما على الوجه الاول فلما سيأتى من انه كلام فى شان القرآن وهذا فى شان الكفار واما
على الثانى فلانه استيناف مبنى على تقدير سوال فكذلك ادراج له فى حكم المتقين وتابع له فى المعنى وان كان مبتدا فى اللفظ
فهو فى الحقيقة كالجارى عليه واما على الثالث فلان هذه الجملة اعنى الموصول الثانى مع خبره ايضا من توابع المتقين فقوله
الى الوجه الثانى بان يجعل فعلام عطف جمله والذين يؤمنون قلت الاشبه ان يحمل الواو للحال على ان يجعل معنى قوله الكافرين

مركز

بين كفا فى ضمن كذا وبين كذا فى ضمن كذا ولم لم يعلم للمتقين الموصوفين بتلك الصفات او الجامعين بينها
قلت سواشاره الى معنى عطف الموصول الثانى على الاول بالواو والجامعه وعطفها عطف على كل من الصلتين
ملسد ر وقوله اختصوا فى موقع الحال من المتقين ولاتكبه كبه اى لا يبلغ بها ه صفه هدى و هو من كلام المولدين
ولا تغادر قدرى اى لا تعلق عليه فى القدر من فادر تعد ر عليه فى القدر مفعولا حال من ضمير اختصوا الذين يعنى الموصول
الاول بصلته والذين يعنى الموصول الثانى بصلته بتكرير هدى الدال على التعجب وقوله اولئك الموصوفين شرا الى ان
اسم الاشارة ليس اشاره الى مجرد ذوات المتقين بل ما ذكر من الصفات و الحصر المستفاد من تعريف دون من عدا اسم
الفلاح ظاهر حيث قيل هم المفلحون بضمير الفصل وتعريف الخبر واما فى الهدى فمن المقام ومقارنته للفلاح سابقا للكلام
الى احوهم وهى هم المفلحون واما اى استيناف الذين يؤمنون ادخل فى البلاغة من استيناف اولئك على هدى لاشتماله
على بيان سبب اختصاصهم بالهدى المذكور وسبب اتصافهم بالصفات المذكوره وقوله مجرورا او منصوبا لم يلتفت الى الرفع
على المدح لعله امسانع من الوصف وقوله واولئك خبره يعنى جمله اولئك على هدى من ربهم وقوله وسوق العرض يكون
الموعد بعد ذكر فى بعض المنقول والفصل من هذه الوجوه الثلاثه لاستيناف الذين يؤمنون بالغيب
لجهات عنها الانطواء على بيان الموجب ومنها الخلو عن الصلات من غير ذلك وعدم وقوع الواو بين صفتى موصوف
واحد وعدم الفصل بين السواعن حالهم وبين جواب السوال عنهم بذكر الصفات و عدم اختلاف الموصولين فى الاعراب
المفضى الى عدم الانتظام وما فى السوال من تكثير المعنى بتقليل اللفظ وما بعده عطف المفرد من الاشتراك فى الحكم وانضمامهم
فى كون القرآن هدى للمتقين مع ان المتبع دو جهان احدهما ان المراد بالهدى زيادة الهدى والثبات عليه وثانيهما ان المراد
بالمتقين الضالون الصائرون الى التقوى على طريق مجاز المشارفه واستيناف الذين يؤمنون يجرى على الوجهين
من غير تكلف بخلاف استيناف اولئك على هدى او ابتداء والذين يؤمنون بما انزل فانه على تقدير المشارفه يحتاج الى التكلف
فى وصف الضالين بقوله الذين يؤمنون بالغيب الى الاخر وايضا على تقدير كون الموصول صفة المتقين فهو بيان الموجب
فلا وجه للسوال عنه وعلى تقدير توجه السوال ليس فى الجواب اعنى اولئك على هدى بيانا بعينها الا انه مجرد اعادة الدعوى
الا بتكلف نزل على كل افاك اى كذاب كثير الكذب اثيم اى فاجر كثير الاثم فان اصل الاتصال ههنا
للوصل لكون الفصل للاستيناف فان الجملتين متفقتان خبرا وطلبا وقلنا لا استعداد يكون ترك العطف للاختلاف و
الاستيناف جميعا والامر كذلك ههنا للقطع بان نزل على كل افاك ليس الا فى موضع الجواب
ومن الاياب اشارة الى ما صرح به اخوان سلوك طريق الاستيناف فى القرآن كثير يا رب العالمين اى فى
جمعه راد على موسى قوله انا رسول رب العالمين وسيجى الكلام فى هذا المكرمين صفة ضيف
لان المراد به الكثرة وجار لانه فى الاصل مصدر كالزور والصوم وكانوا اثنى عشر ملكا وقيل تسعه عاشرهم جبرئيل
وقيل ثلاثة جبرئيل وميكائيل واسرافيل عليهم السلام وملك معهما جعلهم ضيفا لكونهم فى صورة الضيف اى ضيفا
فى حسبان ابراهيم والمعنى مكرمين على الله او على ابراهيم حيث خدمهم بنفسه واخدمهم امراته اذ دخلوا
متعلق بالمكرمين او بما فى الضيف من معنى الفعل او باضمار اذكر قوم منكرون ليسوا من معارفه او من جنس الناس
الذين عهدهم او لانه راى لهم حالا وشكلا خلاف حال الناس وشكلهم فراغ الى اهله ذهب اليهم فى خفيه من ضيوفه
على ما هو ادب المضيف لئلا يكفوا انكار عليهم ترك الاكل وحث عليه فاوجس فاضمروا اما خاف لظنه انهم يريدون
به سوءا حين لم يمسوا الطعام وعن ابن عباس رضى الله عنه وقع فى نفسه انهم ملائكة ارسلوا للعذاب

فى القران كثير بتقديم الظرف لمجرد الاهتمام دون الحصر وذلك كقوله تعالى ثم استوى الى السماء الى قوله
قالتا اتينا طائعين وقوله ائنك بنوه الخصم الى قوله قالوا لا تخف وقال الذين استضعفوا الى قوله قال
الذين استكبروا ومن امثلة البدل اورد اربعة امثلة شبه ان يكون ها الاولان بدل الاشتمال
والثالث بدل البعض والرابع بدل الكل وكون المقصود من ادخل كال اظهار كراهيه اقامته مما لا نشبه على من له
ادنى معرفة بالكلام واما دلالته على ذلك بالتضمن المطابق المقابل للمطابقة اعنى دلالة اللفظ على جزء الموضوع له
او جزء المعنى فكانه مبنى على ما يقال ان الامر بالشى يتضمن النهى عن ضده واما كون دلالة لا تقيمن عندنا عليه بالمطابقة فبحكم
العرف اوللفعل الاثم عندى الا ان ذلك دون القصد الى النهى عن الاقامة وكون الثانى اوفى بتادية المراد فى باقى الامثلة
وعدم احتمال الرابع للاستيناف احتمال الاعتذار مما لا يخفى ومن امثلة الانضاح والبيان
قد بسط المصنف الكلام فى هذا المقام بحيث يستغنى عن الشرح فلنقتصر على التنبيه على بعض ما يحتاج الى البيان ولكن على ذكر
منك ما ذكرنا فى اول الفن من ان الحكم بان هذا الفصل مثلا لعوض كذا مبنى على اعتبار المناسبة والاخذ بالاولى والا حلى
بحكم الوضع او استعمال ارباب الفصاحة او فهم اصحاب الذوق وان لا يدفع فيه الاحتمال الاخر وان كان مساويا له
فكيف اذا كان اخفى وادنى وباليوم الاخر هو يوم القيامة لكونه اخر الايام وتوحيد الضمير فى قوله
وجمعه فى هم بالنظر الى لفظ من ومعناه والكلام فى المراد بالمخادعة وكونه من المجانس وما يتعلق بذلك مذكور فى حواشى الكشاف
وما ذكر فى المتن من كونهم فى حكم المخادعين انما هو للجمع من جانبهم فوسوس اليه اى انهى اليه ادم
وسوسته ومعنى اضافة الشجرة الى الخلد انها سببه بزعمه يعنى ان من اكل منها لم يمت ابدا وملك لا يبلى اى لا يزول ولا يضعف
على ذلك الكتاب كانه يشير الى ان ذلك مبتدا والكتاب خبره وقولهم وربن هذا وربن ذاك اى غيابة
وبيه وهو فى الاصل مصدر روازن ولكن ليس المعنى على ان نصير لتلك التى هوازر مع شئ وان كان فى بعض المواضع محملا
بذلك اى على ذلك انه الضمير للشان ويولع مسند الى الجار والمجرور بعده وضمير شانه للكمال لا
الكتاب وتلك المبالغة مصدر يولع ولعل حسن قد يستعمل لما جوابه كان اى وصف الكتاب او حسن المبالغة
او المبالغة ساو بلا ان يولع وكذا ضمير سطه والشرطية حبران وشهادة الاصول اى القواعد السابقة من ان ذلك للتبعيد
فى القرب التعظيم وان تعريف الخبر يفيد الحصر كانه قيل هذا الكتاب البالغ اعلى درجات الكمال هو الكتاب لا غير كان
ما عداه يستحق ان يسمى كتابا والجزاف بالكسر مصدر جازف مجازفة اخذ بغير تقدير ومعرفة بالكيفية فاسعه مسند الى الريب
وضمير المفعول لذلك الكتاب اى جعل لا ريب فيه تابعا لقوله ذلك الكتاب وذكر بعده لنفى وهم انه مما يرمى به على سبيل
الجزاف ابتاعا مثل اتباع نعته الحلقة فى قولك حا فى الحلقة نعته لا زالة ما يمكن ان يوهم السامع من التجوز او السهو
فى نسبة مجى الحلقة الى الكاتب ويعد ورد الاعجاز انه بمنزلة التاكيد اللفظى حيث قال لا ريب فيه بيان وتاكيد وتحقيق لقوله
ذلك الكتاب وزيادة تثبيت له وبمنزلة ان تقول هو ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب فتعيده مرة ثانية لتثبيته
الذى قبله متعلق بالعزيز والضمير لهذا للمتقين وان معناه بكسر الهمزة والجملة حال او عطف على جملة تقدم هو تبيان
وكونه هدا به محضه مستفاد من حمل المصدر وبالغ اقصى درجات الكمال من التنكير مسوق لما ذكر اى للوصف بكمال
كونه هاديا ووجه اجرائه وهو وتعقيبه للنظم قال الصفائى الراس اذا ستوقيل احرزقصب السبق لان الغاية التى
يستبق اليها تدرع بالقصبة وتركز تلك القصبة عند نهاية الغاية فمن سبق اخذها واما ضمير له وشانه فضل كلا مما
لما ذكر اعنى الوصف بكونه هاديا وقيل الثانى للنظم ومن باب حرج البائل ونظر فى قوله وانك لتعلم الى اخره لم يتسعه عليه

ان كلهما

ان كلهما للتنزيل اى للكتاب وان اللام فى لعلى لاجله وهى لاجل رصد الشهادة اى النظر الشاهد للكتاب
باحرازه قصب السبق بتفخيم شانه اى بعلو رتبته ورفع منزلته ولا شك ان شان الكتب السماوية وما هو
المقصود الاعظم منها هو الهداية لا غير وبحسبها يتفاوت حالهن فى درجات الكمال مما يشهد للقران بكمال
شانه وعلو مكانه ورفع منزلته يشهد لكمال هدايته مثبت انه اى قيل هدى للمتقين مسوق لوصف التنزيل
اعنى القران بكمال كونه هاديا وهو المطلوب مبنى كلامه على ان ذلك الكتاب ولا ريب فيه جملة اخرى وهدى خبر
مبتدا محذوف المبتدا اى هو هدى وكذلك قوله ان الذين كفروا اما قطع ان الذين كفروا عما قبله
فلكمال الانقطاع واما قطع لا يؤمنون وختم الله فلكمال الاتصال لان الاول مقرر لما يدل عليه قوله سواء
عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم من ترك اجابتهم الى الايمان والثانى لما يدل هو عليه من انه ليس لهم ملك نكر
وسمع بدرك بهم وبصر تثبت عبرة فقوله وعلى ابصارهم غشاوة من عطف الاسمية على الفعلية فان ليس محله ان
يكون لقوله ولهم عذاب عظيم ايضا دخل فى التقرير قلنا نعم اذا جعل عطفا على لا يؤمنون او ختم الله وجهة ان اثبات
خاصة الشئ وهو العذاب العظيم لعدم الاجابة الى الايمان تاكيد وتقرير لثبوته وان عطف على جملة ان الذين كفروا
فلا هو انا معكم علو باحح سح الهمزة لان المراد هو المعنى وكذا ان نقول ان الكلام
من جملتها هذا ابشرا الا ملك منطوقا ومفهومه فمفهوم الثانية هو نفى البشرية تاكيد لمنطوق الاولى ومنطوقها
مفهومها وهو اثبات الملكية واما قال فى حال التعظيم اذا المفهوم من نفى البشرية فى مقام المحصر اثبات الشيطانية
والسبعية او الفساد والبهيمية كانه لم يسمعها الا حتى وان كان فى اذنيه وقرا والماهو فى محل
فى موقع الحال اى مشابها حال من لم يسمع والاشبه انه مقرر لقوله ولى مستكبرا وقال يا ادم
هو الذى يعدم الرفقة لطلب الماء والكلاء او هو امر من ارسال السفينة القديم بسايها لسفر او انها الى ان يلج
ملك الحرب وصبر عليها والحتف الهلاك يجرى بمقدار اى بتقدير وقيل الضمير للسفينة والبيت للاخطل وبعده
اما يموت كراما او نفوز بها فواجد الدهر من كدوا سعاد والمعنى قال اى بعدم القوم للملاحين هو السفينة والتجويه
لكن نعالجها ونأخذها وما فيها من الاموال ولم يوجد البيت فى ديوان الاخطل ملكته اى حلى يريد جبل الكوا
والمعابر لكنه نبه على كاسلى لقلة رغبته فيه وزعم انكاد فى هواه ومحبته والمراد انه قال معنى هذا القول هو داه
بعبارة لا انفه وهى انك كاذب بطريق الخطاب بالرفع فيهما اذا الجزم يخرجها عما نحن فيه لكونه جواب الشرط
محذوف اى ان يؤمن بك فلك على وان الكسائى فان نصح ادفع الكل الاخره ولا يخفى انه لا وجه للحال عند الرفع الا
مثل ذرهم فى خوضهم يلعبون فانه يحتمل الحال ومن امثلته اى امثلة الانقطاع لعدم الاختلاف خبرا
وطلبا يعنى لعدم التناسب واعتبار الجامع بعد الاتفاق فى الخبرية والطلبية فلا تقول وحقوق
صريح فى انه لا يكفى فى العطف اتحاد المحلين فى المسند بل لابد من الجامع بين المسند اليهما ايضا او يكون فى
حديث عطف على وحديث اهل مجلسك ليكون صالحا للاخر للثانى اعنى وجود جامع عن ملعب الى الاعلى كان مع
وجعل مثل هذا خبر المبتدا الذى هو مثال الثانى بتاويل هذه القصة وكذا جعل كيف حدث خبر مثال الاول وجعل
كان مع ملا ان مضافا لمثل بتاويل القصة وتقدير الحكاية وقوله وانت كما قلت الكاف للقران فى الوقوع كقولك
كما دخل زيد خرج عمرو وقوله فهو رده عطف على يريد وقطع وانقطع عما قبله لكونه سائلا اليهم لا الذى هو عالم
لا انى لما ادعت عليه الحبيبة من انه راس سواه المشار اليه بقوله فى البيت السابق زعمت هواك عفا الغداة كما

عفا عنها طلال باللوى ورسوم وحطاب سواك للنفس وجواب القسم في البيت الذي بعده مازلت عن سنن الوداد ولا غدت نفسي على الف سواك تحوم وهذا اوفق بما يروى ان اللوى بكسر الهمزة على انه جواب القسم وقوله عاطل الجيد من مراد اللوى وكرم ابي الحسن اشارة الى ان هذا من عطف المفرد كما هو الظاهر وقد عرفت ان وجود الجامع شرط فيه ايضا وبيان الجامع بان مراده توى الحسد داء وكرم ابي الحسن دواء مما لا يلتفت اليه ومن امثلة التوسط الكلام في ان الوجه الاصلي بان الاتصال او الانقطاع والتوسط بين الجمل الآتية قد اجر كلامه الى لزوم الجامع في عطف المفرد ايضا فلذا اورد مثالا من كل من القسمين مع ان في عطف المفرد ايضا يستعمل على جملة من الصلة فيها تحقق الجامع من التضاد وشبهه فمراده بالتوسط توسط المعطوف والمعطوف عليه بين كمال الاتصال وكمال الانقطاع ولم يتعرض لامثلة القسم الاول من التوسط اعني اختلاف الجملتين مع مايزيل الاختلاف لانها قد سبقت سوقناه واعلم ان الوصل قد يتوقف ان يصح الوصل توسط الجملتين بين كمال الاتصال والانقطاع على التفصيل المذكور فالان اشار الى انه مع ذلك محسنات اذا اجتمعت كان الوصل حسنا واذا فقدت كان قبيحا وان صح فمنها تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية والشرطية والفعليتين في المضي والمضارعة ما لم يعرض امر يقتضي اختلافهما في ذلك بان يكون المقصود من احدهما افادة التجدد ومن الاخرى الثبوت كما في قام زيد وعمرو قاعد او من احدهما المضي ومن الاخرى المضارعة مثل جئتنا كذبتم وفريقا تقتلون فانه لا يحسن بل لا يجوز الا ترك تناسبهما في الاسمية والفعلية او المضي والمضارعة وهذا معنى قوله فاذا كان المراد من الاخبار الآخر وقوله اما اذا اريد التجدد في احدهما الى الاخر وقوله يسوا عطف على مراعى وكان الانسب ان يكون مراعى ايضا على لفظ المبني للفاعل لكن الرواية على المبني للمفعول الغائب وان يكون قوله وان لا يقول يدور ان يكون عطفا على يقول لكنه مع انه خلاف الظاهر عطف على ان مراعى وليس بذلك الحسن وفي قوله من غير المعرض لعدد داعية كالتجدد والثبوت ثم التمثيل لقام زيد وقعد عمرو او زيد قائم وعمرو قاعد بحث لان في الاول عرضا للتجدد ولا بد ان يوقف في العرض للثبوت في الثاني اذا اريد به معنى زائد على مجرد حصول المسند للمسند اليه قال الشيخ عبد القاهر المقصود من الاخبار ان كان هو الاثبات المطلق فينبغي ان يكون بالاسم وان كان مع اشعار بزمان ذلك الثبوت فينبغي ان يكون بالفعل وقال ايضا موضوع الاسم على ان يثبت به الشيء للشيء من غير اقتضاء انه يتجدد ويحدث شيئا فشيئا فلا تعرض في زيد مطلق لاكثر من اثبات الانطلاق صفة له كما في زيد طويل وعمرو قصير واما الفعل فانه يقصد فيه التجدد والحدوث فاذا قيل زيد ينطلق ان الانطلاق يحصل منه جزءا فجزءا وهو يزاوله ويزجيه والجواب ان المراد العرض في القصد والارادة لا مجرد دلالة اللفظ فربما يكون قصد مجرد نسبة المسند الى المسند اليه مع دلالة الجملة فعليه او اسمية في تجب رعاية المناسبة ليكون حسنا الا ان الكلام في ان مثل هذا هل يدخل في حد البلاغة ام لا وكذا زيد قائم وعمرو قاعد يعني ان الاسمية اذا كان خبرها فعلية فمن المحسنات ان يراعى ذلك في الجملتين فيقال زيد قام وعمرو قعد ولا يقال قام وعمرو قعد وان كان كلتاهما لا افادة التجدد لا يعترفان الا بالعقل وعدمه وكذا في باب الاضمار على شريطة التفسير عند نساوي الرفع والنصب لا يختار في احدهما النصب وفي الاخرى الرفع بان يقال زيدا لقيته وعمرو مررت به وزيدا اكرمت اباه وعمرو ضربت غلامه بل يؤتى بهما اسميتين او فعليتين قضاء لحق المناسبة ولا يخفى وجه التوفيق بين ما ذكر من الامثلة لا سيما بعد ملاحظة ما سبق في بحث الاضمار على شريطة التفسير

والمراد بامثال ذلك ما ذكر ثمة من الامثلة ومن بديع الكلام ما قيل في قوله وكذا زيد قام وعمرو قعد انه زيد لعله كذا لان ما بين الجملتين يحتمل ان يكونا اسميتين بان يكون زيد وعمرو مبتدأين وقام وقعد خبرا عنهما وان يكونا فعليتين بان يكون زيد وعمرو فاعلين لقام وقعد وقدما عليهما يعني يجب ان تقدرا اسميتين او فعليتين لا مختلفتين علة اي على كون المراد باحدهما التجدد وبالاخرى الثبوت ورد في قوله سواء عليكم الخطاب للمشركين ادعوتموهم اي الاصنام ام انتم صامتون عن دعائهم يعني ان الاختلاف بالاسمية والفعلية عند اختلاف القصد الى التجدد والثبوت يجري في العطف بغير الواو ايضا وقوله اجددت يروى بالشد يدمن التجديد المناسب للحدث وبالتخفيف من الجد المناسب لان يقال باللعب والاول هو الوجه والمسوغات اللذان يجب ان يلي احدهما ام والاخر الهمزة هما مضمون الجملتين كانه قيل هذا واقع ام ذاك فيكون السؤال عن تعيين ما علم ثبوته على الابهام اسمعا ومفعول له لما تضمنه الكلام من هو لهم ذاك المقال وارادتهم هذا المعنى وما اعلم كيد الشيطان بشراك هو المذنب عنده من بطلان التقليد في الايمان وما يتعلق به من الاحكام المتعلقة بالاعتقادات وان صح ما به قد ينقض الى التقليد في الامور الظاهرة البطلان وحقيقة التقليد الاخذ بقول الغير من غير دليل وبالعقد الاخير يخرج الاخذ بقول النبي الثابت صدقه بالمعجز وبقول اهل الاجماع لجمعها معلق بالحري ان جعل مبتدأ بزيادة الباء او بالظرف اعني بالحري ان جعل خبر المبتدأ وتارة مصدر او ظرف ومعها حال وكذا لا معها اي عن مقارن للواو الا ان الواقع بعد لا يجب ان يصلح مضافا اليه لغيره وهو ليس كذلك فالوجه ان يجعل لا عاطفة اي مجردة عنها لا معها فالجملة كون الجملة الحالية مع الواو في الوصل ولا معها في الفصل لا بها واو العطف في الاصل حال بالاطلاق يعني اذا اطلق الحال يراد غير المؤكدة فبهذا الاعتبار يكون قسما للمؤكدة ولهما معنى واحد في الاستعمال ولولا ذكرهما لتوهم ان لكل منهما نهجا واحدا فسعد والنهج كما اذا قيل لهما درهم بخلاف لهما معا درهم فانه لا يوهم ذلك فاصل النوع الثاني يعني المؤكدة جعله ثانيا نظرا الى كونه في الكلام اقل وكون الثاني على بيان الهيئة وعلى هيئة عنه لفظ الحال من معنى العروض اول وقدمه في البيان لان الثابت وجودها والاثبات عدمي لا يعقل الا بالقياس اليه واشار في التمثيل بقوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا الى ان الحال التي تسمى موطئة لا يخرج عن النوعين غايتها انها اختصت بذكر ما هو ذو الحال في الحقيقة واجراء الحال عليه بطريق الوصفية والى ان المؤكدة لا يجب ان تكون مقررة لمضمون جملة اسمية وان يكون عاملها محذوفا لانه قد كثر في القرآن وقوعها بعد الجملة الفعلية مثل قائما بالقسط ومنهم من يجعل مثل هذا نوعا ثالثا يسميه بالثابتة ومعنى الاصل ههنا الراجح في المناسبة الثابتة في الاعتبار فان قيل الاسمية انما تدل على الثبوت اذا لم يكن خبرها جملة فعلية مثل زيد قام فكيف اطلق القول بدلالتها على الثبوت ويكون الوجه فيها الواو قلنا كانه بنى الكلام على الاعم الاغلب والحاق زيد يسرع بزيد مسرع في وجوب الواو ومعنى الوصف ما دل على معنى قائم بالغير سواء كان من الصفات المشتقة كما هو الشرط في المسئلة او لا مثل قرآنا عربيا وخص اسم الفاعل والمفعول بالتمثيل لان الصفة المشبهة انما

يدل على معنى ثابت فلا يصلح بيانا لهيئة الفاعل او المفعول من حيث كونه فاعلا او مفعولا ولا معنى عن
معنى العروض والحدوث فلا يصح جاء زيد طويلا ونحوه الآبتا ويل انه حدث ذلك منه بنمو او ذبول او
مرض او عرض او اظهار بطريق من الطرق ونبههما في الاستعمال ان ما سا
عارين عن حرف النفي لان المقرون بحرف النفي لا يدل على ما هو الاصل في النوع من معنى
ثابت غير زائل او لا ثابت هو هيئة الفاعل او المفعول وان دل في بعض الصور كالالتزام الدال
على الفرد واللامتحرك الدال على السكون فبطريق الالتزام دون ما هو الاصل في الدلالة على المقاصد
اعني المطابقة ولهذا لم يرد في الاستعمال جاء زيد لا راكبا وان دل على كونه ماشيا وحق
النوع اي المناسب لها واللائق بها انها ان لا يدخلها الواو اما اولا لان هذه الواو في الاصل للعطف
بحكم الضبط والمناسبة والنقل عن ائمة اللغة ولهذا لم يعد في اصناف الحرف واو الحال وقد عرف من قواعد النحو
ان الحال اصل في الاعراب من جملة الملحقات بالمفعول لا تبع لمنصوب اخر كالتوابع وما ليس بتبع ليس بمحل
للعطف فليس بمحل لما هو حرف العطف في الاصل وانما قال في الاصل لظهور انها في الحال ليست بعاطفة
وبهذا ما قال في الكشاف ان واو الحال هي واو العطف استعيرت للوصل واما ثانيا فلان حكم الحال مع
ذي الحال في النوع حكم الخبر مع المخبر عنه ولا مجال للعاطف بينهما لما سبق من وجوب التغاير بين المعطوف
والمعطوف عليه فان قلت كلامه يشعر بان ذا الحال في قولك هو الحق بينا هو الحق وليس كذلك بل هو ضمير
المفعول في العامل اي احقه او اثبته على ما ذكره القوم وضمير الفاعل على ما ذكر المصنف في قسم النحو حيث
قال ان احق المقدرات في زيد ابوك عطوفا وهو الحق بينا نحو عطوفا وبينا قلت نعم الا ان الضمير لما كان
عبارة عن الحق صح ان الحكم الحق بين والتحقيق فيه اي في ان حق النوع ان لا يدخلها
الواو هو ان الاعراب لا ينتظم الكلمات ولا يجمعها كقولك ضرب زيد اللص مكتوفا الا ان يكون فيما بينها تعلق
ينتظم معانيها لان الاعراب عبارة عن هيئات تطرأ على الكلم بعد التركيب بعضها مع البعض وضعت للدلالة
على معان تطرأ على مدلولات الكلم عند ضم بعضها الى البعض وايقاع تعلقات فيما بينها بجعل البعض محكوما عليه
والبعض محكوما به والبعض ما يقع عليه الحكم والبعض كيفية الوقوع الى غير ذلك فوجود الاعراب الاستقلالي للبعض
دون التبعي في الكلمة الواقعة في التركيب يدل على ان لمدلولها تعلقا معنويا بمدلولات الكلم الاخر بان يكون
مسندا او زمانا او نحو ذلك فلا يحتاج الى لفظ اخر يعد تعلقه به كالواو مثلا والحال من هذا القبيل لما له اعراب
بالاصالة في التركيب فيكون حقه الخلو عن الواو مفردا كان او جملة لكنها اذا كانت جملة فبالنظر الى كونها جملة
مفيدة للنسبة التامة باعتبار طرفيها مستقلة بتلك الفائدة وان كانت غير مستقلة بالنظر الى عرض لها من
كونها قيدا للفعل وبيانا لكيفية وقوعه والى كونها غير متحدة بالاولى كاتحادها فيما اذا كانت موكدة وغير منقطعة
عن الاولى بالكلية كما اذا لم يكن بينهما ربط اصلا وجهة جامعة قطعا تنزل منزلة الجملة المتوسطة بين كمال
الاتصال وكمال الانقطاع فلا تستعد ان يدخلها الواو ويجمعها بالاولى ويعلل استقلالها كالجمع الذي فيما بين
الجمل المتناسبة غير المتحدة مثل قام زيد وقعد عمرو ولكن الجمل متفاوتة في شأن دخول هذه الواو وعدمه وقد يمتنع
وقد يجوز على التساوي او الرجحان فاشار بتقديم تمهيد المقدمات الى الضابط في ذلك فقال اذا تمهد هذا
فمعول الضابط في دخول الواو في الجملة الحالية وجوبا وامتناعا وجوازا انها ان كانت موكدة فلا واو لكمال

الاتصال

والصحيح زاده

السابق في الاعتبار فان قيل الاسمية انما تدل على الثبوت اذا لم يكن خبرها جملة فعلية فيكون الحكم في الفعل
يدل دلالتها على الثبوت ويكون الوجه فيها الواو ... الكلام على الاعم الاغلب والحاوي ...
... في صحب الواو ومعنى الوصف ما يدل على معنى قائم بالغير سواء كان من الصفات المستعملة ...
في المستقبل او الماضي ... الفاعل والمفعول ... اسم الفاعل والمفعول ... الصفة المشبهة انما تدل على معنى ثابت فلا يصلح
بيانا لهيئة الفاعل او المفعول من حيث كونه فاعلا او مفعولا ولا معنى عن معنى العروض والحدوث فلا يصح جاء زيد
طويلا ونحوه الا بتاويل انه حدث ذلك منه بنمو او ذبول او مرض او عرض او اظهار بطريق من الطرق
ونبههما في الاستعمال ان ما سا عارين عن حرف النفي لان المقرون بحرف النفي لا يدل على ما هو الاصل في النوع
من معنى ثابت غير زائل او لا ثابت هو هيئة الفاعل او المفعول وان دل في بعض الصور كالالتزام الدال على الفرد
واللامتحرك الدال على السكون فبطريق الالتزام دون ما هو الاصل في الدلالة على المقاصد اعني المطابقة ولهذا لم يرد
في الاستعمال جاء زيد لا راكبا وان دل على كونه ماشيا وحق النوع اي المناسب لها واللائق بها
ان لا يدخلها الواو اما اولا لان هذه الواو في الاصل للعطف بحكم الضبط والمناسبة والنقل عن ائمة اللغة ولهذا لم يعد
في اصناف الحرف واو الحال وقد عرف من قواعد النحو ان الحال اصل في الاعراب من جملة الملحقات بالمفعول لا تبع
لمنصوب اخر كالتوابع وما ليس بتبع ليس بمحل للعطف فليس بمحل لما هو حرف العطف في الاصل وانما قال في الاصل
لظهور انها في الحال ليست بعاطفة وبهذا ما قال في الكشاف ان واو الحال هي واو العطف استعيرت للوصل واما ثانيا فلان
حكم الحال مع ذي الحال في النوع حكم الخبر مع المخبر عنه ولا مجال للعطف بينهما لما سبق من وجوب التغاير بين المعطوف والمعطوف
عليه فان قلت كلامه يشعر بان الحال في قولك هو الحق بينا هو الحق وليس كذلك بل هو ضمير المفعول في العامل اي احقه
او اثبته على ما ذكره القوم وضمير الفاعل على ما ذكر المصنف في قسم النحو حيث قال ان احق المقدرات في زيد ابوك عطوفا وهو
الحق بينا نحو عطوفا وبينا قلت نعم الا ان الضمير عبارة عن الحق صح ان الحكم الحق بين والتحقيق فيه
اي في ان حق النوع ان لا يدخلها الواو هو ان الاعراب لا ينتظم الكلمات ولا يجمعها كقولك ضرب زيد اللص مكتوفا
الا ان يكون فيما بينها تعلق ينتظم معانيها لان الاعراب عبارة عن هيئات تطرأ على الكلم بعد التركيب بعضها مع البعض
وضعت للدلالة على معان تطرأ على مدلولات الكلم عند ضم بعضها الى البعض وايقاع تعلقات فيما بينها بجعل البعض
محكوما عليه والبعض محكوما به والبعض ما يقع عليه الحكم والبعض كيفية الوقوع الى غير ذلك فوجود الاعراب الاستقلالي دون
التبعي في الكلمة الواقعة في التركيب يدل على ان لمدلولها تعلقا معنويا بمدلولات الكلم الاخر بان يكون مسندا او زمانا
او نحو ذلك فلا يحتاج الى لفظ اخر يعد تعلقه به كالواو مثلا والحال من هذا القبيل لما له اعراب بالاصالة في التركيب فيكون
حقه الخلو عن الواو مفردا كان او جملة لكنها اذا كانت جملة فبالنظر الى كونها جملة مفيدة للنسبة التامة باعتبار طرفيها مستقلة
بتلك الفائدة وان كانت غير مستقلة بالنظر الى عرض لها من كونها قيدا للفعل وبيانا لكيفية وقوعه والى كونها غير متحدة
بالاولى كاتحادها فيما اذا كانت موكدة وغير منقطعة عن الاولى بالكلية كما اذا لم يكن بينهما ربط اصلا وجهة جامعة قطعا
تنزل منزلة الجملة المتوسطة بين كمال الاتصال وكمال الانقطاع فلا تستعد ان يدخلها الواو ويجمعها بالاولى ويعلل استقلالها
كالجمع الذي فيما بين الجمل المتناسبة غير المتحدة مثل قام زيد وقعد عمرو ولكن الجمل متفاوتة في شأن دخول هذه الواو وعدمه
وقد يمتنع وقد يجوز على التساوي او الرجحان فاشار بتقديم تمهيد المقدمات الى الضابط في ذلك فقال اذا تمهد هذا فمعول
الضابط في دخول الواو في الجملة الحالية وجوبا وامتناعا وجوازا انها ان كانت موكدة فلا واو لكمال الاتصال

غير ثم واما ان يكون على اصل الحال اولا والاول اما ان يكون على نهجها اولا فهذه اقسام ثلاثة الاول ما يكون على اصل
الحال و نهجها فالوجه فيه ترك الواو جريا على موجب الحال بعد ما عرفت ان تعلقها بالعامل من جهة اعرابها الاصلي بعيد
استغنا بها عن تكلف رابط من خارج الثاني ما لا يكون على اصل الحال سواء كان على نهجها اولا فالوجه فيه الواو لبعده
عن الحالية وخروجه عن اصلها فيحتاج الى رابط لفظي الثالث ما يكون على اصل الحال دون نهجها وحكمه جواز الامرين اما الواو
فلبعده عن الحالية بكونه لا على نهجها واما تركها فلقربها من الحالية بحسب الاصل او بعد و [illegible] نشير
الى ان الحال كالمسند والصفة قد يكون فعليا وقد يكون اسميا واقتصر في الامثلة على المضارع لما سيجي من ان الماضي وان كان ايضا
نحو زيد الواو لا يكاد يسمع نحو جاني زيد يسرع ليس على ما سبق اذكره اما لسماع ذلك على انه يكون على حذف
المبتدا فمن التنزيل لم تؤذونني وقد تعلمون وفي كلامهم قمت واصك وجهه وقوله فلما خشيت اظافيرهم نجوت وارهنهم مالكا
وملكه [illegible] ما جاء بخلاف هذا الاصل معدوده الجملة في موقع البدل من [illegible] الوجه الواو وقد جوز ترك
الواو بعضهم مطلقا وبعضهم اذا كان الضمير في صدر الجملة مثل جاني زيد غلامه يسرع بين يديه وبعضهم اذا كان بعقب حال
مفرد كقوله والله يبقيك لنا سالما برداك تبجيل وتعظيم او معطوف على [illegible] كقوله فلما [illegible] انصرى كانما
بني حوالي الاسود الحوارد وقيل اذا كان في [illegible] بل مفرد كقوله تعالى اهبطوا بعضكم لبعض عدو [illegible] جاني
وهو يسرع او يسرع [illegible] المقام [illegible] تطلب من شرح التلخيص [illegible] اورد
من الصور المعدودة الضمير في صدر الجملة [illegible] الذراع [illegible] صدر الجملة الحالية [illegible]
او ان الامر على انه حال وهو في [illegible] المبتدا [illegible] الحال [illegible] من الفصاد التي [illegible]
مقام الحال [illegible] العراك [illegible] على ان [illegible]
على ان [illegible] المعنى [illegible] الحاصل [illegible] الطريق الذي [illegible] اسند [illegible] الى مظهر
مثل جاء زيد عوده على بدنه [illegible] عوده على بدنه [illegible] عوده [illegible] اصلاح المنطق
كتاب لابن السكيت في تصحيح اللغات [illegible] الاعمال كما في [illegible] على العارسي [illegible] الى نصف
[illegible] وقع في بعض الكتب [illegible]
بعضهم الى [illegible] بالقاف والنون [illegible] لا معنى لوصف [illegible] في صدد [illegible]
الصحاح والديوان ان [illegible] المسيب بن علس [illegible] ولولا جنان الليل [illegible]
مضوا الا بدون [illegible] الضبي [illegible] العطر
[illegible] ولو يستطيعون الرواح [illegible] على ظهر الرواح [illegible] للنزوح [illegible]
دخل [illegible] وقت العشي [illegible] اسكنهم العدد [illegible] تعالى من [illegible] متعلق [illegible] الاجر الامنع الورق
[illegible] الدرهم المضروب [illegible] القاتل [illegible] والمعنى طلبوا العود [illegible]
ورجحه قال الشيخ عبد القاهر كان في المسالة والجملة الداخلة عليها الواو في موضع الحال [illegible] منهيه بالوعيد وغير [illegible] ولا معنى لجعلها ناصبة وجعل الواو مزيدة وكذا الكلام في [illegible] الا [illegible]
الا ان ترك الواو ارجح لكونه من جهة [illegible] اصل الحالية [illegible] من جهة [illegible] الذي هو
مثل العارض كما قيل ان الاصل يدل والدليل [illegible] المعارض سواء كان يدل [illegible] المصنف
انه يدل [illegible] على انه لو ساوى [illegible] ترك الواو [illegible] بالاصل والفعل الماضي

مصوا

يريد انه ملحق بالمضارع المنفي في جواز الواو وتركها مع رجحان الترك بناء على كونه على اصل الحال من حيث الدلالة
على التجدد لا على نهجها من حيث وجود الحرف اما حرف النفي فظاهر واما قد فلانه يشبه بالنفي من جهة تخلل حرف بين الحال
وذي الحال ولان طريق استعمال الحال في الاصل اعني المفرده سوال عن قد ولان قد رابطة في الاتصال بالحال
والبعد فيما يستعمل على الرابط في صدر الكلام ان لا يؤتى برابط اخر ولان قد تقرب الماضي الى الحال كان فيه معنى
المضي الذي يصير كالمنفي وكانه يخرج سائر احوال الماضي عن الجزء العرب من الحال عن صلوح اقتران الحدث [illegible]
الخارج جميع اخبار [illegible] عن صلاحه الاقتران واقتصر في المثال على ما لان لم ولما من قبيل المضارع المنفي وهو ظاهر ولا ان
جاز ان يقع في الماضي المكرر رجالا لكن لم يوجد في الاستعمال [illegible] ذلك من جهة انها ليست الحال فيكون لا
الماضي المستمع قد في الاشتمال على ما يدل البعد عن الحال [illegible] المضي ولهذا لم يجي في الماضي المنفي الى وقد يضا
المنافي للحالة هو المنفي لا اصل المضي لتقربه تعليل للزوم قد ظاهرا او مقدرا في الماضي المثبت الواقع حالا
وهو ليس [illegible] زمان [illegible] من جهة ان [illegible] الماضي الى الحال العامل الماضي في الاستعمال وقد عرفت
ان [illegible] من اواخر الماضي واوائل المستقبل [illegible] الحال [illegible] لان الصلوح للحال الذي هو بصدد [illegible]
[illegible] وقوع العامل [illegible] على كونه حالا بالمعنى المذكور لظهور [illegible] الحالين ولهذا صح جاء زيد في السنة الماضية
[illegible] جهنم داخرين والحاصل ان المعتبر في هذا الحال هو المقارنة للعامل ماضيا كان او حالا او استقبالا
لا المقارنة لزمان التكلم الذي يعرف الماضي منه وعبارة [illegible] في هذا المقام [illegible] الماضي [illegible] بالنظر الى العامل
ولفظ قد انما [illegible] من حال التكلم فقط لكنهم استبشعوا لفظ الماضي والحالية لتنافي الماضي والحال في الحملة فاتوا بلفظ قد
لظاهر الحالية فقالوا جاني زيد في السنة الماضية وقد ركب [illegible] وما ذكره [illegible] من انه لا يجوز [illegible] وقد ركب بدلالة [illegible]
وهو متلبس [illegible] لما نعرف [illegible] الماضي [illegible] وقوعها حالا لا [illegible] الاحوال
قوله [illegible] التيسير التعبير واوقعه في [illegible] الا ان ترك الواو ارجح [illegible] في المضارع [illegible] واما الظرف
[illegible] على [illegible] الواو وتركها [illegible] على جواز تقدير الظرف بالفعل [illegible] الواو وباسم الفاعل
فلا يصح [illegible] معنى قوله [illegible] وهو وان كان صحيحا من جهة انه اذا قدر باسم الفاعل صح انه [illegible]
انه مفرد لا جملة لكون المرفوع بعد الظرف فاعلا لا مبتدا ولان اسم الفاعل يكون منصوبا على الحالة كما صرح به في المفصل
في جاني [illegible] لكن لا يخفى [illegible] على اصل الحال بل تقدير اسم الفاعل اولى [illegible]
يصح قوله [illegible] ذلك [illegible] ان يكون واردا على اصل الحال و [illegible] فالوجه ان [illegible] على ان يكون المرفوع
[illegible] فاعل الظرف المقدر بالفعل فيكون الجملة فعلية [illegible] ترك الواو وان يكون مبتدا والظرف خبره فيكون الجملة
اسمية غير واردة على اصل الحال [illegible] في كلامه [illegible] صاحب المفصل من كون الظرف مقدرا باسم فاعل
منصوب على الحالة وقال الشيخ عبد القاهر ان جعل نحو على كتفه سيف حالا كثر فيها ترك الواو [illegible]
[illegible] خرجت مع البازي على سواد [illegible] يكون الاسم في [illegible] فاعلا للظرف لاعتماده على
ذي الحال [illegible] المبتدا [illegible] خصوصا ان الظرف [illegible] اسم الفاعل دون الفعل [illegible]
[illegible] وتمام الكلام في هذا المقام يطلب من شرح التلخيص [illegible] الامران اما الترك فكثير فحرج
على [illegible] خرجت مع البازي على سواد واما الواو فكقوله وان امرا [illegible] من الارض [illegible]
[illegible] الحال [illegible] على الموصوف

الحاوي

[illegible]

قوته نحو

ثم عرف ذلك بعد الامور الثلاثة اذا كان الحال مع الواو نحو ... بدون التقديم مثل جاءني رجل وعلى كتفه سيف لحصول
الفرق بوجود الواو اذا كان مع تقديم الصفة مع كونها مع الواو على ما مر في صدر الفن والوجه عند امتناع الحال عن
النكرة المحضة اما التقديم على ذي الحال ... الصدر بالواو والثاني ان امتناع الحال عن النكرة التي في حكم الموصوف ... في
سياق النفي كما في قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم اولى بالجواز لانه مع دفع الالتباس ... النكرة
لذي الحال كما في المبتدا ... الاولوية ... الا الذي لا يتوسط بين الصفة والموصوف كالواو فيه ... اذ الاختلاف
في جريان الاستثناء المفرغ في الصفة مثل ما جاءني رجل الا كريم الثالث انه مثل على كتفه سيف اذا ورد بعد نكرة مثل جاءني
رجل على كتفه سيف فان قصد كونه حالا ... الفاعل وكيفية وقوع الفعل يجب فيه الواو لئلا يلتبس بالصفة وان قصد
كونه صفة ودالا على بعض احوال الذات من غير نظر الى تلبس الفعل يجب ترك الواو لان الواو ح لا يكون الا عاطفة ولا مجال
للعطف فيما بين الصفة والموصوف وجعلها غير عاطفة ... لتاكيد لصوق الصفة بالموصوف سهو على ما عرف فلا ... مثل
والذي ... لم لا يجوز ان يعطف على الموصوف بل على الجملة المشتملة عليه لانا نقول ح لا يكون صفة بل حكما
مستقلا لا تعلق له ... فالحال ايضا لا يعطف على ذي الحال قلت نعم الا انه قد سبق بيان ما يسقط العذر في ذلك فمن ادعى مثل
ذلك في الجملة الواقعة صفة كان له ذلك لو ساعده الاستعمال كما في الحال بان يقع صورة ... للوصفية ولا يحتمل الحال
واما ... ان ما ذكره حكم الفعل المنفي بالحروف ماضيا كان او مضارعا واما الفعل الموضوع ... للنفي بحسب مفهوم
معناه كلا يكون وليس فيجوز فيه الواو وتركه لكونه ... الفعل المنفي الآن ذكر الواو ههنا ارجح بحسب الدليل واشهر في
بحسب الاستعمال الكثير على عكس الفعل المنفي لان النفي الذي هو سبب جواز الواو ههنا بمنزلة الذاتي لا العارض كما في الفعل المنفي
والمقصود انه ليس من قبيل الافعال المتصرفة التي فيها معنى النفي كالاباء والامتناع ونحو ذلك مما يلزم في ماضيه ... ويكون
دخول الواو فيه لوجود ... وقد سمع ذلك في ما يدل على الحال والاستقبال من قبيل الافعال المنفية مثل ما كان ولا يكون حتى يكون ترك الواو
ارجح وفي الكلام اشارة الى ان كلا من ذكر الواو وتركه كثير في نفسه لا ان يكون الكثير ذكر الواو والترك في صور معدودة بناء على
ان ليس بمنزلة حرف والجملة اسمية في الحقيقة   واما الحالات المعترضة بطي الجمل جميعها نظرا الى كثرة اقسام الايجاز
والاطناب واجملها لانه لم يبينها بل احالها على علمك فلا معنى للتفصيل وحصر ... الجمل ... ما ذكر مع ان الايجاز والاطناب
قد يرجعان الى غير الجمل نظرا الى ان ... وضع الباب لذلك على ما سبق بيانه وقوله ايجازا او اطنابا في موقع الحال لا المفعول له
لانه فسرهما في صدر القسم ... وجعل ... اطنابا لانه اراد به ترك الايجاز ولم يعتبر المساواة
ههنا ... مقام ... الى المبتدا كانه قال فيها وما قد سبق اشارة الى ما ذكر من طي المسند اليه والمسند المفرد والجملة وطي
السؤال في فصل ... وذكر المسند اليه وغيرهما عند قيام القرينة للاغراض ... والتاكيد والتعدد على
خلاف مقتضى الظاهر وبسط الكلام حيث الاصغاء مطلوب ووضع المظهر موضع المضمر وامثال ذلك
اما الايجاز والاطناب فلكونهما نسبيين لا يكون تعقل احدهما ولا تحققه الا بالقياس الى شيء آخر اذ ليس لكلام موجز
او مطنب على الاطلاق من غير ملاحظة ومقايسة الى كلام آخر محقق او مقدر لان الكلام فيهما وفي بيان معناهما الامر
المحقق ... على امر منسوب الى عرف الناس دون الثابت في نفس الامر على ما هو المعتبر في معرفة حقائق الاشياء
واعترض صاحب الايضاح بان كون الشيء نسبيا لا يقتضي ان لا يتيسر الكلام فيه الا بترك التحقيق والبناء على شيء عرفي اذ كثيرا
ما تحقق الامور الاضافية وتبين معانيها على التحقيق ... يتعرض لما اليه الاضافة وجهة الاضافة لغرض
التطبيق كما يقال الاب حيوان تولد من نطفته شخص آخر من نوعه من حيث هو كذلك واجيب بانه لا يريد بذلك تعسر بيانهما

وبيان معناهما

وبيان معناهما لان ما ذكره بيان لذلك بل عدم تيسر بيانهما على وجه التحقيق والتحديد والتدقيق ... لا يكون
ما هو الجاري ... بالنسبة الى شيء اطنابا بالنسبة الى آخر وعدم تيسر تعيينهما بدون اعتبار كلام يكون اصلا في الباب ... عليه
الايجاز والاطناب على ما هو شأن باب الامور النسبية وحاصله لا يتيسر بيانهما على طريق الامور الحقيقية دون ...
... الخارج عن القانون ... المراد ان كلا يكون نسبيا لا يتيسر الكلام فيه الا بترك التحقيق بل ان الايجاز و
الاطناب من بين النسبيات كذلك لان شرط معرفتهما على التحقيق كلام ... والاطناب اصلا ليقاس عليه كل كلام
فيعرف ايجازه واطنابه اذ لو كان المقيس عليه ايضا مشتملا على ايجاز او اطناب لاحتاج الى مقيس عليه آخر وتسلسل لكن
الكلام الخالي عن الايجاز والاطناب غير موجود بالتحقيق لان كل كلام يفرض يمكن ان يوجد كلام ازيد منه او انقص
فيتعين المصير الى غير التحقيق ... يوجد كلام ... ويجعل مقيسا عليه ... الى الايجاز والاطناب ... على
طريق التساهل ... والاطناب   مثل ...
الذين لا يوصفون بالبلاغة والفصاحة ولا بالعي ... من الوسط بمعنى المتوسط من الجيد والردي ...
معقول ... وقوله لا بد من الاعتراف ... اعتراض ودفع للاعتراض ... على متعارف الاوساط رد الى جهالة
لانه غير معلوم يعني ان ... ترك طريق العناد ... عادة الانصاف ... وجود كلام لهم في مجرى عرفهم وعاداتهم في ...
فيما بينهم عند المحاورة ... والمعاملات ... معلوم بالنوع عند العوام والخواص كان الكلام الذي ... المقام ...
معلوم عند الخواص وارباب البلاغة فصح جعله مقيسا عليه بالنسبة اليهم والحكم بان ما يكون اقل منه ... الا افراد
البلغاء ايجاز وما يكون اكثر اطناب ... على كلام الاوساط رد الى جهالة   والتسمية ...
الاوساط ... كلامهم ... المتعارف عند ... قليل او كثير   ... المتعارف ...
ولا بد لان ... المعاني بعبارات متعارفة فيما بينهم ... الخواص ... التي بها ... العاصل ...
او ... فلا عبرة في كلامهم بالاحوال ... التي ... الكلام سواء وجدت ... بل ... اصل
المعنى ...   فالايجاز ... متعارف الاوساط ... وجوده ...
رجع الى المقصود فقال الايجاز سواء اداء المعنى الذي يقصد من الكلام بعبارة اقل من عبارات متعارف الاوساط والاطناب
اداؤه بعبارة اكثر منها ولما كان ... من الكلام ... ان المرجع في الايجاز والاطناب ... الجمل والمفردات دون
دفع ذلك ... بقوله سواء كانت القلة او الكثرة في العبارة راجعة الى الجمل او الى غير الجمل من اجزاء الجملة المسند اليه والمسند
وغيرهما ... عليك ... فيما سبق من ... المسند اليه والمسند والفصل الموعود ... الفصل
والوصل طرق الاختصار ... التاكيد ... المسند اليه والمسند والمفعول والجمل وطرق التطويل ... لاغراض ...
الاعراض ... بذلك ... الكلام ... الاصغاء ... الايهام او رعاية الفاصلة او غير ذلك فان
كنت ... الى تلك الطرق ... الكلام ... في الزيادة والنقصان
... في ... بالكلام البالغ في الاطناب ... بالكلام الموجز غاية الايجاز ...
يلاحظ ... خوفا من ... الى المقصود ... الا الاذكياء كل
من ذلك بحسب مقتضى المقام وكما ... طرق الاختصار والتطويل ... ايضا معانيهما التي ... بها الى
مقامات ... في ... الاختصار والتطويل ... كالاوساط الذين ... منهم الكلام ...
من ... مقام ... بان يكون ... ذكر ... في باب البلاغة ... ويسمى ...

حار ونسيم ح

يخرج عما يسمى الايجاز تعبيرا وتعبيرا لانه كان معنى في الكلام وقصره والاطناب اكثارا وتطويلا لانه اكثر من الكلام وطوله ولا طائل تحته فما يسمى طرف الاختصار والتطويل يريد بهما المعنى اللغوي والكلام في لعمري جمعهما لا يقع لم يوطئ القسم وفي تعرون جواب القسم القائم مقام جواب الشرط وحى الملاحظ نصب على المصدر اي بوحون وحي الملاحظ وما نصب على الطرف اي في بعض الاحيان واصابة المحز سيدا خبره بعضا اي اصابة قوله في القصاص حياة اللام عوضا

نظيرا بأن زاد عليه وجه كلام لهم في هذا المعنى وهو قولهم القتل انفى للقتل بوجوه من الحسن الاول قلة حروف ما يناظره وحروف قولهم اربعة عشر الثاني انه مطرد اذ في كل قصاص حياة وليس كل قتل انفى للقتل بل القتل قصاصا وأما القتل ظلما فادعى للقتل الثالث استغناؤه عن الحذف بخلاف قولهم فانه يقدر القتل انفى للقتل من تركه الرابع ان المقصود بالذات من القصاص هو الحياة منصوص فيه بخلاف قولهم الخامس انه خال عما في قولهم من تكرار اللفظ الذي هو عيب في نفسه وان كان حسنا من جهة ما فيه من شبه رد العجز على الصدر السادس انه مشتمل على صنعة الطباق حيث جمع بين القصاص والحياة اللذين هما بمنزلة الضدين السابع انه مشتمل على ما يسمى تنكير حياة من معنى النوعية او التعظيم على ما هو في بحث تنكير المسند اليه الثامن انه يشتمل على ما يفيد دخول كلمة في على القصاص من جعله منبعا للحياة ومعدنا لها التاسع انه العدل بما يسمى القتل من حيث انه قصاص لا من حيث انه قتل وعدوان على الجملة لا في قولهم العاشر انه اصح لفظا اعني من حيث سلامة اللفظ وعذوبته حيث لم يشتمل على ما اشتمل عليه قولهم من توالي الاسباب الخفيفة حتى لا يلتقي فيه حرفان متحركان الا في موضع واحد وذلك يعقص من سلاسة اللفظ وجريانه على اللسان ذلك باقي موضع الحال اي يكون قوله هدى للمتقين من الايجاز اذا كرر معنى الي ان المراد بالمتقين الصائرون الى التقوى ليصح ان الكتاب هداية لهم واما اذا حمل المتقين على حقيقته وجعل اثبات الهدى لهم من قبيل قولهم للعزيز الكريم اعزك الله واكرمك قصدا الى الزيادة والثبات فلا ايجاز من هذه الجهة ووجه حسن هذا الايجاز امران احدهما قصد المجاز المستفيض اي المشهور نوعه وهو وصف الشيء بما يؤول اليه كما في قوله تعالى اني اراني اعصر خمرا وقوله عليه السلام من قتل قتيلا فله سلبه فان هذا النوع من المجاز شائع كثير في الكلام وان لم يستفض ولم يكثر خصوص هذا الفرد اعني التعبير عن الصائر الى التقوى بالمتقي وقيل المراد انه مجاز مستفيض النوع فكان مقصده خلاف الملبس كذلك فلا يحتاج الى السامع كمخلة للانسان طويل فانه لا يجري في كل مورد ولا يسمى كل طويل انسانا وفيه نظر لانه يكون لا مجال للعلاقة كالمشابهة في المثال المذكور وكل علاقة نوعها مستفيض وثانيهما التوصل الى تصدير سورة البقرة وهي اولى الزهراوين اعني البقرة وآل عمران سماهما بذلك لاضائتهما واشراقهما من زهرت النار اضاءت او لتشبيههما بالشمس والقمر المسميين بالازهرين بذكر اولياء الله والموصوف من عباده وسم المتقون يعني باللفظ الذي يدل له الحقيقة كذلك والا فالضالون الصائرون الى التقوى ليسوا اولياء الله ما لم يحصل لهم التقوى بالفعل فغشيهم اي في فرعون وجنوده من اليم اي البحر ما غشيهم اي ما لا يدخل تحت العبارة ولا يحيط به الا علم الله من العذاب والهلاك والغضب والانعام ونحو ذلك فقام ذلك كله كلمة ما في قوله ما غشيهم وكذلك قوله تعالى ولا ينبئك مثل خبير اظهر من ان يخفى حاله في الوجازة نظرا الى ما ناب عنه وذلك انه ورد بعد قوله والذين يدعون من دونه ما يملكون من قطمير ان تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم ولو سمعوا ما استجابوا لكم ويوم القيامة يكفرون بشرككم فما ناب ان تعالى ولا ينبئك مضمون ما ذكر على التفصيل مثل خبير كامل في العلم والاحاطة بالامور الماضية منها والاتية الاصل في ذلك اعني لو كان لا مثل له الا كاف لحكم العادة لكن اللازم ينفي فنفي وجود المثل واطراء الى الغاية ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى واذ قال موسى لقومه يا قوم انكم

ظلمتم انفسكم باتخاذكم العجل فتوبوا الى بارئكم فاقتلوا انفسكم ذلكم خير لكم عند بارئكم فتاب عليكم ان الفاء في فتاب عليكم هي الفاء الفصيحة يحتمل ان يكون جزاء شرط محذوف يدل عليه الكلام اي ان فعلتم وقتلتم انفسكم فقد تاب عليكم ويكون من مقول موسى والخطاب على ظاهره وان يكون عطفا على فعل محذوف يدل عليه سياق الكلام اي فامتثلتم فتاب عليكم ويكون من كلام الله تعالى غير داخل في مقول موسى ويكون التفاتا من الغيبة الى الخطاب اذ مقتضى الظاهر فتاب عليهم لان ذكر القوم في كلام الله تعالى انما هو بطريق الغيبة حيث قال واذ قال موسى لقومه واما خطابهم في مقال موسى فلم يكن في التفات اخرجت قال فتاب مع ان مقتضى الظاهر فتاب طريق التكلم وبالجملة فقد جعل الفاء فصيحة على الوجهين لافصاحها عن المحذوف ووصفا لها بوصف صاحبها كالكتاب الحكيم او لكونها فصيحة في نفسها باعتبار ما تشد من المعنى والمصنف لما اقتصر على الوجه الثاني من تعليل الحذف توهم بعضهم ان تسميتها بالفصيحة انما هي على هذا التقدير اذ على تقدير الشرط تكون جزائية لا فصيحة وذهب عليه ان كونها فصيحة بناء على افادة المعنى البديع والوقوع ذلك الموقع الحسن لا ينافي كونها جزائية في اصلها كما لا ينافي كونها عاطفة وان المشهور فيما بينهم في الفاء الفصيحة ما يقع هذا الموقع من الجزاء حتى جعلوا العلم في ذلك قول الشاعر قالوا خراسان اقصى ما يراد بنا ثم القفول فقد جئنا خراسانا

اي ان كان اقصى المراد بنا خراسان فقد جئنا فلو ادعى ان الفصيحة انما هي فيما لم يقدر الفاء في قوله فاقتلوا لم يكن للسببية لان الظلم سبب التوبة وفي فاقتلوا للتعقيب على معنى اعزموا على التوبة فاقتلوا انفسكم او توبوا ثم اقتلوا انفسكم تماما للتوبة واوثر في هذا الموضع ذكر البارئ قصدا الى زيادة التقريع لهم بان تركوا عبادة العالم الحكيم الذي برأهم بلطف حكمته على الاشكال المختلفة بريئا من التفاوت والتنافر الى عبادة الذي هو مثل في الغباوة والبلادة وكذا الفاء في فانفجرت بعد قوله تعالى واذ استسقى موسى لقومه فقلنا اضرب بعصاك الحجر فصيحة مقدمة معنى فضرب بها فانفجرت او فان ضربت بها فقد انفجرت ثم ذكر صاحب الكشاف الاخر للفاء الفصيحة المندفع عن فعل محذوف لكنها لما كانت بعيدة عن مظنة ظهور كانت مفتقرة الى فضل نظر موقعها فالحاصل ولم يكشف مجرد النظر وذلك ان قوله كذلك يحيي الله الموتى بعد قوله واذ قتلتم نفسا فادارأتم فيها والله مخرج ما كنتم تكتمون فقلنا اضربوه ببعضها تقديره فضربوه فحيي فقلنا كذلك يحيي الله الموتى فالفاء في فقلنا المقدر فصيحة مثلها في فانفجرت واما الفاء في فادارأتم فعطف على قتلتم وفي فقلنا اضربوه على ادارأتم اي اختصمتم في شأن النفس التي قتلتموها وما بينهما اعتراض وضمير اضربوه للقتيل وضمير بعضها للبقرة والقصة مشهورة مذكورة في كتب التفسير

وقدر صاحب الكشاف يريد ان جعل الآية من قبيل الايجاز بحذف المفعول او معطوفا عليه يكون سببا عن ايتائهما العلم مترتبا عليه وليس بمذكور بل مقدرا اي فعملا به وعلماه غيرهما وعرفا حق النعمة فيه وحق الفضيلة اذ لو كان المرتب على ايتائهما العلم هو قولهما الحمد لله لذكر بالفاء دون الواو وجوز المصنف ان يكون الاعطف على اسناء من غير تقدير فعل اخر قصدا بالفاء والدلالة على السبب بل يفوض افادة الترتيب والسببية الى فهم السامع ودلالة المقام كما في قولك قم يدعوك زيد فان المعنى على السببية اي قم فانه يدعوك لكن اكتفى بدلالة المقام وعول على فهم السامع وشهادة العقل الذي اوجب ولم يؤت بالفاء بل اقتصر على الاستئناف كما لم يؤت في الآية بالفاء واقتصر على العطف بالواو ولا يخفى ان المعنى في الآية على سببية الاول ومسببية الثاني وفي المثال بالعكس لان الدعاء سبب للقيام فقوله تعويضا نصب على المصدر او الحال او المفعول له وفاعله مفعول تعويضا ومثله صفة له اي تعويضا مثل تعويض افادة الترتب على فهم السامع حال كونه في قم يدعوك بدل قم فانه يدعوك

ومن امثلة الاختصار لا بطريقه من كلامه فرق بين الايجاز والاختصار سوى ما ذكر ان المرجع في الايجاز الى متعارف الاوساط وفي الاختصار قد يكون اليه وقد يكون الى كون المقام حقيقا بابسط من الكلام الذي ذكر على ما يجيء انه كثيرا ما

الثاني ح

الع
ل
الفصيحة

انما يطلق الاختصار على ما ليس باطناب وان كان فيه قدر متعارف الاوساط وانه لا يطلق الا حيث يكون في الكلام حذف
فالنظر الى منع الاعتبارات يظهران بينهما عموم من وجه ثم انه ميز بين الامثلة عما سبق لانها لتت ومحط النظر الى الفاء
لانه قد تخلل وكحقيق الكلام بنقل كلام الكشاف وردّه وزاد لفظ الامثلة ههنا لان الذي اورده ههنا امثلة كثيرة فكأنه
قال للاختصار امثلة كثيرة ومنع جملة منه وقد ذكر فيها ما سماه القوم بالفاء الفصيحة اعني جزاء شرط محذوف من لوب
عليه سياق الكلام فلو كان عنه الضامن قبل الفاء الفصيحة لكان المناسب ذكره في جملتها فيما سبق في الغايه
قوله فكلوا اندل على انه مسبب عما سبق وليس في قوله ولولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما اخذتم فيه عذاب عظيم
ما يصلح بذا مساعنه فظهر ان التقدير احل لكم الغنائم فبسبب ذلك كلوا مما غنمتم في الحرب او من الفديه
الماخوذة من الاسارى المتوعد عليها فيما سبق من الكلام حلالا حال مما غنمتم او صفة مصدر اى اكلا حلالا
فلم تقتلوهم جواب ان افتخرتم لكن الجواب بالحقيقة فقد واعن الافتخار وبذا سبيله اقيم مقامه اى ان
افتخرتم فقد واعن الافتخار لانكم ما قتلتموهم انتم انفسكم ولكن الله قتلهم ولا يخفى ولا حسن ما اورده من تاكيد ضمير
المنى طب حيث قدر فلم تقتلوهم انتم وبه يظهر حسن قوله ولكن الله قتلهم لدلالته على ان ليس الكلام في القتل
بل في القاتل فان قيل معنى الكلام على القصر ولا اداه قلنا اداه حرف الاستدراك الواقع موقع لكن
العاطفة نحو ما جاءني زيد لكن عمرو وكذا قوله فانما هي زجرة واحدة يعني انه ايضا من قبيل
حذف الشرط لدلالة الفاء وكذا ما بعده من الامثلة المصدرة بلفظ كذا والمعنى اذا كان امر البعث كذا فانما هي اى الراجفة
التي تعقب البعث وهي النفخة الثانية زجرة اى صيحة واحدة لا تتكرر لشدتها فاذا نفخت فاذاهم اى الخلائق كلهم قيام
اى احياء ينظرون او ينتظرون ما يفعل بهم لا اولى سواه لان توسط الخبر وتوسط الفصل
بعد العصر فان قيل بل جملة مترتبا على ام اتخذوا من دونه اولياء من غير تقدير شرط فان معنى الهمزة التي
يتضمنه ام المنقطعة في ام اتخذوا هو الانكار والتوبيخ بمعنى ما كان ينبغي ان يتخذ من دونه اولياء فان الله
هو الولي وحده قلنا انما يحسن ذلك في صريح النفي والانكار لا في الاستفهام المتضمن لهما فانه لا يحسن في
البلاغة ولا يوجد له نظير في الاستعمال اصلا فان لم يتات ينبغ الفاء ايضا جزاء
محذوف اى اذا كانت ارضي واسعة فان لم تتات ان تخلصوا العبادة لي في بلد فاياي في غيره اعني فاياي جواب بذا الشرط والثانية لا يغني
فاعبدون تكرير لما قبله ليكون المفسر على وفق المفسر وذكر صاحب الكشاف في وايّاي فارهبون انه للعطف
على المحذوف اى اياي ارهبوا فارهبون وبهذا صرح المصنف ايضا في اوائل بحث الفصل والوصل واعترض
بانه لا بد في العطف من المغايرة ولا مغايرة واجيب بان في الاول الاختصاص دون الثاني فتغايرا
والغالم يعتبر في الثاني التخصيص لان الغرض منه مجرد تفسير الفعل من غير قصد الى كيفية تعلقه بالمفعول واعترض
بانه لا بد من التعقيب ولا تعقيب واجيب بانه باعتبار التفسير فان مرتبة المفسر ان يقع عقيب المفسر
واما ان تقديم المفعول مع افادته الاختصاص معوض عن الشرط المحذوف وقد ذكره صاحب الكشاف
ايضا فمعناه انه لما قدم المفعول على الفعل الذي هو جواب الشرط وقع موقع الشرط فبالحقيقة يكون العوض
هو المفعول المقدم فحصل من تقديمه فايدتان العوضية والتخصيص وقوله كلا لم
نقل وكذا لان بذا ليس من حذف الشرط بل من حذف المفعول المعطوف عليه تقديره كلا اى ارتدع

يا موسى عن خوف ان يهلك قوم فرعون لما صدر عنك من قتل القبطي الذي هو واحد منهم فاذهب انت
يا موسى واخوك هارون فالخطاب لموسى وقد ادرج فيه هارون بطريق التغليب الا ان يكون اخوك لهما والخطاب معهما جميعا
بالاستقلال وذلك لان قوله قال كلا انما وقع جواب قول موسى اني اخاف ان يكذبون الى اخره فمعناه ارتدع
لا ارتدعا وانما لم يجعلوا المعطوف عليه هو كلا لانه ليس اسم فعل بمعنى ارتدع بل حرف فاتهم منه معنى الردع باجماع من
ائمة اللغة قوله بوساطة علم النحو فانه يدل على ان ايهم يحكم مبتدا وخبر واقع على سبيل التعليق
لكونه معلقا لما قبله من جهة التعليق والتعليق من خواص افعال القلوب ولا بد من تقدير العلم وهو لا يحصل بمجرد
العطاء والاعلام في الماء لم يكن لقصد النظر المطلوب به العلم قوله ليحق الحق اللام من حيث انها حرف
جر لا بد لها من متعلق ومن حيث انها للتعليل لا بد لها من معلل فاذا لم يكن مذكورا كان محذوفا مدلولا عليه بسوق الكلام
او وروده المقام مقرونا بحرف العطف او غير مقرون وجاز في مثل هذا الموضع حذف المعطوف وابقاء حرف العطف
لقيام المتعلق المذكور مقام المعطوف المحذوف وانما قدر المحذوف متاخرا لئلا يلتبس الحرف مع معطوفه الظاهر ولئلا يتبادر
الاهتمام هو المذكور دون المحذوف وما قبل الاية الاولى واذ يعدكم الله احدى الطائفتين انها لكم وتودون ان غير ذات
الشوكة تكون لكم ويريد الله ان يحق الحق بكلماته ويقطع دابر الكافرين ليحق الحق والثانية قالت انى يكون لي غلام
ولم يمسسني بشر ولم اك بغيا قال كذلك قال ربك هو علي هين ولنجعله اية والثالثة ولولا رجال مومنون ونساء
مومنات لم تعلموهم ان تطئوهم فتصيبكم منهم معرة بغير علم ليدخل الله في رحمته من يشاء وذلك انه كان بمكة قوم
من المسلمين مختلطون بالمشركين غير متميزين منهم ولا معروفي الاماكن فقيل لولا كراهة ان تهلكوا اناسا من المومنين بين
المشركين من غير علم بحالهم فيصيبكم باهلاكهم مكروه ومشقة من الدية او الكفارة والاسف ولعير الكفار والاثم التقصير في
البحث عنهم لما كف ايديكم عنهم وتعذيبهم بايديكم وانما قدر ههنا كان الكف ومنع التعذيب دون فعلنا ما فعلنا من الكف
والمنع لان اطلاق الفعل على عدم التعذيب ليس بذلك الحسن المتداول ولتنبيه على جواز مثل هذا التقدير ويكون المجاز التجوز
طريقا مستمرا ان جعل كان المقدرة ناقصة لا فعالا في بعض الابيات المذكورة احتمالات لا تسوا الي ما ذكرتم من
المقدرات لانا نقول كثرة الاحتمالات لا تقدح في صحة التمسك بالابيات على بعض الوجوه المنقولة من ائمة التفسير
قوله اذا لم يعتبر الحمل فيجيء بمعنى منع الامانة يريد ان الحمل المذكور في الاية قد يفسر بمنع الامانة والامتناع عن ادائها
من قولك فلان حامل للامانة ومحتمل لها بمعنى انه لا يؤديها الى صاحبها حتى يزول عن ذمته ويخرج هو عن عهدته بحمل الامانة
كانها راكبة للموتمن عليها كما يقال ركبته الديون والمعنى انا عرضنا الامانة اى الطاعة اللازمة الوجود بمنزلة الامانة اللازمة
الاداء على هذه الاجرام العظام من السموات والارض والجبال فانقادت لامر الله تعالى انقياد اتصح من الجماد و
اطاعت طاعة تليق بها حيث لم تمتنع على مشيته وارادته ايجادا وتكوينا وتسوية على هيئات مختلفة واشكال متنوعة
والانسان مع حيوته وكمال عقله وصلوحه للتكليف لم يكن حاله فيما يصح منه من الطاعة ويليق به من الانقياد لاوامر الله
ونواهيه مثل حال تلك الجمادات بل الى ان يكون محتملا لتلك الامانة غير مؤد لها ثم وصفه بالظلم لكونه تاركا لاداء
الامانة والجهل لاخطائه طريق السعادة وهو اداء الامانة وقد يفسر الحمل بحمل التكليف من حمل الشيء على ظهره والمعنى ان
كلفة الانسان بلغ من عظمه وثقل محمله بحيث لو عرض على اعظم ما خلق الله تعالى من الاجرام واقواه واسعه لحمله واستقلالا
لابى حمله والاستقلال به واشفق منها وقد حملها الانسان على ضعفه ورخاوة قوته ثم خاس بالحمل اى غدر به ولم يف

بالامانة انه كان ظلوما جهولا حيث حمل الامانة ثم لم يف بها وضمنها ثم خاس بضمانه فيها ففي الكلام اختصار حيث حذف
المعطوف مع حرف العطف اعني ثم خاس او ثم لم يف او نحو ذلك مما يؤدي هذا المعنى والمنبه على المحذوف هو قوله انه كان
ظلوما جهولا على قصد التوبيخ وليس في التقرير الاول هذا الحذف فلا اختصار فيه من هذا الوجه وان اشتمل الوجهان على
عرضنا على الانسان وكيف ما كان فالوجه الاباء والاشفاق تمثيل وتصوير ويحتمل قوله منها على لفظ اسم المفعول
حال من ثم خاس بها او بلغ هذا الكلام وضمير عليه عائد اليه والذي يعينه قوله انه كان وفي الغالب معلق بالطرف الواقع
اعني عليه وهذا احتراز عمن لم يغلب الظلم والجهل كالانبياء ونحوهم وان كان يصح هذا الظلم والجهل في الجملة ففرق بين الظالم
والظلوم وكذا الجاهل والجهول ولا قاطع عليه بكلمة الاستعلاء المنبهة عن كمال الاستيلاء ومن كلام الحكماء ان المراد
بالامانة العقل والتكليف ومعرفة الاشياء كما هي والعمل بالامور على ما ينبغي ونحو ذلك وعرضها عليهن اعتبارها بالاضافة
الى استعدادهن وبابائهن الاباء الطبيعي الذي هو عدم القابلية والاستعداد او الحصول بالفعل للسموات وعدم القابلية
للجمادات وبحمل الانسان قابليته واستعداده مع عدم الحصول بالفعل وبكونه ظلوما جهولا غلبة القوة الغضبية والشهوية عليه و
معنى التعليل بذلك انه حمل العقل وقبله لكونه بهما على القوتين حافظا لهما من التعدي والافراط افمن زين له
سوء عمله فراه حسنا فان الله يضل من يشاء ويهدي من يشاء فلا تذهب نفسك عليهم حسرات ان الله عليم بما يصنعون
لا خفاء في ان قوله فراه حسنا عطف على زين داخل تحت حكم الصلة لاجزاء الشرط اما لفظا فلوجود الفاء وفي الماضي بدون قد
واما معنى فلانه لا وجه ح لاستفهام الانكار لان رؤية سوء العمل حسنا على تقدير التزيين متحقق البتة الا ان يحمل الانكار على
لا ينبغي ان يكون كذلك وفيه ايضا بعد لا يخفى واذا كان هو من حكم الصلة لزم المصير الى تقدير جزاء او خبر حسبما يدل عليه الكلام
المقام بعد رد ذهب نفسك عليهم حسرة فلا تذهب نفسك عليهم حسرات اوكمن هداه الله بقرينة فان الله يضل من يشاء ويهدي من
يشاء والمحذوف على هذا خبر وعلى الاول يحتمل الجزاء فاطلق لفظ التتمة لشمولها وتقديم الوجه الاول مع تاخيره بما يشعر
بكونه الراجح عنده نظرا الى زيادة الافادة وههنا وجه ثالث ظاهر هو ان يكون التتمة كمن لم يزين له ولم يذكره لما في سياق الكلام
من نوع خفاء وعليهم متعلق بتذهب وحسرات مفعول له جمع لتضاعف اغتمامه على احوالهم وكرهه اوى انفالهم اى لا يهلك نفسك
عليهم للحسرات على غيهم واصرارهم على التكذيب كما يقال هلك عليه حبا ومات عليه حزنا بعد اللتيا والتي
اى بعد الخطة الصغيرة والخطة الكبيرة التي من شانها كيت وكيت وقيل في الصلة انهما لقصور العبارة عن الاحاطة والمصنف
جعل موصوف اللتيا هو المحنة وموصوف التي الشدائد لكثرتها وينبه على لفظ المثنى المفعول بعد الرحل هو مبهوت فالعائد
ضمير مبهم انه عائد الى ما لكون الجملة صفة له لانه عبارة عن غاية السرور والعطاء وحتى عائد البيت وما احاربت بعه
ما تكلم بكلمة ومن الايجاز ما هو نوع مخصوص بحذف حائط هو نفي الملزوم اما هو نفي اللازم القصد الى
نفيه وهو لا يرضى فان نفي علم الله بالمشاركة وهو ان يكون له شريك او يكون معبودا بهم الباطلة شفعاء عنده يستلزم نفي
ثبوت لان ثبوته ملزوم لتعلق علم الله تعالى فاذا نفي اللازم وهو تعلق علم الله تعالى به انتفى الملزوم وهو ثبوته
ولا علم الله تعالى متعلق به حال من مبتدا وخبر معطوفة على الجملة من اسم لا وخبره الذي هو له وقوله فيما في موقع الحال
اى اقررنا لا علم له الا ثبوت له ولا علم به حال كونه فيما وقوله للعالم الذات اشارة الى انهم في نفي الصفات و
قوله لو كان له اى للمشار به ثبوت باي اعتبار كان من الاعتبارات زيادة في البيان وكذا لفظ وجوب لان اللازم
هو كونه معلوما له فلن يكون اى فلن يقع ويتحقق وذكر نفي اللازم ههنا بالفاء وفيما سبق

بالواو على عادة اقسام الاشارة الى ان اللزوم في الاول مقدر متفق عليه بين الكل اذ لا نزاع في ان كل ما ثبت
يعلمه الله تعالى انه فلا حاجة في التعبير عنه الى الحرف المنبئ عن اللزوم بخلاف لزوم قبول التوبة للتوبة فان ذلك انما هو عند
المعتزلة وعندنا لا وجوب ولا لزوم بالنسبة الى الله تعالى وفي قوله الواجب في حكمته اشارة الى ان وجوبه انما هو من جهة
انه لا يقدر عليه من الحكم في مجاري العقول والعادات ان الاصل التوبة لا من جهة انه لا يقدر على ترك القبول
بما اشركوا اى سنلقي في قلوب الذين كفروا الرعب بسبب اشراكهم بالله شركاء لم ينزل الله بها حجة وبرهانا وتماثيل
السلطان في الاية وجهين من هذا الاسلوب اعني اسلوب القصد الى نفي الاصل والفرع جميعا مع ان ظاهر الكلام يوهم
ان المراد نفي الفرع مع ثبوت الاصل وذلك ان انزال الحجة بالشركاء فرع ثبوتها وقد اقتصر على نفي الفرع مع ان المراد نفي الاصل
والفرع جميعا اى لا شركاء ولا انزال حجة بها وكذا انزال الحجة فرع ثبوت الحجة وقد اقتصر على نفي انزالها والمراد نفي الحجة والانزال
جميعا والمصنف قد اقتصر على تقرير الاول وصاحب الكشاف على الثاني وقوله على اسلوب حال من الضمير في صفة او من الضمير في
الظرف الواقع خبرا اى ومن الايجاز قوله تعالى بما اشركوا الى اخره حال كونه واردا على اسلوب قول الشاعر
سدا بيديه ثم اج بسيره على لاحب لا يهتدي بمناره وقوله لا يفزع الارنب اهوالها ولا ترى الضب بها ينجحر لكن قول الح
ان يقول زيد وعمرو وبكر في الدار جالسا بمعنى استقروا وحصلوا فيها حال كون بكر جالسا وفي اسعافه نظر السيد هو
نحو البيت بعد قوله الذي بذرعها في المشي واساع خطوها وراح الظلم يوح احاديا ورحت عدوم اللاحب الطريق الواضح
المنار العلم في الطريق والمنجحر دخل في الحجر وهو بيت الضب ولا انجحار اخذ بالحاصل اشارة الى ان في البيت وجهين من الاسلوب
كما في الاية فان رؤية انجحار الضب فرع ثبوت الضب وثبوت الانجحار وعدم الرؤية مع ان المقصود نفي الرؤية والاصلين جميعا
وقوله نفيا للفرع والاصل يعني في الاية والبيتين وهو في موقع الحال وفيه اشارة الى ان هذا ليس من قبيل نفي اللازم والملزوم
بل شبيه بهما نظرا الى اللزوم العادي ومنه اى من الوارد على اسلوب البيتين وهو نفي الاصل والفرع ما ظاهره نفي الفرع
فان ظاهره قوله ليس لك به علم نفي العلم بالشريك والمراد نفي ثبوت الشريك والعلم وكذا ظاهر لا شفيع يطاع نفي طاعة الشفيع لا الشفيع
والمعتد راجع الى العبد لكن المراد نفي الشفاعة والطاعة جميعا واما فصل الاسم على ما سبق لخلو الاصالة والفرعية فيهما عن
اللزوم العادي ايضا ومن الايجاز نوع اخر هو حذف المفعول بالواسطة او بدونها بناء على اقتضاء الفعل ذلك
فان الخلط يستدعي مخلوطا ومخلوطا به فاذا ذكر المخلوط وحده كان المخلوط به مقدرا واللام للمخاطب بالقول بالعوم ذكروا
في المقول بلفظ الغيبة يستدعي ان يكون مقول قل محذوفا هو قول مضاف الى المتكلم الآمر ليصح في المقول ذكر القوم بلفظ الغيبة
اذ لو كان ذلك المقول متعلقا بامر قل خطابا بامر القائل لوجب ان يكون ذكرهم بطريق الخطاب مثلا تقول قل لزيد لعمرو
ان تنصر بطعم مطلوبك بطريق الخطاب ولا يصح ان تنصر هو بطعم مطلوبه الا بتقدير قال او قولي هذا وممن قرأه قل للذين
كفروا اى لابي سفيان واصحابه ان ينتهوا عن معاداة الرسول بالدخول في الاسلام يغفر لهم ما قد سلف في بهذا او
لهم بالياء دون التاء خطابا ولكم بالكاف كما في مصحف ابن مسعود رضي الله عنه وقراءة قل للذين كفروا
يعني مشركي مكة او اليهود ستغلبون يعني يوم بدر بالتاء والخطاب دون الياء والغيبة لزم ان يكون التقدير قل لهم قولي
لك بهذا المعنى اذ البهم بهذا القول واما قراءة الاستين بطريق الخطاب فلا حاجة الى التقدير لانه امر محمد عليه السلام
بان يخاطبهم بهذا الخطاب فان قيل لم لا يجوز ان يكون معنى قل للذين كفروا قل لاجلهم وفي حقهم كما في قوله تعالى
وقال الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه و ح يستقيم الكلام بدون التقدير وان يكون خلطوا عملا صالحا
واخر سيئا من عطف المفرد على المفرد من غير اعتبار فعل اخر كما تقول خلطت الحنطة والشعير ولا يكون من قبيل خلطت الماء

بالتين وجه تسمية الكلام بنقض العهد قلت اسماء بها لاسافى التمثيل على التقدير كما مر غير مرة وقوله اى بارتكاب اطلاعها الى آخره تفسير اللام على مذهبهم وقد دفع لما قال ان خلطا العمل الصالح بالسيء بعد خلط العمل السيء بالصالح فيكون قوله وآخر سيئا حالا من العايد كما يقال خلط الماء باللبن واللبن بالماء واما عندنا فالمعنى انهم خلطوا اعمالا صالحا هى الايمان بالندم و الاعتراف بالذنب وآخر سيئا هو التخلف عن الجهاد وموافقة اهل النفاق نزلت فى طائفة من المتخلفين اوثقوا انفسهم على سوارى المسجد لما بلغهم ما نزل فى المتخلفين فقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم فدخل المسجد على عادته فصلى ركعتين فرآهم فسال عنهم فذكروا انهم اقسموا ان لا يحلوا انفسهم حتى يحلهم فقال وانا اقسم ان لا احلهم حتى اومر فيهم فنزلت فاطلقهم

ومن امثلة الاطناب قول المصنف فى نحو هذه الامثلة واما ترك امثال تلك الصواب فلم يتناولها الاطناب الا بالنظر الى تعرضه لحل بعض الالفاظ او تنبيه على نكتة دعى اليها ما الاحاطة بقوله ترك اجارة اى اجارة قوله تعالى ان فى خلق السموات والارض الى آخره وذكر الايجاز بقوله تعالى ان فى ذلك وقوع كل ممكن على الوقوعه لآيات للعقلاء اى علامات دالة على وجود الصانع ووحدانيته وسائر صفات كماله لان وجود الممكن لما لم يكن من ذاته كان من فاعل واجب لذاته او مستند اليه قطعا للدور والتسلسل ثم وجوب الوجود يدل على الوحدة والعلم والقدرة وغير ذلك على ما بين فى علم الكلام وبحسابه يتوالى الابهام واما وجه الخارج لكونه كلاما عربا كان يسمع الانس فقط بل مع الانس والجن والامم اهل زمان واحد بل مع اهل كل الازمنة الى انقراض الدنيا والحال ان منهم من يعرفه ان كل المنقبين والباقين او تعرضه كالابين من المقصرين فى باب النظر والاستدلال او يحصل العلم بالصانع وصفاته فالمقصود مقام ادعى الى الاطناب من هذا المقام وتقريره قوله ان وان فى الموضعين بكسر الهمزة وهو بما هو بما فى موضع الحال اى سدرها والى متعلق بما فيه من معنى التدرج والامتداد وهو لما اى مقام معناه قوله فى جواب هذا السوال ولى قولا اعلم به اى مقام ادعى واما فى الآية فالفلك السفن والاختلاف الاعقاب وما فى بما ينفع الناس مصدرية او موصولة وبث عطف على انزل بحذف العائد او على احيى وتصريف الرياح اى هبها بها واحوالها قوله انما خطاب المؤمنين والاسباط جمع سبط وكانوا اثنى عشر سبطا من اولاد يعقوب فهم ابناء وحادو قوله بين احد لكونه فى معنى الجماعة لان حيث انه نكرة فى سياق النفى بل من جهة انه اسم لمن يصلح ان يخاطب يستوى فيه المذكر والمؤنث والواحد والاثنان والجمع و نسبح عطف على نعرفا وهو مفعول له لاوثر الاطناب ووقع عطف على اوثر واتقوا يوما يعنى يوم القيمة لا تجزى اى لا تقضى شيئا اى من الحقوق او قليلا من الجزاء على انه مفعول به او مصدر والعائد الى الموصوف محذوف اى لا تجزى فيه عدل اى فدية لانها تعادل المفتدى قوله اذكا ركلاما متعلق بلم يوثر الحادى وكذا للاحضر المطلوب منهم اى من الامة وهو استعمال صورة اليوم فى صماخهم واو يحلق عطف على يسار به ان الناس يختلفون فى الاستعداد للادراك وحصول الاسباب وارتفاع الموانع فربما يتنقش صورة المطلوب فى ضمير البعض بعض خاصيته ومعانيه وفى ضمير البعض الآخر بحواشيه ومعانيه فلا بد من الاطناب فى ذلك فان قيل لا اثر لما نسب الى الجاحد والمعاند فلا معنى لذكرهما فى هذا المقام قلت ممنوع بل ربما يكون فى الاطناب ردعهما وتقيد بالنسبة اليهما لكونه مما لا يسعهما الى الفساد فتلك ويؤمنون به اى بربهم فان قيل ما معنى ذكره بلفظ المضارع قلت المواظبة عليه والاستمرار والدوام والثبات كما فى حمل العرش والتسبيح وقدم اظهار شرف الايمان والبعثة على ان الشركة فى الايمان من اقوى المناسبات بين المتشفعين بحيث توجب الصحة والشفقة بينهم وان تخالف اجناسهم ولذا عطف على يؤمنون يستغفرون للذين آمنوا لترك جواب لو اوثر والضمير لقوله والله يعلم انك لرسوله وما بين لو او تروجوابه اعتراض لعار فى موقع التعليل لوجوب تركه على تقدير اختيار الاحضار وقوله ولكون اتهام رد التكذيب الى نفس الشهادة يعنى المشهود به وهو قولهم انك لرسول الله بيان لفائدة الاطناب اذ لو لم يكن

لغاية كان تطويلا واكثارا فاذا اخبر الله تعالى بانه يعلم انك رسول الله تعين كون التكذيب راجعا الى دعوى اخلاص المنافقين فى الشهادة كما ينبئ عنه ان واللام واسمية الجملة وما يقال ان المصنف قد ضرب خطا على هذا الفصل محافظة على الادب والتحرز عن اطلاق الفصل على شيء من القرآن مع عدم اشتهاره فى النسخ ليس مما يعتد به فصل فى الدين مآرب اخرى قيل كان يحمل عليها زاده وسقاءه ويماشيه ويحدثه ويضرب بها الارض فيخرج ما ياكل يومه ويركزها فيخرج الماء فاذا رفعها غار ويركزها فتثمر وتحمل اى يتوقع واذا اراد الاستقاء ادلاها فطالت الى الماء وتصير شعبتاها كالدلو فيستقى بها ويضيء له شعبتاها فى الليل كشمعتين ويحارب بها عدوه ويطرد الهوام وكانه عليه السلام فهم ان المقصود من السؤال ان يذكر حقيقتها وما يرى من منافعها حتى اذا رآها بعد ذلك على خلاف تلك الحقيقة ووجد منها خصائص اخرى خارقة للعادة علم ان ذلك آيات باهرة ومعجزات قاهرة احدثها الله تعالى فيها لاجله وليس من خواصها فذكر جميعها ومنافعها مفصلة ومجملة على معنى انها من جنس العصا ينتفع بها منافع امثالها ليطابق جوابه الغرض الذى فهمه من الخطاب حتى انه كما عرض بتهوا انما صح حمله خبرا عنها لو لم يكن لفظ كذا لكن عصاى بل عصا فالاول اعتبار بالنسبة الى المذكور و الثانى على الاطلاق وقد يوجد حسن الاطناب فيها فى الاولى بسط الكلام او مراعاة لا للاصغاء التام مطلوب وفى الثانى البسط انها جامعهم لعادة الاصنام وانهم راغبون لطلبها ومحامون اليه لانه يريد الايجاز والاختصار حيث يقول لو اريد الايجاز او الاختصار لكان كذا اختلاف الاطناب وان كان على حد متعارف الاوساط فلذا اثبت فيهما الاطناب

ومما يعد من الاطناب زيادة لك فى محله وهو الجار والمجرور بخلاف ما سبق فلذا فصله وذلك فى قول الخضر لموسى عليهما السلام الم اقل لك انك لن تستطيع معى صبرا وذلك لاقتضاء المقام مزيد تقرير وتنبيه وتذكير لما قد كان الخضر عليه السلام قدم لموسى من قوله انك لن تستطيع معى صبرا حيث قال موسى بل اتبعك على ان تعلمن مما علمت رشدا فقال فى الكرة الاولى وذلك حين اعترض وانكر عليه خرق السفينة اقتضى المقام تقرير لما قدم فقدم اليه من عدم استطاعة الصبر معه وفى الكرة الثانية وذلك حين اعترض وانكر قتل الغلام اقتضى المقام مزيد تقرير لذلك لتكرر الاعتراض وترك الصبر والثبات بقوله وهو فى موقعه اعتراض بين الخبر والمبتدا ولاقتضاء المقام متعلق بالظرف اعنى فى موقعه او بزيادة لك لما فدكان متعلق بتقرير وصله لا لاقتضاء المقام مزيد تقرير تعليلا لزوال الوفق بالحوار بقول لما كان قد قدم لان وقوع الماضى بدون قد حبركان مما ناه كثير من النحاة وجعل مثل ان كان قميصه قد من قبل بتقدير قد وفى سياق قصة موسى مع الخضر نكت منها انه جعل فى قصة السفينة خرقها جواب اذا واعتراض موسى مستانفا حيث قال حتى اذا ركبا فى السفينة خرقها قال اخرقتها وفى قصة قتل الغلام عطف القتل على الشرط بالفاء وجعل اعتراض موسى جواب الشرط حيث قال حتى اذا لقيا غلاما فقتله قال اقتلت وذلك ان القتل اقبح والاعتراض اجدر فناسب ان يجعل فى عمدة الكلام ولذا قال فيه لقد جئت شيئا نكرا وفى الخرق شيئا امرا ولان خرق السفينة لم يكن عقيب ركوبها وقتل الغلام كان عقيب لقائه وفى قصة القرية يحتمل ان يكون قول موسى مستانفا والجزاء استطعما وان يكون جزاء استطعما صفة قرية ومنها ان الخضر عليه السلام قال فى تاويل خرق السفينة فاردت ان اعيبها بالاسناد الى نفسه لظاهر العيب وفى تاويل قتل الغلام بلفظ الخشية والاسناد اليه بنا ...... لان الكفر مما يخاف ان يعشاه كل احد وفى تاويل اقامة الجدار فاراد ربك ان يبلغا اشدهما بالاسناد الى الرب لان بلوغ الاشد وكمال السن محض مشيئة الرب من غير اثر لمشيئة العبد وكذا يعد من الاطناب وهو فى موقعه قول موسى رب اشرح لى صدرى بزيادة لى وكان الاصل رب اشرح صدرى اى وسعه لتحمل اعباء الرسالة وسائر التكاليف والتبليغ ورديء اخلاق فرعون والنكتة فى هذا الاطناب انه يفيد زيادة تاكيد الطلب لانشراح الصدر مع ان المقام مقام مزيد احتياج الى ذلك اما الاول فلما فى الاجمال ثم التفصيل من زيادة التاكيد والتقرير واما الثانى فلان هذا الدعاء كان وقت ارساله الى كفرة معاندين قد بلغوا المكاره وصنوف الشدائد لا تحصى

فهو لا معها اي مع زيادة لي وهي من تاكيد بيان الانكور وهو مفعول الكسا وقوله بدونه اي بدون لي وكان الاظهر بدونها اي زيادة لي
وجعل الضمير للتاكيد اولا كسا الكلام مما لا معنى له وان كان مع الهمزة اي الا كان عطفا على لا كسا وليس القصد الى ان
كلا من الامرين يكمل المجموع ولما يرد معلق لم يزد احتاج **قوله** وقول البلغاء هستفاء خبره في موقع ومن
الاطناب حال من موقع وهذا اولى من العكس ومثل منصوب مفعول لقوله وخلافا في موقع الحال من لا واصلحك الله والواو عاطفة
للدعاء على الخبر المدلول عليه بكلمة لا اي ليس الامر كذا وجاز مع كمال الانقطاع لدفع ايهام كون النفي عايدا الى الدعاء فمضمر الدعاء
له دعاء عليه ولذا كان في موقع اي موقع **قوله** وكذلك ان بعد باب نعم وبئس من افعال المدح والذم موضوعا
على الاطناب لاجماعهم في ان اصل معنى نعم الرجل او رجلا زيد وبئس الرجل او رجلا عمرو وعلى الوجه الاول والاوساط
كان ينادي بان يقال نعم زيد وبئس عمرو ولكن لم يجز في حكم الوضع مثل هذه العبارة ولم يرد الاستعمال به والاطناب انما كان بطلق
حيث يكون هناك عبارة اخصر مما عارف الاوساط وحيث لا فلا فما لنظر الى ذلك الكلام المختصر المعروض المقدر اعني نعم زيد
وبئس عمرو كان المذكور المحقق اعني نعم الرجل او رجلا زيد وبئس الرجل او رجلا عمرو اطنابا لكن وضعا من الواضع لا استعمالا
من المتكلم كما في سائر الاطنابات اذ لم يوضع الا كذلك ولم يرد الاستعمال الا بذلك فلاجل هذا فوض عده من الاطناب الى ذلك
وقيد بالوضع على الاطناب شعار ذلك ان بعده موضوعا على الاطناب وبما اعتدوا ابدوا قيل ان المعنى ذلك ان بعد من
الاطناب **قوله** وان يحمل اي ذلك ان يحمل الحكمة للواضع في وضع الباب على الاطناب طلب تعين المدح او الذم
او لفظ الحكمة او يقال حكمة الواضع في وضعه ذلك والافعال وجه حسنه او النكتة او نحو ذلك وضمير لاقتضائهما لكونهما للنعو وبئس
واللام الاولى متعلقة بتوجه والثانية باقتضاء وضمير جمعهما للمدح والذم العامين وضمير خلافهما لخصال الحمد وضمير كونهما للمدح
والذم العامين ان نعم مثلا موضوع للمدح باي خصلة يكون من الخصال الحميدة وبئس للذم باي خصلة يكون من الخصال الذميمة
بخلاف مثل شرف وكرم وحسن وقبح ومعنى الشيوع ان الاطلاق يصرف الى العموم حذار ترجيح احد المتساويات وظاهر هذا
الكلام ان مثل نعم الرجل زيد يفيد مدحه بكل خصال الحمد وليس كذلك اذ لا يفيد الا المدح بكمال الرجولية وما يتعلق بها ونعم الشاعر
بالشعر ونعم الشجاع بالشجاعة بل المراد ان كلمة نعم مثلا لا تدل في باب المدح على خصلة معينة بل نعم الخصال حتى يصح نعم الرجل ونعم
الفاضل ونعم الفارس وغير ذلك والاقرب ان المراد ان مثل نعم الرجل لجمع خصال الرجال ونعم الامير لجمع خصال الامراء ونعم الفارس
لجمع خصال الفوارس الى غير ذلك **قوله** ولجعل منصوب معطوف على تعدد ولجعل الكلمة يعني ذلك ان يحمل وجه بعين المدح
العام والذم العام انكه توجه المدح العام الى المخصوص بالمدح اجمالا اولا بالاسناد الى اسم الجنس الصادق عليه او الى ضميره المبهم
المفسر باسم جنسه وتفصيلا ثانيا بذكر المخصوص خبرا للمبتدا اي هو زيد ولا خفاء ان للاثبات مرتين او كدو الاجمال ثم التفصيل
في النفس اوقع والضمير المنصوب في اضربه وفرقته لزيد وكذا المجرور في له واما المنصوب في توجيه فللمدح وجواب اذا قلت
نعم رجلا محذوف اي كيف توجه المدح الى زيد اولا على سبيل الاجمال وما بحال الاول انما وجه المدح الى زيد اجمالا لا
لا سوقف على كون اللام للجنس دون العهد لانه لا اراد به العهد الخارجي المشار به الى معين بل العهد الذهني المشار به الى البعض
من الجنس باعتبار عهده في الذهن وهو ايضا يصدق على زيد ويحمل فيحصل توجه المدح اليه اجمالا كما في لام الجنس بل اذا تاملت
فالفرق قليل جدا اذ ليس المراد بالجنس الطبيعة التي لا يصدق على الافراد ولا الجنس من حيث الوجود في ضمن جميع الافراد على
معنى الاستغراق بل من حيث الوجود مع قطع النظر عن الكلية والبعضية على ما مر في تعريف المسند اليه باللام ولعدم صرح ثم بانه
قريب من النكرة وان مثل اللئيم يسبني من هذا القبيل والجواب انه احتراز عن حمل اللام للعهد الخارجي مشارا به الى زيد فانه
افاد التكرير لم يعد الاجمال ثم التفصيل الثاني ان حمل الضمير في نعم رجلا لزيد مما لا وجه له اصلا اسيما على القول المختار وهو ان المخصوص
خبر مبتدا او محذوف اما اولا فلانه لا معنى لتفسيره بالنكرة واما ثانيا فلانه لا وجه للافراد في مثل نعم رجلين الزيدان
نعم رجالا الزيدون والجواب انه يجوز ان يفسر بالنكرة من جهة انه وان كان لزيد لم يعلم بعد انه لم يعلم جنسه ومالم يذكر زيد لم يعلم
عنه وبهذا الاعتبار يحصل الاجمال ثم التفصيل والابهام ثم التفسير وان يكون التزام استتار الضمير دون ابرازه في المثنى
والمجموع من خواص هذا الباب لمشابهته الاسم الجامد في عدم التصرف حتى ذهب بعضهم الى انه اسم هذا والاقرب ان الضمير
عايد الى متعقل معهود في الذهن مبهم باعتبار الوجود ملتزم تفسيره بالنكرة لتعلم جنس المتعقل في الذهن ويكون في اللفظ مباشر
بالفاعل ولا يلتبس المخصوص بالفاعل في مثل نعم رجلا السلطان وبعد تفسيره بالنكرة يقوم مقام نعم الرجل في حصول الاجمال والتفصيل
والابهام والتفسير ولهذا ينبغي ان يحمل كلام المصنف بان يحمل معنى اضمره وضعه موضعه ضميرا غير مذكور المرجع سابقا وفسر ذلك
الضمير باسم جنس هو من افراده والدليل على هذا انه صرح في اخراج المسند اليه على خلاف مقتضى الظاهر بان هذا المضمر موضوع
موضع المظهر وان نعم رجلا مكان نعم الرجل **قوله** وان هذا الباب بكسر الهمزة ابتداء كلام معطوف على ما سبق
يعني ان باب نعم وبئس متضمن للطائف منها الاطناب الواقع موقعه لاشتماله على التفسير المناسب للمقام على ذكرناه ومنها
اشتماله على تقدير السؤال وبناء الجملة المحذوفة المبتدا عليه وقد عرفت لطف البناء على السؤال المقدر وتنزيله منزلة الواقع فيما سبق حيث
فارع بحث الفصل والوصل في الحالة المقتضية للقطع ان تنزيل السؤال بالفحوى منزلة الواقع لاغناء السامع الالتفات لطيفة اما لتنبيه
السامع على موقعه او لاغنائه ان يسأل او لئلا يسمع منه شيء او لئلا ينقطع كلامك بكلامه او للقصد الى تكثير المعنى بتقليل اللفظ او نحو
ذلك لا في فصل متعلقات الفعل حيث قال ومن البناء على السؤال المقدر ارتفاع المخصوص في باب نعم فانه ليس فيه ما للطيفة
ولا حيث من جهات حسن تلك الفوائد لي بعد فانه لعرفها ما ناسب بها اسمى بناء الكلام مناسب جعلها اللطائف ومنها اشتماله على اختصار
ترك المبتدا في جواب السؤال المقدر ولا يخفى حسن موقع الاختصار بترك المبتدا لما فيه من الاحتراز عن العبث على الظاهر واتباع
الاستعمال الوارد على ترك النظاير كما مر ولو لم يكن الاختصار بترك المبتدا سوى انه ميز الكلام في معرض الاعتدال نظرا الى اطنابه
اي اطناب الكلام من جهة الاتيان بالفاعل المبهم ثم يعقبه بالمخصوص والى اختصاره من جهة حذف المبتدا في الجواب او سوى ايهام هذا
الاختصار الجمع بين المتنافيين الاطناب والاختصار آنهما مثل الايهام في جمع الكلام بين الاجمال والتفصيل المتنافيين لكفى في الحسن و
الغرابة لان سحر الكلامي الذي هو البديع والغرابة والدقة المسماة بالسحر الحقيقي في ما هذا العلو والتاثير في النفوس انما هو على امثال
تلك اللطائف والغرائب التي من جملتها ايهام الجمع بين المتنافيين فانه مع عدم تحقق جمع المتنافيين حقيقة لما اشار الى اختلاف الجهة يورث
الكلام لطفا وغرابة فان قلت كيف يستقيم اسناد الابراز في معرض الاعتدال وايهام الجمع بين المتنافيين الى الاختصار بترك المبتدا
وما الذي دعاك اليه والجمهور على ان ضمير فيه وبرزه ايهامه وجمعه للباب اعني باب نعم وبئس قلت اما الاستعانة فهي ان الاطناب
لما كان حاصلا اولا افاد الحقه هذا الاختصار ابرز الكلام في معرض الاعتدال واوهم الجمع بين المتنافيين الامرين ان الجمع بين الاجمال و
التفصيل لما لم يكن للاختصار مدخل فيه بل لذكر المفصل سواء كان على طريق حذف المبتدا او ذكره لم يذكره على هذا الاسلوب
بل على طريق التشبيه واما الداعي فلانه لا يخفى ان هذا الباب ميز الكلام في معرض الاعتدال وان كان على سبيل المجاز
بل هو بعينه مرر في هذا المعرض وقد اطلعناك في موقع الحال من قول كما او من فو امتضمن
للطائف يعني قد علمت من الكلام في الغصون الاربعة كيف تحصل جهات حسن الكلام فتفتش عنها وتامل لك ان تعلم
ذلك في باب نعم وبئس مملوا بجهات من الحسن لكون المسند فعلا مبنيا عن المدح العام والمسند اليه معرفا باللام او مضمرا مبهما
مفسرا بالنكرة ثم تعقيب ذلك المسند اليه بطريق الجواب عن السؤال المقدر وما في ذلك من التشويق وزيادة التقرير وتكثير اللطائف والاضمار
وتقدير السؤال وما في الجواب من الاختصار وترك حذف المسند اليه ولطافة احداث الاعتدال وغرابة ايهام جمع المتنافيين

فعل بل الناس مجزوم على جواب الامر وكب المرجوع اليه عطف عليه اورد بلفظ الماضي قصدا الى تحقق وقوعه ومعنى احسانا الجبار
احسانا كما سوال المجار ونفس الامر من اقوال النحويين في هذا الباب حيث اختلفوا في موضعين احدهما ان المخصوص مبتدأ او الفعل
مع فاعله المضمر او المظهر المفسر خبر مقدم عليه او هو خبر لمبتدأ محذوف على امارات وفرعت عن كونه في تقدير جملة اسمية محذوفة
المبتدأ واقعة جواب سوال مقدر مسائل على ذلك كثير من النكت واللطائف ولهذا كان المختار عند المحققين مع ما في الوجه الاخر
من جهات المرجوحية مثل كون خبر المبتدأ جملة انشائية ما او ان جوزناه فلا كلام في قلته بل في احتياجه الى التاويل عند البعض و
مثل التكلف في اعتبار العائد الى المبتدأ بجعل اسم الجنس او الضمير بمنزلة العائد وفي اعتبار الابهام ثم التفسير الذي عليه وضع
الباب بجعل التمام تقديم هذا الخبر في الغالب ابهاما وذكر المبتدأ في الاخر تفسيرا ومثل جعل الضمير المعبر عن المبتدأ المتقدم
مقدرا عن مطابق له وعن عائد اليه عند التحقيق مع الاحتياج الى العائد وثانيهما ان اللام في الفاعل او ما اضيف الى الفاعل
يجوز ان يكون للعهد او بمعنى كونه للجنس والحق انه ان اريد بالجنس ما يعم كل الافراد حتى ان الرجل بلا مرية حتى يكون معنى نعم الرجل
زيد نعم الرجال او كل رجل وانه زيد على طريق تعميم العموم كل العموم فلا خفاء في ان الحسن المعنى عليه ولا يستقيم عليه وان اريد به الجنس
لا من حيث الوجود والنظر الى العدد فلا خفاء في ان الحكم بالجودة وعدمها والممدوح والمذموم وبانه زيد او عمرو لا يصح بالنسبة اليه
وانه لا يصح فيه التثنية والجمع وقد صح نعم الرجلان اخواك ونعم الرجال اخوتك وان اريد الجنس من حيث الوجود والتعدد و
احتمال الكل والبعض وصحة التثنية والجمع فلا كلام في صحته وفي كون المعنى عليه وانما الكلام في غيره عن المعهود الذهني
واما تعين ان يكون للعهد فان اريد العهد الخارجي بان يكون الرجل اشارة الى زيد بعينه سبق الذكر لاخفاء كما في الذكر سابقا
فلا خفاء في انه بعيد خارج عن قانون العهد مفوت لما عليه وضع الباب من الابهام والتفسير وان اريد العهد الخارجي بان
يراد بالرجل البعض من الحقيقة باعتبار عهديته في الذهن من غير تعيين لبعض الافراد وهو حق لا وجه لمنعه بل الوجه هو الاظهر

واعلم ان باب التفسير المبهم لما جعل الاجمال والتفسير من جهات الحسن في باب نعم وبئس بل معظمها
عمدتها اورد لزيادة بيان لذلك وتعميم ما لا باب التفسير وسوقا لا تحصى افراده ما بين سوال عن اصله لطلب الاجمال و
التفصيل فلولا انه من جهات الحسن ومزاياه الكلام لما عدل بهذا الباب العظيم القدر الكثير الورود في الكلام عن اصله لاجله
والمراد بالتمييز عن المفرد ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة بام تام بالتنوين او نون التثنية او الجمع او بالاضافة وبالتمييز عن الجملة
ما يرفع عن ذات مقدرة مدلول عليها بالنسبة في جملة او ما يشبهها فان قولك طاب زيد يدل على نسبة الطيب الى شيء مبهم من اشياء
زيد نفسه فقولك نفسا وجعل الاصل في طاب عمرو فرحا وامتلأ الاناء ماء طير الفرح زيدا على الاسناد المجازي وملأ الماء
الاناء وتنبيها على ان الفعل الذي يكون هو المسند الى التمييز في الاصل قد يكون الفعل المذكور بعينه كما في طاب زيد نفسا
وقد يكون غيره مما يلاقيه في الاشتقاق او المعنى كما في المثالين واما الازهر كما في فجرنا الارض عيونا فان اصله فجرت
عيون الارض وكان الاولى ان يمثل بهذا   والمصادفة متعلق بقوله مرتبطا ومرتبطا بمربط
لحسن الاجمال والتفصيل في صورة جزئية من التمييز فاخرى من غيره ولما كان كلامه في التمييز فيما اشتمل عليه
اعني اشتعل الرأس شيبا قال وفي هذه الجملة وفيما قبلها لطائف دون ان يقول وفي رب اني وهن العظم مني و
اشتعل الرأس شيبا لطائف والمبالغة اظهار الشكوى وانه كلمة مبتدأ خبره لا يحتوي والمعنى على انكار ان لا يحتوي
من كلمات القرآن على لطائف واستبعاده اي ليس لا يحتوي من كلماته ان لا يحتوي من جملة والمعنى انه ما كلمة عدم
احتواء الجملة على لطائف ومع انكار لا يحتوي الكلمة عليها والغرض استبعاد عدم احتواء الكلمة واستحالة عدم احتواء
الجملة وعلى هذه الطريقة معنى قصد الاعماقا ورد الجملة زيادة استحالة عدم احتوائها فوق الجملة على لطائف

فصل الاعمس ٣

والامر ما يلي لسكر للتعظيم وما ابهامه واللام متعلق بالفعل ومصدرية وهي مع الفعل وما عطف عليه اعني ما
اجار وا مبتدأ والجار والمجرور خبر مقدم واهل الوبر سكان الخيام واهل المدر سكان الابنية وضمير منهم للمستنظرا
الى المعبودات كثير في رب الى اخره فاعل يلي واما اجاروا اشفقوا احالوا بكلمة الكل والاصدروا ولا رجعوا هناك
اي قوي جام للاوح الاه عليهم عن موصوف كالصورة ولا صفة كالفصاحة والبلاغة المشار اليها بقوله من مثله على ان صفة
سورة والضمير لما نزلنا اي بسورة كائنة من مثل القرآن على سواء الوجه للاوجه مذكورة في موضعها واما اذا جعل الضمير
لعبدنا اي ممن هو على حاله من كونه بشرا اميا لم يقرأ الكتب ولم يتعلم العلوم او جعل من مثله متعلقا بقوله فأتوا و
الضمير الا لعبدنا لما ذكرنا في حواشي الكشاف فالمعنى رجعوا عن ادنى شيء من الكلام اي مجرد موصوف او
صفة فضلا من جملة فضلا عن سورة وكسبان جعل المراد هذا على كل تقدير   على انهم حال من فاعل
اجاروا او صدروا او الضمائر لم كانوا اليها به الخراص جمع حريص الرهان المراهنة والمعاجز الاولى بالنوع
مواضع الفخر والثاني من الثالث بالضم اسم فاعل من فاجره غالبه في الفخر والاصهبان الاندال التي لهم ما كان
قبله عصب جمع حرصوا اي من تفاخرهم والعضب السيف القاطع والكهام الكليل والصب فعل من صاب المطر
نزل والجهام سحاب لا ماء فيه وضمير مطرانه لمفاخرهم واضافة آصب الى المطرات سابقه
والكلام في تلك اللطائف التي في جملة اشتعل الرأس شيبا وفيما قبلها اي اني وهن العظم مني منسوب من جهة المعنى
الى احد اصل معنى في الكلام ومن جهة اللفظ الى احد المراتب الاولى للكلام يعني معارف الاوساط من الى النظر
في التفاوت بين المأخوذ من اصل المعنى والمرتبة الاولى وبين ما عليه نظم القرآن من العبارة والمعاني التوابع
فان قلت الظرف اعني في كم متعلق بالفعل بعده اعني يتصل فيكون المعطوف جملة ولا معنى لعطفه على التفاوت واعتبار
حرف الجر فيه فلا بد من عطفه وهذا كما تقول نظرت في الكتاب وفي كم فن يحصر وعلى كم فن يشتمل ليس كذلك الا
في كم فن عطفا على في الكتاب قلت لا مخلص سوى ان يقال هو مفسد والنظر المعلق في كم درجة يتصل الظرف الاول
المأخوذ بالظرف الاعلى المذكور في القرآن وكذا في المثال المذكور بقدر نظرت في الكتاب ونظرت لا اعلم
في كم فن يحصر وهذا كما في قوله تعالى اذ يلقون اقلامهم ايهم يكفل واما حمله على النظر في التفاوت وانه في كم درجة
يتصل بحذف ان مع الاسم وابقاء الخبر فسديد من جهة المعنى لكن لم يعهد مثله في الاستعمال ولا هو موافق
للقياس لكونه بمنزلة حذف بعض الكلمة   وعرفته بالنصب عطفا على اصل والشيخوخة في مصدر
شاخ كالكينونة في كان المتعرض لها صفة ضعف البدن وشيب الرأس اي اللذين يعرض لها
اما وهن عظام بدني لكونه ابلغ في التعبير من جهة اشتماله على تقوي الحكم اما على راي الشيخ عبد القاهر فظاهر
كما مر واما على راي المصنف فلانه في معنى انا وهنت فيتكرر الاسناد   ثم لطلب بعد بران
الواهن مني عظام بدني لا يريد بهذا الحصر والاختصاص اذ لا دلالة لوهنت العظام من بدني على الحصر والاولى
به الوهن الى عظام بدنه ليرد الاعتراض بانه حاصل في اني وهنت عظام بدني فيدفع بان المراد دريادة الحور
بل المراد انه يفيد تقرير نسبة العظام الى بدنه من غير دلالة على تقريره وتثبيته كذلك بخلاف وهنت العظام
من بدني فانه يفيد تلك النسبة اجمالا او لا حيث احتمل ان يكون العظام من بدنه كما احتمل ان يكون من بدن
ولده او والده او غلامه وتفصيلا ثانيا حيث قال من بدني كما ان شرح يفيد طلب الشرح لشيء يحتمل ان يكون الصدر
وان يكون غيره وصدري يفيد تفصيل ذلك فالذي سبق في معنى الاجمال والتفصيل ههنا اي في اني وهنت العظام

بلغت ع

اي على معنى الاجمال والتفصيل ... ص م

الواهن

من بدني فقوله إنّي عظام بدنه للاشعار بان القصد الى الفاعل بصفة الاشتمال على النسبة الاضافية فيه
لصحة حصول هذا المجموع بوهن البعض دون كل فرد يعني ان وهن العظام انما يفيد شمول
الوهن كل جمع جمع لا كل فرد فرد لان ورود ما يتناول الجمع في الجنس وان المفرد ما يتناول الجنس والجمع في حمل
الجنس لا يتم في وحدانه ولهذا قيل في قراءة وكتابه ورسله ان الكتاب اكثر من الكتب وفي قوله تعالى والملك على
ارجائها انه ابلغ واكثر من الملائكة واطبقوا على ان استغراق المفرد شامل لكن قد عرفت فيما سبق ضعف ذلك وانه انما
هو في مثل لا رجل ولا رجال دون جاءني الرجل او الرجال وسجد الملك وسجدت الملائكة فعلى صحته وهن المجموع بوهن البعض
مع لا دفع او كذا على صحته وهنت العظام اذا وهنت ثلاثة من اربعة عظام عند قصد الاستغراق فالوجه في
افراد العظم ما ذكره صاحب الكشاف وهو ان القصد الى ان هذا الجنس الذي هو قوام البدن واشدها تركبت منه
الجسد قد اصابه الوهن ولو جمع لكان القصد الى معنى آخر وهو انه لم يهن منه بعض عظامه ولكن كلها لان العدد في الكلام
سوى ما تعلقه والمعاني الكلية والشمول سوا البعضية مثلا انما يقال جائني القوم كلهم لمن يتوهم ان الجائي بعضهم لا كلهم
فكذا وهنت العظام بصيغة الجمع وقصد اصابة الوهن كل عظم انما يقال لمن توهم ان الواهن بعض العظام لا كلها وفيه الالتفات المعلم
ويكذا ترك عطف على تركت يعني المرتبة الثالثة واشتعل شيب راس استعارة بصريحه سنا اشتعال الشيب
وبياضه في الراس باشتعال النار ويجوز ان يكون مكنية شبه الشيب بالنار واثبت له الاشتعال تخييلا ولما كان القصد ههنا الى
ان اشتعل شيب راسي ونحوه استعارة ابلغ من شاب راسي وهو حقيقة قال فيما تركت الاستعارة ابلغ من الحقيقة مع ان الذي
ياتي في علم البيان هو ان المجاز ابلغ من الحقيقة والاستعارة ابلغ من التصريح بالتشبيه ثم تركت اي تلك المرتبة التي
هي ابلغ الى ابلغ منها وهي اشتعل الراس شيبا وكونها ابلغ مبتداء خبره من جهات ثلاثها تكرر سنا او كونها على
ان التمييز لا يكون الا نكرة لا يكون ينافي ان يكون للتفخيم وافادة المبالغة على نحو وهن العظم مني يعني على
سلوك طريق الاجمال والتفصيل فان الراس في اشتعل الراس من حيث انه يصدق على راس نعد بسبب الاجمال
ومتى تفصيلا محصل ما ان المشتعل راسه كان مزيد مزيد التقرير على ترك لفظ مني بان على ترك العطف فالترك معلل بالوجه
والترك للتقرير معلل بمزيد مزيد التقرير اذ مزيد التقرير كان حاصلا في اثبات شيء مع جديد مزيد للمزيد لما فيه من تحويل العدول
الى قوى الدليلين اعني شهادة العقل وقد سبق ان هذا يكون على سبيل التخلص الايهام دون المحذوف المذكور
فلا التقرير ما ذكره عند الحذف على العقل ولذا قال وهي اي زيادة مزيد التقرير ايهام حواله ما ذكر مفهوم مني على العقل دون اللفظ
بمعنى انه ليس في الكلام لفظ يدل على مفهوم مني بل عطف اشتعل الراس على وهن العظم الواقع خبرا في وحي جابه مني فحكم بذلك و
بذا عند من لا يرى بعوض اللام عن المضاف ولكون اللام لفظا دالا عليه اي راسي فان من اول الصالح للتقرير هو محل الحوالة وانما
لا يحصلها وانها تهامل معناه الايقاع في الوهم وسوق ايهام واعلم ان الذي هو اي مع وسق الاكمام
جمع كم بالكسر وموعد الطلع وعطاء النور والازاهر جمع ازهار جمع زهر وهي نور النجوم ونحن الجهات اشارة الى جميع ما ذكر في
الحاملين من اللطائف والنكت لا الجهات الثلاث المذكورة لا تكفي اشتعل راسي شيبا من اشتعل شيب راسي والمعنى ان الذي يدل على
ان ما ذكرنا من اشتمال الحاملين على النكت واللطائف المذكورة حق وصواب تعقلها القلوب ويدعو اليها النفوس من احد منهما وسدا امتنانا على من
هذا حضرة ذلك الاختصار البليغ بحذف حرف النداء والمضاف اليه ودلالة مع قلة اللفظ على كثرة المعنى ينبغي ان يكون ما هو المقصود كذلك المنفرد
والمقصد لذلك المبتداء والنداء ولذلك الاشارات ايضا كذلك مشتملا مع غاية الاختصار وقلة اللفظ على كثرة المعاني والجهات وتعدد اللطائف
والاعتبارات لما يعذر في العقول والعادات من ان وضع القاعدة والاساس يكون بقدر ما يقصد ويراد من البناء وعلوه وعلى وفقه وكان

بعد هذا الحاملين واشتمالهما على اختصار في اللفظ مع كثرة في المعنى فكذلك ينبغي ان يكون الحاملان بحسب ذلك للمفهوم العادي ولما كان
من الظاهر المكشوف ان وهن العظم مني واشتعل الراس شيبا بالنسبة الى متعارف الاوساط وسورة تشبه الاطناب الا ايجازا
واختصارا اشار الى الجواب بان الاختصار امر نسبي يعتبر تارة اضافة الى متعارف الاوساط وتارة الى كون المقام جليلا يعبار ابسط
من العبارة التي ذكرت مما نحن فيه وان كان اطنابا بالنسبة الى المتعارف لكنه اختصار بالنسبة الى مقتضى المقام سماوة اشتمل على حذف
البدن ومني وترك العطف الى العظم من حيث كون المقام جليلا باسط من المذكور اعني وهن العظم مني واشتعل الراس شيبا فانه اختصار
الغاية لا لغاية اذا كان مقتضى المقام هو الاسطكان المذكور البسط مطابق لمقتضى المقام فلا يكون طويلا لانا نقول ح لك مقتضى ظاهر المقام ربما
يكون العدول عنه اوفق لمقتضى المقام والحال كما في هذا المقام فان المقصود على كون مجملا انه المقام من الشكوى والمقام المستحق فيه المخاطبة العبارة ويطول
وسوء الاشارة تكرر في الاختصار يعني الكلام ولا يحيط بوصفه الخط ما يعني جملا الاسعد الاعادي جمع افواق جمع فوق الفيقة اللبن يجمع
بين الحلبتين والامراء الحلو والاسد دارها ثم وقع صفة اثام سعد بر الفوائد من فوائد اللفظ المصارع استحضار وانما الى ان العول
لما كان اجراؤها على جار من كان القائل وسوا بوا العلاء حاضر المراد الطلوع من اضافة الصفة المشبهة الى الفاعل وكذا الام المعت كالحسن
الوجه والاحسن الوجه ولذلك الاضافة الى المفعول على ليمع بالجمع بين اللام والاضافة كالجر ومن اي من يكفل بمعنى ان المسيح ان
معيب المهرا اي من يهما وامره ولا يعتب لان معيب الموت وسوا امره ومن كل من له وان الكريم وصف يوصف صاحبه وبارع عن كريم
وغاضوا على الذي سحو واستولى لا يكون الا مات او يدرك اي ويدرك الامر كله رجوع الى الحوفي ان الكائنات كلها بمشيئة الله تعالى وقدرته
وسوم مر العادي في ما طاف المرور والعالج لي لمسيه ووقوعها بوقوع جميع افعال الحيوانات الى تعديه اللهم بصرنا بنور هدايتك وارنا
للمعبود الى طل عبادتك فان الامر كله بقدرتك ومفوض الى مشيئتك اعلم ان القصر في اللغة الحبس يقول قصرت اللقحة
على ولدها اذا حبست لبنها عليه وهي مقصورات في الخيام محبوسات وفي الاصطلاح جعل بعض اجزاء الكلام مخصوصا بالبعض الآخر ولا يجاوز
ولا يكون ايضا الا اليه فكانه مخصوص عليه وقد عد مباحث من احوال المسند اليه ثم اشار الى انه قد يكون حالا للمسند والى انه لا اختص بالمسند اليه والمسند
فقال وههنا نعم عدم الاختصاص بيان جريانه بين الفعل والفاعل مثل ما قام الا زيد وما قام زيد بل قعد او لكن قعد وبين الفاعل والمفعول مثل
ما ضرب زيد الا عمرا او ما ضرب الا زيد وبين المفعولين مثل ما اعطيت زيدا الا درهما وما علمت فاضلا الا زيدا وبين الحال وذي الحال مثل ما جاء زيد الا راكبا
او ما جاء راكبا الا زيد وبين كل طرفين اي جزئين من اجزاء الكلام ومتعلقين من متعلقات الفعل مثل ما مررت الا بزيد وما خرجت على بل بصرت وما جلست الا
او يوم الجمعة وما قعدت امامك او يوم الجمعة بل امت او لكن قمت وما ضربت الا تاديبا وما ضربت تاديبا بل شتمه وما طاب زيد الا نفسا وما طاب نفسا الا
زيد فان قلت قد صرح فيما سبق بان القصر يجري فيما بين المسند اليه والمسند ويكون للمسند على المسند اليه كما يكون للمسند اليه على المسند وهو شامل لما بين الفعل
والفاعل لما احل ما عدا المسند اليه والمسند فعال لم تولد مختصا بهذا الفن وكان ينبغي ان تقول ما بينا القصر كما يجري بين المسند اليه والمسند يجري بين الفاعل
والمفعول وبين المفعولين قلت قد مر فيما سبق انه يريد بالمسند اليه والمسند المبتداء والخبر دون الفاعل والفعل وسبق على ما ينبغي من كلامه ثم انه
يلزم بمعنى ان يعلم انه لا يريد بجريانه فيما بين الفاعل والمفعول ونحوه ذلك قصر الفاعل على المفعول مثلا وبالعكس اذ لا معنى لذلك بل قصر فاعلية اي
نسبة الفعل المنسوب الى الفاعل على مفعول الى العياس وقد صرح بهذا فيما سياتي حيث قال الصفة المقصورة على عمرو في قولنا ما ضرب زيد الا عمرا
هي ضرب زيد والمقصور على زيد في قولنا ما ضرب عمرا الا زيد هي الضرب لعمرو وعموا انه قصر الفاعل على المفعول ونحوه عبارة عن هذا المعنى
من غير اشتباه وانت اذا اتقنت اعتبار هذا فلا من تخصيص اكثر الامثلة والبيانات هنا بين المبتداء والخبر حتى قال
في الايضاح وقد ذكرنا القصر فيما بين المبتداء والخبر بالطرق التي سبق وقد حان ان نذكره فيما بين غيرهما وحاصل معنى القصر
تفسير لمعنى القصر في تقسيمه الى قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف ثم قسم كل منهما الى قصر الافراد وقصر القلب مع التنبيه على انه
يريد بقصر الافراد ما يعم القسم الذي يسميه بعضهم قصر التعيين فقوله تخصيص الموصوف بوصف اي جعله صاحبه غير شامل له ولغيره ادخال الباء في المقصور عليه على

بما

ما سوا الاستعمال العرفي العامي وهذا على الاستعمال الشائع العربي فمعنى تخصيص الموصوف بوصف جعله منفردا به غير مشارك لموصوف آخر في موصوفيته ويكون
الا في المقصور ويكون هذا قصر الصفة على الموصوف لا الموصوف على الصفة وقوله دون ثان اي متجاوزا وصفا آخر يكون ثانيا مماثلا للاول
سواء كان واحدا او اكثر فيتناول القصر الحقيقي والاضافي بالنسبة الى وصف واكثر وهذا اسد مما ذكره صاحب الايضاح من ان السكاكي اهمل
القصر الحقيقي وقوله لمن يعتقد شاعرا او منجما اشارة الى القسم الاول من قصر الافراد وسواء يكون معه السامع شركة الوصفين على التحقيق وهذا
الذي يسمى قصر التعيين عند صاحب الايضاح باسم قصر الافراد وقوله لمن يتوهم ترددا على احد الوصفين اشارة الى القسم الثاني منه وسواء يكون معه شركة
الوصفين على الاحتمال وهذا الذي يسمى قصر التعيين ومعنى ازالة الشركة في الاول ظاهر وفي الثاني قطع الشركة الاحتمالية وقوله او يوصف مكان آخر
عطف على بوصف دون ثان ومكان نصب على الظرف اي بوصف واقع مجعول في مكان وصف آخر واحدا كان او اكثر الى آخره فيتناول القصر
الحقيقي وان لم يصح في الوجود قصر موصوف على صفة دون جميع ما عداها او مكان جميع ما عداها على الاطلاق وفي التمثيل بالشعر والنجم اشارة الى
ان الاشتراط في قصر القلب تنافي الوصفين والاخراج مثل زيد شاعر لا منجم او ما زيد منجم بل شاعر لمن يعتقد منجما لا شاعرا عن اقسام القصر كان التمثيل
في قصر الافراد بالقيام والقعود اشارة الى انه لا اشتراط فيه عدم تنافي الوصفين لان قصر التعيين مصرح فيه فلو اشترط عدم التنافي لخرج مثل زيد قائم لا قاعد
لمن يردده بينهما عن الاقسام وانما رفع زيد منجم بل شاعر اللغة التميمية على الحكاية هذا اختلاف المعطوف والمعطوف عليه في الاعراب الظاهر وقوله او
الى تخصيص الموصف عطف على الى تخصيص الموصوف وهو افراد او قيام مقام دون موصوف ثان وقوله او قيام عطف عليه قائم مقام مكان موصوف آخر
وقولك ما شاعر الا زيد او ما قائم الا زيد كلام من مبتدأ وخبر مقدم لاستحقاق علامة الا وسد الخبر المستثنى منه مقدر عام اي ما شاعر او ما قائم احد الا
زيد ويحتمل ان يكون قائم الا زيد فاعلا لقائم لاعتماده على النفي ويكون قائم مبتدأ من قبيل الصفة الواقعة بعد حرف النفي وانه الظاهر ومن الغرائب ما ذكره الشارح
العلامة ان العدد ما احد شاعر الا زيد لا شاعر احد الا زيد لان خبر لا لا يتقدم على اسمها ان لم يعمل الا في الاصل العمل وانه لو اول العامل وهو
الفرع على الاصل ويريد انه لا اتساع في اللغة العامة لتقدم الخبر مع ما والعمل والاعراب اطبقوا على انه بعدم الخبر فيبطل العمل بصيغتها في باب العمل كان جعل
من اللغة الغير العاملة لكون علي وفق ما زيد منجم برفع الاسمين ومع هذا الكلام الحكم منقول من احد من النحويين الا الاستدلال معقول عند ... فانس
مع القطع بانتفاء الجامع في الفرع واعرف ذلك ... ما نهم ... ان ما ذلك كلام ... الابلوم بعدم الخبر على الاسم في ... كان
العمل بالطلا بالتحقيق ... وامر الشارح ان الجمع المنفي ليس ... لانهم وجدوا المكسور مع اتحاد ذي ... بالفعل قوله في حيث من الجهات مثل
بلد او قرية او دار او سوق او نحو ذلك في المثال الذي جعلها الجمع صفة ويوافق الاستعمال الشائع على ما قال الشيخ عبد القاهر اذا قلت ما جاءني الا
زيد لم يرد انه ليس في الدنيا قائم سواه لاستحالته وانما يعني ما قام حيث نحن او بحضرتنا او ما اشبه ذلك والفرق في هذا بين الشاعر والقائم ان العالم
في مثال القلب لمن يعتقد ان شاعرا في قبيلة معينة او طرف معين
وللقصر طرق اربعة لم يعد منها ضمير الفصل ونحو تقديم الاخبار
يريد بالطرق ما يسلك للقصر فيما بين طرفيه كالفاعل والمفعول كالمفعولين ونحو ذلك وهذا احسان بين المسند اليه والمسند وفي قوله بحسب مقام السامع
اشارة الى ان الامثلة لا تتعين للافراد والقلب الا بالنظر الى حال السامع واعتقاده والمذكور فيه لاجل الاختصار لا انما يتبين القصر القلب
دون الافراد والتعيين في مثل جاءني زيد لا عمرو وانه لم يكن من عمرو مجيء مثل ما كان لزيد وانحصر من حروف العطف على بل ولا لظهور ان لا مدخل في ذلك
لغيرهما سوى لكن فعلى ما شاء في عطف المسند اليه اذ شرط طرقها للقصر العاطف ولم يذكر منها الا ان المراد بالطرق ما يسلك لاقسام القصر فيما كل عطف
ومعنى عدم الفهم لكون المضاف اليه منونا كما في الغايات من قبل ومن بعد لما من التشبيه بالظروف في البناء ولكون حركته ما بين الاعم
سعر المعطوف عليه تقول ما بينت زيدا لا غير ومررت بزيد لا غير وذهب بعض النحويين الى ان لا هذه لنفي الجنس دون العطف والمعنى لا غير زيد شاعر
معهود الى النوع لا الاستثناء ولا عدل عن غير وليس الا في هذا المقام فعلى سبيل المناسبة والمشابهة لظهور ان ليس من العطف في شيء وان
القصر المستفاد منه راجع الى النفي والاستثناء ولهذا قدر اسم ليس نكرة عامة بالنفي لبعد اخراج المذكور من القصر عليه كما تقول ابتداء ليس
شاعر غير زيد او الا زيد وفي هذا لكن المسند اليه او نوى المسند الا انه لم ان يعول المسند بالخبر هو المستثنى منه المحذوف اي ليس شاعر الا

احدا الا زيد الابعا لم لا يجوز ان يكون الاستثناء من المستثنى العام المذكور ويكون الخبر محذوفا كما في لا اله الا الله لانا نقول حينئذ يكون
المجاز سواء وقع ما الكلام في التعجب وما بيها اي باقي الطرق اليعني ليس او ما او لا او ان في الاستثناء وبالا او غير او سوى
والامثلة المذكورة يحمل على الافراد والقلب بحسب حال السامع واورد من التنزيل اربعة امثلة لقصر الافراد ومثال لقصر القلب فيقول تعالى وما
محمد الا رسول ان المخاطبين نزلوا المعتقدين للاكرام على ما يشعرنا بهم عدم تعليقه لهم قضا وامر المعتقدين ومنكر الرسالة او البعد عن
الهلاك فصل بهم مقصورا على الرسالة لا يتجاوزها الى البعد عن الهلاك فصير لهم منزلة المعتقدين مع انهم لم يكونوا معتقدين بل منكرين اخراج الكلام
على خلاف مقتضى الظاهر وانما جعل الوصف الآخر هو البعد عن الهلاك دون المعرة وصيرهم منزلة المعتقدين دون المنكرين لان يقاما اوب
الى الحق وما انتم الا بشر مثلنا الذي هو نبي عليه السلام رضي الله عنهم حسابهم مقصور على الاتصاف على ربي لما كانت الصفة في جانب المحصور عليه
ظاهرة وكان ظنه ان هو ما ان المعنى على ان وصف الحساب مقصور على ربي لا يتجاوزه الى الغير في الوضوح والتصريح بوصفه ان المقصور
عليه وموصوفه الحساب المقصور وادخل حرف الجر على ربي وعلى ربي يطرق الحكاية لكن الحق ان الحساب متصفا بلفظ على ربي اي
الكائن على ربي فالمراد ان حسابهم مقصور على الاتصاف بالكون على ربي لا يتجاوزه الى الاتصاف بالكون على العباد بكسر النون
مصدر بمعنى الانذار والقوم كانهم اعتقدوا في نوح وصفين الانذار وطرد المؤمنين فقال انما مقصور على الاول لا يتجاوزه الى الثاني
ان انتم الا تكذبون من كلام انطاكية لرسل عيسى حين قالوا انا اليكم مرسلون وظاهر انهم قصدوا انهم صادقون المنفي
ان يحمل قول الكفرة ان انتم الا تكذبون على قصر القلب وحمله على قصر الافراد بمعنى القسم الذي يكون المخاطب فيه مترددا مدعيا بثبوت
احد الوصفين من غير تعيين لكون الرسل في تردد دعوى الرسل يعني ان انتم عليه من الجزم بالصدق مما لا ينبغي ان يخطر ببال العاقل بل
غاية امركم التردد بين الصدق والكذب وادعاء الجزم على احد الوصفين كما هو ظاهر شان المدعي عند الدعوى لكنكم لستم كذلك بل انتم مقصورون على
الكذب لا تتجاوزونه الى الصدق والحق وكذا قال في نفي الاشكال وحمله من قصر الافراد دون القلب لا يخفى ان قوله انتم عندنا مقصورون على الكذب
لا تتجاوزونه الى الحق كما تدعونه يعني ليس عن هذا المعنى لدلالة على ان المراد انهم يدعون تجاوزهم الى الحق لا ترددهم بين الحق والباطل الا ان يحمل على الاحتمال اي كما تدعون الامر الى ما قبله اي قبل قوله ما قلت لهم الا ما امرتني به وهو اانت قلت للناس اتخذوني وامي الهين من دون الله
فانه استفهام تقرير يدل على ان الله تعالى كانه جعل عيسى منزلة من قال للناس في الاعراض امر الله به وهو دعاؤهم الى عبادته وامر دون عبادة الله فيكون قول عيسى عليه السلام
ما قلت لهم الا ما امرتني به قصر قلب لا افراد اذ لم يجعله الله منزلة القائل للامرين جميعا او لاحدهما من غير تعيين وفي قصر الصفة عطف على قوله في قصر
الموصوف واثر هنا بعض النظم بالتفصيل مع انه كان يكفي ان يقول افرادا او قلبا ما شاعر الا زيد او ما جاء الا زيد كما في قصر الموصوف وزاد هنا مثال الفعل تنبيها
على انه يجري في قصر الصفة دون قصر الموصوف واقتصر من امثلة قصر الافراد على القسم الاول منه دون ما يسمى قصر التعيين مثل ما شاعر الا زيد وما جاء الا زيد لمن يتوهم ان الشاعر
او الجائي زيد او عمرو وتحقيق وجه القصر لما كان وجه القصر في العطف ظاهرا اجمل على التصريح ما سبق ثم بين مقابله كما في كلمة الا او
كما في كلمة بل لم يحتج الى تحقيق تفصيل بخلاف طرق النفي والاستثناء وانما نص فيه على نفي المقابل بل على اثبات الشيء ايضا عند الحنفية من ائمة الاصول
حيث لا يجعلون الاستثناء من النفي اثباتا ولا يقولون بدلالة ما شاعر الا زيد على شاعرية زيد ولا بدلالة لا اله الا الله على وجود الله والوهيته
ارجع الى تحقيق وجه القصر فيه فجعله في الاول اي قصر الموصوف على الصفة بان ينفي ما زيد مثلا بادخال حرف النفي في ما زيد عن كل صفة او عرض بعد ذلك بان افرض الذوات
جميعها وانما يكون نفي صفاتها بتوجه النفي الى نفي اوصاف تلك الذات المذكورة كزيد مثلا ضرورة ان النفي انما يتوجه الى ما يمكن نفيه وهو ما لم يكن النزاع منكر ونفي ذلك
الذي يقصد بكلامك رده عن الخطأ الى الصواب في طول زيد او قصره والمرء سواده او بياضه او غير ذلك من الاوصاف التي علم بالضرورة او الحس او الدليل ان
الاحوال او الانعام مما ثبوتها او انتفاؤها وانما كان النزاع في كون زيد شاعرا او منجما ساوا انما النفي اي كونه شاعرا او كونه منجما فتوجه النفاة الى نفي
عن حكم النفي وعلى الاشياء جاء القصر اي انحصر الثبوت على كونه شاعرا او نفي كونه منحطا حكم النفي وبناء على ان كون الاستثناء من النفي اثباتا كما هو الاصح
ما الاصول ان يسكت ولو زيد الا اللفظ عليه وقولنا ساوا انما النفي وتوجه البيان دون ان يقول السعادة فيما يتوهم من تعميم النافي بناء على ان الاثبات بعد النفي

وذلك ان ما هو النفي انما هو بدلالة اللفظ دون الارادة والحكم انما يحصل بعد تمام الكلام ولحوق الاستثناء فهو ابعد عن ذلك
والربط حرامك وتحصيل كتابا من علوم اخر اعراض منها وحسن الابواع لما الزط وما لها احوال علي العامل في الطرف المراد بالعلم الاول ما الدين
العربية وسائر العلوم العقلية من العلوم العملية كالكلام والاقسام الحكمية الالهية الطبيعية وليس ذلك الا ان يكون ذلك مطلقا وسلم كل منهما بل يكون
من احدهما او يكون باسم الرياضي بحسب مسافيها كلها او بعضها مجتمعا او منفردا في الكلام في المواد يقول الحصر القوات على منهما على الصنف ان المراد بها الاجسام
وقد ذكر في العلوم الحكمية وبعض كتب الكلام ان الحكم فيما قبل في بعضها ان المقرر خاصة بعد الاجسام وانما وجد لما الثبوت وهو لطرف عدم العمل المراد بالذوات
الواجب المحض من العقل والنفس والهيولى والصورة والجسم فان الذات انما هو بحسب دون موضوع بعد وقد تقرر في العلوم انها مشتملة على ما هو انها من التبدلات والتغيرات
في عالم الكون والفساد وانما هو بسبب الزوال والحدوث للصور النوعية والاعراض والعرض بان في ذلك النفي بقصد حصر ما لا يكون حملا والاشياء من الجواهر
ان جانبهم الاعلى في كلام الدليل الكلام الاطرافي للعبارة عدم العامل للفصل وهل هو اشارة الى ما قول الحكماء من ان الماهيات ليست بجعل الجاعل بمعنى ان دخول الجواهر
والاعراض ذوات سواء وجد الفرائط او وجد ذلك على توجه النفي اليها اصلا لمعنى ان الذات ليست بل الصفات بمعنى انها ليست موجودة او متحركة او ساكنة او غير ذلك من الواقع
ما ذكر من حيث الاستفهام من ان احتمال الاستقبال انما يكون لصفات الذوات لا لنفس الذوات لان الذوات من حيث هي ذوات فيما مضى وفي الحال وفي الاستقبال
واما تحقق وجه الحصر في الثاني اي في قصر الصفة على الموصوف فهو انك متى ادخلت النفي على الوصف المسلم عند السامع ثبوته كوصف الشعر المقرر عندك
وعند مخاطبك انه ثابت وانما النزاع في الموصوف انه زيد او عمرو مثلا او واحد منهما لا على التعيين او عمرو دون زيد وقلت ما شاعر نوجه النفي بحكم العقل
ومعونة القرائن الى ثبوت ذلك الوصف للموصوف الذي ادعى السامع ان الوصف المذكور ثابت له بصفة العموم مثل ان يدعي انه في الدنيا شعراء
او نوع عموم مثل ان يدعي ان في قبيلة كذا شعراء او بصفة الخصوص بان يدعي ان زيدا او عمرا شاعر ان سلم النفي ثبوت ذلك
الوصف لذلك الموصوف المدعى على الوجه الذي ادعى حتى كأنك قلت لا شاعر في الدنيا او في قبيلة كذا او ما بين زيد
وعمرو فمتى قلت الا زيد افاد القصر اي اختصاص وصف الشعر بزيد ونفيه عن الموصوفات الاخر على النفي فضمير الى ثبوت الوصف
المسلم وضمير الموصول اعني اللام في المدعي والمستكن في المدعى يعود الى ثبوته وقوله ان عاما اي ان كان المدعى عاما توجه
النفي اليه عاما وان كان خاصا فخاصا وقوله عاما او عطف على توجه وذلك اشارة الى المدعى له وفي قوله ان عاما كقولك في
الدنيا شعراء اشارة الى القصر الحقيقي فانه ممكن واقع في قصر الصفة مثل ما الامير القاهر والسلطان العادل او المحيط بالعالم
الافلاك بخلاف قصر الموصوف فلم يشر فيه اليه
لان الطريق هو ما يسلك ويشتغل به للوصول الى الغاية وذلك في التحقيق استعمال الكلمة
فانهما معان مصدرية يتصف بها المتكلم ويشتغل به لغرض وما قال ان ذلك اشارة الى ان لا الا انما ليست
الوضع ليس بسلم لا لظهور لسكوته عن القسم الاول من قصر الافراد مثل انما زيد شاعر لمن يعتقد انه شاعر او منجم معا
جهة فان قيل ذلك لما ذكره الشيخ عبد القاهر من انك اذا قلت انما جاءني زيد لم يكن معنى ان يكون قد جاء مع زيد عمرو
بل المعنى ان المجيء الذي يدعيه لزيد عن عمرو فهو كلام مع من زعم ان الجائي عمرو لا من زعم ان زيدا او عمرا جاءا فان
زعمت ان المعنى انما جاءني من بين القوم زيد وحده فانه تكلف والكلام هو الاول قلنا ما ذكر في قصر الصفة على الموصوف من مثل انما يجيء زيد لمن يرى المجيء من زيد وعمرو بل لا يصح استعماله
للقسم الثاني ايضا من قصر الافراد اللهم الا ان يقال انه حافظ ههنا على جهة الاولوية وثمة على
مجرد الجواز ولو بتكلف
والسبب في افادة انما معنى القصر هو تضمنه معنى النفي و
الاستثناء وهذا لا ينافي كون دلالته على القصر بواسطة الوضع لان الواضع هو الذي جعله متضمنا
معنى ما والا ولما كان في افادته القصر خفاء وتردد للبعض بين له السبب والنقل عن ائمة التفسير وائمة

النحو والمناسبة بحث كما ذكر يجري مجرى القول بالتركيب والاشتقاق والسبب من القراءة العشرة عليه
ما والا ومن المطابق لقراءة الرفع المستمر مع بقائه حرم على لفظ المبني للفاعل ومن القراءة مذكور في تغيير
الكواشي وما على هذه القراءة موصولة لا غير على ما لا يخفى ولو كان مراده القراءة الاخرى التي هي رفع الميتة
وحرم على لفظ المبني للمفعول لما سكت عنه لكونه سكوتا عن البيان في موضع الحاجة ولما يبين كون ما موصولة لا كافة
وان كانت لها رجحان من جهة بقاء ان عاملة على ما هو الاصل ولا ينبغي ان يتوهم من قوله ان المحرم عليكم الميتة
ان حرم على لفظ المبني للمفعول لانه بيان للمعنى لا للتقدير ولا خفاء في ان المحرم عليكم والذي حرمه الله عليكم
سواء في المعنى وان المنطلق زيد والذي ينطلق زيد سواء في افادة الحصر ولهذا صحت رواية الكتاب
هذه حرم على لفظ المبني للفاعل ومن ائمة النحو عطف على جميع المفسرين وانما جعل هذا مرسلا وذاك
مسموعا لان ائمة النحو احق بان يلتبس بهم ارباب المعاني ويتشبثوا باحوالهم لان ارباب المعاني من
ائمة النحو اخذون مستفيضون محكومون وعلى المفسرين معتمدون ناقلون حاكمون وقوله يقولون بالى
مفعول يرون او حال يعني يقولون كلمة انما بالى في الكلام لاثبات الحكم الذي يذكر بعدها ونفيها سوى ذلك
من المعلولات مثلا انما زيد جاء لاثبات مجيء زيد ونفي ذهابه وانما جاء زيد لاثبات مجيء زيد ونفي مجيء عمرو
فلا بد من عموم ما سواه من ادنى تخصيص ويذكرون عطف على يقولون والضمير لائمة النحو وذلك اشارة
الى كونها لاثبات ما بعدها ونفيها سواها او على قوله والسبب هو تضمنه معناها والا والضمير للعلماء والرواة
وذلك اشارة الى تضمن معناها والا والربعي منسوب الى الربيعة قبيلة علي بن عيسى
وهو ان كلمة ان يعني ان كلمة ان لتأكيد الحكم وما المتصلة بالشيء لتأكيد تؤكد المعنى الاول فيه كما يحاو حتما و
نحو ذلك فتكون انما لتأكيد على تأكيد الحكم ومعنى قصر الصفة على الموصوف ليس الا تأكيد الحكم على تأكيد فثبت
ان تضمن كلمة انما هذا المعنى وهو معنى تضمينه معنى ما والا وكونه لاثبات ما بعدها ونفيها سواه وهذا كله
ظاهر وانما الخفاء في كون الاثبات الاول الصريح تأكيدا لكون الثاني الضمني تأكيدا على تأكيد ووجه فيما اذا
اعتقد المخاطب الشركة من غير ترديد وتردد ظاهر لان الاثبات بعد اعتقاد الثبوت تأكيد وتكرير وفيما
اذا ردد الحكم بينهما من غير تعيين مبني على ان في الترديد وكون ان يكون الواقع هذا اعني مع ملاحظة ذلك والالتفات
ايضا نوع اثبات فصريح الاثبات يكون تأكيدا واما في قصر القلب فلا وجه سوى ان يقال انه تأكيد لاثبات
المجيء واعتقاد وقوعه في الجملة او يقال لا حاجة في وجه المناسبة الى الجريان في كل صورة من صور القصر وقد يقال انه
تأكيد لكونه تكريرا الثاني والكل بعيد ومراده ليس لا وقوف له اي لا علم ولا احاطة بصناعة النحو للامام فخر الدين
الرازي رحمه الله فانه ذكر في المحصول في وجه افادة انما القصر ان كلمة ان للاثبات وكلمة ما للنفي ولا يمكن توجههما الى
حكم واحد للزوم التناقض فتعين توجههما الى الحكم المذكور وللنفي الى ما سواه ويعني كلمة ان للتوجه
الى المذكور لكونها اسبق وما يجاورها احق لكون الاثبات اشرف لكن معلوم من قواعد النحو ان كل حرف
ان وما صدرته الكلام وانما لا يدخل حرف النفي وان ما ليس كافة لا نافية وانه لا معنى لتوالي حرفي الاثبات
والنفي ثم تعقبها بما هو المثبت ولهذا نسب القائل به الى عدم الاطلاع على علم النحو لكن مراده ان كلمتي ان
وما هي للاصل كذلك فناسب ان يعتبر فيهما هذا المعنى وقوله على ما نطقه في موضع الحال من المعطوف بلا اعني النافية
حال كونها واقعة على الوجه الذي نطقه وثانيا على ضاعف صفتي يعود الى المصدر الفعل وضمير باسب الى
مصدر ضاعف تأويل ان تضاعف وضمير تأكيدها لكلمة ان وقوله وبالعكس اي والقصر الكاين

بالعكس وعلى تاكيد صفة تاكيدا وصريحا صفة ابانا وكذا ضمنا بمعنى ضمنيا وحاصله قد تقرر في
علم النحو انه لا يسوغ الضمير المنفصل الآخيث يتعذر المتصل وذلك بالتقديم على العامل وبحذفه او بكونه معنويا
او حرفا والضمير مرفوع او بالفصل بينهما لغرض او بكون المسند الى الضمير صفة جارية على غير ما هي له وكل
منها مفقود في مثل انما يدافع انا سوى الفصل لغرض بان يكون انما يدافع انا في معنى لا يدافع الا انا فوجب
انما يدافع في استعمال الفصحاء بيته على كون انما متضمنا معنى ما والّا فان قيل انا في المضارع للغائب
فكيف يصح في المتكلم والمخاطب في انما يدافع انا وانما يدافع انت قلنا من جهة انه في الاصل مسند الى المبتدأ
العام الغائب اي لا يدافع احد الا انا او انت فان قيل هل هذا الانفصال واجب قلنا يحتمل الوجوب
نظرا الى ان الفصل المقدر كالمحقق وحينئذ يكون الصحة بمعنى عدم الامتناع على ما يعم الوجوب ويحتمل ان لا يجب
بل يجوز الانفصال نظرا الى المعنى والاتصال نظرا الى اللفظ اذ لا فصل لفظا والاول هو الوجه
فان قيل ذكر في دلائل الاعجاز انه فصل الضمير ولغرضه لان غرضه ان يخص المدافع لا المدافع عنه ولو قال
انما ادافع عن احسابهم لصار المعنى انه يدافع عن احسابهم لا عن احساب غيرهم وليس ذلك معناه وهذا صريح في
جواز اتصال الضمير قلنا لا كلام في جواز اتصال الضمير بل وجوبه اذا لم يكن هو المقصور عليه وانما الكلام فيما اذا
كان هو المقصور عليه ولا يبعد ان يقال كلامه مشعر بوجوب الانفصال ح وبالجملة فالكلام فيما اذا قيل انما يقصد ان
نقل يصح انما يعم بمعناه الظاهر انه ليس كذلك بل معنى انما اقوم ما انا الا اقوم الذائد الحامي الدافع والذائد
حامي الذمار اي يحمي ما لو لم يحمه لزم وعنف من حماه وحرمه الحسب ما لعد ويحسبه المرء من مفاخره وآبائه
مظهر الفارس الهاء على احد قطريه اي جانبيه ومما يدل على تضمن انما معنى ما والّا ان النكرة الواقعة في سياق
انما يعم كالواقعة في حيز النفي مثل انما لا ارى اي ليس احد من الرجال الا مائوي سوى ما يكون الجر الاخير مثل انما
جاءني رجل فانه يعم لكونه كالواقع بعد الّا وهو انات وراجعها التقديم لاحقه التاخير سواء اتى بعد التقديم
على حاله كاني زيدا ضربت اولا كما في انا كفيت مهمك واكتفى هاهنا من مثال قصر الافراد من قصر الموصوف بمثال القلب
وفي قصر الصفة بقسم الاشراك مع تكرير المثال وترك مثال شاعر زيد لمن يعتقد شاعرا ومنجما والعكس منجما
لمن تردد كما نه المهم تحكيك وبين زيد مع ابراد مثال الافراد والقلب للقصر فيما بين المفعول والفاعل مع ان
سوق كلامه في الطرق كلها انما هو في قصر ما بين المسند اليه والمسند ولهذا قال الحرا واذ قد ذكرنا القصر فيما بين
المسند اليه والمسند بالطرق التي سمعت فقد حان ان نذكره فيما بين غيرهما وقوله وكذا قائم هو او فاعل هو بالاعتبارين
بحسب المقام اي باعتبار قصر الافراد في مقام ترديد السامع اياه بين القيام والقعود وقصر القلب في مقام اعتقاده
القيام دون القعود او بالعكس وكذا زيدا ضربت باعتبار قصر الافراد لمن يعتقد كي ضربت زيدا وعمروا او القلب لمن
يعتقد كي ضربت عمروا دون زيد وما زيدا ضربت قصر افراد اذا قلته لمن اصاب في اعتقاد الضرب منك واخطا
في المضروب فاعتقد زيدا وعمروا او احدهما على الترديد وقصر قلب اذا قلته لمن اعتقد زيدا دون عمرو فتامل
وراجع بحث اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل سيما النوعين الاولين منه لئلا تتوهم ان هذا من قبيل الخطا في
مفعول عدم الضرب بعد الاصابة في نفي الضرب وبين الطرق الاربعة من وجه اي تشترك في الطرق الاربعة
هو لزوم كون المخاطب حال مخاطبتها والمخاطبة بالكلام المشتمل عليها حاكما حكما مشوبا بصواب وخطأ وكون
المتكلم طالبا بها تخصيص صواب المخاطب ونفي خطا به وقدم الثاني في قصر القلب لان الصواب فيه خفي بالنسبة
اجرى وحاصله ان حكم المخاطب في قصر القلب مشوب باطلاق لانه هو صواب وبعضه صريح هو خطا والمتكلم

يقرر اطلاقه الصواب لكن في ضمن تعيين لقصر وينفي خطاه الصريح الى تعيين قصر وحكمه في قصر الافراد
مشوب بتعيين صريح في القسم الاول منه واطلاق صريح في القسم الثاني وهو صواب والمقرر المتكلم في ضمن
ذلك التعيين الصريح او الموصوف والمتكلم ينفيه ينفي ذلك التعيين الذي اثبته او ذلك التجويز الذي لزم هذا
الذي هو في كثير من الصور انما هو بطريق الفرض والتقدير بمعنى ان المتكلم لو كان يمكن تجويز على الخطاب لكان
ذلك بطريق التعيين لامتناع في مثل اياك نعبد واياك نستعين ويختلف من وجوه عطف على تشترك من وجه
الوجه الاول ان دلالة طريق العطف وطريق النفي والاستثناء وطريق استعمال انما بواسطة وضعها لمعان تفيد
الاختصاص وجزم العقل عند ملاحظة معانيها بذلك ودلالة التقديم على التخصيص بواسطة مدلول الكلام ومفهومه
الخطابي وحكم الذوق اي القوة المدركة خواص التركيب ولطائف اعتبارات البلغاء بافادته التخصيص من
غير وضع لذلك وجزم عقل بذلك حتى ان من لم يكن له ذوق مع كمال قوة الادراك والتساوي الى المعاني العقلية
ربما ناقش في ذلك ولهذا قال ابن الحاجب ان التقديم في الله احمد للاهتمام وما يقال انه للحصر لا دليل
عليه والطريق الاول الاصل يعني ان الوجه الثاني من وجوه الاختلاف هو ان الاصل في طريق
العطف التنصيص على المثبت والمنفي بجعل المثبت معطوفا عليه والمنفي معطوفا في لا وبالعكس في الاصل في
الثلاثة الباقية التنصيص على المثبت دون المنفي والاصل الاول قد يترك كراهة الاطناب كما ذكر في الكتاب
وقد سبق وكذا ليس غير وليس الا في طريق العطف واما الاصل الثاني فلا يترك الا في مثل ما زيدا ضربت وانما
فانه في التحقيق لقصر الفعل على غير المذكور لا لقصر الفعل على المذكور فالمثبت المقصور عليه غير مذكور
والطريق الاول لا يجامع يعني ان الوجه الثالث من وجوه الاختلاف هو ان العطف بلا لا يجامع طريق النفي
والاستثناء ويجامع طريق انما والتقديم فلا يصح في قصر الموصوف ما زيد الا قائم لا قاعد وفي قصر الصفة ما يقوم
الا زيد لا عمرو ويصح انما زيد قائم لا قاعد وزيدا ضربت لا عمروا وذلك لان شرط المنفي بلا العاطفة الا
يكون منفيا قبلها بغيرها من ادوات النفي مثل ليس وما ولا وان ولم ولما وقيد بذلك لانه يجوز ان يكون منفيا بحكم
العقل والذوق او لفظ يدل على النفي وليس من كلماته مثل انما والى ووسع ونفي ونحو ذلك واورد التحقيق هذا
الشرط مثالا في قصر الموصوف ولهذا اشكله في قصر الصفة تحقق فيها كونه منفيا بحكم العقل للتضاد كما في القيام
والقعود او الملكة والعدم كما في الحركة والسكون او التناقض كما في الوجود والعدم ولم يبين وجه اشتراط هذا
الشرط لانه بحكم الوضع والنقل عن ائمة اللغة ان لا العاطفة لنفي ما اوجب للاول وهذا ما قال الشيخ عبد القاهر ان لا وضعت
للنفي ولا تعارضه ادلم تستعمل الا له ولا العاطفة وضعت لنفي ما دل عليه ما قبلها صريحا فلهذا اشترط في منفي لا
ان لا يكون منفيا قبلها بشيء موضوع للنفي وعلى هذا لا يصح ان يقال لم لا يجوز ان يصح ما جاء الا زيد لا عمرو ولا فائدة
التاكيد واشار الى فقد اشتراط هذا الشرط في صورة النفي والاستثناء بما سبق في تحقيق معنى القصر في النفي والا
بعنوان النفي في قصر الموصوف على الصفة بوجه الى الوصف المنازع وفي قصر الصفة على الموصوف الى ثبوتها للموصوف
المنازع فصح بتلك الاداة للنفي ذلك المنازع الذي هو المنفي بلا العاطفة فلا يصح ولهذا لا يوجد في استعمال الفصحاء
واما يقع في كلام المصنفين وقد كثر في الكشاف مثل ما بين الاسهاب لا غير وما كان ذلك الا غباوة
لا سهو في الاسلام ثم قوله بغيرها يعني بغير لا العاطفة التي وقع بها العطف اي يجب ان يكون منفيا لغير من ادوات
النفي كانه قال بشيء من ادوات النفي لغيرها فما ذكرنا من دلالة العقل او الذوق او اللفظ الغير الموضوع

تحكى صريح في العسم الاول
و الاحمر المعين او الموصوف
ان الصعد
ولا ارى من العسم الثاني
هو كون كل كلام الصعد
او الموصوف فيهم
في ناحية

يعني وليس كما توهم انه اشارة الى جواز كونهما منفيا بلا العاطفة للتأكيد مثل ما جاء زيد لا عمرو او للتأكيد
كما جاءني الرجال لا النساء لا هند ولا زينب ولا غيرهما او للاخراج عن العطف مثل ما جاءني الرجال لا النساء
لا هند يعني انها جاءت ثم اورد امثلة مجامعتها انما والتقديم في قصر الموصوف وفي قصر الصفة وكان الاولى ان
يمثل بتقديم ما هو شائع في الاختصاص مثل زيدا ضربت كما ذهب اليه هو لما يرى ان احتمال التخصيص والتقوي فيه
على السواء ولما كان انما مركبة من ان وما والا كان في وجه صحة المجامعة والتوقف منه ومن ما والا نوع خفاء بينه
بان النفي فيه ضمني لا صريح فليس هو من ادوات النفي بل بمنزلة الافعال التي فيها معنى النفي مثل ابى وامتنع ونفى
ويؤيد ذلك وهذا ما قال الشيخ عبد القاهر انهم وان قالوا ان انما في معنى ما والا لم يريدوا انها معها بمنزلة
المترادفين وفرق بين ان يكون في الشيء معنى الشيء وان يكون الشيء ولهذا لا يصح انما من احد الا ... وما من اله الا الله دونه
بالعدد وهو الاكثر ذلك وان كان خرجه ان من المبين ولعله احد لا يقال الا في النفي او ما يجري مجراه
ووجه التخريج امتنع وانما بمجرد كون النفي فيهما ضمنيا لامر حتى انه يصح انما جاء زيد لا عمرو كما يصح امتنع عن المجيء
زيد لا عمرو مع ان في كل منهما معنى عدم المجيء ولا يصح ما جاء زيد لا عمرو لكون النفي صريحا وان لم يكن المنفي صريحا
منصوصا عليه لان المنفي لا منفي فيهما بعبرة كما في ما جاءني الا زيد ليس فيه امتنع عن المجيء زيد [illegible] مجيء عمرو ولان
المعطوف عليه منفي كما في ما جاء زيد وامتنع عن المجيء زيد او المعطوف عليه في انما جاء زيد لا عمرو مثبت
لا منفي فان قلت عند اجتماع طريقين او اكثر الى ايهما تنسب افادة القصر قلت الى الاسبق او
الاقوى معنى مثل انما جاءني زيد لا عمرو الى انما وفي مثل زيدا ضربت لا عمروا الى التقديم وفي مثل
انما زيدا ضربت واما تميميا انا الى التقديم حتى يكون المقصور عليه زيدا وتميميا والدليل عليه قوله
اسا ما سالم ترهم معروفه واما لم ذكره فالان التقديم اقوى لكن اذا جامعت لا العاطفة فاعل
جامعت والمفعول انما وجامعتها جواب اذا ولكن استدراك من قوله ويجامع الطريقين [illegible]
ولولا تصريحه بعدم صحة الاستعمال لكنا نحمل كلامه على ان هذا شرط حسن المجامعة كما صرح به الشيخ
عبد القاهر حتى يصح ما جاءني الا زيد لا عمرو لقصد التأكيد والتوضيح كما شاع في عبارة المصنفين ولم يشترطوا
ذلك في مجامعتها التقديم لان دلالته على الاختصاص ضعيف اذ ليست بالوضع وحكم العقل و
الانذار تخويف مع تبليغ ودعوة ولا يتم حقيقته ما لم يكن له تأثير وتحصيل للخوف والخشية فالانذار
بالقيامة واهوالها لا يكون الا اذا كان مع من يؤمن بالله وبالبعث ويخشى الساعة اي عقابها ولما كان
في هذا نوع خفاء بالنسبة الى عدم استجابة من لا يسمع جعله مما يعلمه كل عاقل لكونه من الضروريات
الواضحة وهذا مما لا يخفى على من له مسكة اي قدر ما يتمسك به من العقل يقال فلان ذو مسكة وتماسك اي
عقل وفيه مسكة من خير اي بقية وعلم المجلس لا تخفى الصوت اخفى من ذلك اذ قد يجعل من لا يخاف
الفوت جعله مركوزا في العقول ثابتا فيها بحكم العادة وان جاز خلافه [illegible] في ذلك من حسن
الاحسان وطريق النفي والاستثناء هذا هو الرابع من وجوه الاختلاف وهو ان طريق النفي والاستثناء
يسلك مع مخاطب يعتقد ما سيجيء اعتقادا مطابقا او غير مطابق انه مخطئ مصر على خطائه وطريق انما
مع مخاطب لا يصر على خطائه او يجب ان لا يصر عليه فاذا رفع لك ولصاحبك شبح اي شخص من بعيد لم تقل
لصاحبك ما ذاك الشبح الا زيد الا في حال يتوهم صاحبك ان ذلك الشبح غير زيد واصراره على الكار

يكون

الشبح الشيء ... على الاطلاق

وهو مسعود

يكون الشبح زيدا فيكون اعتقاده انه مخطئ مصر على خطائه وفي الآية اعني قوله تعالى قالوا ان
انتم الا بشر مثلنا تريدون ان تصدونا عما كان يعبد آباؤنا فأتونا بسلطان مبين لم يقل
الكفار للرسل ما انتم الا بشر مثلنا الا والرسل باعتقادهم الباطل في صورة من ادعى عدم البشرية و
انسلخ عنه حكم البشرية بناء على جهلهم واعتقادهم ان الرسول يمتنع ان يكون بشرا فمن ادعى الرسالة
كان في معرض من يدعي انتفاءه عن البشرية وانتزاع صفة البشرية عنه فقوله بناء مفعول له لما يفهمه
الكلام السابق او حال اي يجعلون الرسل بهذا المعرض قلنا او صار بن ساء على جهلهم وقولهم ان
ان الرسل يمتنع ان يكون بشرا في موقع البدل من جهلهم لا مفعول لان جهلهم ليس بذلك بل بنقيضه وهو
ان الرسول يجوز ان يكون بشرا والواو في اوما سمعهم للعطف على محذوف مثل ايعقل ولا يسمع
وكيف ما يجد في موقع الحال وترتيب باي مفعولي يجد والضمير لما حكى وهذا كاشارة الى الموضع لا امر
ومن يعتد به ان لما سلموا اي من يقبل جهلهم الذي هو ان الرسول يمتنع ان يكون بشرا وهو اي
ما حكى عنهم هو قوله تعالى ما انتم الا بشر الآية واستشهد به لان انكارهم للرسالة ولا يزال الكتاب
وتكذيبهم للرسل صريح فيه بخلاف ما تقدم دخولا له بشرية او جرية من قبل اشرح لي صدري ويسر لي امري
واما قول الرسل جواب سؤال تقريره ان الكفار لما ادعوا منافاة الرسالة للبشرية و
ادعوا كون الرسل مقصورين على البشرية لا يتجاوزونها الى الرسالة فالرسل لما سلموا ذلك
لزمهم تسليم انتفاء الرسالة لان ثبوت احد المتنافيين لا سيما بطريق القصر يستلزم انتفاء الآخر فاجاب
بانه من باب مجاراة الخصم والمساهلة معه بتسليم بعض مقدماته حيث يراد الحاقه بمنع مقدمة اخرى
كانه قيل سلمنا ثبوت بشريتنا لكن لا نسلم انها تنافي الرسالة لعدم انتفائها فان قلت ما وجه تسليمه
بطريق القصد قلنا ليكون على وفق كلام الخصم حتى كانه تسليم لمقدمته بعينها نظرا الى الصورة
وان لم يكن القصد في جانب النفي الى ما قصده الخصم وبهذا الوجه يندفع السؤال وقرر بعضهم اصل السؤال بانه
كيف قال الرسل ان نحن الا بشر مثلكم بالنفي والاستثناء مع ان المخاطبين وهم الكفار لا ينكرون
ذلك بل يدعونه مصرين عليه لعدم العناد والعزة وهو الزلة والضمير للخصم وحيث معلق
بالمجاراة ومعنى المشاركة في الحذو وتبكيتا بالحجة عليه على مقتضى الظاهر كما في مثال الشيخ المرفوع عن
بعيد   ان انت الا نذير اي لا تسمع من في القبور يعني المصرين على الكفر شبههم بالاموات
وضمير متمناه وبداخله للنبي وضمير يرضوا وراجعهم للخلق لكونه في معنى الجمع ومن العهد اي الجن والكافر
اي سوء الحال والانكسار مثل لحن [illegible] لما كاد وهو ما على مداخله وضمير يبخع للنبي وله لما كاد اي
الوجد الذي كاد النبي عليه السلام يهلك نفسه ويقتلها لاجله وقد يجعل ضمير يبخع لما وله للنبي واللس [illegible]
في الصحاح بخع نفسه بخعا قتلها غما ومنه لعلك باخع نفسك وفي الكشاف واصل البخع ان يبلغ بالذبح البخاع
وهو عرق مستبطن للفقار وذلك اقصى حد الذبح وفي بعض الحواشي انه لم يوجد في اللغة البخاع بالباء
انما هو النخاع بالنون ورد بان العرق انما هو البخاع بالباء والنخاع بالنون خيط ابيض في جوف
عظم الرقبة يمتد الى الصلب وبمساقطها الى عطف على تداخله جمع المضادع لقصد الاستمرار
لا على يبخع وحسرات تمييز اي يلقي نفسه من جهة الحسرة على اعراضهم وضمير يقعده ويدعه ويلقي للنبي

وهام في الارض ذهب متحيرا بل كانت اى سعة النبي بدعوه اى النبي الى ان يرجع الى بوبل الايمان
بلكفاد مرة بعد اخرى وضمير عوده للنبي وقدمر في هذا الحال لعسر عوده على انه راكبا حال من ضمير يرجع
في ذلك اى في برس الايمان فيهم والمواظبة على ذلك وتكرير المواقعة فيه والتعب من الامل مالم يدرك
امررجاب لما والضمير للنبي وهذا كله اشارة الى ما ذكر من شدة الحرص على هداية الخلق وفرط المنى على
رجوعهم عن الكفر وما يجري مجرى هذا من المعطوفات ومساك اى في محل ان تملك غرس الايمان
في قلوبهم وما محله فقد ظهر بالتقرير المذكور ان قوله ان انت الا نذير من لواح الكلام لا على مقتضى
الظاهر قال الشيخ عبد القاهر لما قال لو وما انت بمسمع من في القبور وكان المعنى ان تقال
للنبي عليه السلم انك لا تستطيع ان تحول قلوبهم عما هي عليه من الاباء ولا ان توقع الايمان في قلوبهم
مع اصرارهم على الكفر كان اللائق بهذا ان يجعل حال النبي عليه السلم حال من قد ظن انه يملك ذلك ومن
لا يعلم يقينا انه ليس في وسعه شيء اكثر من ان ينذر ويحذر فاخرج اللفظ مخرجه اذا كان الخطاب مع من
يشكل فعلان انت الا نذير وجملة الامر انك متى رايت شيئا هو من المعلوم الذي لا يشك فيه قد جاء بالنفي
والاستثناء فذلك لتقدير معنى صار به في حكم المشكوك فيه وقوله نحو قل لا املك الاية مسند اجره
منصوب في هذا القالب اى وارد على نحو قوله وما انت بمسمع من في القبور ان انت الا نذير في كونه بالنفي
والاستثناء بناء على مثل المعنى الذي ذكره حيث اعتقد العجم فيه لاصابة في الامور ودلالة على المنافع
والمضار كانه يملك النفع والضر ويعلم الغيب فامر بان يقول لست هنالك وما انا الا نذير وبشير
لقوم يومنون لانهم الذين ينتفعون بتبشيره وانذاره او المراد نذير للكافرين بشير للمومنين فحذف للعلم به و
ليس المراد مجرد كونه من الاخراج لا على مقتضى الظاهر مع مخاطب في مقام الانسب ان يجعل مقام
صفة مخاطب ولا يصر صفة مقام بحذف العائد اى فيه او بجعل ضمير خطابه للمقام اى مخاطب كاين في مقام
لا يصر المخاطب على خطابه كقولك انما هو اله واحد وانما الخالق هو الله والاصل في انما ان تشبه انكر
به او جعلها خامسا من وجوه الاختلاف فان باقي الطرق ليس بهذه المثابة ويحتمل ان يكون سهما وجعقا
لما ذكر من سلوك طريق انما اى يستعمل في حكم تتيسر لك بسهولة لحقيه لوضوح حقيقه او ادعاء لحال عون
الشيء اذا احتاج اليه ولم تقدر عليه ومعنى برقو يجعل رحما رقيق القلب والتحفي التعطف والمبالغة في الاكرام
وقوله انما مصعب لانن قبيس الرقيات مدح مصعب بن الزبير وبعده ملكه ملك رافة ليس فيه جبروت ولا كبرياء
يتقي الله في الامور وقد افلح من كان همه الاتقاء روى انه لما قدم مصعب بعث رجل من اصحاب المخار وقال الشيخ
لى ان اقوم يوم القيامة الى صوريك يهذه الحسنة ووجهك بهذا نسفنا به فانتحولظوا الكل واولى بالاذن
فقتل مصعبا فهم فلما قال اطلقوه قال ايها الامير احمل ما وهبت لى من حيوتى في خفض قال قد امر
لك بمائة الف درهم قال فاني اشهد الله واشهد الامير ان لابن قيس الرقيات نصفها قال ولم قال لقوله انما
مصعب شهاب الاسفار فضحك وقال ارى لك موضعا للصنيعة وامر بلزومه يدعون الا انما
يعلم بالتمع الوضوح وضده الخفاء والافتراء الاختلاط والاوباش تقال هو من اوباش الناس اى من الاخلاط
ممن هو وضمير عليهم للمد وحين وما قلت في موضع الحال اى لم احكم في حقهم الا بالفضائل والكمالات
التي علمت فيهم بعدها وصدقه والطلق الادعاء في قصيده الى العلاء من باب المجاراة وارخاء

العنان

العنان ولمناسبة التسليم وقوله نطيب جملة اسمية او طرفيه خبر ان وهي مع الاسم مع الخبر فاعل اليه
لا عتاده على الموصول او مبتدا خبره لديه والجملة صلة من وبل له استفهام بمعنى الانكار اى ظاهر
حال ان ليس للممدوح نطيب من فضائله وكمالاته والامارات الدالة عليه وشواهد في دعاء الطهور
كما مدحوا به ممدوحيهم وما لحكي عطف على قول الشاعر اى ومن المثال ما حكى عنهم في قوله قرآنه
وهو انما نحن مصلحون وادعوا اى لقوله سبحانه لكون المحكي من المثال وعلى جرى في موقع الوصف للمصدر
او الحال اى ادعاء كائنا على مجرى عادتهم او جاريا على ذلك ولذلك اى لادعائهم المذكور
اكد الله جل وعلا الامر والشان كما في تكذيبهم ومعرفة الحر من حافه اسم المفعول الى فاعله
اى معرفا حره والتانيث باعتبار العائد الى ذي الحال اعني الجملة وكذا متوسطا اى متوسط الفصل
يعني مجعولا في الوسط وكس بذكره اى العصر حال كونه في ذلك اى فيما بين غير المسند والمسند اليه
بطريق النفي والاستثناء وبطريق انما دون طريق العطف والتقديم لان لطريق النفي والاستثناء او
طريق انما في باب القصر اعتبارات لطائف فلابد من بلاوتها عليك لتعلمها وتراعيها على معنى
لم تضرب عمر عمرو وجعل كله لم اظهر في معنى النفي من كلمة ما لعدم الاشتراك فيهما ولعظ عيد الظهر في معنى الاستثناء
من جهة ان دلالته بالاستقلال لكونه اسما وكذا لا تعرف في تقول اى في قصر الفاعل على ما ضرب الا
عمرا لتقديم المفعول مع كلمة الا على الفاعل وفي الثاني اى في قصر المفعول على الفاعل ما ضرب الا زيد عمرا
بتقديم الفاعل مع كلمة الا على المفعول لان ذلك لا يخل بالدلالة على المقصود ولا يقتضي القياس قصر
الفاعل على المفعول بقصر المفعول على الفاعل لان ما يلي كلمة الا هو المقصور عليه سواء قدم او اخر لكن قل
استعماله في الكلام لانا وان قلنا انه من قصر الفاعل على المفعول او قصر المفعول على الفاعل لكنه في التحقيق
قصر للفعل من حيث تعلقه بالفاعل على المفعول ومن حيث تعلقه بالمفعول على الفاعل فيعود الى قصر الصفة
على الموصوف ويلزم في صورة التقديم والتاخير قصر الصفة قبل تمامها كما يلزم من ذلكم في باب التنازع
على تقدير اعمال الاول العطف على الجملة قبل تمامها فان اكرمت في قولك ضربني واكرمت زيد عطف على
ضربني زيد ومن هنا ذهب بعض النحاة الى امتناع هذا التقديم والتاخير وحملوا الظرف في قوله تعالى
وما نريك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادي الراي منصوبا مضمرا اى اتبعوك في بادي الراي وكذا باب
الامير في قول الشاعر لا استهل قوم الا كاره باب الامر ولادفاع الحاجب اى ما يهاب باب الامير والنوا
في قوله كان لم يحيث حي سواك ولم يقم على احد الاعليك النوائح مرفوعا بمضمر اى قامت النوائح وما
ابن الحاجب لا بنعيم ما ضرب الا عمرو زيد لا ما ضرب الا عمرو زيدا لانه ان جوز تعدد الاستثناء
المفرغ حتى يكون التقدير ما ضرب احدا احدا الا زيدا عمرو وما ضرب احد احدا الا زيد عمرا وكان
القصر فيهما جميعا والكلام فيما اذا كان القصر في احدهما فقط وان لم يجوز لزم في ما ضرب الا عمرو
زيد بقاء الفعل بلا فاعل لان زيدا لا مرفوع بمضمر وفي ما ضرب الا زيد عمرا ان يكون عمرا منصوبا بمضمر
وتصير الكلام جملتين ولا يكون من تقديم الفاعل على المفعول في شيء والجواب ان الفاعل مضمر على الذكر
كما في ضربني واكرمت زيدا باعمال الثاني او ضمير عائد الى مصدر الفعل فلا يصير الكلام جملتين واعترض
على انتصابه بمضمر بمعنى ما وقع ضرب الا من زيد ثم قيل من ضرب فقيل عمرو اى ضرب عمرا وبالعكس

صوب

والمعمول في نية التقديم

القصر في الفاعل والمفعول جميعا ورد بالمنع اذ المقصر ليس مع اداة القصر ولو سلم فلا يمكن ذكر ا ي
القصد فيهما جميعا والجواب ان من ضرب سؤال عن جميع من وقع عليه الفعل حتى لو ضرب زيدا
وعمروا وبكرا قيل من ضربت فقلت زيدا لم يتم الجواب حتى يذكرهم جميعا فاذا قلت عمروا في جواب
من ضرب لم يكن غير عمرو مضروبا له وقد قلت ان الضرب لم يقع الا من زيد فيلزم القصر في الفاعل
والمفعول والكلام فيما اذا قصد القصر في الفاعل فقط بهذا والاوفق بالاستعمال ما ذهب اليه المصنف
من جواز التقديم والتاخير على حاله وقد اشار اليه في المعولين بما كسوت الا جبة زيدا وما كسوت الا
زيدا جبة وما طلبت الا مستطلقا زيدا وما طلبت الا زيدا منطلقا وفي الحال وذي الحال ما جاء الا
راكبا زيد وما جاء الا زيد راكبا   والاصل اي الشيع المستعمل في جميع ما ذكر منها من صور القصر
بالنفي والاستثناء بل وفيما سوى ايضا اعني القصد فيما بين المسند والمسند اليه هو ان كلمة الا في الكلام الناقص
اعني الذي يكون المستثنى منه غير مذكور ويستلزم تقدير مستثنى منه عام مناسب للمستثنى في جنسه من الشبه او
الجسم او الحيوان او الانسان او التوبه او نحو ذلك بحسب دلالة المقام لا بحوز صدقه على المستثنى لان
هذا يشمل ما هو اعم من الجنس كالشيء السكل والجسم مع انه لا يعد جنسه فلا يدل بل يعد جنس زيد احدا وجنس
الانسان حيوانا و جنس الجبة كسوة وملبسا وجنس المسجد مكانا الى غير ذلك وفي صفة التي عرضت له في الكلام من
كونه فاعلا او مفعولا او ظرفا او ذا حال وحالا بل مبتدأ او خبرا او غير ذلك فاذا ابق الجنس بكل الصفة ثم
لعرج فرد من حكم المستثنى جاء القصر بالضرورة كما ساكان وحصل البيان بالكلام الناقص لانه الشايع في طريق
القصد ولان ممنوع في الكلام التام مثل ما جاء في احد الا زيد من وعلل بلزوم عموم المستثنى منه بعلم المخصص
وامتناع التخصيص بلا مخصص ويورد عليه انه لا يكون مما يستلزمه كلمة الا ويجاب بان الاستلزام لا او
المتعين للاستقلال وبه علم انه يعلل المخصص بالعموم لعدم دلالة القرينة فقدر في ما جاء في الا زيد احد وما كسوته
الا جبة ملبسا ونحو ذلك مما يعد جنسا للمذكور   ولذلك اي لاستلزام كلمة الا عموم المستثنى منه تقول
ان ما سند الفعل في القرآن ونحو البيت انما هو للنظر الى ظاهر لفظ المستثنى على صحة ومساكنهم والصلوح
حيث بعد فاعلا والفعل اليه مسند او الا فعند التحقيق الفعل للعام المقدر الذي بعدها يعم الكل ويصدق
في جميع الصور شيء من الاشياء وتخصيصه بجسم او الحيوان او الانسان او غير ذلك بحسب قرائن المقام وخصوص
المستثنى منه وفي قوله باتث الضمير يشير اولئك لسنا في علم النحو بجعل الفاعل في الاستثناء المفرغ ضميرا
يعود الى العام المقدر من جهة المعنى والمذكور بعد الا بدلا منه كما في حال الذكر وتمام الكلام بل
يقطع بانه لا ضمير في الفعل فالاولى بانث الفعل كما ذكر في الكشاف والمصنف بالنظر الى المعنى على اسند الفعل
الى ذلك العام ولم يجوز حذف الفاعل اغنيهم ضميرا يعود اليه كما هو كذا ذا كان عدوا فا سبي في ما يحل عليه وفي
قوله تعالى ولا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا معي قرآء لحسبن بياء الغيبة فان فاعله ضمير عائد الى
حاسب وقيل سمي علامة التانيث ضميرا مجازا ويؤيده قراءة الرفع اذ في قراءة نصب صح لفظ كاسند
الى ضمير العقوبة او القصة وفي قراءة نصب مساكنهم لا بوجه على لفظ المبنى للفاعل والاسناد الى ضمير المخاطب
في ثنت ذي الرمه موطوي النحو والاجراز في عروضها وما بقيت الا الصلوح الجرابيع الجرع
بالنون والحاء المهملة والزاي المعجمة الصرف بالاعقاب والاكتحلب والاجراز بالجيم والراء المهملة والزاي

الحمو

المعقول ر

النحو الموصوف في الارض الحسرر وهي التي لا نبات بها كانها انقطع عنها او انقطع عنها المطر والعرض
بالعين والضاد المعجمتين جذام الرجل والصلوع الاضلاع والجراشع جمع جرشع وهو من الابل العظيم و
يقال العظيم الصدر المنتفخ الجنبين بالحاء من صفة للصلوع والمعنى اضمر ونزل الركبتين والجذب الوقت
بحيث لم يبق منها الا عظام الجنب وقد يروي الاجراز بمعنى المهزولة جمع جرز   وفيه المستلزم
منع الوان اي الامور الثلاثة التي يستلزمها الا في الكلام الناقص يجب جميع تلك الاحكام المذكورة
في القصر بالنفي والاثبات للفاعل على المفعول ولعدم المعولين على الاخر وذي الحال على الحال الى
غير ذلك   وكذا اذا قلت ما ضرب الا عمروا زيد يعني ان صورة تقديم المقصور عليه مع الاداة
الاداة على المقصور كذلك في التقرير والبيان   فيكون الحكم مقصورة على زيد وقد اشرنا الى ان
المراد في امثال هذه المواضع قصر الفعل من حيث التعلق بذلك الذي بعد مقصورا معنى لا يعد الجبة زيدا
الى من عداه بدا ان كسوة الجبة لا يتعداه   واذا قلت ما ضرب شرا الى العمر فعلى ان المفعول
بلا واسطة والمفعول بواسطة وفي قوله وكذا اذا قلت ما ضرب الا زيدا منكم اشارة الى ان ما جر المقصور
عن المقصور عليه مع الاداة جاز فيهما اتفاقا وكان في صورة الاصل الشايع اعني تقديم المقصور اذا
قلت ما ضرب منكم الا زيد فاذا قلت ما ضرب الا زيدا منكم كان بينهما فرق ظاهر كذلك على تقدير الفرع
العلما اعني تاخير المقصور اذا قلت ما ضرب الا زيدا منكم بدل ما ضرب منكم الا زيدا لم يحل عن
فرق وهو ان القصد في الاول على الرفيق حتى يمنع ان يكون منهم غير الرفيق ولا يمنع ان يكون
الرفيق من غيرهم وفي الثاني على منكم حتى يمتنع ان يكون الرفيق من غيرهم ولا يمتنع ان يكون منهم غير
الرفيق فظهر معنى قوله بدل كذا فانه لو لم يقل هذا بدل ذاك وهو يعتبر في مقابلته لم يظهر الفرق بينهما معنى
وما يقال ان هذا الفرق لا يتوقف على ان يقال للاول بدل الثاني بل هو ثابت سواء قيل بعدهما
بدل الاخر او لم يقل كلام خال عن التحصيل وكذا ما يقال ان المراد انك لو قلت بدل ما ضرب الا منكم
رفيقا ما ضرب الا رفيقا منكم على ان يكون رفيقا لا مفعولا بواسطة لا ضرب لم يحل الكلام عن فرق
فان هذا ايضا يعد قصد احتمال الوقوع عليهم كما في ما ضرب الا منكم رفيقا ولو احيانا من غيرهم
رفيقا لم يصدق انه لم يحمد الا رفيقا كائنا منهم والفرق ان القصر في الا منكم رفيقا قصدي وفي الا
رفيقا منكم ضمني لانه من ضرورة وصف الرفيق بكونه منهم وانت خبير بان هذا الكلام مع خروجه
عن الانتظام وبعده عن مقصود المقام غير واف بما قصده لان الفرق بحسب المعنى اصلاح ظاهر من
الكلامين وهو ان في الا رفيقا منكم يمنع ان يكون غير الرفيق منهم وفي الا منكم رفيقا المنع والتابع
ان يكون الرفيق من غيرهم   وهذا الفرق يعني الفرق بين الا منكم رفيقا والا رفيقا منكم تطلعك
على الفرق بين ما قال الشاعر وهو السيد الحميري في مدح ابي العباس السفاح لو خير المنبر فرسانه
ما اختار منكم الا فارسا وبين ما اذا قلت ما اختار الا فارسا منكم فان معنى الاول ان المنبر لا يختار الفارس
الا منكم وبعضهم نصاه واشاره الخلفه عليكم ومعنى الثاني انه لا يختار منكم الا فارسا اي خليفة ولا
يمنع ان يختاره من غيرهم ايضا فيحل المقصود ويعمل المدح   واذا عرفت هذا في القصر فيما بين
غير المسند والمسند اليه من متعلقات الفعل في النفي والاستثناء فاعرفه في انما والضابط ان يراد

يلزم ر
الجنيبي

كلمة منه

يلزم صح
ر
التحصيل

منكم صفة صح

القيد للتقييد من الكلام منزلة الواقع بعد الا فيكون هو المقصود عليه ولا يكون بينهما ما جرى في
ما والا من تأخير المقصود وتقديم المقصود عليه فلا تقل في انما ضرب زيد عمرا انما ضرب عمرا زيد
كما كنت تقول ما ضرب الا عمرا زيد ولا في انما ضرب عمرو زيدا انما ضرب زيدا عمرو كما كنت تقول
ما ضرب الا زيدا عمرو وذلك لان ما والا اصل في باب القصر لكونه موضوعا له بالاصالة من غير اعتبار
تضمين لشيء او اسناد على مناسبة ومعناه قطعا من غير احتمال واختلاف واما كالفرع عليه لكون
القصر فيه بتضمين معنى ما والا ومعونة اقامة الدليل ومرتبة الفرع ينبغي ان ينحط عن مرتبة الاصل و
لان تقديم المقصود عليه وتأخير المقصود في ما والا غير ملتبس لان ما بعد الا متعين لكونه المقصود
عليه كيف ما كان وفي انما ملتبس لانه لا دلالة فيه على تعيين المقصور عليه سوى كونه الجزء الاخير فاذا
قدم ذكر اللبس بعوده لا تقع فهي بيان لا غير وامتنع عطف عليه وغير مدافع على لفظ اسم المفعول
حال من فاعل امتنع وقوله احترازا بيان لما ذكره لكن والمراد بالقيد الاخير ما يكون من متعلقات ذلك الكلام
بالذات حتى لو كان من جملة قيود الكلام موصول صلته تشتمل على قيود او موصوف بصفة من جملة تشتمل على
قيود فالمنزل منزلة المستثنى هو ذلك الموصول او الموصوف لا القيد الاخير من قيود الصلة او الصفة مثلا في
انما جاءني الرجل الذي اكرمته يوم الجمعة المقصود عليه هو الرجل ولا تقصد اي انما عليه اي على ما والا وجه
او اداة القصر لا تخفى ولذلك قدر اي مثل ما عرفت وقدرت في غير المبتدأ والخبر ما عرف وقدر
فيهما فيكون المنحصر من المبتدأ والخبر منزلة الواقع بعد الا حتى اذا اردت الجمع بين انما وطريق العطف
بلا احتمل المعطوف عليه هو الجزء الاخير بالمعنى الذي سبق حتى ان المقصود عليه في قوله تعالى
انما السبيل على الذين يستأذنونك هو الخبر لانه من اجزاء الصلة والمعنى لا على الذين لا يستأذنونك
وفي قوله زيد يأخذ لا يعطي دلالة على ان لا العاطفة تقع في عطف الافعال فيصح ان يقال لا ذهب
ويقوم لا يقعد ولم يذهب   ومن هذا اي من كون القيد الاخير منزلة الواقع بعد الا
يطلع على الفرق بين انما يخشى الله من عباده العلماء على ما في التنزيل وبين ان تقول انما يخشى العلماء من
عباده الله ومن عباده حال من العلماء قدم او لغير وكانه جوز عود الضمير في قولك الى الله لما
ان مرتبة المفعول التقدم على الحال وان كان من الفاعل وصاحب الحال ان ما ذكره من كون القيد
الاخير هو المقصود عليه انما هو فيما اذا كان القصر مستفادا من انما واما اذا حصل من غيره كالتقديم
وضع سدوس انما فالعبرة بالتقديم مثل انا ما قلت هذا وفي قول ابي الطيب اسامها لم تزد معرفة
وانا الذي ذكرنا لها فانه يسأل المقصور عليه اعني له هو القيد الاخير من الكلام وان قدم في الذكر قلنا
فيلزم ان يكون المقصود عليه مثل انا كفيت هذا هو الخبر وليس كذلك على ما قال انه في تقدير انا
لك هذا لا ذاك   لا تقول ما جاءني غير زيد لا عمرو كما تقول ما جاءني الا زيد لا عمرو وهذا
توضيح لعدم مجامعة لا العاطفة والرواية لا عمرو بالرفع عطفا على غير وقياس ما جاءني الا زيد لا
عمرو بالجر عطفا على زيد لانه الواقع موقع ما بعد الا وقد يقال ان موضع الرفع لانه البدل منزلة ما
بعد الا وانما الجر لضرورة الاضافة اليه واستقل اعرابه الى المضاف   واعلم ان تهذيب
يروى بالتشديد من تهذيب الدر سوية واصلحه وبالتخفيف تهذيب الفراش بسطه ووطائه

كل شيء بذاته اي حاضر معان شتى وبها اي بشتى القواعد يبنى التي عليها اضاف باد في ملابسه و
الحذق بالكسر مصدر حذق الصبي القرآن والعمل يحذق فاو حذقا وحذاقا وحذاقة اذا مهر فيه نحت
الطريق بينه واوضحه احذت كلا اي ادركت المناهج والعالم للتأكيد مثل لعديدة ولعدها كحطام المهمل
المعارة للاعلام فيها المتعسف موضع التعسف هو الاخذ على غير الطريق اي ابعدتك عن المجهل موجها
وواصلا بها هالا الى الطريق المستقيم الاجن الماء المتغير اللون والطعم والمطروق الماء الذي طرقته الدواب
وخاضته وبالته وما نخير نافع عذبا كان او غير عذب الغليل حرارة العطش علاما علامات الحجتها وقصدها
واعتمد قربها الصالة ما صل اي صاح من البهيم تعالى للذكر والانثى منشودة مطلوبة وحمدت اي
حمدت للاعلام وحمدوا احمدوا حذوت عليها نسب وقدرت الكلام على منوالها من حذوت النعل
بالنعل اذا قدرت كل واحد على صاحبتها الغثاء العزة اي الذلة وهي اسم من ذل في طول ومطلق
ولا وابت عطف على امتن اي ابت يد الخطل ان يصرف فيها يصرف اليه عنايتك فالعايد الى
الموصوف اعني امثلة في الشرط اعني حذوت عليها وظاهران فاعل ابت ضمير الامثلة اي منعت
الامثلة يصرف يد الخطل وهو المنطق الفاسد المضطرب وقد خطل في كلامه بالكسر واخطل اي
افحش كعوذتهم وبالي الله الا ان يتم نوره وفي كلامهم ابى الله ورسوله الا ان يأبه   ثم اذا كنت
اي بعد ما مهدت لك وبحث ومثلت اذا كنت من اهل الذوق والطبع جميعا وقد عرفت فيما سبق معناهما
والفرق بينهما وتصفحت القرآن عن علم وتأمل في تراكيبه ومعانيه اطلعتك تلك القواعد والمناهج و
الامثلة مع الذوق والطبع على ما يورد كي في كلام رب العزة موارد النساط وعلى كشف القناع عن
وجه الاعجاز في نظم كلام رب العزة وعلمت بالتفصيل ما علمته اجمالا من احساد بلغاء ذلك العصر
المعارضة بالسيوف على المعارضة بالحروف وهواه من البلاغة بحسب لاساني للنسر الانسان بما قوادتيه
او بدايته واما الشرط مع تلك القواعد والمناهج والامثلة الذوق والطبع فانهما ملاك الامر
في علم المعاني بخلاف سائر العلوم فانه يكفي فيها الفهم والادراك وملاك الامر ما يملك به الامر ويعتمد
عليه وحظي بالشيء صار ذا حظ منه والطائل العائد والمزية يقال هذا امر لا طائل فيه اذا لم يكن فيه
غناء ومزية ما تعدم وما بأخوذ من المسائل الماضية والآتية او لم يحظ بعائد من سعيه وكن اولا و
آخرا لا عرو لا عجب وعروب عجيب والصحيح مستغنى   هذا وان الخبر يراد انه قد سبق تفاصيل
الاحوال المتعلقة باجزاء الخبر واسناد الجملتين وما في ذلك من الاحوال لا على معنى الظاهر ثم ان الخبر
نفسه على الاطلاق فقد خرج لا على معنى الظاهر بان يراد به معنى الطلب وهذا وان سيق اليه اشارة
ما في بحث الفصل والوصل لكن لا على التفصيل وعلى وجه بيان النكت فاخر الى الفراغ من
الطلب ليكون الى الفهم اقرب وهذا الفراغ الكلام في شرح قانون الخبر وقصارينا من قنونه العطر
والله الموفق والمعين واياه اسأل التوفيق لشرح الثاني وبه استعين
جعل القانون الاول مبتدأ خبره فيما يتعلق بالخبر وههنا قد ذكرا المتعلق بالطلب بقوله وهو قانون
الطلب فكأنه جعل الخبر المحذوف اسم اشارة اي هذا ومن علم المعاني حالا منه وقوله ومن نوعه
عطف على من بيان واي ملحوظ من لملابسه عطفه على الطلب والمعنى حرز بيان تنوعه اي انقسامه

ماء الثمار

الى اقسام محله الحميد و لم يحتج فى عطف التنبيه الى اعاده من ولا الى تعديد سان حوله وكيفية
عطف على ابوابه اى التنبيه على كيفيه تولد تلك الابواب لما سوى اصلها اى اصل كل باب يعنى ان لكل
باب اصلا تتولد منها فروع وسائح ملوفات لما سوى اصولها لكان اولى الا انه لعرز عن
ان يتوهم لكل باب اصولا وهى اى المقدمه التى اشتملت على المقام كلها امورا اربعه الاول بيان
ما لا بد للطالب منه الثانى بيان انقسامه الى اقسام الثالث التنبيه على ابوابه الرابع بيان
كيفيه تولد كل باب لتناسل امتناع لعرابه على اصله فلنتكلم فى اربع مقامات اما المقام الاول
فهو انه لا بد للطالب من تصور اجمالا لتصور شى ما او تفصيلا كتصور قيام او قعود او حركة او
سكون نوعيا او شخصيا لامتناع طلب المجهول المطلق ومن مطلوب اذلا يعقل طلب بدون مطلوب
لكونه نسبة بين الطالب والمطلوب ومن كون المطلوب غير حاصل فى وقت الطلب اذلا معنى
لطلب ما هو حاصل ولكون هذا المعنى وهو افتقار الطلب الى الامور الثلاثة مقررا عندك حاصلا فى
عقلك فانه تعرع عليه عن قرب بعض الكلام سيما كيفيه تولد السائح والطلب اذا
تاملت نوعان اشارة الى المقام الثانى يعنى ان الطلب بالذات ينقسم الى قسمين لانه اما ان
يقتضى امكان حصول المطلوب او لا يستدعى امكانه سواء استدعى امتناعه او لا فيكون اعم
من استدعاء الامكان وانما اعتبر المفهوم الاعم ليتم الانحصار ولان النوع الاول هو التمنى
وهو اعم من ان يكون المتمنى محالا او ممكنا مستبعدا وانما قدم القسم السلبى اعنى الذى لا يستدعى
الامكان وجعله النوع الاول لانه باب ولعد والثانى ابواب اربعة فهو منه منزلة البسيط
من المركب وانما اشترط الامكان لانه فى ما دى الراى ربما يذهل ويتوهم ان الطلب لا يكون
الا ما هو ممكن الحصول والطلب باعتبار متعلقه اعنى المطلوب ينقسم ستة اقسام لان المط
بعد ما علم بالضرورة لا يكون الا حصول لعرما من ثبوت او انتفاء وانه لا بد فيه من تصور ما اما ان
يكون حصول ثبوت لو متصورا وحصول انتفاء لو متصور ضرورة انه لا واسطة بين الثبوت و
الانتفاء باتفاق العقلاء واما الواسطة عند المصنف بين الوجود والعدم فانها على ان الوجود
اخص من الثبوت لا مساوله او مرادف وان الحال ثابت ليس بموجود ولا معدوم ثم الحصول اما
ذهنى او خارجى بناء على ان راى الحكماء هى ان الادراك بحصول الصورة عند العقل بارتسامها
فيه كما فى ادراك الكليات او فى بعض الالات كما فى ادراك الجزئيات وتمام تحقيقه فى الكتب الحكمية
فالمطلوب بهذا الاعتبار ينحصر فى اربعة اقسام لانه اما ان يكون حصول ثبوت او حصول
انتفاء وكل منهما اما فى الخارج او فى الذهن وهذا معنى قوله حصولين فى الذهن وحصولين
فى الخارج ثم الحصول فى الذهن هو معنى الادراك والعلم اما ان يكون تصورا او تصديقا لانه ان
كان ادراكا لوقوع نسبة تامه لا من حيث تصور هذا المفهوم بل من حيث الاذعان والقبول
فهو التصديق والا فتصور على ما بين فى موضعه مفصلا ومباحثه تصير الاقسام ستة الاول
حصول تصور فى الذهن الثانى حصول تصديق فى الذهن الثالث حصول انتفاء تصور
فى الذهن الرابع حصول انتفاء تصديق فى الذهن الخامس حصول ثبوت تصور فى الخارج السادس

حصول

حصول انتفاء تصور فى الخارج وانما لم يعتبر ثانيه لان التصور والتصديق من اقسام العلم الذى
هو حصول فى الذهن لا من اقسام الحصول فى الخارج وههنا اشكال الاول انه اذا قسم الحصول فى
الذهن الى التصور والتصديق كما هنا فاقسام المطلوب تصور او تصديق ثبوت متصور او تصديق
لا حصول ثبوت تصور او تصديق وحصول انتفاء تصور او تصديق الثانى ان حصول انتفاء التصور
او التصديق فقط لا يكون مطلوبا ولا هو من ابواب الطلب ومعلوم ان هذا اشارة الى الاستفهام
والى ان المطلوب فيه قد يكون حصول تصور لشى وقد يكون حصول التصديق ثبوت او انتفاء بهذا
معنى لكون المطلوب حصول انتفاء تصور او تصديق فى الذهن الثالث انه جعل حد قسمى المطلوب
حصول انتفاء متصور والحصول هو الثبوت فيكون للانتفاء ثبوت وهو باطل بالاتفاق وانما الكلام
فى صحة ان يكون لثبوت المتصور ثبوت الرابع انه جعل احد اقسام المطلوب حصول ثبوت تصور فى
الخارج والتصور انما يثبت فى الذهن لا فى الخارج وان اريد بالتصور المتصور اعنى الشى الذى
يحصل التصور ويكون له الصورة الذهنية وهو مما يثبت فى الخارج فينبغى ان يكون التصديق كذلك ويقسم
الحصول الخارجى ايضا الى التصور والتصديق بهذا المعنى ويصير الاقسام ثمانية ولا ينحصر فى الستة
والجواب عن الكل ان المراد بالتصور والتصديق عند تعداد الاقسام هو المتصور والمصدق
به فالمطلوب بالاستفهام يكون حصول الثبوت او الانتفاء لما يتعلق التصور والتصديق يعنى فهم ذلك والعلم
به ويصح حصول الانتفاء فى الذهن بمعنى فهمه وفى الخارج بمعنى اتصاف الذات بانه قد انتفى عنه الشى وذلك
فى النهى حيث يقال لا تقم المطلوب ان يحصل للمخاطب الاتصاف بعدم القيام ولو يعنى كف النفس عن
القيام ثم المتصور كالقيام والقعود قد يطلب حصوله فى الخارج كما فى قم واقعد ولا يتصور ذلك فى المصدق
به ولا ينتفى باب المطلوب حصول مضمون القضية من حيث انه قضية فى الخارج وهذا الكلام كافى فى هذا
الكتاب وله زيادة تحقيق فى موضعه وطلب حصول التصور فى الذهن جواب سؤال
تقريره ان المتصور حاصل فى الذهن فطلب حصوله فيه طلب لحصول الحاصل وتقرير الجواب ان
ان تصور الشى قد يكون بكنهه بحيث يتميز عن جميع ما عداه وهو غاية التفصيل وقد يكون بوجه عام قريبا
فى العموم الى شى ما وهو غاية الاجمال وما بينهما احوال بالنسبة الى ما تحته من الخصوص وتفصيل بالنسبة الى
ما فوقه من العموم فمعنى طلب حصول التصور فى الذهن طلب حصول تصور لعرابه مشتملا على نوع تفصيل
بالنسبة الى التصور الحاصل حال الطلب ولا يكون ذلك طلبا لحصول الحاصل بل لحصول ما ليس بحاصل فيكون
مرجع الطلب الى تفصيل مجمل على الاطلاق كشى ما او تفصيل مفصل بالنسبة الى ذلك المجمل كالجسم او
الحيوان او كالانسان بدا او عمر وذلك وجه رجوع الطلب الى ذلك ان الانسان اذا صح منه الطلب لحصول
شرطه الذى هو الادراك والتصور يطرق اجمالى على الاطلاق كالشى او بطرق تفصيلى بالنسبة الى ذلك
المجمل وان كان اجماليا بالنسبة الى ما يطلب ثم طلبه حصولا فى الذهن لذلك الذى دركه اجمالا او تفصيلا
بالنسبة ومعلوم ان طلب حصول الحاصل ممتنع فبالضرورة يتوجه طلبه الى حصول امر غير حاصل وهو تفصيل
المجمل او تفصيل المفصل بالنسبة اذ تصوره نفسه حاصل وكذا تصوره بما هو اجمل منه اما النوع
الاول شروع فى المقام الثالث وهو التنبيه على ابواب الطلب بعد البيان لانواعه والتمهيد لهذا التنبيه

وقد تبين ان معنى التمني معلوم بالضرورة مستغن عن التحديد فاقتصر ههنا على التمثيل مشيرا الى قسميه
المحال والمستبعد لما تقرر من ان عدم استدعاء الامكان يشملهما وجعل الاستفهام والامر والنهي
والنداء من النوع الثاني ضرورة استدعائها امكان المطلوب وكان مقتضى سوق كلامه ان يقول
واما النوع الثاني فالاستفهام والامر والنهي والنداء الا انه عدل عنه لانه لا دليل على انحصاره في الاربعة
سوى الاستقراء الذي لا يفيد الا الظن فاجرى الكلام على وجه لا يشعر بالمنع ولم يحتج الى التمني
فالاستفهام لطلب حصول اي حصول امر ما في الذهن والامر الذي يطلب حصوله في الذهن اما ان يكون
حكما بشيء على شيء بالايجاب او السلب او بالاتصال او بالانفصال كما في الشرطيات او لا يكون كذلك والاول
اي ما يكون حكما بشيء على شيء هو التصديق والثاني اي ما لا يكون كذلك وهو التصور وهو الذي يقولون ارباب التحقيق
من ان العلم ان كان اذعانا وقبولا للنسبة التامة بالمعنى الذي يقال له بالفارسية كرويدن فتصديق
والا فتصور اذا اريد بالحكم ذلك الاذعان الذي يحصل في النفس بعد [illegible] النفس لا الصورة
الادراكية بحيث لا يوجب الاتصاف كما في تصور الحرارة الا يرى ان الكافر يتصف بالكفر الذي هو [illegible]
ولا يتصوره ويتصوره بان تحصل صورته في نفسه ولا يتصف به وان اريد بالحكم تلك النسبة التي
تتعقل ويصدق بها فالمراد ان حصولها في الذهن هو التصديق وحصول غيرها هو التصور وان
اريد بالتصور المتصور وبالتصديق المصدق به فيصح من غير تقدير الحصول اي تلك النسبة كما حصلت في
الذهن من حيث الاذعان لها هو المصدق به وغيرها من حيث الحصول في الذهن هو المتصور واما
قوله وعدم انفكاك التصديق عن التصور اي وجوده بدونه لامتناع وجود النسبة بدون المنتسبين وتعقلها بدون
تعقلهما ولا عدم انفكاك التصور من التصديق اي وجوده بدونه لعدم علاقة اللزوم ولان المنتسبين قد يتحدان
بدون النسبة والشرط بدون المشروط فبنفسه على ما ينبغي من غير ان يكون لها تعلق بمقصود المقام وما في الكلام
واضح وقوله كما مر اشارة الى ان الثبوت والتحقق والوجود الفاظ مترادفة لا كما يزعم المعتزلة من
كون الوجود اخص وان المحال والمعدوم الممكن ثابت فهل جعل المحكوم به في قولنا ليس الانطلاق ثابتا
هو الانتفاء نظرا الى انه في قوة قولنا الانطلاق منتف والانتفاء محكوم به والذي يلوح من قوله او
ثبوت كما لا عطفا على نفس الثبوت او الانتفاء كما عطفه ومن قوله فيحكم بثبوت الشيء للانطلاق او بانتفاء
الشيء عنه ان ليس المراد بالحكم بالثبوت او الانتفاء ان يجعل المحكوم به بمعنى المسند في عرف النحو والمحمول
في عرف المنطق بل ان يجعل متعلق الحكم كما في قولك حكمت بهذا الحكم وبهذه النسبة وبتلك القضية وبان
زيدا منطلق ويكون زيد منطلقا وعلى هذا معنى قولنا ليس الانطلاق ثابتا ان الانتفاء محكوم به صحيحا من غير
ان يأول بجعل الانتفاء محمولا لكن قوله والنوع الاول اي التصديق الذي يكون الحكم فيه بالثبوت
او الانتفاء مطلقا لا يحتمل الطلب الا في التصديق بان يقال هل الانطلاق ثابت او هل الانطلاق
منتف والمسند اليه بان يقال ما الانطلاق لان المسند هو نفس الثبوت والانتفاء لكونه ضروريا
غني عن طلب تصوره على تقرير من ان تصور الوجود والعدم بديهي يشعر بان المحكوم به هو المسند المحمول
لا نفس القضية والحكم فالكلام لا يخلو عن اضطراب وما يجعله فيه اسناده الى ما يقال ان كلا من الوجود و
العدم قد يجعل محمولا كقولنا زيد موجود او معدوم وقد يجعل رابطة كما يقال زيد يوجد له الكتابة او يعدم

وان كلمة هل قد تكون بسيطة يطلب بها ثبوت شيء او انتفاؤه مطلقا اي من غير تقييد بثبوت شيء او
انتفائه وقد تكون مركبة يطلب بها ثبوت الشيء للشيء او انتفاؤه عنه كما يقال هل الحركة موجودة او
ليست بموجودة ثم ان احتمال النوع الثاني للطلب في التصديق وطرفيه لا يستلزم جريانه في
كل فرد حتى يرد مثل قولنا الواحد نصف الاثنين والوجود غير العدم   اما حصول انتفاء
امر متصور تقدم مع انه قدم في الذكر الامر على النهي لما فيه من الخفاء والاختلاف وكان بالبيان والاهتمام
بالشأن احرى وذلك ان حصول الانتفاء في الخارج يرى في الظاهر كالمحال الا ان معناه ان يتصف
الفاعل بعدم ذلك الفعل ووجود ضد من اضداده وانهم اختلفوا في ان معنى النهي طلب ترك الفعل ونفيه
او كف النفس عن الفعل وكونه لطلب حصول انتفاء المتصور في الخارج انما هو على الاول واما
على الثاني فهو لطلب ثبوت المتصور اعني الكف كما في الامر وان حصل لقطع الواقع كما في قولك للساكن
تحرك وللمتحرك لا تتحرك والاتصال الواقع كما في قولك للمتحرك تحرك وللساكن لا تتحرك لكن الاصل السابق
الى الفهم السابق في الاستعمال هو الاول   فانك في الاستفهام تطلب ما هو في الخارج اشارة
الى ان الحاصل من الشيء في الخارج عينه وفي الذهن نفس له وصورة ومثال والحصول الاول وجود
متأصل والثاني وجود غير متأصل بمنزلة الظل للشخص فالاستفهام تطلب ما له وجود عيني في غير النفس
كالقيام او في النفس كالعلم وجود غير متأصل في ذهنك كما تقول ما القيام وما العلم وذلك لان
المعاني القائمة بالنفس كالعلم والحلم والبخل والكرم قد يحصل في النفس عيانا بحيث تتصف النفس بها
وقد يحصل بصورها ولا تتصف كمن يتصور معانيها من غير اتصاف بها كالمؤمن يتصور الكفر والكريم يتصور
البخل وقول القائل ما العلم طلب ان يحصل في ذهنه صورة العلم الموجود في العقول المتصفة به وما سواه
من الامر والنهي والنداء تطلب ما له انتقاش في ذهنه ووجود غير متأصل ان يحصل وجود متأصل
في الاعيان كما في قم واقعد او في النفوس كما في اعلم وافهم فقوله في الاستفهام تطلب ما هو في الخارج
معناه حصول ما هو في الخارج والا فظاهر الكلام على العكس اي تطلب لما هو في الخارج حصول
نقش في ذهنك   وهو مبني على المعاني من بحث التصور والتصديق انقسام الحصول
الى العيني والذهني ولا تعلق على نفي الواسطة بين الثبوت والانتفاء مع الاختلاف فيما بين الوجود و
العدم واسطة بمعنى التحقق الثبوت والوجود ولفظ واسطة بل للادراك بالانعكاس وحصول الصورة وغير
ذلك تستدعي محالا اي موضع حلول كالعلوم المنطبعة والطبيعة والا لهيئة هو غير محالها بدا وهو علم
المعاني ومعنى [illegible] ان نبين تفاصيلها واحكامها وشروطها ونقيم الادلة عليها بحتاج فيها
الى الدليل ودفع الشبهة   واذ قد عرفت شروع في المقام الرابع اي واذ قد اطلعت على
بيان ما لا بد منه للطلب وعلى بيان نوعه وعلى البينة على انواعه فنبين كيفية تفرع فروع الانواع
الجزئية عليها على طريق الاجمال هو الحري بان يتكلم فيه والحري بان يطلق على كل فرد يتعلق بمضمون
الجزاء فيما بحث من ان نبين وكيف في موقع الحال والمعنى نبين جواب هذا السؤال وما يتفرع فاعل
يتفرع وعلى يتعلق بنبين والواو لا يعد منه اي من نبين كيفية التفرع عليه بالحري ان نبين ثم المقصود
مبتدأ خبره [illegible] واللام في لتلاوتها اي لتلاوة المقصود اضافة المصدر الى فاعله متعلق [illegible] وما
بعدها معطوف على تلاوتها وبهما لك اشارة الى علم البيان متعلق بتلاوتها او الى باب النوع متعلق

وهو التصور

حصول ثم

لا تتحرك

اعني

٢

بالتفصيل ومعنى فان تلك الفصول لهذه التفاصيل بالتفصيل فيهما على انه اذا امتنع تعذر
حمل الادوات على معانيها تعين حملها على معان تناسب معانيها بحسب قرائن المقام وتعين لذلك امثلة
تشمل كل منها على معان معنى مناسب للمقام واما ان ذلك كناية او مجاز ومن اي اقسام المجاز وما
العلاقة فيه وكيف تقرير الاستعارة والتبعية في فصول المجاز والاستعارة من علم البيان وذكر
قدر في بحث الاستعارة التبعية كيفية استعارة ليت لمعنى العرضية   كما اذا قلت لمن تمكن منه اي
تركه ونحوه او قصدك فعدت والحال ما ذكر من كون الخطاب مع من تمكن منه قصدا الى المبالغة والمجادلة
واصل التمني هو ان يكون المتمنى غير مطموع في حصوله لكونه محالا او لمرتبة في البعد عن الوقوع وقوله فيطلب
بالنصب جواب التمني لانه على تقدير امتنع لانه قال لا يمكن اجراء التمني على اصله فيطلب
الحديث من صاحبك حال كون الحديث غير مطموع في حصوله كما في التمني بل يطلبه مطموعا في حصوله
لمن له قولك حدثني وهل تحدثني الا انه عبر عنه بلفظ التمني قصدا الى ابراز حاله بحال من لم يتوقع من صاحبه
الحديث ولا له طاعة في حديثه قصدا قصدا الى اظهار السكوت وان صاحبه [illegible] الاستبطاء
بحاله وبالمحادثة معه او الى ان صاحبه عظيم القدر رفيع المرتبة لا يتوقع منه المحادثة بل يتمنى كتمني الامور
المستحيلة الملحقة بالمحالات   وكذا اذا قلت لم لعل او كما قلت لان ليس من الادوات
الخمسة وانما هو شرط ولد معونة الغرض معنى التمني فان لو في الاصل لتعذر عدم الوقوع واتفاقها ما مضى
من الزمان وهذا بالنظر الى المستقبل يناسب معنى التمني فحسن دخلت على المضارع ووجب
في جوابها المضارع كما في جواب ليت الاشياء التي من جملتها التمني ذكر على انها ليست على حقيقته
بل على معنى التمني بينها وهو منها التمني ذكر على سبيل الاستطراد ومناسبة لقوله ولذلك لعل
التمني تشبيها له بليت [illegible] نصب المضارع في جوابه والا فهو ايضا ليس من الادوات والالم لعل او كما
اذا قلت وقوله في مقام لا يتسع امكان التصديق اي لا يحيط به ولا يشتمل عليه لتعظيم التشنيع
ح فيمتنع ان يكون قولك هل لي من شفيع لطلب تصديقك بوجود الشفيع ويتعين بمعونة القرينة كونه للتمني
واظهار محبة التشفيع مع علم الوقوع وقوله من شفيع مبتدأ بزيادة من وهل خبره او فاعل للظرف لاعتماده
على الاستفهام وقوله فما تقيد متعلق بالوقوع اي حال كونك طالبا لحصول الوقوع في كلام الذي يقيد
لو هو حينئذ من [illegible] لواقع واما   امتنع ان يكون مطلوبك بالاستفهام في قولك الا تنزل
هو تصديقك بحال نزول صاحبك من انه نزل او لا نزل وتوهم علم نزوله لانك تعلم ذلك وتقطع به وهذا
معنى قوله لكونه اي التصديق بعدم النزول حاصلا حيث تراه لا نزل فلا تمكن حمل على حقيقة الاستفهام
وتولد منه معنى العرض اي عرض النزول عليه واظهار انك تحب ان تنزل عندك اي تحب نزوله فلا كمه
[illegible] ومن الغريب ما قيل ان المعنى بتصديق صاحبك اما كل في قولك الا تنزل بان [illegible]
نزول صاحبك وجوابه لا نزل وتعرف بل لا نزل   لعلك بحاله ان [illegible]
انه واقع البتة فلا معنى للاستفهام عنه وطلب العلم به   او غيره [illegible] اذا قلت [illegible]
بل تحو الا نفسك هل تحو عن نفسك فانه بمعناه وظاهر مما انه طلب [illegible] بان تحو لا [illegible]
عن تحو نفس لا بن وليس المراد ان قال تحو الا نفسك او عن نفسك [illegible] ولقد معناه التردد في
جوابه تحو نفسه ام لا على ما قيل وكانه حمل غير نفسك عطفا على نفسك اي الا غير نفسك

او كما اذا قلت لمن يسيء الادب الم اؤدب فلانا امتنع ان يطلب العلم بتاديبك فلانا
لطلب لان الاستفهام لو كان على حقيقته لم يكن لطلب العلم والتصديق بالتاديب بل لعدمه لان
مادخله الاستفهام هو نفي التاديب لا ثبوته فالمعنى ان يقال امتنع ان يطلب العلم بانتفاء التاديب
ولا يرد هذا على قوله في انا دمت امتنع الذهاب عن توجه الاستفهام اليه لكونه معلوم الحال لان المعنى
ان الذهاب يمتنع عن ان يستفهم عنه اثباتا او نفيا لانه معلوم الانتفاء قطعا فلا وجه لطلب التصديق
بانتفائه كما لا وجه لطلب التصديق بثبوته وكذا الكلام في قوله في الا عرفك امتنع معرفتك عن
الاستفهام اي عن ان يستفهم انها هل وقعت ام لا للقطع بوقوعها كما امتنع الذهاب عن الاستفهام
للقطع بلا وقوعه وكانه اراد ان يمتنع ان يطلب العلم بالتاديب وقوعا او لا وقوعا ثبوتا او انتفاء
والحال ان العلم به حاصل وقوعا وثبوتا وحينئذ لا اشكال واما الكلام في اجيبي واي [illegible] التقرير بمعنى
التحقيق والتثبيت فظاهر من المقام وسوق الكلام للعارف بخواص التراكيب الواقف على الذوق
والاساليب وكذا الكلام في سائر المتولدات فالقول بانا لا نم ذا ولم لا يكون كذا مما لا يلتفت
اليه ولا يعول عليه لكونه خارجا عن قانون هذا الفن من الاستناد على المناسبات والاستناد الى الاعتبارات
بل الحكايات   او كما اذا قلت لمن يدعي امرا بعد ما ذكر من متولدات التمني السؤال ومن متولدات
الاستفهام التمني والعرض والزجر والتوبيخ والوعيد والاستبطاء والتحضيض والتعجب والتقرير
احد في الثلاثة الباقية فذكر من متولدات الامر الحق والتهديد ومن متولدات النهي التهديد ومن
متولدات النداء الاغراء واحال ما سوى ذلك الى الاذهان السليمة والطبائع المستقيمة المتتبعة للتراكيب
البلغاء والنظر في كتب الاصول واشار الى كثرة المتولدات بان جعل ما ذكره بالنسبة الى ما لم يذكره
منزلة المصباح من الاصباح في افاضة الضوء وحاصل الكلام انه اذا تعذر اجراء شيء من الابواب
الخمسة على معناه الحقيقي كان ذلك بمنزلة قرينة مانعة عن ارادة الحقيقة ولزم المصير في بعض المعنى
المجازي الى قرائن تختلف بحسب اختلاف الاحوال والمقامات ثم توجب فعله الذي هو المصير الى ذلك
المعنى المجازي فعلا [illegible] كالانكار والتوبيخ على ما هو مبهم في المولدة فالمتولدات هي حصول
المعاني المجازية وغاياتها وقد صرح في بعض هو منها بالمعنى المجازي بعد الاحتمال النزول الاستحسان للابداء
اما هو لك الذهاب [illegible] لا اعرفك اعرف لانه الاسم لا يكرر لاجل ان يبالي به وعدم الاستبدال [illegible]
عدم المبالاة [illegible] حقيقة النهي بل ربما يكون [illegible] البعض [illegible] اولا نسيان الذكر
انه ولم يتعرض هو ولا غيره للعلاقة في ذلك ومبنى الكثير على التشبيه والتوهم   الباب
الاول   يريد ان كلمة ليت موضوعة لان يستعمل في تمني الاشياء عند قصدها بخلاف لو
التمني فانه موضوع لمفهوم المصدري وبخلاف هل ليت والتمني فانه للاخبار بذلك وعلى هذا للوضع للتمني
شيء منها للتمني وكيف يتصور ذلك وهي اسماء وافعال وليت حرف   في افادتها الحرف ان يكون
مثل جزء الجزاء اي الوجه في افادتهما ما سبق من انهما لا يمتنع حملهما على معناهما الحقيقي تولد منه
التمني فلا يرد ان اشكالا على قولنا ان الكلمة الموضوعة للتمني هي ليت هي اشكال حروف التنديم و
التحضيض حيث يفيد معنى التنديم فاجاب بان ذلك ليس بحسب الوضع بل بالتولد من هل و

لو لكن بطريق اللزوم عند التركيب مع لا وما المزيدتين بخلاف ما اذا كانا مفردتين فان ذلك بطريق الجواز ويرد معنى قوله مطلوبا بالتزام التركيب السببية على اللام ولو معنى التمني وهو حال من ضمير مهما والعائد مصرح اومن ضمير مركبة والعائد محذوف اى بالتزام التركيب فيها وفرق بعضهم ان المقصد من تضمنها معنى التمني يكون عند الافراد الى افادة معنى التمني وعند التركيب الى التنديم في الماضي التنديم على الترك وفي المستقبل التحضيض على الفعل والله اشار بقوله متولدا منه معنى التنديم متولدا منه معنى السوال والتحضيض واما اعتبر توسط التمني في ذلك لكونه ادخل في المناسبة واما قال بهذا الاخذ والتركيب لكونه اقرب الى الضبط وانسب بقواعد الوضع واما ذكر لفظ كان لكونه قولا بالراى وميلا الى الاشبه من غير دليل قاطع او ظن غالب وهم يستعملون لفظ كان في مثل هذا الموضع كما يقولون الاشبه كذا ولعله ان يكون كذا او في قوله مركبة مع ما ولا اشارة الى نفي ولاقتين مركبتين مع لا وما او مركبة منهما ومن لا وما

كان زعم

الوضع للاستفهام

الباب الثاني قد عرفت ان معنى الوضع للاستفهام لا الوضع باداء معنى للاستفهام حتى كانهما لفظان مرادفان كيف وبعض كلماته حرف كالهمزة وهل وبعضها اسم كالبواقي

وهذه اللغة

وذهب بعضهم الى ان ايان ليس من الاسماء الاصلية في الاستفهام بل مركبة من اى واوان واصل اى اوان حذف الهمزة من اوان والياء من اى فصار ايوان فعلت الواو ياء وادغمت فيها الياء فصار ايان والاكثرون ابوا هذا التركيب لما فيه من كثرة التصرف مع كون الاسم غير متمكن ولم يثبت فيه التركيب والاشتقاق وقد جاء فيه كسر الهمزة فجعله المصنف مقويا لهذا لما مر انه لا وجه لكسر الهمزة ح ولم يجعله قاطعا فيه لاحتمال ان يقال كسروا الهمزة عوضا عن الياء المحذوف ودلالة عليه واما علام في كلمات الاستفهام فيظهر في المنقطعة سيما بعد الخبر مثل انها لابل ام شاء للقطع بان المعنى بل اهي شاء والدال عليه هو ام ولم لا عن ومن لم يعده نظرا الى انه عائد الى الهمزة وكثيرا ما يقول صاحب الكشاف ان معنى الهمزة التي بمعناها ام هو الانكار والتقرير اونحو ذلك ولهذا لم يذكرها المصنف عند تفصيل كلمات الاستفهام وما لهما لا يحصل الا شيئا من طلب حصول التصور او التصديق بل بعضهما فيطلب به تارة التصور وتارة التصديق وجعله النوع الاخير لان الاختصاص ملكة وعدم الاختصاص ... عدم الملكة ولان ماسبيل القسمين بالنسبة الى ما يحصل لهذا اعرف له المركب في التفصيل حيث قال والهمزة من النوع الاخير نظرا الى اصالته [illegible] مدم وعموم تصرفها وكثرة فايدتها واعاد النسبة على ان مرجع طلب التصور الى تفصيل المجمل مطلقا اونا لا اضافة لو قوع عليه ان مرجع طلب التصديق ايضا الى تفصيل المجمل واسترط التامل لعدم ظهوره في بادي النظر وانما يظهر بالتامل ح ان السايل يعلم قطعا ان النسبة من الطرفين نسبة اليه بالثبوت او الانتفاء اجمالا وليس طلب التصديق الا طلب التعيين على التعيين ولم يذكر هذا فيما سبق بل لقدره الى هنا لانه انما ذكر جوابا عن اشكال توهم على طلب التصور بناء على ما قرر اولا من ان الطلب مطلقا لا يصح من غير تصور اجمالا لا

او تفصيلا ولم يقل من غير تصديق كذلك لئلا يتوهم الاشكال فيحتاج الى الجواب يقول في طلب التصديق فقدمه في التمثيل مع تاخره عن التصور لما في له في جانب التصور ذكر طرفي المسند اليه وطرف المسند فان ذلك لا يكون الا بعد التصديق والاسناد ومثل بمثالين اما الفعلية والاسمية واما معنى طلب التصديق ثبوت الشي على ما هو مطلب هل البسيطة وثبوت الشي للشي على ما هو مطلب هل المركبة وكذا الكلام في مسائل هل وفي طلب المسند الطرف للدبس كالخابية والزق يسامح لا يخفى وانما هو في الحقيقة الكاين في الخابية او الزق

ولا اختصاصه اى لكون هل مقصورا على طلب التصديق لا يصح ان يقال ام المتصلة فيقال هل عندك عمرو ام بشر لانها لتعيين احد الامرين مترددا اى وذلك لا يكون الا بعد التصديق باصل الحكم والتردد في تعيين شيء من الاجزاء فيجب ان يكون معادلها ام المتصلة الطالبة للتصور دون هل الطالبة للتصديق لما بين حصول التصديق وطلبه من المنافاة ويصح ان يقال بام المنقطعة فيقال هل عندك عمرو ام عندك بشر لانها اضراب عن حكم وطلب لحكم آخر فلا ينافيها هل الطالبة للتصديق فان قلت شرط المتصلة ان يليها احد المستويين ويلي الهمزة الاخرى مثل هل عندك عمرو ام بشر لا سبيل الى اتصال ام وان كان الواقع موقع هل هي الهمزة مثل اعندك عمرو ام بشر بل الواقع اعمرو عندك ام بشر او عندك عمرو ام عندك بشر والمنقطعة قد تقع بعد المفرد اذا لم يلتبس بالمتصلة وذلك اذا لم يكن معادل ذلك المفرد واقعا بعد الهمزة قبلها مثل انها لابل ام شاء فيصح هل عندك عمرو ام بشر على الانقطاع من غير احتياج الى اعادة الجزاء عندك احسب بان ذلك الشرط انما هو حيث يكون بعد المتصلة مفرد له معادل فيما قبلها فيشترط ان يكون ذلك المعادل بعد الهمزة او ما يقوم مقامها واما فيما سوى ذلك فالشرط ان يكون ذلك المعادل بعد المتصلة مفردا وهذا موجود في هل عندك عمرو ام بشر لكن لم يصح الاتصال لدلالة هل المتصلة على حصول التصديق فان السوال انما هو عن تعيين احد الامرين مورداى وهل لا يصلح لذلك واما المنقطعة فشرطها عند كونها بعد الاستفهام ان يكون الواقع بعدها جملة فلهذا اعاد الحكم

ولا اختصاص هل بطلب التصديق وقبح هل رجل اى

قبح هل رجل عرف لما سبق من ان البناء على المنكر المحض يكون للتخصيص مع الدلالة على حصول التصديق باصل الفعل واما الكلام في الفاعل ارجل هو ام امراة او ارجل ام رجلان فيكون الاستفهام فيه لطلب تعيين الفاعل وهل لا يصلح لذلك وكذا قبح هل زيدا عرفت لان تقديم المفعول للتخصيص بعد التصديق بصدور الفعل عن الفاعل والسوال انما هو عن تعيين المفعول ولم يقبح هل زيد عرف بالاعتماد على شريطة التفسير لانه لا يتعين تقديم المضمر موخرا لقصد التخصيص بل يجوز ان يقدر قبل المعمول على ما هو الاصل من تقديم العامل فلا يكون للتخصيص ويكون هل للتصديق غير مدافع وانما لم يمتنع هل رجل عرف وهل زيدا عرفت لاحتمال ان لا يكون الكلام للتخصيص بل يجعل رجلا فاعل فعل محذوف يفسره المذكور اى هل عرف رجل عرف فلا يكون من التقديم في شيء فلا يستدعي حصول التصديق بفعل الفاعل وكذا زيدا يحتمل ان يكون معمولا لمحذوف مقدم وان لم يكن الفعل العامل مشغولا

الهمزة

عنه او يكون معمولا للمذكور مقدما لكن لا للتخصيص بل لغرض آخر لكن ذلك بعيد جدا ولم يسمع ولعلها
تكرار هل عمرو وان ما عرفت فلم يصح لكون الهمزة لطلب التصور والتعيين في الفاعل والمفعول
بعد التصديق باصل الفعل فليس من التقديم والهمزة ما منه وبين هل من التدافع
واذا استحضرت ما سبق من التفاصيل وهو ان تقديم المسند اليه المنكر للتخصيص والمعرف المظهر
لمجرد التقوي والمضمر يحتمل التخصيص والتقوي والمفعول بالواسطة وبدونها وسائر المتعلقات
من الظرف والحال ونحوهما يكون للتخصيص او مفيد بالغالب اومع تقديره لا سعد فيحمل ان
يهتدي وتعرف ما لم يذكره معينا من نحو هل بزيد مررت وهل في المسجد صليت وهل لك تحكم
سرت وهل راكبا جئت ولم يصح مثل زيد عرف وهل انا عرفت وانت عرفت فيقتضي
حصول التصديق بالفعل لما عرفت من ان زيد عرف لا يحتمل التقديم والتخصيص وان
نحو انا عرفت وانت عرفت وهو عرف لا يلزم ان يحمل على التقديم والتخصيص بل يحتملهما على
السواء فلا يلزم في شيء من ذلك حصول التصديق بالفعل وكون الطلب عائدا الى تعيين الفاعل
فيصح استعمال هل لكن هذا لا يستلزم عدم قبحها من جهة اخرى مثل كون هل في الاصل بمعنى قد
فلا تفارق الفعل اعني الفعل اذا وجد في الكلام بخلاف ما اذا لم يوجد مثل هل زيد عارف واما
الهمزة فلا يقبح في شيء من الصور لصلوحها لطلب التصور ولا بد لهل من ان تخصص الفعل بالاستقبال
لا يمكن ان هذا ليس الا بحسب الوضع كالسين وسوف لذكره بلفظ لا بد ليس بذلك الحسن اذ
توهم ان ذلك مبني على كونه لطلب التصديق فان المحتاج الى الطلب انما هو الاستقبال دون
الحال وليس كذلك اذ طلب التصديق يصح في الكل ولهذا يصح بالهمزة ثم فرع على تخصيصه المضارع
بالاستقبال انه لا يصح ان يقال هل تضرب زيدا وهو اخوك على تقدير ان يكون الضرب
واقعا في الحال بقرينة الجملة الحالية الواقعة في الحال لا الكائنة في الاستقبال ونحوه المقام
الصاحبي لا يصح هل تشتم السلطان بخلاف اتضرب زيدا وهو اخوك واتشتم السلطان فانه
يصح لان الهمزة لا تخص الاستقبال بل تجري في الاستفهام عن الواقع في الاستقبال وتصلح للانكار
عليه واياك ان تتوهم عدم الصحة بناء على ان الفعل المصدر بحرف الاستقبال لا يصلح عاملا
في الحال فانه غلط صريح سيدخلون جهنم داخرين ساغسل عني العار بالسيف جالبا علي قضاء الله
ما كان جالبا ولكون هل تردان في هل تضرب زيدا وتستدعيان ان يكون له
بالفعل مزيد اختصاص اي تعلق وارتباط واستدعاء لا يكون للهمزة ولا نريد بالاختصاص وان
لهما ايضا نوع اختصاص من جهة ان الاستفهام بالفعل اولى لظهور ان ليس لهما بل لهل اختصاص
بالفعل بمعنى التعلق علة فضلا عن مزيد الاختصاص والصفتان احدهما كونه لطلب التصديق الذي
هو الحكم بالثبوت والانتفاء والاخرى تخصيصه بالاستقبال ما يحتمل الاستقبال كالمضارع دون غيره
ووجه الاستلزام الاول لهذا المعنى هو ان الاثبات والنفي انما يتوجهان الى الصفات دون الذوات
كما سبق ووجه الاستلزام الثاني لذلك ان التخصيص بالاستقبال انما يتصور فيما يحتمل الاستقبال وهو
الصفات دون الذوات لان الذوات ذوات فيما مضى وفي الحال وفي الاستقبال وانما الصفات

من جهة

ولا نريد بالاختصاص القصر

من الذي لها التجدد والتغير والثبوت في زمان دون زمان ولا شك ان الوصفية بالفعل اليق
وهو بها الصق لكونه موضوعا للحدث الذي هو الصفة والزمان الذي به التغير والتجدد المنافي
للثبوت والاستمرار والتعرض للمضي والحالية والاستقبال فقوله ولاستدعائه اي استدعاء هل عطف
على لكون هل واللام متعلق باستلزام ولكنها اي كونه لطلب الحكم واستدعاء التخصيص ورما بما
جزء كونه والظهر حد تكون وانما كان الفعل الاظهر زمانه لكون الزمان ماخوذا في وضعه
مدلولا عليه بلفظه تضمنا غير مفارق اياه بحال بخلاف الاسم فانه لا دلالة له في نفسه على الزمان
ولا تعرض له الا في بعض المشتقات مع انه بطريق العروض لا الوضع واللزوم فان قلت بعد
تعليل الاستلزام بالامرين لا معنى لاسناده الى اسم الاشارة المشار به اليهما فانه بمنزلة ذكر
نقصد استوجب الفصل لزيد الاكرام وهو صار حش الانتظام واما الصواب لفصله استوجب
زيادة الاكرام قلت هو سيما عاده التعليل لبعد العهد وطول الفصل الا انه اعاده بطريق
الاشارة دالة عليه ولذلك اي ولان لهل مزيد اختصاص بالفعل كان قوله تعالى فهل
انتم شاكرون بعد قوله وعلمناه صنعة لبوس لكم لتحصنكم من باسكم ادل على طلب الشكر من
قولنا فهل تشكرون وفهل انتم تشكرون لان كلا منهما يفيد التجدد دون الثبات والاستمرار
غاية ان في الثاني زيادة تاكيد من جهة تقوي الحكم بتكرر الاسناد ان جعل انتم مبتدأ خبره
تشكرون ومن جهة التكرير ان جعل انتم فاعل فعل محذوف يفسره تشكرون فيكون الجملة
فعلية وكان هذا هو المختار وعليه التعويل وكذا من قولنا افانتم شاكرون بالجملة الاسمية
مع الهمزة وان كان يدل على الثبوت كما في فهل انتم شاكرون دون التجدد كما في فهل تشكرون
او فهل انتم تشكرون وذلك لما ثبت من ان هل اشد اختصاصا وارتباطا بالفعل من الهمزة
فيكون ادعى للفعل من الهمزة فيكون ترك الفعل معه ادل على كمال العناية بثبوت ذلك
الفعل حيث ترك لاجله ما هو بمنزلة مقتضى الذات بخلاف تركه مع الهمزة فانه ليس بمنزلة
ترك مقتضى الذات فلا يدل على كون العناية بالمعدول اليه في تلك الغاية وقوله على طلب
الشكر اي طلب حصوله في الخارج كما هو شان الامر لاستحالة حقيقة الاستفهام في حق علام الغيوب
لا لحسن هل زيد منطلق الا من البليغ لانه الذي يقصد النكتة في العدول عن الفعل
الى الاسم وان الاصل اللائق بهل هو الفعل ما لم يعرض داع قوي الى الاسم كما ان بناء الفعل
للمفعول واسناده الى المفعول ثم رفع الفاعل بفعل محذوف واقع جواب سؤال عن الفاعل
كما في ليبك يزيد ضارع لا يحسن الا ممن يعرف النكت في ذلك على ما مر في موضعه بخلاف
ازيد منطلق فانه لو صدر عن غير البليغ لا يقبح حسنه ذلك القبح لان استدعاء
الهمزة للفعل ليس بذلك القوي فكانه لا عدول في ذكر الاسمية معها بل هو قريب من الجري
على الاصل وهذا معنى كون الخطب في ايراد غير البليغ الاسم مع الهمزة اهون منه في
ايراده مع هل وفيه اي ابا ان الاولى مع الهمزة ايضا هو الفعل فان قلت [illegible]
العدول الى الاسمية فيما اذا قصد بالاستفهام السؤال والطلب يكون للدلالة على

بكمال العناية بحصول الفعل وفيما اذا قصد الانكار لزيادة التوبيخ والتوبيخ بان ما كان ينبغي
ان يقع على سبيل الحدوث والتجدد قد وقع على سبيل الثبوت والاستمرار فما وجه اداة
الاستفهام على حقيقته مثل هل زيد منطلق تمثل النوع الاول من الانواع الثلاثة
بكلمات الاستفهام وهو الذي يختص بطلب حصول التصور ففي بيانه بقوله من طلب حصول
التصور وجمع الضمير العائد الى المذكورات تارة فقال منهن لكونها كلمات واخرى افرد
فقال يصح مكان بطلبها لكونها جماعة وضمير يستوجب للكلام والعائد الى الموصول محذوف اي
تطبق الكلمات في الكلام على ما يستوجبه الكلام ويقتضيه بالنظر الى الحال اي على مقتضى الحال
ومن عكس فقد عكس وكذلك قوله ما الكلمة يشير الى ان ما التي لطلب الحقيقة وان
جعلوها قسما على حدة فهي داخلة تحت السؤال عن الجنس فانك اذا قلت ما الانسان فكانك
قلت اي جنس من اجناس الموجودات او الحقائق او الاجسام او الحيوانات هو وكذا
التي لطلب شرح الاسم فانك اذا قلت ما الغضنفر فكانك قلت ما معنى هذا اللفظ بمعنى اي جنس
من اجناس المعاني معناه والا فاللغة لا تثبتها قسما على حدة واما التي لطلب الوصف فلا تثبتها
ائمة اللغة وكذا استعمالها في الكلام كقوله عليه السلام فلن تبشروا او قد سبق المفردون قيل وما المفردون يا
رسول الله قال الذاكرون الله كثيرا والذاكرات اجاب عن الوصف اي عن سؤال
الوصف تنبيها على النظر المؤدي الى ان حقيقته ممتازة عن حقائق الممكنات لانه وصفه بقوله
رب السموات والارض وما بينهما والربوبية المطلقة تقتضي الاستغناء عن الغير بالكلية اذ لو احتاج
لكان له رب آخر لاحتاج اليه ولم يكن ربا على الاطلاق والمستغني عن الكل لا يكون ممكنا اذ لا
لكان محتاجا الى الرب وتعود المحذور واذا لم يكن ممكنا لم يكن تعريفه بالذاتيات لامتناع
تركيبه بل بالخواص والاوصاف ثم استهزاء بموسى بقوله ان رسولكم الذي ارسل
اليكم لمجنون ونسبه الى الجنون والسفه والحماقة والخطاب الكريم مجاز ووصف للشيء بوصف صاحبه
لكون رب العالمين عنده مستركا اما لانه وان ادعى الربوبية لم يشك في نفسه
ربوبية الله واما بناء على زعم الخصم وعلى تقدير التسليم الغوغاء الظلم والاستكبار
التسويل الرئيس ونفخ الشيطان في خيشومه وهواهم الى انقياد الباطل الى دماغه
ويصفون في خيالة تسليم اولئك البهائم يعني قوم فرعون له اي لفرعون اياها اي الربوبية و
ادعائهم الصمر لاولئك البهائم نظرا الى المعنى الحقيقي لكونهم مردودي العقول الى ان
تعبدوه اي دعت الشحرة الى ان اوردوا عقيب قولهم آمنا برب العالمين قولهم رب موسى
وهرون لئلا يتوهم احد انهم يعنون برب العالمين فرعون وان يكون عطف
على ان يكون في قوله ويحتمل ان يكون فرعون الطاعة بالمحمية الطمع وضمير جوابه وحاضريه
ونحوه لفرعون وضمير بدله لموسى وهو في موضع البدل من المسئول لا الحال لكونه معرفة
لانه وان جعل صفة مشبهة بمعنى البدل فاضافته ليست الى الفاعل بل لجنس البلد فيجعل
منصوب معطوف على الحسين وضميره المستكن عائد الى فرعون والبارز الى جواب موسى

قلنا وجه العدول بيان الدلالة
والعلية على ان السؤال
انما هو عن دوام الاطلاق و
استمرار لا عن مطلق صحح
لان اصل الاطلاق كان معلوما و
انما السؤال عن دوامه و
ثبوت استمراره صح
حتى يقولوا اي بمعنى
اي الطلب المختص بطلب
حصول التصور صح

اي فحصل فرعون جواب موسى اذا اجرى على نهج خاص مخلصا له عن طعن الطاعنين وقيل
بالعكس اي يحصل موسى فرعون المخلص المنتهي لجوابه فقوله ان رب العالمين هو فرعون فجعله اي
جعل فرعون متعلقا بطاعته واذا كان متعلقا بجعله والمعلى لذلك اول احتجاج لموسى بقوله عا
موسى ووجب حسن قتل الواحد من قومه وضمير فيه لذلك المقام والمرفوع في ثم نكتة مخلص
والمنصوب بجوابه على نهج الحاضرين او التجري في الجواب على نهج وقيل هو ايضا للمخلص
اي لم يكن المخلص المخلص وقيل لفرعون اي لم يكن المخلص فرعون كما كان في طاعته بقوله
في كلامه توسع وسطح اي تعمق والعمق الامتلاء كانه ملابه فمه واللام في المسجونين للعهد اي لا
جعلنك ممن عرفت حالهم في سجني وكان يطرحهم في هوة لا يرون فيها نورا ولا يسمع فيها
صوت الى ان يموتوا واما من فللسؤال عن الجنس من ذوي العلم اعترض عليه
بالمنع بل هو سؤال عن العارض المشخص لذي العلم وجواب من زيد ذكرا وصاحب له يعهد
بتشخصه في الخارج لا ملكا وبشرا وجنيا اعطى كل شيء خلقه اي اعطى كل نوع من
الانواع صورته وشكله الذي مطابق كاله الممكن وكونه ان يجعل خلقه معمولا اول بمعنى
اعطى خليقته كل شيء يحتاجون اليه ويرتفقون به قدم المفعول الثاني لانه المقصود ثم
هدى ثم عرفه كيف يرتفق بما اعطى وكيف يتوصل الى بقائه وكماله ثبت اي
بين الصانع بايجاده لما اوجد وتعديته لما اوجد على الوجه الذي قدر واسع عطف على
سلكت وضمير فيه للسلوك او للطريق والجريّ الدليل الماهر اي حق لذي مكة جواب
اذا وضمير كونه لذلك الصانع الموصوف ووجه لزوم الاعتراف بما ذكر ان سلوك طريق النظر
والاستدلال دون تقليد اهل الضلال واتباع العقل دون الهوى يفضي الى العلم بكون
الصانع قديما موصوفا بصفات الكمال منزها عن شوائب النقص والامكان واحدا
في ذاته كاملا في صفاته وبالضرورة يكون العبادة حقا له لا لغيره احد المشاركين
اعتباره بالاوف المراد احد المشاركين او المشاركات في امر هو مضمون ما اضيف
اليه اي ووضعه بانه يعم المشاركين لزيادة الايضاح والبيان والا فالامر الذي يشاركه
فيه يشاركان لا يكون الا بينهما فتطلب اي وذلك كالنوع في اي الشباب والخطاب في
الحكم والغرض في اي الفريقين فان جهل لا بهمة ان المسئول عنه ليس غير المسئول
عنه بناي وقد ذكر المصنف ان معنى من جبرئيل ابشر ام ملك ام جني ومعنى الحكم اي كان
الانسي ام الجني قلنا ذلك ليس من جهة ان المسئول عنه فيهما واحد بل في من من جهة لزوم
كلام البشر والملك والجني جنس من ذي العلم ولذا ذكر في اي من جهة ان خصوصيته
مع الاجناس هي التي لم يرها المشاركين في الخطاب والحضور ولذا عرفوا اي كل
ان الاعتبار ثم بالمفهومات وههنا بالذوات وكاين قتلت اعشرون
ام ثلثون اشارة الى تمييز كم الاستفهامية يكون منصوبا مفردا اعتبارا باوسط احوال
العدد فان تمييز الثلاثة الى العشرة مجرور مجموع ومن احد عشر الى تسعين منصوب مفرد وما بعد ذلك

بحـــروز موزد وتعرف كم در مكل يعني ان مميز كم كثيرا ما يحذف بقرينة الكلام ويكون
من احناس الاشيآء او المقادير او الازمنة او الامكنة او المرات او غير ذلك مما يحل تحت
العدد باعتبار كونه اجزآء مما ذكر في الكلام او جزئيات له قال قايل منهم كم لبثتم
في قصة اصحاب الكهف بعد قوله فضربنا على آذانهم في الكهف سنين عددا ثم بعثناهم وقوله كم لبثتم في
الارض عدد سنين في سورة المؤمنين في حق اهل النار بعد قوله ومن خفت موازينه فاولئك الذين
خسروا انفسهم في جهنم خالدون وقوله ايهام لانه يحتمل ان تكون في مصاحف الكوفة قال
كم لبثتم والضمير له او للامور بسواله من الملائكة وفي مصاحف اهل الحرمين والشام قل كم لبثتم والخطاب
للملك او لبعض رؤسآء اهل وعدد سنين مميز كم وقوله سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية سوال
تقريع والاستفهام استفهام تقرير ومن آية مميز كم بزيادة من قال اذا فصلوا بينه وبين
مميزه بفعل متعد نصب زيادة من فيه لئلا يلتبس بالمفعول ولم يسمع زيادة من في غير ما يكون
كذلك ممن روى نصب المميز اي عمة لتكون كم استفهامية في موضع المبتدا والجر قد حلبت
وقد عآ صفة عمة او حالة رجل افدع اي معوج الرسغ من اليد او الرجل فتكون منقلب الكف او القدم
وامراة فدعآ والعشار جمع عشرآء وهي الناقة التي اتى عليها من يوم ارسل عليها الفحل عشرة اشهر و
اما على رواية جر عمة فكم خبرية اي كثير من العمات وعلى رفعها فمحل الاستفهامية والخبرية اي كم مرة
او وقت فتكون في موضع الظرف او كم حلبة او حلبات في موقع المصدر وعمة مبتدا لكونها مخصصة
بالوصف اعني لك والظرف او المصدر قدم على فعله والمبتدا جميعا ومثل هذا لا يعد من الفصل
بين العامل والمعمول بالاجنبي كما تقول عمرا او يوما او ضربا بشديدا زيد ضرب او زيد ضارب
واما كيف فللسوال عن الحال اي عن كيفية الشي وصفته التي يكون هو عليها سوآء كان في موضع الخبر مثل كيف
زيد او الحال مثل كيف جيت اي اراكبا ام ماشيا وكيف ما كان فهو ظرف يعني في اي حال وعلى اي
صفة والنحاة الحسنين من يجي الكرحسن كالفرح من فرح واما ورد للتعجب الحلي بعضهم الاول كان
الفرح فانّوا حرثكم انّى شئتم اي كيف شئتم وعلى اي وضع اردتم من الاستلقاء وغيره
بعد ان يكون المأتي موضع الحرث وهو القبل دون الدبر وتفسيره فاتوا حرثكم رد لما كانت
اليهود يزعمون ان من جامع امراته من دبرها في قبلها كان ولده احول فمثل الى الاستعمال الثاني اعني من
اين وفيه خلاف في ان انّى بمعنى من اين او بمعنى اين ومن محذوف وانه ايضا يستعمل بمعنى من اين فيصح
على القولين وقوله هذا مبتدا آخره لعدا الفرقين المتقدمين اعني الذكر والكافر متعلق بقوله
الكفار ايان يوم الدين استهزآء بالمسلمين وباعتقادهم البعث والمعنى ايان وقوع يوم الدين
لان الظرف لا يكون خبرا الا عن الحدث واعلم ان هذه الكلمات يعني الاسمآء الموضوعة
للاستفهام قد تولد منها معان غير الاستفهام امثال ما سبق في حرف الاستفهام وحاملها الفطرة
وذلك حيث يدل القرينة على ان ليس المقصد الى حقيقة الاستفهام وعلى ان هذا المعنى هو المناسب
للمقام ما لي لا ارى الهدهد قد تعالف انه لا مانع من حمله على حقيقة الاستفهام بمعنى لو
وقع لي ولنفسي في حال عدم روية الهدهد امانع ام حاضرا ام هو غايب وعلى اي على

معنى للانكار والتعجب والتوبيخ ورد قوله تعالى كيف تكفرون بالله والآية بمعنى التعجب متعلق بقوله او
من معول له خصه بالذكر لكونه العمدة ولكونه احوج الى الذكر من جهة ظهور استحالة على الله تعالى وانما المراد
حال تشبيه بالتعجب اي التعجب او حقيقة على عرض الكلام ممن يصح منه التعجب كما في كثير من القرآن المعول على
السنة العباد وصرح بالتعجب في هذا الكلام لكونه من نوابع التعجب وحاصل كلامه ان مثل هذا الكلام
وان فرض كونه صادرا من من البشر فمعلوم انه ليس المقصد الاستفهام عن السوال كيف وقد يكون الحال
وهو حال العلم بالاطوار المحيلة المذكورة وبالنظر الى الظاهر ليس شيئها عن جميع السوال على ما
هو مدلول كيف بل محالة نوع احتصاص بالكفر وهو العلم والجهل كما اذا قلت كيف جيت كان
سوالا عما تعلق بالمجي من المشي والركوب لا الطول والقصر والسواد والبياض ثم اذا قيد بقوله
وكنتم امواتا الى ترجعون يعني وانتم عالمون بذلك انتفى حال الجهل ايضا وصار المعنى في اي حال تكفرون
حال العلم بالصارف القوي للعاقل عن الكفر فلم يبق الا ان يكون للانكار بمعنى النفي اي لا يكون الكفر و
التعجب بمعنى ان كل عاقل ناظر في هذه القضية يتعجب منها والتعجب بمعنى سمعوا ايها السامعون وانظروا
ايها الناظرون وتعجبوا من كونهم الجلي مع هذا الصارف القوي والتوبيخ بمعنى بئس كم حياة ايها
الكفر من ارتكاب هذا الفعل الشنيع القبيح في بعض المفسرون بصارف قوي من الخارج وما ذكره حاصل ما
الكشاف ذكره لما فيه من بعض الطول وان اشتمل على زيادة تفصيل والظرف اعني في حين متعلق بمعنى النفي
في لاند واسا وجواب اذ فعل اي بادمي السوال الى كون الكافرين على احدى الحالين واما عالمين منصوب
بدل من حيران يكونوا اعني على احدى الحالين لا من المجرور وصير الكفر جواب اذا قيدوا الضمير فيه عائد
الى مصدر قيد وضمير وجوده وبحث الكفر عن سواه عن غيره لعوآلها مجرى الاسمآء دون الظروف
حال بدليل المخاطب اي بانه بمعنى سعاف والانكار فيهما بمعنى النفي اي لا معنى لك وقوله كونه اي كون
هذا الكلام اي انما كان للتوبيخ والتقريع لكونه سوالا عما كان يدعي كونه معنا انه هو بمعنى انه ليس
لان مكانه ليس هو ونكون معنون ونصهرت من افكه يا فكه وقد عرفت ما ذكرنا من اول الكتاب
الى هنا طريق استعمال كلمات الاستفهام في معانيها والصرف بمعونة القراين عن معانيها والحمل
على ما يناسب المقام من المتولدات وقد يجب القراين تحملها على غير معانيها في الحمل على ما يناسب
بمعونة قراين الاحوال ويا باه قوله واذا سلكتها اي الطريق الذي عرفتها فاسلكها عن كال المسقط
لما عرفه وفهمه لانه لا يحمل العرف عن معانيها وان كان سياق اليه ومع هذا فهذا البق بالمقام واتبس
الانهام وهو عام او غيره وقوع منه من حال نفس الفعل فلا يكون الا حال كونك شاكا في الضرب
هل وقع ام لا ارادا لان التقديم يستدعي العلم بوقوع الضرب من المخاطب والسوال عن الوقوع يستدعي
الشك فيه فما قصر وكذا انت ضربت زيدا اذا قصدته ان المسند اليه كان في الاصل موخرا فقدم
للاختصاص يستدعي العلم بوقوع الضرب على زيد فجعله سوالا عن وقوع الضرب مناقضة بخلاف ما
اذا لم ينو التقديم وجعل انت ضرب اول الامر مبتدا وحمل الكلام على التقوي دون التخصيص فانه يجوز
ولم يعتبر هذا الشرط في المفعول وان كان يحتمل ان يكون التقديم لا للحصر والاختصاص لانه قليل جدا
لم يعتبره المصنف اصلا بخلاف المسند اليه فان كونه مبتدا من اول الامر غير مفيد للتخصيص كثيرا و

متساو لاعتقاد التقدم بل ما يكون ارجح بحكم الاصل وكذا الاوجه ان يقول أزيدا ضربت ام لا او
االانت ضربت زيدا ام لا سواء جعلت لم للمعلم لم تضرب احدا ولم تضرب احدا او معنى لم تضرب
زيدا ولم يضرب انت لان لم سوال عن تعيين احد المتساويين مع ان اولهما نفي الفعل كاملا لها
اثبات الفعل كيف ما كان لا لخصوص المفعول او الفاعل على ما تعطيه التقديم واما قال
لم توجهين دون لم يجوز لانه يحتمل احتمالا بعيدا ان يقال معناه لم لا زيدا ضربت بل عمرو ولم
لا انت ضربت بل غيرك فيكون التردد في التعيين لكنه بعيد عن الفهم بحسب الاستعمال
وان اردت بالاستفهام التقرير لما ذكر في حقيقة الاستفهام السوال عن الفعل وعن الفاعل
وعن المفعول والفرق بينها في صورة التركيب وما يصح وما لا يصح حاول الصرا ذلك مما هو
بمنزلة الاصل من فروع الاستفهام وكالحقيقة في كثرة الاستعمال وهما التقرير والانكار والتوبيخ
عقبهم يقال بمعنى التحقيق والتثبيت وبمعنى الحمل على الاقرار والالجاء اليه وهذا هو الشائع
فيما بينهم وهذا هو المراد هنا بدليل قوله حال تقرير الفعل دون ان يقول التقرير بالفعل
ولذا امر بالتباس التقرير على مثال الاثبات وسيجي الانكار على منوال النفي فقوله فاحدى لعزم
حدوث الفعل بالفعل عداه بعلى لتضمين معنى الاعتبار مع ورود التقرير الفعل مثالين بينهما على انه
في الماضي والمضارع والانكار الفعل مثاليه جدهما طاهر صريح وهو أضربت زيدا وكالقرضي
مكنى نحو أزيدا ضربت ام عمرا لمن يردد الضرب بينهما ويدعي انه ضرب لاحدهما فانكر ذا
انكرت ما اعتقده المخاطب محلا للفعل لزم انكار الفعل ضرورة ان الفعل لا يعقد بدون
محل وما في الحال مستفيد في اعتقاد المخاطب فاذا نفيت هذا المحل انتفى ذلك نفيا للازم
وهو دليل على نفي الملزوم وربما يل علته وتطبيق من التنزيل قل آلذكرين حرم ام الانثيين
اي لو وجد التحريم لكان اما هذا واما ذاك وكلاهما منتف والمعنى انكار ان يحرم الله من جنس
الغنم ضانها ومعزها شيئا من نوعي ذكورها واناثها ولا مما تحمل اناث الجنسين وكذا
في جنس الابل والبقر وذلك انهم كانوا يحرمون ذكور الانعام تارة واناثها تارة واولادها
كيف ما كانت ذكورا او اناثا او مختلطة تارة وكانوا يقولون قد حرمها الله تعالى واورد من
امثلة تقرير الفاعل قوله تعالى أأنت فعلت هذا بآلهتنا يا ابرهيم وتقرير دلائل الاعجاز ان
التقرير فيه بمعنى الحمل على الاقرار قال لم يقولوا ذلك له عليه السلم وهم يريدون ان يقربان
كسر الاصنام قد كان ولكن ان يقربانه منه كان كيف وقد اشاروا الى الفعل في قولهم أأنت
فعلت هذا بآلهتنا وقال بل فعله كبيرهم ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب فعلت
او لم افعل ومما يقع في بعض النسخ من التمثيل بقوله ءانت قلت للناس اتخذوني وامي الهين من
دون الله تعالى سهو لظهور ان التقرير فيه بمعنى الحمل على الاقرار لا معنى التثبيت فان قيل لا دلالة
في السياق على انهم كانوا عالمين بان ابرهيم عليه السلم هو الذي كسر الاصنام حتى يحمل الهمزة على
التقرير دون حقيقة الاستفهام قلنا يدل عليه انه خاطبهم بقوله تالله لاكيدن اصنامكم بعد ان
تولوا مدبرين وانه لما قيل من فعل هذا بآلهتنا انه لمن الظالمين قالوا سمعنا فتى يذكرهم يقال

له ابرهيم وظاهر الاستدلال من ذمه الاصنام على انه الفاعل لها وذكر في تفسير قوله تعالى
فراغ عليهم ضربا باليمين فاقبلوا اليه يزفون ان البعض منهم قد شاهدوا انه يكسر الاصنام
فاعلموا الذين يزفون ليكلموه اغير الله اتخذ وليا اغير الله تدعون بعدم المفعول و
الهمزة فيه للانكار ظاهر فيهما والمعنى على انكار ان يتخذ غير الله وليا لا على انكار اتخاذ الولي
وكذا المعنى انكار الحكم بالدعوة اذا اصابكم شيء لا على انكار الدعاء دون المنكر
ما تدعونه الى كشفه واما قوله ابشرا منا واحدا نتبعه بتقديم المفعول فليس بظاهر لانه من باب
الاضمار على شريطة التفسير يحتمل ان يقدر الفعل المحذوف مقدما على المفعول وان يقدر
موخرا عنه ولذا قال وهذا ايضا ولم ينظمه في سلك الاولين المذكورين ووجهه ان سياق
الكلام يدل على انهم انكروا مطلق الاتباع وانما انكروا ان يتبعوا بشرا مثلهم في الجنس وطلبوا ان
يكون من جنس ما هو من الملائكة وقالوا منا لانه اذا كان منهم كانت المماثلة اقوى وقالوا
واحدا انكارا لان يتبع الامة رجلا واحدا او ارادوا واحدا من افناء الناس ليس باشرفهم وافضلهم فوجب
ان يقدر الفعل بعد المنصوب ليكون ما يلي الهمزة هو المفعول فيعود الانكار الى كونه المفعول
لا الى الفعل نفسه قد ذكر ما لم يكن للانكار في الامثلة التي جعلها للانكار بمعنى
واحد بل في البعض بمعنى ما كان ينبغي ان يقع ما وقع في الماضي او لا ينبغي ان يقع ما يقع
في المستقبل وفي البعض بمعنى لم يكن ذلك في الحال او الاستقبال حاول التنبيه عليه وعلى ما يتبعها
من التفاوت بمعنى اعصيت لم عصيت وما كان ينبغي ان يكون ذلك العصيان الذي كان
ومعنى اتعصي لم تعصي ولا ينبغي ان يكون منك العصيان ومعنى افاصفيكم ربكم بالبنين واتخذ من الملائكة اناثا
على السنن لم يقع ذلك الاصفاء والاصطفاء وذلك انهم قالوا الملائكة بنات الله فانكر
ذلك عليهم وقال افاصفيكم ربكم على وجه الخلوص والصفاء بافضل الاولاد وهم البنون
واتخذ لنفسه دونهم ومن البنات لم يكن ذلك ولم يصطف البنات ولا ينبغي ذلك ومعنى انلزمكموها
لا نكرهكم على قبول البينة ولا نقسركم على الاهتداء بها وانتم تكرهونها ولا اختيار دونها قد جمع
بضميري المفعولين المتصلين وفي مثله يجوز اتصال الثاني مثل انلزمكموها وانفصاله مثل انلزمكم اياها واياك
ان تزكي قدس في بحث تقديم المسند ان مثل انا عرفت وانت عرفت وهو عرف يكون
تارة للتقوى بان يعتبر الضمير من اول الامر مبتدأ وتارة للتخصيص بان يعتبر في الاصل موخرا
على انه فاعل معنوي قدم للاختصاص وان المظهر المعرف مثل زيد عرف للتقوى لا غير والمنكر
مثل رجل عرف للتخصيص لا غير فاشار هنا الى انه ينبغي ان يكون حاصل ذلك عند ادخال
الهمزة للاستفهام او التقرير او الانكار حتى يحمل كلا من التراكيب على ما يليق من التقوى
او التخصيص قطعا او احتمالا فيحمل ازيد ضرب على انكار كونه الفاعل لا على انكار الفعل اليه و
أأنت ضربت تارة على انكار فاعليته وتارة على انكار الفعل بحسب قرينة المقام وازيد ضرب
على انكار الفعل اليه دون انكار الفاعلية وتسليم الفعل لما سبق من ان المظهر المعرف يحمل
على الابتداء البتة دون التقديم بناء على ان ليس القصد الى التخصيص واراده ان لا دب

في الماضي او الان ذكره صح

التعظيم

سكد من انه لا من غيره ولكونه احمله على انه مسندا من اول الامر والمراد بقوله حكم الانكار
كانه يوهم ان مثله يحتمل التقديم والقصد الى التخصيص دا كان مناسبا للمقام وقد سبق انه ليس
كذلك والحوا ب ان المذكور فيما سبق هو ان زيد عرف ورجل عرف ليسا من قبيل ما هو عرف
في احتمال الاعتبارين على السوآء بل حمل المعرف على وجه تقوي الحكم وحمل المنكر على
وجه التخصيص وانه ليس لقولنا زيد عرف غير احتمال الابتداء الا بها لا يذكر الا الوجه البعيد
وهو كونه في الاصل مؤخرا على انه بدل كما في واسروا النجوى الذين ظلموا وذلك التخصيص بل لابد
عند المعرف لكونه على شرط المسند فذكر هاهنا ان ذلك الاحتمال لا يرتكب في هذه الآية لما مع
تعسر مع عدم مناسبة المقام او يقول مراده ان علي يعد بصحة اعتبار التقديم وافادة
الاختصاص في المظهر المعرف نصا على ما يراه الشيخ عبد القاهر وصاحب الكشاف على ما
صرح به في مواضع فلا يشكل ابدا ... الآية لان المعنى على نفي الاذن من الله تعالى لا على ثبوت الاذن و
انه وان يكون الفاعل هو الله تعالى فيعين حمله على الابتداء وافاده التقوي على انهما ... ذكر
على صاحب الكشاف حيث عد قوله من قبيل اغير الله اتخذ ولما في كون الانكار راجعا الى ...
التقديم لا الى الفعل وادا منه بقوله حكم الانكار حال من ضمير احمله والضمير المجرور في ...
وهو ما اشار اليه ان حرف الانكار اذا دخل على كلام بقصد التقوي كان لتاكيد الانكار لا لانكار التاكيد
كما انه اذا دخل على ما يفيد الاختصاص مثل اغير الله اتخذ ولما كان لاختصاص النفي لا نفي الاختصاص
كالنفي بعينه على ما سبق من ان مثل ما هم بمؤمنين لتاكيد النفي وما انا قلت وما زيدا ضربت لاختصاص
النفي ... الاسود دين لانت تجهل ما بحر بعدهم ولا انا بحجي عشق كما كانا ما لم ما سبق الاختصاص
كان لتاكيد النفي فان قلت هذا التعميم في مثل الانكار والتقرير ما وجه في حرف الاستفهام
كما لو افصلت الانت ضربت زيدا وانه وجه ما عند نية الابتداء دون التقديم بل ما وجه كثرة التاكيد بعد
حرف الاستفهام مثل ابنك لانت يوسف قلت هو جار على الاصل من كون الاستفهام عائدا
الى التحقيق والتاكيد حتى ان اصل الحكم كانه معلوم وانما السوال عن تاكيده وتقرير غاية جزء
التاكيد والتقرير وادخل في هذا المسلك اي سلك هو قوله تعالى الله اذن في الحال
على الابتداء للتقوي دون التقديم للاختصاص نعم المصنف في تلك الآيات السلف وانما ابها
الى ان الانكار على اصل الحكم دون ما عليه الفاعل مع تقرير الحكم من فاعل آخر لكون التقديم للاختصاص
على ما ذهب اليه الكثيرون وهذا لما ذكر في الكشاف ان قوله تعالى لا يخلقون شيئا وهم يخلقون وهو في
الصالحين فهم يورعون وهم قد خرجوا به للتقوي دون التخصيص وهذا ما رفع افادة الانكار
افانت تسمع الصم اد المعنى على انكار صدور الفعل عن المخاطب لا على انكار ان يكون هو سواء الفاعل
وانما ان الفعل مقرر وفاعله غيرك واما في اهم يقسمون فلا ظاهر اعتبار التقديم وافادة
التخصيص بدلالة اعراضهم وتحكمهم بقولهم لولا نزل هذا القرآن على رجل من القريتين عظيم وان
يكونوا هم المدبرين لامر النبوة والمتولين قسمة رحمة الله وكذا الكلام في قوله نحن قسمنا والحق ان الكل
هذا مفوضه الى قرينة الحال واقتضاء المقام ومن كلامه خلاف الظاهر ... مراد غير

لعد

احد الشيء فمن ... ذوقه وموجب فهم فليس بحجة على من ادعى الظهور كذلك لا منع
احدهما على تقدير تصادم ما لم يظهر وجه امتناع ما ذكر واما محوا لا لانه ان المعنى على هذا او
لم لا يجوز ان يكون ... مثل ان يقال لانه ان الانات الثلث على التقوي دون الاختصاص
او بالعكس خارج عن قانون هذا الفن وانما يصح في الترتيبات واذا عرفت ان هذه
الكلمات للاستفهام فذو على في بحث تقديم المسند انه يعتبر في قانون العرب وقع تصدير
الاستفهام صدر الكلام فهذا تعريف وحاصله انه طلب والطلب لا يكون الا ما فرط
اهتمام وكل ما به فرط اهتمام يجب تقديمه في الكلام ولا يرد عليه ان الاخبار ايضا لا يكون
الا ما به فرط اهتمام لان الانسان كثيرا ما يخبر بما لا يعنيه لكن يرد ان كلا من الامر والنهي طلب
وتقديم معموله عليه جائز مثل زيدا اضرب وعمروا لا تضرب ولا يقال النهي طلب الامتناع
وهو يدل على عدم الاهتمام لانا نقول فيكون الاهتمام بالامتناع والترك وكذا النفي وفيه المطلوب
ويمكن ان يقال المراد انه طلب للحصول في الذهن واستعمال امره اعطاكم وحلاله جعلكم
... والا معاش بصورته وهذا لا يكون الا ما به غاية الاهتمام بخلاف الحصول في الخارج فانه قد لا يكون بهذه
المثابة لا يقال المطلوب يلزم تقديم الطلب بل ما به الطلب كادوات الاستفهام واللام في الولكن
لزوم تقديم المطلوب لانا نقول المطلوب بالطلب والطلب بالاداة وهذا ثم المطلوب معموله
لا يحمله الاعم عاسين من البحث فاعله لزوم وهو مصدر مضاف الى الفاعل معموله صدر الكلام كان قبل
ليس الاستفهام لانه لان صدر الكلام بل ملزومه فالوجه ان يروى صدر الكلام بالرفع ويحمل المصدر مضافا
الى المفعول قلنا اراد باللزوم اللصوق وعدم المفارقة بمعنى لا يعقد بدون صدر الكلام ووجه ذلك
في صدارة الاستفهام انه نوع من الكلام وكل ما هو نوع من الكلام فله صدر الكلام لتعلم من اول الامر
انه ذلك النوع وردّ بانه ما من كلام الا وهو نوع من الكلام ووجوب التقديم عطف
على لزوم وخص كيف واين ومتى بالذكر مع دخولها فيما سبق من كلمات الاستفهام لانها
ظروف اي على اي حال وفي اي مكان وفي اي زمان ولا محالة لها متعلق كسائر الظروف
مثل حصل ويحصل فربما يتوهم ان وجوب تقديم هذه الكلمات انما يكون بالنسبة الى جملتها
حتى يكون التقدير كيف حصل لا حصل كيف ولا يجب التقديم على المسند اليه الذي وقع في
الجملة فبين انه ازال هذا الوهم وصرح بوجوب تقديمها على المسند اليه انما في الظاهر الفاظ
مفردة من الاخبار للمبتدا وسكت عن ايّان وانّى لانهما في معناها وحكمهما حكمها واما ما في الاسماء
مثل ما ومن واي وكم فمفردات يجب تقديم وجوب تقديمها من لزوم كلمات الاستفهام صدر
الكلام من غير احتياج الى بيته لانها اعم من حرف الاستفهام وما تضمن معناه من الاسماء
الاستفهام سوآء في ذلك كونها مبتدات مثل ما عندك ومن عندك وايهم ابوك وكم درهما في الكيس
او مفعولا مثل ما هذا ومن ابوك واي رجل اكرمت وكم درهما ملكت فيجب تقديمها عند كون المرفوع فاعل
مفرد احبارا او مفاعيل مثل ما تصنع ومن تضرب وايهم تكرم وكم باعد ومثل غلام من ... لان ومن
بين الانسان وفي ايهم رغب وعلى كم تقول وعلى ... العاس فان قيل ... صدارتها

بدخول الجار عليها قلنا لا اراد المعنى الذي له الصدارة بعد دخول الجار اي عند السؤال لم ذاك وعن علة ولذا اذا اضيف اليها اسم مثل غلام من تضرب وذلك لشدة الاتصال بين الجار والمجرور واما ما يرى في كلام بعض الثقات من نحو يكون ماذا ويصنع ماذا وفعل ماذا فالوجه ان يكون ماذا معمولا لمحذوف مدلول عليه بما تقدمه اي ما يكون على طريق التفسير بعد الابهام

الباب الثالث

في الامر قد سبق ان الامر طلب مخصوص يعلم بتعلم مراتب الحدود وطرق الاكتساب فيكون ضروريا فالآن يذكر ان ما يستعمل لافادة هذا المعنى في لغة العرب اي شيء هو ام الامر لاي معنى وضع وان الالفاظ المستعملة في الامر حقيقة في طلب الاستعلاء فقط وانها للايجاب والوجوب يوجد بلوجه ويوجد بلا لزومه وان ما سوى ذلك يتولد منها بمعونة القرائن قوله سبق الكلام في ضبط الصيغ في علم الصرف اشارة الى ما قيل فيه اعلم ان طريق اشتقاق الامر ان تحذف من المضارع الزائد في اوله وينظر الى ما بعده ان كان متحركا والا فان كنت في باب افعل رددت الهمزة الساقطة والا اجلبت همزة وصل مضمومة في باب يفعل مضموم العين مكسورة فيما عداه ثم تحذف الامر ان كان معتلا او تسكنه ان لم يكن ولا مسند ا او تحركه في المشدد باي حركة شئت اذا كان ما قبله مضموما والا فغير الضم وقوله وعدة اسماء ذكرت في علم النحو اشارة الى ما عد في اسماء الافعال من نحو رويد وهلم وهات ودونك وعندك وحذارك وحيهك وبله وعليك الامر وصه ومه وميت وهلم وبل ونسك ومنا وهذك وبطك واليك وامين وما كان على فعال اسما لحروف ونزال وكنايه الى بعضها عرسنوه والامر عنده من الصيغ المضبوطة لكونه عين قياسا في جميع الثلاثيات المجردة قوله الامر اي لفظ الامر في لغة العرب عبارة عن استعمال الفعل المقرون باللام الجازم والصيغ المخصوصة والاسماء المعدودة على سبيل الاستعلاء اي طلب العلو وعد نفسه عاليا سواء كان له العلو حقيقة او لا اي من الاعلى للادنى اولا كان من الادنى للاعلى ولهذا ينسب الى سوء الادب لانه كم معناه الحقيقي المصدري بحسب اللغة لانه اذا استعمل باللام والصيغ المخصوصة وبحسب عرف الاصوليين الطلب على سبيل الاستعلاء وامثال هذه الصور اي لهذا او اول وقوله ونزال وصه والالفاظ التي فيها نعني جميع الافعال المقرونة باللام والصيغ المخصوصة والاسماء المعدودة المختلف في بعضها انه قياسي او سماعي والمتفق في بعضها انه سماعي مثل هي موضوعة في اللغة بوضع شخصي كالاسماء المعدودة او نوعي كالبواقي لغرض الاستعمال على سبيل الاستعلاء ام لا ففيه خلاف فقيل نعم هو للطلب على سبيل الاستعلاء وقيل للوجوب خاصة وقيل للندب خاصة وقيل فيهما بالاشتراك اللفظي وقيل للقدر المشترك بين الثلاثة وهو الاذن في الايجاب ويتوقف وهو انها موضوعة للاستعمال على سبيل الاستعلاء المبادر الى الفهم فعند ذكره وان ذلك من اقوى امارات الحقيقة ثم ابين بوجه لطيف صحة افادة الامر كالاول الا انه تقوية وتوافقا عن ائمة اللغة على اضافة هذه اللام وهذه الصيغ الى الامر بقولهم لام الامر وصيغ الامر دون غيره من المعاني التي يستعمل فيها اللام والصيغ بان يقولوا صيغة الاباحة او الدعاء او الالتماس او الندب او نحو ذلك اولا بها ووجها الاعتماد ان الاصل والشايع في هذه الاضافة هو الاضافة الى ما هو المدلول الحقيقي كالفاظ الاستفهام وكلمات الشرط وحروف النداء

الغطام

كراك

وانما

والاسماء الاصوات وافعال المقاربة وغير ذلك وقالوا ان احتمل ان يكون المراد به هنا المعنى اللغوي النحوي ولا اشتباه بما انه كمثال الماضي والمستقبل لكنه بحسب اللغة حقيقة في الطلب على سبيل الاستعلاء وهذا القدر كاف في الفائدة وبه يندفع نظر صاحب الايضاح لان الظاهر ان وجه ما ذكره من ان كون الامر على معناه العرفي بقوله بل لانه موضوع حمله استفهاما به وقعت جبران وان مع الاسم الخبر مسد اجزء الجملة الواحدة جواب اما اعني فلا الظاهر كونها موضوعة لذلك والعائد محذوف اي فيه قوله ويتوقف ما سواه عطف على تبادر الفهم والضمير للامر يعني استعمال الصيغ على سبيل الاستعلاء وعلى اعتبار متعلق بتوقف والدعاء هو الطلب على سبيل التضرع مثل اللهم اغفر لي والالتماس الطلب على طريق التساوي كقولك لصاحبك اعطني الكتاب والندب الطلب على قصد ان الفعل افضل من الترك والترك جائز في الجملة مثل كاتبوهم والاباحة على قصد تساوي الفعل والترك مثل واذا حللتم فاصطادوا والتهديد الطلب على قصد التخويف ويحط الايمان بالمأمور به مثل اعملوا ما شئتم ويحسن معنى الحقيقة انه كثير جاء ولا شبهة قد ذهب الاكثر من العلماء الى ان الطلب على سبيل الاستعلاء بهم الايجاب والندب وان العرف يكون الامر حقيقة في الطلب على سبيل الاستعلاء معناه انه للقدر المشترك بين الوجوب والندب والمصنف يدعي انه لا شبهة في ان ذلك يدعي من طلب الايجاب الا انه لا يقتضي الوجوب على المأمور ما لم يكن الامر عاليا اذ قد يستعلي من الاستعلاء اعم من العلو وهذا مذهب غريب اي حقيقة الامر الايجاب لكن في الوجوب معتبرا بقوله لا شبهة في ان طلب المقصود اشارة الى ما سبق من ان يطلب بالقرآن يحصل في الخارج ثبوت ما هو مقصود اي حاصل في ذهنك وقوله على سبيل الاستعلاء اشارة الى ان الطلب على سبيل التضرع او غيره لا يورث الايجاب وقوله ايجاب الاتيان به اي بالمقصود وقوله على المطلوب منه اي على من طلب منه المقصود وقوله بحسب جهات متعلق بوجوب الفعل ومعناه انه بحسب اعتبارات مختلفة من الشرع والعقل والعرف يعني ان كان الايجاب من الشارع فيجب شرعا او من العقل فعقلا او من العرف فعرفا وقوله والا اي وان لم يكن الاستعلاء ممن هو اعلى رتبة لم يستتبع ايجابه وجوب الفعل وقوله فاذا صادفت هذه اي صيغ الامر اصل الاستعمال وهو الطلب على سبيل الاستعلاء بالشرط المذكور وهو كون الاستعلاء ممن هو اعلى رتبة افادت الوجوب والا اي وان لم تصادف اصل الاستعمال بالشرط بان لا يكون مع الاستعلاء او لا يكون الاستعلاء من العالي لم تفد غير مجرد الطلب من غير ايجاب ووجوب وقوله ان استعملت بيان لتولد ما ناسب المقام في الكلام ودلالة على ان امر الاباحة ايضا لطلب الفعل كطلب الايجاب والندب لا ان يكون لطلب الفعل او الترك على التساوي بحيث لا يبقى فرق بين امر الاباحة ونهي الاباحة فان كان الترك محظورا ورد النهي للرخصة في الترك وان هذا انظر من قال ان امر الاباحة كالحسن للايجاب والندب بمعنى انه ليس معناه الا الامر وطلب الفعل من غير دلالة على زيادة كمنع الترك او مرجوحيته وانما ذلك بقرينة من خارج

الباب الرابع

في النهي وهو طلب انتفاء الفعل المقصود في الخارج او طلب كف النفس عنه وقولهم حروف

ليس هو

حدوث معنى اسعب امر وشرب على طريقة عبارة كناية فيما بينهم ومعنى صحيح ظاهر ومنه زيد
محمد وقعد وعمرو والنهي محذوف حدوث الامر الا انه عند التطبيق بالاصل مشكل لان حدوث في هذا
المعنى متعد يقال حدث الفعل الفعل اي وقعه به فالقياس ان يقال النهي محدود بالامر
على المصدر والعود بعد عن ظاهر بالشرط المذكور اي كون الاستعلاء ... على
وجه فان قلت ليس بهذا الطريق الاستعمال بالاستعلاء فيه لم لا يجوز ان يكون مع العلو اولا وانما
العلو شرط لافادته الوجوب وكذا النهي قلت ما ذكرت هو صحيح استعمال الامر
يجوز ان يكون هذا اعني العلو اصل استعماله بمعنى الطلب الراجح فيصح الكلام فان قلت
اي حاجة الى قوله لا على سبيل الاستعلاء بعد قوله والا فمعنى وان لم تصادف استعماله على سبيل
الاستعلاء بالشرط المذكور وكيف احتيج اليه في الالتماس دون الدعاء قلت انتفاء الاستعلاء
بالشرط المذكور اعم من ان يكون بانتفاء الاستعلاء اصلا او بانتفاء العلو مع تحقق الاستعلاء فلا بد
الى التعرض لانتفاء الاستعلاء ليتحقق الالتماس والدعاء الا ان لفظ المسهل اغنى عن ذكره
والامر والنهي حقهما الفور اي وجوب الفعل والترك عقيب ورود الامر والنهي والتراخي اي جواز
التاخير مفوض الى القرائن وهذا مذهب بعض الاصوليين وامثال هذه الظنيات تكفي فيها
والشبهات وهذا الخلاف الاولى ... المطلق والاظهر في الفهم والاسبق ... بالمساواة
والاختلاف في ان الاستفهام والنداء على الفور والاظهر كذلك ... كونهما للطلب مع اشتراط
امكان المطلوب وهو ان النهي تشاركانهما في ذلك فكذا في الفور وهذا هو المراد والمطلوب
ما يطلب ... الامر والنهي ... على ان حقهما الفور صالح ... او ... ويرد على الكل
ان الكلام في مطلق الامر والنهي ... مع القرائن ... والتراخي ... من التوقف ...
الى ان المولى متعلق ... الفهم ... دون ... في موقع الحال من الفهم او مجرور الى
الفهم الى المعنى متجاوزا التقدير والفاعل المحذوف للمصدر اعني ... هو المولى واراده
عطف على الجمع اي تبادر الفهم الى ان المولى غير ... الى انه قدر الجمع بين القيام والاضطجاع
لكن لا ... بين ... مع ارادة تراخي القيام واياك ان تحمل اراده عطفا على ...
... الاستحسان والفهم للعبد واما الكلام ... الى ... في ... والنهي
وهي ... المرة او التكرار والجمهور على انه لا دلالة لمطلقهما على شيء من الامرين واحال المصنف
التفصيل هذا بالاشبه ... التفصيل ... في المسلس ... الادلة ... مذكورة في كتب
الاصول لا سيما مختصر ابن الحاجب فلا نطول بذكرها قوله والاظهر اعتراض بين المعطوف
عليه والمعطوف اعني قوله في الامر وقوله في النهي وقوله فالاشبه جزاء الشرط اعني وان كان
الطلب وقوله كما ... عليه في صدر القانون يعني قوله ان الطلب يستدعي مما هو مطلوب به ان
لا يكون حاصلا وقت الطلب فانه اذا استدعى مطلوبا غير حاصل وقت الطلب يمتنع ان
يكون حصول المطلوب الذي يستدعيه في المستقبل ... معنى ... الى الاستقبال ...
وصيغة ... للاستقبال والمراد بعد ... حالا ... الحال ... المستقبل الا و
المعنى

المعنى وجود الشيء في الاستقبال عند زمان الحال فلا يكون الوجود المطلوب في الاستقبال
حاصلا وقت الطلب فلا يلزم في قولك للمتحرك تحرك طلب الحاصل واعلم ان
هذه الانواع الاربعة التمني والاستفهام والامر والنهي تشترك في الاعانة على تقدير الشرط
بعدها اي في انها يصلح قرائن في ذلك وقدم ابن الحاجب بان هذه الاربعة فيها معنى الطلب
والطلب لا ينفك عن سبب حامل للطالب عليه فوجود ذلك السبب الحامل مسبب عن
ذلك الطلب في الخارج فان العلة الغائية وان كانت بماهيتها وتصورها علة لفاعلية
الفاعل لكنها بوجودها معلولة لها ولهذا يقال ان الغاية متقدم في الذهن ومتاخر في
الخارج ولما كان ذلك اعني كون وجود السبب الحامل مسببا عن الطلب في الخارج مفهوما
من ذكر الطلب ودل عليه ذكر المسبب الذي يصلح سببا حاملا عليه اغنى ... عن
ذكر حرف الشرط والسببية لتضمن معنى الشرط والجزاء الاستبعد الاول ومسبب الثاني فالحامل
السبب الحامل بان مقدر بعد هذه الاشياء واما الاخبار فلا يلزم ان يكون المحصل سببا عنه
وانما هو لا فادة على المخاطب مضمونه او بانك عالم به فلذلك لم يقع الجزم في جواب النفي
واما العرض اعتراض بين الامثلة لدفع الاعتراض بان النحاة قد جعلوا الجزاء
المضارع في جواب الاشياء الخمسة التي من جملتها العرض ولذلك انحصرت على الاربعة انتهى
سواه وقوله على حد اي على الوزن مصدر مقدر وحدكد اصلها وحد
قال تعالى حكاية عن زكريا واني خفت الموالي من ورائي وكانت امراتي عاقرا فهب لي
من لدنك وليا يرثني اشارة الى ان الامر الذي يقدر بعده الشرط لا يجب ان يكون على
حقيقته بل لو كان للدعاء او غيره والى انه انما يقدر الشرط ويجزم المضارع اذا قصد
السببية واما اذا لم يقصد فيرفع المضارع على رفعه حالا مثل فذرهم في خوضهم يلعبون
او وصفا مثل اكرم رجلا يحبك او استئنافا مثل قم يدعوك فقوله يرثني في قراءة ابي عمرو
والكسائي مجزوم على جواب الامر وفي قراءة الباقين مرفوع فالجمهور على الوصفية كما هو
الظاهر والمصنف على الاستئناف اذ يلزم من الحمل على الوصفية انه طلب وليا يرثه ولم
يوهب كذلك لان الموهوب هو يحيى ولم يرثه بل قتل قبله فالحمل على الاستئناف والاخبار
جازم بانه يرثه ويتوكد والخطأ في لزوم كون النبي غير مستجاب الدعوة ...
... ليس هو في الحقيقة باخبار وانما هو تعليل كانه قيل لم تطلب فقال لانه يرثني
... انه لا يترتب على طلبه ما كان غرضا له ... مثله للانبياء ... يعني يكون
من ال يعقوب ... بمعنى مثل ... مثل ورثة مالا والمراد
... العلم والشريعة ... الكهوف ... يعقوب الملك وقال
تعالى اشارة الى مثال لغير الشرط لا الجزم جواب الامر اشارة الى ان الامر لا يجب
ان يكون مضمونه بحيث يستعمل بالسببية بل يكفي ان يكون ذلك واقعا اليه
في الجملة ولو بوسائط فان التقدير ان نقل لهم اقيموا الصلوة وانعموا اعمموا الصلوة

و سعوا و ... لا ما الشيء لا يستعمل سعيا في حصوله الا انه لما شرف العباد بالاضافة
الوصف ... راحم شرفوا بالاخبار عنهم بكونهم يحب سكنهم في الاستقبال محمد لله والرسول
الصحن عن هذا المعنى جعلوا يعنوا تحروها باهمار الله الحارم ... لكن يعموا بطريق العاب
بعبارة بليغ وبعد فهموا وورده المصنف بان اضمار الجازم في الافعال كما في قول الشاعر محمد تفد نفسك كل نفس
ادا ما خفت من امر تبالا بطر اضمار الجار في الاسماء كما في قول رؤبة خير في جواب كيف اصبحت اي بخير
الكسر فيها لمورد الجر في الاسماء وقد اطبقوا على ان اضمارها لجاز ضعيف فالظاهر ما ذكرنا من كونه
جواب الشرط   وبعد الشرط لما ذكر بعد الشرط بعد الابواب الاربعة اراد تعميم الحكم واجاز
في غيرها ايضا تكثيرا للفائدة وتانيسا بتقديم وان كان فيه كثرة حذف بالنسبة الى حذف اللام الجازم
ثم حكم بكونه في ابلغ كلام وافصحه ثم اشار الى تعميم التقدير بان في الحرف المشروط اعني الجزاء
اعني الجزاء الذي هو العمدة من الكلام والمقصود بالافادة وقدر المسند في قولهم تعلوهم تعصر الجملة اسمية
محتمل القار زيادة حسن ولم يجعل فالله هو الولي مرتبا على ام اتخذوا من دونه اولياء مع انه انكار توبيخ
بمعنى لا ينبغي ان يتخذ دون الله اولياء كما تعالى لا يسولن يعبد عبدالله فالله هو المستحق للعبادة لان لا انكار
وان كان راجعا الى معنى النفي فليس كل ما فيه معنى الشيء حكمه حكم ذلك الشيء فالاولى التصحيح بما يصدق عليه
حسن قولنا لا تتخذوا من دون الله وليا فالله هو الولي دون قولنا اتخذ من دونه هو الولي بصحن واما الجزاء
مع الواو الحالية كما في قولك اتضرب زيدا وهو اخوك دون قولك وهو ومن امثلة حذف الشرط في القرآن ان ارضي
واسعة فاياي فاعبدون ومنها ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من اله اذا لذهب ومنها فاياك
فارهبون اي ان كنتم ترهبون شيئا
     وقوله وكذا قدر الجزاء له
اي لاجل قرائن الاحوال بقوله والمكرم عطف على آمن وهو على شهد والمعنى ان كان القرآن من عند
الله وكفرتم الستم ظالمين بمعنى كنتم ظالمين قطعا لان الاستفهام لانكار النفي والتقرير بما دخله النفي
ومن امثلة تقدير الجزاء ولو ترى اذ وقفوا ولو ترى اذ الظالمون ولو ترى الذين ظلموا اذ يرون
العذاب ان القوة لله جميعا الى غير ذلك

الباب الخامس

في النداء مباحث النداء منها ما يتعلق به علم المعاني كبحث اعراب المنادى وبنائه وترخيمه وامثال ذلك ومنها
ما لم يتعلق به كتعيين حروفه وتفصيل الكلام في معانيها الاصلية والمعدول بها عنها للطائف ونكت وكونه مما
يتعلق بمطابقة الكلام لمقتضى الحال ويرفض في علم النحو للقسمين جميعا لانه حصر منها الثاني ما ذكر لانه
الذي يتعلق بنظر علم المعاني كانه قال بعض مباحث النداء التي يناسب ان يتعرض لها في علم
المعاني وليس التعرض له في علم النحو فلا يتكلم فيه وانا نتكلم في البعض الذي لم يسبق التعرض له لتعلقه
بنظر النحوي بخلاف البعض الاول اما تعيين الحروف فمن جهة نصبها الاسماء فلا بد من ذكرها في باب العامل
واما تفصيل معانيها فظاهر ان عادة النحويين كبيان معاني حروف الجر والحروف المشبهة وغيرهما ومعاني
الافعال الناقصة وافعال المقاربة وغيرهما على طريق تكميل الصناعة وتكثير الافادة مع اعترافهم
بان ذلك وظيفة اللغوية   سبق التعرض لذلك حيث قال الضرب الرابع
اسما وقع من الحروف الناصبة للاسماء يا وايا وهيا للنداء البعيد حقيقة كما عبدالله اذا كان بعيدا عنك

او

كستعدد

او بعدها كالبعيد كن تساكت عنه ... كنحو يا الله المحلس او لما هو منزلة البعيد من نائم او ساه تحقيقا او تنبيها
الى حد الامر الذي ينادي له كنداء الله بقوله يا رب والنحو للنداء القريب والمنادي جامعة قال ... ما هو منزلة البعيد
ما هو منزلة البعيد لعلو البعيد بعد بواكيف حال اولما هو اي للنداء ما هو منزلة البعيد وهيا الى
البهمتي وغيره قلنا من جهة انه اراد بالبعيد ما يكون للتبعيد بتنكير عنه بعضا فلم يتناول ما هو منزلة
البعيد من نائم او ساه الذي مر كونه منزلة البعيد الى ما يكون ذلك بحسب التحصيل من غير اضافة
الى خصوص امر والى ما يكون بالاضافة الى خصوص امر   وكل منهما نوع من الكلام صور صورة
النداء وليس بنداء فيه ملاحظة لعبارة مسموعة   وفي قوله نوع من الكلام اشارة الى ان هذا
باب على حدة يعمل على معناه الاصلي الذي له صور وجزئيات كباب التعجب يعمل على باب اللغة مثل
اسمع به وابصر وعن الاخبار او الاستفهام مثل ما احسن زيدا وكباب التسوية مثل لا ابالي اقمت
ام قعدت يعمل على معنى الاستفهام ولهذا الترجمة في هذا الباب ترك حرف النداء لانه لم يبق فيه معنى النداء
اصلا فكره الصريح بادائه وليس هذا من قبيل المولدات التي لم يصرها على حدة كالاغراء بالمظلوم و
الاستغاثة بالله من الم الفراق والتعجب في يالماء وباللدواهي والدلالة والتفجع والتحسر ونحو ذلك
مثل قوله امولي ... سلام عليكما على لاوس الا في مغنين رواح وقوله الا انعم صباحا ايها الطلل البالي
وهل يعمن من كان في العصر الخالي وقوله يا ربع لو كنت دمعا فيك منسكبا قضيت نحبي ولم اقض الذي وجبا
وقوله يا ناجدي فقد افنيت اناكي في حضرى وسفرى والصلاة مع انساعي وقوله يا عين كم عند
كل صباح وقوله فيا قبر معن كيف واريت جوده وقد كان منه البر والبحر غافيا فيا معلنات اول جفرة
من الارض خطت للسماحة مضجعا وقوله ايها الناس لم علاك كابتلاك اي كمال الحاجب والحاجب
مختصا من الرجال بسرا اي في قولك ايها الرجل وان كان مضموما والرجل مرفوعا صفة له كما في النداء لكن
المجموع في موضع الحال مما قبله وتحقيق ذلك ان اصله تخصيص المنادى بطلب اقباله عليك ثم جعل مجردا عن
طلب الاقبال ونقل الى تخصيص مدلوله من بين امثاله بما نسب اليه كما كرم الضيف في انا اكرم الضيف
ايها الرجل والمسكين في انا المسكين ايها الرجل وليس المراد باي ووصفه هو المخاطب كما يكون نداء بل هو عبارة
عما دل عليه الضمير السابق وحينئذ انه لا نداء البناء فتجري فيه زيادة تعميم ولم يعتبر على
ما يدل على النداء وذلك انه قد يقوم مقام اي اسم منصوب معرف باللام نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف
ولا يكون منقولا من النداء لانه لا يكون ذا لام او بالاضافة نحو انا معاشر الانبياء لا نورث فيحتمل ان يكون منصوبا
بتقدير نحو مثل ايها الرجل قطعا وان يكون منصوبا بتقدير اعني اذا خص مثل المعرف باللام قطعا وربما كان
علما نحو بنا تميما يكشف الضباب ويجري فيه زيادة تعميم بان لا يكون ما بالضمير بل ما يكون مع اصحابه
في صورة العطف على مرفوع مثل الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى او مجرورا كقوله
وما وى لي بسبع عشل وسعا من اصبع سرا لقتالي واهل الصاحب والعصبة سعيا واعلم ان الطالب على
عادته في بعض الابواب بعد ما بين المقصد بين ما هو معطي للظاهر فيها لنكتة لا يعطي لها
الا البحر من ارباب البلاغة والمهرة من علماء المعاني الدرية العادة والجادة على الحرب وكونها والعرض
ما ظهر كتابه عن حد بجدو الكمال في ذلك ونقله بها ... بعض وصلاته بون على والكلام

بذلك اي بواسطة ذكر واحد من الطلب والجزم لان تتقرر وتلبسا بذلك وتقبل الى الكلام بذلك
متى وجد حظا من متممات البلاغة اي من شرائطها ومكملاتها واسباب ظهورها وبلا عسار بها
اظهر كل حال شبهه بالسحر في جذب العقول واما لتها الى قبول الكلام واستحسانه والابعاد بلصق
بعد ما سبقت اي بعاية ما يمكن لان العاقل لا يرضى بالتيسير من امثال ذلك وتعيير المتممات بالمحسنات
اللفظية والمعنوية على ما في علم البديع لا يناسب هذا المقام كيف وقد جعل من جملتها ان من
عند بها كون كل من المتكلم والسامع كامل المعرفة بجهات حسن الكلام ولطائف عباراته اما
المتكلم فلانه لو لم يكن كامل المعرفة وذلك فطالعه وان اشتمل على غرائب نكت وعجائب ظرافته
لا يعتد بها ولا يعد من محسناته بل يلحق بالاتفاقات وبرك صيره اصوات الحيوانات واما السامع
فلانه لو لم يكن واقفا على ما تضمنه الكلام من اللطائف يرده من ارجحه لاستحسانه ولا غيره بشانه
وقوله من متممات البلاغة في سبح المقابلة بلون ما اخرعن كذا كشف عنه واظهره واخرع احتنام
تتتم ما سبق متعلق باقتران نظم الكلام بيان لما سبق بحرف من او بدل منه وحصل هذا المجال
البلاغة بمعنى ان ما تضمنه هذا الكلام من لزوم الانطباق عليها لاجل المساق ومن لزوم كمال
المعرفة بجهات حسن الكلام لكل من المتكلم والسامع مما يتم به امر البلاغة ويظهر فان قلت مقتضى
الكلام السابق انه يجوز ان يستحسن الكلام من متكلم لكونه بليغا ولا يستحسن مثله من متكلم اخر لكونه غير
بليغ وان كان المقام واحدا كما استحسن من علي رضي الله عنه سمع المثنى مسوقا لمقتضى القاعل
ولم يستحسن من غيره كما مر وظاهر الفصيح اختلاف النظم من جهة المقبولية وعدمها عند اختلاف المقام مثل ان
زيد القائم بعمل لمقام الانكار دون الابتداء فيصح عليه هذا فما معنى تعليله بقوله اذ لا شبهة الى اخره
قلت معناه انه كما وقع لك شبهة في صحة استحسان الكلام من متكلم دون متكلم مع انه لا شبهة
لك في صحة الثاني مع انه نظيره فكما دعت لصحة ذلك فادع لصحة هذا كما تقول هذا المسكر حرام ان
لم يكن خمرا لانه لا شبهة لك في حرمة الخمر وما في ذلك من بعض الحواشي ودسوا البعض الاتمام تعليله
مقدر اي انما يتعين لصحة استحسان الكلام الواحد من المتكلم الواحد في مقام دون مقام لانه لا شبهة لك
فيها فحوطته فلابد حسن الكلام من انطباق له على ما لاجله يساق تفريع على صحة اختلاف النظم في
القبول وعدمه عند اختلاف المقام وقوله ومصاحب له عارف بجهات الحسن تفريع على
امكان استحسان النظم الواحد في المقام الواحد من متكلم دون متكلم وعا لكان هذا ما فيه شبهة صحح عليه
منه على غير حمل ما يستحسن ان يحمل كلامه المؤكد على غير نفي الشك اذ لما لكان رميلا وعرض عن الحسن
لذهاب كسوته التي بحسنه وزينته وهو الانطباق على مقتضى الحال في علم السامع ثم لما كان لظهور
حسن الكلام شرط بالسوي الانطباق على مقتضى الحال وكون المتكلم عارفا بجهات الحسن
وهو كون السامع ايضا كذلك ولم يسبق في كلامه ما يصلح لان يحال هذا عليه ذكر بكلمة الواو وانما
لفظ لا بد فقال ولا بد مع ذلك اي مع وجود الانطباق ووجود متكلم عارف من سامع مخلوق
لاقسامات البلاغة وما فيها من انواع اللطائف وضمر عدم اللاقسامات وصيك للبلاغة وضمير

دونها اللامح جمع صاح والشرط اعلى دا اتصل بسهم في موقع البيان تكون بلا فه والعلة من الاصح
ولا ادري به الدرصه كلامه للعابد اي لا ادري ايت بلد ومعا بلاه الواو للمصاحبة اي لا اسعر معه الدرو لا
ملتفت اليه مسح حوله اداو الضمير للكلام مسحا ثاني مفعولي مسحه على انه معنى الممسوح وضمير
اي بعلوه عايد اليه وان جعلته مصدرا فالمراد بالضمير معنى الممسوح ويجوز ان يكون الضمير للكلام
والعائد الى الموصوف محذوفا اي لسعة والشجاب والمشحلسك بهذا السمن ومسح الحاج المحمول الحزن
التي لا احسن وقل فيه منها ولا امر ما بحد مصدر به او انها منه والمعنى ان
يسل برعاع قدر كلام البلغا الى ؟ لعرعلة المعاني والبيان الى حد الاعجاز وفي بطن الجملة
بعد العلم حسب يسوون بينه وبين كلام الناس ويظنون ان لا مزية بينهما على استقامة المعنى
وصح اللفظ افرادا وتركيبا بل ربما يظن بهب الراسخون في الجهل من جهة اللفظ والمعنى كما ذكر في
خاتمة الكتاب مع الكواكب والجهات المحسنة لاستعمال الكلام الذي هو صورة
الخبر ويحسن اذا استعمل في معناه الحقيقي كان خبرا وان كان عند استعماله في معنى الطلب
انشاء وظننا لا خبرا وبعضهم على انه بعد خبر واما التصرف في ان جعل ما هو متنوع لحصول ميزله
الحاصل ما خبر عنه حاصلا وهذا انسب بقولهم انه استعمال الخبر في موضع الطلب دون ان
يقولوا في معنى الطلب الا انه قدس في بحث الفصل والوصل ان مثل هذا انشاء وذكروا
في مثل لا وايدك الله انه عطف لانشاء على الاخبار الذي هو مضمون قولك لا اي ليس الامر
كذلك وجوز مع كمال الانقطاع لما فيه من دفع ايهام خلاف المقصود وهو ان يصير البكاء
له دعاء عليه وعلى هذا يكون كل مجاز لصرا جالا على معنى الظاهر اذ معنى ظاهر اللفظ ان
يراد به معناه الحقيقي محصول كلامه ان الجهات المحسنة لاستعمال الخبر في موضع الطلب جهات اربع
تفصيلية من التفاؤل واظهار الحرص في الوقوع وقصد الكناية وحمل المخاطب على الفعل ابلغ حمل فالمقام
الحالة من ما سايتك تكون وهو حسن قصد الكناية كون ان يكون الكناية بنفسها لا بما لما فيها من المبالغة ولطف
التعبير حسنه وان يكون لما فيها من الاحتراز عن صورة الامر فمن جعل الرابعة من الاحتراز عن صورة الامر ولم يجعل
الحمل على الفعل ولعدم من الحسن بعد منها وقال خلع هارون الرشيد ابن المهدي خامس الخلفاء
العباسية بويع له بعد اخيه موسى الهادي في ربيع الاول سنة سبعين ومائة وتوفي بطوس يوم السبت الثالث
من جمادى الاخرة سنة ثلاث وتسعين ومائة وهو ابن اربع واربعين سنة جعل الولاية بعده لولده محمد الامين
وبعده للمأمون فما قيل انه لما سأل المأمون عن جمع المسواك فقال ضدها محاسنك يا امير المؤمنين تعادلها
عن لفظ مساويك جعل العهد له وقدمه على محمد الامين ليس على ما ينبغي ومن قبيل الاحتراز عن لفظ مساويك
ولفظ محرم الخلاف ما روي ان الرشيد راى بيد ابنه حزمة خيزران فقال للفصل بن الربيع ما ذاك فقيل
فقال ذاك عروق الرماح يا امير المؤمنين تعادوا عن لفظ الخيزران لانه كان اسم والدة الرشيد
اجري اي انتقل فحط ان خلع هارون على كاتبه وعرضه على صاحبه كان للاوعد العال
او بل حرف عتب الداعي العلوي هو الحسن بن زيد بن محمد بن اسماعيل بن الحسين بن الحسن بن علي رضوان
الله عليهم وكان مولده ومنشاه مدينة الرسول وسنه وقصده الشهر كتبت الا بدعي لي

يظن انه ملك مصر وذكر انه خرج في خلافة المستعين بالله واستولى على طبرستان وما يليها و
انتزعت الديالمة وذلك في سنة خمس وخمسين ومائتين وتوفي في سنة سبعين ومائتين وولي بعده اخوه محمد
فقصد الى ان قتل بجرجان في سنة سبع وثمانين ومائتين وساعد ابو مقاتل الداعي وقد اسس في يوم المهرجان
لا تقل بشرى ولكن بشريان غرة الداعي ويوم المهرجان فقال له الداعي اعمى تبتدئ بهذا يوم المهرجان
وصل بظهره وضربه خمسين عصا وقال اصلاح ادبه ابلغ في ثوابه وفي تاريخ السلامي ان الداعي كان
الواجب ان تفتتح القصيدة بغير لا فانه حرف نفي محبوب ولو قدمت المصراع الثاني لكان احسن
فقال ابو مقاتل انها السيدة في الدنيا كلمة احل من قول لا اله الا الله واما آخر لا فقال الداعي
اصبت واجزت ولعزل عليه وروي ان المعتصم لما بنى قصره بالمسكن فجلس فيه انشده اسحاق
الموصلي يا دار غيرك البلى ومحاك يا ليت شعري ما الذي ابلاك فتطير المعتصم بهذا الابتداء وامر بهدم
القصر بعد ان عمر طاهر لان عادته للاعتذار عنه ... بعض اسماء الله التي اعمالها الاطلاع
عليه فهدي اليه وتارة لاظهار التحسر العجز لكن اللائم ان الجنة التي تنعم فيها الخواص
وكذا الكلام في قوله وتارة لقصد الكناية وتارة تحمل المخاطب والاعتداد بان المعنى بان القصد اليه
الجهاد الحريص مع تعدد لا يستقيم في قصد الكناية بل هو من باب المبالغة مع المعنى لان قوله الجنة التي تارة تكون لذا
في معنى ان استعمال الخبر في موضع الطلب يكون لكذا
هذا التجوز واعتبار التفاؤل ليس من المتكلم واصل الاستعمال بل ان كان ... وتارة يقال يسمى العرب سرا الى ان
ان الغور قد يحيي بمعنى الهلاك يقال غور الرجل اذا مات ... وهو لما طلب وحمل ... واليه
وخلافه للطالب وكذا المسكن في غلطه والمحرور في انه الحكم الحسن وحمل عليه لا يعاش الصورة
في الخيال بحيث يغلط الحس في الحكم كذا في تاره ويستحيى له محل تاره لقصر ... شيخ المعرة ابو العلاء
المعري

والسرى السير بالليل والتأويب بالنهار ومعاني موقع الحرف بحذف المضاف اي مصيبتي وقد السرى
اماني وقد التأويب فقط وقد يقال في معنى البيت ان السير ليس الا وقت بعد على عادة
على السرى وان التهلكة هو اول السير بعد ... وقد يقطع دون الرى
الكناية وذلك ان صح الاخبار بحصول المطلوب في الاستقبال من لوازم طلب المطلوب المعنى ... وتارة لقصد
معبر عنه على هو طريق الكناية التي هي في بعضها من المحسنات كلها ابلغ من التصريح ... فيها
فيها من رعاية الادب ... وتارة لحمل المخاطب على المذكور اي على الفعل او
الترك الاولى لعبرة قصدا الى طلبه ابلغ حمل بالطف وجه اما الابلغ فلما فيه من الدلالة على ان المخاطب
كانه سارع الى الامتثال بحيث صح الاخبار بوقوعه ولو في الاستقبال واما الالطف فلما فيه
من الاشارة الى ان المخاطب ... المناسبة وتارة مناسبات الاولى
بالعطف على قصد التفاؤل مناسبات بالنصب بالعطف على اظهار الحرص لمناسبات باللام الا
ان الرواية بالرفع على معنى وتارة الحمل مناسبات الخبر ومثل هذا افتنان منقول في افتنان

وبكل لما سبات تحمل الجهاد بهو الاسباب كقولك ان شاء الله على عدا مقام الامر والدلالة على الكمال
في بدل السؤال كقولك اعطيني لو اما مقام اعطني والاشعار بالاستغناء عن السؤال كقولك يعطيني حاجة
ووجب ذلي وفادي و الاعتراف على ما كرهه المخاطب من علوم المعنوي لو قلت اللهم ... وعلى الله ...
الى ظاهر اللفظ وامثال ذلك وما مراد ... وزيادة من الاستدراق و
كل من آي القرآن ووارده ... والحد بعد الاخير المسند ... اشارة الى استعمال الخبر مقام
مقام الطلب ... في الاصل العلامة لانها يرجع اليها في ... العلامة ... الى الطائفة المخصوصة
من القرآن المبين اولها وآخرها توقيفا والكنت في لا تعبدون الا الله حمل المخاطب على
الكف عن عبادة غير الله بالطريق الابلغ الالطف واظهار الرغبة في وقوعه ووصف المخاطبين
بالمسارعة الى الامتثال وكذا في لا تسفكون وتؤمنون وتجاهدون ووجه كون ... الاخبار
في موضع الطلب ان ... دون ... الاخبار ... والدلالة
على التجارة المنجية عن عذاب الله تكون بالامر والاشارة الى اسباب النجاة ... الاخبار له
بذلك وقوله ... الى ان هذا اوجه ... من جعل لا تعبدون ولا تسفكون على حذف
ان ورفع المضارع والمعنى ان لا تعبدوا وان لا تسفكوا وجعل تؤمنون على الاستئناف
بيانا لما كانوا يقولون من انا لو علمنا احب الاعمال الى الله لعملنا به ومن هذا القبيل
من نحو اعاذك الله وعصمك انه كان مثالا من عند نفسه وهذا ... البلغاء ...
والنكتة في الماضي التفاؤل وفي الماضي والمضارع الوعد في الوقوع والايماء على استحقاق الرحمة
حتى كانها وقعت ونحو ذلك ومن الجهات المحسنة ما ... ابراد الخبر
في مقام الطلب فذكر ... ايراد الطلب مقام الخبر اظهار معنى الرضا لما دخل تحت
الطلب وقصد الى وجهين بما اشار الى التعميم بقوله وما ... كل ذلك ...
بنا او احسني لا ملومة لدينا ولا مقلية ان تقلت اي لا ملومة انت ولا معادية من ... العصمة
ومعنى ... الاخبار لان المعنى انا راض بما تفعلين لا ملومك ولا معصيك اساءت او احسنت
قالوا لو قال هذا البيت في وصف الزنا لكان اشعر الناس وقوله فاعلاكما من ...
الامر الى آخره وضمير احمار ... وضمير جوابه للتعريض وضمير ... احمارت ... على
ان قوله او توحي اظهار ... عطف على توحي اظهار مزيد الرضا وقوله ...
... على ... وهذا المثال ... انه مرفوع معطوف على اظهار معنى الرضا
على ان يكون ... مستقلة مقابلة لاظهار معنى الرضا فضمير جوابه وتعاونه للطالب ...
ضمير عليه لتوحي ... ان تفاوت الجواب يقول استغفر لهم او لا تستغفر معناه استغفرت
لهم ام لم تستغفر لا تفاوت الجواب وهو ان الله لا يغفر لهم الله ... طوعا او كرها
معناه ان ... لا تفاوت ... مطلوب وهو الانفاق بالطوع او ...
وما ... مرفوع معطوف على اظهار معنى الرضى وذلك ... الى كون ...
و ... حال ... في موقع الحال او

الصف بزيادة اللام كمل اي كاد يكمل لو بدا ان اكرم مزيد في معنى كرم زيد اي صار ذا كرم والتاء زايدة في
الفاعل مثل كفي بالله والنكتة الظاهرة ان هذا الفعل من عجيب سعى ان يطلب تحصل مستعجب منه و هذا
السلك اشارة الى كون التجنيس وباعتبار اللفظ لا الى ايراد الطلب في مقام الجزء والالتفات
مثلا مع القصد يقول من جعلها اي المعنى الخبر من لغو الكلام ولهو الحديث والغرر بهذا القصد
من قول من جعله اي ما من كرمه والتاء مزيدة في المفعول او من اكرم صار ذا كرم والتاء
للتعدية والمعنى جعله كريما و صيره ذا كرم اي صفه بالكرم و اعتقد كرمه وبالغ على اصله
و لهذا النوع يعني ان طرق الكلام البليغ واساليبه ميكثرة جدا بحيث لا تحصى
وكل معنى ظاهري للكلام محلات الظاهر مدخل فيه فالقرون سكثر هذا و المصنف تمسك
عليه ونبه كل اليه بارة بالتصريح كما صرح في آخر فن الاسناد والمسند اليه والمسند بان كثيرا
في اثناء الحالات ايضا وتارات كثيرة بطرق التلويح اي المفهوم والدلالة بان يورد في اثناء
المباحث احكام وامثلة من خلاف مقتضى الظاهر من غير تصريح بانها كذلك وبكلها الا ساليب مع
تكثرها وانفصالها ضابط مشترك في رجوع اصلها الى البلاغة وفي كون شيوعها وبيانها وروعيها وغيرها
من طرق البلاغة وشعبها ومن جهات اسرارها وغرايب نكتها شبه اساليب الاخراج
على خلاف مقتضى الظاهر بحار لها اصول وفروع في قلوب العارفين باحوالها فشبها
من موارد البلاغة وفروعها ومشارب الفصاحة وصنوفها وحمل العروق ومشربة من الافكار
اغراب المفهوم عكسه وكذا يتوهم انه قلب وان كان قلبا فقوله والا لكان الاسلوب والحال
انه لا مثل الاسلوب الحكيم في جملة تلك الاساليب ويعوان يتلقى المتكلم المخاطب بغير ما يترقبه
ويتوقعه او السايل بغير ما يسأله و يطلبه فالاول كقول الشاعر اتت تشتكي اليّ ان قالت
المرأة مسكنة عندي معالجة امر الضيافة وما من بعد الصباح والاطعام للضيوف مرة ان اذ هما
بالمسامحة في ذلك لما ان المداولة والتقاعد عنها كل مقام المساعدة فاحبها كلاهما هل
حال من ضمير تشتكي وهو من ضمرات وكانى من ضمير قلب والضيفان جمع ضيف بحيث
يقصدون والضيف بمجنس يطلق على القليل والكثير وكانه في الاصل للمصدر كالزور و
لذا قال هم الضيف والضيف للضيفان القاصدين منزله وما واه النازلين ساحته وداره
والثاني كقوله تعالى يسألونك عن الاهلة سألوا عن بيان السبب العاقل في بدو الهلال دقيقا
ثم تزايده على التدريج الى ان يصير بدرا ثم تناقصه على التدريج الى ان يصير كالهلال فامر
النبي عليه السلام بان يجيبهم بيان السبب الغائي في ذلك تنبيها على ان السؤال عن هذا
الشمس
ابيق بحالهم لانهم ليسوا يطلعون بسهولة امرا يستفاده العلم الدوري واختلاف تشكلات
ضوئه فيما يلي ابصارنا باختلاف وضاعه من الشمس على ما يتبين في علم الهيئة وكقوله
تعالى ويسألونك ماذا ينفقون قل ما انفقتم الآية سألوا عن بيان ما ينفقون فاجيبوا ببيان مصارف
النفقات تنبيها على ان السؤال عن ذلك اهم لهم لان النفقة لا تكون خيرا وصدقة ولا تخرج

عن حد الاضاعة الا اذا صرفت الى المصرف و وقعت في الموقع ان النفقة لا تكون صدقة
حتى تصادف بها طرق المصرف واما انها ماذا تكون معنى عن السؤال اذ كل احد يعرف ان الذي يكون
قد خير و منفعة ولذا التفرع في الجواب لا يلزم ان يكون جوابا بل يطرق ان يكون لما يسقطون
بقوله من خير فقوله او السايل عطف على المخاطب والتاء في يعرف للتعدية او المبالغة
بلقاه تكرار العنه واستقبله به وقوله بترك سوال السايل جملة تلقيه يتلقى السايل بغير
ما يطلب ويحصر سواله وله والتعدية وحاله للسال وعن في عن موضع للتعدية كاللام في اللغة
لزيد والا فالتعدي متعدية وقوله ان سال عنه بدل من هو او مبتدا خبره الذي والجملة
خبر هو والجملة صفة سوال وهو معنى السوال عنه وفي كون الآية الاولى اعني يسألونك
عن الاهلة من قبيل الاسلوب الحكيم نظرا اذ لا دلالة لسؤالهم على انه سوال عن السبب دون
الحكمة وفي عبارة الكشاف ما يشعر بانه سوال عن الحكمة ويتم بيان ذلك في الحواشي
وان هذا الاسلوب الحكيم اشارة الى الجنس كما يقال هذا الحيوان الناطق اشارة الى
الانسان وذلك الكتاب المنزل على النبي عليه السلام اشارة الى القرآن وهو قليل في
الاستعمال وقوله لو صادف المقام اي الحسن مصادفة واسند معاينة لمن عليه ما ذكر
من تحرك نشاط السامع بحيث يصير كالعابس المسحور الذي لا حلم له ولا وقار ومرح من نشاط
السامع ليست مثلها في قوامهم من عظمة وتحرك من نشاط لانها تكون متعصبة وفي معناها
بناينه المعهم الان تحملها سلية هذا والمعروف من نشاط والوقار الحلم والرزانة و هو
وقود والمسحور الذي اصابه السحر فصار كالبهائم المتحيرة الطائش فضم سلبه وابرزه للسامع سكينة
الحديدة المعرضة في فم الفرس ويقال فلان شديد الشكيمة اذا كان قوي النفس لا يقاد ولا يطيع
بخلافه وذلك الجاهل هو المعروف من الخوارج الذي خرج على علي رضي الله عنه حين رضي بالتحكيم وسلت
السيف بعد من الغمد والبجراء الصعبة والموصوف في النفس عزان يجره فاعل يسل وفي بلاد مضر على
ما هو مذهب المضريين في سائر العاملين والمسمى في نحو ملحاجين والنار للحاج والادهم السواد
فرس ادهم اسود وبلاد ادهم والشهبة البياض الذي غلب على السواد و فرس اشهب وقوله منعا ما
اي مظهرا من نفسه الغضب من غير ان يكون به غضاوة ومريدا اي محوجا و غير الحجاج ارادة بالجنس
والقيد في معرض الوعيد بالحمل على الفرس الادهم حالان من فاعل قال وهو ضمير الحاجة علام
ملاوف على المعول لانه باعتبار ما بعده من كلام الحجاج ولعرالثاني مع علم العاطف
لكونه باعتبار ما قبله من كلام الجاهل من غير اشتراك و ثنا ذكرها بالعاطف حال بالث
موقوله متوصلا اي موصلا بذلك اي ان بين الحجاج بالعطف وهذا من كان مثله فهو
حديد بان يعطى لا ان يعد والقيود بالكسر الاعادة لا بالفتح فانها المرحلة او من لو بالضم
صار دامرا اصعب اعطاه مالا والصعدك بالتحريك العطا وصعين شده واوثقه والصفاد
ما يوثق به الاسير من قيد و غل والجمع الاصفاد والوعد حسن و كذلك الايعاد المختص
بالشر بعد كونه نحو
ولكن عطف مقدر اي حد هذا وفي علم المعاني متعلق

بكلامنا على ما ذكره في صدر الفصل انه لضبط مقاصد المعاني والكلام فيه ومتعلق حال مقدرة من ضمير
كلامنا وحتى غاية لما في كلامنا من معنى الاستقبال اى علم البيان من معنى حد الكلام فيه وبسط وضمّ منه لعلم البيان
وهو بيان لما يحتمل له اى مقصودون له ومقصود لاجله وما يحتمل له مفعولا لاجله والمراد بما واللام للتعدية
وهو في موضع الحال من المجرور وقد ذكر في هذا الكتاب مثل هذا التقديم والمراد بما يحتمل له الكلام ههنا من
غير تعرض لخصوص مقام الاستدلال والكلام فيما يتعلق بالمنظوم يدل على انه حمل الكلام في الاستدلال
والعروض انسانا للتعرض في التعرض لعلمي المعاني والبيان وسماه في موضع آخر اختصاصا له بما
وابدا للاخر وجه صحة بعد للكلام بالان فكان له بصراً بالنسبة الى ما يحتمل له وهو آن وبصراء
بحسب التحقيق ومن وجهين بحكم الكتاب من كون البيان بعضه من المعاني باعتبار لا بما في كون كل منهما
علما على حدة بعود بالتدوين ويجعل من اصلهما الى آخر ولهذا سماهما علمين وعنونهما بعنوان و
جعل لهما فصلين وهذا آخر كلامنا في شرح الفصل الاول والمسؤول التوفيق لشرح الثاني وان
نعتصم عليه في البيان ما افاض في المعاني انه المتفضل اولا وآخرا وله الحمد من الاولى والآخرة

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الفصل الثاني في علم البيان اى في ضبط مقاصده والكلام فيه اذ قد سبق في المقدمة بيان
حده وغايته فاورده ههنا قاعدة لضبط المقاصد اى مجملات تفاصيل المقاصد برجوعها الى التشبيه والمجاز
والكناية وبيانه لاصول بيان المقاصد الثلاثة وللاقسام ثم الاصل الاول من علم البيان في الكلام
في التشبيه اشارة الى ان القاعدة لضبط المقاصد وللاصول الدلالة بتعبير المقاصد كما اورده
في فصل المعاني مقدمة لضبط المقاصد وبيان ان مرجع تفاصيل المسائل الى قانون في الخبر يعود
الى الاربعة والحصر في القلب باعتباره الحصر والقانون لبيان المقاصد وان جعلت ضبط المقاصد على
بيان الموضوعات كما يقال فيهما القاعدة تشتمل على بيان موضوع البيان وهو الكلام والعلم
من حيث اشتماله على الدلالات التي يتاتى بها ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في الوضوح والخفاء
واياك ان تصغي الى من يجعل موضوع البيان نفس الدلالات التي تختلف فيها الوضوح والخفاء
كيف وهو مثل قيام الفرس والعين ثم لا يبحث عن احوال اللفظ وانما المراد بالحيثيات فرجع
الصرف الى هيآت المفردات وما في حكمها والنحو الى هيآت التراكيب من حيث تادية اصل المعنى
والمعاني من حيث الانطباق على مقتضى الحال والبيان من حيث الاختلاف في وضوح الدلالة وخفائها
واذا تحققت فليس البحث في البيان الا عن احوال التشبيه والمجاز والكناية وهي محاوله
الى طلب ايراد المعنى الواحد بالعبارات المختلفة الدلالة وضوحا وخفاء انما يمكن بالدلالات العقلية دون
الوضعية فلابد ههنا من التعرض لانواع الدلالة وانها تنقسم الى الوضعية وغير الوضعية وان غير الوضعية
كم هي وكيف هي والتاوي بالزيادة متعلق بمختلفة وفي بطرق بايراد المعنى وكذا في بالدلالات لكن
من حيث تعلقه بطرق فلا يكون من تعلق حرفي جر بمعنى واحد بفعل واحد مثل مررت بزيد بعمرو
بل من قبيل اكلت من البستان من العنب ولكان يجعله متعلقا بغير مختلف لانه في معنى لا يمكن
كما في قولك اتاني زيد اعرف ما رب لكونه في معنى الاضراب مع ان المثال الا مثل ضارب لعدم

معمول

معمول للمضاف اليه على المضاف او يجعله حالا من ايراد المعنى وهو ظاهر وقوله مختلفة يمكن
جره اى نعت بمحاذاة وترك التاء لما ان باب المصدر مما يتسامح فيه وقوله بالزيادة في وضوح الدلالة
والنقصان اشارة الى ان المعتبر في دلالة الكلام هو الوضوح لا الخفاء واما الاختلاف في مراتب
الوضوح زيادة ونقصانا ثم بعد التنبيه على هذا لم يبال بذكر الوضوح والخفاء لحصول العلم بان المراد
بالخفاء هو الوضوح بالنسبة الى الاوضح فانك اذا اردت تشبيه بالمثال على مثال الغرض
واشار بلفظ مثلا الى ان هذا جار في كل مثال وضمير منه للمعقول قلت وهو حاله الورد في الحمرة
والمراد بالكلام اعم من مصطلح النحاة لان المراد ان قولك خد زيد الورد تركيب وصفي لا اسنادي
وضمير منها للكلمات التي في ذلك الكلام ومعنى مرادفها مرادف تلك الكلمة لا كل كلمة اولئس بهما
ما يرادف كل كلمة والواو فيه ذكره ما عموم الجميع لا كل فرد منها انما يرادف مجموع الكلمات لا كل كلمة
والى هذا يعود الضمير في يكونها فان الموضوع لتلك المفهومات مجموع المرادفات لا كل فرد و
ضمير فهمه لهذا المعنى اولانها مع اضافة المصدر الى المفعول او الى الفاعل وضمير منها للمرادفات
وكذا سادة الى الكلمات الاول المذكورة في قولك خد زيد الورد واما قال من غير تفاوت
في الوضوح لوجوب التفاوت في خصوصيات الكلمات وتوقف دلالة البعض على قرينة في المراد ان ای المعنى الاول
بان يكون مشتركا وفي سرعة انتقال الذهن الى المعنى بواسطة كثرة الالف باستعمال تلك الكلمة ونحو
ذلك مما يتوقف على العلم بالوضع فان المراد به لا تفاوت في الوضوح بالنسبة الى نفس الدلالة
الوضعية فان المراد انه لا تفاوت في الوضوح بالنسبة الى الدلالة الوضعية ادا وعبنا الهيئة التركيبية
والمقصر على ايراد الفاظ لغير مرادفة من غير زيادة او نقصان والا اي وان لم
يكن السامع عالما بوضعها لتلك المفهومات لم يفهم من تلك الكلمات شيئا اصلا اى الكلية
وانتصابه على المصدر او الحال اى ذا اصل فان الشيء ذا اصل مع اصله كان الكل وكذا ذا سا
فان قيل عدم العلم بوضع كل كلمة اعم من ان لا يكون عالما بوضع شيء منها او يكون عالما
بوضع البعض دون البعض وهذا لا يستلزم ان لا يفهم شيئا ان لا يفهم الكل والحاصل ان رفع
الايجاب الكلي في حكم العلم بالوضع سلب جزئي فيه وهو لا يستلزم الا السلب الجزئي في الفهم
قلنا المراد انه لا يفهم شيئا مما هو معنى الكلام لا اوضح ولا اخفى لا مما هو معنى الكلمات وذلك
انه اذا جهل معنى بعض لفظ الكلام جهل معنى الكلام ضرورة انتفاء الكل بانتفاء الجزء وفي قوله
والا لم يفهم شيئا بعد قوله كان فهمه منها كفهمه من تلك اشارة الى ان المشروط بالعلم بالوضع هو
فهم المعنى من اللفظ وهو لا ينافي ان يعقل المعنى في الجملة فيعلم الوضع الذي هو نسبة بين اللفظ والمعنى
وبهذا يندفع ما يقال ان العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى فلو توقف فهم المعنى عليه لزم الدور
واما يمكن ذلك اى التفاوت في الوضوح في الدلالة العقلية ولو قال
ذلك اشارة الى ما في قوله الايراد بالطرق المختلفة في الوضوح على ما هو الانسب بسوق
الكلام لكان الانسب ان يعرف بالدلالة العقلية وقوله مثلا ان يكون في موضع المصدر
تمثيلا والحال من الدلالات والمثال به لا يلزم ان يكون نفس ما اضيف اليه لفظ مثل بل يكفي

باٰخر

ان يكون في ضمنه وقوله ليحسن يكون قدم على اسمه وهو يتعلق بشيء ويجوز ان يكون لغوا وان يكون تامة وقوله وثالث عطف على لشيء اي ويكون لها ايضا تعلق بذلك الشيء فادا اريد الوصل لكون الواحد من المتعلقات الثلاثة الى المتعلق اي الى ذلك الشيء الذي تعلقت به الثلاثة يمكن تفاوت الثلاثة في الوضوح التعلق وخفائه بان يكون تعلق بعضها اوضح من البعض في الوضوح والخفاء في طريق افادة ذلك المتعلق به يكون الملزوم وهو يمكن تفاوت الدلالة في وضوح التعلق وخفائه حيث يجوز ان يكون تعلق البعض مما ينتقل اليه الذهن بسهولة والبعض بعد تفكر وتامل لافتقاره الى وسط او وسائط في العلم او يكون تعلق البعض بلا واسطة في الثبوت والبعض بواسطة او اكثر واكثر الى ما لا يحصى فيكون اللازم وهو يمكن التفاوت في طريق الافادة خفاء فان قلت بل اللازم صحة التفاوت في طرق الافادة لا في طرق تعلقها بها هو المدعى قلت المراد ان يكون مع ذلك الطريق اوضح او اخفى بالنسبة الى طريق اخر وهذا لازم قطعا فان قلت المطلوب صحة التفاوت في الدلالة لا في طرقها قلت التفاوت في الطريق من حيث انه طريق وموصل تفاوت في الدلالة اذ بها الوصل بل لا معنى للموصل سوى ما في الطريق للافادة ولم يقل هذه اي في ذلك الواحد على ما هو مقتضى ظاهر سوق الكلام بيانا ولا ظهار انه لا يريد بطريق الافادة ذلك الواحد المتوصل به بل الكلام المؤدي لذلك المعنى الذي يقصد ايراده بالطرق المختلفة فان الاختلاف بالوضوح في بعض موارد الكلام بعد الاختلاف في تفسير الكلام وسيجيء لهذا زيادة بيان ثم لا يخفى ان عطف خفاء على وضوح التعلق انما يقول بادة الوضوح والا فالتفاوت في الوضوح كاف في المقصود واذا عرفت هذا اي ان امكان التفاوت في الوضوح انما هو في الدلالة العقلية دون الوضعية عرفت ان لصاحب علم البيان زيادة احتياج الى التعرض لانواع دلالات الكلم ليعرف ان العقلية اي نوع من انواعها وانه كيف يجري فيها التفاوت لبيان انه موقوف ايراد المعنى الواحد بالطرق المختلفة في الوضوح بخلاف صاحب علم المعاني فان اكثر خواص التراكيب وان كانت مدلولات عقلية كما اشار الى ذلك ورد الايراد في الكن يطرح فيها البحث من تلك الجهة وبحسب تفاوتها فليست له تلك الحاجة الى التعرض لانواع الدلالات والكلم وان كان بحسب الوضع جنسا للكلمة كثير ونثره ولذا صح الكلم الطيب بتذكير الوصف لكن شاع استعمالها في الكثير لا يطلق على الواحد البتة حتى اشتهر ان جمع الكلمة كلمات وكلم فالمراد بها الكلمات ولكل منها دلالة يتعدد الدلالات ويتنوع الى مطابقة وتضمن والتزام فلها انواع فيكون اقسام انواع دلالات الكلم لا ما قيل ان الدليل على ذلك انه ذكر النوع الواحد منها بلفظ الجمع حيث قال بالدلالات الوضعية وحسن اعتبار ما يجيء بالتركيب الواحد فقال بالدلالة الوضعية فعقد بيان لانواع الدلالات بعد التعويل في تفسير مطلق دلالة اللفظ على ما اشتهر وتقرر من انها كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى ولذلك بهرة بتفسير انواعها على انه يريد بيان ان ليس المراد بالعقلية مجرد ان يكون المدلول جزءا من المعنى الموضوع له او لازما عقليا له بل اعم واعم وبيان ان دلالة اللفظ على المعنى بسببه بينهما بل جعله

ومن السامع ايضا فان اللفظ دال والمعنى مدلول عليه والسامع مدلول له بل مدلول بغير اضافة تارة الى اللفظ فيقال كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى وتارة الى المعنى فيقال فهم المعنى من اللفظ كونه مفهوما منه وانفهامه وتارة الى السامع فيقال فهم المعنى من اللفظ او انتقال الذهن منه الى المعنى وبهذا الاعتبار صح ان دلالة العقلية هي الانتقال من معنى الى معنى وفي قوله متى كانت اللفظة اشارة الى ان المعتبر في انواع الدلالات وضع المفردات حتى لو وصف دلالة المركب بالمطابقة او التضمن او الالتزام كان ذلك باعتبار وضع الاجزاء وفي قوله لمفهوم اعا الى ان الغرض الاصلي من الوضع هو فهم السامع لا قصد المتكلم فانه انما يقصد المعنى باللفظ ليفهمه السامع وذلك انهم يسمون الصور الحاصلة عند العقل من حيث دل عليه باللفظ مدلولات ومن حيث يعني بها معاني ومن حيث يحصل منها مفهومات وقوله من غير زيادة ولا نقصان اشعار بانه لو اعتبر في الدلالة زيادة بعض اللوازم او نقصان بعض الاجزاء لم يكن مطابقة لعدم تطابق اللفظ والمعنى بحسب الوضع وقوله بحكم الوضع متعلق بيدل بمعنى انه الذي يحكم بهذه الدلالة والفهم لا العقل بنفسه مع قطع النظر عن وساطة الوضع وفيه اشارة الى انه قيد الحيثية وان المطابقة هي دلالة اللفظ على تمام المعنى الموضوع له وبالنسبة الى حكم الوضع حتى ان اللفظ المشترك بين الكل والجزء او اللازم اذا اعتبر دلالته على الجزء او اللازم بالتضمن او الالتزام لم يصدق عليه المطابقة وان كان الجزء او اللازم تمام الموضوع له في احد الوضعين وذلك لانه ليس بحكم الوضع بل بحكم العقل الى الكل لا يوجد بدون الجزء ولا الملزوم بدون اللازم وكذا الكلام في قيد دلالة التضمن والالتزام بوساطة التعلق ويحكم العقل فليتدبر وجعل الوضعية اسما للمطابقة خاصة لما انها بحكم الوضع وبحسب الوضع المحض من غير اعتبار ربط عقلي والمنطقيون يسمون الثلاثة وضعية لما ان للوضع مدخلا فيها ويجعلون العقلية اسما لما يكون بحسب العقل الصرف من غير دخل للوضع كدلالة اللفظ على وجود اللافظ ومن غير ان يكون مقتضى الطبع كدلالة اح على اذى الصدر واخ الوجع وقوله لمفهومها ذلك اي لمفهوم اللفظ الذي وضع اللفظة له وقوله ولنسمه اي ذلك المفهوم اصليا اعتراض بين خبر كان واسمه وانما سمي اصليا لان الاصل فيما للوضع دخل فيه ان يكون لمحض الوضع وما سواه فرع عليه ومحتاج اليه وفي في كل من التضمن والالتزام على الانفراد انما سمي دلالة عقلية ايضا لئلا يتوهم ان ذلك بحسب اشتراك اللفظ بينهما لكن لا اظهر ان لا اشتراك معنوي كما يقال للانسان يسمى حيوانا بمعنى انه من افراد ما وضع له لفظ الحيوان فمعنى الدلالة العقلية ما يكون بحسب تعلق بين المفهوم الاصلي وغيره وبحكم العقل ولا يجب في ذلك التعلق ان يكون يعتبر في دلالة الالتزام ان يكون لزوما عقليا على ما يعتبره المنطقيون بل يكفي ان يكون بحيث ينتقل ذهن المخاطب من المفهوم الاصلي اليه لعرف عام وهو متعارف العامة فانها المساهل من اطلاق العرف ولغيره عرف عام من عرف خاص كوضع واصطلاح من قوم مخصوص كما هو

الشرع او المتكلمين او الفقهاء او الاصوليين والنحويين او غيرهم او من غيرهم عرف خاص كالانتقال من كثير الرماد الى المضاف فيه فعلى هذا لا يبعد ان يجري العرف على اطلاقه مساوا للعام والخاص ويراد بغير العرف ما لا يتعلق بوضع واصطلاح كما قد يتعين للبعض من اعتقاد التعلق بين الاشياء كالانتقال من المقدام الى الشجاع ومن المغزال الى الكسلان ومن البخيل الى الجواد وبالعكس فان امثال ذلك ليست باعتبار عرف عام او خاص وما اوضح ما قال ان التعلق من جهة الكلف والجواد باعتبار علماء المعاني مقوله امكن جواز ان كان يقال امكنه ان يفعل كذا اي جاز له ذلك في نفسه مفعول امكن المتكلم وفاعله ان يطمع وذلك صفة مخاطبه اي مخاطبه الذي يعرف منه انه يعتقد ذلك التعلق واذ قد عرفت

فان قلت الذي عرفنا هو ان ايراد المعنى الواحد بالطرق والتراكيب المختلفة لا بتاتي الا في الدلالات العقلية لا على الصور المختلفة قلت هو اشارة الى ما نقل عن الشيخ عبد القاهر ان اعتبار اللطايف والمزايا والخواص والكيفيات في الكلام مما يدل على فضيلة الكلام يجري في المعاني اولا وبالذات وفي الالفاظ ثانيا وبالعرض ونحو المعنى الواحد على صور مختلفة ثم يدل عليها بتراكيب مختلفة وبهذا يقولون ان للمعنى في هذا البيت صورة غير صورته في ذاك وقال الجاحظ انما الشعر صياغة وضرب من التصوير فالمراد بالصور من المعاني الكيفيات التي تدل عليها بالالفاظ والمعنى الواحد من المعاني الثواني وقد سبق لذلك بيان او هي مقوله على صور في موقع الحال وكلمة على للاشعار بان المقصود الاصلي هو ذلك المعنى الدال وانما الصور طرق المنقلة لها او التركيب وضمير هي عايد الى ما يدل عليه الدلالات العقلية لظهور ان الانتقال من معنى الى معنى هي الدلالة لا الدلالات الا بتكلف وصح تعبيرهم بالانتقال لكونها حقيقة باعتبار الاضافة الى السامع وقوله كلزوم لعدم الاختصاص لكن نصوص الجملة تدل على ان المراد ان العلاقة هي اللزوم العقلي او العرفي او غيرهما اذ لو اريد بالعلاقة اعم من مطلق اللزوم لم يترتب الجزاء اعني قوله فيما لكان علم البيان مرجعه اعتبار الملازمات بين المعاني وفي قوله يعتمد الوجوه اشارة الى ما سبق من ان ذلك التعلق بين المفهومين لا يجب ان يكون مما يثبته العقل بل ان كان مما يثبته الاعتقاد العرف وغيره كان كافيا وانما عدل عن مصطلح القوم وهو اعتبار اللزوم العقلي لان اكثر العلاقات المعتبرة في انواع المجازات والكنايات خارجة عن اللزوم العقلي بل اذا اعتبر ما اعتبروه من اللزوم البين لم تكن الدلالة العقلية ايضا مما يجري فيه الوضوح والخفاء ولما صح حصر الدلالة في الثلاث لخروج اكثر الدلالات المعتبرة عند علماء البيان مع صدق التعريف عليها والمنطقيون لغيرون التعريف فيفسرون الدلالة بكون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى متى اطلق احترازا عن ذلك مرجعه اي اصله الذي يرجع اليه تفاصيله وما ينبني تحقيق حتى يمكن بحقه هو اعتبار الملازمات بين المعاني اي اللزومات وصح التعبير عن اللزوم بالملازمة بعيدا الى انه ابدا يكون من الجانبين والجزئيات في بعضها كما بين العلم والحيوة ملازمة

بان العلم يستلزم الحيوة كليا والحيوة تستلزم العلم جزئيا ولهذا يجوز كون اللازم اخص كالعالم بالنسبة الى الحي واما ما ذكره من تقسيم اللزوم الى ما يكون من الجانبين كالامام والخلف والى ما يكون من جانب كما بين الحيوة والعلم فباعتبار اللزوم الكلي وينبغي ان يعلم ان ليس معنى اللزوم بين الامام والخلف ان كل ما يكون له امام يكون له خلف وبالعكس فان ذلك ليس بلازم بل معنى ان تعقل كون الشيء اماما لشيء يستلزم تعقل كون الاخر خلفه يحكم الاعتقاد يعني بحسب العادة بان طول القامة لا يكون بدون طول النجاد ويعرض له النجاد اي علاقة السيف وبالعكس اي ان الاسد لا يوجد بدون الجراءة ولا عكس هذا ذلك في الاعتقاد وان سميت مثل هذا عرفا عاما فلا نزاع لكن العرف العام انما يتعلق حيث يكون وضع اصطلاحي من العامة لا مطلقة محصوصة والاولى ان يكتب غايب من ارادة اوقعه في الترتيب وفاعله الانتقال وضمير ظاهره عايد اليه يعني ان الانتقال من لقد لازم الشيء الى ملزومه في شكل بالكفر الى ظاهره في انحصار مرجع البيان الى الانتقال من ملزوم الى لازم والانتقال من لازم الى ملزوم كالانتقال من بياض الثلج الى البرودة لا يوقعك لانك اذا تاملت ونظرت الى الحقيقة علمت ان مرجع ذلك الى الانتقال من اللازم الى الملزوم ثم من الملزوم الى اللازم لانه ينتقل من البياض الى الثلج ثم من الثلج الى البرودة فقوله مثل ما اذا انتقل في موقع وما موصولة صلتها الظرف اي انتقالا مثل الانتقال الذي يكون اذا انتقل وقوله فرجعه تعليل للنهي عن الارابة المفهوم والذي يسوغ يشبه على ان علم لزوم النبت للغيث في حكم العقل لا يصلح في كون المراد بالغيث لا رعة الذي يقول السيب قوله واما نحو قولك امطرت السماء نباتا جواب عن سؤال يقوى ان من المجاز ما لا يكون الانتقال فيه من الملزوم الى اللازم بل بالعكس فان الغيث ملزوم والنبت لازم فذكر النبات واراد الغيث يكون تجوزا من باب اطلاق اللازم على الملزوم واستعمال اسمه فيه فالجواب انه ايضا راجع الى الانتقال عن الملزوم الى اللازم لان الانتقال من اللازم الى الملزوم معين بعد مساواة اللازم للملزوم اذ لا انتقال عن العام الى الخاص وح يكون متلازمين ونصيبه الانتقال من اللازم الى الملزوم انتقال من الملزوم الى اللازم فيحط امطرت السماء نباتا في مكرر غنيا الغيث وبهذا التكلف قصد الضبط بان كل مجاز انتقال من الملزوم الى اللازم وكل كناية انتقال من اللازم الى الملزوم وقد امكنه بهذا الاعتبار رجع الكل الى الانتقال من الملزوم الى اللازم لكنه حاول التفرقة بين ما يكون المفهوم الاصلي مرادا او جايز الارادة اعني الكناية وبين ما لا يكون كذلك اعني المجاز فان قيل كثير من المجازات والكنايات مما لا يتصور بين المعنى الاصلي والمعنى المراد لزوم اصلا لا عقلي ولا اعتقادي قلت بعد ما اريد باللزوم تعلق ما بحيث يستتبع الانتقال في الجملة لم يرد الاشكال والمصنف معترف بان هذا كله تكلف لقصد الضبط وان الكناية عطف على قوله فان المجاز وقوله ولا تضاد بيان كون الانتقال في طويل النجاد من اللازم الى الملزوم وقوله ولا علينا ولا عيب يتوجه على اصحاب علم البيان ان التعرض للمجاز والكناية بناء على كون مرجعه الى جهة الانتقال من الملزوم الى اللازم كما في المجاز والى جهة الانتقال من اللازم الى الملزوم كما في الكناية وضمير سميهما المجاز والكناية ومعنى لاحدهما اصلين صعل مباحث الفن بعضها اليهما وتفاصيل لمحلهما

وقوله واو لا يخفى شرط جزاؤه فلا عتب العقوبة اى لا عتاب ولا لوم والجملة حالية
لجهة لعدم المجاز على الكناية وهى ان الكناية تسمى من المجاز تسمى المركب من المفرد بعضهم
الى ان الانتقال من الملزوم واضح بنفسه لا يحتاج الى اعتبار امر زايد على اللزوم
بخلاف الانتقال من اللازم الى الملزوم فانه مشروط بكون اللازم مساويا للملزوم واخص
منه للقطع بانه لا دلالة للعام من حيث انه عام على الخاص وانما يكون ذلك اذا اعتبر فيه ما يجعله
مرادف الملزوم وجوز كون اللازم اخص مع ما معنى اللزوم الجزئي او بالاصطلاح على ما يكون
وجوده على سبيل التبعية لشئ آخر فهو لازم له وذلك الشئ ملزوم فالمعروضات ملزومات
والعوارض لوازم وان كان سلعض كالضاحك بالفعل بالنسبة الى الانسان او باعتبار
ان اللزوم في نظر علم البيان اعم من ان يكون عقليا او اعتقاديا وفي اللزوم الاعتقادي
لا يمتنع وجود الملزوم بدون اللازم فيجوز ان يكون اللازم اخص بمعنى ان له تعلق بوجه بالشئ عقلا
يكون بحيث يحقق ذلك الشئ بحصوله وبالجملة فاللازم اذا كان مساويا للملزوم او اخص منه صح
الانتقال منه الى الملزوم ان عقلا فعقلا او اعتقادا فاعتقادا بخلاف ما اذا كان اعم
لا يقال الانتقال من الملزوم الى اللازم ايضا يتوقف الى كون الملزوم بحيث متى حصل في
الذهن حصل الذهن منه الى اللازم لانا نقول هذا معنى اللزوم في هذا الفن لا بالاجرا
ذا ايدا عليه والاظهر في كون الكناية من المجاز منزلة المركب من المفرد ما ذكره صاحب الايضاح
وهو ان المعتبر في المجاز هو عدم الموضوع له فقط لعدم القرينة المانعة بخلاف الكناية
فان الموضوع له مراد ايضا او جايز الارادة   ثم ان المجاز يوجد ههنا ابابات
اصل آخر للبيان هو التشبيه لما انه بحث عن حاله ويجعل من مقاصده ويشتغل بهذا الفن
بمقاصده وبكلامه واقسامه فوق ما يكون على سبيل الاستطراد او المبادى كما في بحث
الحقيقة بالنسبة الى المجاز ولما كان احد الاصلين فما بقي من الكلام السابق هو المجاز لا الا
وكان المبنى على التشبيه هو نوع الاستعارة لا مطلق المجاز صدر الكلام بذكر المجاز وخص
الاستعارة بالعناية فقال ثم ان المجاز اعني الاستعارة يعني ان التعرض لها والبحث
عن احوالها يقتضي تقديم التعرض للتشبيه لان الاستعارة من فروعه ولا يصح بدونه فلا بد
بحث التشبيه اصلا ثالثا وان تقدمه على الاصلين المذكورين اعني المجاز والكناية اما التقديم فمن
جهة ابتناء الاستعارة عليه واحتياجها اليه واما جعله اصلا برأسه من علم البيان فلانه لكثرة
مباحثه وعموم فروعه وتفاصيله واقسامه وتفاصيله قد جاوز ان يجعل مقدمة او يحكى استطرادا
او نحو ذلك كيف ومباحثه اكثر من مباحث الكناية وفي لفظ التفريع اشعار بهذا المعنى وهذا الاعتبار
اشار بقوله فلا بد علما قبلنا من الكلام بقوله يستدعي جريان المجاز ونسبة الضمير مع عوده
الى المجاز مبني على انه عنى به الاستعارة وكذا ضمير انها وفيها وقوله من حيث انها متعلق
يستدعي في معرض التعليل له ومن فروع التشبيه حيث انها ولا يحقق جريانها او بيان كونها من فروع
التشبيه يعني لا بد في الاستعارة من اعتبار تشبيه ذلك الملزوم الذي ينتقل منه الى اللازم في

او لازم

وبعدا بدع ما بيان ان الانتقال من الملزوم الها ما يستمر الى كونه اخص او مساويا

دوعلم الكلام

ام لازم لذلك الملزوم مثل رأيت اسدا يرمي يعتبر تشبيه الرجل الشجاع بالملزوم الذي
هو الاسد في لازم له هو الجراءة ثم يستعار لفظ الاسد له فينتقل منه الى الشجاع ولهذا قال
وهو ان علم البيان يبحث في الدلالات العقلية ودلالة التشبيهات من حيث انها تشبيهات
يكون بالدلالات الوضعية فكيف يكون التشبيه من مقاصد البيان كما يشعر به جعله اصلا بالنظر
منه لا يقال تشبيهات البلغاء قلما تخلو عن مجازات وكنايات لانا نقول الكلام في
نفس التشبيهات بل الجواب ان في كلامه اشارة الى ان لفظ اصلا من علم البيان انما هو بالضرورة
ابتناء الاستعارة عليه على النهج الذي ذكرنا فلا يكون من اصوله بالذات فلا يلزم ان يكون
البحث فيه عن الدلالات العقلية وقد يجاب بانه لا يلزم ان يكون نظر البيان في الدلالات
العقلية فقط واما اللازم ان لا يكون في الوضعية فقط بل في العقليات الصرفة وفي الوضعيات
والعقليات جميعا لان ايراد المعنى المختلفة بالوضوح يمكن بمجموع ذلك بان يكون الطريق الاوضح
غاية الوضوح من الوضعيات وما سواه من العقليات   هو اى التشبيه هو الاصل
الذي اذا احذقت فيه وانتقد صرت مالكا زمام الحكم في الصيرورة … وعادة وجراءة
وهذا في طرق اللطايف والغرايب المتعلقة بالبيان لان معظمها وعمدتها مبني على الاستعارات
ومبناها على انواع التشبيهات   الاصل الاول من علم البيان في الكلام في
التشبيه لا خفاء في ان الاصل الاول من الاصول الثلاثة المبحوث عنها في علم البيان هو التشبيه
بعينه والتعرض للاصل الاول والبحث عنه هو الكلام في التشبيه فلا وجه لقوله الاصل الاول
في الكلام في التشبيه سوى ان يقال انه لما ذكر ان الاصول المحتاج الى تعرضها في علم البيان
ثلاثة فكأنه جعل فصل علم البيان بعد المقدمة اصولا ثلاثة بمنزلة الفصول في الاول فذكر ان
الاصل الاول منه في الكلام في التشبيه اى التعرض له والبحث عنه واما ان المراد هو ان الاصل
الكلي هو ذلك الجزئي وان كله في التشبيه مثلها في قوله تعالى لهم فيها دار الخلد فلا اعتبار
… به المحصل   مشبها بدل من طرفين واسرا اى عطف على طرفين او بالعكس
اى يكون الاول بالعكس بان يشتركا في الصفة ويختلفا في الحقيقة والاختلاف في الحقيقة اعم من
ان لا يشتركا في ذاتي اصلا كقولك هذا جسم وخط او يشتركا كقولك انسان وفرس حيث
اشتركا في الجنس وانما الاختلاف في الفصل القريب والمقصود المثال على … الا ان يعد
في ان يكون اختلافا بالحقيقة … صفة وصفة … واسما بالصفة او حال او تمييز
او نصب … والا اى وان لم يكن هناك اشتراك من وجه وافتراق من وجه
لم يصح التشبيه لابتنائه على مقدمات … ذلك وعلم … عدم الافتراق لانه احد … التشبيه
اى بطلان عدم الاشتراك اذ … التشبيه … لعدم الاشتراك فلا اذكره …
والمقيس عليه … الافتراق والاختلاف انه لو ارتفع الاختلاف من جميع
الوجوه حتى من جهة التعين الذي للاختلاف فيه عادة في اللزوم للتعدد بمعنى انه لا بد للتعدد
من الاختلاف بالتعين البتة … التعدد قطعا ضرورة ارتفاع الملزوم بارتفاع اللازم

لم ان هو الاصل الاول … لان هو … الاصل الاول … الا يكون التشبيه … تأمل

وتحقيق الشبه لان معناه الوصف بالمشاركة للمشبه به في امر فيعتبر ارتفاع التعلق وثبوت
الوصف يكون المشبه الذي صفاته مثبتة ضرورة اعتبار المشاركة لانه لا يعقل الا بين الشيئين
ووصف الشيء بصفة محال بالضرورة و تعذر لدفع الاشتراك انه لولاه لكان طلب التشبيه بين
الشيئين طلبا لثبوت الوصف حيث للوصف اصلا وهو باطل بالضرورة وان
التشبيه لا يصار اليه عطف على ان التشبيه يستدعي وكذا و ان حاله يتفاوت من القرب والبعد
فان التشبيه ما هو قريب مبتذل ومنه ما هو بعيد بديع ويجيء اسباب القرب والبعد ومن
القبول والرد فانه اذا كان صحيحا وافيا بما علق به من الغرض سليما عن الابتذال كان
مقبولا وان كان بخلافه كان مردودا يرد التقدير المجمل لا يحوج الى دقيق النظر
جدا استنافيه كانها جواب سؤال عن الدليل على ما ذكره والمعنى ان بعضها ذكره عن النظر
معلوم بالضرورة كاستدعاء التشبيه طرفين و بعضها يحتاج الى نظر ظاهر به بما يساق اليه
الذهن كاحتياج الى الاشتراك والافتراق والغرض وكالتفاوت الى القرب والبعيد
والى المقبول والمردود و اما المحوج الى دقيق النظر هو تفاصيل هذا القدر والمجمل وهو اي هذا القدر المجمل
المضمونه هو طرفا التشبيه و وجهه وغرضه واحواله فلنفصل النظر في هذه المطالب اربعة
النوع الاول النظر في طرفي التشبيه وجه تقديمه على الانواع الثلاثة الباقية طاهر فان
طرفي التشبيه هما الاصل الذي يقوم به التشبيه و يعود اليه الغرض منه وحصرهما في ان يكونا حسيين او
او عقليين او المشبه حسيا او بالعكس واراد بالحسي ما يدرك باحدى الحواس الخمس الظاهرة اعني
البصر والسمع والشم والذوق واللمس او يكون مجتمعا من امور كل منها محسوس وان لم
يكن المجموع مدركا بالحس كاعلام من الياقوت منشورة على رماح من زبرجد ويسمى خياليا واراد
بالعقلي ما عدا ذلك مما هو مدرك بالقوة العاقلة التي شانها ادراك الكليات او بالوجدان كاللذة و
الالم ويسمى وجدانيا او هو من مخترعات القوة المتخيلة ويسمى وهميا كانياب الاغوال ورؤوس
الشياطين واما المعاني الجزئية التي تدرك بالوهم كصداقة زيد وعداوة عمرو فلا كلام في كونها عقليا
بهذا المعنى واما الوهمي فيجب ان يتنبه له هو ان ليس المراد بالخيالي الصور المرتسمة في الخيال
المتادية اليه من طرق الحواس ولا بالوهمي المعاني الجزئية المدركة لظهور ان ليس الاعلام
الياقوتية مما تادت اليه من طرق الحواس ولا انياب الاغوال ورؤوس الشياطين من قبيل
المعاني فان المراد بالصورة ما هو وجدت كان مدركه بالحس وبالمعنى خلاف ذلك بل التحقيق في
هذا المقام ان من القوى الادراكية قوة شانها تركيب الصور والمعاني و تفصيلها والتصرف
فيها واختراع اشياء لا حقيقة لها كانسان له جناحان او لا انسان او لا راس له ونحو
دائما في الحركة والتصرف لا تسكن في اليقظة ولا في النوم وليس عملها منتظما بل النفس
هي التي تستعملها على اي نظام تريد بواسطة القوة العقلية وبهذا الاعتبار تسمى مفكرة او
بواسطة القوة الوهمية وبهذا الاعتبار تسمى متخيلة فالمراد بالخيالي هو المعدوم الذي ركبته المتخيلة
من الصور التي ادركت بالحواس الظاهرة وبالوهمي ما اخترعته المتخيلة من عند نفسها كما اذا سمع

ان الغول شيء يهلك الناس كالسبع فاخذت المتخيلة في تصويرها بصورة السبع واختراع
ناب لها كما للسبع وكذا مخالب للمنية ولسان للحال وغيرهما واياك ان تتوهم ان المراد بالوهمي ههنا
المعنى الجزئي المدرك بالوهم بناء على ان المنية او الحال من المعاني فيكون لها ناب كذلك
فان الكلام مما يحصل لها من مثل الناب والمخلب واللسان كما ومن هنا الصور قطعا وقد يكون
ما اضيفت اليه الوهميات ايضا من الصور كالغول والشيطان و نعم ما قال صاحب الايضاح ان
الوهمي ما ليس مدركا بالحواس الظاهرة مع انه لو ادرك لم يدرك الا بها يعني انه من مخترعات
القوة المتخيلة ومرتسم فيها من غير وجود له في الخارج مع انه لو وجد وادرك لم يكن ادراكه الا بها
لكونه من قبيل الصور لا المعاني لان الكلام في صورة شبيهة بالمخلب والناب واللسان مما هو
آلة في الاهلاك او النطق وقوله مستند الى الحس اي القوة الادراكية لجهات المادة بشرط
الصور بخلاف الخيال فان ادراكه يكون حال الحضور والغيبة جميعا الا بشرط صوت العيدان النوافح
جمع نافحة وحمل العنبر مشموما والريق والخمر مذوقا والجلد والحرير ملموسا على انها هو المتعلق
من شميم العنبر و ذوق الخمر ولمس الحرير وان كان المدرك حقيقة بالشم والذوق واللمس هو
الرائحة والطعم واللين والخشونة مرتسم فيها صور المحسوسات بعد غيبتها عن الحس فهي له
خزانة والعقل قوة للنفس بها تدرك الكليات بالذات والجزئيات بالالات و هي قوله الوهميات
المحضة اشارة الى ان ليس المراد بالوهمي المعاني الجزئية المحضة المدركة بالوهم كصداقة زيد وعداوة عمرو
بل ما اخترعه المتخيلة اعمالها بمعونة الوهم وقوله صورة وهمية يحتمل بهذا المعنى و تاكيد والمقرون
المسرود من لؤلؤ شبه وشبه البعير ي قرن وقران اي حبل واما الفرس لمعنى الجبهة الصغيرة
تضم مع الكبيرة فيعرفها سبحانه فائدة اي كون كل من الوهميات والوجدانيات
ملحقة بالعقليات كما عرفت كون الخياليات ملحقة بالحسيات قصدا الى تقليل الاعتبارات تقليلا
للاقسام تسهيلا للامر لتعرف صحة الحصر في الحسي والعقلي النوع الثاني النظر
في وجه الشبه وهو ما قصد اشتراك الطرفين فيه و محصل البحث ان له اقساما كثيرة بحسب
اعتبارات له و تمهيد لذلك مقدمة حاصلها ان وجه الشبه يتفاوت اذ لا بد اما ان يكون
حقيقة الطرفين او داخلا فيهما او وصفا والصفة اما ان يكون من الحسيات احدى الانواع الخمسة
واما من العقليات والعقلي اما ان يكون حقيقيا او اعتباريا والحقيقة اما ان يكون بسيطا او
مركبة والصفة اما ان يكون مرجعها امرا واحدا او اكثر قوله لما الحصر التشبيه طرفا جرى مجرى
الشرط جوابه قوله ظهر لك ما ذكره وقوله والوصف حسي لحصر والعقلي ايضا لما الحصر
عطفا على مضمون الشرط وكان مقتضى الظاهر ان يقول وحصر الحصر الوصف في الحسي و
العقلي ليكون عطفا على الشرط او يقول والوصف بين كذا والعقل بين كذا ليكون
عطفا على ما على الحصر واما على ما ذكر فكل من المعطوفين يحتاج الى جواب على حدة
لكون الشرطية خبرا لمبتدا ولا يجوز ان يكون محذوفا بقرينة المذكور لان قوله ظهر لك ما
ذكره صريح في انه جواب للكل معنى التركيب لعقلاء والمحصل هي ان يحمل والوصف

والنفي عطفا على فاعل الحصر اعني النسبة وتكون حينئذ بحصر ولما الحصر بكونها واعادة للشرط لبعد العهد وقوله الحصر من كونه سرد الحصر في كذا كانفي محصور من حاضرت وقوله مثل حسن احسن واسود يعني مثل احزن اوفرسين اوكوديك والاطلاق الحسد لايكون تمام الحسد ومثل يصدق على الحال من اسم يكون وليس بلازم ان يكون المثل به بعض ما اضيف اليه مثل بل ما يوجد من مصوع وشمل بما اكثر من كلاله فليكن على ذكر منك وفي كون الالف من الانسان والفرس من كونه مثلا حيسه ولعرع نوع حقا اذ وعما يتوهم كونهما جنسين كلفين كالانسان والفرس فلذا ذكر بما بلفظ كذا ومن ثم الحاد الحيد باتها ذلك العضو المعلوم الذي هو طريق الشم والاقراق بالصفة بانها للاختصاص بالانسان والفرس حيث قال لانف هو عضو الشم المختص بالحيوانات التي يرسن اي يجعل فيه انوهما الرسن والاسن ان يحمل الوصف والاختصاص وعلم للاختصاص ما يجي في فصل المجاز المفرد وعن المعيد ان كلا من الانف والشفة والرجل اسم مطلق من غير اختصاص بالانسان اوغيره والرسن والجحفلة والحافر مختصة بما يكون له رسن والدابة وكانه اراد بهما الف الانسان وشفته ورجله ومثل ههنا الافراق الحقيقة بالجسم والخط الذين لا اشتراك لهما في شيء من الذاتيات لان الجسم من مقولة الجوهر والخط من مقولة الكم كذلك طولا مثل انسان وفرس ههنا على ما ذكرنا من ان الافراق الحقيقة اعم وههنا بحث وهو انا اذا قلنا زيد كعمرو في الحواسة او العاطفية فهما وان اشتركا في الحقيقة واختلفا بالعوارض المشخصة لكنه قادح فيما قصد ههنا من انحصار النسبة في ان يكون الطرفان جنسين يقصد اشتراكهما في صفة لهما او جنسين يقصد اشتراكهما في حقيقتهما كالكميات الجسمانية اي المحسة بالحواس والكمية عرض لا يقتضي قسمة ولا قسمة اولا قسمة بالذات ووجه مثله لا يعاف حال من الكيفيات اومن ضمير الحصر والممتلي في صحته والتصرفه مرسه في العصبين المجوفين الملتزقين سلاهما فيصير جا ان الى العصبين يدرك بها الاصوات والالوان ونحوهما والسكل ما يحيط به حاطة نهاية اوكثر بالجسم كالدائرة ونصف الدائرة والمثلث والمربع وغيرهما والمقدار كم متصل قار الذات والمراد بالكم عرض بقبل التجزي لذاته وبالاتصال ان يكون للاجزاء حد مشترك يلاقي عنده كالنقطة التي هي بداية لهذا ونهاية لذاك وهو لعرار الفاد وبكونه قار الذات ان يكون لعرارة المفروضة مجتمعة في الوجود وهو لعرار الزمان والمقدار جسم تعليمي ان قبل القسمة في الطول والعرض والعمق وسطح ان قبلها في الطول والعرض فقط وخط ان قبلها في الطول فقط والحركة المدركة بالبصر هي الاحسنة اعني انتقال الجسم من مكان الى مكان وما يقال انها حصول الجسم في مكان بعد حصوله في مكان اخر معناه انه مجموع الحصولين وكانه اراد بكون المقادير والحركات من الكميات ان اوصافهما كالطول والقصر والتوسط وكالسرعة والبطء والتوسط كذلك والا فالمقدار من الكم والحركة قيل من الاين وقيل من ان ينفعل وقيل من الكيف وقوله وما يتصل بها اي بالمذكورات كالحسن والقبح المتصف بها الشخص باعتبار الخلقة التي هي مجموع الشكل والحركة ونحو ذلك مما له اتصال بالمذكورات

ان الخ

الشبه ولذا كان التعريض ثمة لوجه الشبه وههنا للطرفين ثم المفرد قد يكون مقيدا كالعنقود بالعنقود بالمنور والشاة بالجبلي والحمار بكونه ابتر مشقوق الشفة والحافر ناسا على ناسه بحرا عصا والمراة بكونها في كف الاشل والنوبة بكونها محماة حا بلا ما بالذهب دايب فيلبس بالمركب ولعسر التمييز بين تشبيه المفرد بالمفرد والمركب بالمركب لحقا الفرق ههنا بين المقيد والمجموع اذ المقيد معتبر في الهيئة التي جعلت وجه الشبه فلذا قال وهذا اي تشبيه المفرد بالمفرد والمركب بالمركب لو زيادة احتياج الى سلامة الطبع وصفا القريحة اذ لا حاكم سوى ذلك في تمييز احدهما عن الاخر عند التباسهما ولا خفا انه ياتي ههنا قسمان اخران سكت عنهما المصنف تشبيه المفرد بالمركب والمركب بالمفرد **قوله** ومن تشبيه المفرد بالمفرد قول امرئ القيس يصف عقابا بكثرة صيد الطيور والعا قلوبها لدى الوكر وقد سمعت ان العقاب لا ياكل من الطير قلوبها بسبب العض الطري من قلوب الطير بالعناب واليابس العتيق بالحشف البالي وهو ارداء التمر وذلك لانه ليس لاجتماع الرطب واليابس والقلوب صفة يعتد بها ويقصد تشبيهها ولذا قال الشيخ في اسرار البلاغة انه انما يستحق الفضيلة من حيث اختصار اللفظ وحسن الترتيب فيه لا من حيث ان الجمع فائدة في التشبيه وانما تعرض المصنف لذلك لانه قد جمع في موضع كل من المشبه والمشبه به شيئين فكان مظنة ان يتوهم انه من تشبيه المركب وانه على ان تشبيه المفرد قد يكون بالعطف بان ياتي بمشبهين ثم بالمشبه بهما **قوله** واما ان يكون مستندا الى العقل عطف على قوله اما ان يكون مستندا الى الحس وهذا هو الباقي من نوعي ما يكون في حكم الواحد واورد للمشبه لشيء الى قوله تعالى والذين كفروا اعمالهم كسراب بقيعة يحسبه الظمان ماء وقوله عليه السلام اياكم وخضراء الدمن قيل يا رسول الله وما خضراء الدمن قال المراة الحسناء في منبت السوء وقول من قال هم كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها في القاموس انه قول الانمارية فاطمة بنت الخرشب حين سئلت عن بنيها الكملة وهم ربيع الكامل وعمارة الوهاب وقيس الحفاظ وانس الفوارس اولاد زياد العبسي وذلك لانها سئلت عن بنيها ايهم افضل فقالت عمارة لا بل فلان لا بل فلان ثم قالت ثكلتهم ان كنت اعلم ايهم افضل هم كالحلقة المفرغة وقال الشيخ عبد القاهر انه قول من وصف بني المهلب للحجاج لما سال عنهم المنظر منا يقع عليه النظر من الظاهر والمخبر ما يعلم ويخبر من الباطن المطمع اسم فاعل من اطمع اوقعه في الطمع والمويس من ايسه اوقعه في الياس وكلمة مع للاشارة الى جعل الامرين في حكم واحد يعني ان وجه الشبه هو المجموع لا كل واحد وكذا لفظ المنضم في المثال الثاني ومنبت السوء هو الاصل الردي والنسب الفاسد والاضافة فيه كما في رجل صدق وحمار سوء لبيان الاختصاص بالوصف والاختصاص الاضافي وخضراء الدمن ما ينبت على اثار الدار والمنزل مما لا بقاء له ولا خير فيه ولا نفع منه وانما رحبه اضافه للمصدر الى المفعول من اثمرت الشجرة كذا والاشجار المثمرة التي تاتي بالفاكهة ولا اعتراض بان حسن المنظر حسي لا عقلي ايس بشيء لانه ينافي كون المجموع المركب من ذلك عقليا لا هيئة تدرك بالحس كما في هيئة الشمس والنوبة او هيئة النقع والسيوف وهيئة

الليل وتهاوي الكواكب بل في التمثيل اشارة الى ذلك بل المثال الاول ايضا كذلك لان كثيرا واعمال الكرة ومسطر السراب محسوسان وانما عطف المثال الثالث بالواو بينها على البحر بعد تمام التمثيل بمثالين بمنزلة الشاهدين ووجه الكثرة ووحدات في المثال الثالث هو انه اعتبر التناسب في الخصال مع الامتناع عن تعيين البعض فاضلا والبعض مفضولا لكن لم يقصد الى الاشتراك في كل منها بل في المجموع الماخوذ منها والى هذا اشار بقوله الممتنعة لذلك اى لاجل التناسب **قوله** لان يكون تلك الامور اشارة الى ما لزم من الكلام السابق من كون وجه الشبه امورا كثيرة وقوله او عقلية بأو دون الواو للتشعر بان القسم الاول هو ان يكون الامور حسية والثاني ان يكون عقلية لا ان يكون مجتمعة فانه على العموم محال وعلى التوزيع هو القسم الثالث بعينه فقوله لان يكون ينبغي ان يجعل بدل بعض من اقسام **قوله** كما اذا شبهت انسانا لاخفاء في ان حسن الطلعة حسي وساهر انسان اى شرفه واشتهارا مره حالة عقلية وكذا علو الرتبة **قوله** واعلم ختم مباحث النظر في وجه التشبيه بامرين احدهما انه قد يذكر مكان وجه الشبه ما يستتبع وجه الشبه اى يستعقبه ويستلزمه لان يكون وجها بالحقيقة لازم ذلك المذكور بنحو لان اقامة الملزوم مقام اللازم مجاز مستفيض وبانهمال الواجب في وجه التشبيه لان يكون شاملا للطرفين وقد يتوهم في بعض التشبيهات وجه الشبه امر لا يشملهما فيقول لان تكلفوا ظاهرا في لزا الضمير لاصحاب علم البيان لكن الذي تقتضيه النظر الصائب ان يكون الضمير للبلغاء وارباب الكلام والموردين للتشبيهات والمعنى انه ليس يلزم عند علماء البيان ان يكون البلغاء متكلفين في التصريح بوجه التشبيه فلسنا مل وقوله على ما هو به في موقع الحال من وجه الشبه اى على الوجه الذي وجه الشبه متحقق كان على حقيقته فلا بد من التنبيه عليه اى على ما يذكر مكان وجه الشبه تسامحا مما لا يكون وجه الشبه حقيقة بذكر امثلة لها **قوله** اذا وجدوها [illegible] يعني اذا وجدوها فصيحة فعبروا عن ذلك بالسلامة من اسباب الاخلال بالفصاحة ومن تنافر الحروف وتكرارها والتعقيد واستتار المعنى بحيث يحتاج الى سهر او تخرج كالتنافر مثل البخع ومستشزرات وكريم متى امدحه امدحه والورى والتكرار كما في قوله سلب وسلب ثم سل سليلها واتى سليل سليلها مسلولا وكقوله وقد عدوا سائل الحانوت ويتبعني شاو مثل شلول شلشل شول وقوله تغلغلت بالهم الذى ولقل الحشا ولابل عيس كلهن قلا قل وحاشا ان نعد من هذا القبيل قوله وفاك وانما انا الا المسك ضاع فعندكم يضيع وعند الاخرين يضوع والغرابة مثل الجحيش والدهاريس والطلحم وحقب ونحو ذلك والاشتباه كالمرسن والمسرج ونحو ذلك وقوله تضعضع بالنصب وكذا فسمر وضمير علمها للمعاني وعنها للالفاظ **قوله** معلومة الاجزاء اي المقدمات بالضرورة او الدليل بعينه النالبة بان يكون بالنقا قياسا لا استقرائيا او تمثيلا قطعية الاستلزام بان يكون على شرائط الانتاج **قوله** فيذكرون قد عرفت ان الضمير فيه وفي قولهم ينبغي ان يكون للبلغاء وارباب الكلام لا اصحاب علم البيان وقوله فالمال وفاعلته الحقيقة هناك اي في تشبيههم الاول والثاني غير ها جبران والضمير للحلاوة والسلاسة والرقة

قولهم

على سواك البحر

كالممتنع كما اذا حاولت تفضيل واحد من جنس على ذلك الجنس تفضيلا الى حد يوهم اخراج ذلك الواحد عن حد ذلك الجنس كالمرسه فيما اذا كان الواحد انسانا اخر الى نوع اشرف من ذلك الجنس والحال ان ذلك بحسب الظاهر كما لا يخفى عليك امر نسبه الممتنع لان خروج الواحد من الجنس الى حيث يوهم خروجه من ذلك الجنس ودخوله في نوع من جنس اخر مستبعد غاية الاستبعاد لكن ليس بمحال لان ذلك موهوم لا محقق فاتى بمع الامر الذي هو كالممتنع التشبيه بشيء يلائم ذلك ليتبين امكان ذلك الامر الذى هو في الظاهر كالممتنع قال اسعه التي اى جعلت التي تابعا له مذكورا او موجودا بعده قالا حال من فاعل تبعه حاله اى حاله ذلك الواحد مبتداء خبره كحال المسك والجملة مفعول قائلا وهو اشارة الى قول ابي الطيب فان تفق الانام وانت منهم فان المسك بعض دم الغزال والتشبيه فيه مكنى اى حالك وقولك يكون من الانام وتفوقهم كلهم كحال المسك في انه بعد من جنس وقد فاقه بحيث بعد من نوع اخر وقد امكن ذلك ووقع فكذا حالك **قوله** واما ان يكون اي التشبيه ضمير شانه وله للمشبه وعنده للسامع **قوله** الك في سعيك يعني لن سعيك هذا كرقمي على الماء وفيه من التقرير ما لا يخفى حيث اورد المعقول في صورة المحسوس وانصرفه عدم الفائدة في بعد كساير المشاهدات الاترى انك تحدث في قوله ويوم كظل الرمح قصر طوله دم الزق عنا واصطكاك المزاهر وقوله طللنا عند دار ابي نعيم بيوم مثل سالفة الذباب وقوله ويوم كابهام القطاة الى صباه غالب لي باطله والتقرير لوصف اليوم بالطول والقصر ما لا تجده من قولك يوم في غاية الطول وفي غاية القصر بحيث لا مزيد عليه **قوله** وما شاكل ذلك كالتعظيم والاهانة والترغيب والترهيب والتشويق ونحو ذلك **قوله** ابتغاء اى لطلب تزيين الوجه مفعول له لا نزاعا ولذا لم يعطف عليه المحدود الذي اصابته الجدري لسلى العذرة لعرتها حرتها بالمنقار الديكه بكسر الدال وفتح الياء جمع الديك اظهار اله اى للوجه عله شبهت وارادة عله اظهارا والرواية في صورة اسوه على التركيب الوصفي على ان اسوه افعل تفضيل لكنه والعيوب واسوة وسوها كاحمر وحمراء فالوجه صورة سوها او جعله افعل تفضيل على لكنه على الشذوذ كما في قوله فانت ابيضهم سربال طباخ وقوله الى امتناعه اى امتناع الوقوع من جهة العادة وفي حكمها ولو كان ممكنا عقلا بان يكون شق والارض مملو مسكا يعلوه ذهب كانهار من لبن وانهار من خمر **قوله** كالذي نحن فيه هو بحر من المسك موجه الذهب وضمير احضر واستطرف واستلذ للمشبه به وضمير مشاهدتها واستلذاذها وحدتها للمواد في الاستطراق في التشبيه ببحر من المسك موجه الذهب من وجهين من جهة الامتناع العادي

اللهم

او شبه الحلال بانعام

ومن جهة ندرة الحضور في الذهن في نفس الامر ولذا مثله في الوجهين وكلا
الطرفين متعلق بحضور المشبه اولهما زمان وثانيهما مكان وقوله مثل حضور مصدر
نادر الحضور في الذهن من حيث تعلقه بقوله مع حضور المشبه قوله ولازورد
هي البنفسج منسوب الى اللازورد وهو الحجر المعروف لكونه على لونه يزهو يفتخر ويتكبر
من زها زهوا زهوا اذا تكبر وافتخر وقوله فاذا اخضر اي اتصال النار باطراف
كبريت وكان الاحسن احمر اي صورة الاتصال استطرف المشبه بل احضار
المشبه به مع المشبه قال في اسرار البلاغة ووجه اخرانه اراك شبها لنبات غض
يرف واوراق رطبه من لهب نار في جسم يستولي عليه اليبس ويسمى الطباع على ان الشي
اذا ظهر من موضع لم يعهد ظهوره منه كان ميل النفوس اليه اكثر وبالشعف
به احد قوله الا لعين ما نحن فيه كان مثل وهو الاستطراف من جهة
كون المشبه به نادر الحضور في الذهن مع حضور المشبه فان حضور سبق القلم اذا وجد
مداد الدواة نادر عند حضور راس قرن ولد الظبية فالبرجم والحجر في انه اي
شي يورد في موضع المشبه به كان للوه اعرابيا حلفا حافا واما انقلاب الرحمة
حسدا دون ان يقتصر على زوال الرحم فلا يكون الا للاستطراف واحضار ما ليس
من شانه الاحضار ولهذا ذكر كونه اعرابيا حلفا مثل انسان بالمشبه به توهما تمييزا
ومصدر من غير فعله فاعادها الى الحر الخدها عاده من حماي سوق الظبية
ولدها الاغن الذي في صوته غنه قد وقع اي عدي في اصله ما عساه اي اني
عسى عدي لم يقل شبها به لهذا المشبه الذي هو اره دون الاغن وهو اعرابي
اي من سكان البادية حلف غليظ الطبع جاف بنوطبعه عن ادراك الحقائق
وضمير عساه عايد الى عدي مرفوع في صورة المنصوب ومنصوب على تشبيه عسى
بلعل وانما حسنه لاتيانه بمثل هذا التشبيه النادر لحضور المشبه به مع المشبه
مع كونه من اجلاف السوقة قوله وبدا الصباح اي ظهر وغره اول ما يبدو من ناصية
وهي في الاصل بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم قوله وكان النجوم بين
دجاها جمع دجيه وهي الظلمة والضمير فيه للنجوم وقيل لليله ورواه ديوانه
دجاه والضمير لليل في البيت السابق وكان الملايم للنجوم وقيل بين الدجى
سنن لاح بينهن ابتداع اي احداث البدع الا انه قلب اشاره الى
كثرة السنن وقلة البدع الطريق المعبد المذلل فلا يعسف فلا
ياخذ على غير الطريق ومعبر بالنصب جواب النفي والعثور السقوط على
الوجه تردى في مهواة سقط في موضع هوى ردي في البئر وتردى
سقط والمهوي والمهواة ما بين الجبلين والظلما الظلمة وقد يوصف
بها فيقال ليلة ظلماء واظلم دخل في الظلام وصار داخله وقد

يتعدى مثل هما اظلما حالي قوله تشبهه به ثم اي شبه
الشاعر الظلام بيوم النوى ثم عطف عليه اي على يوم النوى ظرفا
اي تكلفا للظرف وهو الظرافة والكياسة والغزل يكثر الراي المايل
الى النساء محادثتهن ومراودتهن والاسم الغزل بالفتح والغسوق
غلظ القلب وصلابته فنظمه اي لعلب القاني في سلك يوم النوى
قوله كان انتضاء البدر اسلاله من نصوت السيف سللته ونصوت
الثوب عليه رعته وخلعت عليه قال نصوت على الايام ثوب جلادة
ولكنني لم انص ثوب التجلد البحا الجلاص البا شا والشدة الانحسار
الانكشاف فشبه صورة هذه اي الانتضاء تلك اي بصورة البحا السماك
كوكبان نيران السماك الاعزل وهو من منازل القمر والسماك الرامح وليس
من المنازل وجعلوا المعان الكوكب واضائتها في الظلمة كان الظلام صار
كحلاله فانصرف عنه وصارت ذا نور وهذا ما قال الانوري كشف
روس جو حسيمه زحور سد دبره احران كحل ظلام قوله ومن
الامثله شروع في امثله العصر العايد الى المشبه به واختيارات نعدما اورد
امثله والامثاب نبهنا على انه ليس بمستبعد ولم كان يرى مستبعدا ولهذا
كرر لفظ الامثله وذكر الثالث لكونه مصبوبا في هذا القالب فقولهم انما
البيع مثل الربوا اي مثل عقد الربوا وهو ان يزاد في الاجل بان يباع مطعوم
بمطعوم او نقد بنقد الى اجل وفي العوض بان يباع احدهما باكثر من
جنسه مقتضى ظاهر المقام انما الربوا مثل البيع كما يقال النبيذ حرام لكونه
مثل الخمر ولم كان يحتمل ان يقال لو كان الربوا حراما لكان البيع حراما لكونه
مثل الربوا لكنه يعد في طرق العربيه والعصر جميعا وقوله واحل الله البيع
ينبغي ان يكون في موقع الحال اي قالوا ذلك وقاسوا الربوا بالبيع وقد فرق
الله بينهما بان احل البيع وحرم الربوا لما علم من الحكمة والمصلحة في ذلك
لمزيد التوبيخ متعلق بقوله اي لزيادة التعريض في افمن يخلق كمن لا يخلق دون
افمن لا يخلق كمن يخلق مع اقتضاء المقام بظاهره ان يقال افمن لا يخلق كمن
يخلق لكون هذا الكلام وتفريعا لمن جعلوا غير الخالق مثل الخالق
حيث شبهوا الاوثان بالله في العقل حيث عبدوها والاسم حيث سموها
الهة فالمراد بمن لا يخلق هم الاصنام اجراءها مجرى اولي العلم لمشاكلة
من يخلق اولانهم سموها الهة ومن حق الاله ان يكون من اولي العلم والاخفاء
في ان التعريض في افمن يخلق كمن لا يخلق لما فيه من الاشعار بانهم جعلوا غير
الخالق اقوى في الخالقية واجري باسم الالوهية يعني استحقاق العبادة

لظهور ان تسميتهم الاصنام الهة لم يكن بمعنى كونها معبودات في الجملة حقا او باطلا لانها بهذا المعنى الهة عند الكل **قوله** وعندي يريد ان الاولى بالاطايف العراسة ان يكون ... مخلوق من ذوي الحيوة والعلم والقدرة كمن يخلق فضلا عن الاصنام التي هي جمادات لا حيوة فيها ولا علم ولا قدرة فيكون من على جعفه والانكار ابلغ والتوبيخ اظهر مع ما فيه من لطف التعريض فقوله تعريضا علة لكون الانكار موجها الى ما ذكر وضمير به لتوجيه الانكار الى التشبيه المذكور وعن متعلق بتعريضا على تضمين معنى البعد وعلى مكان متعلق بنفسه لم يكن بينهما على وجود التعريض والقصد بهذا التشبيه الى التوبيخ **قوله** وقوله عز وعلا ارايت من اتخذ مبتدا خبره منصوب عدل به عن طريق الامثلة السابقة لكون التشبيه فيه على طريقة زيدا اسد مع فعل ينبئ عن التشبيه فان الحذف اخوات علم في الدخول على المبتدا والخبر ماخوذ من تخذ يتخذ بالتاء لا من اخذ ياخذ والاقل الصحيح الادغام ولهذا اتفقوا على ان ابرر على خطاء والمعنى جعل هواه مثل اله بان اطاعه وبنى عليه امر دينه لا يسمع حجة ولا يبصر دليلا فالهه في المعنى هو المفعول الثاني واذا تاملت وجدت تقديمه وجعله مفعول اول وهواه مفعوله ثانيا قد اصاب موقعه ... بما انهم جعلوا وصل السبب الطاعة والانقياد في الهوى اتم واكمل فكان الانكار والتعجيب والتقرير والتوبيخ احد فمعنى منصوب في هذا القالب انه من عود الغرض من التشبيه به لا بهام كونه في وجه الشبه اتم قصدا الى الانكار والتوبيخ وقوله مجزوم جواب الامر والمساكلة الخاصرة والرمي المرمي والسهم اذا اصاب الخاصرة كان الغاية في حسن الرمي واصابة التسديد كالسيف اذا اصاب المحز وطبق المفصل وانما جعلنا العرض من بيان لمسه جعل العرض العايد الى المشبه بما ذكر من ابهام كون المشبه به اتم والمشبه في وجه الشبه وضمير احص ثمانا واقوي معها الجهة التشبيه وفي بعض النسخ اعرف به تاويل الوجه او عود الضمير الى اعرف وضمير وجوده وتعريره وارادة المشبه وقوله ارادة مفعول له لشبهته وهو بيان الحال من شبهته بمقلة الظبي اعني ولما كان القصد الى نقل الاستحسان التي بالعقول واخلق بالقبول ذكره بطريق الحال ولفظ الطلب المسعر عند المصنف بالارادة مع الزيادة وذكر قصد نقل الاستفتاح بطريق المفعول له ولفظ الارادة وزيادة لفظ من بين اشارة الى انه في نفسه زيادة وقوله لامتناع متعلق بقوله لم نصح وقوله او معرض الاستطراف عطف على معرض التزيين ومعرض التشويه وقوله بعلا مفعول له لشبهته بحيرانا ارادة نقل مزيد استقباحها ولقد احسن في تعليل التشبيه الاستطراف في نفس النقل دون ارادته ولامتناع مفعول بعلا بزيادة اللام للتقوية وضمير ونوعه للمشبه به وهو البحر الموصوف والواقع هو الفحم المذكور

الى الاسد والاشراق الى الشمس **قوله** واعلم ان التشبيه قد شاع في عبارة الكثير من اطلاق التمسك على مطلق التشبيه كما يقال مثل العلم بالحيوة والعرفان بالنور لكنه قد يوجد احص من التشبيه بان جعل اسما للتشبيه الذي يكون وجهه وصفا غير حقيقي بل اضافيا وسببا مثل كون الشي مطلوبا من شي وكان منتزعا من عدة امور كما مر من تشبيه اعمال الكفرة بالسراب في المنظر المطمع والمخبر الموئس ومعنى خص باسم التمثيل جعل مفردا بذلك بحيث لا يطلق الاسم على غير هذا النوع والتشبيه المصص ومع المصنف وليس في البيت تصريح بنفسه وانما هو مكني كما في قوله فان يفوالا مام كانك مثل فانك ان صبرت وتركت مقاولته ومنازعته كان حاله كحال النار اذا تركت مدادها بالحطب فلهذا جعل المشبه الحسود المتروك المقاولة والمشبه به النار المتروك الامداد لا مطلق الحسود والنار وضميرله ومعه ويطلبه وقيامه ومنعه وحوته وفنه للحسود وضميرا اماهاه بها للمقاولة والمصدود هو الذي يشتكي صدره ويستشفي بالنفث مثل اي من يشكي قلبه لحسد او اذى او نحو ذلك فيستشفي بما يعمل ذاك الذي في قلبه بشكايته او حكايته وفي المثل لابد للمصدور ان ينفث ومن قيامه بيان لما يتوهم اي من قيام الحسود حين لم ياخذ معه في المقاولة يعني قيام ترك مقاولته مقام منعه الحسود حين لم ياخذ معه ما يمدحه ثم فاعتبر في جانب المشبه الحسود والمصدود يطلب منه المقاولة تصدك الى نفثه مقصود وصبر منك على مضضه وتركك لمقاولته وعدم تطلبه المقاولة وفي جانب المشبه به النار وعدم الامداد بالحطب واسراع الفنا فيه بسبب ذلك فالحال المتوهمة ... بين الحالتين الحاصلتين لكل من الحسود والنار باعتبار تلك الامور تكون منتزعة من عدة امور فقوله ليس التشبيه الا في امر متوهم للحسود وانه منتزع من عدة امور تعرض لما هو المعتبر وجه الشبه في جانب المشبه لظهوره في جانب المشبه به وهو النار لوحدة الامر المشترك الذي هو حقيقة وجه الشبه وكونهما بالحسية الماخوذة من ذلك وكذا الكلام في البيت الثاني فان قيل المثل وصف حقيقي لا يرى فيه انتزاع من عدة امور قلنا ليس المراد ان المعتبر وجه الشبه في جانب المشبه هو المثل بل كونه بما اليه من جهة كونه مهذب الاخلاق مرضي السيرة بسبب تادبه الحاصل من التادب السابق في اوانه وصالح زمانه والفعال بالفتح الفعل بالفتح ايضا لكونه مصدرا اذ الفعل بالكسر اسم للامر والشان والفعال ايضا الكرم **قوله** وكالذي اي كوجه التشبيه الذي في قوله تعالى مثلهم اي حال المنافقين وقصتهم العجيبة الشان كحال الجيش او الفوج الذي استوقد نارا عظيمة اي طلب وجودها وسعى في تحصيله وهو سطوع النار وارتفاع لهيبها واضاءت لازما بمعنى صار ذا ضوء ومتعديا بمعنى جعله مضيئا فعلى الاول ما حوله فاعل اضاءت يعني الاشياء والاماكن او الفعل مسند الى ضمير النار وما حوله ظرف زيادة

ما او يكونها موصولة في معنى الامكنة وعلى الثاني ماحوله مفعول وضمير اضاءت
للنار ثم الظاهر بالنظر الى المعنى ان ذهب الله بنورهم جواب لما وبالنظر الى اللفظ
انه استيناف لاختلاف الضمير في حوله وبنورهم وكون الاشبح ذهب الله بنورهم جواز
لما بعد وفاي حدث النار وكان رجالهم ما كان وتركهم اي صيّرهم في ظلمات هائلة
سكرة ولا يبصرون حالا او استيناف او مفعول ثم عنزلة الخبر بعد الخبر ومثل المصنف
الى ان ذهب الله جواب لما ولذا اورده والا فلا دخل له في التمثيل اذ جعل استينافا
وكذلك وجه تشبيه المنافقين بالمستوقدين الذين مهوا تهم هو دفع الطمع اي توجيههم
وتعلقهم الطمع الى حسن مطلوب وتسهيل سبب مباشرة اسبابه القريبة التي جعلت
المطلوب في غاية القرب من الحصول بلا آلة قوله فلما اضاءت مع تعقب الحرمان والخيبة
بسببا انقلاب الاسباب الى ما يوجب عدم حصول المطلوب كاذهاب الله بنورهم
وتركهم في الظلمات قوله وكالذي في قوله ايضا يعني ان هذا ايضا وقيل
التمثيل واو في الاصل للتساوي في الشك استعملت في مطلق التساوي والمعنى
ان القصتين سواء في صحة التشبيه بهما فانت مخير بهما شئت اصنف والصيب
فعيل من صاب المطر بل نحو ان يراد به المطر وفيه ظلمات تكاثف بسابع القطر وظلمة
غامة مع ظلمة الليل والرعد والبرق في اعلاه ومصبه ملتبس به وان يراد السحاب
ويه ظلمة سحمته وتطبقه مع ظلمة الليل يجعلون اصابعهم في اذانهم من اجل الصواعق
خوفا من الموت والصاعقة نصفه رعد تعالى معها نار ولا تمر بشيء الا اتت عليه
اصابعهم في اذانهم واما تقدير مثل ذوي صيب اما تقدير ذوي فليكون مرجعا للضماير في يجعلون
واما تقدير مثل فليكون على وفق المعطوف عليه اعني كمثل الذي
استوقد والا فمجرد كون التشبيه مركبا ونسبها للحال والقصة بالحال والقصة لا يوجب
ان تقدر الكاف ما يصلح ان يكون مشبها به ولهذا لا تقدر في قوله انما مثل الحيوة
لما كمثل ما وكذا في قول لبيد وما الناس الا كالديار واهلها بها يوم حلوا وغدوا بلاقع
وكذا ههنا لولا طلب الضماير مرجعا والعطف على كمثل الذي استوقد لم يحتج الى
تقدير مثل ذوي وكان قوله او كصيب معدا لتشبيه الحال بالحال وهذا يظهر
فساد تعليل تقدير مثل بقوله اذ لا يخفى ان التشبيه اي تشبيه حال المنافقين ليس
كاسناو دارا بكلمة او من مثل المستوقدين اي صفتهم العجيب الشان مستعار من المثل
بمعنى الكلام السائر لغرابته وحالته وعجيب شانه وغريب بيانه ومن ذوات ذوي
الصيب كما يعلم اذا انتصر على تقدير ذوي ولم يقدر مضاف لغير هو مثل فظهر ان
ليست كلمة من واقعة بين المشبه والمشبه به كما في قولك ان زيدا كالاسد تشبيه بين زيد والاسد
بل من ابين ردد تشبيه شيء بهما كما اذا قيل زيد كالاسد او كنمر فتقول
هذا التشبيه من الاسد والنمر اي دائر بينهما فقوله اذ لا يخفى متعلق بقوله

رفعه الاحتياط وكثير التامل لئلا يتوهم ان المشترك لا يدل بنفسه بل بمعونة
القرينة ولان مثل قولنا القرء بمعنى اولا بمعنى الحيض قرينة الدلالة
فلا يكون الدلالة على المعنى بنفسه كما زعم صاحب الايضاح وحرم بان
ما ذكره المصنف سهو منه قوله المستعملة في معناها بالتحقيق
يخرج المجاز بالكلية اما غير الاستعارة فلان المعنى المجازي ليس معنى الكلمة
بالاطلاق فان المراد ما وضع اللفظ بازائه واما الاستعارة فلان معناها
معنى الكلمة بالتاويل لا بالتحقيق ويدخل الكناية لانها كلمة مستعملة في معناها
لكن مع معنى معناها قوله وهذا الماخذ يعني ان المعنى لا ينحصر في واضع
اللغة والشارع فلا يمتنع ان يكون هناك حقيقة نحوية وسابية وكلامية
ومنطقية وغير ذلك وقد تعبر عن جميع ما عدا اللغوية والشرعية
بالعرفية الخاصة قوله واما المجاز ذكر تعريفه بكلمة اما تنبيها
على مكان الاهتمام بشانه لكونه مقصودا في علم البيان والبا في بالتحقيق
متعلق بموضوعه يعني يجب ان يكون المعنى المجازي غير الموضوع له بالتحقيق
وان كان نفس الموضوع له بالتاويل كما في الاستعارة فلا خير والبا في النسبة
متعلق بالغير يعني يجب ان يكون المعنى المستعمل فيه غيرا بالنسبة الى نوع حقيقة
تلك الكلمة حتى لو كان نوع حقيقتها لغويا يكون الكلم قد استعملت في غير معناها
اللغوي ولا يضر ان يكون نفس معناها الشرعي او العرفي فلفظ الصلوة
مثلا انما يكون مجازا لغويا اذا استعملت في غير معنى الدعا وانما يكون مجازا
شرعيا اذا استعملت في غير الاركان المخصوصة ولفظ الدابة انما يكون مجازا عرفيا
اذا استعمل في غير ذوات الاربع ولا يضر ان يكون هناك هذه المجازات حقايق
باعتبار اخر بان يكون المعنى المستعمل فيه نفس الموضوع له بالنسبة الى نوع اخر فاللفظ
الواحد في المعنى الواحد يجوز ان يكون حقيقة ومجازا بحسب وضعين كالصلوة في
الدعا بحسب اللغة والشرع ولذا في معنيين بالنسبة الى وضع واحد كالصلوة
في الدعاء والاركان بحسب اللغة والشرع بل اللفظ الواحد في المعنى الواحد بحسب
الوضع الواحد يجوز ان يكون حقيقة ومجازا باعتبار حيثيتين
كلفظ الدابة في ذوات الاربع بحسب اللغة حقيقة ان كان استعماله
فيها من حيث انه من افراد ما يدب على الارض ومجازا ان كان من حيث
خصوصيته كونها من ذوات الاربع لعلاقة الاطلاق والتقييد وفيما ذكر
ان صاحب العرف اذا استعار الدابة للحمار يكون ذلك مجازا
عرفيا استعمالها في العرف للفرس والبغل دون الحمار وفي
قوله احتراز ان لا يخرج الاستعارة عن عدم خروجها عن

واحتراز عما اذا اتفق تسامح ظاهر لان القيدين احتراز عن خروج
الاستعارة لا عن عدم خروجها وعن خروج ما اذا اتفق كون الكلمة
مستعملة فيما يكون موضوعة له لكن لا بالنسبة الى نوعها فانها مجاز فالاحتراز
في تعريف المجاز يجب ان يكون عن خروجه فكان هذا على حذف المضاف
والاول على زيادة لا لان لا يخرج كما في لئلا يعلم او اراد انه
احتراز وتقييد لئلا يخرج على ان حرف الجر المحذوف هو اللام
دون عن وقوله في ذلك النوع متعلق بمعناها اي عن ارادة ما هو
معنى لتلك الكلمة في ذلك النوع من الحقيقة وقوله نظرا متعلق
بيخرج اي لئلا يتحقق خروج الاستعارة من جهة النظر الى دعوى
كونها مستعملة في المعنى الذي هي موضوعة له بالتاويل وقوله لا بالنسبة
الى غير نوع حقيقتها لا بالنسبة الى نوع حقيقتها وقوله فتقع
اي الكناية مستعملة في غير ما هي موضوعة لانها موضوعة للازم المكني
عنه لا له نفسه فحيث اريد المكني عنه لا له نفسه كان ذلك استعمالا
فيه لا في الموضوع له لما ذكرنا انا لا نقول في عرفنا استعملت الكلمة
فيما دل عليه او في غير ما دل عليه حتى يكون الغرض الاصلي طلب
دلالتها عليه وظاهر ان الغرض الاصلي في الكناية هو المعنى المكني عنه
لا المعنى الموضوع له ولئن كان هو ايضا مرادا من وجه كما يقال
انه يراد في الكناية المعنى الموضوع له لكن لا ليكون مناط الاثبات والنفي
والصدق والكذب بل لينتقل منه الى المعنى المكني عنه ويكون
هو المقصود الاصلي وسيجيء في اخر بحث الكناية انه يراد بالكلمة في
الحقيقة معناها فقط وفي المجاز معنى معناها فقط وفي الكناية معناها
ومعنى معناها وبهذا يظهر ان ليس معنى استعمال الكلمة في الموضوع
له او غير الموضوع له وبهذا يظهر ان يكون تمام ما استعملت فيه
الكلمة واريد بها ما هو الموضوع او غير الموضوع له وبهذا الاعتبار يدخل
الكناية في تعريف الحقيقة وتحتاج في خروجه عن تعريف المجاز الى
التقييد بقرينة عدم ارادة الموضوع له ومما يجب التنبيه له ان ليس
المراد بغير الموضوع له باصطلاح التخاطب مجرد ان يصدق عليه
انه مغاير للموضوع له في ذلك الاصطلاح والا لصدق تعريف المجاز
على المشترك المستعمل في احد معنييه مع قرينة مانعة عن ارادة
المعنى الاخر كقولنا القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض لان كلا من
مفهوميه موضوع له ومغاير للاخر فيكون مغايرا للموضوع له

فيصدق

فيصدق على القرء انه مستعمل في الطهر الذي هو غير الحيض الموضوع له
مع قرينة عدم ارادته بل المراد الغير اي ما لا يكون موضوعا له في ذلك الاصطلاح
وهذا لا يصدق على شيء من مفهوميه والحاصل ان المراد المغايرة
بحسب الوصف لا بحسب الذات **قوله** وذلك ان يقول اورد في تفسير
المجازات ثلاث عبارات مقابلة للعبارات الثلاث في تعريف الحقيقة عن غير
غير الموضوع له في الاولى بصريح لفظه وفي الثانية بما يرجع الى تفسير غير
الموضوع له وفي الثالثة بما يلزمه من كونه معنى المعنى وخرج بقوله في معنى
معناها بعض انواع الحقيقة اعني ما لا يكون كناية وبقوله مع قرينة
ما نعة الكناية وقوله بالتحقيق متعلق بمعناها حال منه لئلا يخرج
الاستعارة فانها بالنظر الى التاويل ليست مستعملة في معنى معنى الكلمة
بل في نفس معناها وانما استعمالها في معنى المعنى بالنظر الى التحقيق وعدم
التاويل في الوضع وقوله استعمالا في ذلك اي في معنى المعنى واعاد هذه
العبارة في العبارات الثلاث ليظهر ان قوله بالنسبة الى نوع حقيقتها
متعلق بالغير المعبر عنه في الثالث بمعنى المعنى وقوله في ذلك النوع
متعلق بقوله معناها اي المعنى الذي يكون معنى الكلمة في ذلك النوع
من الحقيقة وان كان معنى المعنى في نوع اخر والاولى ان يعبر عن هذا المعنى في العبارات
الثلاث باصطلاح التخاطب اذ على ما ذكر سوف معرفة المجاز على معرفة
الحقيقة ولو صرح بهذا القيد في تعريف الحقيقة ايضا على ما هو
المراد بان يقال بالنسبة الى نوع حقيقتها او بالنسبة الى نوع مجازها
كان دورا **قوله** واعلم انا لا نقول اشارة الى ان معنى قولنا استعملت
الكلمة في كذا او وقعت في جميع عبارات تعريف الحقيقة والمجاز ... وفيه دفع
لما يتوهم من دخول الغلط في تعريف المجاز كقولك خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب
بين يديك بقرينة الاشارة الدالة على ان ليس المراد بالفرس معناه فلا بد من
زيادة قيد يخرج الغلط مثل متوهم على وجه يصح او لعلاقة بين المعنيين
وقد يقال انه لا يخرج لان الغرض الاصلي هو طلب دلالة لفظ الفرس على معنى
الكتاب ويجاب بان العبارة مشعرة بان يكون ذكر الكلمة عن قصد اليه
ولا كذلك في الغلط هذا والاولى ترك قيد الاصلي لظهور ان ليس الغرض
الاصلي في الكناية طلب دلالتها على المعنى الموضوع له فلا يدخل في تعريف الحقيقة
مع انها حقيقة على ما ذكره في مواضع من الكتاب **قوله** ومن حق
الكلام فان قيل بعد ما اعتبر في الحقيقة الاستعمال في الموضوع وفي
المجاز الاستعمال في غير الموضوع له وفسر الوضع بتعيين اللفظ بازاء المعنى

بنفسه بل اعتبر في بعض عباراته في الحقيقة الدلالة على المراد بنفس الكلمة
وفي المجاز خلاف ذلك لا يظهر ابدا لهذا الكلام كبير فايدة قلنا فيه فوايد مثل
التنبيه على ان شان التسبب في ذلك والتفرقة فيما بين الكناية وغيرها والاشارة
الى كيفية جريان الاستغناء في المشترك والتصريح بكون الاستغناء عن الغير
بنفسها اذ لم نعلم فيما سبق الا كون التعيين او الدلالة بنفسها فان الباء في
قوله بنفسها متعلق بان يستغني اي حيث في الحقيقة التي ليست كناية لم يستغني
الكلمة بنفسها عن القرينة في الدلالة على ما يراد من تلك الكلمة وانما تستغني لكون
الكلمة متعينة للمراد منها بحسب وضعها اي تعيينها له بنفسها وانما قيد بغير
الكناية اذ في الكناية تفتقر في الدلالة على المعنى المكنى عنه اعني معنى المعنى
الى القرينة وهذا لا يقدح في كونها حقيقة لوجود الاستغناء في الدلالة
على المعنى الاصلي ولما كان هنا مظنة ان يتوهم ان المشترك من الحقيقة التي ليست
بكناية يحتاج في الدلالة على معناه الى القرينة اشار الى دفعه بتذكير ما سبق
من ان معنى المشترك ما دام منتسبا الى الوضع هو احد المفهومين من غير تجاوزهما
او الجمع بينهما والمشترك يدل على هذا بنفسه من غير احتياج الى قرينة فان قيل
هو حقيقة في كل من المعنيين على التعيين ولا يحصل بدون القرينة قلنا انما
يحتاج اليها في تعيين المراد بدفع المزاحم لا في الدلالة على المراد بل انما يدل عليه
بنفسه لوضعه له وتعيينه بنفسه على ما مر واما المجاز فحق الكلمة فيه عدم استغنائها
عن القرينة الدالة على ما يراد من الكلمة وانما لا يستغني ليجعل ذلك الغير هو القرينة الكلمة
معينة لما يراد منها فقوله لنفسها علة لا يستغني ونصب على لفظ المضارع وضمير
المفعول للكلمة وفاعله لذلك الغير **قوله** وسميت الحقيقة يريد بيان المناسبة
بين المعنى الاصطلاحي واللغوي اي سميت الكلمة المستعملة في الموضوع له حقيقة
لمكان التناسب بين المعنيين اي لوجوده على ان المكان مفعل بمعنى الكون والتناسب
على انه مجمع وقوله وهو الثابت تفسير للواجب لئلا يظن ان المراد به اللزوم العقلي
او الشرعي وقوله واجب لها اي للكلمة ذلك اي الكون في الموضع الاصلي اشارة
الى وصفه بالواجب يجوز ان يكون على الاسناد المجازي وصفا للشي بوصف ما هو من
عوارضه **قوله** في الوصف يعني سوا كان فعيلا بمعنى فاعل من حق الشي ثبت
او بمعنى مفعول من حققته اثبته اما على الاول فظاهر لانها في الاصل صفة
كلمة فلا بد من التا واما على الثاني فلان استوا المذكر والمونث في فعيل
بمعنى مفعول انما يكون اذا اجري على الموصوف مثل رجل قتيل وامراة قتيل
واما اذا لم يجر فلا بد في المونث من التاء مثل مررت بقتيل وقتيلة فيهما
تقدير لفظ الحقيقة قبل التسمية صفة غير مجراة على الموصوف فيكون بالتاء

ثم جعل اسما لهذا النوع من الكلمة فيكون التا للتانيث وانما اختار هذا
التكلف جريا على نصه الاصل في التا بخلاف ما ذهب اليه الجمهور من ان
التاء للنقل من الوصفية الى الاسمية كالاكيلة والذبيحة وقول
الايضاح فيه نظر اشارة الى ما ذكرنا من التكلف الا ما قيل من كونها غير مجراة
على الموصوف بما في القول بكون موصوفها الكلمة لانه ظاهر الفساد
قوله فقد تعدت اي تجاوزت الكلمة موضعها الاصلي الذي
يدل عليه بنفسها اشعارا بانه جعل المجاز مصدرا ميميا بمعنى الفاعل دون
المفعول لاحتياجه الى تقدير حرف الجر على ما قال الشيخ عبد القاهر
ان المجاز مفعل من جاز المكان اذا تعداه نقل الى الكلمة الجايزة اي المتعدية
مكانها الاصلي او الكلمة المجوز بها على معنى انهم جازوا بها مكانها الاصلي فان قيل
اي فايدة غير ما هي موضوعة له بقوله وهو ما لا يدل عليه الكلمة
بنفسها قلنا لانه ابين في تعديها مكانها الاصلي لظهور كون ما يدل عليه
الشي بنفسه مكانا اصليا ولما في جعل المجاز مصدرا بمعنى الفاعل قال
صاحب الايضاح فيه نظر والظاهر انه من قولهم جعلت كذا مجازا الى حاجتي
اي طريقا لها على ان معنى جاز المكان سلكه فان المجاز طريق الى تصور
معناه مع ظهور دلالة قوله فقد تعدت مكانها الاصلي على انه يريد ان المجاز
تقدير في الاصل مصدرا بمعنى الفاعل جعل اسما لهذا النوع من الكلم قد خفي
معناه على البعض فقال انه يريد ان اسم مكان معناه بحسب اللغة المكان
الذي تعدى الشار اليه والكلمة اذا استعملت في غير ما هي موضوعة له اي المعنى
الذي لا يدل عليه بنفسها فقد تعدي المستعمل مكانها الاصلي حتى وصل اليها
اي المكان الذي تعدى المستعمل اليها فناسب المعنى اللغوي للمجاز فسميت به
قوله واعتبار التناسب يريد ان ما يراعى من التناسب في تسمية شي باسم
ليس من ما يراعى من التناسب في وصف شي بشي فان اعتبار التناسب في
التسمية يكون لترجيح ذلك الاسم من بين الاسماء وفي الوصف لتصحيح اطلاق
ذلك الوصف عليه حتى لو انتفى وزال ذلك لم يصح الاطلاق ولكن لا يبطل
التسمية فاذا سمي انسان باحمر لما به من الحمرة بقي الاسم وصح تسميته بالاحمر وان
زالت حمرته بخلاف ما اذا وصف بالاحمر لحمرته فانه لا يصح الاتصاف عند
زوال الحمرة والحاصل ان اعتبار المعنى في الوصف للتصحيح وفي التسمية
للترجيح والغرض انه لا يجب في التسمية الاطراد بان يطلق الاسم حيث يوجد
المعنى ولا الانعكاس بان ينتفي عند انتفائه ولا ان يصير الاسم بهذا الاعتبار من قبيل
الصفات فلا يلزم ان يكون الحقيقة صفة ولو كان التسمية بها باعتبار جعل

الكلمة المستعملة في الموضوع له بمنزلة الشاتمة او المبتدر ولا لان يكون المجاز مصدرًا بمعنى الفاعل ولا توقف في هذه التسمية كالرغبت مثلا او غير علمية كالحقيقة والمجاز ولهذا لم يلزم من تسمية الله بهذا الاسم بناء على كونه تحار فيه العقول وتدهش العظم من اله الكسر اذا تحير او بناء على انه معبود من اله بالفتح الاهة اي عبد ان يكون الله صفة كالمعبود بل الاله ايضا ليس بصفة بل اسم كالكتاب وان كان بمعنى المكتوب ولهذا نقول جارالله في امثال هذا الا اله اسم للمعبود والكتاب اسم للمكتوب والامام اسم لما يوتم به ليلا يتوهم انه صفة فقوله منزله اقدام السكر للسكير بدليل منزله ولن كسرا سووا وقوله رتما شاهدت في موضع البيان وضمير فيها للاقدام وقوله لن يزل مفعول له بحذف المضاف اي مخافة ان يزل وفي حمله على ليلا يزل شذوذ من جهة حذف لا ولن كان حذف اللام فيما شاء وقوله عن الاخر متعلق بما في لن من معنى البعد وقوله ولن كثيرا سووا اي بين التسوية والوصف في اشتراط بقاء المعنى فيهما وفي صورة الاسم باعتبار المعنى صفة ونحو ذلك وقوله تحار عقول اي موضع حيرة العقول اشتقاقا من اله بالكسر يا له اذا حار واصله وله يوله وقوله اولكونه معبوده اشتقاقا من اله بالفتح الاهة اي عبد واله وان كان بمعنى معبود فاسم لا صفة نقول اله واحد ولا نقول شيء اله وقوله فطبونا اسانا اي حسبونا ان نجعل الله لهذا الاشتقاق من قبيل الصفات فيكون قداسانا لانه ليس بصفة بل اسم يجري مجرى الاعلام ولهذا زيادة بيان تطلب من حواشي الكشاف فاحذوا اي طفقوا وسرعوا يسوننا والحال ان موضع السبع المكان الذي تم فيه ليلهم ونهارهم وهذه كناية حسنة بان الله الحلق اعفى لهم ما يصدر عنهم من السب في سبتنا ونسبتنا الي الباطل **قوله** في هذا النوع يعني علم البيان **قوله** كل كلمة اريد بها دخول كل في المحدود شايع في عبارتهم وان كان مختلا من جهة انه اصدق على شيء من الافراد انه كل كلمة وكانهم قصدوا اخذ الحد من ان الكلمة بمنزلة ان يقال كل كلمة كذا فهو حقيقة وحاصل كلامهم ان الحقيقة من الكلمة المستعملة فيما وضعت له بوضع ما والمجاز هي الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له بوضع واضع لعلاقة بين المعنى الاول والمعنى الثاني ولا يدخل في حد الحقيقة المجاز المستعمل فيما وضع له بعني اصطلاح التخاطب لخروجه بقيد الحيثية على ما ذكروا لا يخرج لان المفهوم من اطلاق الوضع هو الوضع بالتحقيق دون التاويل ولا يرد على عكس تعريف المجاز الاستعارة لكونها في غير الموضوع له ولا على طرده الحقيقة المستعملة في غير الموضوع له بوضع اخر لخروجها بقيد كون الاستعمال في المعنى الثاني

الاستعارة م



واراد به منه لملاحظة العلاقة بين المعنيين وبهذا القيد يخرج الغلط ايضا بمن يرد الكناية اذ لا دلالة على عدم ارادة الموضوع فقوله اريد بها ما وضعت له فان قيل لفظ قايم مقام قولنا استعملت فيما وضعت له فان قيل لفظ الواضع بالتعريف اولى بالعموم من لفظ واضع بالتنكير في الايجاب قلنا اراد انه لو عرف انصرف بحكم التبادر الفهم الي واضع اللغة بخلاف المنكر فانه لابهامه ودلالته على ان المراد واضع ما يتناول كل واضع على سبيل البدلية دون العموم والاستغراق بل العموم لا يستقيم ههنا اذ ليس الحقيقة هي الكلمة المستعملة في الموضوع له بوضع كل واضع ووجه الحكم على الشرع والعرف العام او الخاص بالمتاخر عن وضع اللغة ظاهر اذ ليس شيء منها يخترع الفاظا لست في اللغة بل نقلت موضوعا بها الي معان اخر **قوله** ما يتناوله عقلا مبني على اعتبار ما هو الاصل والمتفق عليه بين الكلمة اعني اللزوم العقلي وهو لا يخل بالغرض لانه وقع في مقام التاكيد دون البيان لا يقال بل المراد ما يتناوله بحكم العقل بناء على لزوم عقلي او عادي او اعتقادي لانا نقول فيدخل فيه نفس الموضوع لان يتناوله ايضا بحكم العقل بنا على الوضع **قوله** فتامل قولي وقولهم باملنا فلم نجد سوى انه يرد على تعريفهم للمجاز الكناية وعلى تعريفكم الغلط على ان الجمهور التفصي لما يذهب اليه المحققون منهم وهو ان الكناية لم يرد به غير الموضوع بل اريد الموضوع له لكن ليلا يكون مناط الاثبات والنفي بل لينتقل منه الي المعنى الثاني **قوله** حال وضعها طرف لكن متعلق بلا يسمي وكذا حال الحدوث وكالجسم حال من ضمير لن لا يسمي ولما عرفت تعليل الحملة الواقعة خبر لن الكلمة اعني حقيقتها لن لا يسمي فاللام متعلق بما في حقيقتها من معنى الفعل ووجه عدم التسمية ظاهر لان الانتقال معتبر في الحقيقة والمجاز والكون السابق المكان معتبر في مفهوم الحركة والسكون لان الحركة كون في مكان اعقيب كونه في مكان اخر يعني انه مجموع الكونين والسكون كون في مكان بعد كونه في ذلك فحيث لا استعمال لا حقيقة ولا مجاز وحيث لا كون سابقا لا حركة ولا سكون وكذا حال الوضع الشرعي او العرفي في حق الكلمة لن لا يسمي حقيقة ولا مجازا لكن لا على الاطلاق بل مقيدا بالشرعي والعرفي بخلافها حال الوضع اللغوي فانها لا يسمي حقيقة ولا مجازا اصلا وهذا معنى قوله واما حال الوضعين الاخرين يعني الشرعي والعرفي تحتهما اي حق الكلمة كذلك لن لا يسمي حقيقة ولا مجازا لكن في الوضع اللغوي بالاطلاق اي لا يكون حقيقة ولا مجازا اصلا وفي الوضع الشرعي والعرفي مع تقييد الحقيقة

الامام ولما استعمل فيما وضع له م

دون العادي والاعتقادي م

الاستعمال م

بنوعيها بان يقال ليست بحقيقة شرعية ولا مجازها اي لا مجاز الحقيقة الشرعية
وليست بحقيقة عرفية ولا مجاز الحقيقة العرفية وبالنظر الى هذا المعنى ذكر المجاز
بطريق الاضافة دون الصفة كالحقيقة ولم نقل بتقييد الحقيقة والمجاز بنوع
الحقيقة بل اقتصر على الحقيقة فليتدبر وقوله ولذا كان الاطلاق قد يحتمل معناه
انه يجوز ان يقال في بعض صور حال الوضع الشرعي او العرفي ان الكلمة ليست بحقيقة
ولا مجاز اصلا بان وضعت للمعنى لغة ولم تستعمل ثم نقل الى المعنى الشرعي او اللغوي
فحال الوضع الثاني لا يكون حقيقة ولا مجازا اصلا لعدم الاستعمال اصلا وبهذا
الاعتبار قد يحتمل ان لا يكون الكلمة بعد جميع الاوضاع حقيقة ولا مجازا وهذا مع
وضوحه قد خفي على الناظرين حتى تنوا ذلك الاحتمال بان لا يلزم كون وضع اللغة
اسبق الاوضاع او يكون الشارع او اهل العرف يخترع لفظا لا يكون من اوضاع
اللغة فيضعه لمعنى فذلك اللفظ حال وضعه الشرعي او العرفي لا يكون حقيقة
ولا مجازا اصلا **قوله** في الاصلين يعني المجاز والكناية على ما هو المعهود
لا الحقيقة والمجاز اذ لا اصالة للحقيقة في علم البيان ولا لحيص وحلص وربب
لمباحثها وضمير تخليصه وتسويه لما عند السلف ومرسا حال منه والا وابد جمع
آبدة البهيمة فالمراد تأبد توحشت الا ماطة الازالة والابعاد اللثام ما على الفم
من النقاب فاعلمن حال فاعل تسويه ما احروا ابه مروك المفعول كثيرا
وكذا اناخوا او محذوف المفعول اي احروا ركابهم واناخوها في الصحاح انخت
الجمل فاستناخ ابركته فبرك والشأو الغاية منهبين حال كفاعلين وضمير
استنا خالما تروه ونه وما نحن نراه اى خاصته بمعنى كونه تخالفا لما عند السلف
او تعرضا لما لم يتعرضوا له البحبوحة الوسط الذرى بالفتح الكنف والستر
وبالضم الاعالي جمع ذروة بالضم والكسر اعلى الشيء وضمير دراه لنا ملك اثر احتر
عن استطلاع طلعه بما عن طلب تحقيق حقيقة ما عند السلف وما نحن نراه
قوله اعلم ان المجاز اى ما يطلق عليه لفظ المجاز لا المجاز المعهود المذكور
فيما سبق فانه لا يتناول المجاز العقلي الراجع الى الجملة بل الى الاسناد لكن يرد
على التفسير اللغوي لما تقدم يعني الكلمة المستعملة في غير الموضوع ثم
تقسيمه الى ما ذكر من الاقسام اشكالان احدهما ان الراجع الى حكم الكلمة لا عراب
ليس من الكلمة المستعملة في غير الموضوع له على ما سيجيء في موضعه من تصريح
المصنف بان الحد ليس شاملا له وثانيهما انه جعل من اقسام الاستعارة
ما هو مجموع كلام مثل اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى فلا يكون مطلق الاستعارة
من اقسام المجاز اللغوي المفسر بما تقدم ويمكن دفع هذا بان تقسيم الشيء لا يلزم ان
يكون اخص منه مطلقا بل قد يكون اخص منه من وجه واعم من وجه واما

الثاني فقد دفع بان مبنى التقسيم على رأي السلف والا فقد صرح
المصنف بان الراجع الى حكم الكلمة ملحق بالمجاز ومشبه به في التعدي عن
الاصل الى غيره وليس المجاز بعينه لكن تفسيره اللغوي بما تقدم ثم تقسيمه
الى القسمين يأبى هذه العناية **قوله** ولها اي للاستعارة انقسامات
مثل الانقسام باعتبار الى المصرح بها والمكنى عنها وانقسام المصرح بها الى
التحقيقية والتخييلية والمحتملة لهما وباعتبار الى الاصلية والتبعية وباعتبار
الى المجردة والمرشحة والجامعة لهما والساذجة عنهما وباعتبار الى التمثيلية وغير
وباعتبار الى التهكمية وغيرها وباعتبار الى استعارة محسوس لمحسوس
ومعقول لمعقول ومحسوس لمعقول ومعقول لمحسوس والغرض من هذا
الكلام في هذا المقام الاشارة الى طول فصل الاستعارة وكثرة مباحثه حتى
كأنها الاصل الثاني كله ووجه ترتب الفصول الخمسة تقديم ما يكون من استعمال
اللفظ في غير الموضوع له الابسط فالابسط والاقل بحثا فالاقل تحصيلا
لفراغ الاشتغال الاهم كما يؤخرون بحث المفعول به عن سائر المفاعيل ثم بيان ما
يتعلق بحكم الكلمة الحاقا له بما يتعلق بمعنى الكلمة ثم بيان ما يرجع الى الجملة والاسناد
وقوله وسلوه اى المجاز العقلي الكلام في الحقيقة العقلية وذلك بمجرد تفسيرها
وتسميته وامثلته وكان الاولى ان يقول وتضمن الكلام في الحقيقة العقلية
لان المعدودات تفاصيل للفصول الخمسة وهي في ضمن الفصل الخامس لا يلوله
قوله غير المقيد صفة للمجاز بالتأويل او بدل منه وليس بسديد من جهة المعنى
وحاصله استعمال المقيد في المطلق وهو غير اطلاق الكل وارادة الجزء كما في قوله
يجعلون اصابعهم في آذانهم اي انامله فانه يعد مفيدا وكون المرسن والمشفر
والحافر موضوعة لما ذكر من المقيدات مما ثبت بنقل ائمة اللغة وشهادة موارد
الاستعمال والسابق الى الفهم مع شهادة الاشتقاق في المرسن لكونه اسم مكان من
الرسن والمرسون الدابة التي يجعل في انفها الرسن وفي الكلام دلالة على ان كلا من الانف
والشعر والرجل مطلق لا يختص بالانسان على ما سوى كلامه في النظر في وجه الشبه
لا يقال استعمال المرسن في انف الانسان لا يكون من استعمال المقيد في المطلق بل في مقيد
آخر وكذا المشفر والحافر لانا نقول اطلاقه على انف الانسان من جهة انه من افراد
الانف المطلق لا من جهة انه انف الانسان بالخصوص كما يقال لزيد رجل
وانسان وحيوان لا يكون هذه الاسماء مستعملة في غير معانيها المطلقة
والى هذا اشار بقوله استعمال الرجل لا لاطلاق والقرينة هي الاضافة الى
الانسان مثلا **قوله** وما حاولة وتعمله وحاجا شرحا اى مدفعا

مطولا و فاحما اي شعرا اسود كالفحم ومرسنا مسرجا اي انفا كالسراج في
البريق و اللمعان اسم مفعول من سرج الله امرك حسنه و نوره و سرج وجهه
بهجه وحسنه و ذكر الامام المرزوقي في السرجي صفة السيف انه يجوز ان يكون قد
وصف بذلك لكثرة مائه و ذو بريقه حتى كان فيه سراجا و لهذا لم يذهب المصنف في المسرج
الى ان معناه كالسيف السرجي في الدقة و الاستوا وانما كان فيه خراب محله بالفصاحة قوله

وسموا بالتعلقه بالمعنى من جهة كونه لفظا مستعملا في معنى غير
المعنى الموضوع له لا بالحكم الذي سنأتيك في الفصل الرابع من المجاز الراجع الى
حكم الكلمة بان ينقل عن حكم لها اصلي الى غيره و لغويا لان هذا النوع من المجاز مختص
من مكانه الاصلي الذي هو المعنى الحقيقي بحكم الوضع الذي اصله اللغة و انما نقل
الشرع و العرف طار له بحكم العقل كما في المجاز العقلي الراجع الى حكم الجملة فان اختصاص
بمكانه الاصلي انما هو بحكم العقل دون الوضع اذ لا دخل للوضع في ان اسناد انبت ينبغي ان
يكون الى القادر المختار لا الى الربيع و انما ذلك بحكم العقل قوله عند المصير الى
المراد منه اي من هذا القبيل من المجاز متعلق لقيامه مقام احد المترادفين لانه لم يقصد
به الى زيادة معنى على كونه تلك الحقيقة بدون القيد حتى لو قصد ذلك كما في زيد غليظ
المشافر تشبيها لشفته بشفة البعير في الغلظ لم يكن من هذا القبيل بل من قبيل الاستعارة
نص عليه الشيخ عبد القاهر وكذا في كل معنيين يكون بينهما نوعان من العلاقة يصلح اطلاق
اسم احدهما على الاخر بنوعي مجازا حاصلا باعتبار العلاقة قوله الفصل الثاني مبتدا
محذوف الخبر لقرب العهد بالتفصيل السابق للفصول و كذا الاول بخلاف
الثالث حيث بعد عهده فصرح بالخبر و قال الفصل الثالث في الاستعارة و قوله
المجاز اللغوي مبتدا خبره هو ان يعدى الكلمة و التفسير ماخوذ من مضمون الخبر
و لا بد في صحة الحمل من تقدير مضاف الا ان مثل هذا التركيب شايع ذايع بحيث لو
صرح بالمضاف ذهب رونق الكلام و اللام في المعنى للعهد اي الراجع الى معنى
الكلمة لا الى حكمها كما في الفصل الرابع و لذا اخذ وطاه اللغوي و المقيد
و الحالي عن القيود المقابلة لما في الفصول الثلاث الباقية الا انه اخل في
التفسير عما يخرجه عن غير المقيد وعن الاستعارة اذ في كل منهما تعديه
للكلمة عن مفهومها الاصلي بمعونة القرينة لملاحظة علاقة وكانه اعتمد على
شهادة العقل و قرينة الحال مع رعاية لطيفة و هو انهما خرجا بقيد
التعدية عن المفهوم الاصلي اما غير المقيد فلقيامه مقام احد المترادفين
و اما في الاستعارة فلادعاء كون مفهومها نفس الموضوع له قوله
لتعلق النعمة بها اي باليد متعلق بان يراد و ما بينهما اعتراض و ضميرانها والمقصود

لفظا

مميزة

بها للنعمة و منها اليد قوله و كذا اذا اردت القدرة او القوة بها اي
بلفظ اليد و القوة كنعمة بها يتمكن الحيوان من مزاولة الافعال الشاقة و القدرة صفة
بها يتمكن العالم من الفعل و الترك فهو اخص و خص بيان العلاقة بها لان اليد فلما جعل
مجازا عن القوة التي ليست بقدرة و في كلامه اشارة الى ان اليد بمنزلة آلة السبب الفاعل
للنعمة و الصوري او المادي للقدرة ثم لا يخفى ان صيرورة الايادي بمنزلة الحقيقة
في النعم لا ينافي كونها مجازا في الاصل كما ان الحفص بفتح الحاء المهملة و الفاء في الاصل اسم
لمتاع البيت اطلق مجازا على البعير الحامل له و اشتهر حتى التحق بالحقيقة و لذا قال
في الصحاح الحفص البعير الذي يحمل خرثي البيت اي اثاثه و اسقاطه و الحفص ايضا
متاع البيت اذا هي المحمل و هذا من اطلاق اسم المحمول على الحامل كما ان اطلاق
الراوية و هي في الاصل اسم للبعير الذي يحمل المزادة على المزادة اي الظرف الذي يحمل
فيه الزاد من اطلاق اسم الحامل على المحمول كما قال للعلاقة الحاصلة بينهما اي بين
المزادة و بينه اي بين البعير بسبب حمل البعير المزادة ثم قال في الحفص بعين الجملة
المذكورة اي بسبب كون متاع البيت محمولا للبعير و لذا قال اولا ان يراد دون ان
يقال و نحوه ان يراد قوله و نحو ان يراد الرجل بالعين من اطلاق اسم الجزء
على الكل اعني الجزء الذي هو العمدة في الوصف الذي باعتباره الاطلاق و هو الربيئة
مصدر ربات القوم رقبتهم كنت لهم طليعة فوق مرباة اي مكان عالي و الربيئة
و الربية الطليعة و الجمع الربايا و انما للمبالغة كعلامة وصد و قوله صارت
الى العين كانها الشخص كله تحقيق للعلاقة و تاكيد لزيادة التعلق و الارتباط
لا ان تكون العلاقة المشابهة ليكون هذا من قبيل الاستعارة قوله و نحو
ان يراد النبت بالغيث اطلاق الغيث على النبت من اطلاق اسم السبب على
المسبب و اطلاق النبات على الغيث من اطلاق اسم المسبب على السبب و كذا
اطلاق السنام على الغيث لكنه سبب بعيد و اما اطلاق السماء على الغيث
من اطلاق ما له نوع سببية و محلية فانهم يعنون بالسما ما علاك لا الفلك
نفسه الاسنمة جمع سنام الابال جمع ابل قوله و من هذا اي من اطلاق
السنام على الغيث يعرف وجه تفسير من فسر انزال الازواج الثمانية للانعام
بانزال المطر و هي الابل و البقر و الضان و المعز ذكرا و انثى و على هذا يكون
الانزال على حقيقته و اما اذا حمل ما بينها ازواج على الحقيقة فالانزال
مجاز اي قضى او قسم لان قضاياه و قسمه توصف بالنزول من السماء حيث
كتبت في اللوح و اذا تحققت ان كل ما في الارض فهو نازل من السماء على ما ورد في
الحديث زدت معرفة و قبولا لذلك التفسير حيث زال عنك شبهة ان الانعام

المحمول

كثيرا ما نزعم منا ليس من السماء بل الارض والصخرة صخرة بيت المقدس
وقيل كل حجر عظيم هو الجبل قوله وقيل هذا اي ما ورد في الحديث
من انه ينزل الماء من السماء الى الصخرة ثم تقسم على العيون والابار
والبحار والانهار هو معنى قوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء
ثم سلكه ينابيع في الارض هي العيون والمجاري الكائنة فيها او المياه
النابعة منها قوله ومنها مجاز حيث اي من اطلاق اسم المسبب على السبب
كاطلاق النبات او الانعام على المطر قوله تعالى وينزل من السماء رزقا وقوله وفي
السماء رزقكم اي المطر الذي هو سبب رزقكم وكثير من الامثلة يحتمل ان
يكون من قبيل المجاز الحكمي بان يعتبر التجوز في نفس الحكم بان نسبة التلبس الذي
بين الورق والسماء بتلبس الظرفية وكون الورق في السماء وكذا في انزال الرزق
والانعام وكون اسم الابل في السحاب الا ان المجاز اللغوي اكثر واشهر ما يحمل
عليه بالقبول احذر قوله ومما ينخرط في هذا السلك اي علاقة
السببية واللزوم لا ذكر المسبب وارادة السبب لانه لا يستقيم في قول
الشاعر لعمرة مجافا يا كل كل ليلة اكافا اي علفا سببا عن الاكاف وثمن
ثمنه وقول العامة اكل فلان الدم اي الدية المسببة عن الدم فيهما قد
ذكر السبب واريد المسبب وفي هدى واضل ذكر الهداية والاضلال
واريد سببهما الذي هو اللطف والخذلان وفي الاسر ذكر النار واريد سببها
الذي هو العناد واكل اموال اليتامى ولما في كون الهداية والاضلال مجازا
عن الالطاف والخذلان من الخفاء والخلاف مع كونه في الفعل دون الاسم فصله
عما سبق ولم يعطف على ينزل من السماء رزقا ومبنى كون الهداية
والاضلال مجازين على مذهب المعتزلة اما في الاضلال فلئلا يلزم اسناد
القبيح الى الله تعالى واما في الهداية فلوقوعها في مقابلة الاضلال ولانه
لو حمل على خلق الهداية على ما هو مذهب اهل الحق لما بقي المكلف متمكنا
من الفعل والترك وبطل فائدة التكليف واللطف عندهم ما يكون العبد معه اقرب
الى الطاعة وابعد عن المعصية لا الى حد الالجاء وينقسم الى الالطاف المقربة
والمحصلة والخذلان منع الالطاف لكونها عبثا في حق من لا يجدي عليه الالطاف
كالمصمم على الكفر وقد بسطنا الكلام في ذلك في شرح مقاصد الكلام
وقوله الطف به استعمله استعمال اللازم معدى بالباء اي فعل معه اللطف
واعطاه اللطف وفي اللغة الطف به كذا برّه به ومعنى فان لم تفعلوا فان
لم تأتوا بسورة من مثله ولن تفعلوا اعراض واخبار بانهم لا يفعلون
ذلك قط البتة وظاهر كلامه ان النار مجاز عن العناد وكلام الكشاف

سماً

اذ لم

لن

لزائغا النار مجاز عن ترك العناد لكونه صيانة ولصيقه وهو اقرب
وقوله لاستلزام اموال اليتامى اياها النار مشعر بان النار مجاز عن اموال
اليتامى وفي بعض النسخ لاستلزام اكل اليتامى اياها فعلى هذا يكون
اكل النار مجازا عن اكل اموال اليتامى ويورد على الوجهين انه لا يبقى في الاخبار
فائدة اذ يصير المعنى ان الذين يأكلون اموال اليتامى ظلما انما يأكلون
اموال اليتامى والجواب ان المعنى انما يأكلون اموال اليتامى المفضية
الى النار والمترتبة عليها النار وفيه انه فائدة الاخرى انه ليس معنى امطرت
السماء نباتا امطرت مطرا بل مطرا مفضيا الى النبات قال في الصحاح
العجف بالتحريك الهزال والاعجف والانثى عجفاء والجمع عجاف على غير قياس لان
افعل وفعلاء لا يجمعان على فعال ولكنهم بنوه على سمان والعرب قد تبني
الشيء على ضده كما قالوا عدوة بناء على صديقة وفعول اذا كان بمعنى فاعل لا تدخله
الهاء قوله ومن هذا امثلة المجاز التعبير بالفعل عن ارادته فصله عما
تقدم مع كونه من ذكر المسبب وارادة السبب لكونه نوعا برأسه كثير الموارد
شايع الاستعمال وقوله استعملت على لفظ المبني للمفعول والتأنيث لكون قراءت
في معنى الجملة او اللفظ والارادة ولكن لم يكن تمام السبب للفعل لكن لا خفاء في
كونها من اسبابه ومفضيا اليه في الجملة حتى اذا انضمت الى القدرة تم السبب
واورد المصدر اعني استعمالا مجازيا ليتم حمله استعملت بيانا لقوله ومن
امثلة المجاز كذا ولتظهر متعلق الباء في قوله بقرينة الفاء فان الفاء للتعقيب
والاستعاذة قبل القراءة لا بعدها وبقرينة السنة الواردة بتقديم الاستعاذة
توجب حمل قراءت على اردت ليصح كون الاستعاذة عقيب الارادة وقبل
القراءة وايضا المناسب ان يكون الاستعاذة وطلب ارتفاع المانع قبل الفعل
لا بعده قوله ولا يلتفت نهي عن الالتفات الى جانب من يخالف المعقول
والمشروع فيؤخر الاستعاذة عن القراءة عملا بظاهر النظم لما به من ضيق المجال
في اساليب الكلام وطرق الاستعمال وقلة تصرفه في ذلك واحاطته بانواع
المجازات قوله والبأس الاهلاك فيصح كون اهلكناها في معنى اردنا
اهلاكها ليصح كون مجيء البأس بعده اذ لا معنى لكونه بعد الاهلاك واما حمل
البأس على عذاب القبر او الاخرة فيأباه الحال اعني بياتا اي بائتين او هم
قائلون اي نائمون نصف النهار اي اتاهم الهلاك في وقت غفلة وامن ودعة وذلك
يكون اشد وافظع قوله بقرينة انهم لا يرجعون والمراد لا ابى ممتنع رجوعهم
عن معاصيهم لان الله تعالى قد خذلهم وظاهر ان ذلك انما يتصور في حق قوم اريد

وراسه

اهلاكهم لا قوم اهلكوا حقيقه و يحتمل ان يكون لا اصليه و حرام خبر مبتداء
محذوف هو المذكور في الايه المتقدمه من العمل الصالح و السعي المشكور اي و ممتنع
ذلك على قوم اردنا اهلاكهم لانهم لا يرجعون و يتعين ذلك على قراه انهم بالكسر
قوله ومنه اي من هذا القبيل من المجاز لكن مع خفاء في القرينه و زياده احتياج
الى بيان و لذا فصله عما قبله وتحقيقه ان معنى الانكار على الكفار لا يؤمنون هولاء القوم
وعلى الاخبار بانا نريد اهلاكهم لذلك على نظم قياس هكذا هولا قوم نريد اهلاكهم وكل
قوم اردنا اهلاكهم لم يومن احد منهم لانا انما نريد اهلاكهم بعد اصرارهم على ترك الايمان
فهولا ايضا لا يومنون و هذا لا ينتظم الا اذا حمل اهلكناها على اردنا
اهلاكها لتكون الوسط و قد دل الجمله الحالية التي هي ونحن على ان نهلكهم اي نريد اهلاكهم
لتتم صغرى القياس فتثبت النتيجه اعني انهم لا يومنون فيقع الانكار في انهم يومنون
في موقعه اذ لو لم نعتبر فيهم هذا المعنى لم يحسن بل لم يصح ترتب انكار ايمانهم على عدم
ايمان احد ممن اريد اهلاكهم و هذا معنى قوله ما ادل نظم الكلام على الوعيد
بصيغه التعجب اي فيه دلاله ظاهره على ذلك ولو لم يحمل اهلكناها بمعنى اردنا
اهلاكها لكان نظم الكلام هكذا كل قوم اهلكناهم بالفعل لم يومن احد منهم وهولاء
قوم نريد اهلاكهم انهم لا يومنون و لا خفاء في عدم انتظامه قوله و انما حملت
رجوع الى قوله فذاك من صنو العطف بسابه و اتمامه يعني ان تنزيل اراده الشي منزله ذلك
الشي و التعبير عنها به جار جريا ناظرا غايه الظهور فيما هو ابعد من التعبير عن اردت
القراه بقرات فقد يجري ولعله يجري من الاجري لكونه في غايه القرب و مع القرينه اللفظيه
و المعنويه فسل احرى بالنظر الى احدى القرينتين و احرى بالنظر الى الاخرى قوله
و انما حملت الامتناع يعني امتناع من يوجد الاسعاده عما ذكرت من التجوز و التعبير
بالفعل عن ارادته على صنو العطف لانه اي لان مثل هذا التجوز مما جرى فيما هو ابعد
من استعمال قرات مكان اردت القراه اما لحاي يحب لان الاستفهام لانكار النفي
وتعزير المنفي لم يكون في الاقرب الذي هو قرات مكان اردت القراه احرى وقوله حريا مصدر
جري و يكاد صفه له اي يكاد ذلك الجري المستفيض يترك مسعدا الى الاشياء
مفاعل اولها الكاف و ثانيها من اذا تكلم بالمجاز اذا اي من تكلم بخلاف ذلك المستفيض
الجاري في الابعد او الطرف صله من يعني من يكون في حس التكلم بخلافه و ثانيها
كمن صلى لغير قبله اي كمن خالف الطريق المرضي لظاهر الشايع فيما بين اولي الالباب
و قوله السيان و تقرير لحرتاب هذا النوع من المجاز في الابعد و تعريض لمن كل احد
من البلغاء وغيرهم يقول للخياط ضيق فم الركيه اي البير و للنجار ضيق فم الكوز و للبناء

دسع البيت و للخياط طول الثوب و للكاتب طول الباء و دور الميم و اظهر
السينات و هذا معنى قوله وعليه قفس و الضيق بحكم العقل هو التغيير من السعه
الى الضيق و التوسيع التغيير من الضيق الى السعه و على هذا القياس ولا سعه في
البير قبل الحفر حتى يغير منها الى الضيق و انما هناك تجوز كل احد لم يريد الحفار
احداث البير واسعه الفم في قوله التوسعه تجوز وكان الاولى لم يقول السعه
منزل القابل تجوز مراد الحافر منزله الواقع ثم امر الحفار بتغيير ذلك المحوز
ارادته المنزل منزله الواقع وهو السعه الى الضيق وقوله ضيق مجاز على تغيير
السعه المقدره و حقيقته تغيير المحققه و اري هذا في المجاز المرسل تسميتها بالاستعاره
بالكنايه حيث لم يريد كرا الضيق الى كون البير واسعا اي محوز اراده سعتها
فليتدبر فان قيل لو ان الضيق هو التغيير من السعه انما هو تسميتها ادون الوضع
الفعل قلنا الثابت بالوضع هو ان مفهومه الجعل ضيقا و اما ان هذا المعنى
يقتضي سابقه السعه فبحكم العقل و قوله فنزل عطف على قوله الضير لكل احد
و قوله ثم امره عطف على نزل و مراده في قوله تجوز مراده ينبغي ان يجعل مصدر
الاسم مفعول لان السعه والامر الذي جوز القابل اراده الحفر اياه و يحتمل ان يكون
الاضافه بيانيه اي المحوز من مراده بمعنى مراده المحوز اي اثبات بطريق الجواز و الوجه
هو الاول فبالجمله لما جاز بل تجوز الاراده منزلة الواقع حتى صح الامر بتغييره بلفظ
ضيق فلان تجوز بل تحقق الاراده منزله الاراده الواقع حتى صح التعبير عنه
بلفظ فعلت مثل قرات اولي وقد تناقش في كون التضييق هو التغيير من
السعه الى الضيق بل هو الاحداث ضيقا من لوازم التغيير من السعه فليجعل
التغيير مجازا عن ذلك اللازم من غير تلك التكلفات التي قلما يخطر ببال
المتكلم قوله و امثال ذلك مرفوع معطوف على المرفوعات
السابقه اي ومن امثله المجاز امثال ما ذكر من الامثله ثم بين الامثال
بقوله ما تعدى و اللام في لتعلق بينهما اي بين المعنى الاصلي و غيره متعلق بتعدى
و هو ما خبر كان و الجمله صفه تعلق اي سوا كان ذلك التعلق هو بالوضع ضعيفا
و اصحا او خفيا لكن بشرط ان يكون مما اعتبروا نوعه و الاتمام من بين الاوساط
تعلق بوجه حتى السما و الارض و الرجل و الفرس و الواجب و الممكن و غير ذلك
و التجوز انما يصح في البعض من ذلك وهو الذي وقع الاستعمال على نوعه
و ان لم يقع عليه بخصوصه و ما في مما تعدى موصوله و العايد هو المظهر
الواقع موقع المضمر اعني الكلمه كانه قيل من الكلمه التي تعدي عن معناها و ما

افتح مما يقال ان ارتفاع امثالك ذلك على انه مبتدا خبره
لتعلق بهما او محذوف اى اكثر من يحصى **قوله** وللتعلق المعتبر نوعه
من المانع عن فعل الشي والداعي الى تركه اذ الداعي الى الترك بلزمه لان يكون
صارفا عن الفعل ضرورة ولا يلزم العكس يحتمل ان يكون دعاك في
قوله لم ما منعك ان لا تسجد مجازا عن دعاك لكون المعنى ما دعاك
الى ترك السجود لكون لا في ان لا تسجد غير مزيد وحرف الجر المحذوف كلمة
الى دون عن ويكون هذا قرينة المجاز لظهور ان المانع لابليس انما كان عن
السجود لا عن تركه ورجح هذا على قول الجمهور بان المجاز اغلب وابلغ من جعل
لا صلة اى مزيدة سيما في مثل هذا المقام وقد سلك ابليس في الجواب طريق
القول بالحسن والقبح العقلي حيث جعل المانع حرمته دعاه الى صح سجده
الفاضل للمفضول وفي اسار حرمته فضل مادته التي هي النار على التراب وذهل
عن جانب الفاعل المشار اليه بقوله خلقت بيدي اى بلا واسطة وبعمل خلق
ابليس بواسطة والصورة المشار اليها بقوله ونفخت فيه من روحي وعاده
المسار اليها بقوله اى اعلم ما لا تعلمون فاللام في للتعلق متعلق بيحتمل وقوله مرادا
حال يكون وضميره لمنعك الكاين في ما منعك المقرون بكلمة ما وبهذا الاعتبار
صح وقوع ما دعاك فاعل مرادا والا فالواجب ان يقال مرادا به دعاك او يقال
يكون ما دعاك مرادا به ما منعك وقوله عن صلة اى غير مزيدة خبر يكون
ومزيدة خبر اخر **قوله** ونظيره اي قوله ما منعك ان لا تسجد قوله تعالى ما
منعك اذ رأيتهم ضلوا الا تتبعني فعند الجمهور ما منعك عن ان تتبعني في الغضب
لله والمقابلة مع من كفر به ولا مزيدة وعنده معناه ما دعاك الى عدم اتباعي ولا غير مزيدة
قوله ومن امثلة المجاز المستثنى منه فصله لكونه من كليات الباب مع
ما فيه من الاختلاف وتقريره ان قولك علي عشرة الا واحدا ظاهره متناقض لان صدر
الكلام يدل على ثبوت العشرة بتمامها والاستثناء يدل على نفي ذلك ولان الثابت
تسعة لا غير ولهم في التفصي عن هذا اقوال منهم من قال المستثنى والمستثنى
منه وآلة الاستثناء بمنزلة كلمة واحدة عبر بها عن مفهومات مفردا تها والحكم
قبل تمام المستثنى باثبات ونفي حتى كان العرب وضعت لمعنى التسعة عبارتين احدهما التسعة
والاخرى العشرة الا واحدا ومنهم من قال المراد بالمستثنى منه الافراد بتمامها نظرا الى
المفهوم لكن الحكم بالثبوت او الانتفاء انما يعتبر بعد تمام المستثنى فالمستثنى داخل في
مفهوم المستثنى منه مجاز عن الباقي بعد الاستثناء والمستثنى مع اداة الاستثناء
قرينة المجاز فقولك الا واحدا قرينة دالة على ان لفظ العشرة مستعمل في معنى التسعة مجازا لعلاقة...

وخرج عن البطلان حكم حتى كان ... قال على عشرة اخرج منها واحد ومنهم من قال المستثنى ... م

بكون العلاقة اطلاق اسم الكل على الجزء ولما كان على هذا اشكال ظاهر
وهو انهم اتفقوا على ان الاستثناء اخراج الشي عن حكم دخل فيه غيره ومعلوم
انه لا يتصور الاخراج الا بعد الدخول فاذا اريد بالعشرة التسعة لم يدخل فيها
الواحد فلم يكن الا واحدا اخراجا اجاب عنه المصنف في علم الاستدلال بان دخول
الواحد في حكم العشرة حتى قدر قبل المتكلم ناقض اخر الكلام اوله يلزم تقديره
من قبل السامع ولان يكون استعمال المتكلم للعشرة مجازا في التسعة ولان يكون الا واحدا
قرينة المجاز ولما كان المصير الى احد الاقوال الثلاثة مبنيا على لزوم التناقض ظاهرا
لما قال والا ناقض اخر الكلام اوله ذكرهما لان تحقيق الكلام في ذلك مفتقرا
الى التعرض للتناقض وقد ذكره في علم الاستدلال باختلاف الجملتين بالنفي
والاثبات اختلافا يلزم منه لذاته كون احدهما صادقة والاخرى كاذبة ثم
ذكر شرائطه واحكامه وتفاصيل تناقض القضايا والظاهر ان الواجب ان يكون
ضميرماله وما عليه للتناقض دون الاستثناء على ما وهم لان الذي فهم بعد
دعوى الافتقار الى التعرض للتناقض بيان التعرض له اين هو وفي اي علم هو
ولان الذي من صاحب الاستدلال هو التناقض لا الاستثناء ولان قوله يوجز
الكلام في الاستثناء بالاظهار دون الاضمار شاهد صدق لما ذكرنا **قوله**
وتسميته اي تسمية هذا النوع من المجاز مجازا لغويا ومعنويا لما تقدم من التعدي
مكانه الاصلي المختص هو به بحكم الوضع دون العقل ورجوعه الى معنى الكلمة لا
الى حكمها الاعرابي ومعنى التضمنه سببه شاهد لتحقق المعنى المراد به لما سياتي
في اخر بحث الكتاب من انه انتقال من الملزوم الى اللازم وتحقق الملزوم كالشاهد
لتحقق اللازم مثلا اذا كانت النعمة او القدرة من لوازم اليد وقد اثبت اليد فقد
اثبت النعمة او القدرة ايهما اردت بمعونة القرينة واما كونه خاليا عن المبالغة
في التشبيه فلان ذلك من خواص الاستعارة **قوله** الفصل الثاني في
تفسرها وتمثيلها ووجه تسميتها واضح غاية الوضوح اطلق احد طرفي التشبيه
ليتناول المشبه به كما في الاستعارة التصريحية والمشبه كما في الاستعارة بالكناية
ويكون التشبيه بحسب الاعتبار ولان لم يصرح به ولم يذكر ما يدل على جعل
احدهما مشبها والاخر مشبها به وقد لم يقل طرفي المشابهة لانه لو قيل التعبير
عن المتشابهين بالطرفين وانما يقال ذلك اذا اعتبر احدهما مشبها
والاخر مشبها به وقوله مدعيا دالا حالان من فاعل يذكر على قصد
التحقيق معنى الاستعارة لا الاحتراز عن شي واراد بما يخص المشبه به
اسم جنسه كما في التصريحية او بعض لوازمه كما في المكنية والمراد الاختصاص
بالنسبة الى المشبه ويحتمل الاحتراز عما اذا كان بين طرفي التشبيه نوع اخر

الكلام

من العلاقة فذكر احدهما واراد الاخر باعتبار تلك العلاقة كاطلاق المسفر على شفة الزنجي لا باعتبار نسبة الغلط بل باعتبار استعمال المقيد في المطلق لكن لا يخفى انه حاج لا يسميان طرفي التشبيه حقيقة وقوله لمن المنية انشبت اي اعلقت اظفارها تلميح الى قول ابي ذويب الهذلي واذا المنية انشبت اظفارها الفيت كل تميمة لا تنفع ذكره تكملة على قصد الوزن **قوله** في انه اي السبع كذلك شيء وهو ان يكون له مخلب او ناب ولفظ لذلك في موقع الحال **قوله** ولذلك الصورة المتوهمة اشارة الى التخييلية وانها ايضا من اطلاق اسم المشبه به على المشبه وسياتي الكلام على ذلك ومعنى تسميتها صيرورتها مسماه باسم المخلب او الناب وهو من الاكتساء الهيكل المخصوص اسم الاسد ولا وجه لتسميتها الا ان يجعل مصدرا من المبني للمفعول **وقوله** من غير فرق نظرا الى الدعوي لظهور الفرق نظرا الى الحقيقة فان الصورة المحققة مسماه بهذا الاسم بحكم الوضع لخلاف المتوهمة **قوله** وههنا سؤال وهو ان انكار كون المنية غير السبع بواسطة الاصرار على كونها اسدا والاعتراف بكونها غير السبع بواسطة التصريح باسم جنسها متنافيان وستسمعه بجوابه في بحث الاستعارة بالكناية **قوله** ويسمى المشبه به سواء كان هو المذكور كما في الاستعارة التصريحية مثل في الحمام اسد او المتروك كما في الاستعارة بالكناية مثل اظفار المنية مستعارا منه ويسمى اسم المشبه به كلفظ الاسد ولفظ السبع مستعارا ويسمى المشبه المشبه به مستعارا له فالضمير المجرور في المشبه به ليس عائدا الى اللام بل الى المشبه به اي الامر الذي شبه به وهذا ما نقل عن المصنف ان الالف واللام في قوله والمشبه به مستعارا له بمعنى الذي بخلافهما في قوله ويسمى المشبه به سواء كان هو المذكور او المتروك مستعارا منه وكانه قصد التعمية والالغاز والا فالعبارة الواضحة ان يقال ويسمى المشبه مستعارا له ووجه ما ذكر ان اللام في المشبه ليس اسم موصول بل انه جعل اسم الطرفين مشبها ومشبها به بدون اللام على ما قال في اول فصل التشبيه انه يستدعي طرفين مشبها ومشبها به ثم ادخل عليه حرف التعريف من غير قصد الى معنى الفعل كما في المومن والكافر ويكون الضمير عائدا الى ما كان قبل التعريف باللام وهو الموصوف المقدر لا الى اللام كما في الممرور به والمغضوب عليه وبالجملة فكلامه هذا صريح في ان المستعار في الاستعارة بالكناية هو اسم المشبه به كلفظ الاسد المذكور كناية لا الاسم المذكور صريحا هو المنية وهذا هو الحق وسيجيء له زيادة تقرير في بحث الاستعارة بالكناية **قوله** هو السر في بحث دخول الاستعارة في الاعلام لامتناع اعتبار الجنسية فيها

التابع م

تسميتها

لكونها اسما للاشخاص و الاحقاء في ان المراد غير علم الجنس فانه المتبادر من اطلاق العلم واما اذا تضمنت نوع وصفية اي دلت عليه التزاما واشتهرت به تجري فيها الاستعارة كما تقول رايت اليوم حاتما اي رجلا شبيها بحاتم الطائي في الجود كانه هو وكذا مادر في البخل وسحبان في الفصاحة وباقل في العي والفهاهة **قوله** واما عد هذا النوع من المجاز لغويا فعلى القول المختار ويريد ان وجه كونه مجازا معنويا ومفيدا ومتضمنا للمبالغة في التشبيه ظاهر غني عن البيان وانما المحتاج الى البيان وجه تسميته استعارة وقد ذكر ووجه كونه لغويا يعني التعدي عن مكانه الاصلي بحكم الوضع لا عقليا يعني ان التصرف في امر عقلي حيث جعل ما ليس باسد اسدا مثلا حتى اطلق عليه اسم الاسد وهذا بيان للوجهين مع اشارة الى ترجيح كونه لغويا والفاء في فلا تجاوز زائدة لانه خبر المبتدا لا جزاء الشرط والهيئة كالمرادف للصورة والعبارة الغلط وقع في سائر بيان ماله وفي من الصفات بيان سائر اي باقي ذلك المقصود المذكور من الصفات الظاهرة المدركة بحواس ابصار الناظرين وخصها بالذكر لظهور انها ليست للاسد غاية الظهور بحيث لا يمكن الشك فيه بخلاف الصفات الخفية المدركة بالعقول واللام في لئن كانت للابتداء ولكن اللغة في موقع الجزاء وليس جزاء وانما التقدير ولئن كانت الشجاعة من اخص اوصاف الاسد اي اشدها اختصاصا واظهرها تمكنا فيه فانما يكون نفس الموضوع له ولو كانت اللغة وضعت الاسم لها لكن اللغة لم تضع الاسم لها اي للشجاعة وحدها بل انما وضعته للشجاعة حال كونها في مثل تلك الجثة يعني الاعضاء والجوارح المختصة بالاسد ولئن كانت الجثة في اللغة تختص بالانسان قائما او قاعدا ذكره الجوهري والمراد انها موضوعة للجسم الخاص والروح القائم به الموصوف بصفة الشجاعة والا فمعلوم ان ليس الاسد اسما للشجاعة التي في الاسد بحيث يكون تلك الشجاعة المخصوصة مدلوله مطابقة ولا للاسد مع الشجاعة بحيث يكون مدلولا تضمنيا بل للاسد الموصوف بالشجاعة ولو كانت اللغة وضعت اسم الاسد لتلك الشجاعة التي يعرف معناها يعني لمفهوم الشجاعة لكان صفة لا اسما له دالا لنية على ذات مبهمة باعتبار معنى معين هو المقصود ولكان استعماله في الانسان الذي في غاية الشجاعة من جهة التحقيق لا من جهة التشبيه لكونه من افراد مفهوم الشجاع ولما كان له شائبة كونه استعارة لابتنائها على التشبيه ولا التشبيه ولصار المطلوب بنصب القرينة في المجاز مغلوبا عن جهته لان المطلوب هو منع حمل الكلمة على المعنى الذي هي موضوعة له وقد صار الحال حملها على الموضوع له لكون الرجل الشجاع من افراد الموضوع له اعني مفهوم الشجاع واللوازم كلها منتفية

بالاتفاق وقد يتوهم ان الاسم لو كان موضوعا للشجاع لكان صفة اي معنى قائما بالغير وهو يبطل المطاردات العلامة الباقية لان الشجاع غير الشجاعة ثم انه يلزم ان يكون استعمال الشجاعة فيه على التحقيق وغير منسوب بالاستعارة وغير مطلوب بالقرينة واستخبار بصدد اثبات ان الاسد ليس بموضوع لمفهوم الشجاع لان ذلك ليس بمفيد له في مقصوده ولا هو متوهم ليحتاج الى نفيه ولان المقابل للصفة بمعنى القائم بالغير هو العين لا الاسم للقطع بان الشجاعة اسم لا صفة ولهذا قالوا الاسم ينقسم الى اسم عين واسم معنى وكل منهما الى اسم وصفة فقوله نظرا مفعول له لما يتضمنه ما قبله من معنى القول وحتى يدعي عاية لتجاوز في لا يتجاوز وقوله جراه المقدم بالمذكا للشجاعة والمقدم بضم الميم وفتح الدال مصدر ميمي كالمدخل والمخرج وضرب في الامر بعرق انتسب اليه بعض الانتساب **قوله** وتاييهما اي بابي القولين ان هذا النوع من المجاز ليس بلغوي فالواو لك للنظر الى الدعوي وقوله لئن يكون فاعل يمتنع وذاك اشارة الى الرجل وهذا الى الصبح لكونه اقرب وقوله اي يكون متعلق بقوله قل اي قل لي جواب هذا الاستفهام وموضع تعجب خبر يكون وقوله اسمه موضع نهي وقوله عطف عليهما يعني لا وجه للتعجب عن ان يظلل الانسان انسان اخر صبيح الوجه وانما يتعجب من ان يظلله شمس السماء نفسها وكذا لا معنى للتعجب من بلى الكتان بملابسة الانسان والبيت الاول لابي الفضل بن العميد وزير ركن الدولة لابنه ابي الفتح ذي الكفايتين الملقب بذلك لمواليه امر السيف والقلم والغلالة شعار يلبس تحت الثوب وتحت الدرع ايضا وزررت القميص شددت ازراره ولمحه ابصره بنظر خفيف والمعجر ما تشده المرأة على راسها **قوله** ومع الاصرار مقدمة ثانية تتميما للمطلوب وتقريره ان المتكلم بالاستعارة كما اذا قال في الحمام اسد اذا ادعى ان الرجل اسد امتنع ان يكون معترفا بانه رجل واذا امتنع ان يكون معترفا بانه رجل واذا امتنع ان يكون معترفا بانه رجل تعين ان يكون مصرا على انه اسد واذا كان مصرا على انه امتنع ان يقال انه استعمل لفظ الاسد في غير الموضوع له بل تعين انه استعمله في الموضوع واذا استعمله في الموضوع له لا يكون لفظ الاسد مجازا لغويا وهو المطلوب وكان الانسب بما سبق انه شمس او انه قمر بكلمة او دون الواو **قوله** ومدار ترديد مبتدأ وخبره على هذين يعني تارة تقول انه نوع الاستعارة مجاز لغوي نظرا الى الاستعمال في غير الموضوع له بالتحقيق وتارة تقول انه عقلي اي غير لغوي نظرا الى دعوي كون المشبه من افراد المشبه به فقوله تارة واخرى لا تتعلق بترديد لفساد المعنى وقوله لا تالو تعليما اي لا تمنع من قولهم لا ءالوك جهدا اي لا امنعك واصله من الالو وهو التقصير **قوله**

وكون في الرجل الشجاع صفة لا تقصد اثبات ام ليس بموضوع لمفهوم الشجاعة

لكنك اذا وقفت شرعت في نصرة القول الاول وهو كون الاستعارة مجازا لغويا **قوله** مصدقة على اسم الفاعل لفظ اسم المفعول صفة قرينة اي مسلمة عند المستعير **قوله** بطريق التاويل اذ بطريق التحقيق والجري على الظاهر ليس افراد الاسد الا القسم المتعارف على نحو ما ارتكب المتنبي هو ابو الطيب ولد بالكوفة في سنة ثلث وثلثمائة وقتل على يد جمع من الاعراب في سنة اربع وخمسين وثلثمائة وقال ابن جني سمعت ابا الطيب يقول انما لقبت بالمتنبي لقولي انا في امة تداركها الله غريب كصالح في ثمود يعني انه صرح بعد الهداة وجعل وجعل افراد الجن قسمين متعارفا للشخ ذي الناس وغير متعارف في ذيهم وكذا افراد الطير قسمين متعارفا ليس له شخوص الجمال وغير متعارف في ذي الجمال اذ ليس المعنى على حذف اداة التشبيه اي نحن كقوم من الجن في زي ناس وقوله مستشهدا من حال من ان يلي ولن تحصص عطف عليه بمعنى ان من جملة وجه التوفيق ان يجعل القرينة المصدقة المقبولة في ضمن الكلام مختصة بنفي القسم المتعارف السابق الى الفهم لتعين القسم الغير المتعارف الذي استعملت فيه اسم المشبه به وهو الاسد في المثال المذكور **قوله** ومن البناء على هذا التنويع اي جعل افراد المشبه به نوعين متعارفا وغير متعارف قول الشاعر وخيل قد دلفت لها بخيل تحية بينهم ضرب وجيع جعل افراد التحية نوعين متعارفا هو الكلام الجاري فيما بين الناس لقصد الاكرام واصلها الملك تعالى حياك الله اي ملكك وغير متعارف هو الضرب الوجيع بجعل من افراد التحية على طريق التهكم وكذا قولهم عتابك السيف بناء على ان من افراد العتاب نوعا متعارفا هو مخاطبة الادلال ومذاكرة الموجدة باللسان ونوعا غير متعارف هو استعمال السيف والسنان وكذا في الا من اتى الله بقلب سليم بحذف المضاف اي سلامة من اتى الله من المال والبنين جعل افراد المال والبنين نوعين متعارفا هو المتعارف المعلوم وغير متعارف هو سلامة القلب وكذا في ابدال اليعافير والعيس من الانيس جعل افراد الانيس متعارفا هو المؤانس من الانس وهو متعارف هو الظبي والابل وهذا كما يقال لفلان مال وبنون فيقال ما له وبنوه سلامة القلب وهل بالدار انيس فيقال انيسها الوحوش وبهذا التنويع يندفع كون البدل غلطا بناء على ان المستثنى ليس من جنس المستثنى منه وفي الاية وجوه اخر مثل ان يكون من اتى الله في موضع المفعول اي لا ينفعان احدا الا مخلصا سليم القلب عن الكفر وميل المعاصي انفق ماله في سبيل الخير وارشد بنيه الى طريق الحق او يكون الاستثناء منقطعا اي لكن ينفع سلامة القلب وحال من اتى الله بقلب سليم او محمولا على المعنى بجعل المال والبنين في معنى

عبره

معنى المعنى كانه قيل لا سمع على الاعمى راى الله بقلب سليم لان المعنى في الذين سلامة
القلب وقوله وبلده اى رب مفازة لبيس بها احد الا اليعافير جمع يعفور وهو
الخشف وولد البقرة الوحشية وقيل حمار الوحش والعيس جمع اعيس وهو
الابيض من الابل تخالط بياضه شيء من الشقرة فان قيل على ما ذكرت
ان يكون بل اسد نفسه لا استعارة ينبغي ان يكون تحيته بينهم ضرب وجيع وعتابك
السيف ايضا تشبيها وحرف التشبيه محذوف وح لا يتوسع فلنا نعم لكن لا خفاء
في ان ليس المعنى تحيته بينهم كضرب وعتابك كالسيف بل ان الضرب نوع والتحية
غير متعارف وكذا السيف نوع من العتاب قصدا الى التهكم كما تقول
اسدنا زيد في غير التهكم لظهور ان تقدير الاداة يذهب برونق الكلام قوله
والاستعارة تفارق الكذب وجه امتيازها عن الباطل وعن الكذب وقد جعل الاول
عدم اسناد الباطل على التاويل والثاني عدم استعمال الكذب على نصب
القرينة وهذا مشعر بالفرق بينهما فقيل يريد بالباطل ما لا يطابق الواقع
وبالكذب ما لا يطابق الاعتقاد على ما هو مذهب البعض في تفسير الصدق
والكذب ولا يظهر وجه اختصاص الاول بالتاويل والثاني بالقرينة وكذا على
ما ذهب اليه بعض اهل التحقيق من ان الباطل نقيض الحق والكذب نقيض
الصدق والفرق بينهما ان القول او الاعتقاد يقاس الى الواقع اعني كونه
مطابقا للواقع على لفظ اسم الفاعل والحق حاله يقاس الواقع اليه اعني كونه
مطابقا له على لفظ اسم المفعول وقيل يريد بالباطل ما لا يطابق الواقع مع عدم
اعتقاد صاحبه انه كذلك بل بحسبه مطابقا وبالكذب ما لا يطابق الواقع
ويدعيه المتكلم مع عرفانه انه غير مطابق ووجه الاختصاص غير ظاهر بعد
قوله واذ قد عرفت يريد توصيف الاستعارة تعريفها على ما قال في علم
الاستدلال ان الحد وصف الشيء وصفا متساويا قوله الا في مجرد الوهم يعني
القوة المتخيلة لا القوة المختصة بادراك المعاني الجزئية لان الصور المتوهمة
للموت على شكل المخلب او الناب من قبيل الصور لا المعاني اذ لو تحققت لكانت
مدركة بالحس قوله فهذه اقسام اربعة لان التحقيقية المحتملة
للتحقيق والتخييلية المحتملة للتحقيق واحد لا تفاوت الا بالعبارة ولذا
عبر عنهما بالمصرح بها مع الاحتمال لتتحد العبارة ايضا قوله ربما قسمت
اما للتحقيق واما للاشارة الى ان هذا التقسيم قلما يقع في عبارة القوم وان
كان القسمان محققين وقوله دخولا اوليا يعني يكون اللفظ صالحا للموصوفية
بوجه الشبه بان يكون اسم جنس كالاسد بخلاف الفعل والصفة المشتقة او
الحرف فانه لا يصلح للموصوفية ولا يكون معنى التشبيه داخلا فيه في مصدره

الصدق حال ح

الفعل والصفة ومتعلق معنى الحرف على ما سيجيء تحقيق ذلك وتفصيله
في بحث الاستعارة التبعية قوله وربما الحقها اي الاستعارة بعد
تمامها التجريد هو ان يذكر بعد القرينة ما يلائم المستعار له والترشيح ان يذكر
ما يلائم المستعار منه ووجه التعليل هو ان الاستعارات عنهما وجعلهما
تشير الى ان الخالية عن التجريد والترشيح او الجامعة بينهما ليس لها اسم على
حدة فبهذا الاعتبار صارت الاقسام ثمانية التحقيقية التخييلية
المحتملة المكنية الاصلية التبعية المجردة المرشحة والانقسامات اربعة
انقسام الى التصريحية والمكنية وانقسام التصريحية الى التحقيقية والتخييلية
والمحتملة وانقسام الى الاصلية والتبعية بان الاستعارة ان كانت
في الفعل او ما يشتق منه او في الحرف فتبعية والا فاصلية وانقسام
غير حاصر الى المجردة والمرشحة بانها ان تعقبت بصفة او تفريع كلام يلائم
المستعار له فمجردة او المستعار منه فمرشحة فظهر ان الضمير في قوله وهي
ثمانية لا يعود الى الانقسامات بل الى اقسامها قوله القسم الاول
في الاستعارة المصرح بها الوجه تركه كلمة في والظرف اعني اذا وجدت
متعلق بان يدعى على التوسع في تقدم الظرف على الفعل الواقع بعد
ان وضمير هو ومنه للوصف وضمير اسمه للملزوم الاقوى وعليه للملزوم الاضعف
وضمير افراده للاسم ملزوم الاقوى والمراد بالحقيقة اعم من الكلية والجزئية حتى
تكون كرئل وحاتم حقيقتين لا حقيقة واحدة وبهذا خرجت اذ لا حقيقة
للصورة الوهمية والمراد ان يكون ذكر على سبيل القطع ليخرج المحتملة ايضا وقوله
توصلا مفعول له ليدعي بذلك اي بالادعاء المذكور الى المطلوب اي الحاق
الاضعف بالاقوى وقوله قاطعا حال من ضمير يدعي وكذا بانيا وقوله كملا
يحمل اي المفرد بالذكر وهو اسم المشبه به عليه اي على ما يسبق منه الى الفهم وهو
معناه الحقيقي كالسبع والتاويل المذكور ما ذكر في وجه التوفيق وجعل افراد
الاسم قسمين وقوله لما تعين صفة دلالة الافراد بالذكر ودلالة القرينة
من جهة ان لفظ بين انما يقع فالا لا يثاب بالحقيقة معمولا عامل
واحد كما اذا قلت لقيت زيدا وعمرا الفاضلين بخلاف لقيت غلام
زيد وفرس عمرو الفاضلين اللهم الا ان يقال انه صفة عمرو بتاويل الفاضل
هو وعمرو وكما يقال ضرب رجل رجلا اكرمهما بجعل الجملة في موقع النصب صفة
رجلا على معنى اكرمته وذلك الرجل الاخر فيكون الجملة مشتملة على
العائد الى موصوفها مع حصول المقصود اعني وقوع الاكرام عليهما ووجه
التمانع ان نفس الافراد بالذكر مع قطع النظر عن القرينة يدل على انه اسد

وليس غير اسد لما يجد كل احد من الفرق بين في الحمام اسد وفي الحمام مثل اسد وهذا لم يقل احد بانه على حذف المضاف والقرينة تدل على انه ليس باسد واقتصر على التعرض للامتناع عن الدعوى الباطلة دون الكذب لان الادعا بالدعوى الباطلة اشبه منه بالكذب فهو اولى بالامتناع عنها احوج **قوله** تدعي منصوب على ان يكون لا على ان يلحق وكذا نقول ولا وجه لرفعهما لانه لا بد رفعهما الى ان يكون ليصح وقوعه خبر المبتدا الذي هو مثال ذلك الا بتكلف والغرض من كثرة الامثلة زيادة توضيح المقصود والتنبيه على اختلاف الاقسام ففي المثال الرابع المستعار له عقلي والمستعار منه حسي والجامع مركب عقلي هو عدم قبول التفاوت وفي البواقي كلاهما حسيان الا ان الجامع في الاول متعدد عقلي هو الجراة والقوة وفي الثاني متعدد حسي الاشراق والاستدارة وفي الثالث واحد عقلي هو كثرة المنفعة وقوله بعد ما جرت العادة على تشبيه فوائد العلما بزوائد البحر الحسن والابهام وفرط رغبة العقلا اشعار بان تشبيه العالم بالبحر قصدا الى الحاق كثرة فوائده بكثرة زوائد البحر انما يحسن اذا كانت مشهورة بعوائده كما ان اشراق الوجه شبيه باشراق البدر للقطع بانه لا يحسن تشبيه العالم بالذهب في كثرة ما يحصل منهما لفقد الشبه بين الفوائد والزوائد ولو كانت اكثر من الزوائد فاحال ذلك الى العادة بخلاف شبه الجراة بالجراة او الاشراق بالاشراق فهو حقيق لا يحتاج الى اعتبار العادة وقد يقال ان الغرض بيان كون الجامع مشتركا فانه اذا كانت الفوائد والزوائد كشي واحد كانت كثرة الفوائد والزوائد معنى واحد مشتركا بين العالم والبحر وقوله او القسطاس يشعر بمغايرته للميزان لانه اسم للقبان **قوله** ومن الامثلة اشارة الى نوع من الاستعارة التصريحية التحقيقية يخص باسم الاستعارة التهكمية والتمليحية لابتنائها على تنزيل التضاد او التناقض منزلة التناسب بواسطة تهكم واستهزا او تمليح وظرف على ما مر بيانه في التشبيه الا انه صرح ههنا بالنقيضين عطفا على الضدين فاراد بالضدين ههنا المتقابلين الوجوديين المتعاقبين على موضوع واحد وثمة ما يشمل النقيضين ايضا كما اورد بالتضاد ههنا حيث قال انتزاع شبه التضاد ما يعم التناقض واضافه النسبة التضاد للملابسة والى التناسب للبيان والمراد انتزاع الشبه من التضاد لاشتراك الضدين فيه ثم الحاقه بالشبه الذي هو التناسب ثم ادعا احد الضدين او النقيضين من جنس الاخر وافراد اسم ذلك الجنس بالذكر ونصب القرينة المانعة عن حمله على ما سبق الى الفهم وانما قال ثم ادعا بلفظ ثم لان هذا ابتدا اعتبار الاستعارة وهو بعد اعتبار التشبيه فان قيل فهذا النوع على حدة لا من الامثلة لانه انما يقال

نوع

الجزئي من الحركات فلانه من الجزئي قد يكون اضافيا فهذا النوع جزئي ومثال بالنسبة الى مطلق الاستعارة التصريحية التحقيقية على القطع وقد ذكر له مثالا حرنا حقيقتنا هو استعارة البشارات للانذارات بان المراد نقيضه انه يعمل فيما يستعمل واما اذا قيل تشمر بنهب امواله بمعنى انها نهب فيكون مستعارا للاخبار المورث للحزن وهو ضد الاخبار المورث للسرور **قوله** واعلم ان القرينة قد تكون القرينة للمستعار له يكون كالخاصة له بالنسبة الى المستعار منه والخاصة قد تكون امرا واحدا كان كالضاحك للانسان وقد تكون مجموعا مركبا كالطاير الولود للخفاش لا يقال القرينة في المثال الاخير معان متعددة هي القتل والنهب والسبي لا معنى واحد لانا نقول كل من الامور الثلاثة قرينة على حدة وهو امر واحد كما تقول في الحمام اسد يغتسل راسه وانما الذي يمثل لذلك هو ان يكون القرينة مجموع معان مربوط بعضها بالبعض كما في بيت البحتري حيث استعار السحايب لانامل الممدوح وجعل القرينة اثبات الصاعقة وكونها من نصل سيف الممدوح وقلب حسن سحائب اياها على روس الاقران اي الاكفاء في الحرب جمع قرن بالكسر ومعنى يكفي يغلب والنال المتعدد فما هو قرينة استعارة البشارات للانذار معنى واحد هو القتل او النهب او السبي لا المجموع الملتئم منها نعم كل من نوعي القرينة اعني المعنى الواحد والمعاني الملتئمة قد تكون واحدة وقد تكون اكثر وكان حق هذا الكلام ان يذكر قبل الشروع في اقسام الاستعارة او بعد الفراغ منها كلها لان القرينة شرط في كل استعارة بل كل مجاز وقوله انظر بيان كون القرينة في المثال معان ملتئمة وحسن يتعلق بيصنع في قوله ماذا صنع وكانه جوز تقديم الظرف على الاستفهام او اعتبر تجدده فانتشره الطاهر ونصبها حال من مفعول اراد اعني استعارة او تمييز **قوله** ومن الامثلة اشارة الى نوع اخر من الاستعارة التصريحية التحقيقية يسمى التمثيل على سبيل الاستعارة وحاصله ان يشبه صورة منتزعة من عدة امور بصورة اخرى كذلك ثم يدعي دخول الاولى في جنس الثانية قصدا الى المبالغة في التشبيه ثم يطلق الكلام الدال عليها على الصورة المشبهة فيجري التجوز في مجموع الكلام لا في شيء من مفرداتها كما تقول للمفتي المتردد في الجواب الفتوى اراك تقدم رجلا وتوخر اخرى تشبيها لحاله بمن يريد حال الذهاب في امر فيقدم رجلا ولا يريد تارة فيوخر اخرى وينبغي ان يكون المراد بالرجل الخطوة لان المتردد الذي يقدم رجلا لا يوخر الرجل الاخرى بل تلك الرجل الاولى بخطو خطوة الى قدام وخطوة الى خلف وكلامه صريح في ان المشبه صورة تردد المفتي في الجواب والمشبه به صورة تردد من قام للذهاب في الذهاب ويلزم ان يكون المستعار هو اللفظ الدال على الصورة الثانية فيجب ان يكون المراد بوصف المشبه في قوله فيكسوها اي صورة المشبه وصف المشبه به هو

[illegible]

اللفظ الدال على صورة المشبه به ولن يكون اضافة الصورة الى المشبه به بيانية
ويستقيم قوله استعارة وصف احدى صورتين لان المستعار ابدا يكون
ابدا اسم المشبه به واللفظ الموضوع له لكن قوله لوصف الاخرى لا يلايم ذلك لان
المستعار له يكون نفس المشبه لا اسمه فلا يظهر المراد بوصف الصورة الاخرى
والظاهر انه لغو في البين وقيل معناه لاجل وصف الاخرى اي بيانها وتقديرها
زيادة تقرير لعد تسميتها بتلك الصورة وجعلها من جنسها فاللام للعرض لا
صلة الاستعارة ليلزم كون وصف الاخرى مستعارا له قوله ولكون
الامثال كلها تمثيلات على سبيل الاستعارة مع عدم فشو الاستعمال لاتحد
التعبير اليها سبيلا ليصح كونها لفظ الصورة المشبه بها استعير لصورة المشبهة
ادعاء كونها من جنس صورة المشبه به فان قيل ما ذكر انما يتم لو كانت المركبات
موضوعة لمعان ليكون استعمال المثل في مورده حقيقة وفي مضربه مجازا ولو سلم
فالكلام في المجاز اللغوي المفسر بالكلمة المستعملة في غير الموضوع له المسمى بالمجاز في
المفرد والتمثيل ليس كذلك قلنا اما كون دلالة المركب بالوضع دون العقل او
الطبع مما لا خفاء فيه غاية انه وضع نوعي اعني تعيين اللفظ بازاء المعنى من غير
اشتراط بسند بقاعدة كلية كوضع الهيئات لا كتعيين المجازات بشرط القرينة
واما عد التمثيل من الاستعارة فاما لكون المراد بالاستعارة اعم من المجاز في المفرد
كما في عد الحيوان من اقسام الابيض واما لكون المراد بالكلمة في تعريف المجاز مطلق
اللفظ اعم من المفرد والمركب وتسمية المجاز اللغوي بالمجاز في المفرد اما بحسب
الاعم الاغلب واما باعتبار ان المراد بالمفرد ما يقابل الحكم لا المركب او الجملة
على ان اعتبار التغليب باب واسع وقد يجاب بان التمثيل ايضا من المجاز في
المفرد بناء على ان المستعار في المثال المذكور هو التقديم المضاف الى الرجل
المقرون بتاخير اخرى وكثرة تقييدات المفرد لا تخرجه عن كونه مفردا ولا تجعله
مجموعا وهذا في غاية السقوط لان التقديم على حقيقته وانما التجوز في مجموع
الكلام قوله القسم الثاني تقديرها للصورة الوهمية ولها للصورة المحققة
ومفردا على لفظ اسم الفاعل حال من فاعل يسمي اي حال كونك مفردا الاسم الصورة
المحققة في الذكر ولو كان على لفظ اسم المفعول حالا من الاسم لكان حسنا ثم في تفسير ما
يسبق من الاسم الى الفهم بكون مسماه شيئا متحققا تسامح وانما تفسير مسماه
المحقق مثلا اضافة الانياب الى المنية منع من اجزاء اسم الانياب على ما يسبق الى
الفهم من مسماه الحقيقي الذي هو الانياب المحققة قوله وذلك بمثل
ان يشبه المنية بالسبع او ورد للاستعارة التخييلية على القطع بلا شبهة امثلة هي

اثبات المنية الشبيهة بالسبع اومخالبها ولسان الحال الشبيهة بالانسان
المتكلم وتمام الحكم المسمه بالسبع بالنافة وصرح فيها بالتشبيه ليكون
الاستعارة في الانياب واللسان والزمام خاصة دون المنية والحال والحكم فتميز
الاستعارة التخييلية غاية التميز وتتضح غاية الايضاح وتكون المثال لها خاصة وتشعر
بانها عند المصنف قد تكون بدون الاستعارة بالكناية وما ذكره المصنف مخالف
لما عليه الجمهور اما اولا فلانه لا يوجد في كلام البلغاء التصريح بهذا
التشبيه الدال على وجود التخييلية بدون المكنية واما ثانيا فلانه لا حاجة
الى ما اعتبره من اخذ صورة وهمية شبيهة بالصورة المحققة ليرجع التخييلية
الى المجاز المفسر بالكلمة المستعملة في غير الموضوع له بل الجمهور انكروا ذلك
وصرحوا بان الاسم في الاستعارة عن معناه الموضوع له قال الشيخ
عبد القاهر الاستعارة على قسمين احدهما ان ينقل الاسم عن مسماه الى امر
متحقق نحو رأيت اسدا اي رجلا شجاعا وثانيهما ان يوخذ الاسم عن حقيقته
ويوضع موضعا لا يبين فيه شي يلوح هو المراد بالاسم كقول لبيد
وغداة ريح قد كشفت وقرة اذ اصبحت بيد الشمال زمامها جعل للشمال
يدا ومعلوم انه ليس ثمة مشار اليه يجري عليه اسم اليد وقال لا خلاف في ان لفظ الاسد
استعارة مع انه لم ينقل عن شي الى شي اذ ليس المعنى على انه شبه شيئا باليد وانما
المعنى على انه اراد ان يثبت للشمال يدا فظهر انه لا يقول بكون الاستعارة التخييلية
من المجاز اللغوي بل هو تصرف عقلي بان جعلت للشي ما ليس له بناء على تشبيهه
بما له ذلك ولهذا فسروا التخييلية بجعل الشي للشي والتخييلية بجعل الشي
للشي كاليد للشمال فقوله اغتال النفوس اي اهلكها غالها واغتاله
احدعه حيث لم يدر اراد بالرقة رقة القلب نقيض الغلظ والجفا المسالك
العقيم المسلك المفعول اسم من العسف علم ان عسف عليه ورحمته تشبيها مصدر
من نسبه وضمير كانها وتصويرها للمنية وقوله من الانياب بيان ما يكون قوام
وهو عطف على ما يلائم والمتخلل بين حرف العطف اعني على الخصوص
حال منه وتمام عطف على قوام وضميرها لما يكون ومن الاسد فريسته وافتراسها
دق عنقها وافترس نمر تسمى كل قتيل فريسة يطلق بالنصب عطف على فاخذ
اي يطلق على الصور التي اخترعها وهمك من اسماء الامور المحققة
في السبع من الانياب والمخالب على طريق افراد تلك الاسامي بالذكر من غير شائبه
ذكر المشبه وضمير تصنعها واضافتها واجرائها وسميتها للاسامي وضمير
اليها للمنية قوله القسم الثالث قد مر عن قريب مثل قولنا

يحمل

لئن يكون على حذف المضاف لكنه شايع ذايع وينبغي ان يجعلها كما ذكرنا خبر
المبتداء ولئن يكون خبرا ثانيا او يجعل في موقع مصدر او حال متعلق
بان يكون وهو اشارة الى ما سبق من الاحتمالية هو ان يكون المشبه من المتروك
صالح للحمل تارة على ما له تحقق واخرى على ما لا تحقق له الا انه اقام
ههنا لفظ من وجد اخر مقام تارة واخرى تنبيه على قصد تعلقهما بالحمل
لا بالتحقق على ما قد يسبق الى الوهم اذ المعنى يحمل من وجه على ما له تحقق
ومن وجه على ما لا تحقق له كما ان تارة واخرى متعلقان بالحمل قوله
صحا القلب افاق عن سكر هوى ليلى واقصر امتنع وعرى حجل عريانا
من عزته فتعرى من الرحله المركب من الابل ذكرا كان او انثى تمع المنفس
تهرها واذلها عن التلبس بما كان يركب اولا من الصبى وضمير الا انها
للافراس والرواحل وضمير اليهما للالف واللام في المحتاج وقوله في الركوب
اى ركوب مراكب الجهل والارتكاب اي اتيان الجرايم وقايمة حال والنه
لكونها موصوفة والاحسن ان يجعل في موقع الخبر على ان نقيت من الافعال
الناقصة بمعنى كانت حرو بالحر بدل من نوع وضمير احساته وربايه واركابه
للنوع ومتعلق الظرف اعنى من وطيت مما دل عليه الكلام في الكشاف من عدم
نعالها لانه قال متى وطيت لم يؤثر الاث ذلك النوع ودفي ثياب كناية عن
الطلب فيصل عطف على وطيت وضمير عليهما ومنها للالات والادوات العثر
الغبار فيفنت عطف على ما نعتت والضمير للافراس والرواحل لا اله ولا
اداة بيان لقوله معراة وخبر لا محذوف اى لها اعنى للافراس لا لمراكب الجهل او لما
كان يركبه والفاني فحق جزاء شرط محذوف اي اذا كان كذلك نا الايق بافراس
الصبى بافراس الصبى ورواحله ان يعد استعارة تخييلية لانه لما شبه الصبى لجهة
من جهات المسيرح او غيره اخترع الوهم له صورا مثل الافراس والرواحل
استعارة عن معنى متحقق عقلا كالدواعى والشهوات والقوى او حسا كالمال
والمنال والاعوان والاخوان فتكون الاستعارة تحقيقية فالضمير في كان وتحمل
عايدا الى قوله افراس الصبى ورواحله او في كان ضمير الشان وقد تنازع
تحمل وتجعل في الافراس وضمير شهواتها ولها للنفوس ومعنى ساجد تجتمع
وتسوى البعض بالبعض وجزاذيال البطالة بكسر الباء عبارة عن عدم الاشتغال
بالمهمات والالتفات اليها من بطل الاجير بالفتح بطالة اى تعطل واما
البطالة بالفتح فالشجاع مصدر بطل بالضم يقال بطل بين البطالة وبطل بين البطالة

وظاهر كلامه ان الشيء على الوجهين بمعنى كون الانسان صبيا يقال صبي بين الصبي
والصبا بكسر الصاد مقصورا وفتحها ممدودا وقد يقال انه على تقدير كون الاستعارة
تخييلية من الصبوة بمعنى الميل الى الجهل والفتوة ومنه التصابي قوله وكذلك
اى مثل قول زهير في احتمال التخييل والتحقيق قوله علت كلمة اذاقها الله لباس
الجوع يعني ذلك بان الذى يظهر من اللباس عند النظر فيه عند اصحابنا ان يحمل على
انه استعارة تخييلية بان يحمل من الجوع والخوف امر وهمى يشمل الانسان ويحيط به
شبه باللباس وهل يتوقف ذلك على ان يجعل الجوع بمنزلة ذى لباس فيكون التخييلية مع
المكنية او لا فيكون بدونها فيه تردد ويحتمل عنده ان يكون اللباس مستعارا
للمعنى المحسوس الذى يلبسه الانسان عند الجوع والخوف من انتقاع اللون اى تغيره
وزثاثة الهيئة اى بذاذتها فيكون الاستعارة تحقيقية لتحقق معناها حسا وكذا
ان جعل مستعارا للضر الذى يدركه لتحقق معناه عقلا وما يقال ان مبنى كونها تخييلية
على ان المراد باللباس ما يدرك من الضر عند الجوع والخوف وهو ليس بحسى ولا عقلي
بل وهمى فبعيد جدا هذا وقد ذكر صاحب الكشاف انه شبه ما غشي الانسان والتبس
به من بعض الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس ولا خفاء في ان التحقيقية اظهر
منه في التخييلية لان الحادث الذى يغشى الانسان ويلتبس به لا يكون وهميا بل حقيقيا
حسيا كانتقاع اللون وزثاثة الهيئة او عقليا كالضر الذي يلحقه عند الجوع
والخوف فان قيل هلا قال فكساها ليلايم اللباس او طعم الجوع او مرارته
ليلايم الاذاقة اجيب بان في الاذاقة والاستعارة تشبه الاصابة ما ليس
في الكسوة لان الادراك بالذوق يستلزم الادراك باللمس من غير عكس
والشمول والاحاطة وبيان ان اثر الجوع والخوف عم جميع البدن ما
ليس في الطعم والمرارة فكان اولى ثم ههنا دقيقة لا بد من التنبيه عليها
وهو ان في لباس الجوع استعارتين تصريحيته هي استعارة اللباس لما يغشى
الانسان من بعض الحوادث عند الجوع والخوف لصحة الاضافة ومكنية مبنية
على تشبيه ما يدرك من اثر الضر والالم بما يدرك من طعم المر والبشع حتى تحسن
ايقاع الاذاقة عليه ذكره في الكشاف وحاصله انه شبه ما يدرك من اثر
الضر من حيث الاشتمال باللباس ومن حيث الكراهة بالطعم المر البشع
وهى على الاول استعارة تصريحية وعلى الثانى مكنية ثم اذا اعتبرت
في الجوع شبها بذى لباس فهى استعارة ثالثة فاحسن التدبر قوله
العيثم الرابع قد اشرنا فيما سبق ان الاستعارة بالكناية ايضا عند التحقيق

هو ان يذكر المشبه لكن لا صريحا بل كناية وقد صرح المصنف ايضا
بان المستعار هو اسم المشبه به المتروك لكن جرى ههنا على مقتضى ظاهر
الامر وهو ان الاستعارة بالكناية ذكر المشبه سعى الخفا في جانب ارادة معنى
المشبه به للقطع بان المراد بالمنية في مخالب المنية هو الموت لا غير وبسببه
بان المراد ارادة المشبه به ادعاء لا حقيقة وان المراد بالمنية هو السبع
بادعاء السبعية لها الا انه قد صرح في اخر بحث الاستعارة التبعية
بان الاستعارة بالكناية هي المشبه وفي اخر بحث المجاز العقلي بان الاستعارة
في انبت الربيع هو الربيع فينبغي ان يقال المراد بها ذكر المنية وذكر الربيع ويكون
الاستعارة على معناها المصدري واما بمعنى المستعار فهو اسم المشبه به المتروك
لا غير وكيف ما كان يتوجه اعتراض الايضاح بان جعل الاستعارة بالكناية
من اقسام المجاز اللغوي وليس ههنا لفظ يستعمل في غير الموضوع له ولعل هذا
من اقوى اعتراضاته وقد اوردنا في شرح التلخيص ما امكن فيه قوله
ينصب قرينة نصبها لظهور ان لا فائدة في هذا الوصف تعسف بعضهم ان المعنى
ينصب تلك القرينة الاستعارة وقوله وهي ان يثبت وتصف بالواو ويجيء
وبالواو تصحيح التعقيب بالنسبة كما في رايت شجاعا يفترس اقرانه وعالما يتلاطم
امواجه وكما في انبت الربيع ونطق الحال على راي المصنف والاضافة كما في مخالب
المنية ولسان الحال وزمام الحكم وقد صرح في الامثلة الثلثة فيما سبق بالتشبيه
في جانب المضاف اليه لتمحض امثلة الاستعارة التخييلية وتركه ههنا لتصير
المضاف اليه مثالا للمكنية والمضاف للتخييلية فقوله طارنا حال من ضمير
يقول وضمير هو في قوله وهو قولك عائد الى ذكر المشبه به وقولك على معناه
المصدري يعني ان ذكر المشبه به هو ان يقول المشبه بالسبع ومن جعل الضمير
للمشبه به وقع في تعسف وتكلف قوله وقد ظهر ان الاستعارة بالكناية
لا تنفك عن التخييلية بمعنى انها لا توجد بدون التخييلية لما ان اللوازم المساوية للمشبه به
لا يكون في المشبه الا على سبيل التخييل لكن لا يخفى ان هذا القدر لا يستدعي كونها استعارة
تخييلية لجواز ان يكون امرا محققا نسب اليه على سبيل التخييل كما في انبت الربيع
على ما اختاره المصنف بل ذكر صاحب الكشاف في ينقضون عهد الله
استعارة بالكناية ومعنى النقض الابطال والجواب ان هذا على راي السلف
وهم لا يريدون بالاستعارة التخييلية ان يكون اللفظ مستعملا في صورة
وهمية بل مجرد جعل الشيء للشيء واثبات ما ليس له بطريق التخييل
والى هذا اشار بقوله هذا اى ما ذكرنا وانها لا تنفك عن التخييلية

سياق كلام اصحاب المشاركين في علم البيان وستطلع في اخر هذا الفصل
يعني فصل الاستعارة على تفصيل فيه بالاستعارة بالكناية وذلك حيث
قال ان حسن الاستعارة التخييلية بحسب حسن الاستعارة بالكناية
اذا كانت تابعة لها كما في اظفار المنية ومخالبها وقلما يحسن الحسن البليغ اذا كانت لم تكن
تابعة لها كما في الملام واسب جريان هذا انما يدل على ان التخييلية قد توجد
بدون المكنية لا بالعكس كما هو المقصود ههنا واما وجود التخييلية بدون
المكنية فقد ذكره فيما سبق من مثل مخالب المنية الشبيهة بالسبع ولهذا
قال بعضهم ان المراد بهذا الفصل هذا الاصل يعني الاصل الثاني الذي
في المجاز وذلك حيث ذكر ان قرينة الاستعارة المكني عنها نقسم الى قد
يكون امرا مقدرا وهميا كانياب المنية ونطق الحال وقد يكون امرا محققا
كانبات المنية ونطق الحال وهم الامر بهذه مكنية بدون تخييلية فعنده
كل منهما ينفك عن الاخرى قوله وكان نك وجه السوال ان مبنى الاستعارة
مطلقا على ادعاء ان المشبه نفس المشبه به وانكار ان يكون سائره وهذا كما ينافي
في التصريحية نصب القرينة على ان المراد هو المشبه لا غير ينافي في المكنية التصريح باسم
جنس المشبه محلى لانه كمال الاعتراف به للقطع بانه لم يرد به غير معناه الموضوع
له وحاصل الجواب انا لا نجعل في التصريحية مسمى المشبه من مسميات لفظ المشبه
به بناء على جعل افراده قسمين متعارفا وغير متعارف بل نجعل في المكنية اسم المشبه
من اسماء المشبه به بجعل اسمائه قسمين متعارفا موضوعا بازاء المشبه به حقيقة وغير
متعارف وضع بازائه ادعاء فالتصريح باسم المشبه كالمنية لا ينافي ادعاء كونه
نفس المشبه به كالسبع وانما ينافيه لو لم يكن هذا من اسماء المشبه به على ما لزم من
ادخال المشبه كالمنية في جنس المشبه به كالسبع فاللام في قولك لما قد منت
متعلق بيحسن وهو حال من الظرف الواقع خبر كان اى كائنا في ملابس حال كونها حاصلا
في ضميرك كذا ولا في لا اعترافا لنفي الجنس وانتصب الاسم لكونه مشبها بالمضاف
من جهة تعلق بعقبه الشيء واكمل صفته اعترافا والخبر محذوف وقد
يقال ان انتصاب اعترافا على انه مفعول فعل محذوف اى لا ارى قوله
القسم الخامس لا يريد باسم الجنس ههنا ما ذكروا في علم النحو لانهم عدوا منه الصفة
كراكب وحاسن في الاعيان وكمفهوم ومضمر في المعاني وليست الاستعارة فيهما
اصلية بل المراد ما دل على ذات من الاعيان كرجل واسد او المعاني كقيام وقعود
من غير اعتبار معنى فيه فيخرج بقيد الذات الحروف والافعال وبقيد عدم
اعتبار المعنى الصفات كالعالم والقاعد لكن يشكل باسم الزمان والمكان والآلة
فانه ليس بصفة وقد امتنع ان دلالته على الذات انما هي باعتبار المعنى واما الحق

نعقد نعتبر بالذوات القائمة المنفردة كالجسم والبياض والطول ومبناه على
ان الذات اعم من الجوهري والعرضي واما ما يقال ان مثل القيام والقعود
والبياض والطول صفة لا ذات فبحسب اصطلاح اخر وهو ان الذات
ما تقوم بنفسه والصفة ما تقوم بغيره والحق ان الحقيقة هي الماهية باعتبار
تحققها وثبوتها في نفسها من غير تعلق باعتبار المعتبر ولا خفاء في ان القيام
والحركة كذلك بخلاف القائم والمتحرك **قوله** فصار المسافة لئلا
يطول الكلام بالسؤال بمثل شجاع باسل والجواب عنه بانه في الحقيقة
وصف للحقيقة الموصوفة بالشجاع لا للوصف الذي هو الشجاع واما على ما
ذكرت فلا يتوجه السؤال لان غاية الامر ان يكون ذلك على خلاف الاصل السائل
والبسالة وهي الشجاعة وسيل سجع والفياض الوهاب الجواد فاض
الماء كثر حتى سال من جانبي النهر والبحر العالم المتقن العطش من غمره علما
قوله القسم السادس لا يقال يلزمه كون الاستعارة في الاعلام مثل
رايت اليوم حاتما سعيد لانا نقول الاستعارة لا تجري في العلم الا اذا تضمن
نوع وصفية لجعله باسماء الاجناس والتفسير المذكور لا يتناول الاستعارة
في اسم الزمان والمكان والالة باعتبار التشبيه بما فيها من معنى المصدر مثل
المرقد تشبيها للموت بالرقاد الا ان يقال المراد باسماء الاجناس
ما لا يدل على معنى زائد على الذات فلا يكون امثال هذه من اسماء الاجناس
ويكون ذكر الافعال والصفات والحروف بطريق التمثيل فلا ينافي جريان
الاستعارة في غيرها فان قيل معنى الاستعارة التبعية ان يكون المستعار
فعلا او صفة او حرفا والمستعار لفظ المشبه به لا المشبه فالتعليل بانه لا
بد في الاستعارة من كون المشبه موصوفا والفعل والصفة والحرف لا
يصلح لذلك غير مناسب وانما المناسب انه لا بد فيها من كون المشبه به موصوفا
والفعل والصفة قلنا جرى في هذا على ما هو المعتبر من كونه وصفا للمشبه
بمشاركة المشبه به ثم انه يستلزم موصوفية المشبه به ايضا بذلك وبه يتم
المقصود الا ان فيه بحثا وهو ان الموصوف بالمشاركة هو نفس المشبه والمشبه
به وهو لا يختلف باختلاف التعبير فعدم صلوح العبارة الدالة عليه للموصوفية
لفظا لا يقدح في اتصافه بالمشاركة فيجوز ان يستعار الناطق للدال
باعتبار نسبة الدال بالناطق واتصافهما بالمشاركة وان لم يصلح لفظاهما
للموصوفية والجواب ان المعتبر في هذا المعنى مفهوم اللفظ حتى اذا قيل
لعيب صاعر الجبر كان المستعار منه مفهوم الصم تبعا للمفهوم لا ذواتهم فيعتبر
في صحة موصوفيته وعدمها اللفظ الدال عليه اذ به يعلم انه من الحقايق

ام من التابعات العقل **قوله** فيقع الاستعارة هناك اي في المصادر ومتعلقات
المعاني ثم بتبعيتها تجري في الافعال والصفات والحروف فان قيل
ان اريد بالمصادر ومتعلقات معانيها فالمستعار انما هو اللفظ وانما المعنى
مستعار منه وان اريد الالفاظ فهي لم تقع فيها استعارة اصلا لان يكون بالاصالة
بل لا معنى لجريان الاستعارة اولا في لفظ متعلق معنى الحرف كلفظ الترجي
في لعل واعادة ذلك في معناه على ما صرح به حيث قال فلزمت الاستعارة
في معنى الترجي ثم استعملت لعل وبهذا يظهر معنى ما قال واعني بمتعلقات
معاني الحروف ما يعبر عنها اي الامور التي يعبر عنها عند تفسير الحروف
ما يتوهم من ان الصواب مما يعبر بها لان ابتداء الغاية حين يقال في تفسير
معنى من انه لابتداء الغاية معبر به لا معبر عنه وذلك لان المراد معنى ابتداء الغاية
وهو معبر عنه لا معبر به **قوله** وابتداء الغاية وانتهاء الغاية والعرض
ليست معانيها اي معاني من والى واللام وهذا ظاهر للقطع باستقامة خرجت
من البصرة الى الكوفة للتجارة بخلاف خرجت ابتداء مسافة البصرة انتهاء
مسافة الكوفة عرض التجارة لكن لمتمسك بان هذه لو كانت معانيها لكانت اسماء
بناء على ان الاسمية والفعلية والحرفية انما تكون باعتبار ان معنى الكلمة ان كان
غير مستقل بالمفهومية فالكلمة حرف وان كان مستقلا فان كان مقترنا باحد
الازمنة الثلاثة ففعل والا فاسم ضعيف اذ ربما تمنع الملازمة مستندا بانه
يجوز ان يكون المعنى الواحد مستقلا بالمفهومية بالنظر الى وضع لفظ له غير
مستقل بالنظر الى وضع لفظ اخر يعني ان يكون مشروطا بحكم الواضع في دلالة
اللفظ عليه بذكر متعلق له بخلاف اللفظ الاخر مثلا معنى الكاف الاسمية
والحرفية هو المثل الا ان هذا المعنى مستقل بالمفهومية من الكاف الاسمية دون
الحرفية وقد جمعنا الكلام في هذا في فوائد شرح اصول ابن الحاجب **قوله**
رجعنا اي تلك المعاني الى هذه الامور التي هي ابتداء الغاية وانتهاء الغاية
والعرض في الامثلة المذكورة بنوع استلزام فان الخروج من البصرة الى الكوفة
يستلزم بحسب دلالة هذا الكلام ان يكون ابتداء الغاية اعني الحركة من البصرة
وانتهاؤها الى الكوفة واذا قلت لعل زيدا يجيء فلا خفاء في انه لا تقوم لفظ
الترجي مقام لفظ لعل لكن مفهوم هذا اللفظ يستلزم ترجي مجيء زيد **قوله**
فلا تستعير لعل بيع على قوله فيقع الاستعارة هناك ثم تسري منها او رد مثالا
للفعل ومثالا للصفة ثم مثالين لهما من التنزيل في الاستعارة التهكمية تنبيها على
ان التبعية قد تكون تهكمية ثم مثالين من كلامهم للاستعارة التهكمية في الصفة
عما فيه نوع خفاء يحتاج الى بيان وهما الجونة للشمس مع شدة ضوئها

والاعور العراب مع حدة بصره فقوله وتماعن بنذ بعي من الاستعارة التبعية
التهكمية في الصفات لان الجون والاعور صفتان قوله وفي هذا اي على
قياس ما ذكر في الفعل والصفات لا تستعير الحرف الا بعد تقرير الاستعارة
في متعلق معناه تعالى لاصلبنكم في جذوع النخل باستعارة في للتلبس المصلوب
بالجذع الا بعد تمكن المظروف في الظرف واستعارة ملابس الظرفية له واورد
من التنزيل امثلة ظاهرة في استعارة الحرف منها قوله تعالى يا ايها الناس اعبدوا
ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون فان الظاهر ان لعلكم متعلق
بخلقكم والترجي على علام الغيوب محال فيحمل لعل على الاستعارة بان
شبه حال خلقه العباد وان فوض اليهم الامر ومكنهم من الفعل والترك
وجعل زمام الاختيار في يدهم مع ارادة التقوى بحال من يرتجي جهته
منه التقوى ثم استعير هذه الحالة لحاله مع العباد العباد فاستعمل
فيه لعل والمصنف قد بسط الكلام في تقريره غاية البسط ملاحظا لبعض
قواعدهم في العدل فلذا قال مثل ان يبني على اصول العدل ولم يضم اليه
التوحيد لانه لم يسع هذا المعترو ما يتعلق به وقوله ذاهبا حال من فاعل
يبني وتعالى صفة حكيم او خبر آخر وان يكون متعلق بقصد من خلق الانسان
خبر آخر لان الصانع وضمير ركب للصانع وفيه للانسان والمضادة بالمفعول
او دع وضمير نازعته للعقل او للانسان والاول اوجه معنى والثاني لفظا وضمير
وقفت لاحدى الدواعي والصوارف وبه للانسان واللام للتعدية والدواعي
هي الشهوات الحاصلة على فعل ما يجب تركه والصوارف هي الموانع الحاملة
على ترك ما يجب فعله والحيرة مبتدأ محذوف الخبر وحيث مضاف الى الجملة
ولا متقدم اي لا تقدم للانسان عن موقف الحيرة ولا متأخر له عنه جملة
معترضة لحيرة الانسان وقوله بحمله اي الانسان الحيرة روي بالتخفيف
والتشديد من التحميل والجملة في موقع الحال من الضمير فيه وما لا يورثه
بيان وتقرير لعدم اراءة الا العنا ولا يخلص هناك اي في ذلك المقام
تاكيد وتقرير لما قبله وقوله مما اوقعه اي لم يوقع الله الانسان جملة معطوفة
على ما خلق الانسان والعاطف هو الواو في قوله وحين على انه ظرف متعلق
بما اوقعه قدم على ما النافية توسعا في الظرف وانما فعل ذلك اي ايقاعه
في ورطة الحيرة لعوض الاحسان اليه تحقيقا لمعنى العدل وقوله ليتمكن
متعلق بالتكليف ان يكتسب الانسان ما يستحق به الثواب وهو منفعة
خالصة دائمة مقرونة بالتعظيم وانه لا يحسن من الله تعالى ان يعطيه ذلك ابتداء

من غير ان يكتسب باختياره ما يستوجب ذلك وضمير يتمكن وجهه للانسان
ومع الدوام حال من التعظيم وفي ضمن حال من الدوام ومن انواع متعلق
بالتمتيع او حال من المجرور بما لا عين ولا لبني الجنس جره رات والجملة صلة
ما بحذف العائد ومثله لا حول ولا قوة بالرفع والتكرير ولعدم خطر
يعلى على تضمين معنى وعبر والمروي ولا خطر على قلب بشر الا ان الخطور
بالبال اكثر في الاستعمال من الخطور بالقلب وتخلصه على لفظ اسم
المفعول من الاخلاص او التخليص حال من المشتهيات او الانواع او ما لا عين
وهذا اوجه وقوله ويكتسبه منصوب معطوف على يتمكن وضمير الفاعل
للانسان والمفعول لما الحسن فعله وضمير ان يسا للانسان ولا بالعسر
عطف على مقدر يدل عليه الكلام اي بالاختيار لا بالعسر والاجبار وذلك
اي لكون الغرض هو التمكن والاكتساب لا بالقسر وضع زمام الامتثال في يد
الانسان ممكنا ومريدا ومزيحا احوال من فاعل وضع على الترادف وضمير
اياه وسمه وعلله للانسان وقوله فنسبه عطف على ان يكون وقوله مع
الارادة اي مع ارادة الصانع من المكلف ان يطيع بحال المرجى على لفظ اسم
المفعول ثم يستعير بالنصب عطف على نشبه اي بعد نسبه حال المكلف
بحال المرجي يستعير لجانب المشبه لفظ لعل حال كونك جاعلا قرينة الاستعارة
علم العالم الذي لا يخفى عليه شيء ما وقع في الماضي او يقع في الحال او في الاستقبال فانه
منافي لحمل لعل على حقيقة الترجي لانه لا يكون الا بالنسبة الى من لا يعلم وقوع
المراد او لا وقوعه فان قيل لعل في مثل خلق الله الخلق لعلهم يعبدون في موقع
الحال من فاعل خلق لا من مفعوله اذ لا معنى له فكان ينبغي ان يوقع حال وضعه
وجانب الخالق يشبه بحال المرجي اسم فاعل لا من جانب المكلف نسبه بحال المرجي
اسم مفعول على ما هو تقرير الكتاب وكذا في سائر الامثلة قلنا للحالة
المشبهة تعلق بالخالق والمخلوق جميعا لان حاصلها ارادة الخير والتقوى منهم
مع تفويض الاختيار اليهم وللحالة المشبه بها تعلق بالراجي والمرجو منه لان
حاصل معناها ترجي الخير والتقوى من المخاطبين فاثر في جانب الاضافة
جانب المرجو منهم دون الراجي لكونه اقرب الى رعاية الادب واوضح في تقرير
المقصود واسهل للتصوير وضبط الشبه من التردد لكن لم يجعله خلوا من الاضافة
الى جانب مشبه الخالق حيث قال مع الارادة منه ان يطيع باختياره بل وفي
لفظ الممكن والمخير ايضا اشارة الى ذلك قوله علام الغيوب اشارة
الى القرينة على كون لعل استعارة وما قال الزمخشري لعلكم تتقون كي تتقوا
احد حاصل معناه استعارة والقول بان المرجي من العباد ولعل متعلق

باعيد ذاى اعيدوه راجين ان تصلوا الى غايات العبادة او تخلو على معنى خلقكم مقدرا رجاؤكم التقوى فالتقدير من الله تعالى الخلق و الرجاء للعباد ليس بسديد لما بينا فى حواشى الكشاف **قوله** و اذا اردنا استعارة لام الغرض بعد بر الكتاب كما هو فى الاستعارة التبعية حيث جرت اولا فى العلية و الغرضية و تبعيتها فى اللام وصار حكم اللام حكم الاسد حيث استعملت فيما يشبه العلية والغرضية اذ قد شبه ترتب العداوة والحزن على الالتقاط بترتب العلة الغائية عليه مثل المحبة و التبني ثم استعمل فى المشبه اللام الموضوعة للدلالة على ترتب العلة الغائية الذى هو المشبه به واما على تقرير الكشاف واليه مال صاحب التلخيص وهو انه شبه العداوة والحزن بعد الالتقاط والحصول بعده فاستعمل فيه اللام تشبيها له بالداعي الذى يفعل الفاعل لاجله فلا يتحقق الاستعارة التبعية لان متعلق معنى اللام هو العلية و الغرضية وترتبها الا فى الداعي و الغرض الذى وقع التشبيه به بل هو من قبيل الاستعارة بالكناية حيث ذكر المشبه اعنى العداوة والحزن واريد المشبه به اعنى العلة الغائية ادعاء بقرينة لام التعليل **قوله** وقد ظهر مما عرفته وهو استعارة الحروف لمتعلقات معانيها وجوبان التهكم و التمليح لئن ربما المستعمله فى التكثير حقها التقليل استعارة تهكمية لكونها موضوعة لضده الذى هو التقليل وح ان كان ربما حرفا كما هو راي سيبويه فالاستعارة تبعية لجريها اولا فى متعلق معناه و بتبعيته فى نفسه ولئن كان اسما كما هو مذهب الاخفش فاصلية لكونها حينئذ من قبيل الاسماء قال المصنف فى شرح النحو الاظهر عندى ما ذهب اليه الاخفش من كون رب اسما لعدم لازم حرف الجر عليه وهو التعدية ولكونه فى مقابلة كم **قوله** واعلم يشير الى ضبط قرينة الاستعارة التبعية فى الافعال و فيما يتعلق بها من الصفات بان مدارها على نسبة الافعال و ما يتعلق بها الى الفاعل او الى المفعول الاول او الثانى او الى المجرور وانما قال المجرور مدارها على كذا بمعنى ان هذا هو الاصل و العمدة لانها قد تكون عقلية كما فى قولك قتل زيدا اذا ضربه ضربا شديدا واحياه الله اذا نجاه وعدوه بهلك **قوله** لقول ابن المعتز هو عبد الله بن المعتز بن المتوكل بن المعتصم بن الرشيد بويع له بعد خلع المقتدر بالله ولقب بالمرتضي واضطرب امره ولم يكن خلافته الا ساعات من النهار وامّا ابوه المعتز فكان الثالث عشر من الخلفاء وولى الخلافة اربع سنين فايقاع القتل على البخل قرينة الاستعارة للازالة وكذا ايقاع الاحياء على السماح قرينة استعارته للاظهار وصدر البيت جمع الحق لنا فى امام و اطلاق المفعول الاول على ما لا ياتى له ساغ **قوله**

تعلق العاسه كالمحبة والتبني وكو ذكر فى الترتب على الالتقاط

مهام

كقول الاخر هو كعب بن زهير صبحنا مستعار لوضعنا مكان الصبوح وهو الشرب بالغداة بقرينة ايقاعه على المفعول الثانى الذى هو مرهفات اى سيوفا محددة مرققة و الخزرجية القبائل و الجماعات من الخزرج وتمامه ابار ذوى ارومتها ذووها اي اهلك من البوار وهو الهلاك والارومة الاصل وضمير ذووها للمرهفات وارومتها للخزرجية **وقوله** الاخر هو القطامى نقريهم لهذميات نقد بها ما كان خاط عليهم كل زراد فايقاع القرى على المفعول الثانى وهو اللهذميات قرينة استعارته للايصال اليهم والاعمال فيهم و اللهذم من الاسنة القاطع فالمراد باللهذميات الطعنات المنسوبة الى اللهذم او الاسنة نفسها و الياء للمبالغة كاحمري **قوله** او الى المجرور اى الى الثالث المجرور بحسن المقابلة بينه وبين الثانى المنصوب نسبة البشارة الى العذاب قرينة استعارتها للانذار و تنزيل نسبة التضاد منزلة التناسب قصدا الى التهكم **قوله** او الى الجميع يعنى الفاعل والمفعول الاول و المفعول الثانى المنصوب والمجرور فان اسناد القرى الذى هو ترتيب الضيافة وتدبير امرها الى الرياح قرينة استعارته للايصال وكذا ايقاعه على الرياض والالتقاط فان الالتقاط ثانى مفعولى نقرى واما المجرور اعنى الاجفان فمتعلق تسرى وحقيقته السير بالليل فاسناده الى النوم و كذا تعلقه بالاجفان قرينة فى استعارة فعل واحد كما هو الظاهر فظهر لئن ليس المراد ان الجميع يكون قرينة من اعتباره وقيل المراد بالجميع الاكثر وهو الفاعل و المفعول الاول و الثانى المنصوب والحزن الارض السهلة و زهره حال من الرياض اسم فاعل من ازهر الروض صار ذا زهر ولم يعرض لقرينة استعارة الحرف لانها غير مضبوطة **قوله** فى هذا الفصل اشارة الى خلاف الاستعارة التبعية **قوله** ولو انهم جعلوا اشارة الى انه يجوز ان ينفى الاستعارة بالكلية ويجعل الاستعارة كلها اصلية لكونه اقرب الى الضبط لما فيه من تقليل الاقسام وذلك بان يجعل ما جعلوه قرينة الاستعارة التبعية استعارة مكنية اصلية وما جعلوه استعارة تبعية قرينة للاستعارة المكنية و ان ذلك فى الفاعل والمفعول الاول والثانى المنصوب على وجه يرشد الى البيان فى المجرور ايضا بان يجعل العذاب الاليم استعارة بالكناية عن الثواب و النعيم الدائم على طريق التهكم بقرينة نسبة التبشير اليه و لا يخفى ان هذا فى الحرف اخفى فهو بالبيان احرى وبيانه فى قوله تع ليكون لهم عدوا ان يجعل العداوة استعارة بالكناية عن العلة الغائية للالتقاط على ما هو طريقه من ذكر المشبه و ارادة المشبه به ادعاء ويجعل نسبة لام التعليل اليه قرينة

استعمل ... العطور والفصول ... الجميع بكون ... (margin)

وفي قوله تع لَاُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ لن يجعل الجذوع استعاره بالكنايه عن الظروف والامكنه واستعمال في قرينه على ذلك ويجعل اراده المغوي استعاره بالكنايه عن الرجى ولسبب لعل الله قرينه وكذا الوداده استعاره عن كثرته تهكما وذكرت قرينه وعلى هذا القياس وراعتراضات صاحب الايضاح بانه ان قدر الاستعاره التي يجعلها بعينه مثل نطقت في نطقت الحال وتعرى في تعرى الوباح وسل في سل النحل من قبيل الحقيقه لم يكن تحسليه لتصريحه في غير موضع بانها مجاز مستعمل في غير الموضوع له وانتما عباره عن ذكر المشبه به وارادة المشبه الا ان المشبه فيه وهي محض لا تحقق له حسا ولا عقلا واذا لم يكن تحسليه بل حقيقه لزم وجود الاستعاره بالكنايه بدون التحسليه للقطع في التصريح بان الحال والرياح والنحل استعاره بالكنايه ولا تخييل وهذا باطل بالاتفاق وان قدرها مجازا ولا شبهه في ان علاقته المشابهه لما ذكر من انها عباره عن ان توحد صوره وهميه محضه فتسمى بصوره محققه حسا او عقلا فتستعار لها اللفظ الدال على الصوره المحققه واذا كان استعا كانت تبعيه ضروره ان الاستعاره في الفعل لا تكون الا تبعيه فتكون الاستعاره تنقسم الى الاصليه والتبعيه كما ذكره القوم ولا تكون التبعيه مردوده الى المكنيه والقول بانا نجعل نطقت مجازا عن ذلك بعلاقة الملازمه لا المشابهه ولو سلم فليس بلازم في كل مجاز علاقته المشابهه ان يكون استعاره بل اذا كان مع قصد المبالغه في التشبيه كلام خال عن التحصيل وسواء قدر حقيقه او مجازا مرسلا فاللازم وهو وجود المكنيه بدون التخييليه بحاله واجيب بانه ان اريد بالاتفاق على عدم المكنيه بدون اتفاق غير السكاكي فلا يضره فلا يضره لانه بصدد المخالفه على انه ذكر صاحب الكشاف ان النقض في ينقضون عهد الله مستعار لبطال العهد وفي العهد استعاره مكنيه وتشبيه بالحبل وان اريد تعريف السكاكي ايضا فباطل قطعا لتصريحه بان قرينه الاستعاره بالكنايه قد تكون امرا محققا كالانبات في انبت الربيع والهزم في هزم الامير الجند ونحو ذلك وقد تكون وهميا كنطقت في نطقت الحال فيكون المكنيه بدون التحسليه وكذا العكس كما في اظفار المنيه الشبيهه بالسبع ولسان الحال الشبيه بالمتكلم وتمام الحكم التشبيه بالانابه وبعدله لا لزوم بين المكنيه والتحسليه قطعا وما ذكر من ان المكنيه لا تنفك عن التخييليه انما هو كلام السلف ويمكن تقرير الاعتراض بوجه لا يندفع بهذا الجواب وهو ان المصنف صرح في اخر بحث المجاز العقلي عند ضبط ما اختاره من رد المجاز العقلي والاستعاره التبعيه الى الاستعاره بالكنايه ان نطقت في نطقت الحال امر وهمي فيكون استعاره في الفعل وهي تبعيه لا محاله وقد جاب

بانه ليس معنى جعل الاستعاره من التبعيه من قسم الاستعاره المكنيه ان لا يكون استعاره تبعيه اصلا بل ان يجعل تابعا من توابع الاستعاره بالكنايه وقرينه لها دايما لا ان يجعل تاره تابعا كما في الترشيح مثل انشبت المنيه اظفارها وتاره مستقله كما في نطقت الحال فان الاول اقرب الى الضبط وهذا ضبط ظاهر لمن له نظر في الكتاب فانه جعل قسم الاستعاره التبعيه من قسم الاستعاره بالكنايه صرح في ان يجعل من افراد ذلك القسم لا قسما على حده ولذا قال ولو انهم قلبوا فجعلوا كذا وكذا وهل له معنى سوى ان يجعل ما كان استعاره قرينه وما كان قرينه استعاره فلو كانت نطقت وتعرى ونحو ذلك استعاره كما كانت لم يكن من القلب في شي وايضا حين حاول ضبط اقسام المجاز على رايه اسقط الاستعاره التبعيه عن درجة الاعتبار فلم يبق الاشكال عليه سوى انه جعل نطقت في هذا الضبط امرا وهميا وهو قول بالاستعاره في الفعل واما جعل ابلعي في قوله تعالى يا ارض ابلعي ماءك استعاره لغور الماء في الارض والماء استعاره بالكنايه للغذا فيحتمل ان يكون على راي الاصحاب وفي هذا المقام زياده كلام يطلب من شرح التلخيص قوله ولا يرد على الحكايه كانه يشير الى ان التعريف الاول ليس بجامع لخروج الاستعاره بالكنايه للقطع بان المنيه في اظفار المنيه مستعمله في نفس الموضوع له لا في غيره واجيب بانه لا يرد على السلف لان الاستعاره بالكنايه عندهم هو لفظ السبع المذكور بطريق الكنايه دون التصريح لا لفظ المنيه وانما يرد على المصنف حيث يصرح بان المشبه في اظفار المنيه والماء في ابلعي ماءك واللهذميات في قولهم لهذميات ونحو ذلك استعاره بالكنايه وقد سبق الكلام فيه والجواب بان المراد بالمشبه في اظفار المنيه الموت الذي جعل من افراد السبع ادعاء ولا يسلم انه من افراد الموضوع له بالوضع التحقيقي لا ينافي كونه من افراد السبع ادعاء ونفس ما وضع له لفظ السبع بالوضع الادعائي التاويلي ليخرج بذلك عن كونه نفس الموضوع له لغه فيخرج لفظ المشبه عن كونه انواع المجاز المرسل فان لفظ اليد مثلا مستعمل في غير الموضوع على جهة النقل عن الموضوع لاجل الانابه اي جعله نائبا عن الموضوع له وقائما مقامه فليس بشي لان معنى الانابه جعله من افراد الموضوع له بالتاويل وعلى قصد المبالغه في التشبيه في التشبيه ولا كذلك شي من المجازات المرسله والظاهر ان مراد المصنف خلو التعريف الاول عن تقييد الوضع بالتحقيق والغير بالنسبه الى حيف نوع الحقيقه وعن قيد القرينه المانعه عن اراده الموضوع له احترازا عن

قال اوضح اللفظ لم يوضع لذلك لما هو من افراد زوال الكسوف مكان وسواطه فان كون الموت عين المه التحدي ورد امر افراد الموضوع له

سمعا في الموضع له الا بمعنى وانما الاعتراض بان ذلك علم لوجه بعض ح

الكناية وصدق التعريف الثاني على بعض اقسام التشبيه مثل زيد اسد
ولقيت به اسدا ولقيني منه اسد ونحو ذلك وعدم صدق تعريف الاستعارة
التخييلية جعل الشي للشي للمبالغة في التشبيه على ما لا يكون تابعا للاستعارة بالكناية
كما في الملام اذ لم يشبه الملام بشي له ماء وكقولك اظفار المنية الشبيهة
بالسبع اذ لا مبالغة وعدم الاشعار بالاستعمال في غير الموضوع له على ما هو
راي المصنف من اعتبار الصورة الوهمية واما انه يشمل الكناية وانه يوجب
كون الاستعارة صفة المستعمل وان المتخيل كاظفار المنية ولسان الحال
ليس شي ليصدق جعل الشي للشي فليس بشي قوله القسم الرابع والثامن
جمعهما لفرط تشاكلهما ورجوعهما الى اصل واحد وفي لفظ التعقيب اشارة الى ان
اعتبار التجريد والترشيح يكون بعد تمام الاستعارة حتى لا تعد القرينة ترشيحا مع
كونها من خواص المشبه به ولهذا تجعل نحو عندي اسد خلوا عن التجريد والترشيح
وكذا في الحمام اسد ودارت اسد يرمي ويد لا يبكي وكان المختار روايه ودرايه شاكر
بالسين المعجمة وجاورت بالحاء المهملة لتكون قرينة وذكر الصفات تجريدا او ترشيحا
وان جاز ان يفسر القرينة حاله لا مقاليه يصح ساورت بالسين المهملة وجاورت بالجيم
شاكي السلاح من شاك الرجل يشاك اذا ظهرت شوكته وهي شدة البأس وحدة
السلاح والاصل شايك وقد يقلب فيقال هو شاكي السلاح كالقاضي وقد يحذف
فيقال هو شاك السلاح بضم الكاف صقيل العضب اي مصقول السيف القاطع
ما اكثر علومه لم يجعل صفة فيقلى بتقدير القول ولم يجعل تفريع كلام فلا كلام في
ساورت بالسين المهملة واثبت العصر الكسر اللبد بالكسر لبدة الاسد بالضم وهي كاهله
والشعر المتراكم بين كتفيه وفي المثل اسمع من لبد الاسد والبراثن من السباع
والطير بمنزلة الانامل والمخلب ظفر البرثن والزئير صوت الاسد في صدره
وزخر الوادي امتد جدا وارتفع بتلاطم الامواج بضرب بعضها ببعض غاض
الما قل ونضب اي غار في الارض فاض الما فيضا كثر حتى سال وقوله اذا عمت
اي الاستعارة لذلك اي لصفات او تفريع كلام والتذكير باعتبار كونه اشارة
الى احد الامرين كتذكير الوصف في قوله لصفات او تفريع كلام سلام ولا ارى
حاجة الى جمع الصفات ولذا قال بل الوصف المعنوي الاوصاف المعنوية كيف
كان سوا كان نحويه او حالا او فعلا مسندا اليه او موقعا عليه او غير ذلك كما تثبت
في استعارة المنية اظفارها وتفريع الكلام مثل قوله فما ربحت تجارتهم ترشيحا
لاستعارة الاشترا للاستبدال في قوله تعالى اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى
وبما يحسن له لمن الترشيح سوا كان صفة او تفريع كلام فهو على حقيقته
لا بناء على المشبه حتى كان المستعار للشجاع اسد هصور وانى للبراثن والعالم

بحر زاخر متلاطم الامواج وللاستبدال اشترا متفرع عليه الربح والتجارة
او عدمهما فلا تعتبر فيه الربح تشبيه او استعارة ولا يلزم ان يكون اشترا
استعارة تبعية على ما وهم قال صاحب الكشاف في قوله تع واعتصموا بحبل الله
انه يجوز ان يكون الحبل استعارة لعهده والاعتصام استعارة للوثوق بالعهد
او هو ترشيح لاستعارة العهد بما يناسبه ولصاحب الايضاح ههنا اعتراض
حاصله المطالبة بالفرق بين التخييلية والترشيح حيث اعتبر المصنف في التخييلية
اختراع صورة وهمية تعتبر تشبيهها بالصورة المحققة ويكون اطلاق اللفظ
عليه استعارة تصريحية تخييلية ولم يعتبر ذلك في الترشيح مع ان في كل منهما
اثبات بعض ما يخص المشبه به للمشبه فكما اثبت للمنية التي هي المشبه ما يخص السبع
الذي هو المشبه به من الاظفار كذلك اثبت لاختيار الضلالة على الهدى الذي
هو المشبه ما يخص المشبه به الذي هو الاشترا الحقيقي من الربح والتجارة فكما اعتبر هنالك
صورة وهمية شبيهة بالاظفار فليعتبر ههنا ايضا معنى وهمي شبيه بالتجارة واخر
شبيه بالربح ليكون استعمال التجارة والربح فيهما استعارتين تخييليتين اذ لا فرق
بينهما الا بان التعبير عن المشبه الذي اثبت له ما يخص المشبه به كالمنية مثلا
في التخييلية بلفظ الموضوع له كلفظ المنية وفي الترشيح بغير لفظه كلفظ الاشترا
المعبر به عن الاختيار والاستبدال الذي هو المشبه مع ان لفظ الاشترا ليس
بموضوع له وهذا الفرق لا يقتضي وجوب اعتبار المعنى المتوهم في التخييلية وعدم اعتباره
في الترشيح والجواب ما اشرنا اليه من ان الامر الذي يخص المشبه به لما قرب
في التخييلية بالمشبه كالمنية مثلا جعلناه عبارة عن امر متوهم يمكن اثباته للمشبه
به هو هذا المعنى بخواصه ولوازمه حتى ان المشبه به في قولك في الحمام اسد يفترس
اقرانه هو الاسد الموصوف بالافتراس الحقيقي ولم يلزم كون الترشيح داخلا في
الاستعارة غير زائد عليها للفرق الظاهر بين المقيد والمجموع ويشبه ان
يكون قولهم مبنى الترشيح على تناسي التشبيه وصرف النفس عن توهمه اشارة الى
هذا المعنى قوله ان بني معروف المفعول وبناك نصب على المصدر
قوله ويصعد حتى لظن بلام الابتداء الداخل على الماضي ويروى حتى يظن بلفظ
المضارع استعار الصعود لعلو القدر والارتقاء في مدارج الكمال
ثم بنى عليه على طريق الترشيح ما بنى على الصعود الى المكان العالي
كالسما وخص هذا الظن بالجهول لان الذي يخفى عليه انه لا حاجة له في
السماء لما ان الله سبحانه قد اغناه عما سواه وليت شعري ما دعا
المصنف بالاستعارة التبعية في يصعد وكل استعارة تبعية يكون قرينتها عقلية

المذاكر

وفي الترشيح ... لم يحتج الى ذكر ... [illegible]

وكيف يجعلها قرينة على استعارة مكنية **قوله** سنو بخت جماعة من
الاشراف كانوا ببغداد لهم شعر حسن ومهارة في علم النجوم علما نصب على
المصدر من اعلم او على التمييز لم نأتهم بحساب اي بحساب الهندسة وطريق الرصد
وما يستعمله المستخرجون من اعمال التخت والتراب بل جاءهم لمشاهدة السماء
وما فيها من المكيات والكيفيات والاوضاع والحركات واعداد الافلاك والنجوم
وخواصها سموا نصب على التمييز او على الحال بتقدير الفعل والبناء في بترق اي نصعد
متعلق بالسموط والمكرمات الصعاب التي لا يتيسر لاحد ان يحصلها فضلا ان يتجاوزها
وقوله مبلغ بكره فال اي السما موضع بلوغ وتأنيث الضمير في يبلغها باعتبار
المعنى وهو خبر كان واللام للتأكيد ولكم الاسباب اشارة الى المكرمات **قوله**
لا عدمتكم دعا اي لا افقدكم ولا رايت من يقوم مقامكم بعدكم واحتمل اي كذب واخطأ
وكلمة ما يهاون بمن سواهم واسم ليس ضمير يعود الى عالم والمعنى ليس علمه بطريق
القياس والحساب بل بالترقي والعلو في السما والمشاهدة لاحوال النجوم والافلاك
بسبب اعلا مجدكم وشرفكم اياكم في السماء ولهذا العلو ما هو مجهول لغيركم
اذ ليس القياس والظن كالمشاهدة ولا الخبر كالمعاينة وقوله بما بهتم استيناف
لبيان كيفيته ترقيهم مندرجين من الادنى الى الاعلى ومتفحصين عن احوال كل
كوكب الاعلى فالاعلى منتهين الى اعلى السبعة السيارة الذي هو زحل اذ ليس لعلم
النجوم كثير تعلق بما سوا هذا من الكواكب اعني الثوابت والفاء في فعلا للعطف
على رقى لان الترقي يحصل في ابتدا الامر ثم يكون بعده العلو **قوله** ويلزم
منصوب معطوف على يهي من الزمته الشيء اي جعلته لازما له انت ان يلزم المستعار
له اي يحصل لازما له ما يلزم المستعار منه من التعجب او غير التعجب من الامور
التي لا يليق الا بالمستعار منه ولولا صرف النفس عن التشبيه وجعل المستعار له
نفس المستعار منه لم يصح ذلك بقوله مما لا يليق بشأن لغير التعجب او التعجب
وغير التعجب جميعا وجعله صلة التعجب غلط فالتعجب في البيت الاول وغير التعجب في
الثلاثة الباقية ففي الاول النهي عن التعجب وفي الثاني عدم الزوال عن الفلك
وانما ذلك في شمس السماء لا في الحبيبة الشبيهة بها وفي الثالث عدم المشي نحوه
وانما ذلك للبدر الحقيقي واما الشبيه به فكثيرا ما يمشي نحو الاحبة بقوله
او ما ترى اي انكر ما ذكرنا ولا ترى هولاء الشعراء كيف تركوا التشبيه غير ملتفت
اليه وكيف بنوا احدث كمن النفس والبحر للمحبوب على طريق العارية دون الحقيقة
وقوله كيف بنوا انا مفعولي ترى وهما فعلوا من جهة المعنى متعلق بنوا فلا
بد من تأويل وقوله ولا طيف خيال عطف على الضمير المنصوب اي ما راوا ه
الاستعارة ولا طائف خيال هي الاستعارة بل ما راوا الكون المستعار له حقيقة

الشمس والقمر للمحبوب

المستعار منه **قوله** واذا كانوا زيادة تأكيد وتقرير لما سبق
وان الة استعداد للبناء على المستعار منه وضمير كانوا ليس لهولاء بل لهم
ولغيرهم من البلغاء واراد بالاصل المشبه وبالفرع المشبه به نظرا الى الغرض
من التشبيه وان كان الامر بالعكس نظرا الى وجه التشبيه والقول بان
المراد بالاصل التشبيه وبالفرع الاستعارة ظاهر الفساد اذ لا معنى لقولنا
مع التشبيه والاعتراف بالتشبيه ولا بناء في لا يبنون على الاستعارة بل على
انكارها وتناسيها والذهاب الى انه ليس هاهنا الا المشبه به ويقولوا عطف
على لا يبنوا اي يسوغون ان يقولوا والفاء في قولهم جواب اذا كانوا وهم مبتدا
خبره اقرب والى يسوغ متعلق به والمعنى انه لا خفاء في ان الاول هو البناء
على الاصل دون الفرع فاذا كانوا مع الاعتراف بالاصل كما في التشبيه يجوزون
ان لا يبنوا الا على الفرع مع انكاره كما في الاستعارة كانوا اقرب الى ان
يجوزوا ان لا يبنوا الا على الفرع اذ الاصل ح ومبنى الكلام على ان مثل
هي الشمس وانا شمس من باب التشبيه لا الاستعارة وهذا يشكل بقوله
طلع البدر للقطع بانه استعارة لا يقال هو وان كان استعارة لكن قوله
يا سيدي وقال لي لا احب تعبير رسمي اعتراف بالمشبه اعني الانسان الشبيه
بالبدر لانا نقول فاين التشبيه لتصح قوله مع التشبيه والاعتراف بالاصل
وما يختص سوى ان يقال انه مقيد بذكر انه قال لا احب تعبيري رسمي فافهم
بدر ووسم البدر ان يطلع ليلا كما ترى في قوله فان يعو الانام **قوله** ان
صادفتها اي الاستعارة تلك الشروط حسنت الاستعارة وان لم يصادفها
عريت عن الحسن وربما اكتسبت الاستعارة التصريحية المكنية بسبب فواتها
قبحا وخص رعاية جهات حسن التشبيه بالاستعارة التصريحية والمكنية
دون التخييلية لانها وان كانت عند المصنف مبنية على التشبيه كالتصريحية
والمكنية لكنها في غالب الاستعمال لا يحسن الا تابعة للمكنية مهما حال التشبيه فيها
اعني اختراع الصورة الوهمية على التشبيه المعتبر في المكنية من غير ان يلتفت الى
حسن تشبيهها واعتبارها في نفسه كما سنذكره وقوله وان لا تشمها عطف
على رعاية وضمير الفاعل للمخاطب والمفعول للاستعارة ورائحة ثاني
مفعولي تشم وكذلك اي ولان من الشروط عدم اشمام رائحة التشبيه لفظا
يجب في الاستعارة بالكناية بالتصريح اي بطريق التصريح باسم المشبه به كما يقال الاستعارة
بالكناية ان يكون الشبه اي المشابهة او وجه الشبه واضحا في نفسه او معروفا فيما بين
الناس وانما خص الاستعارة التصريحية لان في المكنية تصريحا باسم المشبه فلما يصير
خفيا وجه الشبه بعيد والالغاز والتعمية مصدر عميت معنى البيت اخفيته

المعتبر

ومنه المعمى والالغاز مصدر الغز في كلامه اذا عمى مراده ومنه اللغز والجمع الغاز مثل رطب وارطاب ففي التعمية اضافة الى المعنى وفي الالغاز الى الكلام وقوله والا اي وان لم يكن السبب جليا او معروفا خرجت الاستعارة الى التعمية ان دوعي عدم اشمام رائحة التشبيه وعرست عن الحسن ان لم تراع بان يشم رائحة التشبيه وانما اعتبر اشمام الرائحة لانه لو دل على ذلك بان يقرن المشبه به بالمشبه كما في قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر وبذكر ما يشعر بالبيان كما في الخيط الاسود فان بيان الابيض بالفجر يشعر ببيان الاسود بسواد آخر الليل او بان يذكر وجه الشبه كما في قول المعري والاحت من بروج البدر بعدا بدور وما بروجها الكتان اي من قصور مثل بروج البدر في البعد عن اعين الناس لعلوها او نحو ذلك خرجت عن الاستعارة بالكلية ودخلت في باب التشبيه **قوله** كما اذا قلت او رد المثالين من الاستعارة التخييلية وكان الاولى ذكر مثال عن المفردة كما اذا قيل في الحمام اسد واريد انسان اجر وقوله رايت عودا اشارة الى قول الشاعر وان من ادبته في الصبى كالعود يسقى الماء في غرسه ورايت بلا اشارة الى قول عليه الناس كابل مائة لا تجد فيها الى الخبار فيهم قليل والمراد ما اذا قلت ذلك مع قرينة مثل في الحمام والا فلا تكون الا حقيقة وفي الفائق يجدون الناس كالابل المائة ليست فيها راحلة الراحلة البعير الذي يرحله الرجل جملا كان او ناقة يريد ان المرضي المنتخب في عزة وجوده كالنجيبة التي لا توجد في كثير من الابل والكاف مفعول بان لتجدون وليست مع الاسم والحرف موقع الحال او جملة مستانفة **قوله** ثم اذا انضم اليها اي الى الحسيلية المشاكلة وهي ان يذكر الشي بلفظ غيره لوقوعه في صحبته كما في قول الشاعر قالوا اقترح شيئا نجد لك طبخه قلت اطبخوا لي جبة وقميصا وبيان ان الاستعارة التخييلية التابعة للمكنية مع انضمام المشاكلة في قوله تعالى يد الله فوق ايديهم ان اسم الله استعارة بالكناية تشبيها له بمبايع من الناس الذين يبايعون بالايدي واليد استعارة تخييلية للصورة الوهمية الشبيهة باليد وذكر اليد في حق الله تعالى لكونها مع ذكرها في حق الناس مشاكلة وما يقال من امتناع جريان الاستعارة في اسم الله فانما هو في الاستعارة التصريحية بان يطلق الاسم على غيره تشبيها به واما في المكنية بان لا يطلق الاسم الا عليه لكن على قصد كونه كالمبايع فلا امتناع لقوله ان الذين وقول المصنف كما في قوله تعالى يد الله فوق ايديهم من غير تعرض لقوله ان الذين يبايعونك انما يبايعون الله يدل على ما ذكرنا ومن تحقيق الكلام ما يقال ان يلزم من المشاكلة اي ازدواج اللفظ في يبايعونك انما يبايعون لانه يكون هو سبحانه هو مبايعا

واذ لابد للمبايع من يد فيتوهم له سبحانه شي كاليد وهو القدرة فيطلق عليها اسم اليد وهذه الاستعارة منضمة الى المشاكلة بل المشاكلة الى الاستعارة لان الانضمام يكون من الجانبين او يقال ان المبايعة المنسوبة الى الله تعالى استعارة تحقيقية تابعة تنزيلا له منزلة من يبايع ثم اثبت له اليد على سبيل التخييل ترشيحا لعمل يد الله فقد انضم اليها المشاكلة **قوله** ولذلك اي ولان التخييلية لا تحسن الحسن البليغ حال كونها غير تابعة للمكنية استهجنت الاستعارة التخييلية في قول ابي تمام حبيب بن اوس الطائي لا تسقني ماء الملام فانني صب قد استعذبت ماء بكائي فان ماء الملام استعارة تخييلية حيث اريد به شي مكروه يشبه الماء المر وقد انضمت اليها المشاكلة والازدواج بماء البكاء لكن ليس الملام شبيها شيئا له ماء ليتخيل له صورة وهمية كالماء فان قيل لم يرد ان مجرد ذلك اوجب الاستهجان بل ان ماء الملام لم يقع من ذلك القليل الذي ربما يستحسن ان وقع الاستعمال عليه كلسان الحال الشبيه بالناطق واظفار المنية الشبيهة بالسبع وبالجملة لا يظهر للملام شبه بشي مائع مستكره كالعلقم او كحوض ذي ماء اجن او كظرف فيه شراب مكروه ليتخيل له صورة وهمية يستعار لها الماء ويرشح بذكر السقي وهذا بخلاف خفض جناح الذل فان الطائر اذا وهن او تعب يسقط جناحه ويخفضه والقى نفسه على الارض هكذا الانسان اذا خضع واستكان طاطا من راسه وخفض من يديه فحسن من ذلك اثبات الجناح للذل **قوله** ولما ان التشبيه اشارة الى انقسام مطلق الاستعارة باعتبار حسية المستعار له والمستعار منه والجامع وعقليتها وكانت الاقسام في التشبيه ستة واهمل ههنا ما يكون الطرفان حسيين والجامع مختلفا بعضه حسي وبعضه عقلي كتشبيه الانسان بالشمس في حسن الطلعة ونباهة الشان لقلة وقوعه في الاستعمال وعدم ظهوره في الاعتبار في حق الاستعارة **قوله** فمن النوع الاول يعني استعارة محسوس لمحسوس بوجه حسي قوله تعالى واشتعل الراس شيبا فانه استعير النار للشيب بطريق الكناية حيث اثبت له الاشتعال الذي هو من خواص النار فهي استعارة مكنية حاصلة عن التخييلية لان الاشتعال مستعار لانتشار الشيب وفشوه في شعر الراس بسرعة وهو امر محقق محسوس ولزم اليه تعذر تلافيه معقول وليس ما كانت تكون استعارة تصريحية تحقيقية وفعت قرينة للاستعارة بالكناية اعني ذكر الشيب المشبه بسواط النار في الانارة والبياض وارادة النار ادعاء لا يقال الاستعمال انما اسند الى الراس فينبغي ان يكون هو المستعار له لانا نقول قد سبق ان التمييز فاعل في المعنى وقد سبق تقرير الكلام فيه ومثال الاستعارة التصريحية من هذا النوع قوله تعالى فاخرج لهم عجلا جسدا استعير ولد البقرة للحيوان الذي خلقه الله تعالى من حلي القبط بجامع الشكل ومن الثاني

استعارة محسوس لمحسوس بوجه عقلي قوله تع وارسلنا عليهم الريح العقيم شبه
الريح التي لم تتضمن فايدة و انشاء مطر او القاح شجر بالرجل الذي لا يولد له ذكر
المشبه واراد المشبه به ادعاء فتكون استعارة بالكناية والجامع عدم ظهور النتيجة
والاثر وهو عقلي والقرينة اثبات العقم ويشبه ان يكون استعارة تحقيقية لا تخييلية
لكن الكلام فيما نحن فيه لان المستعار منه ما في المراة من الصفة التي تمنع الحبل والمستعار
له ما في الريح من الصفة التي تمنع انشاء مطر او القاح شجر وهما عقليان قوله
وكذلك اي مثل قوله تع وارسلنا عليهم الريح العقيم قوله تع وآية لهم الليل نسلخ
منه النهار في كونه من قبيل استعارة محسوس لمحسوس بوجه عقلي وتقريره انه شبه
ظهور النهار من ظلمة الليل بظهور المسلوخ كالشاة مثلا من جلده بجامع ترتب امر
على امر وحصوله عقيبه ثم اطلق لفظ السلخ على المشبه كما هو طريق الاستعارة
التبعية التصريحية وما يتوهم من انه استعارة بالكناية بناء على ان المذكور ظهور
النهار وهو مشبه والمتروك ظهور المسلوخ وهو مشبه به ففساده ظاهر لان
مدلول السلخ ظهور المسلوخ لا ظهور النهار نعم لو قيل شبه النهار المتميز عن الليل
بالشاة المسلوخ من الجلد ثم ذكر المشبه واريد المشبه به ادعاء بقرينة نسبة السلخ لكانت
استعارة بالكناية والسلخ استعارة تخييلية ان اريد به معنى وهمي هو للنهار شبيه بسلخ
الشاة وتحقيقية ان اريد به مجرد الاظهار والاخراج لكن ليس هذا من تقرير
المصنف في شيء واعترض بانه لو اريد ظهور النهار لكان المناسب فاذا هم مبصرون
دون مظلمون لان الواقع عقيب ظهور النهار هو الابصار دون الاظلام فالوجه ما ذكره
القوم انه استعير سلخ جلد الشاة اي كشطه لازالة الضوء وكشفه من مكان الليل
وملقى ظله وتحقيقه ان الظلمة هي الاصل والنور داخل عليها طار يسترها
بضوئه واذا غربت الشمس سلخ النهار من الليل اي كشط كما يكشف عن الشيء الشيء
الطاري عليه الساتر له فجعل ظهور الظلمة بعد ذهاب ضوء النهار كظهور
المسلوخ بعد سلخ اهابه عنه واجيب بانه من باب القلب اي ظهور ظلمة الليل
من ضوء النهار او المراد بظهور النهار تميزه او انكشافه او زواله كما في قول
الحماسي وذلك عار يا ابن ريطة ظاهر اي زايل ذكره المرزوقي ففي الجملة يكون
عبارة عن انقضاء النهار وابتداء الليل والدخول في الظلام ولا وجه لجعل
مراده انقضاء الليل وابتداء النهار على ما هو ظاهر العبارة وقد اشار الى
ذلك ابو الشيخ عبد القاهر اخذا من قولهم سلخت الشاة من الاهاب اي اخرجته
لا من سلخت الاهاب عن الشاة بمعنى نزعته على ما ذهب اليه غيرهما ونصح
الفاء لانها موضوعة لما يعد في العادة فورا غير متراخ وهذا يختلف
باختلاف الامور والعادات فقد يطول الزمان والعادة في مثله عدم اعتبار

المهلكة

المهملة

المهلكة وقد يكون بالعكس كما في هذه الاية فان زمان النهار وان توسط بين
اخراج النهار من الليل وبين دخول الظلام لكن لعظم دخول الظلام بعد اضاءة النهار
وكونه مما ينبغي ان لا يحصل الا في اضعاف ذلك الزمان عد الزمان قريبا وجعل الليل
كانه يفاجيهم عقيب اخراج النهار من الليل بمفاجاة الظلام فانه بمنزلة دخول الليل
بخلاف قولك نزع ضوء الشمس من الهوا ففاجاه الظلام فانه بمنزلة قولك كسرت الكوز
ففاجاه الانكسار وبان الشيء انما يكون اية اذا اشتمل على نوع استغراب يفتقر الى
زيادة اعتبار وذلك في مفاجاة الظلام بعد ظهور النهار لا بعد انقضائه ولان ظهور النهار
لما استتبع ظهور المسلوخ الابيض من الجلد الساتر الذي ربما يكون اسود مظلما من
ظهور الليل وبان التحقيق وان كان يقتضي طريان الضوء على الظلام بمنزلة الساتر لكن
المتعارف المتبادر الى فهم العامة عكس ذلك حتى كانهم يعتقدون ويعدون من جملة
الضروريات ان الظلام يطرا على الضوء فيستره بمنزلة لباس له و ينكشف عنه فيظهر
وجعلنا الليل لباسا فقوله المستعار له ظهور كان الانسب اظهار النهار واظهار
المسلوخ وقوله والجامع ما يعقل من ترتب احدهما على الاخر قد يتوهم ان الضمير عايد
الى الطرفين وليس بمستقيم بل الى الامرين المذكورين في المستعار له وهما ظهور النهار
وظلمة الليل او في جانب المستعار منه وهما ظهور المسلوخ وكشط الجلد فالمعنى ترتب
احد الامرين اللذين هما ظهور النهار او المسلوخ وظلمة الليل او الجلدة قوله
وكذلك من النوع الثاني قوله فجعلناها اي الارض المزخرفة المزينة المذكورة في قوله تع حتى
اذا اخذت الارض زخرفها وازينت حصيدا اي محصودة من حصد الزرع قطعه كان لم
تغن بالامس اي كان لم تلبث بالزمان المتقدم القريب شبهت الارض المزخرفة
بالنبات الغض الطري الذي حصد واستاصل ثم افردت الارض بالذكر واريد النبات
الغض ادعاء بقرينة نسبة الاحصاد الذي هو من خواص النبات اليه فتكون استعارة
مكنية والحصيد تخييلية ترشيحية قوله وكذلك قوله تع فجعلناهم حصيدا
خامدين اي جعلنا اهل حضورا قرية باليمن حين قتلوا نبيهم فسلط الله تع عليهم بخت
نصر حتى قتلهم جميعا بمنزلة النبات المحصود والنار الخامدة في الهلاك
فههنا استعارتان بالكناية بلفظ واحد هو ضمير جعلناهم حيث شبه بالنبات
وبالنار وافرد بالذكر مرادا به المشبه بهما اعني النبات والنار ادعاء بقرينة
ان نسب اليه الحصاد الذي من خواص النبات والخمود الذي من خواص
النار واقتصر المصنف على البيان في الخمود لسبق بيان الحصاد في الاية المتقدمة
فان قلت الظاهر ان هذا من باب التشبيه مثل هم اسود وهم صم بكم عمي دون الاستعارة
قلت جمع الخامدين جمع العقلاء يابي التشبيه اذ ليس لنا قوم خامدون نعتبر تشبيههم

تلبث

آهل القرية بهم اذ الخمود من خواص النار بخلاف الصم فانه يحتمل قوله
كقولهم صم وكذا تعتبر حصيد بمعنى محصود بن على استواء والجمع في
فعيل بمعنى مفعول للملائم جامدين ثم تعتبر تشبيه هلاك القوم بقطع النبات
وخمود النار فيكون هنا استعارة تصريحية تبعية في الوصفين مستعار للموت بجامع
عدم ظهور الافعال والكل عقلي والقرينة كون الكلام كلام الموتى لا البعث على ما
قيل لانه لا يختص الموت لقال بعثه من نومه اي ايقظه وبعث الموتى حشرهم
وقد يعترض على جعل الجامع عدم ظهور الافعال بانه في الموت اقوى منه في
النوم فالاولى انه البعث الذي هو في النوم اظهر واشهر واقوى بحيث لا شبهة
فيه وبالجملة فالاستعارة تصريحية اصلية ان جعل مصدرا بمعنى المرقد
وتبعية ان جعل اسم مكان قوله وقدمنا الى ما عملوا اي احدنا في جزا اعمالهم
بعد الامهال والاستعارة تصريحية تبعية طرفاها والجامع كلها عقلية فان قيل
المجي من قبيل الحركة وهي حسية فان قلنا المستعار منه ليس مجرد المجي الذي هو الحركة
بل بعد كونه للسافر وبعد مدة ولهذا قد يذهب الى ان الاستعارة تمثيلية لا قدوم هناك
ولا ما يشبه القدوم بل مثلت حال هؤلاء واعمالهم التي عملوها في كفرهم من صلة رحم
واغاثة ملهوف وقرى ضيف ومن على اسير وغير ذلك من مكارمهم ومحاسنهم بحال قوم
خالفوا سلطانهم واستعصوا عليه فقدم الى اشيائهم وقصد فافسدها ومزقها
كل ممزق قوله سنفرغ لكم ايها الثقلان اي الانس سميا بذلك لثقلهما على الارض
احيا وامواتا او لرزانة رايهم وقدرهم او لانهم مثقلان بالتكليف شبه الشروع في
الجزا المجرد من غير شروع في فعل اخر بما يحمل انتهاء امر الدنيا وشؤون الخلق
بالفراغ الذي هو الخلاص عن المهمات الممتنع في حق الله تعالى لا يشغله شان عن
شان يجعل فراغا واخذ منه سنفرغ استعارة تبعية تصريحية كانه قيل سنجري
تجردي الجزاء الكم والايقاع بكم وفيه من التهديد ما لا يخفى فقوله الفراغ مبتدا
خبره وقع مستعارا وهو الخلاص اعتراض بينهما والله لا تشغله اعتراض
والله عن سلطانه اعراض اعراض وذلك اشارة الى مضمون وجه ما بالجامع
اي كون الفاعل بصفة لا يشغله الا امر واحد هو الجامع بين الفراغ والاخذ
في مجرد الجزاء وهو امر عقلي قوله تكاد تميز من الغيظ صفة جهنم اي تتقطع
وتتفرق غضبا عليهم جعلها لشدة اشتعالها بهم كالمغتاظة عليهم وكذا سمعوا لها
تغيظا وزفيرا شبه صوت غليانها بهم صوت المتغيظ وزفيره وهو صوت يسمع
من جوفه توهم للنار حالة شبيهة بالحالة التي يجدها الانسان من نفسه عند غليان دم
قلبه قصدا الى الانتقام فاستعير لها لفظ الغيظ والتغيظ استعارة تمثيلية وذلك

يبنى تشبيه النار بالانسان المغتاظ على شديد الامر على الغير وقصد ايصال
الضرر اليه وهي مكنية قوله سكت عن موسى الغضب استعارة تبعية
مبنية على تشبيه سكون الغضب عن قصد الانتقام بسكون اللسان عن الحركة
الى الكلام والجامع الامساك عن حالة مشتملة على نوع حركة الى ترك لها مشتمل
على نوع سكون ففي قوله والجامع هو الانسان الى اخره نوع تسامح حيث اعترض
الجامع جانب المستعار له فقط والاستعارة تبعية تصريحية لحقيقته قوله
ومن الرابع اي استعارة محسوس لمعقول استعارة القذف وهو حسي اذ معناه الرمي
بالجسم الصلب لايراد الحق على الباطل وهو عقلي واستعارة الدمغ وهو حسي اذ معناه
كسر الراس وشجه بحيث يصل الى الدماغ وسوغ غشاوه لاذهاب الباطل واعدامه
لما ان الدمغ في الغالب يؤدي الى زهوق الروح ففي الآية استعارتان تصريحيتان تبعيتان
ومعنى بل اضراب عن اتخاذ اللهو وتنزيه لذاته من اللعب اي بل من شاننا ان نغلب
الحق الذي من جملته الجد على الباطل الذي من عداده اللهو فيمحقه ويفنيه فاذا
هو زاهق اي هالك من الزهوق وهو ذهاب الروح وقوله تع مستهم البأساء استعارة
تبعية شبه اصابة البأساء ووصولها اليهم بالمساس الذي هو وصول جسم الى جسم
بحيث لا يكون بينهما فاصل وعبر عن المستعار له بمقاساة الشدة اخذا بالحاصل وكذا
ضربت عليهم الذلة بمعنى احيطت بهم احاطة الخيمة او القبة بمن ضربت عليه استعارة
تبعية تصريحية وكذا زلزلوا اي ازعجوا ازعاجا شديدا بما اصابهم من الشدائد وكذا
فاصدع بما تؤمر اي بالامر او بما تؤمر به اي فاجهر به يقال صدع بالحجة اذا تكلم بها او فافرق
الامر ابانة لا يخفى وافرق بين الحق والباطل وكذا اذا رايت الذين يخوضون في آياتنا
اي بالتكذيب والاستهزاء بها والطعن فيها فاعرض عنهم حتى يخوضوا في حديث غيره
وتذكير الضمير بالنظر الى معنى الآيات وهو القرآن واما في قوله تعالى الم تر انهم في كل واد
يهيمون فاستعارة الوادي اصلية واستعارة الهيمان تبعية وهو مصدر
هام على وجهه ذهب من العشق وغيره وذلك لان اكثر كلام الشعراء ضلالات
وخيالات لا حقيقة لها وجهالات لا رخصة فيها مثل التشبيب بالحرم وتمزيق
الاعراض وقدح الانساب والوعد الكاذب والافتخار الباطل ومدح من لا يستحق
واقتصر على التصريح بكون المستعار منه في الامثلة حسيا والمستعار له عقليا للعلم
بان الجامع عند كون الطرفين عقليا لا يكون الا عقليا وهذه الامثلة لما كانت اشارة
الى المجموع ذكر هذا الكلام اعني كون المستعار منه حسيا والمستعار له عقليا بالنسبة
الى البعض يكون للتاكيد ولما كانت اشارة الى استعارة الخوض والوادي والهيمان
زاد بكرار ولم يتعرض في شيء من الامثلة للجامع لظهوره قوله ومن الخامس اي استعارة
معقول لمحسوس استعارة الطغيان لكثرة الماء واستعارة العتو لكثرة الريح وشدتها

الاحيا لاظهار النبات والاشجار والثمار واستعاره الاشاره

واستعاره الاتيان ومعناه الاحياء ايضا لاظهار النبات ونحوه والكل
يعنه في الفعل سوي العتو فانها في الصفة واما جعل استعارة النبذ
وراء الظهر وهو حسي للتعرض للغفلة وهو عقلي من استعارة المعقول
للمحسوس فنهو ظاهر منه او من الاصحاب فقوله تع انا لما طغى الماء اي
جاوز حده المعتاد حملناكم اي اباءكم وانتم في اصلابهم في الجارية اي في
سفينة نوح الجارية على وجه الماء واصل الطغيان والعتو مجاوزة ذوي
العقول الحد ومعنى صرصر شديد الصوت او البرد ومعنى عاتية شديدة العصف
كانها عتت على خزنتها فلم يستطيعوا ضبطها او على عاد فلم يستطيعوا ردها
وقوله تع فنبذوه اي الميثاق وراء ظهورهم اي لم يراعوه ولم يلتفتوا اليه
وهذا معنى التعرض للغفلة وهذا كما يقال في نقيضه جعله نصب عينيه والقاه
بين عينيه وقوله فاحيينا به اي بذلك الماء المبارك المنزل من السماء المنبت
به الاشجار والثمار والزروع بلدة ميتا اي ارضا لا نماء فيها وتذكير الوصف بتاويل
البلد او المكان فهو عطف على نزلنا من السماء ماء مباركا اي كثير البركة والنفع
لكن تفسيره باظهار النبات والاشجار والثمار يكون معنى ابتنابه جنات
الاخره فيتكرر اللهم الا ان يقال ان اظهار النبات يكون بعد تحققه الذي هو
معنى الانبات **قوله** ولعل في البعض نظرا اما اجمالا ففي كل ما هو
من قبيل الاستعارة التبعية واما تفصيلا فلان جعل المستعار له في
نسلخ منه النهار ظهور النهار من ظلمة الليل قول عبد القاهر ولعل
المختار عنده انه ازالة ضوء النهار من ظلام الليل ولان قوله الم
تر انهم في كل واد يهيمون وقوله فنبذوه وراء ظهورهم بالتمثيل اشبه
ولئن يعتبر مجازا في مفرداته ولان الجمود بالحقيقة انعدام ضوء النهار
ولا يكون حسيا وان القدوم مجي مقصد يكون للمسافر من بعد وهو حركة
فيكون حسيا واظهار النبات عقلي لا حسي وانما الحسي هو النبات
قوله الفصل الرابع مبدء بقوله من فصول المجاز لبعد العهد
وطول الفصل كلامه صريح في ان الحكم هو الاعراب نفسه ولئن معنى رجوعه
الى حكم للكلمة هو ان يكون المجاز هو ذلك الحكم الذي هو الرفع في المثال
الاول والنصب في الثاني والجر في الثالث وعلى هذا القياس يكون
الرفع في سمع بالمعيدي والا فهذا اللاتي احضر الوغي والنصب قوله تع
لولا اخرتني الى اجل قريب فاصدق مجازا ولذا قال في حكم للكلمة دون
ان يقول للاسم وقد تجعل صفة للكلمة التي تعرب اعرابها للفظ القرية وربك
ومثل والتفسير يكون الكلمة منقولة عن حكم لها اصلي الى غيره بهذا

انسب كما قال فيما سبق المجاز اللغوي الراجع الى معنى الكلمة ان يكون الكلمة
كذا وكذا وعلى هذا فالمراد بقوله الرفع مجاز المرفوع وكذا النصب
والجر والحمل ما يكون لاجل حذف كلمة سمي مجازا بالنقصان وما يكون لاجل
اثباتها يسمى مجازا بالزيادة ومعنى الاستغناء الواضح هو ان يكون المعنى
بعد اثبات الكلمة مخالفا للمعنى قبل اثباتها مخالفة بالكلية فان معنى
ليس كمثله شي من زيادة الكاف نفي ان يماثله شي وبعدها نفي ان يماثل مماثله
شي بخلاف قولنا ليس زيد بمنطلق فان معناه بعد اثبات الباء هو معناها
قبل اثباتها لكن مع زيادة تاكيد وهي ليست مخالفة بالكلية وليس الاستغناء
عن الباء واصلا لان التاكيد غرض صحيح لا بد في افادته من لفظ يدل عليه فهو في
النفي مثل ان زيد قايم في الاثبات ثم على ظاهر عبارة الكتاب مناقشات مثل
انه يصدق على المجاز الراجع الى معنى الكلمة انها نقلت عن حكم لها اصلي هو
الاستعمال في الموضوع له وعلى اليوم مثل سرت يوم الجمعة انها كلمة اكتسبت
حركة الفتحة لاجل حذف كلمة لا بد من معناها وهي كلمة في وانها لا تتناول
المجاز بالحذف او الاثبات فيما يكون الاعراب بالحروف دون الحركة لكن المقصود
واضح فقوله عند السلف لا بد ولا محالة حال من المبتدا اعني هو او متعلق
بما يفيده الحكم بين المبتداء والخبر من معنى الاثبات وقوله الاصل وجاء امر
ربك لظهور استحالة المجي على الله تع لانه حركة من مكان غايب الى مكان حاضر وقوله
الاصل واسال اهل القرية لظهور ان ليس المسوول هو الارض والجدران ولئن
احتمل ان يخلق الله تع فيها القدرة والارادة والتكلم وما يقال انه لا مجاز لان
القرية مجتمع الناس من قرأت الماء جمعته لبنها في ضرعها غلط في المعنى لان مجتمع
الناس غير الناس وفي الاشتقاق لان قرية لام قرات والقرآن
همزة وقال الشيخ عبد القاهر ان الحكم بالحذف ههنا لامر يرجع الى غرض المتكلم
حتى لو كان كلام رجل مر بقرية قد خربت وباد اهلها يقول لصاحبه واعظا
ومعتبرا سل القرية عن اهلها ماذا صنعوا كما يقال سل الارض من شق انهارك
وغرس اشجارك لم يكن من الحذف في شي كما يقال فالاصل ليس مثله شي لظهور
ان الغرض نفي ان يماثله شي وقد يقال انه يجوز ان يكون نفيا للشي بنفي لازمه فانك
اذا نفيت ان يكون لمثل الله مثل لزم نفي مثله اذ لو كان له مثل لكان هو مثل
مثله اذا التقدير انه موجود او يكون نفيا للمثل على طريق الكناية قصدا الى
المبالغة لانه اذا نفي المثل عمن يماثله وعمن يكون على اخص اوصافه كان نفيا
عنه كما في مثلك لا يبخل قصدا الى نفي البخل عن ذاته فلا فرق بين قولك ليس
كالله شي وقولك ليس كمثله شي الا ما يعطيه الكناية من فايدتها ولا يقصد الى مثل

هذا الكلام اي مثل له بل يستعمل فيمن له مثل ومن لا مثل له كما يقال يداه مبسوطتان
يعني انه جواد من غير تصور يد ولا بسط لها وقولك بحسبك ان تفعل كذا بمعنى
حسبك من غير فرق فالباء زيادة محضة غير الاسم من الرفع الى الجر وكذا كفى بالله
بمعنى كفى الله **قوله** ومن في هذا النوع لا ارى له ههنا رأيا يعتد
به ولا عهده يكون على السلف لا عليه لانه لو اراد النزاع في اطلاق اسم المجاز
على هذا النوع فلا وجه له لانه شايع ذايع سواء كان المجاز او الاشتراك ولئن
اراد انه ليس من اقسام المجاز المقابل للحقيقة المفسر بالكلمة المستعملة في غير الموضوع
له فالسلف ايضا لم يجعلوه كذلك ولم يجعلوا الحد شاملا له لان الاستعمال في
غير الموضوع له معتبر في تعريفه عندهم ايضا على اختلاف عباراتهم كقولهم كل كلمة اريد
بها غير ما وضعت له في وضع واضع لملاحظة بين الثاني والاول واما تقسيمهم
المجاز في هذا النوع والى غيره فكتقسيم المجاز الى اللغوي والعقلي يعني ما يطلق
عليه اسم المجاز كما يقال المستثنى منه متصل ومنقطع وما نقل من تفسير هذا
النوع من المجاز باللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة بعد نقصان منه او زيادة
لغير المعنى والاعراب الى ما خالفه بالكلية فلا ارى له وجه صحة اذ ليس ههنا
استعمال في غير الموضوع له **قوله الفصل الخامس** في المجاز العقلي
هو الكلام الذي افيد به خلاف ما ثبت عند المتكلم واستقر في اعتقاده من الحكم
في ذلك الكلام لنوع تاويل افادة خلاف ما عنده لا بواسطة وضع واضع وقد بسط
المصنف الكلام في فوايد القيود غاية البسط ومعنى طرد الحد انه اذا وجد وجد
المحدود ومعنى عكسه انه اذا انتفى انتفى المحدود فلو قال خلاف ما عند العقل لصدق
الحد على مثل قول الجاهل انبت الربيع البقل معتقدا ان المنبت هو الربيع لكونه على
خلاف العقل في نفس الامر مع انه ليس بمجاز عقلي بل حقيقة فلم يكن الحد مطردا وما
يقال من انه مجاز لغوي غلط ولما صدق الحد على مثل كسا الخليفة الكعبة
وهزم الامير نفسه الجند مع انه مجاز عقلي فلم يكن الحد منعكسا واعترض صاحب الايضاح
بانا لا نسلم بطلان طرده بما ذكر لخروجه بقوله لضرب من التاويل لظهور ان الجاهل انما يقول
ذلك عن اعتقاد لا عن تاويل ولا بطلان عكسه بما ذكر لان المراد بخلاف ما عند العقل
خلاف ما في نفس الامر لان معناه ما يقتضيه عنده ولا يتم فيه مطابقا كان او غير
مطابق ومثل كسا الخليفة الكعبة خلاف ما عند العقل بهذا المعنى والجواب
ان المفهوم الظاهر من قولنا ما عند العقل ما حصل عنده وهو اعم مما في نفس الامر
لامكان تعقل الكواذب ولا يمتنع ان يحصل عند العقل ان الخليفة نفسه
كسا الكعبة ولا يكون هذا خلاف ما عند العقل ~~ان الخليفة كسا الكعبة فلا يكون~~
فيكون ما عند المتكلم فائدتان خروج قول الجاهل انبت الربيع البقل ودخول
نحو اطلاق م

لانه ليس على اطلاق وما ثبت عند العقل
كون الكسوة حاصلة من الكعبة
وهزم الامير بعد الحد

ما يحصل
ويرتضيه لا يحصل م

قول الجاهل كسا الخليفة الكعبة ولضرب من التاويل فائدتان خروج قول الجاهل وخروج
قول الكاذب جاءني زيد مع علمه بانه لم يجئ ولا يكون هذا من التكرار في شيء
لتعدد كل من القيدين بفائدته لكن لما ذكر فيه خلاف ما عند المتكلم اولا اسند
اخراج قول الجاهل اليه ولو امكن اسناده الى قيد التاويل المذكور اخرا وكان معنى
قوله لئلا يبطل طرده بما ذكر ليخرج مثل قول الجاهل ويبقى قوله لضرب من التاويل
مختصا باخراج قول الكاذب **قوله** ولا لكاي ولان المعتبر خلاف ما عند
المتكلم لا خلاف ما عند العقل لم يجعلوا اسناد انبات وافنى الى كر الغداة ومر العشي
على المجاز ما لم يحصل لهم علم ولا غلبة ظن بان قائله لم يقله عن اعتقاد بل حملوه على
انه حقيقة لكنه كاذب بمعنى عدم مطابقة الواقع فقوله او نعلم بحرم معطوف
على نعلم اعطف منفي على منفي ليعم النفي فيفيد انتفاء الامرين العلم وغلبة الظن مثل لا
نطع منهم اثما او كفورا بخلاف ما لو قدر او ما لم نعلم ليكون عطف نفي على نفي فانه
لا يفيد العموم ولا يستقيم المعنى اذ على تقدير احد النفيين لا يحمل على المجاز كما لو نفي
العلم وتحقق الظن او بالعكس كله لم اصنع برفع كله على انه مبتدأ ليفيد عموم النفي
خلاف ما لو نصب على انه مفعول لم اصنع فانه يفيد نفي العموم وهذا ما قال
الشيخ عبد القاهر لو رفعت كله يكون مبتدأ ولم اصنع خبره وكان النفي عاما ٥
واستقام غرض الشاعر في تبريه نفسه من جملة الذنوب ولو نصبت كله يكون مفعول
لم اصنع وكان النفي نفيا للعموم وهو لا ينافي اتيانه ببعض الذنوب فلا يتم غرضه
وتمام تحقيق هذا في شرح التلخيص الفنزع الخصلة المجوعة من الشعر والقنازع الشعر
حوالي الراس مميز اعني قنزع ومتباعدا عنه جذب الليالي مصتها واختلافها
وفي الاساس جذب الشهر مضت عامته وابطي او اسرعي حال سعد من القول او
كون الامر بمعنى الخبر ويجوز ان يكون المعنى واستنا فاي ابطي ان شئت او اسرعي
انبهما لليالي فانها لا تفاوت الحال عندي بعد ذلك ولا ابالي الا بحساب
والانكشاف والطرف اعني حين متعلق بقول الى النجم وقوله لكونه بدل
من قوله لقوله الى النجم والضمير لمن حدث الليالي وقوله بما ابعده
متعلق باسند لوا وضمير الفاعل الى النجم والمفعول لقوله مميز عنه جذب
الليالي والعايد الى الموصول محذوف هو المفعول الثاني اي اسند لوا
على كونه مجازا بالقول الذي جعله تابعا له وهو قوله افناه الى النجم او
شعر واسمه قيل الله اي قوله وحكمه وراك اي تركت انتها الشمس افق
لهو اهي المغرب فارجعي الى افق المشرق واطلعي منه وقوله انا هذه صفة
لقوله في من قوله لنزاهته اي تبرؤا بي النجم من ان يريد وتقصد حمل

وعن ٥ عن قنزع معنى لبعد كالعوامل
ان كل طبقا عن طبق اي بعد طبق
وحقيقته صح

ول

مر عند حدث الليالي على ظاهره الذي هو كون الفاعل لتمييز الشعر عن الرأس هو
حدث الليالي **قوله** وليلا يمتنع كونه عكسه عطف على ليلا يمتنع طرده
وذلك اشارة الى انتفاء ثبوتنا لا مساعين في العقل في ضمير كونهما للمثالين
اعني كسا الخليفة وهزم الامير وانما قلت لضرب من التاويل ليحترز به
عن الكذب يعني الخبر على اعتقاد المخبر اما مع اشتراط مخالفة الواقع ايضا
كما هو راي الجاحظ اولا كما هو راي النظام واما الكذب بمعنى مخالفة الواقع
اذا وافق اعتقاد المخبر فقد خرج بقيد خلاف ما عند المتكلم فظهر انه يريد
بالكذب ههنا ما يكون على خلاف اعتقاد المخبر سوا خالف الواقع ام لا وذلك
لان الكاذب لا ياول في كلامه ولا ينصب قرينة على انه يريد خلاف الظاهر بل من كل
صعب وذلول لترويجه واولت واولت فعلت وتفعلت من آل الامر الى كذا
يؤل اي انتهى اليه والمرجع وحقيقة التاويل ههنا طلب ما يؤل اليه الكلام او
الحكم من الحقيقة او طلب الموضع الذي يؤل اليه من الفعل يعني ان من العقل في اي
موضع يكون من المواضع التي تصلح لصرفه اليها وبما ذكره ههنا من الاحتراز بالتاويل
عن الكذب يظهر ما ذكرنا في بحث الاستعارة من انه لا اختصاص للتاويل
بمقارنتها الدعوي الباطلة بالتاويل والكذب بنصب القرينة **قوله**
وانما قلت افادة للخلاف يعني اذا ادعي ان الفعل كانبت مثلا موضوع
بحسب اللغة لمعناه مقرونا بشرط الاستعمال في القادر المختار او وضع بحسب
عرف عام او خاص لذلك كان استعماله في غيره مثل انبت الربيع كان المجاز لغويا
بمعنى الانتساب الى الوضع لغة او شرعا او عرفا لا عقليا لكونه تعديا عن
الموضع الاصلي بحكم الوضع مع انه يصدق عليه انه كلام مفاد به خلاف ما عند
المتكلم فيه من الحكم فيه لضرب من التاويل وهو تشبيه الربيع بالقادر في تلبس الفعل
به فلا بد من الاحتراز عنه بقيد افادة خلاف ما عند المتكلم بكونه لا بوساطة
وضع واضع ما فان هذا بوساطة وضع اللغة على ما ادعي او بوساطة وضع
العرف على ما فرض والمجاز العقلي يجب ان لا يكون افادة الخلاف فيه بواسطة
شيء من الاوضاع على ما دل عليه تنكير وضع في سياق النفي بلا العاطفة على مقدر
اي افادة للخلاف بوساطة العقل لا بوساطة وضع من الاوضاع لغوي ان ادعي
انه ثبت كذلك او عرفي ان ادعي اي وضع لذلك بخلاف ما لو قيل لا
بوساطة الوضع فانه لا يدل على عموم المنفي بل ربما يختص بالوضع اللغوي بما
يتبادر الى الفهم عند اطلاق الوضع **قوله** ولاجل هذه الصورة
وهي امكان ادعاء ان مثل انبت موضوع في اللغة للاستعمال في القادر
المختار وح يكون مثل انبت الربيع مجازا لغويا لا عقليا لكون اللفظ

مستعملا

مستعملا في غير الموضوع له احتيج في صحة الحكم بانه مجاز عقلي لا لغوي
الى بيان انه ليس بحسب اللغة موضوعا للاستعمال في القادر المختار لثبت
ما هو شرط المجاز العقلي وههنا بحثان الاول ان تحقق هذا الشرط انما
يتم بعد بيان انه ليس موضوعا للاستعمال في القادر المختار بشيء من
الاوضاع لا بمجرد وضع اللغة لان هذه الصورة التي يجب الاحتراز
عنها هي ان يدعي هذا الوضع لغة او من كتب عرفا الثاني انه لا وجه للاحتراز
عن هذه الصورة لان الاختصاص بالقادر المختار ثابت في حكم العقل
سوا انضم اليه حكم الوضع ام لا فيكون المستعمل في غيره مجازا عقليا لتعديه
مكانه الاصلي بحكم العقل وان انضم اليه حكم الوضع ايضا يكون مجازا لغويا
ايضا لتعديه مكانه الاصلي بحكم الوضع ولا منافاة والجواب عن الاول ان العمدة
في الوضع هي اللغة فاقتصروا في البيان عليه مع انه يمكن اجراؤه في سائر الاوضاع
قياسا وبيانا في وجوب النقل او ما يجري مجراه على ان الكلام في مخاطب اللغة
فيكفي عدم الوضع اللغوي الا ترى الى جزمهم بكون الاسناد في قولك في الحمام
اسند مجازا مع احتمال ان يكون موضوعا له في عرف ما وعن الثاني ان الاصطلاح
جرى على جعل المجاز العقلي مقابلا للغوي وان المخالف لوضع اللغة يسمى مجازا
لغويا لا عقليا وان كان متعديا عن مكانه الاصلي بحكم العقل ايضا **قوله**
وحكم العقل لما كان مظنة ان يتوهم انه لا بد للفعل من مؤثر قادر فيكون النسبة
الى القادر معتبرة في وضعها ولم يتعرض رواة اللغة لتصريحه بحكم العقل من
غير احتياج الى النقل اجاب بانه اذا كان ذلك بحكم العقل لم يحتج الى
اشتراط في الوضع لكون العقل كافيا بحكم العقل يكون دليلا على عدم ٥
اشتراطه في الوضع ولو لم يجعل دليلا على ذلك فلا اقل من ان لا يجعل
دليلا على الاشتراط هذا بعد تسليم انه لا بد لكل فعل من مؤثر قادر والا
فهو غير مسلم عند التحقيق لجواز ان يكون الفعل من قبيل المولدات مما ليس لقادر
بان يكون صدوره عن القادر بوساطة فعل اخر لا يكون موصوفا بالقدرة
كصدور الاحياء عن الله تعالى بوساطة لقاء المحبوب والاشباع بوساطة
كثرة الغذاء والانبات بوساطة الربيع وهذا على راي المعتزلة حيث
يجعلون صدور بعض الافعال بطريق المباشرة كالاعتماد عن الجسم وفي البعض
بطريق التوليد كالحركة عنه وكحركة الخاتم بواسطة حركة اليد ومعنى التوليد ان
يوجب الفعل لفاعله فعلا اخر وههنا بحث اخر وهو انه لو سلم انه لا بد للفعل
من مؤثر قادر وانه لا يجوز صدور الفعل عن المؤثر بالطبع كحرارة النار وبرودة
الما فلا نسلم ان كل ما يسند اليه الفعل في اللغة يجب ان يكون مؤثرا بل محله

الموصوف بها كحرارة النار وبرودة الماء وبياض الجسم وسواده ولو كان بايجاد
المختار القادر ومنها أن يعلم قولهم فعل الربيع النور أي الزهر لما كان
بطلان لفظ فعل موضوعا للاستعمال في القادر المختار أظهر منه في أفراد
الفعل من مثل أنبت وأحيى وأشاب وغير ذلك أورد البيان وخص بصدده
لكون إسناده إلى فاعل الكثير وفي كونه حقيقة لا مجاز أظهر وذلك كقولك
فعل النار في الماء التسخين وفعل الماء في الجمر التبريد وفعل السقمونيا في
بدن الإنسان إسهال الصفراء إلى غير ذلك من أمثلة فإن جعل هذا من مخالفة
الوضع بعيد جدا بخلاف مثل إنبات الربيع وإحياء الاكتحال وإشابة كر الغداة
كان ادعاء كونه على خلاف وضع اللغة ليس بهذه المثابة من البعد وكذا إسناد
لفظ فعل ونفعل مثل قولك فعل الربيع بالبدن ما فعل بالسحر وقول ذي
الرمة لها بشر مثل الحرير ومنطق رخيم الحواشي لا هراء ولا نزر وعينان قال
الله كونا فكانتا فعولان بالألباب ما تفعل الخمر فقوله لكن ادعاء ذلك لو كان
قولنا فعل النار كذا وفعل الماء كذا وغيره مجازا لغويا بناء على كونه مستعملا
في غير الموضوع له لغة وبمعزل ومبعد عن الانصاف ومنها أن نحو خلق
وأحيى يعني لو كان حكم العقل بانتساب الأفعال الاختيارية دليلا على كونها
موضوعة للاستعمال في القادر المختار لكان حكمه بانتساب الأفعال الغير
الاختيارية إلى غير القادر المختار لعدم الفرق وهذا مما لم يقل به أحد
وههنا وجه آخر لم يذكره لشهرته وهو أنه لو كان وضع الفعل للاستعمال في القادر
المختار لكان قولنا فعل بالاختيار تكرارا وفعل بالاضطرار تناقضا قوله
ويسمى عقليا لا لغويا لعدم رجوعه إلى الوضع إشارة إلى أن المراد باللغوي
ههنا المنسوب إلى الوضع دون العقل سواء كان وضعا لغويا أو شرعيا
أو عرفيا عاما أو خاصا قوله وكثيرا ما يسمى أي في كثير من الأحيان
يسمى مجازا حكميا لتعلقه بالإسناد دون اللفظ لظهور أن ليس في كلمات
مثل أنبت الربيع مجازا وإنما المتعدي عن حكاية الأصلي هو الإسناد أي الحكم
ولهذا اختار صاحب التلخيص جعل الحقيقة والمجاز العقليين من أوصاف
الإسناد دون الكلام وكثيرا ما يسمى أيضا مجازا في الإثبات لتعلقه بإثبات
الفعل لمن ليس له وكان هذا بالنظر إلى الأعم الأغلب وإلا فقد يكون في النفي كقوله
تعالى فما ربحت تجارتهم وكقول الشاعر فنمت وما ليل المطي بنائم بل يجري
في الإنشاء مثل يا هامان ابن لي صرحا وأصلواتك تأمرك وكقولك ليت النهر جار
وليت النهار صائم وما أشبه ذلك على أنك إذا حققت وجدت هذا
عائدا إلى الإثبات أما الإنشاء فبالنظر إلى الأصل والمآل فإن معنى

ابن لي صرحا الطلب منك أن تبني صرحا وعلى هذا القياس وأما النفي فلا لأنه إنما
يكون مجازا إذا قصد إثبات ذلك النفي مثل عدم الربح في فما ربحت تجارتهم
وعدم النوم في ما نام ليلي ولهذا يفسر بخسرت وسهر على ما قال صاحب
الكشاف أنه أسند الخسران إلى التجارة على المجاز العقلي حتى لو قيل ما ربحت التجارة
وإنما ربح وما نام الليل بل صاحب الليل لم يكن من المجاز في شيء والحاصل
أنه إنما يكون مجازا إذا قصد إسناد لا نفي الإسناد قوله وليس من واجبات
هذا المجاز أن يكون المكان الأصلي للحكم معلوما بمجرد العقل بمعنى أن يحكم العقل
بامتناع صدور الفعل عما أسند إليه كما في أنبت الربيع فإن العقل يحكم بأن المكان
الأصلي لهذا الحكم أن يسند إلى القادر المختار ويمتنع أن يسند إلى الزمان
الذي هو عند التحقيق موهوم سيما ما يكون له امتداد كالمدة المسماة بالربيع
بل لو استعان العقل في علمه بالمكان الأصلي للحكم بأمر آخر بشرط أن يكون غير الوضع
لئلا يصير المجاز لغويا كالعادة في مثل كسا الخليفة الكعبة وهزم الأمير الجند
حيث لا يمتنع صدورهما عن المذكور بحكم العقل بل بحكم العادة جاز أن يستعين
ولم يخرج عدم معلومية المكان الأصلي بمحض العقل المجاز عن أن يكون عقليا لأن معنى
كونه عقليا مجرد كونه غير وضعي سواء علم بنفس العقل أو بغيره كما أن معنى
كونه لغويا أن لا يكون عقليا غير عائد إلى الوضع سواء كان عائدا إلى وضع اللغة أو
الشرع أو العرف كما سبق فصار الحاصل أن ليس المراد بكون هذا عقليا أن
يعلم بنفس العقل كما أنه ليس معنى كونه مقابلا لغويا أن يرجع إلى نفس وضع اللغة
قوله ولكن الأليق وجه الاسمية تمييز أحد القسمين عن الآخر والأولى أول
حكمي وإثبات أيضا قوله واعلم أن هذا المجاز يريد أن أقسام المجاز العقلي
باعتبار حقيقة المحكوم به والمحكوم له ومجازيتهما لغة أربعة لأنهما إما حقيقتان
أو مجازان أو مختلفان والكلام فيه واضح غاية الوضوح إلا أنه لما كان المجاز
صفة للكلام والمحكوم به يحتمل أن يكون جملة مثل زيد صام نهاره أو نهاره صائم
لزم القول بكون الجملة حقيقة وضعية أو مجازا وضعيا ليتم الانحصار في الأربعة
والأظهر أن المراد الحكم الذي في نهاره صائم أو صام نهاره لا الذي فيما بين زيد والجملة
ولهذا جعل بعضهم المسند في الحقيقة العقلية أو المجاز العقلي هو الفعل أو
ما يشبهه من الصفات والمصادر حتى أن مثل زيد إنسان أو الحيوان جسم لا يجعل حقيقة
ولا مجازا ومما يجب التنبيه له أن المصنف وإن فسر المجاز العقلي بالجملة المفادة بها خلاف
ما عند المتكلم لكنه أعم من ذلك إذ من جملته وصف الفاعل أو المفعول بالمصدر مثل رجل
عدل ووصف الشيء بوصف صاحبه مثل الضلال البعيد والعذاب الأليم والنسبة
الإضافية أو الإيقاعية مثل شقاق بينهما ومكر الليل والنهار ويا سارق الليلة

اهل الدار واحرقت النهر وجعل غير الفاعل يميز الى موقع الفاعل مثل اولئك
شر مكانا واضل سبيلا وامثال ذلك والجواب ان المراد بالجمله والحكم
اعم من ان يكون بطريق التصريح كما ذكرنا سابقا او الاستلزام كما في هذه الامثله حتى
انه يتناول مثل سيل العموم لاستلزامه جعلها محرورته قوله واعلم
ان هذا المجاز الحكمي كثير الوقوع في كلام رب العزة اشارة الى الرد على من زعم انه
لا مجاز في القران اصلا او انه لا مجاز في الاسناد ونفس الحكم في شي من الكلام
فضلا عن كلام الله تعالى ثم انه لم يقتصر على مجرد وقوعه في كلام الله بل ذكر
انه كثير الوقوع وقوله فما ربحت تجارتهم ترشيح لاستعاره الاشتراء للاستبدال
في قوله اولئك الذين اشتروا الضلاله بالهدى واسناد نفي الربح وهو الخسران الى
التجاره مجاز لملابسة الفاعل الحقيقي الذي هو اصحاب التجارة او لكونها السبب في
الربح وعدمه وكذا اسناد زيادة الايمان الى الايات لكونها السبب الالي مع ان الفاعل
حقيقه هو الله تع وعلى ما ذكره المصنف العلم بالايات والاظهر ايضا انه سبب لكنه
اقرب وكذا اسناد ايتاء اكل الشجرة اي ماكولها وثمرتها الى الشجره التي هي سبب مادي
مع ان الفاعل حقيقه هو خالق الشجره وكذا اسناد وضع اوزار الحرب اي اثقالها والاتها
والسلاح والكراع الى الحرب لكونها السبب الصوري مع ان الفاعل اصحاب الحرب وكذا
اسناد اخراج اثقال الارض اي ما في جوفها من الدفاين والاموات جمع ثقل بالتحريك
متاع البيت الى الارض لكونه المكان او السبب المادي مع ان الفاعل هو خالق الارض وانما
قال خالق الشجره وخالق الارض بيانا للملابس الفاعل المجازي بالفاعل الحقيقي على ما
اعتبره صاحب الكشاف حيث قال المجاز العقلي ان يسند الفعل الى شي يتلبس
بالذي هو في الحقيقه له كتلبس التجاره بالمشترين في قوله تع فما ربحت تجارتهم والمراد
بتلبسه به في كونهما من ملابسات الفعل على ما قال فاستعير الاسناد لما هو له
لغيره لمشابهته اي ذلك الغير اياه اي ما هو له في الملابسه كما استعير للرجل اسم
الاسد لمشابهته اياه في الجراه والغرض بيان هذه الحال لكن الاستعارة
لا ان يكون ههنا مجازا واستعاره في شي من الطرفين وقوله باسناد الافعال
في هذه اي هذه الايات كلها الى غير ما هي لها اي الى غير الاشيا التي هذه
الافعال لها عند العقل وكان الانسب ان يقول عند المتكلم لانه المعتبر في
تعريفه على رايه وما في كما ترى كافه وزائده لا حاله هذه مسندا الى
الحكم الاصلي والعايد ضميرفيها قوله ولا يختلجن في ذهنك ظاهر
كلامه انه لا بد للمجاز وضعيا كان او عقليا من حقيقه لكن معلوم ان الاستعمال
غير الموضوع له او في غير ما هو له لا يستدعي الا وجود الموضوع له وما هو له لا

الاستعمال فيه او ترتب فايده المجاز عليه ولهذا احتمل قوله بدون حقيقه على
معنى بدون موضع اصلي يحكم الوضع في المجاز الوضعي ويحكم العقل في المجاز
العقلي اذا استعمل اللفظ فيه كان حقيقه والدليل على هذا قوله فلا يجوز في الامثله
المذكوره ان لا يكون لكل من هذه الافعال فاعل في التقدير اذا انت اسندت الفعل اليه
وجدت الحكم واقعا في مكانه الاصلي والغرض من هذا الكلام الرد على الشيخ عبد
القاهر حيث قال اعلم انه ليس بواجب في هذا ان يكون للفعل فاعل في التقدير اذا
انت نقلت الفعل اليه صارت حقيقه كما في قوله تع فما ربحت تجارتهم فانك لا تجد
في نحو اقدمني بلدك حق لي على انسان فاعلا سوى الحق وكذا لا تستطيع في وصيرني
هواك وزيدك وجهه حسنا ان تزعم ان له فاعلا قد نقل عنه الفعل فجعل للهوى
وللوجه فالاعتبار اذن ان يكون المعنى الذي يرجع اليه الفعل موجودا في الكلام
على حقيقته فان القدوم موجود حقيقه وكذا الصيرورة والزياده واذا
كان معنى اللفظ موجودا على الحقيقه لم يكن مجازا فيه نفسه فيكون في الحكم وقال
الامام الرازي فيه نظر لان الفعل لا بد ان يكون له فاعل حقيقه لامتناع صدور
الفعل الا عن فاعل فهو ان كان ما اسند اليه الفعل فلا مجاز والا فيمكن تقديره فالمصنف
لما اعتقد النظر حقا بالغ في وجوب تحقق فاعل حقيقي يكون الاسناد اليه
حقيقه واقام الدليل عليه وجعل نفيه وهما واختلاجا وبين الفاعل الحقيقي في الامثله
المذكوره مشيرا الى ان ما ذكره الشيخ ذهول عن تقدير الفاعل وتحكيم الفعل
في ذلك وبسط الكلام فيه غايه البسط وانا اظن كلام الشيخ اقرب الى الصواب
بالنظر الى مقصود الكلام اذ ليس القصد ههنا الى اقدام وتصيير بل الى
قدوم وصيرورة على ما صرح به الشيخ دفعا لما يتوهم من اعتراض الامام
يعني ليس الموجود منها اقداما او تصييرا حتى يطلب له فاعل وانما هو متوهم
مقدر والمحقق الموجود هو القدوم والصيرورة لا غير قوله يكون اي
المجاز متعريا عنها اي عن تلك الحقيقه والجمله صفه حقيقه وصف سببي
لحقيقه وفي بعض النسخ متعدى عنها وهو ظاهر وجعلها صفه مجاز بعيد
وقوله فلا يجوز نهي مخاطب عطف على لا يختلجن وان لا يكون مفعول لا يجوز وقوله
ولكن حكم العقل امر من التحكيم معطوف على لا يجوز فيها اي في هذه الامثله وقوله
فاي ما شي مفعول ارتضى وان رفع فمبتدا والعايد محذوف وان كان
في قوله اليه كفا بداي اي ما شي ارتضاه العقل لصحه اسناد هذه الافعال
اليه فهو اي المكان الاصلي ذاك اي ذلك الذي ارتضى العقل لصحه اسناد
الفعل اليه وقوله اذا ارتضى تفصيل وتفسير لقوله فهو ذاك وجواب اذا ارتضى

قوله فعل اصل الكلام وجواب قوله واذا ارتضى في اقدمني واذا ارتضى
في صيرني واذا ارتضى في يزيدك هو قوله فقل فاعل اقدمني ذاك اي
النفس وفاعل صيرني ويزيد هذا اي الله قوله وصيرني هواك من
ابيات قوله لقد افنيتني شوقا ولما يقض لي الاجل فحبيك عائذ بك
منك لما ضاقت الحيل وصيرني هواك وبي لحيني يضرب المثل فان سلمت لكم نفسي
فما لاقيته جلل وان قتل الهوى رجلا فاني ذلك الرجل والبا واللام في
لحيني متعلقان بضرب والمعنى صيرني هواك بهذه الحال وهو ان يضرب
المثل بي لهلاكي في هواك فالواو مزيدة في بابي مفعولي صير ونسبها بالحال
او الواو للحال والحال قام مقام المفعول دال عليه اي صيرني هواك مضروبا بي
المثل في الهلاك ومن روى لحيني بالبا جعله بدلا من لي وقوله يزيدك في
موقع الصفة لقمر لي السابق يزيدك وجهه حسنا اذا ما زدته نظرا والشعر
لابن المعذل وقوله اقدمتني يعني احترازا عن جعل افعال العباد بخلق الله تعالى
وفي قوله اي قدمت اشاره الى ما ذكره الشيخ من انه ليس هاهنا الا القدوم
وفي قوله وحاصله راجع الى معنى اقدمني قدري ليس حقيقيا للحقيقة
اذ الفاعل لا يكون القدرة والداعي بل من له ذلك كما قال فالفعل في وجوده
لا يحتاج الا الى قادر ذي داع اليه اي الى الفعل خالص ذلك الداعي عن
الصوارف وهذا عند المعتزلة واما عندنا فالفعل بعد الداعي والقادر
يحتاج الى الخلق والايجاد من الله تعالى وتمام تحقيق هذا المقام في علم الكلام
حيث بين ان القدرة والداعي من الشرايط وانما الفاعل والموجد هو المتصف
بالقدرة والداعي وانه مع القدرة وخلوص الداعي هل يجب الفعل ام لا وان هذا
الوجوب لا ينافي كون الفعل اختياريا **قوله** واما الحقيقة العقلية
يريد بما عند المتكلم اعم من ان يكون بحسب الواقع او بحسب الظاهر بان لا يكون
هناك قرينة تدل على انه لا يعتقد ما يفهم من ظاهر الكلام وح يدخل في التعريف
ما لا يطابق الاعتقاد سوا طابق الواقع ام لا كقولك جاني زيد عالما بانه لم
يجئ لغرض لك في ذلك والقول بانه مجاز عقلي لا حقيقة مما لا سعي له يفهم
به المحصل لان المقدر عدم المجي من احد فضلا ان يكون للمذكور تلبس وتشابه
له في ملابسة الفعل ويدخل مثل زيد انسان والانسان حيوان مما ليس المسند
فيه فعلا ولا في معناه ويخرج مثل زيد عدل وانما هي اقبال وادبار اذا قصد
المبالغة بانه كان عدل مجسم وانما الناقة تجسمت من الاقبال والادبار
اذ لو قيل انما هي مقبلة ومدبرة او ذات اقبال وادبار لم يكن كلاما يعتد به

قال

قال المصنف الشيخ عبد القاهر لو قلنا بذاك لافسدنا الشعر على انفسنا
وخرجنا الى شي مغسول وكلام عامي مردول **قوله** استتبع هنا اي تابع
حيث يصدق في التعريف ما لا دلالة للفظ عليه اصلا وايضا ربما يعتقد عقل
المتكلم شيا والمتكلم يعتقد خلافه بنا على تقليد او عناد او نحو ذلك واما انه
يستلزم ان يكون كلام واحد حقيقة بالنسبة الى احد ومجازا بالنسبة الى اخر لما ان العقول مختلفة فليس
من الهنات لان الامر كذلك بلا خلاف اذ مثل انبت الربيع البقل حقيقة عند
الدهري مجاز عند الموحد وكذا مثل حلو اسه السرور والفساح بالنسبة الى المعتزلي
وغيره وكذا سقى الطبيب المريض بالنسبة الى الجاهل وغيره **قوله** ومن حق
هذا المجاز الحكمي من حق هذا الكلام ان يذكر في فصل تعريف الحقيقة العقلية والغرض
انه لما لم يتعرض لكون المسند اليه في المجاز العقلي ملابسا للفعل غير ما هو له
وليس كل ما يغاير الفاعل صالحا للاسناد اليه مجازا لزمه التعرض لتلبس الفاعل
المجازي بالفاعل الحقيقي فان هذا المجاز لا يرتكب الا لتلبس من الفاعل الحقيقي
والمجازي ومشابهة بينهما في كونهما من ملابسات الفعل نسبت الى ما يكون من
الحماقة والجنون اذ لا حقيقة وهو ظاهر ولا مجاز لعدم الملابسة وضمير معه
وبدونه ومحبه للربيع **قوله** كثيرا اي سماعا كثيرا وفي كثير من الاحيان وضمير
اوهم لما يسمع اي سماعك وضمير اختصاصه ولا اختصاصه للمجاز العقلي
وضمير به للخبر وانما قصد ابهام الاختصاص الى ما يسمع من العلما دون ما ذكر
من التعريف بالكلام المعادة كذا لانه ربما يحمل الكلام على اللفظ او العقد
لان تعريفه فاسد لعدم انعكاسه وانطباقه على الانشا آت واما اطباق
العلما على التسمية بالمجاز في الاثبات فيحذر بان يوهم الاختصاص بالخبر
اذ لا اثبات ولا نفي في الانشا لان معناه ايقاع النسبة واثباتها او ادراك
ان النسبة واقعة او ليست بواقعة بمعنى الاذعان والقبول لها وهذا لا يكون
الا في الخبر وقوله عن زخارفها جمع زخرف هو الذهب ثم يطلق على كل مموه
ومزخرف ابلا في المدارك نرط سبق وقوله الى ايقاع نسبة اي اثباتها وايرادها في
الكلام سوا كانت نسبة تامة اخبارية مثل انبت الربيع او انشائية مثل فليبنت الربيع
وليت الربيع ينبت وهل انبت الربيع او غير تامة وصفية مثل رجل عدل والكتاب
الحكيم او اضافية مثل انبات الربيع وجري الانهار وسماق بينهما ومكر الليل
والنهار **قوله** ولا اي ولان لم يكن لعمري تحرير الكلام على راي الاصحاب فالذي
تقرر عندي ان سلطم نوع المجاز العقلي في سلك الاستعارة بالكناية اسار الضبط
سهليل اقسام المجاز وذلك بان يجعل الفاعل المجازي كالربيع والطبيب في انبت

الربيع البقل وشفى الطبيب المريض استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي كالقادر
المختار لمشابهته اياه في ملابسة الفعل ودورانه معه وعلى هذا القياس
سائر الامثلة كاستعارة الامير المدبر لاسباب الهزيمة للجند بقرينة نسبة
ما هو من خواص المشبه به اليه كالاثبات والسفا والهزيمة وعند ذلك وكلام
الكشاف يكاد يميل الى مثل هذا حيث قال استعير الاسناد مما هو له
لغيره لمشابهته اى ذلك الغير اياه اى ما هو له في الملابسة كما استعير
للرجل اسم الاسد لمشابهته اياه في الجراءة لكن مراده تشبيه هذه الحالة بحالة
الاستعارة الاصطلاحية لا ان يكون ههنا استعارة في شيء من طرفي الاسناد
ولقد صرح الشيخ عبد القاهر بان تشبيه الفاعل المجازي بالحقيقي ليس
هو التشبيه الذي يصح مبنى للاستعارة حيث قال ان تشبيه الربيع بالقادر
في تعلق وجود الفعل به ليس هو التشبيه الذي يفاد بكان والكاف ونحوهما
وانما هو عبارة عن الجهة التي راعاها المتكلم حين اعطى الربيع حكم القادر في اسناد
الفعل اليه وهو مثل قولنا شبه ما بليس فرفع بها الاسم ونصب الخبر فان الغرض
بيان تقدير قدروه في نفوسهم وجهة راعوه في اعطاء ما حكم ليس في العمل
و المصنف بصدد المنع لهذا الكلام فلذا قال بواسطة المبالغة في التشبيه
على الوجه الذي عليه مبنى الاستعارة كما عرفت من انه بالغ فجعل المشبه من
جنس المشبه به بالذكر فيكون استعارة تصريحية او المشبه بادعاء ان اسمه مرادف
لاسم المشبه به فيكون استعارة بالكناية واعترض صاحب الايضاح بان نظم
المجاز العقلي في سلك الاستعارة بالكناية على الوجه الذي ذكره يستلزم ان
يكون المراد بعيشة في قوله ع فهو في عيشة راضية صاحبها لا العيشة وبماء
في قوله ع خلق من ماء دافق فاعل الدفق لا المني لما سبق من ان الاستعارة
بالكناية ان يذكر المشبه ويراد المشبه به وظاهر انه لا معنى لقولنا هو في صاحب
عيشة وخلق من صاحب ماء ولا يصح الاضافة في نحو فلان نهاره صائم وليله
قائم لان المراد بالنهار على هذا التقدير فلان نفسه واضافة الشيء الى نفسه لا يصح
وان لا يكون الامر بالايقاد في قوله ع اوقد لي يا هامان على الطين وبالبناء
في قوله ع يا هامان ابن لي صرحا لهامان مع ان النداء له والخطاب معه
وان يتوقف جواز التركيب في نحو انبت الربيع البقل وسرني رؤيتك مما
يكون الفاعل الحقيقي هو الله تع على الاذن الشرعي لان اسماء الله توقيفية
ومعلوم ان هذا التركيب سائغ شائع من غير نكير ممن يقول بالتوقيف اوله

يقول واللوازم كظاهرة الاسقاء ثم ما ذكره منقوض بمثل نهاره صائم مما يشتمل
على ذكر الفاعل الحقيقي لان ذكر طرفي التشبيه يمنع حمل الكلام على الاستعارة ولهذا
جعل نحو رايت بفلان اسدا ولقيني منه اسد تشبيها لا استعارة والجواب
عما ذكره من لزوم المفاسد مبني على حرف واحد وهو معلوم قطعا ومذكور في كلام
المصنف صريحا ان المراد في الاستعارة بالكناية بالمشبه هو المشبه به ادعاء لا
حقيقة على ما قال في موضع من الكتاب ان المراد بالمنية السبع بادعاء السبعية
لها وفي موضع لفظ ان ادعى اسم المنية مرادفا لاسم السبع بارتكاب تاويل وهو ان المنية
يدخل في جنس السباع لاجل المبالغة في التشبيه وح لا يلزم الا ان يكون
بالعيشة صاحبها بادعاء الصاحبية لها وبالنهار الصائم بادعاء الصائمية
له ولا يلزم فساد المعنى ولا اضافة الشيء الى نفسه ويكون الامر بالايقاد والبناء
لهامان لكن بادعاء انه موقد وبان وجعله من جنس العملة لفرط الملابسة
ولا يكون اسم الربيع مطلقا على الله تع بل على القادر المختار ادعاء والله تعالى
قادر مختار حقيقة فليس ههنا الا ادعاء كون اسم الربيع مرادفا لاسم القادر
ولا فساد فيه وعن النقض ان المانع من الحمل على الاستعارة هو ذكر الطرفين
على وجه ينبئ عن التشبيه وليس في نهاره ذلك الا ترى انه جعل
القمر في زر ازراره على القمر استعارة مع ذكر المشبه بالضمير في ازراره على ان
المشبه فيما نحن فيه شخص صائم مطلقا والضمير لفلان نفسه من غير اعتبار الصوم
وقد يناقش في كون المراد بعيشة صاحبها لما ان الاستعارة هي اسناد راضية
الى الضمير فلا يلزم الا كون المراد به صاحب العيشة ويكون المعنى هو في عيشة
راض صاحبها بها وكذا في ماء دافق يكون المعنى خلق من ماء دافق صاحبه اياه
واما اجراء هذه المناقشة في نهاره صائم وليله قائم بان الاستعارة في الضمير
المسند اليه صائم وقائم لا في نهاره وليله فلا يجدي نفعا اذ لا مدفع في نحو قوله تع
فما ربحت تجارتهم وفي قولك صام نهاره وقام ليله وقول الشاعر فنام ليلي
وتجلى همي واما الدفع بانه يجوز ان يكون المراد بالعيشة اصحابها ويكون المعنى هو منهم اي من
جملتهم وبان الاضافة من باب اضافة العام الى الخاص او المسمى الى الاسم فركيك جدا
و لذا دفع الثالث بانه يجوز ان لا يعتبر المجاز في الاسناد بل في المسند بان يراد باوقد
وابن مر بالايقاد والبناء لان الكلام على جعل المجاز العقلي مردود الى الاستعارة
بالكناية وفي كلامه اشارة الى ان الامر للوزير هامان القصر مجاز عقلي هذا وانت
خبير بان الكل مبنى على الفاسد وهو ان يكون المراد بالمشبه هو المشبه به حقيقة
قوله واي جزء قوله اجعل وما عطف عليه اعني وسقيم وشاكرا منه او مقبول

له وقولي هذا هو نفي المجاز العقلي وقولي ذاك نفي الاستعارة التبعية وقولي
في المجاز الراجع الى الحكم نفي من باب المجاز بالكلية يعني لاجل الاقوال الثلاثة اجعل
المجاز كله لغويا وتقسيم المجاز كله عندي هكذا والا فمجرد جعل المجاز كله لغويا
لا يفتقر الى القولين الاخرين وقوله هكذا في موقع المصدر والى مفيد وغير مفيد
بدل منه اي انقساما الى مفيد وغير مفيد وقوله والمفيد عطف على المتمكن
في تقسيم لوقوع الفصل فقد سقط في هذا الانقسام المجاز العقلي والمجاز
الراجع الى حكم الكلمة والاستعارة التبعية وورود الاشكال سطف الحال
فان التعبير بعد الامر المقدر الوهمي قولنا الاستعارة التبعية وتسمية الابنا
امرا محققا وجود الاستعارة بالكناية بدون التخييلية ولم يتعرض للترشيح والتجريد
لانهما من اوصاف الاستعارات المذكورة واحوالها لا اقسام ذاتية لها والبا في
قوله تحصيل اقسام للملابسة متعلق بمحذوف في موقع المصدر اي تقسيم كل
كل من التحقيقية والتخييلية انقساما مقرونا وملتبسا بتحصيل اقسام ثلاثة من ذلك
الانقسام لا اربعة على ما يسبق الى الوهم من ضرب الاثنين في الاثنين وذلك لان
التحقيقية المحتملة للتخييل والتخييلية المحتملة للتحقيق واحد لا تفاوت الا
بالعبارة بل اشار المصنف الى وحدة العبارة ايضا وهي الاحتمالية للتحقيق
والتخييل وقوله تحصيل بالقطع جر بدل من اقسام او رفع خبر مبتدا محذوف
اي الاقسام هذه قوله حد الحقيقة الحكمية عند اصحابنا كل جملة
وضعتها وبينتها على ان الحكم الذي افدتها كائن على الوجه الذي هو عليه في العقل
وواقع ذلك الحكم موقعه عند العقل وحد المجاز الحكمي كل جملة اخرجت
الحكم المفاد بها عما هو له في العقل الى غير ما هو له لضرب من التاويل واطلاق
الموضوع على المحكوم به لم يكن اصطلاح المنطق ووجه رجحان الحد الذي ذكره
المصنف ما سبق في بيان فوائد القيود مثل قول الدهري انبت الربيع وقول
الجاهل شفى الطبيب المريض يخرج عن حد الحقيقة لان الحكم فيه ليس على ما هو عليه في
العقل فلا يكون جامعا ومثل قول المعتزلي خلق الله الاعمال كلها مجازا بتاويل ان السبب
العبد واضل الله الكافر بتاويل ان الممكن للشيطان من اضلاله يدخل فيه فلا يكون مانعا
ويخرج عن حد المجاز فلا يكون جامعا قوله الاصل الثاني من علم البيان في الكناية
لهم في تعريف الكناية طريقان احدهما انها استعمال اللفظ في غير الموضوع
له مع جواز ارادة الموضوع له وثانيهما انها استعمال اللفظ في الموضوع له لكن
لا يكون مقصودا لذاته ليتوصل منه الى غير الموضوع له الملزوم المقصود والاول
اوفق لما سبق من انا لا نقول في عرفنا استعملت الكلمة في كذا حتى

يكون الغرض الاصلي طلب دلالتها عليه والثاني لما سيجي من ان الكناية من قبيل الحقيقة
ولان المراد منها من الجملة معناها ومعنى معناها جميعا وعبارة المصنف الكتاب
يحتمل الطريقين لان حاصلها ذكر لازم الشي ليتوصل منه الى الملزوم اي ذكر اللفظ
الدال على اللازم مرادا منه معنى الملزوم او مرادا منه معنى اللازم ليتوصل
منه الى الملزوم وهذا اظهر وبكلامه فيما سيجي اوفق وفي قوله ترك
التصريح اشارة الى تقابلهما والى كون الاصل هو التصريح والا فليس اليه كبير حاجة
مع ما فيه من اخذ احد المتقابلين في تعريف الاخر كالزوج والفرد وهم يجعلون هذا
من تعريف الشي بما يساويه في الجلاء والخفاء وقوله الى المتروك اي الى الامر الذي
ترك التصريح بذكره وهو الملزوم على ما صرح به حيث قال ليتوصل منه الى ما هو
ملزومه وهو طول القامة واما ظاهر عبارته فيقتضي ان يكون المتروك هو التصريح
بذكر الشي ثم لا يخفى ان اكثر ما يعتبر من اللزوم في هذا الباب عادي واعتقادي
بل ادعائي لا عقلي وحقيقي وانهم يعنون باللازم ما هو بمنزلة التابع والرديف
وبالملزوم ما هو بمنزلة المتبوع والمردوف لطول النجاد لطول القامة ونؤوم
الضحى لكثرة الخدم وخص نسا العرب لان هذه الكناية انما وقعت في
كلامهم واما في كلام غيرهم فربما جعل هذا كناية عن الكسل والغفلة قوله وذلك
وكني عطف على ما فيه اي في هذا النوع وذلك اشارة الى اخفا طريق التصريح
وقوله كيف ما تركبت اشارة الى الوجوه الداخلة في الوضع من تراكيب الحروف الثلاثة
وهي اربعة لان الوجوه الممكنة ستة لتقديم الكاف مع النون ثم اليا او بالعكس
وهذه الاربعة موضوعة وفي الكل معنى الخفاء وتقديم اليا مع الكاف ثم
النون او بالعكس وهذان مهملان والكنى جمع كنية وهي علم صدر بالاب
او الام او الابن او البنت ويقابلها الاسم ولهذا صح ان في الكنى اخفاء
طريق التصريح بالاسماء الاعلام مع انها ايضا اعلام ومنه اي من قبيل كنى
في العدد كنايات الزمان والجوائح بتقديم الجيم جمع جائحة وهي الحادثة
المستاصلة من جاحه واجتاحه استاصله المُلمة النازلة على بنيه اي ينيا الزمان
القلهم فرج المراة والكس لحم داخل الفرج قيل هذا على سبيل الاستعارة
فاصل القلهم الخشبة التي يجعل الحائك الغزل فيها حين ينسج وقد اصاب
المحزمي المعبر عن السك بمقلوب الكس لحم داخل الفرج حيث احترز عن
التصريح بلفظ عن ارتكاب معناه جهارا اي اسفي الارتكاب بالكلية والذي
نفي منه هو الاحتراز عن اللفظ ففاعل الفعل ضمير يعود الى الاحتراز
ولن يركبوا بتقدير حرف الجر وجعله فاعل الفعل سهو قوله

ما نعا لها

وقوله فصلا ان يركبوا ... تصلح ... الاحتراز على التقرير ... صحيح

بمن الكناية تتفاوت لا ارى لايراد هذا الكلام في هذا المقام وجها
سوى انه لما ذكر ان في مطلق الكناية معنى الخفا وكان بعض افرادها مما
له نوع وضوح بالنسبة الى البعض كان مظنة ان يتوهم ان ليس في الكل
معنى الخفا ازال هذا الوهم بان التفاوت بزيادة الخفا ونقصانه لا يخل
بما ذكرنا من اشتراك الكل في معنى الخفاء او انه لما ذكر ما يشعر باستواء كل الكنايات
في معنى الخفاء بادر الى بيان التفاوت في ذلك لئلا يتوهم عدم التفاوت
بناء على ان الاصل هو التواطي دون التشكيك وبهذا يظهر وجه ذكر التفاوت
دون الانقسام وان كان ايراد كلمة الى لتضمين التفاوت معنى الانقسام قوله
احدهما ان الكناية لا تنافي ارادة الحقيقة اي المعنى الحقيقي للفظ بلفظها
اي لفظ الكناية يشير الى انه يجوز ان يمتنع ارادة الحقيقة بدليل من خارج كما
في قوله تع الرحمن على العرش استوى كناية عن الملك والعظمة وقوله تع لا ينظر
اليهم يوم القيامة كناية عن اهانتهم وعدم اكرامهم وترك الانعام عليهم والاحسان
اليهم ذكره صاحب الكشاف وذكر في موضع ان مثل هذا الكلام ان كان
في حق من لا يجوز عليه النظر فمجاز البتة وفي حق من يجوز كناية فعلم انه يعتبر
في الكناية جواز ارادة الموضوع له في ذلك المحل ولا يكتفى بالجواز في محل اخر
ولهذا زيادة تحقيق تطلب من حواشي الكشاف واما المجاز فيمتنع ارادة الحقيقة
بلفظ المجاز لكونه مشروطا ومقرونا بقرينة مانعة من ارادة الموضوع حتى ان ذلك
ماخوذ في تعريف المجاز سواء في ذلك المجاز المرسل مثل رعينا الغيث والاستعارة
مثل في الحمام اسد وهذا معنى قوله واني وكيف لا ينافي المجاز ارادة الحقيقة
والحال ان المجاز ملزوم لقرينة معاندة اي منافية لارادة الحقيقة وكل ما هو ملزوم
لمنافي الشيء مناف لذلك الشيء اذ لو اجتمع معه لزم اجتماع المنافيين ضرورة امتناع
الملزوم بدون اللازم وبعبارة اخرى كلما وجد ملزوم معاند الشيء وجد معاند
الشيء وكلما وجد معاند الشيء امتنع وجود ذلك الشيء فكلما وجد ملزوم معاند
الشيء امتنع وجود ذلك الشيء قوله مبنى الكناية على الانتقال من اللازم
الى الملزوم فقد اشرنا الى ان معنى اللزوم ههنا الاتصال في الجملة سواء كان بناء
على لزوم عقلي او عادي او اعتقادي او ادعائي وان المراد باللازم ما هو بمنزلة
التابع والرديف وقد سبق ان طريق الانتقال من اللازم الى الملزوم انما ينضبط
بواسطة العلم بكونه مساويا له اياه فيكونان مثلا زيدين فيصير الانتقال
للملزوم او اخص منه وسيجيء ان الانتقال من اللازم الى الملزوم يعتمد مساواة
اياه فيكونان مثلا زيدين فيصير الانتقال من اللازم الى الملزوم اذ ذاك بمنزلة
الانتقال من الملزوم فاعتراض الايضاح بان اللازم ما لم يكن ملزوما يمتنع ان ينتقل

منه الى الملزوم فيكون الانتقال في الكناية ايضا من الملزوم الى اللازم لم يرد
شيئا على ما ذكره المصنف ولم يقدح في كون الانتقال في الكناية من جهة كونه لازما وما
وان كان مساويا قوله لا يخرج عن اقسام ثلاثة بحكم الاستقراء وتتبع الكنايات
وان ثبتت بالتنبيه ايضا وهو ان اللازم الذي ينتقل منه معناه التابع للشيء
بمنزلة الوصف المختص ولا محالة قد يكون لذات الشيء صفات اخر فان كان القصد
الانتقال الى نفس ذلك الموصوف فالقسم الاول او الى وصف اخر له فالثاني او الى
اختصاص الوصف به فالثالث وظاهر ان المراد بالصفة المعنى القائم بالغير لا النعت
النحوي قوله القسم الاول في الكناية المطلوب بها نفس الموصوف لا خفاء في انه
لا معنى لايراد كلمة في وما يقال ان القسم الاول كلي وكناية المطلوب بها نفس
الموصوف جزئي والكلي حاصل في الجزئي مما لا ينبغي ان يصغى اليه المحصل بل الوجه ان
الاقسام المعهودة انما هي للمطلوب بالكناية لا للكناية فكانه قال فللمطلوب بالكلام
على ثلاثة اقسام لبيان الكنايات المطلوب بها الامور الثلاثة وفي قوله احدها
طلب نفس الموصوف وثانيها طلب نفس الصفة تسامح لان المطلوب بالكناية ليس هو
الطلب بل الموصوف والصفة على ما صرح به ههنا وحاصل القرينة ان تكون الصفة
خاصة مفردة والبعيدة ان تكون مركبا اعتبار ان تلفيق عدة امور وقوله
عارض مرفوع صفة اختصاص وقوله اخر مفعول يضم اي يضم الى لازم لازما
اخر واخر واعتبر عروض الاختصاص لان الصفة من حيث هي لا تدل الا على ذات مبهمة
غاية الابهام حتى مثل القدم او الواجب الوجود مع شدة اختصاصه بالواحد
المعين لا يدل الا على شيء ما له القدم او الوجوب فان قيل قد يكون
الوصف لواحد وسايط فيكون لعدة وللمركب من عدة امور اختصاص ذاتي بلا
وسط فيكون قريبة قلنا المراد بالقرب ههنا ما يكون باعتبار سهولة اخذ ما جعل
كناية لعدم احتياجه الى كلم الضم والتلفيق وبالبعد خلافه وبخلاف القريبة والبعيدة
في القسم الثاني فان المراد بالقريبة هناك ما يكون بلا واسطة وبالبعيدة ما يكون
بوسايط قوله متوصلا اليه مضياف صفة مبالغة من ضاف فهو مضيف
ومعناه الكثير الضيافة الحسن القيام بامرها وان كان كذلك يلزمه كثرة
الاصناف قوله وهو اي الفرق ان الاول اي طويل نجاده كناية ساذجة
لا يشوبه شيء من التصريح لعدم اسناد الطول الى الرجل ولا الى ضميره والثاني
طويل النجاد كناية مشتملة على تصريح ما لانه لما اضيف الصفة
الى النجاد ولا بد لها من فاعل لزم ان يكون فيها ضمير يعود الى
الرجل مثلا فهو المصرح بنسبة الطول اليه والدليل على هذا
انك تقول زيد طويل نجاده وهند طويل نجادها بتذكير الوصف

فيهما وكذا في التثنية والجمع بافراد الوصف لعدم الضمير فيه وكونه
مسندا الى الفاعل الظاهر المذكور وعند الاضافة تقول هند طويلة طويلة
النجاد وهما طويلا النجاد وهما طوال النجاد بتانيث الوصف وتثنيته وجمعه
لما فيه من الضمير العايد الى الموصوف وهذا كما في قوله تع حتى يتبين لكم الخيط
الابيض من الخيط الاسود قد خرج بقوله من الفجر من باب الاستعارة الى
باب التشبيه فكذا هذا بالاضافة واعتبار الضمير خرج من الكناية
الساذجة الى الكناية المشوبة بشي من التصريح فلذا امر بالتامل وبالاستعانة
في ادراك ما ذكرت بالبحث عن تذكير الوصف وتانيثه وباستحضار ما
تقدم في باب التشبيه في الاية السابقة المذكورة وقد خفي على بعضهم وجه
الاستعانة باستحضار ما ذكر في هذه وفي النسخة هكذا والثاني
كناية مشتملة على نسبة وقال في تفسيره ما شانها فان قيل كيف جاز
اسناد الصفة الى ضمير الرجل مع انها في المعنى عبارة عن المضاف اليه
اعني قلنا من جهة كونها في اللفظ جارية عليه خبرا او نعتا او حالا
وفي المعنى دالة على معنى له في نفسه سواء كان هو الصفة المذكورة نحو زيد
حسن الوجه فانه يتصف بالحسن لحسن وجهه او غيرها نحو زيد ابيض
اللحية اي سمح وكثير الاخوان اي متقوي بهم وكثير الاضياف اي مضياف
بخلاف زيد احمر فرسه فانه يقبح فيه الاضافة كما يقبح هند قائمة الغلام
بخلاف جائلة الوشاح اي هيفاء فان قيل فهلا جعلته تصريحا محضا
لا استعارة مشوبة قلنا لانها في المعنى صفة للمضاف اليه قطعا واعتبارا
انما هو لمجرد رعاية امر لفظي هو امتناع خلو الصفة عن فاعل مرفوع بها
على انك اذا تحققت فالمسند الى الضمير هو طويل النجاد لا مجرد الطويل
قوله ولان هذا النوع الغريب الذي يكون الانتقال من اقرب اللوازم اي
بلا واسطة تارة يكون واضحا يسهل منه الى الذهن الى المطلوب بسرعة وبادي
نظر كما في مثال طول النجاد وكثرة الاضياف وتارة يكون خفيا يحتاج
الى مزيد نظر ولا يطلع عليه كل احد كالكناية بعرض القفا عن البلاهة فانه لا واسطة
بينهما في اللزوم لكن العلم بذلك يفتقر الى مزيد تامل وكثير نظر وكذا عرض
الوسادة اذا اعتبر بالنسبة الى الانتقال منه الى عرض القفا يكون قريبا
خفيا لعدم الواسطة مع قلة بخلاف ما اذا اعتبر بالنسبة الى البلاهة
فانه يكون بعيدا لوجود الواسطة فاعتراض الايضاح بان هذا كناية
بعيدة عن البلاهة لا قريبة عن هذه الكناية ليس بشي واعلم ان هذا انما
يحسن اذا كانت الواسطة كناية شايعة مشتهرة ربما التحقت بالصريح

مثل عريض القفا بخلاف كثير الجمر او كثير احراق الحطب تحت القدر فانه لا يقال
ان كثير الرماد كناية عن بل عن المضياف ولو قيل عن كثرة الاضياف التي هي
كناية عن المضياف جاز واما جعل خبرا القريبة والبعيدة اي مع الفعل مثل
لن يعوق ولن يكلف فمن التسامح الشايع الذايع فيما بينهم نظرا الى حصول
المقصود في مضمونه كما يقال للشجاعة لن تركب فرسك وتاخذ رمحك وتحضر
المعركة ولا تجافي المهلكة ونحو ذلك ولن شئت رده الى الظاهر فعلى حذف
المضاف او حرف الجر اي ذو لن ينتقل او في لن ينتقل ومبنى اعتبار اقرب اللوازم
ووسائط اللوازم المتسلسلة على ما هو المتحقق في الكنايات اذ لا يوجد
مطلوب ليس له الا لازم واحد او مطلوب ينحصر واسطته في لازم واحد ولن وجد
فمن القليل الملحق بالعدم قوله متوصلا بذلك اي بجبان الكلب مهزول
الفصيل الى كونه اي كون الموصوف بهما مضيافا قوله وما يك في من عيب
لانجزام الفعل بها مسدا مسد جزء الشرط مع الجزاء لكون العايد في الشرط والهرير
صوت الكلب دون نباحه من قلة صبره على البرد وقيل هر الكلب اذا صوت
للعض ونبح اذا صوت للاعلام المرصد موضع الرصد اي الرقوب وضمير
يعس اي يطوف بالليل للكلب ودونها للدار وله وتانيسه ومشاهدته
للكلب وساحته وكونه لمن هو مرصد اي وكون من هو مرصد كذلك اي موصوفا
بان ساحته مقصد ادانى اي اقارب جمع ادنى واباعد اي اباعد جمع المثليات
النوق التي يتلوها اي تتبعها اولادها يقال اتلت الناقة اي صارت ذات
تلو اي متبع قوله اقوى من ضرنها اي من قصد كما يقال الداعي الى الضرب هو
التاديب قوله فبابك اسهل ماهولة ذات اهل ذلك الانس اشارة الى
الانس الذي توقف انس الام بالابنة الزائرة والاول مصدر انسا والثاني صفة
انسه وضمير عنده ومشاهدته واتصال الام مشاهده معنا وكونها
متصلا البعض بالبعض مسالمه غير منقطعة وكذا معنى قوله تنسيقا
بالاتصال على الدوام من غير انقطاع وذلك الانس اشارة الى الانس الذي توقف
انس الام بالابنة الزائرة والاول مصدر انسا والثاني صفة انسه وضمير
عنده ومشاهدته للكلب لسده باب الدار التيسير المباغي المطالب
هنالك اشارة الى سده عند العرب لوح بثوبه لمع به واشار قوله
تراه اي الكلب بكلمة اي يكلم الكلب الضيف من اجل حسه الضيف والحال انه
اعجم ليس من شانه الكلام ووجه زيادة اللطف لن تصدر الكلام مع عدم
القدرة عليه اغرب من انسه واقرب وازيد فيه قوله لا امتع من امتعه
الله بكذا ام متعه العوذ هي الحديثات النتاج من الظبا والابل والخيل جمع

عايد الى الفصيل ولذا الناقة اذا فصل عن الام وقرب الاجل كناية عن سرعة ذبحها وصغرها وفصالها ومساهدتها واسنانها ولدتها للعود وضميرها واياها وحركاتها للفصال والمرفوع في يستلح للعود والمنصوب العايد الى الموصول محذوف **قوله** ويحتمل ان يريد يعني يحتمل ان لا يكون الباء في بالفصال صلة اسمع بل للسببية فعلى هذا يكون كناية عن نحر العود وعلى الاول عن نحر الفصال **قوله** القسم الثالث في الكناية المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف اي نسبتها اليه قال سابقا وتقييدها به وحاصله عايد الى التخصيص بالذكر والدليل على هذا انه جعل من صور التصريح بالتخصيص شيخ ابن الحسرج وابن الحسرج سمح وظاهر انه لا حصر فيه وقوله كما هو متعلق بان لا يصرح بتخصيص الصفة وقوله او مايري توضيح وبيان لكون التخصيص في الامثلة السابقة مصرحا به يعني ترى الوصف المكني به وهو طول القامة المكني عنه بطول النجاد صريحا في النسبة الي زيد يعني ان هذا المعنى منسوب الي زيد صريحا وان كان المضاف الي ضمير زيد بحسب اللفظ هو طول النجاد بل النجاد وقوله وقوله ما ذا صنع في موقع الجواب لقوله حين ارادوا وهو في التحقيق جزاء لان في قوله فانه وحين متعلق به لكون الاستفهام لا على حقيقته وقوله جمع الي الغره بدل وبيان لما ذا صنع ولما لم يمتنع كون الصفات في القبة تبعا لموصوفها كان هذا من قبيل الكناية دون المجاز ثم كونها في القبة المضروبة على ابن الحسرج مما ينتقل منه الذهن الى اتصافه بها وقوله فليس بذاك يعني ليس قولنا المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه تصريحا باثبات المجد والكرم للبردين ليلزم من اضافة البردين اليه التصريح باضافة الوصف اليه كما في طويل نجاده نعم لو قيل زيد كريم برده لا يشبه ان يكون مثل زيد طويل نجاده والمجد الشرف يمجد الرجل بالضم فهو ماجد ومجيد قال ابن السكيت الشرف والمجد يكونان بالآباء يقال رجل شريف ماجد له اباء متقدمون في الشرف والحسب والكرم يكونان في الرجل وان لم يكن في الاباء ووجه كون هذا من قبيل الكناية دون المجاز انه لا يمتنع ثبوت الصفة بين الثوبين تبعا لموصوفه **قوله** اثبت لابن العميد من اثبات المساعي له وكونها نظام عقد وكون مناط ذلك العقد هو جيد من المجد على ان الاضافة تقتضي ذلك نظرا الي كونها اشارة الي نسبة مخصوصة حاصله لا افادة لاثباتها وان استدعاء دوام الشي يقتضي ثبوت اصله كل ذلك حكم النحوي في الذوق ودليل الخطاب وان لم يكن هناك لزوم قطعي وقوله وفيه تزيينه اي تزيين ابن العميد المجد على اعتنائه بشان المجد ومحبته للمجد لان الانسان لا يزين الا ما له به اعتناء والبه ميل وذلك دل على انه ماجد لان مساعي الرجل

انما من يحبك لا يجد غيره ودل طلب حقيقة المجد دوام بقاء ابن العميد على ان من شان المجد والاعتناء بشانه مقصوران على ابن العميد والا لما احتاج الي دوامه والظاهر لا نطلب الاماله اليه حاجة وفي العبارة اشارة الي ان الاختصاص ههنا بمعنى القصر لا بمجرد النسبة ووجهه ما ذكرنا واما وجه احكام هذا التخصيص وتاكيده هو ادعاء ان هذا العلم بهذا الاحتياج والاختصاص قد ظهر لحقيقة المجد الذي ليس من شانه العلم والادراك بل الجميع افراده على ما يقتضيه المقام الخطابي وبين مما ذكرنا ان هذا الدعاء والادعاء والدين وطلب البقاء من توابع ذلك الاختصاص ورواد فه يكون الانتقال منها الى الاختصاص كناية مطلوبا بها تخصيص الصفة بالموصوف وحاصل معنى البيت ان الشاعر جعل المجد متمنيا في المال لابن العميد نظرا الى ان مال الدين الى الدين وجعل رتبته بابن العميد اختصاصا للمجد به على طريقة قولهم توريث الوراثه بفلان اذا جعلت له فاذا ذكر ذلك على طريق يفيد القصر كما اشرنا اليه افاد الاختصاص بطريق القصر كما هو المدعي وان اريد الاختصاص بمعنى مجرد النسبة اليه فالامر اظهر بيت يمتحاه من اللوم بيتها من وسل كثير الرماد في ساحة عمرو لان البيتوته بصفة النجاة من اللوم كناية عن وصف العفة واسناد ذلك الى بيتها كناية عن اختصاص ذلك الوصف بها بمعنى نسبته اليها وقوله اذا ما يموت بالملامه حلت من باب القلب اي حلت الملامه بيوتا ومن باب اشتعل الراس شيبا مبالغة فما جاره اي لم يتجاوزه فرد من افراد الجود ولا حل دونه اي في مكان دون مكانه ولكن يدور حيث يدور وتقرير المصنف ان المصراع الاول كناية عن وصف اجتماع الجود وعدم نوعه والمصراع الثاني كناية عن اختصاص الجود به ونسبته اليه وجهه انه يصير حيث يصير ويسير كيف يسير بحيث لا يفارقه فرد من افراده وبعضهم على ان كلا من المصراعين كناية عن اختصاص الجود به ومعنى الاستدراك ان الاول بطريق انه لا يفارقه والثاني بطريق انه يلازمه فكانه قال لا يفارقه لكن يلازمه ولما سبق الي بعض الافهام ان عدم المفارقة لا يستلزم الاختصاص لاحتمال ان لا يكون الجود موجودا مصدق نفي المفارقه فالمصراع الثاني لدفع هذا الاحتمال فمجموع البيت يتم الاختصاص وانت خبير بانه لا عبرة في الخطابيات بمثل هذه الاحتمالات فقوله بيتها عليه نفي او قال اي المدمنه يعني ان يجوز مدوحه فرد من افراد الجود على انه لو تجاوزه لكان فيما يحل دونه ضرورة انه عرض يمتنع قيامه بنفسه لكنه لم يحل في مكان دونه فلم يتجاوزه ولم يسلم هذا من دعوى اللزوم ونفي اللازم قال ولا حل يعني لو حل فرد من الافراد

مكانا دونه لكان متجاوزا اياه لكن اللازم منتف لانه لم يتجاوزه فرد
من الجود فقوله مما جاره جود نفي اللازم الحلول في مكان دونه لينتفي الملزوم
وقوله ولا حل دونه نفي للازم التجاوز لينتفي ملزومه لكن لا يخفى ان مثل هذا
البيان يكون دوريا والاولى ان يقتصر على احد الامرين فيقال ان قوله مما جاره هو
الدعوى و قوله ولا حل بيان له بنفي لازم التجاوز اي ما تجاوزه فرد من افراد
الجود لانه لو تجاوزه لحل في مكان دونه لما مر لكن اللازم منتف لانه لا يوجد
حالا دونه وقوله كناية مفعول له لقوله نفيا او لقوله نفي وجميع ما بعده
من الافعال وذلك اشارة الى عدم جواز الجود اياه وعدم حلوله غيره
وضمير توزعه وتقسمه للجود وقوله ثم خصصه اي الجود من بعد اي من بعد
نفي تجاوزه اياه وحلوله غيره بجهة مضيفة بانها لممدوحه وهو حيث يصير
الممدوح مخصصا بعد ان عرف الجود بلام الجنس المفيد في المقام الخطابي ه
للاستغراق وبيان ذلك التخصيص وتفسيره انه قال ولكن يصير الجود حيث
يصير كناية عن ثبوت الجود له اذا لم يفارقه وكان معه حيث كان
المتصف هو به لا محالة ومن تخصيص الصفة بجهة من جهاتها التي تكون كناية عن ثبوته
للشيء قولهم مجلس فلان مظنة الجود والكرم اي موقعهما ومكانهما الذي
يظن ابتغاؤه وللدلالة على ان هذا انما اورد توضيحا وتانيسا لما في البيت
لم يقل ومنها اي من الامثلة بل مثله اي من هذا القبيل من التخصيص لقصد
الكناية عن الثبوت **قوله** وقد ظهر يعني ان ما ذكرنا من الحصر في الاقسام
الثلثة انما هو بالنظر الى كناية واحدة واما ان يكون في كلام واحد كنايتان
او اكثر لقسمين منها او اكثر فنحن لا نمنعه ولا يقدح فيما ذكرنا كما
يقال يكثر الرماد في ساحة عمرو او يقال يكثر الرماد في ساحة من هو علم في
الكرم كناية عن عمرو فتجتمع الثلاثة **قوله** واعلم ان الكناية في القسم
الثاني وهو ما يكون المطلوب بها نفس الصفة والثالث وهو ما يكون
المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف قد يكون سوقها لاجل الموصوف
المذكور بان يكنى عن صفة له او عن اختصاص الصفة المذكورة به وقد يكون
سوقها لاجل موصوف غير مذكور بان يكنى عن صفة له او عن اختصاص
صفة به فالاول هو القسم الثاني المطلوب به نفس الصفة كما تقول فلان
يصلي ويزكي قصدا الى انه مؤمن وفلان يلبس الغيار قصدا الى انه يهودي
ومن القسم الثاني قوله ان السماحة والمروءة وسائر الامثلة المذكورة لتخصيص
الصفة بالموصوف والثاني من القسم الثاني كما تقول في عرض من يؤذي المؤمنين
المؤمن هو الذي يصلي ويزكي ولا يؤذي اخاه المسلم كناية بذكر الصفات

عن الايمان مسوقة لنفيه عن المؤذي ومن القسم الثالث قوله ع هدى للمتقين
الذين يؤمنون بالغيب اي مع الغيبة عن حضرة النبي عليه السلام او عن جماعة
المسلمين وقصدا بطريق الكناية الى نفي كون الكتاب هدى للمنافقين الذين اذا لقوا
الذين آمنوا قالوا آمنا واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستهزئون
وهم عند المسلمين المؤمنين عن اخلاص والباء على هذا للملابسة والمصاحبة
والغيب على معناه المصدري واما اذا جعل الباء صلة يؤمنون والغيب بمعنى
الغائب او مخفف الغيب مرادا به ما هو غائب عن الحواس من الله والملائكة
واحوال الحشر ونحو ذلك فلا تعريض **قوله** كان اطلاق اسم التعريض عليها
مناسبا اما لفظا فلمكان الاشتقاق واما معنى فلانه يقال عرضت لفلان
وبفلان اذا قلت قولا وانت تعنيه فكانك اشرت به الى جانب وتريده
جانبا اخر ومنه المعاريض في الكلام وهي التورية بالشيء عن الشيء واصل العرض
بالضم وهو الناحية والجانب لانك تاتي الى المقصود من جانب من الكلام وناحيته
قال في الكشاف الكناية ان يذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له والتعريض ان يذكر
شيئا يدل على شيء لم يذكره كقول المحتاج للمحتاج اليه جئتك لاسلم عليك
فكانه امالة في الكلام الى عرض يدل على المقصود والرمز هو الاشارة بالشفتين
والحاجب والضمير في ايس للنوق وحسبك اي كافيك في كونهن لا يردن
سوى كريم وضمير فانه للقول الى تمام وغير خاف اي ليس فيه خفاء نحلا
نحو عريض القفا وخاف اسم فاعل من خفي بالكسر واما المخفي ممن
خفاه بمعنى اخفاه **قوله** كان اطلاق اسم الايماء والاشارة
عليهما مناسبا لانه اذا لم يكن هناك خصوصيته تعين اسم المطلق لان الاشارة
تطلق على كل من التلويح والرمز على ما مر وتنبيه ايضا عند
الاطلاق تكون في حق الشيء القريب الظاهر كما يقال اشار اليه باليد
واومى اليه بالكف **قوله** وكقول البحتري عطف على كقول
ابي تمام مع تخلل الفاصل بجواب الشرط واشار بقوله ظاهر الى انه فوق
ابي تمام وقوله كما ترى في قول الاخر الى انه اظهر وصرح في قوله متى تخلو
تميم بانه اظهر من الجميع لانه انتقال من العلة الى المعلول حيث جعل
كون مسلم من تميم علة لوجود الكرم فيهم والانتقال فيما سبق من المحل الى
الحال او من الشرط الى المشروط ولان في الاول احتمال ان لا يتحقق الشاهد
الكافي اعني زيارتهن ابا سعيد لانها انما ذكرت بان لا استعمال له
في الثاني فحواله الى رؤية المخاطب الذي ربما يعاند وفي الثالث انما
ذكر تسقيه اسراف بني حنبل على طريق الادعاء دون التحقيق فتبينه

طلب لن يحملهم من الكرام وابا كور العيث المبتكر الآن بكرم والمحل
انقطاع المطر ويبس الارض من الكلاء يقال بلد ماحل وقد من ماحل ولم
يقولوا ما قال ابن السكيت امحل البلد فهو ماحل ولم يقولوا محل وربما جا
ذلك في الشعر. قالت الندى هو العطا والسخا. والجود صفة في النفس
مبدا افادة ما ينبغي لا لعوض ولا خفاء في تغاير مفهوميهما وبهذا
صح خطابهما حطاب الاسنين تعزى على لفظ المتكلم المبني للمفعول
من عزاه حمله على العزا وهو الصبر مسافة يوم اي مقداره على استعارة
الامتداد المكاني للزماني ثم يتلوه عطف على اقمنا وقوله في افادة
جود متعلق بالصرف الواقع خبرا اي على ما نرى او بالظهور وكلاهما
محل نظر من جهة اللفظ او بالمبتدا اعني قوله فمن جهة المعنى
قوله واعلم ان التعريض يريد ان بينه وبين الكناية عموما ووجه التصادق بينهما
في مثل المسلم من سلم المسلمون من يده ولسانه وصدق الكناية بدونه وهو
كثير وصدقه بدون الكناية في مثل آذيتني فستعرف عند القرينة المانعة
من ارادة المخاطب وتعين ارادة الغير فانه يكون مجازا لا كناية واعتبر
الاعتماد على القراين في الكناية لانه في المجاز مشهور غني عن التعرض له
بخلاف الكناية الصريحة فان قيل استعمال ضمير المخاطب في غير المخاطب
لا يظهر له وجه صحة ولا وجود علاقة ولا انتقال عن ملزوم الى لازم او
بالعكس فكيف يكون مجازا او كناية بل الوجه حمل قوله على سبيل الكناية
تارة وعلى سبيل المجاز على انه نسبة الكناية تارة ونسبة المجاز اخرى من
غير ان يكون كناية او مجازا قلنا ليس المراد على معنى تقصد به تهديد
المخاطب بسبب الايذاء ويلزمه تهديد كل من صدر عنه الايذا
لزوما تعتبر في المجاز والكناية فان اريد تهديد المخاطب وغيره من
المودين بقراين الاحوال فكناية او تهديد غير المخاطب خاصة لعلاقة
المشاركة في الايذاء ودلالة القرينة على ان المخاطب ليس بمراد فمجاز مركب جار
في الكلام لا في الضمير نفسه واما ان يكون كلام دال على معنى دلالة صحيحة
جارية على القانون من غير ان يكون حقيقة في ذلك صريحة ولا كناية
ولا مجازا فلا يعرف له وجه صحة قال ابن الاثير الكناية ما دل على معنى يجوز
حمله على جانبي الحقيقة والمجاز بوصف جامع بينهما ويكون في المفرد والمركب
والتعريض هو اللفظ الدال على معنى لا من جهة الوضع الحقيقي او المجازي
بل من جهة التلويح والاشارة فيختص باللفظ المركب كقول من يتوقع
صلة والله اني محتاج فانه تعريض بالطلب ولم يوضع له حقيقة ولا

وانما يفهم المعنى من عرض اللفظ اي جانبه قوله فتامل كيفية
هذه الكناية والمجاز كيلا يظن انهما في نفس الضمير وعلى هذا الذي ذكرنا
في هذا المثال فقس نظايره وفرع ما شئت من الفروع فقد نبهتك على
وجه القياس وكيفية التفريع حيث ذكرت انه ان اريد غير الموضوع له
فقط فمجاز والا فكناية وان التعويل في ذلك على القراين وان التعريض
قد يكون مع الكناية وقد يكون بدونها قوله واعلم ان ارباب البلاغة
هم البلغاء وكذا اصحاب الصناعة للمعاني لان معناها تصور المعاني
بالصور والكيفيات المختلفة المناسبة للاغراض والمقاصد بمنزلة
الصياغة للذهب على ما ينبغي كما قال الجاحظ انما الشعر صناعة
وضرب من التصوير لكن لا يخفى ان نسبة الاتفاق على رجحان المجاز على الحقيقة
والاستعارة على التشبيه والكناية على التصريح الى علماء البيان انسب منه
الى البلغاء والفصحاء الا انه حاول المبالغة في هذا الاتفاق حتى كانه وقع
من البلغاء والشعراء وان لم يكن لهم معرفة بالاصطلاحات ومباحث الترجيحات
وقوله ابلغ من المبالغة دون البلاغة ومعنى اوقع امكن في النفس واشد
تاثيرا فيه وذكر الابلغ والاقوى والاوقع سهو ومرجع الكل الى دعوى الشي
وهو وجود اللازم ببينة هي وجود الملزوم وفي توجيه الاستعارة
وجه آخر هو ترك الاعتراف بكون المشبه به اكمل من المشبه بل ادعا انه من جنس
المشبه به والكار ان يكون شيئا غيره قوله باعتبار واحد احترازا عما
اذا اختلف الاعتبار كما اذا كان شي ملزوما للشي بحسب الوجود غير ملزوم
بحسب المفهوم او ملزوما بحسب العادة غير ملزوم بحسب العقل ونحو ذلك
مما لا استحالة فيه قوله والسبب في ان الكناية ابلغ انا وان جعلنا مبنى
الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم فهو راجع الى الانتقال من الملزوم
الى اللازم بناء على وجود التساوي ولو اعتقادا او ادعاء وحينئذ يكون كل منهما
لازما وملزوما فيكون الانتقال في الكناية ايضا من الملزوم وتصير كدعوى
الشي ببينة وبهذا يندفع الاعتراض بان اللازم من حيث هو لازم يحتمل
العموم فكيف يصح الانتقال منه الى الملزوم وان المجاز قد يكون من الطرفين
كاطلاق الغيث على النبات والنبات على الغيث بناء على لزوم احدهما على
الاخر فلا يكون كل منهما ذكر الملزوم وارادة اللازم بل احدهما بالعكس وهذا
معنى الخراط نحو امطرت السماء نباتا اي غيثا يلزم النبات في شتك رعينا الغيث
اي النبات الذي يلزم الغيث قوله هذا ما امكن حصر الكلام باصلي المجاز
والكناية لانهما المقصود الاصلي في فن البيان وانما التشبيه توطية لنوع

من المجاز هو الاستعارة واشارة الى اندفور كلام السلف فيهما ورتب
فيهما انواعا يلحقها بمباحث تلحق بها ووقع كلام التقرير وترتيب الانواع
وترسلها وتطبيق البعض منها بالبعض حقه على الوجه الذي توجبه
مقتضى صناعة البيان ثم وصى لئلا تقدح في كلام السلف من بعض القصود
واشارة الى ان كلامه بالمقصود اوفى وعلى سنن الاستقامة لجرى وبالحمد
والثنا احرى فقوله مغمزا اي موضع قدح وطعن وفي الصحاح المغامز المعايب
وفعل منها فاغتمزه فلان اي طعن علي ووجد بذلك مغمزا واغمزت في فلان
اذا عبته وصغرت من شانه ويقال زل عنه الشي اذا فاته وقليل خبرهم
والافراد للتشبيه فعيل بمعنى مفعول وضمير اختراعه لهذا الفن وقواعدها
للاصول والمراد بها ما يبنى عليه الاصول التي يبنى عليها جزئيات الفن وضمير
ابوابها للاصول وفصولها للاصول او الابواب وتفاريعها للقواعد او الاصول
وامثلتها للتفاريع وبلفظها للامثلة وبها للامثلة او الملافظ وضمير بعسها
للسعب او هذا النوع للحال اعني افاس جمع افنان جمع فن فعلوا خبر كانوا
وفي اختراعه متعلق به ذاك خبره مبتدا محذوف الخبر اي اذ ذاك الاختراع
محقق منهم اي من علماء هذا الفن قوله وانما نعد نذكر ضبط اجمالي
لمباحث الاصلين اللذين هما المقصد الاصلي من علم البيان قوله ولا
يدل له اي الثالث الذي هو الكناية من دلالة حاله على ارادة معنى المعنى مثل ان
يكون استعمال كثير الرماد في معرض المدح وفي حق العطا بخلاف ما اذا
قيل في حق صاحب الحمام وذلك لان السابق الى الفهم من الكلام هو المعنى
ما لم يقم دلالة على ارادة معنى المعنى وحده او في الجملة نعم الدلالة على جزء
المعنى او لازمه لا يتوقف على قيام القرينة لكن فرق بين الدلالة والارادة ولئن
ذهب بعض المحققين الى ان الدلالة لا يكون بدون الارادة قوله دون
رايناه لان الانقسام اي الحقيقة العقلية والى المجاز العقلي انما هو راي
الاصحاب واما على رايه فالمجاز كله لغوي وفي كلامه اشارة الى ان المتصف
بالحقيقة والمجاز العقليين عند التحقيق هو الاسناد وانما يتصف الكلام
بهما باعتبار ما فيه من الاسناد وقوله على وفق عقلك وعلمك اشارة الى ما
مر من ان المعتبر في الحقيقة والمجاز العقليين هو الموافقة والمخالفة لما عند المتكلم
لا لما في نفس الامر قوله ثم ان الحقيقة في الجملة اما ان يكون مقرونة بافادة مستلزم
على لفظ اسم المفعول اي لازم يقال استلزم الشي اي طلب لزومه فهو مستلزم اي
ملزوم وذاك مستلزم اي لازم او لا يكون والاولى اي الحقيقة المقرونة بافادة
لازم داخلة في الكناية والثانية اي الحقيقة التي لا يكون مقرونة بافادة مستلزم

داخلة في التصريح ومبنى هذا على ان كلا من الكناية والتصريح اعم من ان يكون مفردا
كما سبق في اول تقسيم الكلمة الى الاقسام الثلثة بانها اما ان يراد معناها
وحده او غير معناها معا او يكون جملة كما اشار اليه ههنا بعد ما ذكر الحقيقة
والمجاز في الجملة لئلا يتوهم اختصاص الكناية بالمفرد على ما عرف من التقسيم
الاول فان قيل قد دل ذلك التقسيم على ان الكناية تقابل الحقيقة في المفرد
ثم قال والحقيقة في المفرد والكناية يشتركان في كونهما حقيقتين ويفترقان في
التصريح وعدمه فكيف صح هذا قلنا اراد بالحقيقة في التقسيم التصريح منها
لانه الذي يراد منه معناها وحده واما الكناية فلا كلام في انه هل يراد معه معنى
المعنى ام يقتصر المراد على معنى المعنى لكن مع جواز ارادة المعنى وقد سبق تحقيق
ذلك ومبناه على انهم لم يعتبروا في الحقيقة الا الاستعمال في الموضوع له واما
ان لا يكون غير الموضوع له مرادا فلا ومنهم من فهم ذلك وجزم بان الحقيقة
مطلقا تقابل الكناية فحمل ما ذكر من اشتراكهما في كونهما حقيقتين على اشتراكهما في
ارادة المعنى الحقيقي فيهما من غير ان يصح اطلاق اسم الحقيقة على الكناية
وهذا الاصطلاح مما لم يعهد للقوم وفي بعض النسخ بافادة مستلزم على لفظ
اسم الفاعل نظرا الى ان الانتقال في الكناية من اللازم الى الملزوم لكن قد
سبق ان مآل الكناية ايضا الى ان الانتقال من الملزوم قوله واذ قد عرفنا
في نسخ الرواية بالتشديد من التعريف لكن الصحيح عرفنا بالتخفيف من المعرفة
وهو الموافق لقوله حصل لنا العلم بتفاوت التشبيه وقوله وتضمننا
الوطر عن كلام الاطلاع على هذه المقاصد وانما تعرض في هذا الضبط
لجانب التشبيه لكونه ماخوذا في تعريف البلاغة فان قيل كان يتعرض
لمعرفة خواص التراكيب على ما هو مضمون علم المعاني ليحسن ترتب تعريف
البلاغة على ما ذكر لكونه مشتملا على رعاية مضمون العلمين قلنا واذ قد
عرفنا هذه الامور في علم البيان بعد فراغنا من علم المعاني المشتمل على معرفة
كيفية توفية خواص التراكيب حقها وبهذا انتظم امر الشرط والجزاء اعني
اذ قد عرفنا مقول ولا خفاء في ان المذكور تعريف لبلاغة المتكلم وان المراد
بالتراكيب تراكيبه التي يوردها لتادية المعاني وبانواع التشبيه والمجاز
والكناية ما يتفق له في كلامه من تلك الانواع بمعونة الاحاطة بالعلمين والتتبع
لخواص تراكيب البلغاء وانواع تشبيهاتهم ومجازاتهم وكناياتهم فقول
صاحب الايضاح ان اريد بالتراكيب تراكيب البلغاء وهو الظاهر فقد جا الدور
ليس بشي وكيف يتصور ان يكون للمتكلم في تادية المعاني حد توفيه خواص غيره
من البلغاء وايراد تشبيهاتهم ومجازاتهم وكناياتهم على وجهها فان قيل

كيف صح قوله ولها طرفان بعود الضمير الى البلاغة المذكورة وهي بلاغة
المتكلم مع ان هذا انما هو في بلاغة الكلام قلنا من جهة ان تعريف بلاغة
المتكلم بحيث يوجد منه بلاغة الكلام وهو كون الكلام بحيث يوفي بخواص
التراكيب حقها واورد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها فكانه قال
ولها اعني لبلاغة الكلام المعلومة من تعريفنا البلاغة المتكلم طرفان اعلى
واسفل لا بمعنى ان بينهما الغاية البعد وبينهما مراتب يكاد لا يدركها الحصر
لكثرتها وان كانت محصورة في نفسها لكونها بين حاصرين هما الطرفان وذلك
التفاوت بتفاوت الاطلاع على كميات الاحوال وكيفياتها والاقتدار على رعاية
مقتضياتها والتصرف في التشبيهات والمجازات والكنايات وفي ايرادها على
وجهها ولا يتيسر كمال ذلك بمجرد الاطلاع على قواعد العلمين وفسر الطرف الاسفل
بانه الحد الذي من البلاغة اذا انتقص منه ادنى شيء التحق الكلام باصوات
الحيوانات تصدر عن محالها بحسب الاتفاق وان كان صحيح اللغات والاعراب
جاريا على قوانين اللغة والصرف والنحو وساق الكلام على وجه يعرف منه الطرف
الاعلى حيث حكم بان البلاغة تبتدي من الطرف الاسفل متصاعدة الى ان تبلغ
مرتبة الاعجاز وهي الطرف الاعلى من البلاغة وما يقرب من الطرف الاعلى من البلاغة
فيعلم منه ان الطرف الاعلى هو الذي يكون مع ما يقاربه من المراتب العلية حد
الاعجاز اي يعجز البشر عن الاتيان بمثله فكلامه صريح في ان حد الاعجاز هو الطرف
الاعلى وما يقرب منه لا الطرف الاعلى وحده وذلك لان بعض ايات
الكلام المعجز اعلى طبقة من البعض واصل هذا الكلام من الامام الرازي
وقد صرح بهذا المعنى حيث قال في نهاية الاعجاز ان الطرف الاعلى وما يقرب
منه كلاهما هو المعجز فما وقع في التلخيص من ان الطرف الاعلى هو الاعجاز وما
يقرب منه ينبغي ان يحمل على هذا ويجعل وما يقرب منه عطفا على الطرف
الاعلى والضمير له لا على حد الاعجاز وقد استوفينا الكلام فيه في الشرح
قوله واعلم ان شان الاعجاز عجيب يعني ان كل ما يدركه بعقولنا في غالب
الامر يمكن من التعبير عنه والتفسير له وبيان هذا المعنى والاعجاز ليس كذلك
لانا نعلم قطعا من كلام الله تع انه بحيث لا يتمكن للبشر معارضته والاتيان بمثله
ولا يماثل شيء من كلام فصحاء العرب مع ان كلماته كلمات كلامهم وكذا هيئات
تراكيبه وتاليفاته ورعاية مقتضيات احواله ومناسباته كما انا نجد كلاما
نعلم قطعا انه مستقيم الوزن دون اخر ونعبر عنه بانه من بحر كذا وعلى وزن

كذا وتقطيعه كذا لكنا لا نتمكن من ان نبين ان اي امر يقتضي كون هذا مستقيما
دون ذاك وكما انا ندرك من احد كون كل عضو منه كما ينبغي وآخر كذلك ودون
ذلك لكن نعجز عن تسمية الملاحة ولا نعرف انه ما هو ولهم ما قال من قال ورای حسن
در روی تو چیزیست نمی داند کسی کان چه نامست عبر عن عدم معرفة
حقيقته بعدم معرفة اسمه وقال الغير چیزیست ورای حسن با تو ما شیفته
دل برای آنیم وليس مدرك الاعجاز عند المصنف سوى الذوق وهو قوة
ادراكية لها اختصاص بادراك لطايف الكلام ووجوه محاسنه الخفية فان كان
حاصلا بحسب الفطرة فذاك وان اريد اكتسابه فلا طريق اليه سوى الاعتناء
بعلمي المعاني والبيان وطول ممارستهما والاشتغال بهما وان جمع بين الذوق
الفطري وطول خدمة العلمين فلا غاية وراءه الاحتراز عن الخطاء ولما كان
ههنا مظنة ان يقال هب ان الاعجاز الذي هو كمال البلاغة لا يمكن وصفه ولا
يدرك الا بالذوق ولا طريق الى اكتساب الذوق سوى طول خدمة هذين العلمين
لكن هل لما سوى كمال البلاغة من مراتب الوسط امكان وصف
وبيان واحاطة به بالعلمين لتظهر لهما فائدة سوى اكتساب الذوق والاحتراز
عن الخطاء فقال نعم بعض وجوه البلاغة المنتقبة بالنقاب المحتجبة بالحجاب
مما يمكن رفع الحجاب عنها ليوضح للطالبين ويكشف للناظرين واما نفس
وجه الاعجاز الذي هو الغاية فلا يمكن رفع الحجاب عنها واماطة اللثام
وهو ما يكون على الفرض النقاب عنها بان يعين ابهاما ما هي ويدرك بقواعد
العلمين كما هي وانما ذلك الى الذوق وبالجملة في الكلام اشارة الى ان وجه
اعجاز القرآن امر من جنس البلاغة والفصاحة وهو كونه في الطبقة العليا
منهما لا كما ذهب اليه النظام وجمع من المعتزلة ان اعجازه بالصرفة بمعنى انه لم يكن
معجزا في نفسه وامكن للعرب ان يعارضوه الا ان الله تع صرفهم عن ذلك وسلب علومهم
به وقدرتهم عليه ولا كما ذهب اليه جماعة من ان اعجازه مخالفة اسلوبه لاساليب
كلامهم من الاشعار والخطب والرسايل لا سيما في المقاطع مثل يؤمنون
وينفقون ويعلمون ويجهلون وسلامته عن التناقض او باشتماله على الاخبار
بالمغيبات والكل فاسد لما ذكر في علم الاستدلال قوله واما
الفصاحة لما اشتغل بعد تفسير البلاغة ببيان طرفيها ومراتبها وبالكلام في
شان الاعجاز وطريق ادراكه كان مظنة استظهار السامع واعتناءه بمعرفة
الفصاحة وطلب لذلك فاكد الكلام فيه وصدره بكلمة اما وسماها اولا ثم

فسر كلا من القسمين لما ان اطلاقها على القسمين بحسب الاشتراك والمعنى لرما يطلق عليه
الفصاحه تسميان كما يقال المستثنى متصل ومنقطع ثم يفسر كل على حده على انه كان يمكنه
ان يقول هي كون اللفظ على السنة الفصحاء من العرب الموثوق بعربيتهم ادور
واستعمالهم له اكثر وذلك لسلامته عن التعقيد المعنوي واللفظي ومخالفة
القياس اللغوي والتاليف النحوي وتنافر الحروف والكلمات او نحو ذلك من السلامة
من الامور المذكورة ومنه يعرف ان فصاحة المتكلم هي ملكة الاقتدار على مثل هذا
الكلام كما عرف بلاغة المتكلم لتعلم منه بلاغة الكلام كما يعرف الفقه مثلا بالعلم
بالاحكام الشرعية العملية المكتسبة من ادلتها التفصيلية فيعلم ان فقاهة الرجل
هي ملكة تلك المعرفة او نفس معرفة تلك الاحكام وكذا في ساير العلوم وجعل
خلوص اللفظ عن التعقيد راجعة الى المعنى لكونه بالنظر الى افادة المعنى
وفسر الفصاحة اللفظية بكون الكلمة عربية اصلية نظرا الى ان الكلام في
فصاحة الالفاظ من لغة العرب لما ان المقصود الاصلي من هذين العلمين
معرفة اعجاز القرآن ولهذا قد يعتبر ذلك في تعريف العلمين وهو من قولهم
فصح الاعجمي اذا انطلقت لغته من اللكنة فجادت ولم يلحن واصله من فصح اللبن
اذا اخذت رغوته وذهب لباوه وليس معنى الادور والاكثر ان يتحقق في مقابله
الكلمة كلمة ذايع وهذه ادور وقلها استعمال كثير وهذه اكثر بل المراد دورانها
فيما بينهم وجريانها على السنتهم وكذلك معنى الجري على قوانين ان يكون جاريا
على قانون اللغة سالما عن مخالفة القياس اللغوي كالاجلل في قوله
الحمد لله العلي الاجلل وكالالل ويجلل في قوله فلا تبرم الامر الذي هو حالل
ولا تحلل الامر الذي هو مبرم والمولد المستحدث من ولد واحدثنا وكلا مما
استحدثوه وكلام مولد ليس من اهل لغتهم وشاعر مولد اذا كان عربيا
غير محض وذلك كالمسرج في قوله ومرسنا مسرجا وكلفظ القرمد والطوب
والاجر ومعنى سلامتها عن التنافر ان لا يكون ثقيله على اللسان كريهة على السمع
بحكم الذوق الصحيح والطبع السليم كلفظ الهعخع في قول اعرابي سئل
عن ناقته تركتها ترعى الهعخع وهو نبت ومستشزر ومثله فيما بين الكلمات ٥
وليس قرب قبر حرب قبر وكذا تكرار امدحه في قول ابي تمام كريم متى امدحه
امدحه والورى معي واذا ما لمته لمته وحدي قال ابن العميد هذا التكرار
في امدحه مع الجمع بين الحاء والهاء وهما من حروف الحلق خارج عن حد الاعتدال
نافر كل التنافر بسبب بعد المخارج ولزوم الانتقال من كلمة الى اخرى كالطفرة

ولا بسبب قربها ولزوم الانتقال منها كالمشي في القيد اذ قد يحسن القريب
المخرج كالمنبجي والبعيد كعلم بل المرجع فيه الى الذوق السليم والطبع
المستقيم قوله والمراد بتعقيد الكلام الذي يخل بالفصاحة المعنوية
هو ان تعثر صاحب الكلام فكرك اي يجعله عاثرا في العثار في موضع تصرف
الفكر وعرا صعبا موضع ذهابك نحو المعنى قوله وما مثله اي مثل
الممدوح وهو ابراهيم بن هشام بن المغيرة المخزومي خال هشام بن عبد الملك
ابن مروان اي ليس مثله في الفضائل والكمالات الا ابن اخته هشام الخليفة
وتقرير الكلام ما مثله في الناس احد يقاربه الا مملكا ابو امه ابوه فمثله اسم ما
وفي الناس خبره وحي بدل من مثله والا مملكا استثناء من حي نصب لتقدمه
واذا اخر كان المختار الرفع ويقاربه صفة حي وابو امه مبتدا وخبره ابوه
والجملة صفة مملكا ففيه فصل بين المبدل منه والبدل الحي وتقدم المستثنى
على المستثنى منه وفصل بين المبتدا والخبر بالبدل وبين الموصوف والصفة
بالخبر وقد يقال مثله مبتدا وحي خبره وما غير عاملة على اللغة
التميمية وفي الناس متعلق بمثله والاوجه ما ذكرنا قوله كقول
ابي تمام في ناغيين حرجا في زمن المعتصم بالله صلب احدهما بعد الاخر
وهما بابك سمي مازيار وابن سمي بابك وصله ودسوا الاحسا من رحابها
ان صار بابك جار مازيار ثانيه اي ثاني المصلوب اولا مبتدا خبره في كبد
السماء اي وسطها يعني الجو ولم يكن ذلك الثاني الذي هو بابك كاثنين ثان
اي كثاني اثنين فهو بالحقيقة من تقديم المضاف اليه على المضاف لكن بعد
تصحيح مضاف من اثنين وجعل ثان بدلا منه والمراد بالاثنين هما في الغار النبي
عليه السلام وابو بكر رضي الله عنه اي لم يكن ذلك الثاني كما في الاثنين اللذين
كانا في الغار لانهما قد اجتمعا على تقوية الدين وهذان على فساد امر المسلمين
نهج الطريق سواء والمعطف موضع العطف اي الميل والثني من الطريق
والمنار العلم ينصب على الطريق ~~النظر اليه~~ والطية المنزل يطوى اليه الطريق
يقال مضى لطيته اي لما نواه وطية شاسعة اي منزل بعيد وضمير صاحبه
للكلام ومريده وعلمه ويسلكه ويقطعه للطريق والمتبين اسم فاعل
من تبين الشي علمته بينا وضمير وجهته وطية للمتبين قوله اذكر
على سبيل الانموذج هو معرب نموذة او نمودا ومعناه صورة تتخذه
على مثال الشي ليعرف منها ليعرف منها حاله او قليل من الشي يرى ليعرف
حاله وقوله بما عسى مفعول الكشف وما موصولة صلتها يسترها وضمير
الفاعل لما والمفعول لوجوه البلاغة والفصاحتين والحام لفظ

متصل بـ

فقاهة

يونعز اي كلام

النية اوم

عسى اشاره الى ان كون الشي سائر الكث الوجوه عنك انما هو على سبيل الاحتمال
لانك بعد احاطتك بما ذكرنا في العلمين ينبغي ان تعترف بها بلا شبهه وضمير
منها وبها للايه وتحدوا على لفظ المبني للمفعول من تحديت فلانا اذا باريته
في العقل ونازعته الغلبه ولشبه ان يكون هذا الكلام اشاره الى ما روي
انهم علقوا القصايد السبع من باب الكعبه على ان لا ينزلوها ما لم يعثروا على
ما هو افصح وكانوا يكابرون ويعاندون فيما نزل من الايات حتى نزلت
هذه الايه فادعنوا ولم يبق لهم سبيل الى المكابره لما ادركوا من كمال بلاغتها
التي بذت كل كلام بليغ استوت استقرت السفينه على الجودي جبل بقرب
جزيره قوله والنظر في هذه الايه من اربع جهات بدم
جهة احد دواوين واخوم بالتقديم ه البيان لكون ما في الايه من اللطايف
المناسبه اغزر واكثر وبالبيان احد دواوين واخفى وبالتقديم اولى
واحرى وقوله وما يتصل بها اي بالمجاز والاستعاره والكنايه
من الترشيح وذكر القرينه وهو عطف على ما فيها وصحت اضافته
معنى الى ادنا لكونه على سبيل الحكايه اي معنى هذا الكلام والطوفان
المطر الغالب والما الغالب يغشى كل شي وقد يقال طوفان الظلام
وغيره مجازا وقيل كل عنصر غلب فهو طوفان وغاض الماء قل ونضب
وعاصد الله سعدى ولا سعدي وقوله بني الكلام جواب لما ولا
خفاء في ان ليس مبنى الكلام على تشبيه المراد الذي هو ورد ما انفجر
وبلع الطوفان ونحو ذلك بالمامور بل المشبه بالمامور هو الارض
والسما على ما صرح به آخرا بقوله على تشبيه المراد اي المراد منه اي الشي
الذي اريد منه امر كما يقال المشترك للمشترك فيه ومرجعه الى الحذف
والايصال كما في امرتك الخير وضمير هدية للمامور على اضافه المصدر
الى الفاعل والمفعول هو الامر يقال هبته اي حفته واما المراد في قوله
وتشبيه تكون المراد اي تحصله والحاده فعلى اصله اذ معناه الامر
الذي اريد من المامور كالبلع والاقلاع واعاده الاسم الظاهر دون الضمير تنبيه
على ان المراد الاول بمعنى المراد منه وانما بني الكلام على التشبيهين لتصوير
الاقتدار العظيم وتصوير ان السموات والارض وهذه الاجرام العظام
اعني السموات والارض هذه والعطف باعتبار تغاير المفهوم تابعه لاراده
الله مع جهه الايجاد والاعدام وتابعه لمشيئته في تلك الاجرام من جهه التغيير
والتعديل وقوله ونحو عطف على وجوب وصا راحدا ره ومهابته
وامره واشارته ونحو ذلك لله مع وضمائر الجمع ونحو عرفوه ذا الى

الاقتدار

آخره

آخره العقلاء المميزين وضمير ضربت وسراد فيها المهابته والكاف في كما يالوح ٥
وكما يرد للقران في الوقوع مثلها قولك كما دخل زيد خرج عمرو وحمله
كانها عقلاء في موقع الحال وحمله لا الموقع موقع البيان واحد الطرفين
اعني لاشارته خبر له والاخر اعني بغير الامضاء متعلق به اذ لو تعلق بالمصدر
اعني تلقي كما هو الظاهر لوجب نصبه اي لفسا لكونه مشبها بالمضاف
وقوله ثم بني على تشبيه هذا يعني التشبيهين المذكورين وهما تشبيه
المراد منه بالمامور وتشبيه تكوين المراد بامر الامر نظم الكلام وفسر بني نظم
الكلام بمجموع قوله فقال سلام مال كما زي يا ارض ويا سما ولم
يجعل بنا نظم الكلام على مجرد اراده ان يبين معنى اردنا ان يرد الى القره
لانه لا معنى يا ارض ويا سما ~~ولم يجعل بنا~~ الا بواسطه تشبيههما بالمامور
وتشبيه تكوين ما يراد منهما بامر الامر فليتدبر فقوله قيل مجاز عن
اريد ان يكاد ما انفجر وانقطاع المطر فان السماء من باب ذكر المسبب
واراده السبب لان الاراده تكون سببا لوقوع القول وقرينه هذا المجاز
المرسل كون المقول خطاب الجماد فانه يصح اراده حصول معنى البلع
والانقطاع منه ولا يصح القول له والخطاب معه وجعل خطاب الارض
والسماء استعاره مبنيه على تشبيههما بالمامور المذكور ذلك التشبيه
بقوله فيما سبق بني الخطاب الكلام على تشبيه المراد اي المراد منه بالمامور
الموصوف والظاهر انها استعاره بالكنايه حيث ذكر المشبه اعني السماء والارض
المراد منهما حصول امر واريد المشبه به اعني المامور الموصوف فانه لا سابق منه
العصيان ادعاء بقرينه نسبه الخطاب اليه ودخول حرف النداء عليه
وهما من خواص المامور المطيع ويكون هذا تخييلا وما قال ان المراد انها
استعاره تصريحيه على ما هو الشايع من اطلاق لفظه الاستعاره فلا يظهر له
وجه صحه سوى ان يحمل على الاستعاره التبعيه في حرف النداء بناء على تشبيه
تعلق الاراده بالمراد منه بتعلق النداء بالمنادي والخطاب بالمخاطب لكن في قوله
التشبيه المذكور بعض نبوه عن هذا لان المذكور هو تشبيه المراد منه بالمامور وقوله
ثم استعار لغوور الماء عطف على قوله بني الكلام لا على قوله ثم بني على تشبيهه او
تالله وفي جعل البلع الذي هو اعمال القوه الجاذبه في المطعوم وجذبها الى
المعده مستعارا لغور الماء في الارض نوع تسامح والمراد استعارته لجعل
الماء غائرا فيها وهذه استعاره تبعيه تحقيقيه واستعاره الماء للغذاء على
ما ذكر استعاره بالكنايه حيث ذكر المشبه واريد المشبه به ادعاء بقرينه ايقاع
البلع عليه فانه مختص بجذب الغذاء دون الماء قيل المعنى يبقى وبلع الماء وابتلع

لبناء نظم الكلام ... المسند ... لا ... [illegible]

مجاز

د

الوثوق يكون مجازًا والمصنف اذا حاول رد السبعة الى المكنية لم يكن له سوى ان يجعل قرينته التي هي الماء استعارة بالكناية لتبقى البلع على حقيقته لكنه ذهب ههنا الى ان الماء استعارة بالكناية ولا قرينة له سوى البلع والبلع استعارة تصريحية ولا قرينة لها سوى الماء وهذا خارج عن القانون فان الماء انما يصلح استعارة بالكناية ومراد ابه المستراد عاء اذا نسب اليه شي من خواص المشبه به وذلك حقيقة البلع لا الغور والمعبر عنه بلفظ البلع ولهذا لما جعل الربيع استعارة والبلع مما يصلح استعارة بالكناية عن القادر المختار لم يعتبر في انبت الربيع استعارة والبلع انما يصلح استعارة تصريحية للغور اذا نسب الى حقيقة الماء ومن غير اعتبار استعارة فيه لكنه جرى على طريقته في نطقت الحال وجعل الحال استعارة بالكناية عن الانسان المتكلم وجعل نطقت استعارة لامر وهمي ولزمه القول بالاستعارة التبعية وعلى هذا القياس يلزمه القول بالاستعارة في انبت ايضا **قوله** ثم امر على سبيل الاستعارة للشبه المقدم ذكره وهو تشبيه تكوين المراد بامر الجزم النافذ في تكوين المقصود بنفس البلع استعارة للغور وصيغة الامر استعارة لتكوين المراد وكون الامر مخاطب ترشيح لاستعارة النداء في يا ارض للارادة استعارة تبعية وهذا يويد ما قيل ان يا ارض ويا سماء استعارة تصريحية كما ذكرنا **قوله** ثم قال ماءك ظاهر كلامه ان يريد بالمجاز الاستعارة المبنية على تشبيه اتصال الماء بالارض باتصال الملك بالمالك بناء على ان مدلول الاضافة في مثل هذا هو الاختصاص الملكي فيكون الاستعارة تصريحية اصلية جارية في التركيب الاضافي الموضوع للاختصاص الملكي في مثل هذا ولم يعتبر اللام وبني الاتصال والاختصاص عليهما فالاستعارة تبعية ومنهم من جعل المجاز في الاضافة بادنى الملابسة مجازًا عقليًا بناء على ان كون النسبة على ما هو عليه او على خلافه مما يتعلق بالعقل دون الوضع ومما يدل على ان قصد المصنف الاستعارة جعله ضمير الخطاب ترشيحا لكون الارض بمنزلة المالك فان ضمير الخطاب مما يخص العقلاء ولو جعل المجاز عقليا فالمعنى انه ترشيح لاستعارة الامر لتكوين الامر لتكوين المراد كما مر فيكون اللام في الترشيح للعهد اشارة الى قوله وخاطب في الامر ترشيحا لاستعارة النداء هذا كله في ابلعي ماءك واما في اقلعي فالاقلاع استعارة لاحتباس المطر بجامع عدم ما كان كالمطر والعمل وصيغة الامر استعارة مبنية على تشبيه السماء بالمامور الذي لا يتاتى منه العصيان والخطاب ترشيح لاستعارة النداء لكونه من صفات العقلاء والكلام في هذا كله مثل ما مر في ابلعي ثم قال وغيض الماء يعني ان ترك فاعل الافعال المذكورة وبناءها للمفعول من باب الكناية المطلوب بها تخصيص

الصفة بالموصوف وتقريرها ان ترك ذكر الفاعل وبناء الفعل للمفعول من لوازم العلم بالفاعل وتعينه لفاعلية ذلك الفعل فذكر اللازم واريد الملزوم وما في الكتاب تفصيل لذلك وتوضيح ومعنى اقرار الشي جعله مستقرا ثابتا ساكنا تاركا للحركة واقرارها اضافه الى المفعول واقراره الى الفاعل فقوله وقال بعدا عطف على غاض الماء اي ولم يصرح بمن قال بعدا سلوكا مفعول له لقوله لم يصرح اي ترك التصريح سلوكا وقوله ان تلك الامور العظام الى العزة بدل او بيان لسلوك سبيل الكناية لا يكتنه اي لا يبلغ كنهه **قوله** ثم ختم الكلام بالتعريض لقوم نوح الذين لم يذكروا في هذا الكلام باستحقاقهم الدعاء بالاستهلاك والعرض من هذا التعريض التنبيه لمن يسلك طريقة قوم نوح في تكذيب الرسل حال كون التكذيب ظلمًا لانفس سالكي مسلكهم لا لغيرهم لان ضرر التكذيب انما يعود الى انفسهم لا الى غيرهم ووجه التنبيه ان الوعيد رتب على صفة الظلم فيدور معها وختم اظهار مصدر رحم واللام في المكان متعلق باظهار وضمير اناه للسخط وجهة الاستحقاق للسخط ظلمهم لانفسهم بتكذيب الرسل ولو قيامه الطوفان عطف على مكان السخط اي وجوده يعني ختم اظهار لان قيامه الطوفان ومسامة تلك الصورة الهائلة في هلاكهم ما كانت الا لظلمهم على ما اشعر به تعليق الحكم بالوصف **قوله** ولو اي النظر في الاية من جهة علم المعاني هو النظر في فائدة كل كلمة في الاية فقد سبق ان من جملة خواص التراكيب ما يتعلق بمفرداتها كالتعريف والتنكير والتقديم والتاخير بل اكثرها من هذا القبيل لكون من حيث كونها في التركيب من الفوائد المتعلقة بالكلم احيانا على ابا واي والهمزة لكثرة استعمالها ولدلالتها على بعد المنادي المناسب لمقام اظهار العظمة والكبرياء وهو اي الامر الذي تستدعيه المقام للبعد المؤذن بالتهاون بالمنادى ومنها ترك يا ارضي بالكسر على حذف يا الاضافة لتقوية يا الاضافة التهاون بالمنادي اذ في الاضافة تشريف وتكريم ومنها ترك يا ايتها الارض على ما هو الكثير في نداء اسماء الاجناس للاختصار والاحتراز عن تكلف التنبيه الذي لا يناسب المقام ومنها على ساير اسمائهما كالغبراء والخضراء لكونهما اخصر واكثر في الاستعمال واوفق المطابقة اعني جمع الامرين المتقابلين فان تقابلهما انما اشتهر بلفظ الارض والسماء والمحسنات البديعية عند المصنف تعلو بعلم المعاني لا تصالها بخواص التراكيب على ما سبق ومنها اختيار ابلعي على ابتلعي مع كثرة استعماله لكونه اخصر واوفر تجانسا باقلعي لتساويهما في عدد الحروف نظرا الى اعتبار همزة الوصل ولقربهما من التساوي اذا لم تعتبر بخلاف ابتلعي ومنها ذكر الماء والارض والسماء بطريق الافراد دون الجمع لان استكثار الاشياء لا يناسب مقام اظهار الكبرياء ومنها ذكر مفعول ابلعي لئلا يقضي في

في مقام كمال عظمة الآمر وكمال انقياد المامور لان بلع الارض كل ما عليها من
الجبال والتلال وسكان الما وبعد ما بين ان المراد بلع الما فقط علم ان المراد
باقلاع السماء اقلاعها عن المطر فقط لا عن كل شي حتى الحركة فلم يحتج الى ذكر متعلق
اقلعي احترازا عن الحشو المستغنى عنه ومثل هذا ايضا مما يتعلق بباب الايجاز
والاطناب من علم المعاني ومنها الاختصار والاحتراز عن الحشو بترك
ذكر حصول المامور به اى قلنا ابلعي فبلعت واقلعي فاقلعت لان الامر من
الكبريا والمامور من الانقياد بحيث لا احتياج الى ذكر ذلك ومنها اختيار
غيض على غيض بالتشديد لكونه اخصر ومنها ترك اضافة الماء والامر مع ان
المراد وغيض ما طوفان السماء وقضي امر نوح وهو انجاز ما وعد الله من
اهلاك قومه للاختصار والاكتفا بلام العهد الدال على ذلك ومنها اختيار
استوت على سوت مع انه اوفق بغيض وقضي على لفظ المبني للمفعول لان هذا
اخصر واوفق بما ذكر فيما يقابل ذلك من حال وهو قوله وهي تجري بهم بلفظ
المبني للفاعل المسند الى السفينة ومنها اختيار بعدا للقوم الظالمين بالمصدر
المحذوف الفعل على ليبعد القوم بلفظ الامر وبعد يبعد كعلم يعلم لقصد
التاكيد للاختصار حيث كان ذكر المصدر بمنزلة ذكر الفعل المؤكد بالمصدر
فيجرد لفظ بعدا اخصر من لفظ ليبعد مكيف مع كونه قائما مقام الفعل والمصدر
جميعا وهذا معنى تاكيد الاختصار مع ما في لام التعريف من دلالة لام الاختصاص
على ان البعد اي الهلاك حق لهم ومنها اطلاق الظلم ليتناول بالنظر الى عدم
ترجيح البعض كل نوع من الظلم فيدخل فيه ظلمهم لانفسهم فيدل على شناعة سوء
اختيارهم في تكذيب الرسل بانهم اختاروا ظلما لا يعود ضرره الا اليهم **قوله**
هذا اى هذا الذى ذكرنا هو النظر في الآية من حيث النظر الى الكلم واما النظر
في الآية من حيث النظر الى ترتيب الجمل فمن وجوه منها تقديم النداء على الامر جريا
على ما هو اللازم اذا كان الامر على حقيقته لينبه المامور ويتمكن في ذهنه ما يعقب
التنبيه فيكون ذلك ههنا ترشيحا للاستعارة المراد منه استعارة بالكناية بناء على
تشبيههما بالمامور ومنها تقديم امر الارض لكونها الاصل نظرا الى كون ابتداء الطوفان
منها ومنها اتباع امر الارض وامر السماء قوله وغيض الما لكونه متصلا بقصة
الما ومنها اتباع وغيض الما قوله وقضي الامر لكونه مقصود القصة ومنها
اتباع وقضي الامر حديث السفينة لكونه بعد ذلك في الوجود ومنها ختم
القصة بعد جميع ما ذكر بالتعريض بما لكل من كذب الرسل ووعيدا له
قوله ومباني البلاغة يعني علم المعاني المشار اليه في تعريف البلاغة حد اله
اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها وعلم البيان المشار اليه بقوله

ايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها **قوله** واما النظر فيها من
جانب الفصاحة فظاهر من الكتاب فقوله ملخصه مبنية على لفظ اسم المفعول
رواية الكتاب الا انها الاعوجاج وجعله الطريق نحو سلوك الى المطلوب
معناه جعله عسر الوصول اليه وقوله بسابق معانيها من المبانى فهو الظاهر
لكن في نسخة الرواية بسابق بفتح التاء والباء من التسابق بحذف احدى التائين
من المضارع وقوله فالفاظها عربية اى عربية مولدة ومستعملة ليست مما
اخطات فيه العامة العذبات جمع العذبة بالفتح وهي الطرف الرقيق من
اللسان والاسلات جمع الاسلة وهي المستدق من اللسان وللّه در
شان التنزيل ظاهر هذا الكلام الدعا لكن القصد منه الى التعجب والوصف
بالكمال ولذا بين مضمون ذلك بقوله لا تتامل العالم الى العرض والعرض انه
لما خص هذه الآية من القرآن بتلك اللطايف نبه على ان كثرة اللطايف لا
تختص هذه الآية بل تعم الكل وهذه الآية لا تقتصر على ما ذكر من اللطايف بل فيها
فوايد اخر لم يذكر لان العرض لم يكن الا مجرد الارشاد الى كيفية اخذ لطايف علمي
المعاني والبيان وبيان انه لا علم في باب التفسير بعد علم اصول الدين
انفع من هذين العلمين وقيل المراد بالاصول اللغة والصرف والنحو وعلى هذا
في البعدية وجود به ورعاية لا رتبة وشرفه فقوله لا تسع الحصر روي برفع
الحصر ونصبه اى لا يمنع الحصر تلك اللطايف او لا تسع هي الحصر وقوله ولا
علم عطف على مجرد الارشاد بتقدير المضاف اى بيان ان لا علم والظرفان اعني
في باب التفسير وبعد علم الاصول متعلقان بمعنى اكتفى المدلول عليه بلا
علم وادراء وما عطف عليه روي مرفوعا على انه خبر لا او صفة اسمه ومنصوبا
على انه صفة والخبر محذوف وضمير منه لعلم المعاني والبيان وروي
منهما على ان الضمير للعلمين وعلى المرء ولمراد انه متعلقان باقرا فان قيل
قد سبق ان وجه الاعجاز لا يمكن كشف القناع عنه فكيف قال ولا اكشف
القناع على وجه اعجازه مع انه بحكم دليل الخطاب وعلى وجه سبيل الاستعمال
يقتضي استدراك علوم جمة في الكشف عن وجه الاعجاز قلنا المنفي هو ان يمكن
وصفه وبيان حقيقته بحيث يعرفه من يسمع ذلك ويطلع على كنهه على ما نبه
عنه استعارة كشف القناع والمثبت هو ان اماط اللثام عن وجوه البلاغة
التي الاعجاز اعلى مراتبها على ما قال هو الذى هو في كلام رب العزة والبلاغة
حقه اى به يعرف من بين كنز العلوم القرآن في اعلى طبقات البلاغة واقصى
مراتب الفصاحة وضميرهو للعلمين من جهة كونهما علما واحدا نظرا
الى كون البيان شعبة من علم المعاني او من جهة ان بعد لفظ العلم مضافا

الى المعاني والبيان جميعا ومطان التاويل المواضع التي يجب صرفها عن الظاهر
لكونها على خلاف ما عليه الواقع فالتفسير يتعلق ببيان المعاني ووجوه الاعراب
واللغات وخواص التراكيب والنكت والامثال واسباب النزول وما يتعلق بذلك
من الروايات والتاويل التصرف في الظواهر برجعها الى ما عليه المال من المقصود
بحسب الظن الغالب واتباع القواطع وقوله ضمت واسلبت على لفظ المبني
للمفعول من ضامه حقه ظلمه فيه واسلبه الشي اخذه منه لحاه ان وقعت لان
وقعت او بان وقعت واخذوا اياها من قولهم احدث بالخطام وانا ابلغ من احدث
الخطام والماخذ موضع الاخذ فقد يراد ما يوخذ منه الشي واحوج فيقال
اخذه منه والى ما يوجد فيه ويوقف عليه والعويل دفع الصوت بالبكاء والويل
كلمة هلاك وعذاب وفلان على ويل من كذا اي على اللفظ بهذه الكلمة
يقول يا ويلي من امر كذا اي على العذاب والهلاك يعني لسببا انهم لا يعلمون الماخذ
الذي يجب ان يوجد الاية منه وفيه والمحمل الذي يجب ان يحمل عليه ويصرف اليه لجهلهم
بهذا العلم ولا يعلمون انهم لا يعلمون ذلك حتى يطلبوه ويرجعوا الى من يعلمه ليصير
الايات كانها ماخذ في دفع الصوت بالبكاء ويان يقول يا ويلنا من هذه الجهلة
وهم لا يرفعون راسا براس بل يظنون انهم احسنوا الصنع في حق الايات
وماخذها ومحاملها **قوله** ثم مع ما بيننا لهذا العلم الذي هو علم البلاغة المفصل
الى علمي المعاني والبيان من الشرف والفضل على كثير من العلوم بحسب الغاية التي هي
كشف الاستار عن وجوه الاعجاز المفضي الى تصديق النبي عليه السلم المثمر لنظام المعاش
ونجاه المعاد اعني سعادة الدارين قد اختص من بين العلوم بحسب سدد وضيم
ظلم من جهة قلة انصاره واعوانه والاعتنا بشانه وكثرة الاخذين جوانبه واركانه
بحيث لا نرى علما لقي من الظلم ما لقيه هذا العلم ولا ابتلي من تكليفنا الذل بما ابتلي به هذا
العلم اذ لا يوجد له قبل تاليف هذا الكتاب من مهد له القاعدة والاساس الذي
بني العلم عليه ورتب له الامثلة من التنزيل وكلام الفصحاء التي تصلح لان يستشهد بها
وبين له فيما يتعلق بتصوراته الحدود والرسوم وفيما يتعلق بتصديقاته من جهة
المطالب الاصول والقوانين ومن جهة الادلة والحجج والبراهين واجتهد بضبط
ما يعرف من فروعه واصوله واستخلاص ما وقع في ايدي المتغلبين من ابوابه وفصوله
فما هو علم يراه في تعرف اجزائه فيما بين العلوم متفرقة كايادي سبا بن يشجب بن يعرب
بن قحطان في تفرقهم في البلاد حين ارسل عليهم سيل العرم وهما اسمان جعلا اسما
واحدا مثل معديكرب ومصرف لكونه بكثرة لا يقع الا حالا والكلام في اعرابه
وبناء صدره مذكور في كتب النحو والدبور ريح تقابل الصبا وهو ريح مهبها المستوي
لن تهب من موضع مطلع الشمس اذا استوى الليل والنهار ولن شئت ان تعرف

صدق

صدق ما ذكر من الدعوى فانظر باب التعريفات لاكتساب التصورات وباب القياسات
لاكتساب التصديقات فان كلا منهما اخذ من هذا العلم على ما سنشير اليه وقد وقع في
ايدي الفلاسفة وتتبع وانظر صفحي وجه ابواب اصول الفقه من اي علم هو وفي ايدي
من هو يعني انه من هذا العلم وقد وقع في ايدي الفقهاء والاصوليين وذلك كالحقيقة
والمجاز والصريح والكناية والوصف والشرط والاستثناء والعبارة والاشارة
والنص والايماء وغير ذلك من مباحث الاصول وعد عن ما ذكرنا وعد عن
بعد اخرى لتعرف ان كثيرا من مباحثه وقعت في ايدي النحاة على ما حواه كتاب سيبويه
ولن البدع من علم التفسير لست الا مسايل هذا العلم وشعبها وفروعها ولن الكثير
من تمسكات المتكلمين بالادلة السمعية لتثبت الاحكام الكلامية وقوله ولكن الله له
استدراك ما ذكر من الظلم والحيف على هذا العلم وتعرق اجزائه فيما بين الفرق
وخبر لكن هو الشرط اعني اذ ودفع الجواب اعني عسى وجعلت حكمته اعتراض وتحمل
ان يكون هو الخبر واذ ويتوقف متعلق به وعسى الله ان تعطي القوس باريها اي ناحتها ومصلحها
اسمنا في واعط القوس باريها مثل لاعطاء الشي لمن يعرف حالها والمعنى ارجو من الله
ان يعطي هذا العلم من يقوم به على ما ينبغي ويخدم الكتاب حق خدمته **قوله**
لحول متعلق بيعطي او بحركة والحول الحيلة والحول القوة بعال الحول من الله وبالله
ومرجعا البلاغة هما المعاني والبيان المشار اليهما بتوفية خواص التراكيب حقها
وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها ونوعا الفصاحة هما اللفظية
والمعنوية والحلة رداء وازار ولا تسمى حلة حتى تكون ثوبين **قوله** فههنا وجوه
مخصوصة غير جهات الحسن الراجعة الى نفس البلاغة والفصاحة كثيرا ما يضاف
اليهما في كثير من الاحيان يرجع اليها لقصد تحسين الكلام وهي من توابع البلاغة
ولا يتعلق بما هو الحسن الذاتي للكلام فلهذا اخرج عن البيان ايضا مع جعلها مذيلة
في تعريف المعاني بقوله وما يتصل بها من الاستحسان وغيره على ما مر والداقل
النفات المصنف اليه حيث قال لا علينا اي لا باس علينا ان نشير الى الاعرق منها
يعني عدم التعرض للكثير غير الشايع كي للساعي على سبيل تمام القصد والاستقصاء
ونحن ايضا نقفوا اثره في ذلك لما عرفت من ان ليس قصدنا في هذا الكتاب
الا التنبيه على دقايق الكتاب والتوضيح لما قصده في كل باب **قوله**
فمن القسم الاول يعني الراجع الى المعنى المطابقة هي في اللغة الموافقة وطابقت بين
الشيين جعلت احدهما على حذو الاخر ومطابقة الفرس في جريه وضع رجليه
مكان يديه وفي ذكر المعنيين المتضادين اي المتقابلين في الجملة معا يوتيق وايقاع
بين ما هو في غاية التخالف كذكر الاحياء مع الاماتة والابكاء مع الاضحاك
والايمان مع النزع والاعزاز مع الاذلال والضحك مع البكاء والقلة مع الكثرة

في الامثلة ومنهم من نظر الى كون المعنيين متقابلين فقال الاليق من حيث المعنى ان يسمى باسم المقابلة وبالنظر الى المعنى الذى ذكرنا سمى النوع الثاني اعنى الجمع بين الاشيا المتوافقة باسم المقابلة كان لما ذكرت مثلا بازاء ذلك جعلته مخالفا لعدم ما كان موافقا واما بالنظر الى نفس المعنى فالاليق ان يسمى باسم المطابقة والمراد بالتوافق المذكور في تفسير المقابلة خلاف التضاد سوا كان بينهما تماثل وتناسب اولا كالضحك والقلة وكالاعطا والاتقا ونحو ذلك مما فيه ثم في العبارة اختصار بحذف المعطوف اى بين ضديهما او اضدادهما ليشمل صورة الاكثر ومن ههنا ينقسم المقابلة الى مقابلة الاثنين بالاثنين والثلاثة بالثلاثة والاربع بالاربع فما فوق ذلك وقوله ثم اذا شرطت هنا اى فيما بين المتوافقين او اكثر شرطا شرطت هناك اى فيما بين الضدين او الاضداد ضد ذلك الشرط وبهذا القيد خرج مثل قول الشاعر ما احسن الدين والدنيا اذا اجتمعا واقبح الكفر والافلاس بالرجل حيث لم يشرط في الاضداد صفة الاجتماع واما مثل قوله تع فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا فداخل اذ لم يشترط في شيء من الطرفين شرط ثم كون البخل ضد الاعطاء والتكذيب ضد التصديق ظاهر واما كون الاستغناء ضد الاتقا فمبني على اعتبار ما يلزم الاستغناء من ترك الاتقا اذ المراد باستغنى انه زهد فيما عند الله تع ولم يرغب فيه بمنزلة الذى استغنى عنه فترك الاتقاء او استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة فلم يتق الله ولم يحترز عن المعاصي واتباع الهوى وقوله جعل ضده وهو التعسير مشتركا بين اضداد تلك مبني على ان تيسيره للعسرى عبارة عن التعسير ثم الظاهر ان المقابلة نوع من المطابقة داخل في تفسيرها لانواع مقابلها لظهور انها جمع بين امرين متضادين مع خصوصيته وقد يجاب بان المراد في المطابقة ان يذكر وحده مع ضده من غير ان يخللهما امر مناسب متفق وفي المقابلة ان يذكر المتفقان ثم المتضادان ولا يتضادان وفيه نظر لانه لا معنى لجمع المتضادين في الكلام الا ذكر اللفظين الدالين على امرين متقابلين في الجملة سوا كان مع تخلل فاصل اولا ولهذا جعل قوله فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا من المطابقة مع انه لم يذكر الضحك مقارنا بالبكاء بل مع القلة ثم البكاء مع الكثرة ولا خفاء في صدق تفسير المقابلة عليه قوله ومنه المشاكلة وهي في اللغة الموافقة وفسرها بان يذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبة ذلك الغير سوا كان بينهما شيء من انواع العلاقات المعتبرة في المجاز كاطلاق السيئة على جزا السيئة المسبب عنها المترتب عليها اولا كاطلاق الطبخ على خياطة الجبة والقميص ومن ههنا قوى اشكال المشاكلة بانها ليست بحقيقة وهو ظاهر ولا مجاز لعدم العلاقة ومحض سوى الاثبات في الاستعمال الصحيح بان يجعل نفس الوقوع في الصحبة مصححا للاستعمال لفظ ذلك

المصاحب عليه او القول بان هذا نوع من العلاقة فيكون مجازا والاقتراح الطلب والسؤال على طريق التكليف والتحكم ويجد مصادع متكلم من اجاد الشيء احكمه على كونه جواب الامر بعبر عن خيطوا باطبخوا لوقوعه في صحبة طبخ الطعام تحقيقا ومثل بقوله تع صبغة الله اشارة الى انه قد يكون تقديرا وذلك لان النصارى كانوا يغمسون اولادهم في ما اصفر يسمونه المعمودية ويجعلون ذلك تطهيرا للاولاد واذا فعل الواحد منهم بولده ذلك قال الآن صار نصرانيا حقا فجعل ههنا صبغة الله بمعنى تطهير الله على انه مصدر مؤكد لقوله آمنا بالله لما فيه من معنى التطهير لان الايمان بالله يطهر النفوس فعبر عن الايمان بالله بصبغة الله بنا على المشاكلة لوقوعه في صحبة صبغ النصارى تقديرا بمعونة القرينة الحالية وان لم يذكر في اللفظ وهذا كما تقول لمن يغرس الاشجار اغرس كما يغرس فلان تريد رجلا يصطنع الى الكرام ويحسن اليهم فيعبر عن الاصطناع بلفظ الغرس للمشاكلة المبنية على قرينة الحال ومعنى الآية ان المسلمين امروا بان يقولوا للكافرين قولوا آمنا بالله وصبغنا الله بالايمان صبغة لا مثل صبغتنا وطهرنا به تطهيرا لا مثل تطهيرنا وان جعل الخطاب في قولوا للمسلمين فالمعنى ان المسلمين امروا بان يقولوا صبغنا الله بالايمان صبغة ولم نصبغ صبغتكم ايها النصارى وفي قوله تع فاعتدوا عليه ذكر جزاء العدوان بلفظ الاعتداء لوقوعه في صحبته بقوله فمن اعتدى عليكم والا فجزاء الاعتداء يكون عدلا البتة لا اعتداء وكذا ذكر معاقبة الله للكافرين على فعلهم القبيح من حيث لا يشعرون بلفظ المكر الذى معناه الحيلة في ايصال المضرة الى الغير من حيث لا يشعر بها لوقوعه في صحبة مكروا وكذا اطلق النفس على ذات الله تع بقوله لا اعلم ما في نفسك لوقوعه في صحبة نفس الانسان بقوله تعلم ما في نفسي فان النفس وان اريد بها الذات والحقيقة لا يطلق على الله دون المشاكلة واما في قوله تعالى وقالت اليهود يد الله مغلولة غلت ايديهم ولعنوا بما قالوا بل يداه مبسوطتان فقد اطلق اليد في حق الله تع بطريق المشاكلة لقول اليهود لكن القصد بذكر بسط اليد الكناية عن كونه جوادا من غير تصور يد وجارحة على تقدير ان لا يشترط في الكناية امكان المعنى الحقيقي وان اشترط فتصوير وتمثيل بحال من يكون له يد مبسوطة وعلى هذا التقدير هل يحتاج الى اعتبار المشاكلة فيه تردد قوله ومنه مراعاة النظير وتسمى التناسب والتوفيق والايتلاف والتلفيق وهي الجمع بين المتشابهات اى ذكر المعاني بالفاظ يكون لها معان متناسبة في الجملة وان لم يكن مراده في هذا الاطلاق كما في بيت ابي العلا فان التناسب انما يتحقق اذا اريد بالحرف احد اقسام الكلمة وبالنون والرا والدال الحروف المخصوصة وبالنقط ايقاع النقطة على الحرف والمقصود بالحرف في البيت الناقة المهزولة وبالنون الحوت وبالرا الضارب على الرية من راسه اصابه وبالدال

اسم الفاعل من دلاء الركايب يعني بسيرها وبالمعط ما يتساقط على الرسوم من المطر
وقوله وحرف عطف على الرهط الاماء عادة لها في عقيل وبها لكهار رهط والرهط
جلد قدر ما بين السرة والركبة يلبسها الاماء الحيض منزلة الازار والثاني بمعنى الجماعة
والحاده الناعمه والمعنى تحل هذه العادة عن لبس لها من اما وعن لبس ركبه من النوق
ماهي في الضمر والاحناء كالحوت بركبها الاعرابي لزيارة الاطلال فيضرب بينها اذ
حراك بها من شقة الهزال والاشبه لن يسمى مثل هذا ايهام التناسب كما ان مثل
قوله لا تعجبي يا سلم من رجل ضحك المشيب برأسه فبكى يسمى ايهام التضاد لما بين البكاء
والضحك الحقيقي من التضاد ولكن المراد به هاهنا ظهور المشيب ظهورا تاما ومثال
مراعاة النظير قوله والشمس والقمر بحسبان ومثل قول البحتري كالقسي المعطفات
بل الاسهم مبرية بل الاوتار القسي جمع قوس والمعطفا المنحنيات والمبرية المنحوت من براه
نحته قوله ومنه المزاوجة وهي في اللغة الازدواج وفي الاساس الهذيل يزاوج العكرمة
ذكر الحمام اثنى وزاوج بين المشبين وفسرها بان تزاوج اي توقع الازدواج بين معنيين
كا يبتني في الجزاء والشرط في ترتب امر كقول البحتري اذا ما نهى الناهي ومنعني عن
الحب فلج بي الهوى ولم يثني اصاخ استمع الى النمام الذي يشي الحديث ويزينه وصلته
بما افترى علي فلج به الهجر زاوج بين المعنيين الواقعين في الشرط والجزاء وهما نهي
الناهي واصاخه الواشي في ترتب لجاج عليهما اما على نهي الناهي فلجاج الهوى واما
على اصاخته فلجاج الهجر وقيل معناه ان يجعل معنى ملازما للشرط ثم يجعل معنى
اخر مقارنا له في الجزاء فانه جعل لجاج الهوى به لازما للشرط الذي هو نهي ثم
جعل لجاج الهجر بالمحبوب مقارنا له في الجزاء بالمحبوب مقارنا له في الجزاء الذي هو الاصاخة
الى الواشي واراد منه ما قيل معناه ان يجمع بين معنيين في الشرط ومعنيين في الجزاء
قوله اللف والنشر وتفسيره ظاهر من الكتاب وتوحيد الضمير العائد اليه باعتبار
كونه اسما لنوع مخصوص من الصنعة والمراد باللف في الذكر اعم من ان يكون بطريق الاجمال كما في
قوله تعالى وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى او بطريق التفصيل كما في قوله تعالى
ومن ايته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله وذكر النشر لاحد الاقل
والاكثر لان يكون اللف بين اشيا كما في قوله كيف اسلو وانت حقف وغصن وغزال لحظا
وقدا وردفا وكذا اشتمال الكلام على متعلق بواحد ومتعلق باخر اعم من ان يكون على
ترتيب اللف كما في الاية ويسمى اللف والنشر المرتب وعلى عكسه كما في البيت ويسمى المعكوس او
على اختلاط ويسمى المشوش الاقسام انما يتصور فيما كان اللف على التفصيل وقد جرى
الاستعمال في اللف الاجمالي على ان يذكر النشر بكلمة او دون او كقوله تعالى وقالوا لن يدخل
الجنة الا من كان هودا او نصارى لان الذي وقع عليه اتفاق الفريقين هو احد الامرين
واما الموكول الى فهم السامع هو التعيين وقوله من غير تعيين في موقع الصفة لمصدر

اي مصدرا اتباعا كاينا من غير تعيين وقوله ثقة مفعول له لتعيينهما باعتبار القيد
الاخير اعني من غير تعيين اي للوثوق بان السامع يرد كلا من المتعلقين الى الواحد
الذي ذكره المتعلق له فان قيل ضمير لتسكنوا فيه عايدا الى الليل لا محاله وهو تعيين قلنا
احتمال كونه للنهار هو معنى عدم التعيين قوله ومنه الجمع وهو ان تدخل شيين فصاعدا
في نوع بان تثبت لهما معنى كلها جمعهما وقوله فصاعدا في موقع الحال المحذوف العامل اي فذهب
الادخال صاعدا مترتبا من الاثنين الى ثلاثة او اربعة او اكثر ورواه لن المشات بكسر الميم
والمروي من الشعر وهو لابي العتاهية علمت يا مجاشع بن مسعدة ان الشباب والفراغ والجدة
اي الاستغنا مصدر وجد في المال وجدا ووجدا ووجدا وجده واصلها وجد مفسدة
للمرء اي مفسدة هي ما يدعو المرء الى الفساد وذلك ان الشاب داع الى اتباع الهوى والفراغ
عدم مانع والجدة حصول اسباب من خارج فاي مفسدة يكون اعظم من هذا وفي تمثيله
للشيئين فصاعدا بالاية بعد البيت تعكيس للنشر صورة ومعنى قوله ومنه التفريق
اوقع التباين بين نوال الغمام ونوال الامير وهما نوع النوال والبدرة عشرة الاف درهم
قوله ومنه التقسيم ما لا ديان شيء وجزء اضيف الى احد جزئيه الطول والى
الاخر القصر واكل الكبد كناية عن الحنث والايذاء وحقيقته من اكله الاكباد وتمييز
اللف والنشر بانك فيه تضيف ما لكل اليه من غير تفويض الى فهم السامع وتعويل عليه
وفي اللف والنشر يذكر ما لكل منهما ليضيفه السامع اليه فان قلت قد ذكرتم في قوله لتسكنوا
فيه ان الضمير وان عاد الى الليل لكن لا اضافه فيه ولا تعيين من جهة احتمال ان يعود
الى النهار وكذا هاهنا لفظ هذا لا يتعين للاشارة الى هذا او ذاك على التعيين فينبغي
ان يكون لتسكنوا فيه ايضا من باب التقسيم قلنا لما كان الضمير واحدا محتملا للعود الى
النهار كما يعود الى الليل من غير تفرقه لم يكن فيه تعيين واضافه ما لكل اليه بخلاف ما نحن فيه
فان قولنا هذا طويل وهذا قصير اضافه ما لكل اليه ولا يتصور في مثله التعيين
لان الادس بعضا على اطلاقهما لم تفترق المعينين لتصور تعيين الاضافه الى كل
بخلاف قوله ولا يقيم على ضيم يراد به الا الاذلان عير الحي والوتد هذا على الخسف مربوط برمته
وذا يشج فلا يرثي له احد فانه يمكن ان يقال هذا اشارة الى عير الحي لان القرب فيه اقل
بحيث يحتاج الى حرف التنبيه وذا اشارة الى الوتد لغايته وقد قولوا سلم فغايته الامر ان اللف
والنشر مع التقسيم يجتمعان في بعض الصور ولا خفاء في صدق كل منهما بدون الاخر فيصح ان
يجعلا نوعين من المحسنات قوله ومنه الجمع مع التقسيم وهو ان يجمع امورا كثيرة
اي فوق الواحد متناول شيين فصاعدا تحت حكم واحد وهذا مفهوم الجمع ثم يقسم اي
يوقع التقسيم بان يضيف الى كل واحد من اجزاء ذلك المجموع ما هو له عندك على ما هو
معنى التقسيم كما في بيت المتنبي فانه جمع بقوله وارضهم لك مصطا في اي موضع اقامه

بالصيف ومرتبع اي موضع اقامته بالربيع ارض الروم وما بينها لكونهما خالصة للممدوح لظهور ان المراد بارضهم ملكهم وولايتهم بجميع ما تحويه لا العبرا العسها ثم اضاف الى المنكوحات السبي والى المولدات القتل وعبر عنهما بلفظه ما اهانه وقلة مبالاة حتى كانهما من جنس غير ذوي العقول وللملايم الاموال المضاف اليهما النهب والزروع المضاف اليها الحرق او تقسيم متعدد الى اقسام بان يضيف الى كل ما هو له ثم يجمعه ويدخله في نوع اي تحت حكم كما في بيتي حسان فانه قسم القوم واحوالهم وهو امر ذو اجزا بان جعل البعض منها ضر الاعدا والبعض نفع الاتباع والاولياء ثم جمع الامرين تحت نوع واحد هو السجية والطبيعة واعلم ان فيما وقع الينا من نسخ ديوان المتنبي وشروحه قبل قوله السبي ما نكحوا قوله حتى اقام على ارباض خرشنة تشقى به الروم والصلبان والبيع وقوله الدهر معتذر بعد ذلك بعدة ابيات وعلى هذا فالجمع هو شقا الروم بالممدوح اجمالا على ما يشمل السبي والقتل والنهب والحرق وقوله حتى اقام متعلق بقوله فيما سبق قاد المقانب والربض ما حول المدينة وخرشنة من بلاد الروم والصلبان جمع صليب النصارى والبيع جمع بيعة بكسر البا وسكون اليا متعبد النصارى والسجية الغريزة والخلائق جمع خليقة وهي الطبيعة والخلق والبدع جمع بدعة وهي في الاصل الحدث الذي بعد الاستكمال والمراد هاهنا مستحدثات الاخلاق وما ليست كالغرائز قوله ومنه الجمع مع التفريق والتقسيم ومفهومه ظاهر مما سبق فلذا اقتصر على ذكر المثال فقد ادخل محيا الحبيب وحرقة بال المحب تحت حكم الشبه بالنار ثم فرق فجعل جهة الشبه في المحيا هو الضو وفي حرقة البال هو الحريق ثم قسم فجعل المحيا من صونه في احسان ودلال والقلب من حرقته في احلال وفساد حال وكان ان يلحق بهذا القبيل اي الجمع مع التفريق والتقسيم قوله يوم ياتي اي الله يعني امره او اليوم يعني هوله لا تكلم نفس اي بما ينفع من جواب او شفاعة الا باذنه اي باذن الله كقوله تع لا يتكلمون الا من اذن له الرحمن وهذا في موقف وقوله يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون في موقف اخر والماذون فيه هو الجواب الحق والممنوع عنه العذر الباطل والزفير اخراج النفس والشهيق رده فقوله لا تكلم نفس جمع للانفس في عدم التكلم لعموم النكرة بالنفي وقوله فمنهم اي من اهل الموقف شقي وسعيد تفريق وايقاع للتباين بين النفوس التي هي اهل الموقف وقوله فاما الذين سعدوا التقسيم واضافه الى السعداء ما لهم من نعيم الجنة والى الاشقيا ما لهم من عذاب النار ووجه الاستثناء بقوله الا ما شاء ربك اما في حق اهل النار فهو ان فساق المومنين يخرجون منها فلا يبقى الكل في النار ابدا واما في حق اهل الجنة فهو ان البعض منهم لا يخلدون فيها من وقت دخول اهل الجنة الجنة واهل النار النار كفساق المومنين الذين فارقوها ايام العذاب وقد سعدوا بسعادة الايمان والتوحيد ولم يسعدوا

بالمعاني قوله ومنه الايهام وهو ان يكون للفظ استعمالان حقيقيان او مجازيان او مختلفان قريب وبعيد بالنظر الى المعنى فيذكر اللفظ لايهام المعنى القريب وهم السامع ويفهمه ابتدا الى ان يظهر اخرا بالتامل او النظر الى ما نصب من القرينة ان المراد هو المعنى البعيد كقوله اشاعر حملناهم اي العدى على الدهم جمع ادهم والمراد القيود ومعنى حملهم عليها تقييدهم بها ووضعها على ارجلهم بقرينة قوله بعد ما حملنا عليهم بالطعان ملابسا اي البسناهم بسبب الطعان ملابس حمرا من الدما وقد اوهم في اول الامر ان المراد بالحمل على الدهم اركابهم الافراس السود من قولهم فرس ادهم اي اسود وقوله طرا اي جميعا حال من ضميرهم وكذا استوى معناه القريب استقر وتمكن كقوله استوى على ظهر دابته وليس بمراد والبعيد استولى وهو المراد نظرا الى امتناع المكان على الباري تعالى وتقدس والقبضة معناها القريب المقدار المقبوض بالكف للمفعول بالمصدر ويستعمل في حق الباري تع والبعيد المجازي هو الشي الحقير القليل جدا وكذا اليمين ظاهره اليد الاقوى وانما المراد القدرة مجازا واكثر متشابهات القران اي ما لا يصح معناه بحيث لا يعلم تاويله الا الله على راي والا الله والراسخون في العلم على راي من قبيل الايهام حيث تتبادر الى الفهم معانيها القريبة كاليد والوجه والمجي والحروف المقطعات ونحو ذلك وانما المراد المعاني البعيدة التي لا يعلمها الا الله او الا الله والراسخون في العلم وانما قال الاكثر لان البعض مما يتبادر الذهن اولا الى معانيها المجازية مثل يداه مبسوطتان واعلم ان ما ذكر من اليد مجازا عن القدرة واستوى بمعنى استولى فانما هو من اهل الظواهر ولا اهل الظواهر والمحققون على انها تمثيلات وكنايات لا مجاز في مفرداتها قوله ومنه تاكيد المدح بما يشبه الذم الكنى عن تعبيره باسمه ومثاله والنظر في هذه التسمية على الاعم الاغلب والا فقد يجري في غير المدح كقوله تع ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم الا ما قد سلف يعني ان امكن لكم ان تنكحوا ما قد سلف فانكحوا فلا يحل لكم غيره وكقوله تع لا يذوقون فيها الموت الا الموتة الاولى بل يجري في الذم ايضا حتى يسمى تاكيد الذم بما يشبه المدح كقولك فلان لا خير فيه الا انه عالم وفلان جاهل الا انه فاسق والاستثنا في الثاني منقطع بمعنى لكن قصدا الى المبالغة ولكن صرح في ذلك وسوى مستعار له وفي تقرير التاكيد في هذا الباب زيادة تحقيق تطلب من شرح التلخيص قوله ومنه التوجيه وهو ايراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين مثل المراد كونهما مختلفين غاية الاختلاف بحيث يكونان متضادين ولهذا يسمى التوجيه محتمل الضدين وحصر بعضهم بكون احدهما مدحا والاخر ذما فان قوله لت عينيه سوا يحتمل تمني استوائهما في الصحة والابصار فيكون مدحا وتمني حرا وفي العور فيكون ذما وتمني شر فعلى هذا يكون معنى قوله وللمتشابهات من القران مدخل في هذا النوع باعتبار انها من هذا القبيل من حيث تحتمل المعنيين المختلفين

ولئن لم يكونا على السواء بل احدهما بعيد مراد والاخر قريب غير مراد وايضا المعنيان فيه لا يحتمل ان يكونا مدحا وذما ومنهم من اجرى هذا المعنى في المتشابهات ايضا فزعم ان يكونا كلا منهما يحتمل وجها ظاهرا غير مناسب لله تع كان فيه نوع مدح وآخر مناسبا هو مدح وهذا مع شناعته لا يجري في الكل كالحروف المقطعات مثلا والمصراع المذكور يروى انه لبشار قال الخياط خط لي ثوبا لا يدري اجبة ام قبا

اقول فيك شعرا لا يدري امدح ام هجا فخاط فقال بشار خاط لي عمرو قباء ليت عينيه سوا في كلامك بيتا لا يدري مديح ام هجاء **قوله** ومنه سوق المعلوم مساق غيره ولا احب تسميته بالتجاهل لوقوعه في كلام الله تع والمصراع المذكور من قصيدة ذي الرمة قال اذاك ام نمش بالوشي اكرعه مسفع الخد غاد باسط سبب ثم قال بعد عدة ابيات اذاك ام خاضب بالسي مرتعه ابو ثلاثين امسى وهو منقلب ثور نمش القوائم فيها خطوط سود المسفع الاسود الداهب غدوة الناشط الذي يخرج من ارض الى ارض والسبب الثور المنسل اي الذي انتهى اسنانه الخاضب الظليم اذا اكل الربيع فاحمر ظنبوباه او اصفرا ولا يقال ذلك الا للظليم وهو النعام دون النعامة والسي المستوي من الارض منقلب اي راجع الى افراخه المتمس شبه ناقته بحمار الوحش ثم بالثور الوحشي ثم الظليم وشطر التشبيهات همزة الاستفهام تجاهلا وتحيرا في وصف الناقة وشدة عدوها فذاك الاول اشاره الى الحمار الموصوف في الابيات السابقة والثاني الى الثور وهو مبتدا محذوف الخبر اي اذاك الحمار يشبه ناقتي ام الثور واذاك الثور يشبهها ام الظليم الخاضب واما قول الخارجية اياسحر الجا فقد قرئ بتنكير المسند اليه والتجاهل في موضعين استفهام ما لك ولفظ كان واما قوله تع قل من يرزقكم من السماء والارض قل الله وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين معلوم انا على هدى وانتم في ضلال لكن ذكر الكلام كما يذكر غير المعلوم ليتاملا بعض المخاطبون ويتفكروا في هذا ويعلموا انا لهوينا انتم على الضلال فيرجعوا الى الهدى فان قيل قد سبق في بحث تنكير المسند اليه ان التجاهل في باب البلاغة والى سحرها والبلاغة مرجعها الى علم المعاني والبيان فكيف التجاهل من الوجوه المحسنة الخارجة عن البلاغة الداخلة في توابعها وكذا الكلام في الاعتراض والالتفات قلنا قد تقرر ان مباحث الوجوه المحسنة من علم المعاني ولست علما معايرا له خارجا عنه ومع ذلك فلا يبعد ان يكون الشيء داخلا في البلاغة من جهة تعلقه بمطابقة مقتضى الحال خارجا عنها من جهة تعلقه بالتحسين الزائد على حصول اصل البلاغة مثلا الالتفات من حيث مطابقته المقتضى الحال غير الظاهر يتعلق بعلم المعاني ومن حيث كون الاخراج لا على مقتضى الظاهر كناية يتعلق بنظر البيان ومن جهة كونه حسنا للكلام زائدا يحصل البلاغة بدونه يكون من علم البديع وعلى هذا القياس

الغادي

قوله ومنه الاعتراض وهو ان تدرج اثناء الكلام ما يتم المعنى بدونه يشعر بانه يكون في اثناء الكلام وبين الكلامين المتصلين معنى وانه يكون بجملة لها محل او لا محل لها ونصر حمله بقوله غير مفسدها حال من صوب الربيع وقع اعتراضا لدفع الايهام وقوله وما عمري على هين اعتراض بالواو بين القسم وجوابه وصوب الربيع نزول المطر بالربيع والديمة مطر ليس معها رعد ولا برق ويكون زمانه كثيرا اقله ثلث الليل او ثلث النهار ويطعف يطلا اي باطلا والاكارع جمع كراع وهو الجماعة من الخيل في اصل الوضع والمراد به ههنا الجماعة من الناس وقوله لا زال يحيى اعتراض للدعاء بين اسم ان وخبره وقوله تعالى وانه لقسم لو تعلمون عظيم اعتراض بين القسم المدلول عليه بقوله فلا اقسم على ان لا مزيدة او مفيده بمعنى ان الامر واضح لا يحتاج الى قسم بمواقع النجوم اي بمواضع سقوطها الدالة على زوال اثرها على وجود مؤثر لا يزول ومن جوابه ولو تعلمون اعتراض بين الموصوف والصفة ولا يخفى حسن هذه الاعتراضات وفوائدها ومن المذموم ما لا يكون له فائدة يعتد بها ومما يجب التنبه له الفرق بين الواو الاعتراضية والواو الحالية وهو ان لا يكون القصد في الاعتراضية الى تقييد الحكم ولا يعتبر في الاعتراض معنى اختصاص بما قبله **قوله** ومنه الاستتباع اما دلالة البيت على المدح بالشجاعة فظاهر واما استتباعه المدح بكمال السخاء وجلال القدر فلانه لولا ذلك لما كان لتهنئة الناس بخلوده جهة فان الناس انما يهناؤن من يفيدهم او كالا ويسعفون به جمالا او وصلا لا بخلاف ما اذا ذلك نهبت من الاعمار ما لو جمعته لعشت مخلدا فانه لا يدل الا على الشجاعة وكثرة القتلى ثم تخصيص الاعمار بالذكر ربما يفيد انه قصده لم يكن الا انتظام العالم وضبط امور الانام لا جمع الحطام **قوله** ومنه تعليل الالفاظ ولا تعليلها تعليل حروف اللفظ وتكثيرها مع اتحاد المعنى بنا اقل حروفا من هيا وغاص من غيض فالتقليل يكون من المحسنات على مقام يناسبه لكن جعل هذا من المحسنات الراجعة الى المعنى بعيد جدا وتفريع تعليل الالفاظ ولا تعليلها في الكلام والاطناب فيه مشير الى ان مجرد تعليل اللفظ ليس بايجاز ولا تكثيره باطناب لانهما انما يعتبران بالذات في الجمل على ما سبق في ذكرهما انهما عبارتان عن طي الجمل من البين ولا طيها فلذا جعل تعليل الحروف ولا طيها مبني لا نفسهما **قوله** ومن القسم الثاني اي الراجع الى اللفظ التجنيس وهو تشابه الكلمتين اي اللفظين اذ قد يكون المتجانسين مركبا والمراد بالتشابه التناسب على كيفية مخصوصة يقع الانسان اليها عند تعديد الانواع احد الانواع المعتبرة في باب الاستحسان في اللفظ التجنيس التام وهو ان لا يتفاوت المتجانسان في اللفظ مادة ولا صورة وذلك بان يتفقا في الحروف والحركات والسكنات وانما يتفاوتان في المعنى مثل رحبة بمعنى فنا الدار وبمعنى الواسعة ولا يضر التفاوت في الاسمية والفعلية كقوله ما مات

الايجاز
الاطناب

من كرم الزمان فانه يحيى لدى يحيى بن عبد الله او الاسمية والوصفية كقوله
سمي وحمى بني سام وحام وليس كمثله سام وحام او الافراد والجمعية
كقول الحريري وذا ذمام وفت بالعهد ذمته ولا ذمام له في مذهب
العرب الذمام الاول العهد والثاني جمع ذمة بالفتح وهي البئر
القليلة الماء او الافراد والتركيب كقول الشاعر • اذا ملك لم يكن ذاهبه • فدعه
فدولته ذاهبه • او في كل منهما تركيبا لكن مثل جاملنا ولا جام لنا فان كل ذلك تام
الا ان البعض منها قد يخص باسم خاص قوله وثانيها اي ثاني الانواع التجنيس
الناقص وهو ان يختلف المتجانسان في الهيئة الحاصلة من الحركات والسكنات دون
الصورة الخطية مثل جاملنا ولا جام لنا فانه لا يكون ناقصا بل تاما ما لا يقال فيه جل
في تجنيس الخط مثل عزك غرك وعبدك عندك مما يختلف فيه الهيئة دون صورة الخط
لانا نقول المراد اختلاف الهيئة مع اتحاد المادة فان ضمير ان يختلفا للمتجانسين الجناس
التام واما اذا اختلف الهيئة والصورة جميعا مثل جاملنا فلا جام لنا بصيغة
الامر فظاهر انه ليس بتام وهل يكون من هذا الناقص فيه تردد مبني على ان المراد بقوله
دون الصورة ان لا يكون اختلاف صورة الحروف او ان المعتبر اختلاف الهيئة دون الصورة
وقد يقال ان المراد دون الصورة النوعية فان كلا من الحروف نوع متميز عن الاخر
اي بصورته النوعية فيكون المعنى انه يختلفا الهيات العارضة للحروف دون الحروف
انفسها فان حروف هذا المجانس بعينه حروف ذاك وهذا سديد من جهة المعنى لكن
قلما ينساق اليه الذهن في الصورة الا بعد تمام اختلاف الهيئة وقد يكون بمجرد اختلاف
الحركة كالبرد مع البرد بفتح البا وضمها او بالحركة والسكون كالشرك والشرك بفتح الشين
والراء وكسر الراء وقد يكون اختلافا في الحركة مع الاختلاف بالتشديد والتخفيف
كمفرط بسكون الفاء وتخفيف الراء مع مفرط بفتح الفاء وتشديد الرا ولما
كان الحرف المشدد حرفين ادرج احدهما في الاخر كان ينبغي ان يجعل المفرط والمفرط من قبيل
الاختلاف في الصورة كالساق والمساق بزيادة حرف لا من قبيل الشرك والشرك
بزيادة حركة اجاب بان الحرف المشدد في باب التجنيس يقام مقام المخفف نظرا الى
الصورة الخطية فانها واحدة في المشدد والمخفف فاعلم ذلك ولا تعترض بان الاختلاف
في المفرط والمفرط ليس بالهيئة فقط بل بالصورة ايضا وما ذكرهمنا يرشدك الى ان
المراد بالصورة الصورة الخطية لا النوعية والشرك بالفتح حبالة الصائد والشرك
الكفر واثبات الشريك والافراط مجاوزة الحد والتفريط التقصير قوله وثالثها
اي ثالث الانواع التجنيس المذيل وهو ان يختلف المتجانسان بزيادة حرف في الاول
مثل مالي كمالي او في الوسط مثل جدي اي حظي وجهدي ومبناه على ان المشدد
حرفا واحدا او في الاخر مثل كاس كاسب والظاهر ان المراد ان يختلفا بحرف فقط

البقيه

الشين وسكون به

المساق

على ما صرح به حتى لو كان معه اختلاف حركة ايضا لم يكن من المذيل قوله ورابعها
التجنيس المضارع وهو ان يختلف المتجانسان بحرف او المطرف وهو ان يختلفا بحرفين مع تقارب
المخرج بين الحرف والحرفين في هذا او الحرف او الحرفين في ذاك في المضارع الحرف المختلف
يكون في الاول مثل دامس اي مظلم وطامس اي دارس يقال دمس الظلام اشتد وطمس
الطريق امحى ودرس وفي الوسط مثل حصب هو ما يحصب اي يرمى في النار وحسب هو
ما تعده الانسان من مفاخر آبائه وفي الاخر مثل كتب هو القرب وكثب هو الصرف كنيه عن الامر
صرفه عنه اوسعه البطن او الشبع يقال الاكثم للواسع البطن او الشبعان وفي الحرفين
كقولهم ما خصصتني وانما خششتني اي جعلتني خسيس القدر او الحظ ولم يذكر مثال الحرفين
من الاول او من الاخر لعدم وقوعه ولا يخفى قرب مخارج الحروف التي لها الاختلاف قوله
وخامسها التجنيس اللاحق وهو ان يختلف المتجانسان في حرف او حرفين لكن حال كونهما غير
متقاربين في المخرج مثل سعيد بعيد وكاتب كاذب وعابد عابث في الاسلم الملاه والحرفان
المختلفان في التجنيس اللاحق اذا اتفقا خطا وكتابة سمي التجنيس تجنيس تصحيف وتجنيس
خط فهي تكون من قبيل تجنيس التصحيف او الخط المفتر كون الكلمتين متشابهتين في
الكتابة دون اللفظ سوا كانا من قبيل التجنيس اللاحق او لا يكون قوله والمتجانسان
اي اذا وردا في الاسجاع او القوافي بحيث يكون احدهما ضميمة للاخر بمنزلة الشيء والخبيئة له
سمي التجنيس مزدوجا ومكررا ومرددا سواء كان التجنيس تاما مثل وجد وجد ولج و
ولج او ناقصا مثل هيتنون ليبون ومن سبا بنبا او مذيلا مثل النعم غم والدسم سم ونظيره
في القافية من التام قول البحتري من كل ساجي الطرف اغيد اجيد ومهفهف الكشحين
احوى احور ومن المذيل قول ابي الفتح البستي ابا العباس لا تحسب باني لشيئ من حلي الاشعار
عار لي طبع كسلسال معين زلال من ذرى الاحجار جار قوله ومنها نوع من التجنيس
سمي التجنيس المشوش اذ يتوهم تارة انه تجنيس مطرف لاختلاف المتجانسين بحرفين قريبي
المخرج وليس بذاك لاختلافهما في صورة الخط وتارة انه تجنيس خط لكون الحرفين
المختلفين كالعين والغين في بلاغة وبراعة متفقين الخط وليس بذاك لعدم اتفاق
الحرفين الاخرين اعني اللام والراء في صورة الخط قوله واذا وقع احد المتجانسين
في الجناس التام ان لم يختلفا افرادا او تركيبا فلا كلام فيه وان اختلفا فان اتفقا في الخط
سمي التجنيس متشابها مثل ذاهبه اسم فاعل من ذهب فانه مفرد وذاهبه باضافة ذي الى
الهبة اي صاحب هبة فانه مركب اضافي وصورة الخط واحدة وان اختلفا في الخط ايضا
سمي مفروقا لافتراقهما في الخط مثل جاملنا وهو مفرد نظرا الى كون الضمير المتصل والمركب
منصوبا بمنزلة الجزء من الفعل والمجانس الاخر مركب من جام لنا مركب لان جام اسم لا ولنا خبره
ولا اتفاق في صورة الخط وقد يعتذر عن كون لفظ جاملنا ايضا مركبا بان المراد بقوله واذا وقع
احد المتجانسين في التام مركبا اعم من ان يكون الاخر مفردا او مركبا فيكون كل من المتشابه والمفروق
قسمين احدهما ان يكون المتجانسين مركبين والاخر ان يكونا مختلفين افرادا وتركيبا قوله

مي

لعدم

وَمما يلحق به انه قد يلحق بالتجنيس ويعد من لواحقه وتوابعه امران احدهما الجمع
بين لفظين يتوهم في بادي النظر وقبل التامل انهما يرجعان الى اصل واحد في
الاشتقاق مثل قال والقالين لكن يعرف بعد النظر ان قال من القول والقالين
من قلاه يقليه ابغضه وكذا جنا الجنتين فان جنى منقوص من الجني والجنة مضاعف
من جنه ستره وثانيهما الجمع بين لفظين راجعين الى اصل واحد في الاستقاق
مثل قم وهو امر من اقام يقيم وهو من قام يقوم مع القيم وهو فيعل من قام يقوم
مثل جيد وكذا الروح والريحان فان الريحان سواء كان بمعنى النبات المعروف او
السعة في الرزق من الروح والراحة اذ ليس في اللغة الرامع اليا والحا وانما هو بالواو
لا غير وانما وقع اليا فيه من الواو ومعنى روح وريحان رحمة ورزق فقوله يلحق
الكلمتان اي جمع الكلمتين او تناسبهما **قوله** ومن جهات الحسن لم تات
بالضمير العايد الى القسم الثاني لبعد العهد بالمرجع ولا باسمه الظاهر لبعد العهد
بتفسيره وقوله الكلمتين المتكررتين يعني اذا اتحد المعنى ووصفهما بالمتكررتين
نظرا الى ان كلا منهما متكررة بالنسبة الى الاخرى او المتجانستين يعني اذا اختلف
ولم يبين ان المراد التجنيس التام او اعم او الملحقتين بالتجانس اي بالمتجانستين جريا
على ما فات ويلحق بالتجنيس الكلمتان والمراد بالالحاق اعم من ان يكون بالاشتقاق او
بشبه الاشتقاق فيصير اربعة اقسام وبالنظر الى وقوع الاخرى في احد المواضع
الخمسة يصير اقسام رد العجز على الصدر عشرين قسما حاصلة من ضرب الاربعة في الخمسة
واورد المصنف مثالا وعدة ورددة في الاقسام الخمسة لله
الى غاية الايجاز في فن البديع ثم اشار الى ان الاحسن في هذا الباب تعدد الكلمتين في
المعنى بان لا يكونا من قبيل المتكررتين بل متجانستين او ملحقتين بهما اشتقاقا او شبه
اشتقاق وذلك لان كمال الحسن الافادة في صورة الاعادة وبه يظهر قوة التصرف
في الكلام والا كان مثل ما اورده المصنف من البيت المذكور بجملته والرواية مشتهر بالفتح
اسم مفعول في الصحاح الشهرة وضوح الامر يقول فيه شهرت الامر شهرا وشهرة فاشتهر
اي وضح ولفلان فضيلة اشتهرها الناس وفي الاساس اشتهروه بكذا وتشاهروه
واشتهر بكذا واشهر امثلة المتكررتين سريع الى ابن العم يلطم وجهه وليس الى داعي
الندى بسريع حريص على الدنيا مضيع لدينه وليس لما في بيته بمضيع ومن
كان بالبيض الكواعب مغرما فما زلت بالبيض القواضب مغرما وان لم يكن الا معرج
ساعة قليلا فاني نافع لي قليلها امثلة المتجانسين بسار من سجيتها المنايا
ويمنى من عطيتها اليسار دعاني من ملامكما سفاها فداعي الشوق قبلكما دعاني
وقد كانت البيض القواضب في الوغى بواتر فهي الآن من بعدها بتر
امثلة الملحقتين اشتقاقا وهت عزماتك لما كبرت وما

كان من شانها ان تهي اذا المرء لم يخزن عليه لسانه فليس على شيء سواه بخزان فعلك
ان شئت لنا مطيع وقولك ان سالت لنا مطاع فقد كانت البيض القواضب
في الوغى بواتر فهي الآن من بعدها بتر امثلة المحقق شبه اشتقاق ولاح
يلحي على جري العنان الى ملهى فسحقا له من لايح لاحي اذا الغزاحلت دار قوم
فليس يزول الا بالعزاء فضطلع بتلخيص المعاني ومطلع الى تلخيص عالي لعمري
لقد كان الثريا مكانه ثراه فاضحى الآن مثواه في الثرى ولم يظفر بامثلة ما تكون
الكلمة الاخرى في حشو المصراع الثاني بشيء من الصور ولا هو حقيق بان يعد من قبيل
رد العجز على الصدر اذ لا صدارة لحشو المصراع الثاني **قوله** ومن جهات
الحسن القلب وهو كون حروف احد اللفظين عكس حروف اللفظ الآخر ثم انهما
ويسمى قلب الكل كالفتح والحتف وكقول الشاعر حسامك فيه للاحباب فتح ورمحك
فيه للاعداء حتف او بعضها ويسمى قلب البعض كالعورات جمع عورة هي الخلة القبيحة
والروعات جمع روعة هي من الخوف ومن المقلوب قلب الكل ما يسمى مقلوبا مجنحا
وهو ان يكون احد المقلوبين في اول البيت والثاني في آخره بمنزلة جناحين له كقوله
لاح انوار الهدى من كفه في كل حال ومنه ما يسمى مقلوبا مستويا وهو ان يقع
قلب الكل في كلمتين او اكثر بمعنى ان يكون مجموع كلمتين او اكثر نثرا كان او نظما مصراعا
او بيتا بحيث اذا عكس ترتيب حروفه كان بعينه ذلك المجموع كقولك كمل مليك
وقولك كان اذا ناخ وفي التنزيل كل في فلك وربك فكبر وفي المصراع قول من قال
ارض خضراء وفي البيت قول الحريري اس ارملا اذا عرا وارع اذا المرء
اسا اسن من انشاه ناسوه اعطاه الارمل الرجل الذي لا امراة له عرا من عروته يعروه
اذا جيته والمهمت به طالبا وفلان يعروه الاضياف تغشاه وارع امر من رعاه
يرعاه حفظه اسا من اسوت الجرح داويته اومن اسوت بينهم اصلحت ولا حاجة
الى جعله تغيير اسي بالكسر اي حزن على لغة من يقول في بقى يبقى بقي بقى **قوله**
ومن جهات الحسن الاسجاع كان الانسب بما سبق من المحسنات ان يراد بالسجع المعنى
المصدري الا ان في ذكرها بصيغة الجمع وجعلها في النثر كالقوافي في الشعر مما يابى
ذلك ويدل على ان المراد بها تلك الكلمات التي في اواخر الفقر وما ذكر في الصحاح من
ان السجع هو الكلام المقفى اي الكلام المنثور الذي جعل اقساما يوجد في آخر كل
قسمين او اكثر كلمات متحدة الحروف او اواخرها كالقوافي التي تكون في آخر الابيات من النظم
بمثل اطلاقهم القافية على البيت او على القصيدة تسمية للكل باسم الجزء والقافية من
آخر حرف في البيت الى اول ساكن يليه مع المتحرك الذي قبل الساكن مثل نابا من قولي
اللوم عادل والعتابا وعند الاخفش آخر كلمة في البيت مثل العتابا وعند جماعة
هي الروي اعني الحرف الذي تبنى عليه الشعر وينسب اليه فيقال قصيدة لامية وبالجملة

سُميت بذلك لانها سبع نظم البيت من فنوت اثره اذا اتبعته وسميت في النثر اسجاعًا
على نمط واحد كالسجع وهو هدير الحمام ونحوه وهذا لا تسمى في القرآن اسجاعًا بل فواصل
جمع فاصلة وهي الكلمة التي تفصل الآيات بعضها عن بعض والكلام في الاسجاع والفواصل
وفي كونهما من جهات الحسن وفيما يتفق لهما في الكلام وإلا فتمام ظاهر لا يحتاج الى مزيد
تعرض له فلهذا اقتصر على مجرد كونهما من المحسنات مع خفيف اشارة الى بيان معناهما ولما
بين الاسجاع والفواصل من شدة الاتصال قال ومن جهاته دون ان يقول من جهات الحسن كما في
باقي الوجوه وقد بسط ابن الاثير في المثل السائر الكلام في السجع بعض البسط **قوله**
ومن جهات الحسن الترصيع وهو ان يجعل الالفاظ من الفقرتين مستويه الاوزان متفقه
الاعجاز او متقاربه الاوزان والاعجاز وانما قال ذلك ليدخل فيه مثل آساها وهد ناها
فانهما متقاربان ومن الا مستويان ومثل المسبس والمستقيم فانهما متقاربان عجزان جهة
ملك قبلها كسره وبعدها حرف صحيح لا مستويان لكون احدهما على الميم والآخر على النون والترصيع
في اللغة ان يجعل في احد جانبي العقد من اللالي مثل ما في الجانب الآخر وذكر ابن الاثير ان
من شرط الترصيع ان يكون كل لفظه من الفاظ الفصل الاول مساويه لما يقابلها من
الفصل الثاني في الوزن والقافيه نقول ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم
يكون قريبًا من الترصيع لا كامنه لان كلمة قد تكررت في الفقرتين وعلى هذا فحقيقه
الترصيع لا كاتبه ~~لان كلمة في~~ قلما يوجد في الكلام والجمهور على ان ذلك انما يعتبر فيما
يقصد تقابلهما ولا يضر وقوع بعض الروابط والادوات متكرره او مختلفه وفي النظم
لا تعتبر اتفاق العجز مما يقابل القافيه كقول ابي فراس وافعاله للراغبين كريمه واموالهم
للطالبين نهاب وقول المطرزي و در اطلاله ابدا ثمين ودرّ نواله ابدا غزير
وقول الوطواط للمختط اتترا سيبك دافع وللخطه العذرا سيفك خاطب
~~ولو~~ واصل الحسن اي ما يترتب هو عليه ويفتقر اليه في جميع ذلك الذي ذكرت من المحسنات
اللفظيه ان تكون الالفاظ توابع للمعاني بان يصرف العنايه الى ترتيب المعاني وحسن تنظيمها
لا ان تكون المعاني للالفاظ توابع وذلك ان المعاني اذا تركت على سجيتها طلبت لانفسها الفاظًا
تليق بها فيحسن اللفظ والمعنى جميعًا وان اتى بالالفاظ متكلفه مصنوعه بكلفه ومشقه
ولا محاله تكون المعاني ما هي المعاني لتلك الالفاظ ابيا كانت لم تكن تلك الجهات في
الحقيقه جهة حسن لفوات حسن ما هو المقصود الاصلي والغرض الاولي بل ربما صارت
جهة قبح لكون الكلام حينئذ كظاهر مموه على باطن مشوه ولباس فاخر على منظر قبيح
وغمد من ذهب على نصل من خشب وينبغي ان يحسب ما يفعله بعض المتاخرين الذين لهم
شغف بايراد شيء من المحسنات اللفظيه يصرفون العنايه الى جمع عدة منها ويجعلون
الكلام كانه غير مسوق لافادة المعنى فلا يبالون بخفاء الدلالات وفوات المطابقات
وركاكة المعاني وسخافة الاعراض والمباني ومقتضى هذا التقرير ترجيع ذلك

في عبارة الكتاب اشارة الى المحسنات اللفظيه ويوكد تفسره بما ذكر بقوله اي لا تكون
الالفاظ متكلفه ما يأتيها على وجه يفتقر الى كلفه ومشقه وقد يجعل اشارة الى جميع
المحسنات اللفظيه والمعنويه وله ايضًا وجه فان فرط الاهتمام بالمحسنات الراجعة الى
المعنى ايضًا قد يفوت حسن الكلام بان لا يبالي المطابقه او المقابله اصلا الا بتكليف
في الكلام وتصرف يقلل الاهتمام بمراعاة ما هو العمده في المرام وربما يخل بحسن الانتظام
وذلك كقول الحريري فما اغبر العيش الاخضر وازور المحبوب الاصفر اسود
يومي الابيض وابيض فودي الاسود حتى رثى لي العدو الازرق فيا حبذا
الموت الاحمر **قوله** ويورد اصحاب الفن في باب المحسنات مباحث علم البديع اشيار
لها كثير يتعلق بحسن اللفظ الا انه لغرابته واشتماله على قوة تصرف المتكلم يورد ههنا
مثل كون الحروف كلها من رساله او قصيده او بيت منقوطه كقول الحريري
فتنتني فجننتني تجني بتجن يفتن غب تجني ومنه صنعه اخرى وهي كون الكلمات
موصولة الحروف بحيث لا يجد فيها حرفًا مفصولًا ومثل هذا يسمى الموصل وعكسه القطع
كقول الوطواط واذرك ان زرت دار رد دود دنا ودنا وزدا وودا
او كون الحروف كلها غير منقوطه كخطب للحريري هي الحمد لله الممدوح الاسماء المحمود الالاء
الى آخرها وكالرساله اولها اعدد لحسادك حد السلاح واورد الآمل ورد السماح
واحسن منه قول الغانمي دار لهند دارس علامها مهمس المعالم مورها ورهامها ومثل
كون البعض من حروف رساله او شعر منقوطا والبعض غير منقوط على الاستواء
بان يكون كلمه منقوطه واخرى غير منقوطه كالرساله الخيفا للحريري وهي الكرم
ثبت الله جيش سعودك يزين واللوم غض الدهر جفن حسودك يشين وكشعره
هو اسمح فيه السماح زين ولا تخب آملا تضيف وفيه جعلوا العطف مع لا النافيه
كله والخيف ان يكون احدى عيني الفرس سودا والاخرى زرقا وبان يكون حرف منقوطه
ولغرى غير منقوطه وهكذا الى آخر الكلام كرسالة المرقطا والرقط وهو ان يكون للشاه
نقط سود وبيض وهي اخلاق سيدنا تحب ولعقوته تلب ومبناه على ان الحرف
واحد كما هو العرف وتلب مسندًا الى الجار والمجرور المقدم كما ذكر صاحب الكشاف في قوله
اولئك كان عنه مسئولا وكانه جوز تقدم مثل هذا الفاعل لعدم تلبسه بالمبتدا ومن
النظم قوله سيك قلب سبوق مبر فطن مغرب عزوف عيوف ومبناه على ان المشدد
حرف واحد وان الف منقوطه مفصوله كانت او موصوله ومن الانواع التي اوردها
الاصحاب ما ذكرنا من الموصل والمقطع ومنها حذف بعض الحروف كالالف مثلا من رساله
او شعر ومنها التزام حرف في كل كلمة او التزام كلمه في كل فقره او كل بيت او كل مصراع
ومنها جعل البيت مؤلفًا من جميع الحروف التسعه والعشرين بلا زيادة ولا نقصان
كقول من قال ار روصف عم عشق خطت تذهد خط كسي حزلص لا ل

وقد تعدى في هذا النوع من العربي قول من قال قد ضج زجر و شكابته مذ سحطت
غصن على انفط وفيه ترك الهمزة وتكرار الالف وقول الاخر لا صطبرن
على غلط وجز بذب ثقة تحفصك ذا شماس وفيه تكرار الالف والتا والبا واللام
ومنها ان يكون احد المصراعين او البيتين تصحيفا للاخر مع احتمالهما عربيا وفارسيا
كقول يا فتى اتني وآساني يا فتى امي وآساني ولقول ز زنا فيه نثار وردا در نات
نمس نظير شكر ذر يافته بيار فردا در ناب بمن بطن منكر الى عمرو لك ما اورده في الكنز

وبهذا الباب والله اعلم بالصواب

وقع الفراغ من تحريره سابع شهر الله المعظم
رمضان المبارك سنه خمس و

صح



